

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

مبايعي المحكمة الإدارية العليا وفناني

الجمعية التأسيسية للحكومة

في

الشؤون الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية

والإدارية والصحية والأحوال الشخصية والمعاملات

المدنية والأحوال الجنائية وبقية فروع القانون

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

تمت اشرف

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله



الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الشيخ محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكهاني - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فسي

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والنسبوية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمنافع

المدنية والاجراءات الجنائية وباقي فروع القانون

« الجزء ٣٢ »

ويتضمن المبادئ ابتداءً من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكهاني

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربي -

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقاً)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

(سابقاً)

(١٩٩٤ - ١٩٩٥)

اصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهاني = محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلي - ت : ٣٩٢٦٦٣٠ - ص.ب : ٥٤٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنِّي مَوْلَى

مَنْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ وَرَسُولَهُ الْمُرْسَلِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تصليح

الى السادة الزملاء :

رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :

تدبت اليكم خلال فترة تزيد عن الأربعين عاما بضت العديد من الموسوعات القانونية (عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلداتها وأجزائها الى عدد ٥٣٣) آخرها (الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية) (٤١ جزء) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجنائية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٨٦ .

كما تدبت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول من (الموسوعة الادارية الحديثة) (٢٤ جزء) شاملة احكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ عام ١٩٤٦ حتى منتصف عام ١٩٨٥) .

وحاليا اقدم لكم القسم الثاني من (الموسوعة الادارية الحديثة) (عدد ١٦ جزء) متعاوننا مع صديقي العزيز الدكتور نعيم عطية المحامي امام محكمة النقض ونائب رئيس مجلس الدولة سابقا ... وقد تضمن هذا القسم احكام المحكمة الانارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (منذ النصف الثاني لعام ١٩٨٥ حتى نهاية السنة القضائية ٩٣/٩٢ في سبتمبر ١٩٩٣) .

ارجو من الله ان ينال رضىكم وان يحقق الفرض من اصداره .
ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتبام هذا العمل الضخم . .
ادعو الله ان يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع .

حسن الفكهانى

محام امام محكمة النقض
رئيس قضايا البنك العربى
ثم وكيل قضايا بنك مصر
(سابقا)

القاهرة فى اول فبراير سنة ١٩٩٤

مقدمة

- ١ -

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الاول ما بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التي قررتها احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ انشائه في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥

وقد جاءت هذه المبادئ برغبة ترفيها لاجبيا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه في بحثه من مبادئ قررتها الفتاوى والاحكام الصادرة من اعلى جهتين في مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الاداري والتقليبي والجمعية العمومية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الاول المتبع والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والمحابة والتدريس وغيرهم من العاملين بالقانون في شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك ، والمؤسسات ليس في مصر وحدها بل وفي الممالك العربى كله ، وذلك على الاخص لسلامة المنهج الذى قامت عليه الموسوعة ، وغزارة الاحكام والفتاوى التى احتوتها مجلداتها التى بلغ عددها اربعة وعشرين مجلدا ، ليس في مجال القانون الادارى نحصب ، بل وفي مجالات القانون كافة من مدنى وتجارى ودوائى وجنائى وضريبى واجراءات مدنية وتجارية وجنائية .

- ٢ -

وتدور العجلة القضائية دون توقف ، وتبضى احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحصيف

المسانی فی بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فهدف الى حصاد السنين اسهامات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذى يمكن فى السرد من اثناء الفكر القانونى ، يتوسيع آفاقه ، وتعميق مساراته ، عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية ، صعدوا لدرج التصويب والتقييم والارضاء ، حتى يجرى الرصيد ثريا وافيا متجددا ، مظللا لما قد يصانفه الباحثون من صعوبات ومثاق فى اداء مهامهم ، موثرا بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول للتوصل الى المناسب من احكام ومتساوى ترشددهم الى ما يجب ان يخلوا به من رأى فى قانونهم ، او يقضوا به احكامهم ، او يسروا عليه فى بحوثهم الفقهية والى الجلمية . وكما سمعنا من اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف مسابق بانهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اسندت اليهم فى وقت انصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحات لم يكن يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الاول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند احكام المحكمة الادارية العليا ومتساوى الجمعية العمومية تسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهائية السنة القضائية ١٩٨٥/٨٤ ، فقد استثمرنا الحجة اللاحقة الى مواصلة الجهد لتجميع وتلخيص الاحكام والفتاوى الصادرة اعتبارا من اول اكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ١٩٨٦/٨٥ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ التى هى السنة التى وضع بعدها الى المطبعة بالاصدار الثانى « للموسوعة الادارية الحديثة » الذى يجده القارئ بين يديه حاليا . متضمنا بحق احدث المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ، لماذا وضع القارئ امله الاصدار الاول « للموسوعة الادارية الحديثة » والاصدار الثانى لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة واربعين عاما من المبادئ القانونية التى قررها مجلس الدولة من خلال تقنين المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع .

وانفسا لئرجو بذلك ان نكون سعد قدينا - بكل فخر وتواضع - انجازا
عليا وعليا ضحبا ، يحق للمشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة -
تفنى في احيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف على
الراى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

- ٣ -

وانه لحق على أن اعترف في هذا المقام بفضل زملائي اعضاء مجلس
الدولة الذين استقبلت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنين وثلاثين
سنة من سنوات عملى القضائى ، كانت الخلفية التى استند اليها
استيعابى للمبادئ القانونية التى ضمتها باعزاز دفتى « الموسومة
الإدارية الحديثة » (١٩٦٦ / ١٩٩٣) كما اعترف بالفضل ايضا
للأستاذ الكبير حسن الفكاهى المحلى امام محكمة النقض لتحمسه
لمشروع « الموسومة الإدارية الحديثة » سواء في اصدارها الاول أو اصدارها
الثانى ، واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة في اصدار
« الموسوعات القانونية » النقية في خدمة رجال القانون في العالم العربى
كما لا يفوتنى ان اتوه بالجهد الذى أسداه كل من الأستاذين / عبد المعم
ببوى وطارق محمد حسن المحايين بالاستئناف العالى ومجلس الدولة
والأستاذة / عزة حسن الفكاهى المحاية بالاستئناف العالى ومجلس الدولة
والأستاذة/ منى رمزى المحاية في التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ .
وغير ذلك من افعال دفعت بالموسومة في اصدارها الثانى الى يدى القارئ
على هذا النحو الرصين الذى بدت عليه .

وخاتما ، لا يفوتنى في هذا المقام ان اخص بالذكر السادة الزملاء
الفاضل الأستاذة المستشارين احمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر وغريد نزيه
ننافو نواب رئيس مجلس الدولة الدكتور عادل شريف المستشار حاليا
بالحكمة الدستورية العليا والأستاذ حسن هند عضو القسم الاستشارى

مجلس الدولة ، على ما أبدوه من اهتمام بالموسومة وما أبدوه من عون
في تسجيل إنجازها .

والله ولي التوفيق

دكتور نعيم عطية
المحامي أمام محكمة النقض
نائب رئيس مجلس الدولة (سابقا)

المتفردة في أول فبراير سنة ١٩٩٤

مهرس الموضوعات
الجزء الثاني والثلاثون

الموضوع	الصفحة
جميعات ١	١
الفصل الأول — جميعات الخلاصة	٣
الفصل الثاني — جميعات التعاونية للسكن	٦
الفصل الثالث — جميعات التعاونية الإنتاجية	١٦
الفصل الرابع — جميعات التعاونية الاستهلاكية	٢٣
الفصل الخامس — جميعات التعاونية الزراعية	٣٢
الفصل السادس — جميعات التعاونية للثروة المائية	٤٤
الفصل السابع — مسائل متنوعة	٥٦
جنسية	٦١
الفصل الأول — ماهية الجنسية وتكيفها القانوني	٦٣
الفصل الثاني — أسباب اكتساب الجنسية	٨١
الفرع الأول — الجنسية الأصلية	٨١
الفرع الثاني — الجنسية المكتسبة	١٧
أولاً — الزواج	١٧
ثانياً — التجنس	١٠٢

الصفحة	الموضوع
١٠٦	فصل الثالث - نقد الجنسية واستقلالها
١٠٦	الفرع الأول - اسقاط الجنسية
١٠٩	الفرع الثاني - نقد الجنسية
١١٣	لفصل الرابع - منازعت الجنسية
١١٣	الفرع الأول - صور المنازعة في الجنسية
١١٨	الفرع الثاني - اثبات الجنسية
١١٨	أولاً - عبء الإثبات
١٢١	ثانياً - شهادة الميلاد
١٢٢	ثالثاً - شروط القوطن في مصر
١٢٤	رابعاً - الحالة الظاهرة
١٢٦	خامساً - شهادة الجنسية
١٣٢	الفرع الثالث - حجية الأحكام الصادرة بالجنسية
١٣٧	جهاز مركزي للحسابات
١٣٩	الفصل الأول - العاملون بالجهاز المركزي للحسابات
١٣٩	الفرع الأول - اعادة التعيين
١٣٩	أولاً - لا تعامل بين وظيفة معيد ووظيفة مراجع بالجهاز
١٤١	الفرع الثاني - الترقية
١٤١	أولاً - الترقية بالاختيار
١٤٢	ثانياً - شرط المتابعة الشخصية
١٤٥	ثالثاً - موانع الترقية
١٤٥	١ - الامارة
١٥٣	٢ - النقل الى الجهاز الذي لم يمض عليه سنة

الصفحة	الموضوع
١٥٥	الفرع الثالث - مؤهلات دراسية
١٥٨	الفرع الرابع - اصلاح ورسوم وطينى
١٥٩	الفرع الخامس - الاستقالة الحكيمة
١٦١	الفرع السادس - مراقبو الحسابات
١٦٦	الفرع السابع - جزاءات
	اولا - سلطة رئيس الجهاز المركزى للحسابات في
١٦٦	الاعتراض على قرار الجزاء
١٧٣	ثانيا - الاحالة الى التحقيق في شأن المخالفات المالية
١٧٤	الفصل الثانى - مدى الخضوع لرقابة الجهاز المركزى للحسابات
	الفرع الاول - الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى والجمعيات
١٧٤	التعاونية للزراعية العامة والمركزية
	الفرع الثانى - صندوق معاشات نقابة المهندسين وصندوق
	معاشات نقابة المهن التطبيقية ، والشركات التى يساهم
١٧٩	الصندوق في رأسمالها
	الفرع الثالث - شركات المحاصة التى تكونها شركات القطاع
١٨١	المصام مع شريك لطبيى
١٨٣	الفرع الرابع - الشركة السعودية المصرية للتنمية
١٨٦	الفرع الخامس - شركة التماساح للمشروعات السياحية
١٨٩	الفرع السادس - شركة ذهب للمستلحة
	الفرع السابع - شركة البوسنة للخديوية المطوكة للشركة
١٩٠	المصرية لآعمال النقل البحرى

الصفحة	الموضوع
١٩٢	الفرع الثاني - الاتحاد العلم لنتجى ومصدرى البطاطس
١٩٧	حالة طوارىء
١٩٩	اولا - اختصام محاكم امن الدولة الجزئية والمليسا (طوارىء)
٢٠٥	ثانيا - عدم جواز الطعن فى الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة الجزئية العليا (طوارىء)
٢٠٧	ثالثا - القرارات التى يصدرها المحكم العسكري او من يقوم مقامه فى شأن الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة الجزئية العليا (طوارىء)
٢٠٨	رابعيا - تدابير الطوارىء وحريات الأفراد
٢١٦	حالة مدنية
٢٢١	حبس
٢٢٨	حبس ادارى
٢٣٧	حراسة
٢٣٩	اولا - نرض الحراسة لا ينقص من اهلية الفروض عليه الحراسة قانونا
٢٤٠	ثانيا - التمويض المستحق يتم تقديره طبقا للقيمة النصيرية للأراضى المستولى عليها وقت الالتحاق على أداء التمويض
٢٤٢	ثالثا - لا يجوز نرض الحراسة فى الملكية الخاصة الا فى الاصوال المبينة فى القانون

- ٢٤٤ تصنيفية الحراسيات وبين دين الجهاز
- ٢٤٥ خامسة - اقتضاء التعويض الذي انفردت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بتحديدده لا يحمل على أنه رضاه لهذا التعويض
- ٢٤٧ حصرية
- ٢٤٩ الفصل الأول - حرية الرأى
- ٢٥٩ الفصل الثانى - حرية العقيدة
- ٢٦٢ الفصل الثالث - حرية التعبير الفنى
- ٢٧٦ الفصل الرابع - حرية النقل
- ٢٧٦ أولا - المنع من السفر ليس مقبولة جنائية
- ٢٧٩ ثانيا - حرية النقل بين بلدان العالم هى من الحقوق المدنية والسياسية المقررة دوليا للإنسان
- ٢٨٣ ثالثا - سلطة جهة الإدارة فى منح الترخيص بالسفر الى الخارج أو عدم الترخيص
- ٢٩٧ رابعا - الترخيص بالسفر لرافقة الزوج أو الزوجة لا يكون الا للعاملين بالدولة والقطاع العام
- ٢٩٩ مستحور
- ٣٠٢ الفصل الأول - مبادئ دستورية
- ٣٠٢ الفرع الأول - سيادة القانون
- ٣٠٢ أولا - سيادة القانون أسس الحكم فى الدولة

الصفحة	الموضوع
٣٠٢	ثانياً - سيادة القانون أساس مشروعية السلطة
٣٠٨	ثالثاً - السلطة القضائية سلطة مستقلة
٣١٣	رابعاً - مهمة السلطة القضائية تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها فيما يعرض عليها من نزعة
٣١٥	الفرع الثاني - حق الشكوى
٣٢٦	الفرع الثالث - حق التقاضي
٣٤٤	الفرع الرابع - حق التعليم
٣٤٤	أولاً - التعليم الجامعي حق يكفله الدستور
	ثانياً - يجب مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة عند تحويل ونقل الطلاب من الجامعات الأجنبية إلى الجامعات المصرية
٣٥٤	ثالثاً - القرارات الصادرة بشأن التحويلات التي يفتت أنها فسخ تكون معدومة الأثر
٣٦٤	الفرع الخامس - حق الهجرة
٣٦٧	الفرع السادس - مبدأ المساواة
٣٦٧	أولاً - المساواة أمام القانون
٣٦٨	ثانياً - المساواة في تولى الوظائف العامة
٣٧٢	ثالثاً - المساواة بين الرجل والمرأة في ميادين الستينية
٣٧٤	الفرع السابع - مبدأ مشروعية العقاب التأديبي
٣٨٠	الفصل الثاني - المحكمة الدستورية العليا
٣٨٠	أولاً - طبيعة الدعوى الدستورية

الموضوع	الصفحة
ثانياً — سلطة المحكمة في مباشرة الاختصاصاتها	٢٨١
ثالثاً — اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل في تنازع الاختصاص	٢٨٤
رابعاً — أحكام المحكمة الدستورية وقراراتها بالتفسير	٢٨٦
ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة	
الفصل الثالث — مسائل متنوعة	٢٨٨
أولاً — الأثر المباشر للتشريع الجديد	٢٨٨
ثانياً — الدستور يكفل للمصريين جميعاً الحرية الشخصية	
وحرية الرأي وحرية التعبير وحرية النشر وحرية تكوين الجمعيات	٢٩٠
ثالثاً — الامتداء على الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور والقانون لا تسقط الدعوى الجنائية	
ولا المخبة الناجمة عنها بالتقدم	٤٠٠
رابعاً — المال العام ملك للشعب وله حمايته	٤٠٢
خامساً — الملكية الخاصة مصونة وواجبة الاحترام	٢٠٢
سادساً — سيادة الدولة على رعاياها	٤٠٩
سابعاً — الشخصيات بحماية القضاء ينظر القانون التي	
تخضع طبقاً للقانون الانتخابية	٤١٠

- ثالثا - اعلان نتيجة الاستفتاء هو ختام الاجراءات
التي يمر بها تعديل الدستور ٤١٥
- رابعاً - مجلس الدولة هو القاضي العام المنازعات
الادارية والتجسيبة ٤١٧
- خامساً - خضوع الضرائب العلية لبدا الشرعية التفضونية ٤٢٢
- حق الارتفاق ٤٢٦
- حقوق الانسان - الاصل في الانسان البراءة ٤٢٩
- حق الميراث ٤٣٢
- حكم جنائي - حجة الحكم الجنائي في مجالس المنازعات الادارية ٤٣٨
- حوافز ٤٤١
- أولاً - طبيعة حوافز الانتاج ومفاهيم استحقاقها ٤٤٢
- ثانياً - المكافآت التي تدخل في مفهوم حوافز الانتاج ٤٤٤
- ثالثاً - المكافآت التي لا تدخل ضمن حوافز الانتاج ٤٥٦
- رابعاً - عدم اخقية المعامل الموقوف عن العمل في صرف
حوافز الانتاج ومقابل الجهود غير العادية من فترة
الاحتلال ٤٥٩
- خامساً - عدم اخقية المعاملين بصندوق استثمار الودائع
والتابيلات التي المنتولين الى جهات اخرى في تقاضي
الحوافز المعينية التي كانت تصرف لهم تحت اسم
جمعية اسكان الباعلين بالمصنوق ٤٦١

٤٦٣ سابعاً - عدم أحقية مندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية في صرف المكافآت والحوافز المقررة للعاملين بالبورصة

٤٦٦ سابعاً - عدم مشروعية حوافز خلسة للعاملين من أعضاء النقابات الطبية ترتبط بصفتهم

٤٦٨ ثانياً - نشاط صرف الحوافز للعاملين ب مكاتب التليينات الاجتماعية

٤٧٠ ثالثاً - عدم مريان حوافز الانتاج المطبقة بهيئة لقطاع العلم للسكان على المتقدمين الى الهيئة ولا يشكلون وظائف وارادة بالهيكل التنظيمى للهيئة

٤٧٤ الفصل الاول : احكام عامة
٤٧٤ الفرع الاول - استعراض تطور الحياة السياسية في مصر قبل ثورة يوليو ٢٣ يوليو ١٩٥٢

٤٨٢ الفرع الثاني - الاجمل هو تعدد الأحزاب وجرية تكوينها او الانتهاء اليها

٤٩٧ الفرع الثالث - تعريف الحزب السياسي
٥٠٤ الفرع الرابع - مهمة الحزب بعد تأسيسه

٥٠٧ الفصل الثاني - شروط تأسيس واستمرار الأحزاب السياسية
٥٠٧ الفرع الاول - الاجراءات التى تتبع لتكوين الأحزاب

٥٠٩ الفرع الثاني - طبيعة الأفكار المقدمة الى لجنة التأسيس
٥٠٩ الأحزاب السياسية

٥١١ الفرع الثالث - تحديد مفهوم التمييز الظاهر الذى اشترطه قانون الأحزاب السياسية

٥١٦ الفرع الرابع - من لجنة تكوين الأحزاب السياسية
٥١٦ أولا - اختصاصات لجنة شؤون الأحزاب السياسية

جَمِیَات

الجمعيات

الفصل الأول : الجمعيات الخالصة

الفصل الثاني : الجمعيات التعاونية للاسكان

الفصل الثالث : الجمعيات التعاونية الانتاجية

الفصل الرابع : الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

الفصل الخامس : الجمعيات التعاونية الزراعية

الفصل السادس : الجمعيات التعاونية للثروة المائية .

الفصل السابع : مسائل متنوعة .

المصل الأول

الجمعيات الخاصة

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٥ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والؤسسات الخاصة - لحظ المشرع إنشاء الجمعيات الخاصة بعدة ضمانات من بينها اعتبار الجمعية قد تم شهرها في حالة سكوت الإدارة عن اتخاذ أى إجراء نحو شهرها خلال الستين يوما التالية لتاريخ تقديم طلب الشهر من جانب قوى الشان ما لم تقر الجهة الإدارية صراحة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص رفض شهر نظام الجمعية خلال أمدّة المشترط إليها مما ينقض قوينة الشهر الحكيم . حدد المشرع الأسس التى يصدر بناء عليها قرار الرفض وكيفية التقاطع منه - اعتبر المشرع أن فترت ستين يوما على تقديم النظام دون أن تجيب عليه الجهة الإدارية بمثابة قبول له - لم يعادل المشرع تعديل نظام الجمعية بذات المعاملة التى قريها عند إنشاء الجمعية - لم يأخذ المشرع بقاعدة الأشهر الحكيم عند تعديل نظام الجمعية - أساس ذلك : النص صراحة في المادة (١٥) من القانون للشهر اليه على اعتبار التعديل كان لم يكن ما لم بشهر مما يستفاد منه ضرورة قيام التعديل ، إلا إجراء إيجابى من جانب الإدارة بإجراء شهر التعديل - يعتبر عدم قيام الإدارة بذلك بمثابة الاعتراض الذى يترتب عليه اعتبار التعديل كان لم يكن .

الحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة الى طلب المعلنون ضد وقف تنفيذ قرار جهة الادارة بالامتناع عن شهر تعديل نظام الجمعية ، فان المادة ١٠ من قانون الجمعيات والؤسسات الخاصة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « يكون شهر نظام الجمعية بمجرد قيده فى السجل الخاص المعد لذلك . وينشر ملخص القيد فى الوقائع المصرية بغير مقابل . وبين اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع الخاصة بهذا السجل ولجراءات القيد فيه وشروطه » كما تنص المادة ١١ على أن « تقوم الجهة :الإدارية المختصة بإجراء الشهر خلال ستين يوما من تاريخ طلبه . فإذا مضت الستون يوما دون اتمامه

اعتبر الشهر واثنا بحكم القسّون . وعلى الجهة المذكورة بناء على طلب نوى الشأن اجراء القيد في المسجل والنشر في الوقائع المصرية . وتنص المادة ١٢ على أن « للجهة الادارية المختصة بعد اخذ رأى الاتحاد المختص حق رفض شهر نظام الجمعية اذا كانت البينة في غير حلة الى خدماتها : او بوجود جمعيات أخرى تسد حاجات البيئة في ميدان النشاط المطلوب او اذا كان انشائها لا يتفق مع دواعى الأمن او لعدم صلاحية المكان من الناحية الصحية والاجتماعية او يكون الجمعية قد انشئت بقصد احياء جمعية أخرى سبق حلها . ولذوى الشأن النظم الى الجهة الادارية المختصة من القرار برفض اجراء الشهر خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغهم قرار الرفض . ويجب البت في هذا النظم بقرار مسبب خلال ستين يوما من تاريخ وصوله الى الجهة المختصة . ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم النظم دون أن تجيب عليه السلطات المختصة بمثابة قبول له » والبادى من هذه النصوص أن المشرع لحاظ انشاء الجمعيات بضمانات حيث اعتبر الجمعية قد تم شهورها في حالة سكوت الإدارة عن اتخاذ أى اجراء نحو شهر الجمعية خلال الستين يوما التالية بطلبه من جلب نوى الشأن ، وذلك ما لم تقرر الجهة الادارية صراحة — بعد اخذ رأى الاتحاد المختص — رفض شهر نظام الجمعية خلال المدة المثلر اليها بما ينتقض قرينة للشهر الحكى ، وقد رسم المشرع على وجه الدقة الأسس التى يصدر بناء عليها قرار الرفض وكيفية النظم منه واعتبر فوات ستين يوما على تقديم النظم دون أن تجيب عليه الجهة الادارية بمثابة قبول له . بيد انه اذا ما نشأت الجمعية على الوجه المطالب تاتونا فلن المشرع لم يعامل تعديل نظامها ذات المعاملة التى قررهما في انشاء الجمعية ، وذلك على ما يبدو من نص المادة ١٥ من القانون حيث يقضى بأن « تسرى الاحكام المتقدمة على كل تعديل في نظام الجمعية — ويعتبر التعديل كأن لم يكن ما لم يشهر ، فالحالة الى الاحكام الواردة بالمادتين ١٠ و ١١ في شأن تعديل النظام وكيفية شهره لا تخفى ان المشرع قد اخذ بطريق الشهر الحكى الذى يقع بقوة القسّون مجرد طلب الشهر ومضى ستين يوما دون اعتراض جهة الادارة الا للتنفيذ فان العبارة الأخيرة من نص المادة ١٥ تكون لفسوا ، فلنص على أن « يعتبر

التعديل كان لم يكن ما لم يشهره « يقتضى بالضرورة استبعاد طريق الشهر
الحكى ويلزم أن يتم الشهر على الوجه الإيجابى الذى رسمه القانون بأن
تتدخل الإدارة بقرار منها بإجراء الشهر ، ويمتنع عدم قيام الإدارة بذلك
على ما يبدو من ظاهر النصوص — بمثابة الاعتراض الذى يترتب عليه اعتبار
التعديل كأن لم يكن . وعلى ذلك فإن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه لدى
استنظاره لركن الجدية من أنه بمجرد مضي ستين يوما على تقديم طلب شهرتعديل
نظام الجسدية دون أن تحرك الجهة الإدارية ساكنا يكون التعديل قد تم شهره
بحكم القانون ، قد خالف القانون ويتمين الحكم بالفصله والقضاء برغض
وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لعدم توافر ركن الجدية .

(طعن ٦٩٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٤)

الفصل الثاني

الجمعيات التعاونية للاسكان

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بصدار قانون التعاون الاسكنى — ناط
المشروع بالاتحاد التعاونى الاسكنى المركزى لختصاص الرقبة على الجمعيات
التعاونية للاسكان باعتباره جهة الرقابة الشعبية — اما الهيئة العامة لتعاونيات
البناء والاسكان فبى جهة الرقابة الادارية — لوزير المختص بالاسكن بخرسة
السلطات المختصة ومنها اصدار قرار بحل مجلسدارة الجمعية بناء على
ما يعرضه الاتحاد التعاونى الاسكنى المركزى والهيئة العامة لتعاونيات البناء
الاسكنى — لا تعتبر المحافظات من جهات التوجيه والاشراف او التمويل
بالنسبة لهذه الجمعيات — لا يغير من ذلك اختصاص المحافظة بتقى طلبات
شور الجمعية لذيت فيه حيث يتم التمهيد بالتيد فى السجل المدد تلك بالمحافظة —
قيام المحافظة بجراء الشهور لا يضى عنها سلطة اشراف او لاروجيه على
تلك الجمعيات — مودى ذلك : ان ترشح بعض اهلين المنزى بالمحافظة
وانتخبهم كاعضاء لمجاس ادارة الجمعيات التعاونية للاسكان لا يعد فى نص
لاحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ او القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اساس
تلك : المحافظة لا تعتبر من قبيل سلطات الاشراف او التمويل بالنسبة لتلك
الجمعيات طبقا لهذين القانونين أو غير ذلك من القوانين — تطبيق .

ومن حيث ان المادة ٧٧ من قانون نظام العاملين المنعنين بالدولة
رقم ١٩٧٨/٤٧ حظرت فى الفترة الحانية عشرة على العامل ان يجمع بين وظيفة
وبين اى عمل آخر اذا كان من شأن ذلك الاضرار باداوملجبات الوظيفة او كان غير
متفق مع مقتضاياتها كما حظرت فى الفترة الثانية عشر على العامل ان يؤدى
اعمالا لغير باجر او مكلفاة الا بلذن من السلطة المختصة .

ونصت المادة ٤٢ من قانون التعاون الاسكنى الصادر بالقانون
رقم ١٩٨١/١١٤ على أن يشترط لمن يرشح بعضوية مجلس ادارة الجمعية

الا يكون من العاملين بالجمعية أو الجهة الإدارية المختصة أو يلقى الجهات التي تتولى الاشراف أو التوجيه أو التمويل بالنسبة للجمعية .

ومن حيث ان المادة السادسة من مواد اصدار القانون رقم ١١٤/١٩٨١ المشار اليه تنص على انه في تطبيق احكام هذا القانون ينصبه بالوزير المختص بالسكان والجهة الادارية المختصة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والسكان والاتحاد التعاوني الاسكاني المركزي ونصت المادة ٨٢ من هذا القانون على ان يتولى الوزير المختص بالنسبة للاتحاد جميع الاختصاصات المقررة للجهة الادارية المختصة في هذا القانون. ونصت المادة ٨٦ من هذا القانون على ان الجهة الادارية المختصة لها حق التقيض والتوجيه. ومراجعة القرارات الصادرة من وحدات التعاون الاسكاني ولها بقرارها مسبب ان توقف ما يكون منها مخالفا لآحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذا له وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارها ... ونصت المادة ٨٧ من هذا القانون على ان الجهة الادارية المختصة بعد موافقة الاتحاد اسقاط العضوية عن عضو مجلس الادارة في وحدات التعاون الاسكاني في الحالات المشار اليها في هذه المادة على ان يكون قرار اسقاط العضوية مسببا وان يسبقه تحقيق يسمع فيه دفاع عضو المجلس كناية ، ونصت المادة ٨٩ على ان الوزير المختص ببناء على ما عرض الاتحاد وبعد اخذ رأى الجهة الادارية المختصة ان يصدر قرارا مسببا يحل مجلس ادارة الجمعية في الحالات المشار اليها في هذه المادة ونصت المادة ٩٠ على ان يتضمن قرار حل مجلس ادارة الجمعية تعيين مجلس ادارة مؤقت .

ونصت المادة ٧٩ من هذا القانون على ان يتولى الاتحاد التعاوني الاسكاني المركزي عدة اختصاصات ضمنها مراقبة انتظام وحسن سير العمل بالوحدات التعاونية ويشمل تلك المراجعة الدورية والسنوية لحسابات الوحدات يميز ارباحها وتلقى صور محاضر جلسات مجلس الادارة والجمعيات العمومية وما يصدر عنها من قرارات ومحضر اعمال الوحدات التعاونية ومتابعة نشاطاتها .

ونصت المادة ٩٢ من هذا القانون على ان تخصص الدولة مسنونيا

بموازنة الجهة الإدارية المختصة المبالغ اللازمة لامتعه وحدات التعاون الإسكاني .

... ومن حيث أن المستفاد من نصوص هذا القانون أن الرقابة على أعمال الجمعيات التعاونية للإسكان منوطة بالاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي باعتباره جهة الرقابة الشعبية والهيئة العاملة لتعاونيات البناء والإسكان باعتبارها جهة الرقابة الإدارية على التفصيل السالف وللوزير المخص بالإسكان ممارسة السلطات سلفة الذكر وضمها إصدار قرار بحل مجلس إدارة الجمعية بناء على ما يعرضه الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي والهيئة العاملة لتعاونيات البناء والإسكان ، ومن ثم فإن المحافظة لا تعد من قبل جهات التوجيه والإشراف أو التمويل بالنسبة لجمعيات التعاون الإسكاني في مفهوم المادة ٤٤ من قانون التعاون الإسكاني المشار إليه ، ولا يتدرج في ذلك ما أشير به تقرير الطعن من أن المادة ١٨ من هذا القانون نصت على اختصاص المحافظة بطلب شهور الجمعية للبت فيه حيث يتم الشهور بالقيود في السجل المعد لذلك بالمحافظة ، ذلك أن قيام المحافظة بإجراءات شهور الجمعية وقيدتها في السجل المعد لذلك لا يضي على المحافظة سلطة الإشراف أو التوجيه على الجمعيات المشار إليها ، بل تظل ممارسة تلك السلطات للاتحاد التعاوني والهيئة العاملة لتعاونيات البناء والإسكان ووزير الإسكان طبقا لما سلف .

وعلى هذا المتضمن فإن ترشيح بعض العاملين بالمحافظة وانتخابهم كأعضاء لمجلس إدارة الجمعيات التعاونية للإسكان لا يعد مخالف لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ المشار إليه أو قانون نظام العاملين المدنيين بالقوة رقم ١٩٧٨/٤٧ طالما أن الثابت أن المحافظة لا تعتبر من قبيل سلطات الإشراف أو التمويل بالنسبة لتلك الجمعيات طبقا لأحكام القانون رقم ١١٤/١٩٨١ ، أو غير ذلك من القوانين .

كما لا يمتدح في ذلك أيضا ما أشير إليه تقرير الطعن من صدور القرار المشار إليه من محافظة الجيزة عام ١٩٧٩ بممارسة العاملين بإدارة التعاون التعاون بالمحافظة لبعض الاختصاصات بالنسبة لتلك الجمعيات ، ذلك أن

العبرة هي بكون تلك الاختصاصات بخولة قانونا للمحافظة طبقا للقوانين التعاونية أو لاى قانون آخر يصدر فى هذا الشأن ، ولا يكفى لاختفاء صفة التوجيه والإشراف صدور أى قرار إدارى يقضى بذلك طالما خلا من السند القانونى لإصداره ، خاصة وإن الجهة الطاعنة لم تقدم مسورة كلفة لقرار المحافظ المشار وإنما اكتفت بتقديم أحد المحالين صور فوتوغرافية لبعض أوراق متخرى من هذا القرار غير مشتملة على ديوانه أو السند القانونى لإصداره أو القرارات الوزارية المفوضة للمحافظ بممارسة بعض الاختصاصات رغم أن عبء الإثبات يقع على الجهة الطاعنة فى هذا الشأن ومن ثم يتعين رفض هذا الوجه من أوجه الطعن .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق والمستندات المقدمة فى الدعوى أن سكرتير عام محافظة الجيزة انفوض بقرار من المحافظ ، قد وافق على ترشيح المطعون ضدهم الأربعة الأول لعضوية مجلس إدارة جمعية الإسكان المشار إليها ، كما وافق على ميل بقى المطعون ضدهم تلك الجمعية فى غير أوقات العمل الرسمية ، فإن ما أثاره تقرير الطعن من أن المطعون ضدهم لم يحصلوا على إذن من جهة عنهم الأصلية وهى محافظة الجيزة للترشيح لعضوية مجلس إدارة تلك الجمعية أو للعمل بها يمسد حقيقيا بالرفض ، هذا فضلا عن موافقة لجنة التشسيق بالاتحاد التعاونى الإسكانى المركزى بمحضرها المؤرخ ١٩٨٣/٥/٨ على ترشيح العاملين بالمحافظة لعضوية مجلس إدارة الجمعيات التعاونية للإسكان باعتبار أن المحافظات ليست من جهات الرقابة أو الإشراف بالنسبة لتلك الجمعيات ، كما أن تقرير التفتيش المقدم من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان للنيابة الإدارية لم يشر الى أى مخالفة فى هذا الشأن .

وبالبناء على ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يعد قد أصاب ضحيح حكم القانون فيما قضى به من براءة المطعون ضدهم من التهم المسندة إليهم ، الأمر الذى يتعين معه رفض الطعن المائل موضوعا لعدم استقاده على أساس صحيح من القانون أو الواقع .

(طعن ١٢٦٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٨)

قاعدة رقم (٣)

تسرى احكام الباب الرابع من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن
تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر على جميع المباني
السكنية التي يتم تملكها سواء كان من قام بالبناء جمعية تعاونية او غيرها
من الجهات التي لورنتها النصوص — لم يرد في نصوص الباب الرابع ما يفيد
استثناء المباني التي تقيمها الجمعيات التعاونية من الاحكام المقررة لانحدادات
الملاك — لا وجه للحجاج بنص ورد في نظام داخلي لجمعية الاسكان — اساس
ذلك : ان مثل هذه النصوص تستند قوتها الالزامية من القرار أعضاء الجمعية
لها ولا يترتب عليها تعطيل حكم التام من احكام القانون .

الحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على انه يتعين جتى
يمكن الحكم بوقف تنفيذ القرار الادارى توافر ركنين : الاول قيام الاستعجال
اى ان يقترب على تنفيذ القرار نقلاج يعترض تداركها ، والثانى يتصل ببدا
المشروعية اى ان يكون ادعاء الطالب فى هذا الشأن قائما — بحسب الظاهر —
على اسباب جدية .

ومن حيث انه بالنسبة الى ركن الجدية اللازم للحكم بوقف التنفيذ مالبداى
من ظاهر النصوص ، ان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير
وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر قد اشتمل على باب
رابع عنوانه فى شأن تملك العقارات وينقسم هذا الباب — بدوره الى
مصلين : الاول فى شأن بعض الاحكام الخاصة بالتبليك والثانى عالج احكام
(اتحاد ملاك العقار المقسم الى طبقت او شقق) ، وتنص المادة ٦٨ الواردة
فى الفصل الاول على ان يجوز لأجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلى وشركات
القطاع العام والجمعيات التعاونية لبناء المساكن وصناديق التامين الخاصة
والشركات الخاصة والافراد انشاء المباني بقصد تملك كل او بعض وحداتها
السكنية . وتنص المادة ٧٠ على ان يحظر على المرخص لهم بالتملك مبانى
او اجزاء منها بقصد التبليك الاستفادة من النظم او الميزات الخاصة بتوزيع

أو تيسر الحصول على مواد البناء ... يستثنى من ذلك أجهزة الدولة وشركات القطاع العلم والجمعيات التعاونية وصناديق التأمين الخاصة . كما تنص المادة ٧٣ — الواردة في الفصل الثاني من ذلك الباب . على أنه إذا زادت طبقات المبنى أو شققه على خمس وجاوز عدد ملاكها خمسة أشخاص قام بقوة القانون اتحاد الملاك المنصوص عليه في المادة ٨٦٢ من القانون المدني ... ويكون اليتع للعقار بالتقسيم عضوا في الاتحاد حتى تمام الوفاء بكلل اقتساط الثمن ، كما يكون المشتري بمقد غير مسجل عضوا في الاتحاد . والبين من ظاهر النصوص أن أحكام الباب الرابع من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه تسري على جميع المباني السكنية التي يتم تملكها مسوا من قام بالبناء جمعية تعاونية أو غيرها من الجهات التي أريدتها النصوص ، وذلك ما لم يهستثن. المخرج صراحة الجمعيات التعاونية أو بعض الجهات الأخرى من الخضوع لحكم من الأحكام الواردة في ذلك الباب . ولم يرد في نصوص الباب الرابع ما يفيد استثناء المباني التي تقيمها جمعيات التعاونية من الأحكام المقررة لاتحادات الملاك ، وعلى ذلك فالأصل أنها — بحسب الظاهر تخضع لهذه الأحكام — ولا ينفي الدلالة المستفادة من هذه النصوص ، ما جاء بقانون التعاون الإسكاني الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ من نصوص ، فالمادة (١) من قانون التعاون الإسكاني تنص على أن التعاون الإسكاني فرع من القطاع التعاوني يعمل على توفير المساكن للأعضاء والخدمت اللازمة للجمعيات السكنية ويتولى صيانتها وإدارتها وذلك وفقا للمبادئ التعاونية كما تنص المادة (١٦) على أن الجمعية التعاونية للبناء والإسكان منظمة جماهيرية ديمقراطية تعمل على توفير المساكن لأعضائها وتوفير الخدمات اللازمة لتكامل البنية السكنية وتعد التجميع السكني بالعنفية والصيانة — وتنص المادة (١٩) على أن يصدر الوزير المختص — بناء على اقتراح الاتحاد ومرض الهيئة العلية لتعاونيات البناء والإسكان مشفوعا برأيها — القواعد الواجب مراعاتها في أعداد النظام الداخلي للجمعية التعاونية للبناء والإسكان . ويجب أن يشتمل هذا النظام على البنات الآتية : ... وأوردت هذه المادة ثمانية عشر بيانا يبين من استعملها أنها لم تتضمن كيفية صيغة وإدارة الجمعيات السكنية . ومع ذلك فقد ورد نص المادة ٣٢ من النظام الداخلي للجمعية التعاونية للبناء

والاسكان الصادر بقرار وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٨١ على ان يعين مجلس الادارة سنويا من بين الاعضاء المنتخبين لكل عملة لجنة ثلاثية بفوضها فى التحصيل والصيانة والاصلاحات ، تقدم له تقارير دورية من اعمالها . والابادى من ظاهر هذا النص انه لم يصدر بناء على تفويض خلص من المشرع حيث لم تتطرق المادة (١٩) من القانون إلى مثل هذا البيان أو الحكم ، كما أن نصوص القانون عهدت الى الجمعية التعاونية المختصة الاختصاص بصيانة وإدارة التجميعات السكنية ، وهو تعبير يتجاوز معنى العمارة حيث قد يوجد التجمع السكنى دون ان يكون فى شكل عملة ، وعلى ذلك فإن نص المادة (٣٢) من النظام الداخلى للجمعية والذى يستند قوته الالزامية من اقرار الاعضاء له ، لا يترتب عليه — بحسب الظاهر — تعطيل حكم الزامى من احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وهو نص المادة ٧٣ تقضى بأنه اذا زادت طبقت المبنى أو شققه على خمس وجاوز عدد ملاكها خمسة اشخاص ، تلم بقوة القانون اتحاد الملاك المنصوص عليه فى المادة ٨٦٢ مدنى ، وبصفة خاصة وأن الحكم الوارد بالمادة (٣٢) من النظام الداخلى المذكور لا يمثل مبدءا تعاونيا والا لحرص القانون على ايراده فى نصوصه أو على الأقل الاشارة اليه ضمن البيانات والاحكام التى مددها بالمادة (١٩) من القانون . وعلى ذلك فإن ركن الجدية بالنسبة الى طلب وقت تقبذ القرار المطعون فيه سيكون متوافرا حيث لا يبدو — بحسب الظاهر — أن الجهة الادارة لها سند من القانون فى رفض اتحاد ملاك المقار رقم ٣١ (أ) و ٣٢ شارع احمد حشمت بلزمالك ضمن السمجلات المختصة لذلك — ومفضلا عن ذلك فإن ركن الاستعجال متوافرا أيضا ؛ وذلك حتى يمكن للاتحاد ان يمارس مهله على الوجه المطلوب قانونا تحت اشراف الوحدة المحلية المختصة ذلك ان ابتتاع تلك الجهة عن قيد الاتحاد من شأنه — من ناحية القانون — عدم قيام الوحدة المحلية المختصة بممارسة اختصاصاتها بشأنه المنصوص عليه بالمادة ٧٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ومن بينها دعوة الاتحاد الى الاجتياح بالافرة اعماله ، ومنع المسامور كل أو بعض سلطات الاتحاد لذا قصر أو ترفض فى القيام بواجبه . ونحصر الشكوى والنظريات التى تقدم من قوى الشان فى قرارات الاتحاد أو تصرفات المهور وإبداءه الراى للاتحاد

في شأنها ، مما يترتب عليه - من ناحية الواقع - تعطيل الاتحاد عن القيام بمهامه . وهي أمور يتعذر تداركها بالنظر الى المهام المוטاة بالاتحاد بالنسبة للمعار ومفوض الدعوى . ولذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير ما تقدم فاتكه يكون تد خالف القانون واخطا في تطبيقه وتاويله ويتمين الفلؤه والحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(طعن ١٦٧٢ لسنة ٣٢ في جلسة ١٢/٣/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

الجهة الادارية المختصة اجراء تحقيق دفاع اعضاء مجلس ادارة الجمعيات التعاونية - ذلك طبقا لاحكام قانون التعاون الاسكاني رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ - ذلك بما لا يخل بتطبيق القوانين الأخرى - يمكن اسناد اجراء هذا التحقيق الى النيابة الادارية قبل اصدار قرار اسقاط العضوية وعليها اتباع أسلوب تحقيق الدفاع الذي تراه مع عدم لاخلال بلحكام القوانين الأخرى .

الفتوى :

قد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع بجلستها لالتمعة في ١٦/٣/١٩٨٨ فتبينت ان المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الاسكاني تنص على أنه « في تطبيق احكام هذا القانون يقصد : - (٢) بالجهة الادارية المختصة . للهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان ... » وتنص المادة ٨٤ من ذات القانون على أن « يتولى الاتحاد او الجهة الادارية المختصة من في حدود اختصاصه التحقيق مع اعضاء مجالس الادارة والمعالين في الوحدات التعاونية المشار اليها في هذا القانون ويحوز بناء على طلب الاتحاد او الجهة الادارية أن تتولى النيابة الادارية التحقيق . ولا يكون التحقيق مع اعضاء مجلس ادارة الاتحاد الا بعرفة النيابة الادارية .. » كما تنص المادة ٨٧ على أن « للجهة الادارية المختصة بفد موافقة الاتحاد اسقاط العضوية عن عضو مجلس الادارة في وحدات التعاون الاسكاني في الحالات الآتية ويشترط لصحة القرار الصادر

باسقاط العضوية ان يكون مسببا وان يسبقه تحقيق دفاع عضو المجلس كتابة ،
فاذا تخلف دون عذر مقبول عن الحضور للتحقيق في الموعد المحدد بعد
اخطاره به مرتين بخطاب موصى عليه مسحوب بعلم الوصول تسقط عضويته
دون حاجة الى تحقيق دفاعه .

ومفاد ما تقدم ان المشرع ناط في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ المتعار
اليه بهيئة تعاونيات البناء والاسكان التحقيق مع اعضاء مجالس ادارة
الجمعيات التعاونية في المخالفات المنسوبة اليهم كما اجاز لها ان تعهد بلجراء
هذا التحقيق الى النيابة الادارية ورتب على نوافر احدى الحالات او المخالفات
المحددة بالمادة ٨٧ من القانون المثل اليه اسقاط العضوية عن عضو
مجلس الادارة بعد اتباع الاجراءات المقررة . غير انه اشترط لصحة قرار
اسقاط العضوية ان يكون هذا القرار مسببا ولن يسبقه تحقيق كتابي
بدفاع العضو . فاذا تخلف عضو مجلس الادارة عن حضور التحقيق بعد
اخطاره بموعدها طبقا للاجراءات المقررة تسقط عضويته في هذه الحالة دون
حاجة الى تحقيق دفاعه واستظهرت الجمعية العمومية ان التحقيق مع اعضاء
مجالس ادارات الجمعيات التعاونية للبناء والاسكان ليس تحقيقا تاديبيا
يستهدف توقيع جزاء تاديبى على العضو انما هو ضمانه استلزامها المشرع
لمصلحة عضو مجلس الادارة نيل اتخاذ الاجراءات المقررة لاسقاط عضويته
وذلك يسماع اقواله وتحقيق دفاعه . والاصل في هذا التحقيق ان يتم بمعرفة
هيئة تعاونيات البناء والاسكان بوصفها الجهة الادارية المختصة . ويجوز لها
ان تعهد باجرائه الى النيابة الادارية المختصة . ولهذه الأخيرة اتخاذ ما تراه
لازما لتحقيق دفاع عضو مجلس الادارة وفقا للقواعد المقررة بقانون تنظيمها
لنوبا لا يخل باحكام القوانين الأخرى القائمة فيما قد تنظمه من تنظيم لاجراءات
التحقيق مع من تسرى عليهم فلا يجوز لها أن تجبر عضو مجلس الادارة من
ينضم الى احدى الهيئات القضائية على الحضور امانها للتحقيق معه . وانما
يكون له ان يخطره بالمخالفات المنسوبة الى مجلس الادارة ومكان وميعاد
تحقيق دفاعه وفقا للاجراءات المقررة بقانون التعاون الاسكاني ، وله ان يتخذ
مما يراه في شأن ما هو منسوب لمجلس الادارة الذي هو عضو به ، اما بتقديم

مذكورة مكتوبة او بالمقلبة الشخصية او بالامتناع عن ايها غير انه اذا ما تم اخطار مبعاد التحقيق وفقا للقواعد المقررة ولبتنع رغم ذلك عن اثبات دفعه فللجهة الادارية في هذه الحالة ان تسقط عضويته اما فيما يتعلق بتحقيق دفاع سائر اعضاء مجالس ادارة الجمعيات التعاونية من المحامين والموظفين الاداريين فلا قيد على ولاية النيابة الادارية في التحقيق معهم وفقا للقواعد العله المقررة اذا ما استجبت اليها الجهة الادارية المختصة اجراء التحقيق معهم وفي حدود عدم وجود قيود على ذلك في القوانين السارية عليهم في شان مزاولة مهنتهم .

تلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه للجهة الادارية المختصة اجراء تحقيق دفاع اعضاء مجالس ادارة الجمعيات التعاونية طبقا لاحكام قانون التعاون الاسكاني رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وذلك بما لا يخل بتطبيق القوانين الاخرى وانه يمكن اسناد اجراء هذا التحقيق الى النيابة الادارية قبل اصدار قرار اسقاط العضوية وعليها اتباع أسلوب تحقيق المدافع الذي تراه مع عدم الاخلال بلحكام القوانين الاخرى .

(ملف ١٩٥/٢/٨٦ جلسة ١٩٨٨/٣/١٦)

الفصل الثالث

الجمعيات التعاونية الانتاجية .

قانون التعاون الانتاجى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

— الجمعيات التعاونية الانتاجية هى جمعيات تتكون من يباشرون نشاطهم فى مجالى الصناعات الحرفية والخدمات الانتاجية ويرأس مال خاص يقدمونه مع مزاولة الانتاج بانفسهم — يكون ذلك فى نطاق نشاط الجمعية المحدد فى نظامها الداخلى — متى كان نشاط الجمعية التعاونية الانتاجية يبشر من خلال اعضائها فان كافة العقود التى تتعلق بنشاطها الخصوص عليه فى نظامها الداخلى تتمتع بالاعفاء من ضريبة الدمغة — الاعضاء ممنوعون من مزاوله اى عمل من الأعمال التى تدخل فى اغراض الجمعية او يتعارض مع مصالحها حسبما يحددهم او لحساب غيرهم خارج نشاط الجمعية .

ومن حيث ان التثبت من الأوراق ان الجمعية الاطاعنة من الجمعيات التعاونية الانتاجية الاساسية الخاضعة لاحكام قانون التعاون الانتاجى الصادر به القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ وهذا القانون هو الذى يربط ماله من حقوق وما يفرض عليها من التزامات وذلك بالتقدير وفى الحدود التى يقرها ودون خروج عن القواعد الاصولية فى تسمى النصوص فالنص العلم يؤخذ على عمومه حتى يرد ما يخصه والنص المطلق يؤخذ على اطلاقه حتى يرد ما يقيد فلا يسقط ملول نص علم مخصص على نص علم يخصه ولا نطاق شروط تقيد نصا مطلقا على مدلول نص مطلق آخر فتقيد .

الحكمة :

ومن حيث انله يستعاض احكام الفصل الثالث من الباب الثانى من قانون التعاون الانتاجى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ السالف الاشارة اليه (المواد من ٣٩-٤٥) يتبين ان هذا الفصل قد تناول اموال الجمعية والاعفاءات والامتيازات المقررة لها فنص فى المادة ٤٠ على ان « تعفى الجمعيات للتعاونية الانتاجية الاساسية من :

١ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ - ضريبة الدخل التي يقع عبء إداها على الجمعية التعاونية بالنسبة الى ما يتعلق بنشاطها من العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والدفاتر والسجلات والإعلانات والمبيعات وغيرها . . . ونص الفقرة (٤) من المادة ٤٠ المذكورة ورد مطلقاً من حيث تقرير اداء الجمعيات التعاونية الأساسية من ضريبة الدخل التي يقع عبء اداها عليها ما دامت متعلقة بنشاطها من العقود والمحركات والأوراق . . . الخ . فكل ما يتعلق بنشاط الجمعية في مجال المقنن والمحركات والأوراق والمطبوعات والدفاتر . . . الخ تخضع للإعفاء من ضريبة الدخل ، بما بالنسبة للإعفاءات والزاي التي تتمتع بها هذه الجمعيات التعاونية فيما يخص الزائدات والمقتضات التي تشترك فيها لتتقضى المادة ٤١/ج من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المذكور بأن « تتمتع الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية بالزاي المقررة للجمعيات التعاونية غير الانتاجية او شركات القطاع العام او الجمعيات الخاصة ذات النفع العام ايها كالمفضل وذلك في المجالات الآتية :

١ - ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ - المقتضات والزائدات وغيرها من وسائل التجهيز . « وكثرت المادة ٤٨ من لائحة المناقصات والزائدات الصادرة بها قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ التي عرضت لبعض احكام التالين المؤقت تنص على ان « يعفى من ذلك التالين الهيكلي والمؤسسات العامة والشركات التي تساهم الحكومة في رأس مالها » . كما نورت المادة ٥١ من اللائحة المذكورة معلة بقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٥ في خصوص التالين النهائي انه « يعفى من التالين الهيكلي العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية التابعة لاحدى المؤسسات العامة » . ثم صدر اخيراً القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والزائدات ونصت المادة ٢١ منه على ان « تعفى من التالين المؤقت والنهائي الهيكلي العامة وشركات القطاع العام والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية المشهورة ونما للقانون ونك من العروض الداخلة في نشاطها وبشرط تنفيذها للعملية بنفسها . . . » ومن هذا النص يبين ان المشرع قد غير بين اداء (م - ٢)

الجمعية التعاونية الانتاجية الأساسية فيما يتعلق بنشاطها في مجال العقود بين خريجة الدفعة فعملها مطلقاً بلا قيد أو شرط وبين التمهين الوقت والنهائي عن العروض الداخلة في نشاط الجمعية فلم يطلق الاعفاء وانها عهده بشرط ان يكون تنفيذ العملية بنفسها وهذا يقتضى بطبيعة الحال تحديد مجال الجمعية فيلتصبة لفقد المخلصات والمزايدات والتي تعتبر للجمعية قد قامت بتنفيذ العملية بنفسها .

ومن حيث أنه يبين من استعراض نصوص قانون التعاون الانتاجي رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سلف الذكر ان الجمعيات التعاونية الانتاجية هي جمعيات تتكون من يشاركون نشاطهم في مجالي الصناعات الحرفية والخدمات الانتاجية ويرأس مال خاص يقدمونه مع مزاولة الانتاج بانفسهم وتعمل مخاطرة ويكون ذلك في نطاق نشاط الجمعية المحدد في نظامها الداخلي . وآية ذلك ما نصت عليه المادة ٥ من القانون المذكور في فقرتها الاولى والثانية من أن «تأسس الجمعية التعاونية الانتاجية الأساسية الحرفية في فرع أو أكثر من فروع الصناعات الحرفية أو الخدمات الانتاجية المتماثلة طبقاً لما هو محدد في نظامها الداخلي ولا يجوز للجمعية مكتسبة لسلطة غير متصوّن عليه في هذا النظام ويشار أعضاء الجمعية نشاطهم لعضيتهم أو لعضلي الجمعية أو لدى الجمعية بصورة مباشرة» .

ومن حيث أن التفتت من الأوراق أن مجال نشاط الجمعية العامة وفقاً لعقد تأسيسها الابتدائي ونظامها الداخلي المنشور بالوقائع المصرية العدد ٤٣ الصادر في ١٩٧٩/٢/٢٠ يشمل

١ - تنفيذ جميع أعمال الجبلي والانشاءات والمرافق التي تستند الى الجمعية من الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات أو المواطنين سنوياً من طريق المناقصات أو الممارسات .

٢ - توزيع الأعمال على الأعضاء بما يكفل عدالة التوزيع وتكثيف العمل بين جميع الأعضاء .

٣ - تزويد احتياجات الأعضاء من الخبثات والمعدات والآلات الحديثة .

٤ - تقديم الارشادات الفنية المؤدية لتحسين اسلوب العمل وتطويره .

٥ - القيام بمبليات توزيع مواد البناء ومواد الصرف
تحت اشرافها وطبقا لتعليماتها .

ومن حيث انه متى كان نشاط الجمعية التعاونية الانتاجية مباشر من خلال اعضائها فان كافة العقود التي تتعلق بنشاطها المنصوص عليه في نظامها الداخلي تتبع بالاعضاء من ضريبة الدفعة ويؤيد ذلك ما اوردته المادة ٧ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه اتفا من انه يشترط عين يكون عضوا بالجمعية ما يلي :

١٠ - ٢٠٠٠ - ٢ - ٣٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠

٤ - الا يكون ممن يزاولون لحسابهم او لحساب غيرهم عملا من الاعمال التي تدخل في افراض الجمعية ويتعارض مع مصالحها ، وهذا شرط استمرار في العضوية منذ قبول الشخص عضوا في الجمعية . وفي ضوء هذا النص يمكن تفسير كيفية مزاولة الجمعية لنشاطها من خلال الاعضاء فالاعضاء ممنوعون من مزاولة اى عمل من الاعمال التي تدخل في افراض الجمعية او يتعارض مع مصالحها لحسابه او لحساب غيره خارج نشاط الجمعية . لما ما ورد بنص المادة ٥ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ السالف الاشارة اليه في فقرتها الاولى والثانية فالقصد به ان يباشر الاعضاء نشاطهم من خلال نشاط الجمعية ويباشر الجمعية نشاطها من خلال اعضائها سواء كان لحسابهم او لحسابها او لديها بصورة جماعية ولا يمكن التفرقة في مجال الاعضاء في هذا الخصوص بين عقود ابرمها الجمعية ويقوم الاعضاء بتنفيذها لحسابهم وعقود يقيم بتنفيذها الاعضاء لحساب الجمعية بصورة جماعية جميعها مضافة من ضريبة الدفعة لانها تدخل في نشاط الجمعية المحذرة قانونا ولا يجوز ايراد اى قيد او شرط ما دام النص لم جاء مطلقا كما سلف البيان .

(طعن رقم ١٥٧١ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٩٠/١/٢٩)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ

عدم جواز زيادة نسبة الاحتياطي القفوي للجمعيات العمومية عما حدد لها في المادة ٥١ من قانون التعاون الانتاجي رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ .

التنصيص :

ان الموضوع مريض على الجمعية العمومية لتسمى الذوى والتشريع يجلسنها المعقودة في ٢ من يناير سنة ١٩٩١ فحين لها ان القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن التعاون الانتاجي عرش الفصل الرابع منه ، الخاص بالنظام المالى للاوضاع المتطلبة بهيئانية . الجمعيات التعاونية الاساسية ومائضها والاحتياطي ، ومنها ما جاء في المواد من ٥٠ الى ٥٣ نفس المادة (٥٥) على انه لا يجوز توزيع النقض الفائض عن نشاط الجمعية حائبا تشفر عنه ميزانيتها وحساب الارباح والخسائر ومفروع توزيع الفائض الجمعية ، مما يجرى وضعه واتقراره ، طبقا للمادة ٤٩ - الأبعد تخطيطه ، يكون قد أصاب رأسمائها من عجز ويمد استقزال جنيص المصروفات والتزامات المالية التي تلزم بها الجمعية خلال السنة المالية وتضمنه خلاصة (أ) الاستهلاكات والمخصصات التي يقرها مجلس ادارة الجمعية (ب) انشراك الاتحاد التعاوني الانتاجي المركزي ثم نص في المادة ٥١ (٥١) على انه " مع موافقة حكم المادة السابقة توزيع النسب التالية من الفائض الناتج عن نشاط الجمعية على الأوجه المبينة ترين كل منها (أ) الاحتياطي القفوي (١٥ ٪) (ب) مكافأة رأس المال بالنسبة التي يحددها الاتحاد التعاوني الانتاجي المركزي من قيمة الاسهم التي اتفق على سدادها سنة كاملة حتى نهاية السنة المالية ، ولا يجوز أن تزيد هذه النسبة على ١٥ ٪ (ج) الخدمات الاجتماعية التي يحددها مجلس الادارة (١٥ ٪) (د) مكافأة مجلس الادارة ٢٠ ٪ كحد أقصى . (هـ) حصة العاملين في الجمعية (٥ ٪) كحد أقصى (و) التدريب التعاوني ٥١ ٪ (ز) صندوق الاستثمار التعاوني ، ويغير الباقى ، يمدد انظم التوزيع طبقا للفقرة السابقة علدا

للمعاملات... وتنص في المادة ٥٢ على أن يضاف إلى الاحتياطي التقائوني للجمعية (أ) عائد معاملات الأعضاء الذين يستأجرون فيه بسبب عدم حضور الجمعية العمومية أو بمضي سنة على استحقاق دون مطالبة . (ب) مكافأة رأس المال التي تنقضي سنة على استحقاقها دون مطالبة . (ج) الإيرادات المتحصلة عن بيع الأصول الثابتة للجمعية بما يزيد على قيمتها الدفترية وتستعمل احتياطيات الجمعية في الأوجه التي يحددها مجلس إدارتها وتوافق عليه الجهة الإدارية المختصة

ويجوز في المادة (٥٣) على أن « يعتبر الباقي بعد توزيع المبالغ المنصوص عليها في المادة (٥١) موقفا على المعاملات ، ويوزع هذا الموقد على أعضاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية للصناعات الحرفية ، طبقا للأحكام التي بينها قانون النجف ، بالنسبة إلى ما يعمل فيها الأعضاء بصورة جماعية وما يعمل أعضاؤها في حلاتهم الخاصة على التفصيل الواردة فيها . وتناولت المواد ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ أيضا توزيع الحصص المقررة لمكافأة أعضاء مجلس إدارة الجمعية وجبسة العاملين في مجلس الجمعية على هؤلاء وفقا للأسس التي بينها وكذلك أسس صرف حصة مخصص الخدمات الاجتماعية .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن ما يتبقى من الفائض الناتج من نشاطات الجمعية بعد استئصال ما أصاب رائداتها من مخزون والمروقات الواردة إليها في المادة (٥٠) يوزع بالنسب المحددة في المادة (٥١) على الأوجه التي هيكلها ويظهر الباقي بعد عائد على المعاملات يوزع على أعضاء الجمعيات التعاونية ، وهو ما لا يقل عن ٢٠٪ يقرض طوعا مكافأة رأس المال ومكافأة مجلس الإدارة وحصة العاملين في الجمعية غلبة مقدار ما يحدد لكل منها في النصف من نسب ، ١٥٪ و ١٠٪ و ٥٪ كحد أقصى على التوالي . ومقدار النسب المحددة في نص المادة ٥٧ يوزع جمعيه على سبيل التقدير ، الا أنها تتعلق بمكافأة في رأس المال ومكافأة مجلس الإدارة وحصة العاملين المشار إليها ، فهي مقررة بحد أقصى لا يجوز الزيادة عليه ولكن يجوز النزول منه بقرين أن يكون لأى منها قدر يقل عن ثلث الحد . والنص واضح في التفرقة بين هذه مما ورد في البنود ب ،

د ، هـ من المادة ٥١ ، وبين ما ورد في البنود ا/ج/د/ز - فهذه محددة بنسبة واجب التزامها دون زيادة أو نقصان .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك - فايد عدم استيفاء سائر الاحتياطات في الأوجه التي خصصت لها لا يسوغ اضافتها الى الاحتياطي القانوني المحدد بنسبة يرقم ثابت (٥/٢) وعلى ما نص عليه في المادة ٥١ والمحدد كذلك ما يضاف إليه في المادة ٥٢ - لما في ذلك من تعديل للنظام القانوني الذي تضمنه القانون في الخصوص ومخالفة لاحكامه مما لا يصح معه الاستثناء عن هذه الاحتياطات - او استخدامها في غرض آخر ، ومن تجاوز النسبة المقررة تحييد للاحتياطي القانوني وفيه الى ذلك اعتداء على حقوق أعضاء الجمعيات التعاونية الأساسية في الحصول على الباتى من الفائض بعد توزيع المبلغ المنصوص عليها في المادة (٥١) والذي يجب الا يقل عنه ، الأمر الذي لا يسمح بزيادة التمسك المحددة في تلك المادة للاحتياطي القانوني الذي يدرج مع رأئى المال في جانب الخسوم . وليس لمجلس الإدارة ولا الجمعية العمومية مخالفة احكام النظام المقرر في القانون التوزيع الفائض على الوجه الذى عينه وفى الحدود وبالمضى المقرر فيها . ولا الانتقاص من حقوق أعضاء الجمعيات في نصيبهم من العائد الواجب توزيعه عليهم .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم ، يكون من اسس لما تضمنته ميزانيات بعض الجمعيات التعاونية الحرفية من زيادة النسبة المقررة في القانون للاحتياطي القانوني من الفائض الناتج عن نشاطها خلال السنة المالية باضافة المخصص التي لم يستغل اليه خلافا لما يجب بقسائها طبقا للمادة ٥٢ ، اذ لا تجوز زيادة النسبة المقررة لذلك الاحتياطي نهى على ما حدد لها (١٥٪) ولا يضاف اليها غير ما نص عليه في المادة ٥٢ .

لذلك

التمنى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز زيادة نسبة الاحتياطي للقانون للجمعيات العمومية عما حدد لها في المادة ٥١ من قانون التعاون الانتخابى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ .

(ملف رقم ٥٨/١/٥١ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢)

الفصل الرابع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منظمات من وحدات القانون الخاص — تؤسس من الأفراد الراغبين في تأسيسها بموجب عقد تأسيس — لها نظام داخلي يبين أسلوب العمل بها — العضوية بهذه الجمعيات اختيارية — يتركز رأسيلها من قبة أسهم الأعضاء دون مساهمة الدولة في رأسيلها بلغة نسبة على الاطلاق — يدير الجمعية العمومية مجلس إدارة تختاره الجمعية العمومية من بين أعضائها بالانتخاب من بين الدروعيات التعاونية الاستهلاكية الخاضعة لأحكام قانون التعاون الاستهلاكي الجمعيات التعاونية القوية وهي تلك التي تتكون من العاملين بجهة معينة فيسرى عليها كل ما ورد في قانون التعاون الاستهلاكي من أحكام — هي منظمات من وحدات القانون الخاص يخضع أعضاء مجلس إدارتها لأنواع أربعة من المسؤولية هي المسئولية المدنية والمسئولية الضمنية والمسئولية الادارية والمسئولية التأديبية — ليس كل خطأ يرتكبه الموظف العام في إطار عمله عن سوءه مجلس إدارة الجمعية التعاونية الاستهلاكية يتحمل مسئولية تأديبية — لا يسأل الموظف العام إذا وقع منه من أخطاء في إطار عضويته مجلس إدارة الجمعية إلا اذا وصل الخطأ الى الحد الذي يمس كرامة الوظيفة والاحترام الواجب لها — بل يكون الخطأ ماسا بالكشف أو الذمة أو الأمانة أو السمعة وحسن السير — اذا كان الخطأ في غير هذا الإطار فلا يسأل عنه العامل داخل مجال وظيفته تأديبياً ويكتفى بمساعلته ادارياً او مدنياً على مقتضى الحال .

المحكمة :

ومن حيث أنه يلزم مناقشة مدى المسئولية التأديبية للطاعن عن هينين الاتهامين — تجتهد الطبيعة القانونية للجمعية التعاونية الاستهلاكية التي نسب الى الطاعن ارتكاب المخلتين بصفته عضواً بمجلس إدارتها .

ثم لا بد من تحديد لجنة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منظمة بموجب احكام قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

ومن حيث أن هذا القانون نص في المادة (١) على أن « التعاون الاستهلاكي فرع من القطاع التعاوني يعمل على توفير السلع والخدمات الاستهلاكية للأعضاء بمستوى الجودة الأعلى وبسعر التكلفة الأقل في ظل المبادئ التعاونية وفي إطار الخطة العامة للدولة » .

ونص في المادة (٧) على أن « الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منظمات جماهيرية ديمقراطية تتكون طبقاً لإحكام هذا القانون — من المستهلكين للسلع أو الخدمات ، للعمل على تحقيق مطالب أعضائها اقتصادياً واجتماعياً بعمود الصلات المباشرة بين المنتج والمستهلك » .

ونص في المادة (٣) على أن « لوائح الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مملوكة لها ملكية تعاونية بصفتها الاعتبارية .. » .

ونص في المادة (٧) على أن « تؤسس الجمعية التعاونية (الاستهلاكية) الأساسية من عشرة أفراد على الأقل يصفقهم مستهلك للسلع أو الخدمات » .
ونص في المادة (١٤) على أن « لكل من تتوافر فيه شروط العضوية في الجمعية التعاونية الأساسية طبقاً لنظمتها الداخلية أن يطلب الانضمام إليها .. » .

ونص في المادة (١٦) على أن « يتكون رأس مال الجمعية التعاونية الأساسية من أسهم اسمية غير محدودة العدد وغير قابلة للتجزئة فيه كل منها مائة قرش تؤدي قيمتها بالكامل عند الاكتتاب .. » .

ونص في المادة (٤٦) على أن « يتولى مجلس إدارة الجمعية إدارة شؤونها ، ويختص بنظر جميع المسائل التي لم ينص القانون على اختصاص الجمعية العمومية بها . وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضاء الجمعية العمومية بالاقتراع السري .. » .

ومن حيث أن هذه النصوص أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منظمات من وحدات القانون الخاص ، تؤسس من الأفراد الراغبين في تأسيسها

يجب عليه تقديم تقرير سنوي ، ولها : ١- تنظيم داخلي يبين تفصيل أسلوب العمل بها ،
والتمهيدية بها : الخيرية ، ويكون رأسها بالكلية من قية : أنهم الأمضاء
دون مساعدة الدولة في رأسها بنية نسبة على : الأمانة ، ويدير الجمعية
العمومية مجلس إدارة تختاره الجمعية العمومية للجمعية من بين أعضائها
بالاتفاقية :

٢- ...

ومن حيث أن من بين الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الخاضعة لأحكام
قانون التعاون الاستهلاكي المشار اليه ما يطلق عليه (الجمعيات التعاونية
الغائية) ، وهي تلك التي تتكون من العاملين بجهة معينة ، ومن بينها الجمعية
التعاونية الاستهلاكية للعاملين بالسكة الحديد بطنيس ، وهي جمعيات تعاونية
استهلاكية يصرى عليها كل ما ورد في قانون التعاون الاستهلاكي ، من أحكام
ومن ثم فهي : ١- تخضع من وحدات القانون الخاص يخضع أعضاء مجلس إدارتها
لأنواع أربعة من المسؤولية ، هي : المسؤولية المدنية ، والمسؤولية الجنائية ،
والمسؤولية الادارية ، والمسؤولية التأديبية .

٢- ومن حيث أن المسؤولية المدنية لمجلس إدارة الجمعية التعاونية
الاستهلاكية تسببت من نص المادة (٥٢) من قانون التعاون الاستهلاكي ، على
أن : « أعضاء مجلس الإدارة ومديرو الجمعية مسئولون بالتضامن فيما بينهم من
أية التزامات أو تعويضات أو خسائر تقع على الجمعية نتيجة إدارتهم للجمعية
على خلاف القانون أو القرارات المتخذة لأحكامه أو نظام الجمعية الداخلي
أو خططها السنوية أو قرارات الجمعية العمومية وكذلك التصرفات التي تفرج
عن اختصاصهم أو تعد خلافاً بالتعليمات أو لوائح الرجل الحريم في إدارتهم
للجمعية » .

٣- ...

٤- ومن حيث أن المسؤولية المدنية هي التي جعلها الشارع تضامنية بين أعضاء
مجلس إدارة الجمعية دون غيرها من موزر المسؤولية الأخرى : جنسية كانت
أو ادارية أو تأديبية .

ومن حيث أن المسؤولية الجنائية لمؤسسة مجلس إدارة الجمعية التعاونية

الاستهلاكية تستند من نفيصوص جوامع للبلدية الثاني وهو من قانون التعاون
الاستهلاكية الخاص بالمقاولات . وفي مقيدتها نص المبالغة (١٢) على انه
في تطبيق احكام قانون المقاولات . . .

(١) يعتبر مؤسس الجمعية التعاونية واعضاء مجلس ادارتها ومندوبو
التفصية ومراجعو الحسابات والمديرون والعاملون في حكم الموظفين العموميين .

(ب) تعتبر اموال الجمعيات التعاونية في حكم الاموال العامة
(ج) تعتبر اوراق الجمعيات التعاونية ومستنداتها ومسجلاتها ودفاترها
واجنالها في حكم الاوراق والمستندات والدفاتر والاحكام الرسمية . . .

... ولن يجوز ان مثلي هذا النوع ان المشرع قد خص على امصار اموال
الجمعيات التعاونية في حكم الاموال العامة في تطبيق احكام قانون المقاولات
نقطه تمس عدم اعتبارها اموالا غلبة كما هو الاصل في خارج نطاق تطبيق
هذا القانون .

... ونوع تجميع من المسؤولية الادارية تغطي مجلس ادارة الجمعية التعاونية
الاستهلاكية مستند من نصوص مواد الفكتب الثامن من قانون التعاون الاستهلاكية
الخاصين بهار الجمعية . والتي تغطي الجهة الادارية المختصة سلطة أنشطة العضوية
عن عضوية مجلس ادارة الجمعية في حالة ارتكاب مخالفات معينة (مادة ٧٠ من
القانون) وتغطي الوزير المختص سلطة حل مجلس ادارة الجمعية في حالات
وولغا لإجراءات معينة (مادة ٧٢ من القانون) .

ومن حيث ان المسؤولية التأديبية لعضو مجلس ادارة الجمعية التعاونية
الاستهلاكية اذا كان من العاملين المدنيين بالدولة انما تستند من نص المادة (٧٦)
من قانون تنظيم العاملين المدنيين بالدولة . المصارف بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨
والتي تنص على انه : . . . يجب على العمال مراعاة احكام هذا القانون
وتنفيذها وعليه :

٢٠ — ان يحافظ على كرامة وظيفته طبعنا للعرف العلم وان يستلزم في تصرفاته مسلما يتفق والاحترام الواجب ...

ومن حيث انه على ضوء ما تقدم قلنا ليس كل خطأ يرتكبه الموظف العلم في اطار مهام عضويته لمجلس ادارة الجمعية التعاونية الاستهلاكية يرتب مسؤوليته التقديرية ، اذ لا يسأل الموظف العلم عما يقع منه من اخطاء في اطار عضويته لمجلس ادارة الجمعية الا اذا وصل الخطأ الى الحد الذي يمس كرامة الوظيفة والاحترام الواجب لها ، وذلك بان يكون الخطأ ماسا بالشرف او الذمة او الامانة او السمعة وحسن الملبوك فلذا ما كان بالخطأ في تغير هذا الاطار لم يكن ذا تأثير على كرامة الوظيفة واحترامها ومن ثم لا يسأل عنه المسؤول داخل مجال وظيفته تاديبيا وانما يكفي بمسأطته ادباريا او مدنيا على مقتضى الحال .

ومن حيث انه على ضوء ما تقدم قلنا ان كانت النيابة الادوية تندب نسبت الى الطاعن اتهامين اوكلها انه فشارك زملاءه اقتضاء مجلس الادارة في الاستقالة دون وجه حق ، علوهم ببلغ من اموال الجمعية .

ومن حيث انه على ما سبق البيان ، لا سند للقول بقيام تفصلين بين اعضاء مجلس ادارة الجمعية في مجال المسؤولية التاديبية ، قلنا لا بد من ان يثبت في حق عضو مجلس الادارة مخالفة تهم كرامة الوظيفة واحترامها من خلال غفلة ايجالي او سلبى مخد نام به في اطار عضويته لمجلس الادارة .

ومن حيث ان مقتضى ذلك انه اذا نسب لبي موظف انه اتى واقعة تهم خروجها على كرامة وظيفته او على الاحترام الواجب لها ، فان اول ما ينبغي بحثه هو ما اذا كانت تلك الواقعة التي اتانها الموظف خارج اطار عمله الوظيفي تهم على مرضي ثبوت اتينها — شرف الموظف او ذمته او امانته او سمعته وحسن سلوكه ام انها لا تهم هذا الموظف في هذا الاطار ، فان ثبتت المحكمة انها تهم الموظف في هذا الاطار كانت واقعة ما يؤثر في الوظيفة العامة وما يقتوجب المسطرة التاديبية ، لنا اذا ما ثبتت المحكمة ان الواقعة التي اتانها الموظف لا تهمه في هذا الاطار ، ولا يكون من شأنها ان تؤثر على

وكلفتها العامة فلا يصال عنها الموظف تديننا من جهة جهة عمله فإذا ما جازته عنها جهة عمله كلن الجزء في غير محله وأخيرا الأقسام ، وإذا ما أحالته منها النيابة الإدارية إلى المحاكم التأديبية ، كانت الأحالة عن واقعها لا تشكل مخالفة تأديبية ومن ثم يجب الحكم ببراءته .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على المتهمين المنسوين إلى الطامع في التحويل الانتقامي بين اثنين مختلفان في نطاق تطبيق هذا الضابط الذي قدمناه .
نستنتج ذلك أن الاتهام الأول ، يتحمل في مشاركته زملاؤه أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية في الاستيلاء دون وجه حق على مبلغ من أموال الجمعية .

ومن حيث أن هذا الاتهام ، لو صح ، لشكل ما يمس شرف الطامع وقبته وأمانته وسمعته وحسن سلوكه فإن الواقعة محل الاتهام تكون عند ثبوتها خروجاً من قبيل الطامع على كرامة وظيفته وعلى الاحترام الواجب لها ، ويترتب على ذلك تشكيل مخالفة تأديبية تستوجب المساءلة .

ومن حيث أنه على ضوء ذلك يعمد البحث في مدى سلامة الاستفهام الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه توصلنا إلى الانتهاء إلى أدلة الطامع عن هذا الاتهام .

وهذه حيث أنه يبين من الإطلاع على أوراق التحقيق أن مجلس اتوال رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية تضرر إلى أن مسببها تعرضت له الجمعية من ضرر مالي يرجع إلى فقد بنوال أصاب البضائع التي تتعامل فيها ، ويرجع ذلك إلى تلف بعضها من ناحية وإلى ما يضيغ خلال البيع بالتجزئة من ناحية أخرى وأن مسؤولية تلف البضائع والاختطاف بها ويحمها تقع على أمين الشركة الذي يوافق عمله فوراً أعضاء مجلس إدارة الجمعية فيها عدا الطامع الذي يغوي الناحية المتلفة في الأيداع بالبنك والصرف منه .

ومن حيث أن الطامع لم يولج في التحقيق بنسبة أي خطأ أو قصور منسوب إليه بذاته بوصفه أمين مستحق الجمعية (مع مراعاة أن تعبر عن أمين الصندوق — هو تعبر دارج يعبر به عن « الخريف العالي » وهو

مادة رقم (٦)

المبدأ :

أحالة الواقعة من النيابة العامة إلى النيابة الإدارية - تعتبر الأحالة من النيابة العامة إلى النيابة الإدارية صحيحة وصادرة من جهة مختصة - يسكن ذلك : ١- النيابة العامة هي الجهة على الدعوى المصيرية ويجوز لها بعد أن تكتسب من اسناد الاتهام إلى المتهمين الذين تحقق معهم أن تعدد المسار الذي يجب أن تسير فيه هذه المسألة - الأحالة من النيابة الإدارية يفنى عن الأحالة من السلطات الرئاسية .

الحكمة :

١- ولن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الأحالة من النيابة العامة إلى النيابة الإدارية بالنسبة للمتهمين الذين ثبتت مسؤوليتهم الجزائية، فإن الجرائم السنوية عنهم وتكتفى النيابة العامة بمجازاتهم تأنيباً، تعتبر أحالة النيابة صحيحة وصادرة من جهة مختصة هي النيابة العامة أيضاً الدعوى المصيرية والقائمة عليها والتي يجوز لها أن تعدد المسار الذي يجب أن تسير فيه هذه المسألة من هذه المخالفات وأن أحالة النيابة العامة للمتهمين من العاملين الذين تحقق معهم إلى النيابة الإدارية يفنى عن الأحالة التي ينص القانون على وجوب صدورها من السلطات الرئاسية وتعتبر الدعوى التأنيبية وما يسبقها من تحقيقات النيابة العامة مقبولة وصحيحة قانوناً طالما أن النيابة العامة هي التي بدأت في إجراء التحقيق وأحالة إلى النيابة الإدارية اكتمالاً بالجزاء التأنيبي .

٢- ومن حيث أن القليل من الأوراق أن الطاعة في فترة إحالتها إلى التحقيق بواسطة النيابة العامة بتاريخ ١٩٨٤/١/٢ كانت ما تزال تعمل في الجسدية التعاونية بالخارجة حيث لم تنقطع عنا وتضمنت في التربية والتعليم بالوادي الجديد ابتداء من ١٩٨٤/١/٢٥ ومن ثم فإن بدء التحقيق معها كان في فترة

معه لعلها بذلك الجمعية . وأن التحقق معها بواسطة النيابة العامة تم بناء على بلاغ منها تفيدت . وهي إلى تسيير شرطة الخارجة بتاريخ ١٦/١/١٩٨٤ بما يفيد أن حصة السجائر المسجلة إليها بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٢ قد تم نفيها بمكتب مدير الجمعية بناء على تعليمات منه ، وقاموا بتوريد غنية هذه الحصة . ومن ثم فإن الواقعة والإبلاغ عنها والتحقيق الذي أجري بشأنها كل ذلك قد تم بناء على بلاغ من الطائفة وفي تاريخ سابق على تاريخ تعيينها بالتربية والتعليم ومن ثم فإن الأمر لا يستلزم أخذاً من سلطاتها الرئيسية كما أن صفتها كهيئة بالجمعية التعلوية بالخارج كانت ثابتة لها بتاريخ إجراء التحقيق فضلاً عن أن المادة ١/٧ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعلوين الإستهلاكي رقم ١٠١ على أنه يجوز بناء على طلب الجهة الإدارية المختصة أن تتولى النيابة الإدارية التحقيق مع أعضاء مجلس الإدارة والمعلمين في الوحدات التعلوية الخبير بها في هذا الشأن ، كما يجوز للاتحادات التعلوية والجمعيات التعلوية المالية أن تتولى النيابة الإدارية بنفسها الإختصاص ببناء على طلب من مجلس إدارتها .

(جلن ٢٢١٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٩)

التفصيل الخامس

الجمعيات التعاونية الزراعية

المبحث الأول

عدم جواز الاشتراك الجمعيات التعاونية الزراعية في تأسيس رأسمال شركات المساهمة أو المساهمة في رأسمالها .

المادة ٥٣

وقد عرض المذنبون على الجمعية العمومية للتنسيق الفتوى والتشريع بمقتضاها المتعلقة في ١٩٨٦/٦/٤ مستعرضت قانونها السابقين والصادرين بجمهورية المذنبين بفساد في ١٩٨٢/١٠/٢٠ و ١٩٨٥/٦/١٦ وقد انتهت للأغلبية الواردة فيها إلى معظم جواز الاشتراك الجمعيات التعاونية في تأسيس الشركات المساهمة . كما استعرضت الجمعية العمومية ما يقضى به نص المادة ٥٣ من القانون رقم ١٩٨٢/١٠/٢٠ الذي نص على أن الشخص الاعتباري بأهلية في الحدود التي يعينها سند إنشائه أو التي يقرها القانون ، وهو ما يعرض بتحديد أهلية وشخصية الشخص الاعتباري بالفرض من إنشائه طبقا للقانون .

ومن حيث أنه باستعراض نصوص البنود رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التعاون الزراعي يبين أنه خول الجمعيات التعاونية الزراعية أهلية القيام بالأعمال الواردة فيه على الوجه التعاوني ولخدمة أغراضها ، ومن ثم فقد خلا من نص خاص صريح يجيز لها القيام بغير ماورد فيه ، كما خلا من نص يجيز لها الاشتراك في تأسيس شركات مساهمة أو المساهمة فيها خروجها على حكم المادة ٥٣ مدني . دلالة بطلان قانون التعاون من نص صريح منع لهذا النشاط إذ النص الصريح . يتطلب حيث يقرر ما يخالف الأصل المقرر قانونا لها حيث يؤكد فلا يكون مطلوبا ، وإذا كان الأصل المقرر في المادة ٥٣ مدني هو تحديد أهلية للشخص الاعتباري بالفرض من إنشائه أو بما يحده القانون الذي أجبر إنشاءه ، فإن الأمر كان يقتضي نصا

خاصا في قانون التعاون بيجز للجمعيات التعاونية انشاء الشركات او المساهمة فيها خلافا للاصل المقرر . اما حيث يسكت القانون الخاص بالتعاون عن ايراد هذا الاستثناء الذي يخضع على الاصل لماته يكون قد ترك الامر للاصل المذكور والواجب الاعمال دون حاجة الى ايراد نص يردده .

ولما كان قيام الجمعيات التعاونية الزراعية الاشتراك في تأسيس الشركات او المساهمة فيها - كاسلوب وشكل قانوني لممارسة النشاط يخرجها عن الحدود التي عينها نطلبها القانوني الوارد في قانون التعاون باعتبارها وحدات اقتصادية اجتماعية تهدف الى تطوير الزراعة في مجالاتها المختلفة لاسلوب وشكل تعاوني يهدف الى رفع مستوى اعضائها اقتصاديا واجتماعيا في إطار الخطة العامة للدولة ، غنقه لا يجوز لها اللجوء الى هذا الشكل القانوني لممارسة النشاط . اما استثناء الجمعية التعاونية الزراعية في الحالة المعروضة من الفتوى فان العبرة ليست بالاستثناء من الفتوى وانما من نص القانون مما يقتضي تعديل التشريعات الخاصة بذلك .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع الى عدم حواز اشتراك الجمعيات التعاونية الزراعية في تأسيس واسهل شركات المساهمة او المساهمة في تأسيسها .

(ملف ٨٤/١/٤٧ - جلسة ٨٦/١/٤)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

استقرت المشرع في عضو مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية
التي لا يزال لحسابه أو لحساب غيره عملا من الأعمال التي تدخل في أغراض
الجمعية أو تتعارض مع مصالحها - يتعارض مع أغراض الجمعية - هذا
الشرط بشرط البقاء أيضا - ليس ذلك : أن المشرع قضى بسقوط العقوبة
إذا تخلف الشرط .

الحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كان لثبت من نتائج الإدارة المسببة للتصون
الزراعي المؤرخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٨ والقسم ضمن حافظة مستندات
هيئة قضائية الدولة بجلصة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٨. أن مجلس إدارة
الجمعية التعاونية الزراعية الذي استقطبت عضويته من الماطون فسده
بمقتضى القرار الماطون فيه وهو القرار الذي قضى الحكم الماطون فيه بالفناء
قد انتهت مدته وخلفه مجلس إدارة جديد منتخب في مستهل سنة ١٩٨٧ ،
إلا أن هذا لا يزيل المصلحة المترتبة من الطعن وهي الفناء الحكم الماطون
فيه ورفض طلب الفناء القرار الماطون فيه إعلانا لمشروعيته وتوقيا لأثار
الفناء . وبذلك لا ينهى الخصومة في الطعن على نحو ما قصد إليه الماطون
ضده بطلبه أصليا عدم قبول الطعن على طعن من انتهاء المصلحة فيه بانتهاء
مدة هذا المجلس .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن السيد/ قدم شكوى
بأن الماطون فسده وهو عضو مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية
ببلقتر الغربية مركز أبو حمص محافظة البحيرة يملك جسرًا زراعيًا رغم
أنه يحوز هو وزوجته وأولاده القصر ما لا يتعدى ١٢ ط و ٢ ف . وإفاد
قسم مرور البحيرة أن الجرار الزراعي رقم ٨٤٠ البحيرة مملوك للماطون
فسده وشريكه السيد/ وقد كفل وزارة لزامة مدير عام

مصرية التعاون الزراعى بالبحيرة مذكرة مؤرخة ٢٣ من مايو سنة ١٩٨٢ الى السيد محافظ البحيرة بطلب الموافقة على استقطاب عضوية المجلس عن الماطون ضده لفقده شرطا من شروط العضوية فى المجلس لانه يملك جرارا زراعييا مع شريك فى حين أن حيالته تقل عن عشرة أفدنة . وتضمنت المجموعة الأولى من الرد على الاستفسارات الواردة من اللجنة العليا انه لا يجوز ترشيح من يملك جرارا زراعييا اذا قلت حيازته من عشرة أفدنة نظرا لمخالفة ذلك للمادة ١٢/٤٦ من قانون التعاون الزراعى بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ التى اشترطت نمين يكون عضوا بمجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية الا يكون ممن يزاولون لحسابهم أو لحساب غيرهم عملا من الاعمال التى تتخل فى أغراض الجمعية أو تتعارض مع مصالحها . ووافق السيد: محافظ البحيرة على هذه المفكرة فى ٥ من يونيه سنة ١٩٨٢ . ثم صدر قرار رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨٢ فى ١٦ من يونيه سنة ١٩٨٢ باستقطاب العضوية عن الماطون ضده لامتلاكه جرارا زراعييا مع حيازته مساحة تقل من عشرة أفدنة .

ومن حيث أنه ولئن كان الواضح من استقراء قانون التعاون الزراعى الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ أن الشروط التى تطلبها المادة ٤٦ منه نمين يكون عضوا بمجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية ومنها الشرط الوارد فى البنء ١٢ منها وهو الا يكون العضو ممن يزاولون لحسابهم أو لحساب غيرهم عملا من الاعمال التى تتخل فى أغراض الجمعية أو تتعارض مع مصالحها هى شروط ابتداء وشروط بقاء اذا قضت المادة ٥٠ منه بأن تسقط العضوية فى مجلس الادارة اذا تعد العضو شرطا منها وأيا كان الرأى فى مدى تخلف الشرط الذى أوردته البند ١٢ من المادة ٤٦ فى شأن من يملك جرارا زراعييا ولا يجوز عشرة أفدنة على الأقل ، إلا أن الاستفاد من الواقع أن التدرج المتيقن فى القرار الماطون فيه قبليه فى سببه على واقعة معينة هى امتلاك الماطون ضده جرارا زراعييا حسبها أفاد به ابتداء قسم مرور البحيرة من أن الجرار الزراعى رقم ٨٤٠ بحيرة ملك الماطون ضده وشريكه السيد/ وهو ما رددته بمعدن كتاب الادارة العامة للتعاون الزراعى

بالبحيرة المؤرخ ١٢ من مارس سنة ١٩٨٨ والمودع ضمن حافظة بمستندات هيئة قضايا الدولة بجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٨ ، والمتضمن أيضا أن الجمعية كانت تملك جرارا حتى ١٤ من أبريل سنة ١٩٨٤ . وإذا كان الثابت أن حافظة المستندات التي قدمها المطعون ضده أُلهم القضاء العادي حوت من الشهادة صادرة من قسم مرور البحيرة بأن الجرار الزراعي رقم ٨٤٠ بحيرة تلك المطعون ضده وشريكه السيد/ انتهى ترخيصه في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ . وهذه الشهادة الرسمية المعتمدة طبقت ما حواه كتاب ذلك قسم المرور وما بنى عليه القرار المطعون فيه من أن هذا الجرار مملوك للمطعون ضده وشريكه . ثم أردفت بأن الترخيص الخاص بهذا الجرار انتهى في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، ولا تعارض بين الشهادة والكتاب الصادرين عن ذات قسم المرور إذا أنضحت الشهادة عما كتبت عنه الكتاب سكوتا جدا إلى الاعتقاد باستمرار الترخيص وتحقق المنافسة ، وقد تلاقنا غذا الانصاح مع ما عبر عنه كل من الشهادة الصادرة والمختومة من المجلس المحلي والشهادة المأثلة من الجمعية التعاونية الزراعية وهما شهادتان صنفتهما ذات الحافظة ولم يزعم الطاعون تزويدهما وإنما ألقى الإدعاء بلصطناعهما بحجة أن المطعون ضده عضو في الجمعية وهي حجة لا تكفي لإثبات الاصطناع ولا تصدق بقينا في شأن المجلس المحلي . وبذلك تكون الواقعة التي بنى عليها القرار المطعون فيه وهي تملك المطعون ضده جرارا زراعيا غير ثابتة فعلا مما يجعل هذا القرار غير قائم على صحيح سببه ويوجب بإلغالي الحكم بإلغاله على نحو قضى به الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإن الطعن على هذا الحكم يكون خليفا بالرفض مع الزلزم الطاعنين بالمصروفات .

(طعن رقم ١٠٨٠ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

نظم المشرع اختصاص الوزير والمجلس بالتنسيق والتنسيق لمسائل حل مجالس
اتحادات الجمعيات التعاونية الزراعية ووقف واسقاط للمعضوية بها - تختص
الحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مقر الجمعية بالظعن على القرارات
الصادرة في هذا الشأن خلال ٢٠ يوما من تاريخ نشرها بالوقائع المصرية
او اعلان صاحب الشأن بها بكتاب موصى عليه بصحوب يعلم الوصول -
تفصل المحكمة في هذه الظعن على وجه الاستعجال بغير مصروفات ويكون
حكمها نهائيا - وقف تنفيذ تلك القرارات يدخل في اختصاص الجهة الادارية -
يستوى في ذلك ان يكون وجه المخالفة متعلقا بذات للقرار او بصحة انعقاد
الجمعية العمومية او مجلس الادارة مصدر القرار - للظعن على القرار الصادر
بوقف التنفيذ يدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية - اثر ذلك : عدم اختصاص
مجلس الدولة بتلك القرارات ولو كان ذلك بناء على حكم صادر من محاكم
القضاء العادى بعدم الاختصاص والاحالة اليه - اساس ذلك : ان محاكم
مجلس الدولة لا تتقدم بالدعوى المالية اليها طبقا لنص المادة (١١٠) من
قانون المرافعات المدنية والتجارية متى كانت الدعوى خارج اختصاص الولاى
تلك المحاكم .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الظعن امامها يتيح
لها ان تنظر وتبطل على الحكم المطعون فيه غير مقيدة في ذلك بما يبيده الخصوم
من اسباب الظعن .

ومن حيث ان امر الاختصاص يكون مطروحا دائما على المحكمة وعليها
ان تحصل فيه اولا حتى لا تقضى في طلب وقف التنفيذ حال كون المنازعة برمتها
مما يخرج من اختصاصها .

ومن حيث ان حاصل الطلبات ، في الدعوى المطعون في الحكم الصادر
فيها بالظنين المسائلين ، المنازعة في موقف الجهة الادارية من اجتماع الجمعية

الجمعية لجمعية المعيار التعاونية الزراعية وما اتخذته الجمعية العمومية من قرارات بشأن انتخاب مجلس إدارة الجمعية بسواء في اجتماعها بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٩ الذى أسفر عن انتخاب مجلس إدارة برئاسة السيد / ثم خلفه من بعده ، السيد / أو في اجتماعها بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٧ الذى أسفر عن انتخاب مجلس إدارة برئاسة السيد /

ومن حيث أن جمعية المعيار التعاونية الزراعية ، باعتبارها من الجمعيات التعاونية الزراعية ، تخضع لأحكام قانون التعاون الزراعى الصادر به القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ . ويبين من استعراض أحكام قانون التعاون الزراعى المشار اليه ، أنه بعد أن نظم في المادة (٥٢) اختصاص كل من الوزير والمحافظة المختصين بالنسبة لوقف عضوية مجلس إدارة الجمعية وحل مجلس إدارتها أو إسقاط العضوية به ، أورد بالمادة (٥٤) أنه يجوز لكل ذى شأن أن يطعن في القرارات المشار إليها في المادة ٥٢ أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها مقر الجمعية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره قرار الحل أو الإسقاط في الوقائع المصرية وإعلان صاحب الشأن بمقر الجمعية بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وتضمن المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال بنهر مبروفات ويكون حكمها نهائيا . كما نصت المادة (٦٤) على أن للجهة الإدارية وقف أى قرار يصدره مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية إذا كان مخالفا لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له والتشريعات التعاونية والقوانين أو النظام الداخلى للجمعية وذلك خلال أسبوع من تاريخ ورود الاخطار مستوف . وتنص المادة (٦٥) على أن « لمجلس الإدارة ولكل ذى مصلحة أن يطعن في قرار وقف التنفيذ أمام المحكمة الابتدائية المختصة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغ مجلس الإدارة بقرار الوقف والا اعتبر القرار نهائيا وتصل فيه المحكمة على وجه الاستعجال وبغير مبروفات . كما بين القانون حالات انقضاء الجمعية في المادة (٦٨) ونص المادة (٦٩) على أن يكون لكل ذى شأن أن يطعن في القرار الصادر بانقضاء الجمعية من الوزير المختص وذلك أمام المحكمة الابتدائية المختصة في دائرة اختصاصها مقر

الجمعية خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الوقائع المصرية. وتقتصر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال وبغير مصروفات ويكون حكمها نهائيا .
بينما. اقتصر القانون على النص بختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الطعون في القرارات الوزارية الصادرة بوقف عضو أو أكثر من أعضاء الاتحاد التعاوني على النحو المبين بالمادة (٧٧) ويستفاد من استعراض الأحكام السابقة أن المشرع قد وضع تنظيمها خاصا في القانون التعاوني الزراعي بقتل الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بممارسة الجهة الإدارية للاختصاصات المقررة لها بالقانون بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية الخاضعة لأحكامه ، وذلك على النحو المنصوص عليه بالواد ٥٤ و ٦٥ و ٦٩ ، بأن جعل الاختصاص بتلك المنازعات للمحكمة الابتدائية التي تفتقرها على وجه الاستعجال وبغير مصروفات ويكون حكمها في هذا الشأن نهائيا . وعلى ذلك ، وإذا كان القانون ينيط في المادة (٦٤) للجهة الإدارية اختصاص وقف تنفيذ أي قرار يصدره مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية متى كان مخالفا للقانون أو لاحتته التنفيذية أو التشريعات التعاونية أو اللوائح في نظم الجمعية . ميسوى في مفهوم عموم النص أن يكون وجه المخالفة منعلا بذات القرار الصادر أو كل وجه المخالفة مطلقا بصحة انعقاد الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة الصادر عنه القرار ، ففي الحالتين يكون القرار ميبيا ويتحقق فيه وجه المخالفة . فلذا كانت المدة (٦٥) من القانون قد ناطت الاختصاص بنظر الطعون المقدمة في القرارات الصادرة بوقف تنفيذ تلك القرارات للمحكمة الابتدائية المختصة ، وكان موضوع المنازعات المسالة يدور حول اعتداد أو عدم اعتداد الجهة الإدارية بالقرار الصادر من الجمعية العمومية لجمعية بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٩ بإجراء انتخاب مجلس الإدارة حيث أسفر الانتخاب عن تشكيل مجلس أدلة برئاسة السيد/
ثم خلفه السيد/ ، وبالقرار الصادر من الجمعية العمومية في اجتماعها بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٧ بإجراء انتخاب مجلس إدارة حيث أسفر الانتخاب عن تشكيل إدارة برئاسة السيد/ وما ترتب على موقف الجهة الادارية من أكثر فترة بالاعتداد بقرار الجمعية العمومية الصادر في ١٩٨٤/٦/٢٩ وتارة أخرى بالاعتداد بقرارها الصادر في ١٩٨٥/٥/١٧ وبما

لأسفر منه كل من القرارين المشار إليهما من انتخاب مجلس إدارة الجمعية .
فإن الاختصاص ينظر المنازعات المطالبة يكون مما يخرج عن اختصاص
مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري . ويكون للحكم المطعون فيه إذ قضى يرفض
طلبات وقف التنفيذ في الدعاوى ، حال كونها موضوع الدعاوى مما يخرج من
اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ، قد خالف صحيح حكم أنقنون
مما يتعين معه القضاء بالفائه ، ولا يغير من هذا النظر الحكم الصادر من
محكمة شمال القاهرة الابتدائية بجلسة ١٠/٢٤/١٩٨٦ في الدعوى رقم
١٠٦٩٩ لسنة ٨٤ مدنى كلى القاضى بإحالتها الى محكمة القضاء الإدارى
حيث قيدت بسجلاتها تحت رقم ١٠٢٦ لسنة ٤١ القضائية ذلك أن الدائرة
للشكلة بالتطبيق لحكم المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة قد جرى
تطبيقها بمسدم التزام محكم مجلس الدولة بالفصل فى الدعاوى المحلة اليها
من جهة قضائية أخرى طبقا لنص المادة ١١ من قانون المرافعات اذا كانت
الدعوى تخرج عن الاختصاص الولائى المحدد قانونا لحكم مجلس الدولة
(الحكم الصادر بجلسة ٢٧ من إبريل سنة ١٩٨٦ فى الطعن رقم ١٨٤٥
لسنة ٢٧ القضائية عليا) .

(الطعن ١٩٠١ و ١٩٢٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١/٣/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

يتعين أن يقوم الدليل على أن سجلات الجمعية التعاونية الزراعية
التابع لها اطيان الاعتراض ومنها سجل ٢ خدمت زراعية هي سجلات منظمة
وانها استوفت الاجراءات والوضاع المقررة قانونا فقريزها وثبتت بياتها
حتى يكون لها صفة الرسمية .

الحكمة :

ومن حقيق لئه يبين من الاطلاع على أوراق الطعن ومستنداته وخاصية
تقرير "الخبر" الاصلى المودع فى ملف الاعتراض — أن اطيان الاعتراض المبينة
حدودها ومما لها تفصيلا بصحيفته ويتقرير "الخبر" وهى عبارة عن مساحة

٨٠٢٣ و ٢٢ ط و ٤٤ كانت ملك الخاضع حتى تاريخ تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وأن العقد العرفي الصادر ببيع هذه الأسلحة لم يثبت تاريخه. قبل نفاذ القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ (في ١٩٦٩/٧/٢٥) ، وأن هذه الأطنان كانت وقت العمل بهذا القانون وعن الاستيلاء عليها في ١٩٧٠/١٠/٢١ في وضع يد المالك الخاضع ولم يدرك البائع الخاضع هذا العقد المؤرخ ١٩٥٣/٢/١ ضمن اقراره المتقدم منه طبقا للقانون المطبق في الاستيلاء رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩

ومن حيث وازاء ما ثبت من تقرير الخبير على الوجه الموضح آنفا ، وازاء عدم ثبوت تاريخ العقد العرفي المؤرخ ١٩٥٣/٢/١ الذي مستوره من الخاضع الى المعترضة عن ارض الامراض ، حيث يثبت مضمونه في ورقة رسمية ، كما لم يوقع عليه موظف عام او مستخدم ذو صفة رسمية في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، فان مقتضى ذلك ولازمه الاعتماد بهذا العقد ، ولا يصح الامراج من المسألة الواردة به او استبعادها من الاستيلاء .

هذا ولا يجوز المحلجة في ذلك بأن المعترضة (الماطمون ضدها) قد صدر باسمها لسنة ١٩٦٥ كشف بجميع ملكية عن مساحة ١٧ ط هذا بذات الحلاص والقطعة وذلك الناحية ينقل ضمنها ارض الامراض وانها بناء على ذلك قد استخرجت بطاقة زراعية من الجمعية المختصة وأن هذه الأرض ثابتة بالجمعية الزراعية بسجل ٢ دخلت تحت رقم ٤٩١ ، لا يجوز الاحتجاج بذلك في مجال اثبات تاريخ العقد الذي به بالنسبة لأطيان الاعتراض لأنه فضلا عما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من انه ينبغي أن يقوم الدليل على أن سجلات الجمعية اتعاونية الزراعية التابع لها أطيان الامراض ، ومنها سجل ٢ دخلت زراعية — هي سجلات منقطة وانها استوفت الاجراءات والأوضاع المقررة قانونا لتحريرها والاثباتييناتها حتى يكون لها صفة الرسمية وهو ما لم يتم عليه الدليل من أوراق الطعن ، فان ببقا هذا العقد لم ينفذ وبطريقة لا تفر للبلد في هذه المسجلات ، ولم يثبت مضمونه

في أنه أوراق أخرى مثبتة للتاريخ ، كما لم يؤثر عليه موظف علم مختص ، وبالتالي فقد تخلص في ثلثه الأحوال التي تنص عليها المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ في شس ثبات التاريخ للمحررات العرفية كذلك فإن أطيان الاعتراض كلفت على ملكة الخاضع وفي وضع يده حتى تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ولم يثبت وضع يد المطعون ضدها على هذه المسلة المدة اللازمة لكسب الملكية قبل تاريخ العمل بالقانون المشار إليه ، الأمر الذي يترتب عليه نظم اسبب كسب ملكية هذه الأطيان في حقها ويقتضى خضوع هذه الأطيان للاستيلاء قبل الخاضع طبقا للقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المطبق في الاستيلاء ولا يكون ثبة حق في الاعتراض على هذا الاستيلاء من جانب المطعون ضدها ويكون اعتراضها مرفوضا .

وبن حيث أن القرار المطعون فيه قد قضي بغير ذلك ، فمن ثن فإن فسخه يكون واردا على خلاف صحيح حكم القانون خليقا بالالمام ، والقضاء بجندا يرفض اعتراض المطعون ضدها .

(ملعن ٢١٠٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٥)

قلمدة رقم (١٠)

المبدأ :

الأول الأخرى بالجميعيات التعاونية الزراعية خلاف المسجلات وبطاقات الحيازة المسقوية للشروط القانونية اللازمة لاعتبارها أوراقا رسمية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ليس لها صفة الرسمية أو الثابت التاريخ لا تكسب قبل ورقة عرفية في إحدى هذه الأوراق تاريخا ثلثا في نص المادة ١٥ من قانون الإثبات .

الحكمة :

وبن حيث أن الثابت من الأوراق في الطعن المائل أن العقد موضوع المنازعة والمؤرخ ١٩٦٠/١٢/١٩ هو عقد عرفي ولا تنطبق على أية حالة من حالات ثبوت التاريخ التي عدهتها المادة ١٥ من قانون الإثبات السالف الإشارة إليها ، ذلك لأن المستقر عليه في قضاء المحكمة الإدارية العليا أن الأوراق

الأخرى بالجمعيات التعاونية الزراعية خلال السجلات ومطالقات الحياة المستوفية للشروط القانونية اللازمة لاعتبارها أوراقا رسمية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ليس لها صفة الرسمية أو الثابت التاريخ ولا تكسب قيد ورقة عرفية في إحدى هذه الأوراق تاريخا ثابتا في نص المادة (١٥) من قانون الأثبات .

ومن حيث أنه على مدى ما تقدم واذا كفت سجلات الجمعيات التعاونية الزراعية ومطالقات الحياة بها وهي وحدها التي تعتبر أوراقا رسمية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ دون غيرها من الأوراق الأخرى فإنه قبل صدور القانون المذكور لم تكن للأوراق الصادرة من الجمعيات التعاونية الزراعية صفة الرسمية ولما كان اللجنة للقضائية قد استندت في قرارها المطعون فيه كدليل لثبوت تاريخ التصرف محل النزاع إلى ما جاء بتقرير مكتب الخبراء من أن هذا التصرف ورد مضمونه في الاستمارة ٣ زراعية المؤرخة ١٩٦١/١/٦ ، وكذلك قيام لجنة مشكلة من مجلس إدارة الجمعية الزراعية التابع لها الأرض مثار النزاع ودلال المساحة واللجنة القروية بالتوقيع على صحة ما ورد بذلك الاستمارة من بيانات ، فإنه من ثم ونتيجة لما تقدم فإن هذه الاستمارة لا تصلح دليلا على ثبوت تاريخ التصرف لخروجها عن نطاق المادة ١٥ من قانون الأثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، وبالتالي يتعين استبعادها وعدم الأخذ بها كدليل للتعليل على ثبوت تاريخ العقد مثار النزاع ..

(طعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٩٠)

الفصل السادس

الجمعيات التعاونية للثروة المائية

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

عدم استرجار الإعفاءات التي كانت مقررّة لجمعيات التعاونية للثروة المائية في ظل العمل بالحكم القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ .

القنوى :

إن هذا الموضوع مرّض على الجمعية العمومية لتسمى القنوى والنشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٨٧/١/٣ مستعرضت نص المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ٨٢ بتنظيم الإعفاءات الجبركية التي تنص على أن « تعفى من الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط المعينة الأسياء الآتية والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص » (٢) ما تستورده الجمعيات التعاونية للثروة المائية والجمعيات التعاونية لحفظت الحدود من الآلات وأدوات وملكينات لازمة لنشاطها » .

كما استعرضت نص المادة الثانية من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بأصداء قانون تنظيم الإعفاءات الجبركية التي نصت على أن « يلغى ما يأتي :

(١) القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجبركية » كما استعرضت المادة ٤ من ذات القانون التي تنص على أنه « لا تخطى أحكام هذا القانون بما يأتي :

(٣) الإعفاءات الجبركية التي صدرت بقرارات من السلطة المختصة قبل المعين بأحكام هذا القانون تطبيقاً لأحكام المادتين ٢ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجبركية » واستبق لها أن المشرع طبق أن تنظم بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ الإعفاءات الجبركية المقررة للجمعيات التعاونية للثروة المائية فحدد نطاق هذه الإعفاءات بالمعدات والآلات والأقوات والملكينات التي تكون لازمة لممارسة نشاطها ونشاط بوزير

المالية ان يحدد بقرار منه محلي هذه الاعفاءات وذلك بناء على توصية من الوزير المختص ثم عاد وألقى هذه الاعفاءات وبإلغاء القانون المقرر لها ولم يستثنى من ذلك سوى تلك الاعفاءات التي صدرت بقرارات من السلطة المختصة في ظل العمل بأحكام القانون المالي وإذا كان الغالب ان قرارات وزير المالية بتحديد أسلف المعدات والآلات التي تتمتع بالاعفاءات الجمركية المقررة وفقا لحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ الملقى لا تغير بذاتها قرارات بالاعفاء إنما هي عمل شرطي يتضمن تحديد لخطى هذه الاعفاءات ومن ثم فإنها لا تدخل في عداد الاعفاءات المستثناة بالنصوص عليها بالمادة الرابعة من القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ إذ ينصرف حكم هذه المادة الى تلك الاعفاءات التي صدرت لأصناف معينها وإخراج ما عداها فعلا وتحدثت على وجه الدقة بقرارات من السلطة المختصة قبل صدور عقبا فعلا وتحدثت على وجه الدقة بقرارات من السلطة المختصة قبل صدور هذا القانون وترقيبا على ما تقدم فإنه لا يجوز للجمعيات المشار إليها اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون التمسك بتلك الاعفاءات التي كانت مقرر لها وفقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ الملقى والقرارات المتصلة لها وتكون جميع للعدادات والآلات التي تستوردها هذه الجمعيات اعتبارا من هذا التاريخ خاضعة للرسوم الجمركية المقررة وبما يؤكد ذلك ان المشرع في القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه أعاد النص على إصناف بعض المواد التي تخضعها قرارات وزير المالية الصادرة بتنفيذ الحكم المادة الثالثة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ كالأمتعة الشخصية والجوائز والنيابيين وخلافه ولو جاز القبول باستمرار العمل بهذه القرارات في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ وفقا لحكم المادة الرابعة منه إما كل المشرع بحاجة الى إعادة النص على إعفاء مثل هذه الموارد مرة أخرى .

الملك .

انتهت الجمعية العمومية لمجلسي الفتوى والتشريع الى عدم استمرار الاعفاءات التي كانت مقرر للجمعيات التعاونية للثروة المحلية في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .

(ملف ٢٥٥/٢/٣٧ - جلسة ٨٧/٦/٤)

الفصل السابع

مسائل متنوعة

المبدأ :

إنشاء الشعب التجارية المستفركة تصدر على داخل البلاد وبالأداة القانونية المحددة وهي قرار وزير التموين - الجمعية القنسية في الخارج والمساة بالنسبة وكافة الأحكام المتعلقة بها تخضع لأحكام القانون المصرى .

- قبول التصديق على الشهادات الصادرة في الخارج من سلطات التصديق المصرية المختصة سواء في خارج البلاد (الدبلوماسية اقتصية) او في داخلها بخوطة بأحكام القانون المصرى وحده الذى ينظم ذلك .

النقوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى النقوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٤/١٠/١٩٨٧ فقبينت أن المادة ١ من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية المعدل بالقوانين ارقام ٢٠٣ لسنة ٥٢ ، ٣١٣ لسنة ٥٤ ، ٨٥ لسنة ٥٦ ، ١٥٣ لسنة ٥٨ ، ١٢ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن « تنشأ غرف تجارية وتكون الغرف هي الهيئت التى تهمل في دائرة اختصاصها المصالح التجارية والصناعية والاقلبية لدى السلطات المحلية وتعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة » .

« وتنص المادة ١٩ من ذات القانون على أن « يجوز للغرف التجارية أن تصدر الشهادات الدالة على مصدر البضاعة المصرية وجنسية المصدرين وأسعار الحاصلات وكذلك سائر الشهادات التى يأن وزير التجارة والصناعة فى إصدارها . . . » وتنص المادة ٤٢ على أن « للغرف التجارية أن تكون اتحادا عام لها للضالية بالمصالح المشتركة فيها . وينشأ هذا الاتحاد برسموم تعين فيه بوجه خاص الأحكام المتعلقة بتشكيل الاتحاد وإدارته واختصاصاته

وماليته وعلاقته بالغرف التجارية » وتضمن المادة ٤١ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٥ على أنه « يجوز أن ينشأ في الاتحاد العام للغرف التجارية شعب تجارية لتنسيق العلاقات التجارية بين الجمهورية العربية المتحدة وإى من الدول الأجنبية . وتضم كل شعبة ممثلين من المؤسسة المصرية العامة للتجارة وشركات الطيران وشركات السيولة التى تتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة . ويجوز أن يحضر اجنباغ الشعبة الممثل التجارة للدولة الأجنبية ويكون لكل شعبة لائحة لنظامها الأساسى ويصدر قرار من وزير الشؤون بإنشاء كل شعبة واعتماد نظامها الأساسى .. » ونص المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ مارس ١٩٥٥ بإنشاء الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية على أن « ينشأ للعناية بالمصالح المشتركة بين الغرف التجارية المصرية اتحاد يسمى الاتحاد انعام للغرف التجارية المصرية وتكون له الشخصية الاعتبارية ومقره مدينة القاهرة .. ونص المادة الرابعة من ذات القرار على أن يعين الاتحاد بالشئون التجارية العامة وتوحيد جهود الغرف فى هذا السبيل وهو الذى يمثله لدى السلطات العامة والهيئات الأخرى فيما يتعلق بهذه الشئون كما يمثله فى مبيعات الوفود التجارية لدى الجهات الأجنبية وفى مبيعات الوفود الأجنبية فى مصر وكذلك فى الهيئات الدولية وله أن يتحرك فى المؤتمرات الاقتصادية والمعرض الدولية ككتف أو خارجية » .

وفى ما تقدم أن المشرع قد نال فى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بالغرف التجارية التى تنشأ وفقا لأحكامه تثل المصالح التجارية والصناعية والاقتصادية لدى التطلعات العامة ، واعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة وجولها العديد من الاختصاصات : من بينها إصدار الشهادات الدالة على مصدر البضاعة وجنسية المصدرين وأسعار الحاصلات وغير ذلك من الشهادات التى يأن باصدارها وزير التجارة والصناعة . واجاز لهذه الغرف أن تكون فيما بينها اتخاداً علما للعناية بالمصالح المشتركة لها يصدر بقتله مرسوم قرار مجلس الوزراء فى سنة ١٩٥٦ (قرار جمهورى) تخذ فيه كافة الأحكام المتعلقة بتشكيله وإدارته واختصاصاته وماليته وعلاقته بالغرف التجارية . كما أجاز بمقتضى حكم المادة ٤٢ مكرراً المضافة بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٥

• إنشاء شعب تجارية بقرار من وزير التموين داخل الاتحاد المصرى للغرف التجارية لتنسيق العلاقات التجارية بين مصر وغيرها من الدول الأجنبية ، تضم عضويتها ممثلين من المؤسسة المصرية العامة للتجارة وشركات الطيران وشركات الملاحة المصرية . وأجاز أن يحضر اجتماعات هذه الشعب الممثلون التجاريون للدول الأجنبية . هذا وقد صدر تنفيذاً لأحكام هذا القانون قرار مجلس الوزراء بإنشاء الاتحاد المصرى للغرف التجارية الذى اعترف له بالشخصية القانونية وعهد اليه ببعض الاختصاصات فى مجال العلاقات التجارية الدولية والتى تتمثل فى القيام بمهمة تمثيل الغرف التجارية المصرية فى مباحثات الوفود التجارية المصرية لدى الدول الأجنبية والهيئات الدولية أو فى مباحثات الوفود الأجنبية فى مصر وكذلك الاشتراك فى المؤتمرات والمعارض الداخلية والخارجية

• ومن حيث أن المشرع تحقيقاً منه للتعامل فى المجالات التجارية الدولية بين الغرف التجارية المصرية والغرف الأجنبية أجاز بقرار من وزير التموين إنشاء شعب تجارية داخل الاتحاد المصرى للغرف التجارية تضم عضويتها ممثلين من المؤسسة المصرية العامة للتجارة وشركات الطيران وشركات الملاحة المصرية . كما أجاز للممثلين التجاريين للدول الأجنبية حضور اجتماعات هذه الشعب وذلك بهدف تنسيق العلاقات التجارية بين مصر وهذه الدول الأجنبية . ومن ثم فإن هذه الشعب لا تنشأ إلا داخل البلاد وبالأداة القانونية المقررة وتخضع ، أنشائها وإدارتها وكافة الأحكام المتعلقة بها لأحكام القانون المصرى ، وإذا كان المسلم به أن اهلية الأشخاص القانونية العامة : التصرف والقيام بالأعمال اللازمة لتحقيق الأهداف التوط بها هى أهداف محددة تنظمها القوانين والقرارات المتخذة لها ، وكان الغايت أن القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ناط إنشاء الشعب التجارية بقرار من وزير التموين ولم يقرر أى اختصاص للاتحاد المصرى فى هذا الشأن كما أن قرار مجلس الوزراء الصادر بإنشاء هذا الاتحاد حدد اختصاصاته فى مجالات العلاقات التجارية الدولية بتمثيل الغرف التجارية فى مباحثات الوفود فى الدول الأجنبية والهيئات الدولية أو فى مباحثات الوفود الأجنبية فى مصر وكذلك

الاشتراك في المؤتمرات والمعارض الدولية ومن ثم فإن اشتراك الاتحاد المثلث اليه في ١٩٨٢/١١/٢٢ في تأسيس الغرفة الإيطالية المصرية المشتركة لمر خارج عن حدود اهليته طبقا للقانون المصري ، ومن ثمة فلا يعتد باشتراكه هذا قانونيا بالنسبة للسلطات المصرية ولا بما يصدر عن هذه الغرفة من أعمال ومحركات .

ومن حيث انه فيما يتعلق باصدار شهادات المنشأ وغيرها من الشهادات التجارية والتصديق عليها بالنسبة للسلع :صدرت الى مصر فاته ولئن كان المسلم به وفقا لبدأ اتفاقية القوانين ان اصدار شهادات المنشأ الخاصة بهذه السلع والتصديق عليها يتم وفقا لاحكام تقوون الدولة المصدرة الا ان قبول هذه الشهادات من قبل السلطات المصرية واعتماد تصديقها هو امر يخضع لاحكام القانون المصري باعتباره تقوون الدولة المصدرة لهذه الشهادات وترتباً على ما تقدم وما كان اعتماد السلطات المصرية بالخارج — التفصيلات — لا يرد وفقاً لحكم المادة ٩٦ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والتفصيل الأعلى المحررات الصادرة من سلطات البلاد التي توجد بها هذه التفصيلات وكان الثابت ان الغرفة الإيطالية المصرية المشتركة — المثلث اليها في الحالة المعروضة — قد تأسست وفقاً لاحكام القانون المدني الإيطالي وتم تسجيلها بالخارج كجمعية خلية ولا علاقة لها بالسلطات المصرية الرسمية ومن ثم فان تعيين منم الامتداد بالشهادات التي تصدرها او التصديقات التي تفيد بها عليها او على غيرها من الشهادات الصادرة عن السلطات الإيطالية بالنسبة للسلع المصدرة الى مصر .

لذلك ،

انتهت الجمعية التأسيسية لقسى الفتوى والتشريع الى ان :

اولا — انشاء للشعب المشتركة مقصور على داخل البلاد وبالإداة للقانونية المحددة وهى قرار وزير الشؤون .

ثانيا — الجمعية المنشأة في الخارج وانسابة بالشعب لا تخضع لاحكام القانون المصري وقد تنفأ طبقاً لاحكامه .

(م - ٤٠)

ثالثا - مسألة قبول التصديق على الشهادات الصادرة في الخارج من سلطات التصديق المصرية المختصة سواء في خارج البلاد (الدبلوماسية والقنصلية) أو في داخلها منوطا بأحكام القانون المصرى وحده الذى ينظم ذلك .
(ملف ٣٧/١/٥٨ - جلسة ١٤/١٠/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

سريان الضريبة على المرتبات المقررة بقانون الضرائب على الدخل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على المبالغ التى تدفعها كل من الجمعية التعاونية للنقل النهري بالانوفية والجمعية التعاونية لتسويق منتجات الخضراوات والفواكه الى العاملين بهما تحت مسمى « حوافز الإنتاج » .

التقوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨١/٣/١ فتبينت ان المادة ٤٠ من قانون التعاون الإئتمالي رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان : تعفى الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية من : ١ - الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية وعلى المهن غير التجارية . ٢ - المادة ٥٧ من قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ تنص على ان « تعفى الجمعيات التعاونية الخاضعة لاحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم الآتية : ٧ - الضرائب المفروضة على الأرباح التجارية » . والمادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ التى تنص على ان « تسرى الضريبة على - « الضريبة على المرتبات » .

٢ - المرتبات وما فى حكمها والمساهيات والاجور والمكافآت والايادات المرتبة لمدى الحياة فيما عدا المعاشات التى تدفعها الشركات والمؤسسات والجمعيات والهياكل الخصة والمعاهد التعليمية والاكراد الى اى شخص معين فى مصر او فى الخارج عن دخلات ادبت فى مصر .. » . والمادة ٥٦ من ذات

القانون تنص على أنه « بعد أعمال حكم المادة ٦٠ من هذا القانون يحدد سبر الضريبة على الوجه الآتي : . . . » . والمادة ٥٨ منه تنص على أنه « فيها عدا ما ورد بالبند ٨ من المادة (١) من هذا القانون يحدد وعاء الضريبة على المرتبات على أساس مجموع ما يحصل عليه المول من مرتبات وماهيات وأجور ومكافآت وبدلات وأيرادات مرتبه لدى الحياة فيها عدا المعاشات. وما يكون ممنوحا له من المزايا النقدية أو العينية وذلك على الوجه الآتي :

٢ - لا تسرى الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من الرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وبشرط ألا تتجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة .

وتعتبر حوافز انتاج في تطبيق أحكام هذا البند ما يلي :

... (ب) المبالغ المدفوعة من منشآت القطاع الخاص الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو لضريبة على أرباح شركات الأموال لزيادة الانتاج أو رفع مستوى الخدمات طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى وزير القوى العاملة » .

والمادة ١١١ منه تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافي الأرباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة في مصر أيا كان الغرض منها وتسرى الضريبة على » .

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن تقدم ان المشرع في المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون الضرائب على الدخل المشار اليه تناول نطاق الضريبة على المرتبات والسمير الذي تفرض به ثم حدد في المادة ٥٨ من ذات القانون الوعاء الخاضع للضريبة ٣٣٥ واستبعد منه بعض المبالغ ذلك المتصوص عليها في البند ٣ بالمادة المذكورة والتي يتقاضاها العاملون كحوافز انتاج وذلك في حدود ١٠٠٪ من الرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي وبشرط ألا تتجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة . واعتبر المشرع من حوافز الانتاج - في تطبيق هذا الحكم -

المجبالغ التي تدفعها منشآت القطاع الخاص الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو للضريبة على أرباح شركات الأموال لزيادة الانتاج أو رفع مستوى الخدمات وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية .
بمذاخذ رأى وزير القوى العاملة .

٢٠٠٠ . ولجنة تكاتيف الجمعيات التعاونيات في الحالة المعروضة — من منشآت القطاع الخاص وتتبعان بالاعفاء المقرر — في القانونين رقمى ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التعاون الإنتاجي و ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعى للجمعيات التعاونية من الخاضوع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، كما انهما لا تخضعان للضريبة على أرباح شركات الأموال لكون الجمعيات التعاونية ليست مخاطبة بالحكم هذه للضريبة . ومن ثم فان المبالغ التي تدفعها الجمعيتان المذكورتان الى العاملين بهما تحت مسمى « حوافز انتاج » لا تندرج في مفهوم حوافز الانتاج التي تؤفقا منشآت القطاع الخاص والتي تعفى من الضريبة على المرتبات بنسب و اوضاع معينة طبقا للبند ٣ من المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه حيث اشترط المشرع للأعفاء ان تكون المنشأة خاضعة لما للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو للضريبة على أرباح شركات الأموال — كما سلف البيان — وهو الامر غير المتحقق في حالة الجمعيتين المعروضتين .

الخلاصة :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان الضريبة على المرتبات المقررة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على المجبالغ التي تدفعها كل من الجمعية التعاونية للنقل البرى بالتفويضة والجمعية التعاونية لتسويق منتجات الخضرة والفواكه الى العاملين بهما تحت مسمى « حوافز الانتاج » للمصالح السابق ليضاحها .

(ملف رقم ٣٧/٢/٣٨٠ في ١/٢/١٩٨٩)

مجلس ادارة الجمعية صرف ثلثي الحصيلة المخصصة للخدمات الاجتماعية في منطقة عمل الجمعية وإن يتولى مجلس ادارة الاتحاد ائتمالونى الاستهلاكى المركزى صرف باقى هذه الحصيلة على مستوى الجمهورية ، كما قضى قلوب التعاون الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ فى المادة ٥١ منه بتخصيم نسبة من الفائض الناتج من نشاط الجمعية الانتاجية للخدمات الاجتماعية وقضى فى المادة ٥٦ بأن يتولى مجلس ادارة الجمعية صرف ثلثي تلك النسبة فى منطقة الجمعية وبأن يتولى مجلس ادارة الاتحاد للتعاونى الانتاجى المركزى صرف باقى هذه الحصيلة على مستوى الجمهورية - كما تبين للجمعية بأنه بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٦ عمل بقتون الضمان الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ الذى قضى فى المادة ٢٤ بإنشاء صندوق المساعدات بديريات الشئون الاجتماعية الاقليمية واخضع فى موارد ٥٠٪ من النسبة المقررة لحساب الخدمات الاجتماعية من فائض ارباح الجمعيات التعاونية يخضع انواعها - واستظهرت الجمعية بما تقسم انه يصدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ القرار اليه ونصه فى المادة ٢٤ منه على أن يكون من بين مساهم تمويل صناديق المساعدات التى تنشأ بالمديريات الاقليمية ٥٠٪ من النسبة المقررة لحساب الخدمات الاجتماعية من فائض ارباح الجمعيات التعاونية فان هذا النص يعتبر مجعلا لنص المادة ٣٦/د من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والمادة ٦١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ ونص المادة ٥٦ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ باعتباره لاحقا فى صدوره لتاريخ العمل بالقوانين المذكورة ومعدلا لكيفية توزيع النسبة المقررة بهذه القوانين للخدمات الاجتماعية وعلى ذلك فان النسبة المخصصة من فائض الجمعيات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية والزراعية يجرى توزيعها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ فى ١٩٧٧/٦/٢٦ ويقسم النصف منها الى صندوق المساعدات بديريات الشئون الاجتماعية ويقسم النصف الباقى - بالنسبة للجمعيات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية - فيما بين الجمعية التعاونية والاتحاد التعاونى فتستحق الجمعية ثلثيه ويستحق الاتحاد الثلث ، الا انه بالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية فقد تبين للجمعية الحيوية أن المشرع فى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظنام الحكم المحلى

نص في المادة ٧٠ على ١، ينشأ في كل قرية حساب خاص للخدمات والتنمية المحلية بها وأدخل في موارده حصة الخدمات الاجتماعية من أرباح الجمعيات التعاونية الزراعية في نطاق القرية — وهو ذات الحكم الولد في قانون الحكم المحلي الملحق رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ، كما تبينت الجمعية من نص المادة ٢١ من قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ أن المشرع قرر تخصيص نسبة ٥٪ من مائض أرباح الجمعيات التعاونية الزراعية للخدمات الخيرية والاجتماعية ، وعلى ذلك فإن حصة الخدمات الاجتماعية من أرباح الجمعيات التعاونية الزراعية كانت تؤول بالكامل إلى حساب الخدمات والتنمية والمنشأ بكل قرية وفقا لقانون الحكم المحلي الملحق رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ واعتبرا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ الذي قضى بإيلولة نصف النسبة المخصصة من أرباح الجمعيات التعاونية للخدمات الاجتماعية إلى صندوق المساعدات المحلية بديريات الشئون الاجتماعية فإن هذا القانون يكون قيد عمل قانون الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ وجعل النسبة المشار إليها توزع مناصفة فيما بين البلديات والحساب سالف البيان إلا أنه بمسودد القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بتطبيق الحكم المحلي الذي قضى بإيلولة حصة الخدمات الاجتماعية من أرباح الجمعيات التعاونية الزراعية إلى حساب الخدمات والتنمية المحلية بكل قرية يكون قد تمسح ضمينا نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ سالف البيان فيما يتعلق بالجمعيات الزراعية فقط دون غيرها من الجمعيات التعاونية وذلك لتعارض حكم القانون اللاحق (٤٣ لسنة ١٩٧٩) مع حكم القانون السابق (٢٠ لسنة ١٩٧٧) في هذا الشأن إذ بينما كان يقضى القانون السابق بإيلولة نصف النسبة المشار إليها إلى صناديق المساعدات بديريات الشئون الاجتماعية فإن القانون اللاحق أعاد تنظيم ذات الموضوع وقضى بإيلولة الحصة المقررة كاملة إلى حساب الخدمات والتنمية الاجتماعية ، وعلى ذلك فإنه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تؤول حصة الخدمات الاجتماعية من مائض أرباح الجمعيات التعاونية الزراعية كاملة إلى حساب الخدمات والتنمية المحلية المنشأ بكل قرية .

ذلك ،

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ايلولة نصف النسبة المخصصة للخدمات الاجتماعية من فائض ارباح الجمعيات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية الى صندوق المساعدات المنشأة وفقا لاحكام القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ ويوزع النصف المتبقى فيما بين الجمعية والاتحاد التعاونى على اساس الثلثين للجمعية والثلث للاتحاد ، وبالنسبة للنسبة المخصصة للخدمات الاجتماعية من فائض ارباح الجمعيات التعاونية الزراعية فلها اعتبارا من تاريخ العمل بقانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٦ تؤول كلمة الى حساب الخدمات والتنمية الاجتماعية بكل قرية .

(ملك ١٢٠/٢/٧ جلسة ١٩٨٨/٢/١٦)

قامتة رقم (١٤)

المبدأ :

يضمن لجمعية قيام اى من الاشخاص المعنية المختلفة داخل الدولة في اطار سيادة الدستور والقانون ان تنشأ وفقا لاحكامها وفي حدود الفرض والهدف المخصص له هذا النوع من الأشخاص المعنية - اذا ما استوفت الشروط الحقيقية لتحقيق اغراض مختلف التي قصد انجازها للفرع من اشياء الجمعيات الخاصة كان للجهة الادارية المختصة حق رفع شورها او حق اصدار قرار بملها وسحب الاحوال - وتخضع الجهة الادارية المختصة في ممارستها سلطتها في جميع الاحوال لرقابة القضاء الادارى لبيان مدى مشروعية القرار ومطابقته للقانون .

الخطوة :-

ومن حيث ان المادة (٥٥) من الدستور تقضى بان المواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ، ويحظر اشياء جمعيات يكون نشاطها ممليا لنظام المجتمع او سرى او ذا طابع عسكرى .

ومن حيث ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشان الجمعيات والمؤسسات الخاصة ينص في المادة الاولى منه على ان « تعتبر جمعية في تطبيق احكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لادة معينة او غير

مجينة تتألف من أشخاص طبيعية لا يقل عددهم عن عشرة أو من أشخاص اعتبارية لغرض غير الحصول على ربح مادي .

وتنص الفقرة الأخيرة من المادة (٧) من القانون المشار اليه على ان تعتبر جمعية ثقافية كل جمعية يكون الغرض في تكوينها النهوض بالعلوم أو الفنون أو الآداب . »

وقد حددت المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة والتي صدرت بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٦ مبادئ عمل الجمعيات والمؤسسات الخاصة بما يلي :

- ١ - رعاية الطفولة والأمومة .
- ٢ - رعاية الأسرة .
- ٣ - المساعدات الاجتماعية .
- ٤ - رعاية الشبيبة .
- ٥ - رعاية الفئات الخاصة والمعوقين .
- ٦ - الخطبات الثقافية والعلمية والمهنية .
- ٧ - تنمية المجتمعات .

ومن حيث أنه يبين من النصوص المشار اليها ومن الاطلاع على المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ان الجمعيات والمؤسسات الخاصة هي تجميع الأشخاص طبيعيين أو اعتباريين بهدف الى تحقيق أغراض غير مادية تتمثل في ميلدين الرعاية الاجتماعية المخطلة وتقديم الخدمات الثقافية والعلمية والعمل على تنمية المجتمع ، وهي في ذلك كله تخضع لإشراف الجهة الإدارية المختصة التي لها حق توجيهها ومراقبة تنفيذ الجمعية لنشاطها وتحقيق الغرض من تكوينها .

ومن حيث أنه من المبادئ الأساسية التي تمثل النظام العام للأشخاص الطبيعية الوطنية ، ان هدف الأشخاص ينشأ وفقاً لما يحدده الدستور

والقانون ويرادة من الذين يؤسسونها بعد موافقة السلطة المختصة في الدولة لتحقيق أغراض محددة ومخصصة لكل نوع منها فالحزب السياسي يوافق وفقا لحكم المادة (٥) من الدستور واحكام القانون المنظم للحزب السياسية رقم (٤) لسنة ١٩٧٧ ، وتكوين الجمعيات الخاصة يقوم طبقا للمادة (٥٥) من الدستور واحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ المنظمة لها ولاغراض غير سياسية ، والقطاعات تقوم طبقا للمادة (٥٦) من الدستور ووفقا لقوانين الانقلابات المهنية ولقانون العمل ولاغراض نقابية ومن ثم فإنه يتعين لشرعية قيام أى من الأشخاص المعنوية المختلفة داخل الدولة في إطار سيادة الدستور والقانون ان تنشأ وفقا لاحكامها وفي حدود الغرض والهدف المخصص له هذا النوع من الأشخاص المعنوية فلا يجوز وفقا للدستور والقانون انشاء حزب بحسب اهدافه وطبيعته وغايته. في حيزه جهوية ولا جمعية في شكل حزب ولا نقابية في شكل جمعية الخ بل يفهم ان ينشئ الشخص المعنوي بحسب طبيعة واهدافه طبقا لاحكام الدستور والتنظيم القانوني الخاص به وتأسيسا على ذلك فإن الجمعية اذا ما استجبت لتحقيق أغراض خلاف ما تنص ، كان للجهة الادارية المختصة حق رفض تسجيلها او حق اصدار قرار بحلها — حسب الأحوال — وتضع الجبة الادارية المختصة في مباشرتها لسلطاتها في جميع الأحوال لرقابة القضاء الادارى لبيان مدى مشروعية القرار ومطابقته للقانون .

ومن حيث ان الجمعية المصرية للسلام والحرية تحت التأسيس — والتي كان من المراد تسجيلها — قد نص في عقد تأسيسها على ان اغراضها تتجهل في ..

١ — الاهتمام بدراسة ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بدمج السلام العالمى وحقوق الشعب في تقرير مصيرها وتبني وتطوير مواردها لصالح شعوبها ولصالح التعاون والاءاء الانساقى والدفاع عن حقوق الانسان لدعمه من دعام الاستقرار الدولى .

٢ — نشر وتعميق وتوسيع دائرة المعرفة الشعبية حول مخاطر الاسلحة

النووية وغيرها من أسلحة الإبادة بالجملة وضرورة دعم جهود الأمم المتحدة من أجل تحريم استخدام هذه الأسلحة .

٢ - المساهمة بالأبحاث والدراسات التي تخدم أهداف الأمم المتحدة في السهال والحرية والتنمية ومنع الحروب النووية وتسخير الموارد المخصصة للتسلح النووي لأهداف التنمية وتنمية شعوب العالم الثالث وحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية وتدعيم الجهود المبذولة للدفاع عن السهال العالمى بغض النظر عن الاختلافات الفكرية أو السيلية أو الدينية بغض النظر عن انجنس أو اللون أو الثروة .

ومن حيث أن مظاهر تقديم الخدمات الثقافية والتعليمية كهيئان تعمل فيه الجمعية الخاصة بحسب مقصود المشرع من انشائها ، تبرز من خلال العمل على أن تقوم الجمعية بتنمية قدرات أفراد المجتمع الذهنية وطاقاتهم الفكرية والعمل على تنمية وشحن ملكاتهم الفنية والأدبية والتعليمية ، بقصد الارتقاء بعظمتهم وبيوتهم ، وغرس مزيد من القيم السيلية في نفوسهم ، كما تبرز أيضا في تقديم أوجه المشورة في كيفية الاستفادة من التقدم العظيم والسريع للعلوم - في شتى مناحيها - والفنون والآداب في كافة مجالاتها وهذه كلها أمور تنعكس ولا شك على المجتمع ، وتحقق له مزيدا من الرعية الاجتماعية وهو الأمر الذى هدف إليه المشرع حينما أصدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تضمنه ، ولما كان الثابت من الأوراق - وعلى النحو المشار إليه سلفا أن أغراض الجمعية التي صدر قرار الجهة الإدارية برفض قسرها تحصل جميعها في الاهتمام بدراسة ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بشأن دعم السهال العالمى ، وتنمية وتطوير وموارد الأمم المتحدة لصالح الشعوب ، كما تحصل في المساهمة بالأبحاث والدراسات التي تخدم أهداف الأمم المتحدة في السهال والحرية والتنمية وفى توسيع دائرة المعرفة السيلية حول مخاطر الأسلحة النووية وغيرها من التسليح النووي والحروب النووية وما إلى ذلك من أغراض هي أبعد ما تكون عن الأغراض التي

قصود إليها المشرع من إنشاء الجمعيات الخاصة التي تعمل بقصد تحقيق الخدمات الثقافية لتثنية عقل ووجدان أعضائها الجمعية ورفع مستوى معارفهم ومداركهم أو القيام بأى أنواع الأعمال الاجتماعية لأعضائها بعيداً عن الدعوة إلى مبادئ ذات طابع سياسي مثل: تحرير الأسلحة النووية والأسلحة الإبادة بالجملة ، وعبدن تخصيص موارد الدولة للتسليح النووي ، وخلق معنى سياسي قلم يدعو ويعين من أجل هذا الأهداف التي تتعلق بمصير الدول المختلفة، والجرايم الدولية في مناطق العالم وتراثه ويسنة خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تود الجمعية أن تسجل في إحدى دولها والعمل فيها ، فالنشاط يكون سياسياً عندما يصرف غرض الجامعة التي تتكون منها الجمعية إلى الدعوة لغير أعضائها لمبادئ سياسية تتعلق بالحرب والسلام والعلاقات الدولية ولا يقتصر على البحث العلمي من أعضائها لهذه الأمور وبصورة تتعلق بتثنية معلوماتهم ومداركهم العلمية والثقافية وإجراء الدراسات في النظريات العلمية المتخصصة في جميع فروع العلم والمعرفة والتي تشتمل بها العديد من الجمعيات العلمية المتخصصة ، والتي تؤدي دورها في هذا الشأن بين الأعضاء من ذوي التخصص العالي المنضمين إليها بسبب طبيعة أغراضها العلمية ومن ثم فإن القرار الصادر من الجهة الإدارية يرفض شمول الجمعية محل هذا الطعن على أساس أن أغراض الجمعية ليس من شأنها النهوض بالعلوم أو الفنون أو الآداب على النحو الذى سناه المشرع في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ : يكون قد صدر بطلاناً ومستنداً لمصحيح حكم القانون ، ولما كان ذلك هو ذاته ما انتهى إليه ويحق الحكم المطعون عليه من ثم يكون قد صدر مستنداً على صحيح أحكام القانون ولا يسبب مخالفة وتؤدي إلى النتيجة إلى انتهى إليها .

..... (طعن ١٣٢٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٢/١١/٢٢)

جسٹیشیہ

جنسية

الفصل الأول : ماهية الجنسية وتكييفها القانوني

الفصل الثاني : اسباب كسب الجنسية

الفرع الأول : الجنسية الأصلية

الفرع الثاني : الجنسية المكتسبة ١

أولا : الزواج

ثانيا : التجنس

الفصل الثالث : فقد الجنسية واسقاطها

الفرع الأول : اسقاط الجنسية

الفرع الثاني : فقد الجنسية

الفصل الرابع : مخازع الجنسية

الفرع الأول : صور المخازع في الجنسية

الفرع الثاني : اثبات الجنسية

أولا : عبء الإثبات

ثانيا : شهادة الميلاد

ثالثا : شرط التقطن في مصر

رابعا : الحالة الظاهرة

خامسا : شهادة الجنسية

الفرع الثالث : حجية الأحكام الصادرة بالجنسية .

الفصل الأول

ماهية الجنسية وتكييفها القانوني

المبدأ :

الجنسية من المصطلح المفردة البسيطة التي لا تحمل التخليط ولا التراكيب
القانون الدولي لا يعرف جنسية عثمانية مصرية ولا عثمانية عراقية أو حجازية
أو سورية - الجنسية فرع من السيادة ولازمة من لوازمها - للسيادة وراثية
يهدمها الأثرانك والتخليط .

الحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بأوجه الطعن الأخرى والتي انصبت على الأنسب
التي بناها الحكم المطعون فيه وتوصل بها إلى النتيجة التي بلغها ، فإن
صحيح القضاة المستعجل ألا يركن إلى ظاهر الأوراق دون أن يتطمع برأي
جاسم في موضوع المنازعة فهو مرجحاً بحقه وتقصي حقيقته حين الفصل في
الموضوع . والبادئ من ملفات الإدارة المقدمة في الدعوى ومن مستندات المطعون
ضدها . أن جدها لأبيها طرابلسي الأسن
وقدم إلى القطار المصري في عام ١٨٩١ م على وجه التزيت وقت أن كانت كل
من طرابلس ومصر تابعة للدولة العلية وقبل ميلاد ابنه (.....)
الباروني والد المطعون ضدها والذي تخرج تاريخ ميلاده في الأوراق بين عام
١٨٩٢ أو ١٨٩٥ مخرجت ولافته في مصر من المستخرج من دفتر دار المحفوظات
وتكشف الأوراق عن اقامة الجد والاب معاً في اليوم وكذا يشغلان بالتجارة
وقد اجراء تحريات المديرية عنهما في عام ١٩٢٨ على ما جاء بملف التبعيات
رقم ٥٠٨/٢٧/١٠ والأوراق الأخرى وقد استمرت اقامة الجد منذ قدومه إلى
القطر المصري والاب بعد مولده إلى ما بعد هذا التاريخ إلى ما لمصر
سنة ١٩٢٩ حيث رزق بلفته ابنه - المطعون ضدها - والتي ولدت في بقدر
الفيوم بتاريخ ١٩٢٢/٩/١١ وقيدت بهذه المدينة كموطن للأسرة . وتدرجت
الأكويزة في مراحل التعليم المختلفة وتطلعت الوظيفة العامة وضمت بطلانة

انتخاب وبطانة عائلية وجواز سفر مصرى وذلك يكون المستفاد من ظاهر الأوراق انطبق احكام المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية على هذه المنازعة فالمستفاد من ظاهر الأوراق ميلاد المذكورة في مصر سنة ١٩٣٢ لأب عثماني ولد فيها في ١٨٩٢ ، أم ١٨٩٥ لأب عثماني من مواليد طرابلس بليبيا حضر الى مصر سنة ١٨٩١ وبذلك فان الظاهر في حق الجد انه عثماني كان يقيم في مصر منذ مجيئه اليها في سنة ١٨٩١ وكان يقيم فيها عادة في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظ على اقامته فيها حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ تاريخ العمل بالمرسوم بقانون الاشرار اليه ولم يكن استيلاء على طرابلس الذي تم في سنة ١٩١٢ ليزيل بذاته صفة العثمانية عن الليبيين طالما لم تكن الدولة العثمانية قد اقرت هذا الاستيلاء وبذلك يكون مصريا طبقا للبادء (١) — ثالثا — من المرسوم بقانون المذكور اذ نصت على ان « يعتبر مصريا من عدا هؤلاء من الرعايا العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الالفة حتى تاريخ نشر هذا القانون » . وإذا كان الأب بحسب الظاهر من مواليد البلاد في ١٨٩٣ أو ١٨٩٥ فقد كان يرشيدا عن العمل بالمرسوم بقانون المذكور فينطبق النص الاشرار اليه في حقه استخلافا بغض النظر عن نفاذ أى خصوص أخرى في شأنه . ولم يبين من ملفات الإدارة الا انه يتخذ بكشوف الطرابلسيين بناء على طلبه في عام ١٩٢٢ . وذلك قبل عقد الاتفاق بين مصر وايطاليا في شأن جنسية الليبيين المتبين بالقطر المصري في ١٤ أبريل ١٩٢٣ وقد أخضعت هذه الكشوف للفحص والمرأجة والحو ان اقتضى الامر ولم يقرر صفة التسمية الايطالية الا ان ورد ذكرهم فيه بشروط معينة منها شرط الميلاد في ليبيا وان تكون المهاجرة منها على نية العودة اليها . والمستفاد ميلاد الأب بمصر واستمرار اقامته بها فلم يعد الى طرابلس حتى ١٩٢٩ لا سيما انه ورد بملف الإدارة عنه انه لا يوجد بأرشيف الجنسية ملفات باسمه . هذا الى ان محكمة التقض سبق ان قضت بأن الجنسية من المعاني الفردية البسيطة التي لا يتحمل التخطيط ولا التركيب والقانون الدولي لا يعرف شيئا اسمه جنسية عثمانية مصرية ولا عثمانية عراقية او جبرية او مغربية . ذلك ان الجنسية فرع من السيادة ولائحة من لوازمها والسيادة وحدانية يحدتها الاشراك والتخطيط » (تقضى مخفى في ١٩٦٤/٨/٢١)

وعلى ذلك وفي صدد طلب وقف التنفيذ فللظاهر تمتع المطعون ضدها بالجنسية المصرية فيحقق ركن الجنسية في الطلب وكذلك ركن الاستعجال لما يترتب على انكار الجنسية المصرية على المطعون ضدها من نتائج خطيرة ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه - وينض النظر عما قلم عليه من اسباب - وهى نتيجة صحيحة على مقتضى اسباب هذا الحكم فانه يتأى عن الطعن ليمتحن رفض الطعن والزام الجهة الادارية بالمصروفات .
(طعن ١٢٣٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

الجنسية المصرية مركز قانونى يتحقق في المواطن المصرى بواقع ميلا ه او من خلال اقامة اصوله او اقامته وفقا للشروط والمبدد التى حددها القانون - الجنسية في حالة الجنس مركز يستبده الفرد من القانون - ليس ثمة تقدير لاحد او لسلطة في اسباغ وصف المصرى على من تتوفر فيه الشروط التى استقرها المشرع ليمتحن بشرف هذه الصفة بمجرد تفرغ الشروط التى حددها القانون لذلك لا تملك الجهة الادارية المختصة تغييرا في اسباغ صفة المصرية على شخص او حرمانه من هذه الصفة على خلاف حكم القانون وما حازه في هذا الشأن - ذلك وفقا لاحكام الدساتير المتعاقبة منذ دستور ١٩٢٣ حتى دستور ١٩٧١ وقوانين الجنسية المنظمة للجنسية المصرية حتى القانون الناقذ رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ .

الحكمة :

وبن حيث انه قد بدا التنظيم القانونى للجنسية المصرية منذ سنة ١٩٢٩ بالمرسوم بقانون الصادر في ١٩٢٦/٥/٢٦ بمعد ال اصبغ لمصر الحق في تنظيم جنسيتها نتيجة لاستقلالها عن الدولة العثمانية واستمر العمل به حتى حصر المرسوم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ المنظم للجنسية المصرية ، ثم تلا القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الذى بقى نافذا حتى القانون رقم ١٩٥٦/٣٩١ وبمعد (م - ٥)

الوحدة مع سوريا صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وتلاه بعد الانفصال القانون ١٩٧٥/٢٦ .

ومن حيث أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ينص في المادة الأولى على أن « المصريون هم :

أولاً - المتوطنون في مصر قبل ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ من غير رعايا الدول الأجنبية المحافظون على إيمانهم حتى تاريخ العمل بهذا القانون وتعتبر إقامة الأصول مكحلة لإقامة الفروع وإقامة الزوج مكحلة لإقامة الزوجة .

ثانياً - من كان في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ متبعاً بالجنسية المصرية طبقاً لأحكام القانون رقم (٣٩١) لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية . . .

ثالثاً - من اكتسب جنسيته الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لإحكام القانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٥٨ بتبني جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

وينص هذا القانون في المادة الثانية على أن « يكون مصرياً :

١ - من ولد لأب مصري » .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية كانت تنص على أن المصريين هم :

أولاً - المتوطنون في الأراضي المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٠٠ المحافظون على إيمانهم فيها حتى نشر هذا القانون ولم يكونوا من رعايا الدول الأجنبية وتعتبر إقامة الأصول مكحلة لإقامة الفروع وإقامة الزوج مكحلة لإقامة الزوجة متى كانت لديهم نية التوطن .

ثانياً - من ذكروا في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ كانت تنص على أن يعتبر مصرياً

٢. — المتوطنون في الأراضي المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٤٨ أو كانوا محافظين على ائمتهم العادية حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ولم يكونوا من رعيا الدول الأجنبية .

٣ — الرعايا العثمانيون المولدون في الأراضي المصرية من أبوين مقيمين فيها إذا كانوا قد حفظوا على ائمتهم العادية فيها حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ولم يكونوا جنسية أجنبية .

٤ — الرعايا العثمانيون المولدون في الأراضي المصرية والمقيمون فيها الذين قبلوا بالمعاملة بقانون الخدمة العسكرية سواء بدائهم الخدمة العسكرية أو يدفع البذل ولم يخلوا في جنسية أجنبية متى حافظوا على ائمتهم العادية في مصر إلى ١٠ مارس ١٩٢٩.

٥ — الرعايا النمستيون الذين كانوا يقيمون عادة في الأراضي المصرية في ٥ نوفمبر ١٩١٤ وحفظوا على تلك الاثمة حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ سواء كانوا بالبحرين أو اقص .

ومن حيث ان الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ المعمول بها من ١٠ مارس ١٩٢٩ تنص على انه يعتبر داخلا بالجنسية المصرية بحكم القانون .

ثانيا : كل من يعتبر في تاريخ العمل بهذا القانون مصريا بحسب حكم المادة الأولى من الأمد العالي الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ وقد نصت المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ وقد نصت المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٩٤٨ . وكانوا محافظين على محل ائمتهم فيه .

ثالثا — رعيا الدولة العليا الموجودين والمقيمين في القطر المصري من أبوين مقيمين فيه متى حفظ الرعايا المذكورين على محل ائمتهم فيه ثالثا رعيا الدولة العليا المولدون والمقيمين في القطر المصري الذين يتقبلون المعاملة بموجب

قانون الخدمة العسكرية سواء بادائهم الخدمة العسكرية أو بدفع البذل رابعا
الأطفال المولودين بقطر المصرى من أبوين مجهولين .

ومن حيث أنه قد استقر أحكام دستور مصر المتعلقة منذ دستور
سنة ١٩٢٣ حتى دستور ١٩٧١ وقوانين الجنسية المنظمة للجنسية المصرية
حتى القانون النافذ رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ تبين أن الجنسية المصرية دكر قانونى
يحقق في المواطن المصرى بواقع ميلاده أو من خلال اقامة اصوله أو اقامته وفقا
للشروط وللمدد التى حددها القانون وهى فى حالة التجنس مركز يستبد الفرد
من القانون وليس ثمة تقدير لأحد أو لسلطة فى اسباغ وصف المصرى على من
توفر فيه الشروط التى استلزمها المشرع للتمتع بشرف هذه الصفة بمجرد
توفر الشروط التى حبثها القانون لذلك ولا تلك الجهة الادارية المختصة
تقدرا فى اسباغ صفة المصرية على شخص أو حرمانه من هذه الصفة على
خلاف حكم القانون وما حثه فى هذا الشأن .

ومن حيث ان النابث من الاوراق والمستندات لته فى عام ١٩٥٦ شكلت
لجنة ادارية برئاسة عضو من مجلس الدولة وعضوية احد كبار الضباط
بقيادة المفتي العام بوزارة الداخلية وآخرين وذلك للبحث فى مدى ثبوت
الجنسية المصرية لبعض اهالى سيناء من عمه ، وقد انتقلت هذه اللجنة الى
العريش ورفع وعقدت اجتماعها بحضور وكيل محافظة نسياء ، ومهملور
قسم سيناء الشمالى ومعاون مباحث المحافظة وقامت اللجنة بالاستماع الى
معلوماتهم وملاحظتهم فى هذا الشأن ، كما اطلعت اللجنة على ملف الموضوع
ال محفوظ بالمحافظة ، كما قامت اللجنة ايضا بعملية مسكن الاهالى المذكورين
واضافهم ، وانتهت اللجنة فى تقريرها المؤرخ ١٩٥٦/٣/١٣ الى ثبوت
الجنسية المصرية للأشخاص المذكورين فى محضرها وضمنهم
السيد/ (.....) (والد المطعون ضده) تحت رقم مسلسل ١٥٥ ملف رقم
٢٣/٢٨/٢٥٨٥ ، كما استبعدت اللجنة ثبوت هذه الجنسية لآخرين ذكرتهم
فى محضرها ، كما رأت بالنسبة لآخرين عدم كفاية المعلومات الواردة منهم
وطالبت بحريكت المباحث عن كل واحد منهم بشأن تاريخ ومحل ميلاده ومحل

لقائمه وعيله هو ووالده وجده في المدة من عام ١٩١٤ حتى عام ١٩٢٩. ويعدى
تتبع كل منهم بالجنسية الفلسطينية . (حافظة مستندات وزارة الداخلية) .

ومن حيث ان الثابت من الاعمال والاجراءات والابحاث التي قامت بها
هذه اللجنة انها قد استندت فيما انتهت اليه من ثبوت الجنسية المصرية لعدد
من الاعالي المذكورين وبرفض نبوتها للطائفة الثانية منهم وبإستيفاء الأبحاث
بالنسبة للطائفة الثالثة منهم على ما استظهرته مما تقدم اليها من مستندات
وأجبرته من تحريات ومكتبات من اقلية كل منهم مع والده في الفترة من عام
١٩١٤ حتى عام ١٩٢٩ ، ومن ثم جاء ما انتهت اليه في هذا الشأن بالنسبة
لثبوت الجنسية المصرية لوالد الموعون ضده باعتباره من الطائفة الاولى المشار
اليها والتي ثبت لدى اللجنة اقلية افرادها بمصر في الفترة المشار اليها والتي
أوجب التساؤل تحققها فحين ثبتت له الجنسية المصرية عن طريق اقلية
الاصول طبقا للبند اولا من المادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠
بشان الجنسية المصرية وما تلاه من احكام مماثلة وفي تواتين الجنسية المتعاقبة
حتى البند اولا من المادة الاولى من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ سالف
الذكر .

ومن حيث ان المادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ تنص
على ان يعتبر مصريا :

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

٥ - الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في الاراضي المصرية
في ٥ نوفمبر ١٩١٤ وحافظوا على تلك الاقلية حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩
سواء كانوا بالغين او قصر . كما جاء من بعده القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦
وؤكد هذا المعنى حينما نص في المادة الاولى منه على ان المصريين هم :

أولا -

ثانياً - من ذكروا في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠
المشار إليه .

ومن حيث أن اقلية والد الماطعون ضده بنصر اعتباراً من عام ١٩١٤
تعد ثلثته على النحو السالف البيان بناء على البحث الجدى والمستفيض الذى
قالت به اللجنة السالفة واثبتته بحضرها عام ١٩٥٦ ومن ثم فإن الجنسية
المصرية تعد ثابتة في حقه طبقاً للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ السارى في
هذا الوقت قد توافرت في والد الماطعون ضده واقعة الإقامة والتوطن في مصر
على النحو السالف وهى الواقعة القانونية التى يشترطها القانون لتمتعه
بالجنسية المصرية ، وهى التى منحت اللجنة المشار اليها لاستظهارها في
تقريرها عام ١٩٥٦ بما خصصته من مستندات وتحققت منه في السجلات
وما أخرجته من مقابلات ومحادثات على النحو الوارد في محاضر أعمالها فانه
يعتبر مصرياً امحالا لنصوص القانون السالفة .

ومن حيث أن ما دام ان الجنسية المصرية تعد ثابتة لوالد الماطعون ضده
على النحو السالف فان الأخير يعد مصرياً طبقاً للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥
بشأن الجنسية المصرية المعمول به حالياً وذلك باعتباره قد توافرت فيه
الشروط الواردة في المادتين الأولى والثالثة فيه ، بعد أن ثبت في حقه التوطن
في مصر قبل ٥ من نوفمبر ١٩١٤ ويصفه مستترة حتى الآن ولأن اقلية وأاده
تعد ممكنة لاقليته طبقاً لما أوردته المادة الأولى من هذا القانون ويحكم
ولائه لأب مصري طبقاً للمادة الثانية من هذا القانون .

ومن حيث أن الفرائض التى حوتها مستندات الماطعون ضده وان كانت
بمفردها غير كافية لقونا لاثبات الجنسية باعتبار أن الجنسية مركز قانونى
مستند من القانون ويتصل بسيادة الدولة ولا يكفى لتوافره مجرد توافر
بعض الفرائض أو المظاهر التى قد تحيط عادة بالمتعین بها وانها يتعين توافر
الشروط والوثائق القانونية التى تطلبها القانون في هذا الشأن ، الا انه وقد
توافرت الوثائق القانونية المتطلبة في والد الماطعون ضده لثبوت الجنسية

المصرية له ومن بعده ابنه المطعون ضده ، فان الوقائع والمظاهر التي حوتها مستندات الأخير أكدت أيضا ما أثبتته اللجنة المنعقدة عام ١٩٥٦ في تقريرها ، ان يبين من هذه الأدلة والمستندات استمرار توطن المطعون ضده في مصر مكيلا بتوطن والده فيها ، وارتباط اقامته وعمله وبصند رزقه بها ، وذلك باقامته المستمرة بالبلاد. وقيدته بالسجل التجارى بمدينة العريش بمحافظة شمال سيناء ولما رسته لحقه الانتخابى بالعريش بعد قيده بجداول الانتخابات بها ، وحصوله على بطاقة مثالية من مكتب السجل الخفى بالناحية ، ثم حصوله على جواز سفر من مصلحة وثائق السفر والهجرة الجنسية بوزارة الداخلية ، بل واتران هذه المصلحة في كتابها انى محفظة شمال سيناء عام ١٩٨٣ بأية المطعون ضده مصرى تبعا لجنسية والده المصرى المتقيد تحت رقم ٢٥٨٥/٢٨/٢٣ وهو ذات رقم الملف الذى اثارته اليه اللجنة المنعقدة عام ١٩٥٦ في تقريرها ، الامر الذى يؤكد في مجموعه توافر الشروط المطلوبة قانونا لثبوت الجنسية المصرية للمطعون ضده ، بعد ان ثبتت هذه الجنسية لوالده ايضا .

ومن حيث انه لا يتقدم في ذلك ما اثارته اليه الجهة الادارية الطاعنة سواء في ردها على الدعوى امام محكمة القضاء الادارى او في تقرير طعنها امام هذه المحكمة من ان اللجنة الثانية المشكلة عام ١٩٦٤ انتهت الى عدم ثبوت الجنسية المصرية للمطعون ضده او والده وهى بذلك قد صححت قرار اللجنة الاولى المنعقدة عام ١٩٥٦ بعد ان تبين لها الخطا الذى شاب قرار هذه اللجنة لذ انه مردود على هذا بانه وان كان من صحيح حكم القانون انه ما دامت لم تتوافر الشروط اللازمة قانونا للامتنع بالجنسية المصرية على النحو الذى حسده المشرع الدستورى والعملى فانه لا تثبت الجنسية المصرية لاحد. لو انقضى على التصرف الادارى الذى يتضمن ذلك على خلاف القانون فترة الطعن امام القضاء الادارى لعدم تحصن هذا التصرف الذى لا يعد قانونا منشأ لهذا المركز القانونى على اى وجه حيث ينشأ من القانون ذاته بحيث وصف المصرى لائى انسان فان الثابت من محاضر اللجنة الثانية المنعقدة في عام ١٩٦٤ انها لم تطلع على ملف والد المطعون ضده سالف الذكر ، كما لم تشر الى استمرار اللجنة الاولى او تفنده او تفقد الاسباب التى قام عليها ، وانما جاء محضرها

خفيا من ذلك وبالتالي فان قرارها لم يثبت شيئا على سند مستخلص استخلاصا مخفولا من واقع الحال الخاص. بالطعون ضده او حلة والده ولا شك انه مما يجا في المنطق الصحيح ويتعارض مع الحق والحقيقة القول بأنها صححت او تبينت خطأ اللجنة السابقة عليها ، لأنها لم تطلع او تبصص اللغات السابقة وما انتهت اليه الأبحاث واللجان السابقة عليها وتفتدها ان رأت بالخيل الواثق والسليم ما يخالفها ، وما دام ان الثابت ان تقرير اللجنة المنعقدة عام ١٩٦٤ قد جاء ببشرا ولا سند يقوم عليه ولا يطمئن اليه في هذا الشأن فانه لا ينال من جدية الأبحاث والتحقيقات والمعاينات التي أجرتها اللجنة الأولى المنعقدة عام ١٩٥٦ والتي ظاهرتها الدلائل والمستندات السابقة والتي تنطق كلها بأحقية الطعون ضده في ما يتمسك به من ثبوت الجنسية المصرية له تبعا لثبوتها لوالده على النحو السالف وهو ما انتهى اليه الحكم الطعون فيه صحيحا ومسلما في منطوقه .

(طعن ٢١١٨ لسنة ٣٢ في جلسة ١٥/١٢/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

الجنسية رابطة تقوم على صلة الدم والإقليم بين فرد وشعب دولة محددة فهي رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة توجب عليه الولاء لها والدفاع عنها والعمل في سبيل تقويتها ورغبتها وتوجب عليها حمايته ومنحه المزايا المترتبة على هذه الرابطة من مشاركة سياسية في مباشرة الانتخاب وترشيح للمجالس النيابية وتولي الوظائف العامة والتمتع بدون مقابل بالخدمات التي يتمتع بها لهم جنسيها وبمباشرة الأنشطة الاقتصادية — أسس تنظيم الجنسية هي من اختصاص السلطة التشريعية بالقانون الذي يحدد من يتمتع بهذه الجنسية والائسقاطات اللازم توليها فيمن يتصف بالجنسية المصرية وفيمن يجوز منحه اياها — لا يشرع سلطة واسعة وفقا لنص الدستور تمنحها اعتبارات سيادة الدولة — تنظيم مسائل الجنسية الوطنية من الامور الداخلية للدولة التي تتعلق بسيادتها لاتصلها بالنظام العام — المشرع مطلق الحرية في تنظيم الجنسية وتغييرها على الوجه العام الذي يثق وصالح الجماعة .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة (٦) من الدستور تنص على ان الجنسية المصرية ينظمها القانون وقد قضت المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٥ بشأن الجنسية المصرية على انه :

« يجوز بقرار من وزير الداخلية منح الجنسية المصرية :

أولاً —

ثانياً —

ثالثاً —

رابعاً — لكل اجنبي ولد في مصر وكانت اقلية العادية فيها عند بلوغه من الرشد متى طلب خلال سنة من بلوغه من الرشد للتجنس بالجنسية المصرية وتوافرت الشروط الآتية :

١ — ان يكون سليم العقل غير مصاب بعمالة تجعله عالة على المجتمع .

٢ — ان يكون حسن السير والسلوك محمود السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .

٣ — ان يكون ملماً باللغة العربية .

٤ — ان تكون له وسيلة مشروعة للكسب .

خامساً — لكل اجنبي جعل اقلية العادية في مصر مدة عشر سنوات متتالية على الاقل سابقة على تقديم طلب التجنس متى كان بالغاً من الرشد وتوافرت فيه الشروط المبينة في تبليد (رابعاً) ... » .

وتنص المادة الخامسة على انه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح الجنسية المصرية دون تقيد بالشروط المبينة في المادة السابقة من هذا القانون لكل اجنبي يؤدي امر خدمات جليلة وكذلك لرؤساء الطوائف الدينية المصرية » .

ومن حيث أنه يبين من النصوص السابقة ومن سائر نصوص القانون كيف الذكر أن الجنسية رابطة تقوم على صلة الدم والاقليم بين فرد وشعب دولة مجددة نهى رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة توجب عليه الولاء لها والدفاع عنها والعمل في سبيل تقدمها ورعيتها وتوجب عليها حمايته ومنحه المزايا المترتبة على هذه الرابطة من مشاركة سياسية في مباشرة الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية وتولى الوظائف العامة والتتبع بدون مقابل بالخدمات التي يتمتع بها من لهم جنسيتها وبمباشرة الأنشطة الاقتصادية وأوجه العمل المتصورة عليهم قانونا ومن ثم كانت أسس تنظيم الجنسية من اختصاص السلطة التشريعية بالقانون الذي يحدد من يتمتع بهذه الجنسية والاشتراطات اللازمة لتوابعها فحين يتصف بالجنسية المصرية وفيه يجوز منحه إياها وللشعب سلطة واسعة وفقا لنص الدستور تلبيها اعتبارات سيادة الدولة والمصلحة العليا للوطن أو للدولة وحدها بمقتضى هذه السيادة التي يمثلها الشعب بواسطة ممثلين في السلطة التشريعية بمباشرة بسلطة تحديد عنصر السكّن فيها قانونا وهي إذ تنظم الجنسية بإرادتها وحدها — تحدد بالقانون حالات منحها وشروط اكتسابها وشروط فقدانها أو إسقاطها حسب الوضع الذي تراه . وعليه فإن تنظيم مسائل الجنسية الوطنية من صحيح الأمور الداخلية للدولة التي تتعلق بسيادتها لاتصالها بالنظام العام من جهة ولكونها من عناصر الحالة الشخصية من جهة أخرى ؛ وللشعب مطلق الحرية بمقتضى القانون العام في تنظيم الجنسية وتقديرها على الوجه الملائم الذي يتفق ومصلحة الجماعة ؛ ولا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب أو ترتب مركز ذاتي للمهذبيل الدولة في اكتساب جنسيتها على وجه معين أو في استقرار احتفاظه بها متى كان المشرع قد راعى تعديل ذلك بتشريع جديد ؛ ومن أجل ما للجنسية من أهمية للدولة وما تحصل به من أعياء تجاه مواطنيها في التعليم والصحة والعمل والتأمينات وما إلى ذلك من مسائل الرعاية التي تقدمها الدولة لمن يحملون جنسيتها فقد جعل القانون تقرير منح الجنسية جواريا لجهة الإدارة ويعد إقرار الشروط الموضوعة في هذا الشأن وذلك متى كان قرار جهة الإدارة في رفض منح الجنسية مستندا إلى اعتبارات تنظيمية عامة وفي إطار من النظرة

الشمولية للدولة في تحديد عدد مواطنيها وما يتوفر فيهم من شروط وما يخلوونه من مؤهلات وما لديهم من قدرات لصالح الوطن ذاته ، ومتى كان قرارها بالرغرض غير متسبب بأساء استعمال السلطة أو الانحراف بها .

ومن حيث أن الجهة الادارية في مقام ردها على الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري ذكرت أن جمهورية مصر العربية التزمتها بالمبادئ الأساسية

السالف بيانها قد جرى العمل بها على قبول الطلبات المقدمة من الأجانب للحصول على الجنسية المصرية ومن بين ما تتوفر فيهم الشروط التي استلزمها قانون الجنسية مع تخير العناصر المفيدة منها الا أنه نتيجة الزيادة المطردة في افراد الشعب المصري ، وبراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد فقد اقتضت الضرورة أن تغير الدولة سياستها بمسند التجنس بما يلائم مع الظروف المستجدة فللجنة الادارة لسياسة عامة تقوم على وقف منح الجنسية المصرية للأجانب وشجعت هجرة المواطنين المصريين للخارج ، ومنحت المهاجر المصري مزايا نقدية معينة كما اعفت من هم في سن التجنيد من المهاجرين مع اسرهم من اداء الخدمة العسكرية وذلك تشجيعا للمواطنين المصريين على الهجرة واستمر وقف منح الجنسية حتى الآن .

ومن حيث أن مسند الطاعنين في الطعن المسائل مرده الى توافر شروط اكتساب الجنسية المصرية أو تمسكهم بذلك لتقول بالحقيقتهم في التجنس بهذه الجنسية ، دون اللجوء إلى ما سلكته جهة الادارة سبباً لرفضها منحهم الجنسية نزولاً على السياسة العامة للدولة التي يبعثها وغاياتها حماية المصالح اثنومية العليا للموطن في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها وما يماثيها المجتمع من سلسلة اقتصادية وتضخم وتزايد سكاني في ذات الوقت وبغير أن يقيموا دليلاً يقيد في انحراف الجهة الادارية في استخدام سلطاتها او عدم التزامها بذلك السياسة العامة ولتثبت منح جهة الادارة الجنسية المصرية لآخرين دونهم ومن ثم يكون موقف جهة الادارة مستنداً الى صحيح مسندة من الواقع والقانون ، وتكون دعوى المدعين على غير أساس

جديرة بالرفض واذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى رفض الدعوى فانه من ثم يكون ملتزما بصحيح احكام القانون ويكون الطعن عليه على غير اساس جديرا بالرفض .

(طعن ٣٢/٨٢٨ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٢٦)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

الدستور المصري المتعاقبة قد انطقت بالتساوي وحده تنظيم الجنسية المصرية - وآخرها المادة (٦) من الدستور الحالي - والتي نصت على ان الجنسية المصرية ينظمها القانون - نظم المشرع احكام الجنسية بحسبها رابطة قانونية وسياسية بين المواطن المصري والدولة على ان يفضبط يجعل من انتمسب المواطن لدولته ، مركزا تنظيميا يكتسبه المصري من احكام القانون مباشرة اذا توافرت في حقه الاستراطات التي اوجبتها القانون ، دون ان يكون للمواطن او السلطة القائمة على اثبات الجنسية ، دخل في اكتسابها او ثبوتها في حقه - تلتزم السلطة المختصة بالاعتراف بحقه في التمتع بالجنسية المصرية متى تحققت من قيام حالة من الحالات الواردة في القانون في حالة المواطن المصري الاصل .

الحكمة :

ومن حيث ان الصنابير المصرية المتعاقبة ، قد انطقت بالقانون وحده تنظيم الجنسية المصرية - وآخرها المادة (٦) من الدستور الحالي ، والى تضم على ان الجنسية المصرية ينظمها القانون .

ومن حيث ان المشرع المعادى بناء على ذلك ينظم احكام الجنسية بحسبها رابطة قانونية وسياسية بين المواطن المصري والدولة على ان يفضبط يجعل من انتمسب المواطن لدولته ، مركزا تنظيميا يكتسبه المصري من احكام القانون مباشرة . واذا ما توافرت في حقه الاستراطات التي اوجبتها القانون ، دون ان يكون للمواطن او السلطة القائمة على اثبات الجنسية ،

حظ في اكتسابها أو ثبوتها في حقه . فتلزم السلطة المختصة بالاعتراف بحقه في التمتع بالجنسية المصرية متى تحققت من قيام حالة من الحالات الواردة في القانون في حالة المواطن المصري الاصيل ، تسوغ تمتع من تلبث به بالجنسية المصرية ويقع عبء اثبات الجنسية المصرية على من يطمح بها او يدفع بعدم دخوله فيها . ولا يكفى في اثباتها او التفصل منها ، ظهور الشخص بمظهر التمتع بجنسيتها ، ولو تلكد باوراق رسمية صدرت من جهات ادارية . ما دللت هذه الاوراق لم تمد امسلا لاثبات الجنسية . كما لا يسوغ من ناحية اخرى لحرمان المواطن من حقه في التمتع بجنسيتها ظهوره لدى بعض الجهات بمظهر الأجنبي غير المتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية كاعداد الجهة الادارية ملف اقامة لأحد الأشخاص التي رفقت من جانيها اثبات جنسيته المصرية . فكل اولئك لا يصدون أن يكون ممثلا لوجه نظر كل من طالب الجنسية والجهة الماتحة لها . ويرد ذلك كله الى احكام قانون الجنسية الواجب التطبيق والذي تصدد احكامه الاثتراطات الواجب توافرها فيمن يعتبر مصرية طبقا لاحكامها دون ان يكون للمواطن المصري او الجهة الإدارية سلطة تقديرية في تصدد استحداثي طالب الجنسية لها من عدمه .

وفي ضوء هذه الاصول الدستورية والقانونية السليمة . صاغت القوانين المتتابعة في شأن الجنسية المصرية احكامها فنصت المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ في شأن الجنسية المصرية على ان يعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون .

أولا :

ثانيا :

ثالثا : من عدا هؤلاء من الرعايا العثمانيين الذين كانوا يتمتعون عادة في التطهير المصري في نوفمبر ١٩١٤ وحفظوا على تلك الالتماء حتى تاريخ نشر القانون .

كما تضمنت المادة (٦) من ذات القانون الاشارة الى ان يعتبر من

يولد في مصر أو في الخارج لأب مصري الجنسية كما إن من يولد في مصر أو في الخارج لأم مصرية يعتبر مصري الجنسية .

ثم نصت المادة (٧) من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أن يكون مصرية .

٢ - من ولد في مصر من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .

كما تنص المادة (٢) من القانون ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ . على أن يكون مصرية .

أولاً : من ولد لأب مصري .

ثانياً : من ولد في الأراضي المصرية من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .

وينتري حكم البند (ثانياً) وثالثاً ورابعاً ولو كان ميلاد هؤلاء قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

كما نصت المادة (٢) من القانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٥٨ على أن يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

أولاً : من ولد لأب يتمتع بهذه الجنسية .

ثانياً : من ولد في الجمهورية العربية المتحدة من أم تحمل جنسية هذه الجمهورية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .

ويسرى حكم هذه المادة ولو كان الميلاد قبل العمل بهذا القانون .

كما تنص المادة (٢) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ على أن يكون مصرية :

١ - من ولد لأب مصري .

٢ - من ولد في مصر من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .

ومن حيث أن الاستفادة من النصوص المتقدمة أن الشارع المصري قد حدد من يتمتع بالجنسية المصرية وشروط هذا التمتع وضوابطه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن والد الطعون ضده ولد في الميلاد سنة ١٩٢٨ من أم مصرية الجنسية وأب غير معين الجنسية وفقا للحكم الصادر في الدعوى رقم ١.١٩٧ لسنة ١٩ ق والذي قضى بطلان ١٩٦٧/٤/٤ المتصلة من جد الطعون ضده (.....) وقضى بثبوت الجنسية المصرية لجد الطعون ضده واعتبار جدة لأمه غير معين الجنسية وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

ومن حيث أن المادة (٢٤) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية تنص على أن جميع الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية ، تعتبر حجة على الكفاية ، وينشر بنطوقها في النشرة الرسمية .

وقد اضطرر برود هينز إلى التوقيع على القوانين الجنسية منذ عام ١٩٥٠ في المادة (٢٨) من قانون الجنسية المصرية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ ، والمادة (٢٢) من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٥ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة . وقبل المادة (٢٤) من قانون الجنسية لسنة ١٩٥٠ . وهذه النصوص التي صدر في ظلها الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة سالف الإشارة إليه والذي أثبت الجنسية المصرية لجده للطعون ضده لأبيه وقضى باعتباره جده لأبيه غير معين الجنسية .

ومن ثم يكون والد الطاعن وفقا لنص المادة (٢) من القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ المثار إليه مصرى الجنسية .

ومن حيث ذلك فانه متى ثبت الجنسية المصرية لوالد الطعون ضده فانها تثبت له بالتبعية ومن ثم يعتبر مصرى الجنسية بالتبعية لوالده .

ومن حيث أنه ولئن كان صحيحا ما دفعت به الجهة الطاعنة من أن المرجع في ثبوت الجنسية هو أحكام القوانين المنظمة للجنسية وليس ما يرد في الأوراق من بيانات لم تعد أصلا لاثبات الجنسية الأمر الذي يعم الحكم الطعون فيه — فضلا عما تقدم — بالتقصير في التسيب إذا اعتمد أيضا في إثباته

تنسأه على الحالة الظاهرة أثنى ظهر بها المطعون ضده فى الأوراق من حصوله على الشهادة الجامعية وأداء الخدمة العسكرية . . . فإن هذا الدفع الذى قمت به ما كان يؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها المحكمة فى قرارها المطعون فيه من ثبوت جنسية المطعون ضده تبعا لثبوتها لوالدة .
فذلك أن هذه النتيجة استخلصت من نتيجة الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١١٩٧ لسنة ١٩ ق . وما تحوزه الأحكام الصادرة فى مسائل الجنسية من حجة فى مواجهة الكلفة . وهو الأمر الذى يجعل الحكم الطعن محييا فيما انتهى إليه من إعتبار المطعون ضده مصرى الجنسية تبعا لتبوع أبيه بالجنسية المصرية لتوفى شروط تنتمه بها فيه وفقا لحكم المادة (٢) من القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٩ ويكون الطعن فيه قائم للأسباب السابقة الذكر فلما على غير أسس سليم من القانون خطيئا بالرفض .

(طعن ٦٠١ لسنة ٢٣ ق ١٠/١/١٩٩٣)

الفصل الثاني

أسباب كسب الجنسية

الفرع الأول

الجنسية الأصلية

مادة رقم (١٨) :

المبدأ :

شرط التوطن في مصر المدة المخصوص عليها في المادة (١) من القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ و ٢٦ لسنة ١٩٧٥ ليس هو الشرط الوحيد لاعتبار الشخص مصرياً بل يجب ألا يكون من رعايا دولة أجنبية .

المحكمة :

ومن حيث أنه لا وجه للاستناد إلى أحكام المادة (١) من القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية ومن بعدها المادة (١) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ، تطبيقاً للمادة (١) من القانون الأول المصريون هم (أولاً) المتوطنون في الأرض المصرية قبل أول يناير لسنة ١٩٠٠ المحفوظون على أقاليمهم فيها حتى تاريخ هذا القانون ولم يكونوا من رعايا الدول الأجنبية وتعتبر أقاليمهم الأصلية بكلية لأقاليم الفروع والزوجة متى كانت لديهم نية التوطن . . . وطبقاً للمادة (١) من القانون الثاني « المصريون هم المتوطنون في مصر قبل ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ من غير رعايا الدولة الأجنبية المحفوظون على أقاليمهم فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون . وتعتبر أقاليمهم الأصلية بكلية لأقاليم الفروع . . . » وواضح من هذين النصين أن شرط التوطن في مصر المدة المخصوص عليها ليس هو الشرط الوحيد لاعتبار الشخص مصرياً بل يجب أيضاً ألا يكون من رعايا دولة أجنبية الأمر الذي لم يتحقق ثبوته في هذه المنازعة لما استدل به الأوراق من أن الجند والأب والأبن (الدمى) من الأجانب وأن جنسيتهم برتقالية ،

(٢٦ - ٢٧)

ولا جدوى من التشكيك في صحة اكتسابهم هذه الجنسية ما دام المدعى
تعهد عن تقديم الدليل على خلاف ذلك .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يخون طلب المدعى الأصلي اثبات
الجنسية المصرية له غير قائم على سند صحيح من القساقون ويتعين
التضام برفضه .

(طعن ١٢٩٤ لسنة ٢٨ قد جلسة ١٢/٧/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

وضع المشرع قاعدة تقضى بأن يعتبر مصرية من ولد في القطر المصري
لأب أجنبي ولد هو أيضا في مصر إذا كان هذا الأجنبي ينتمى بجنسه لغالبية
السكان في بلد لثقته العربية أو دينه الإسلام — هذا النص يقرر حكما
استثنائيا لا يجوز التوسع فيه ويتعين تفسيره في أضيق الحدود —
ولا ينطبق النص الأعلى من ولد في مصر من تاريخ العمل بقانون الجنسية رقم
١٩ لسنة ١٩٢٩ (في ١٠/٣/١٩٢٩) حتى تاريخ الفسخ في ١٧/٩/١٩٥٠
— الجنسية في هذا القانون تستند الى واقعة قانونية وهي ولاد الشخص
في مصر بقرضا بطرؤف أخرى — يشترط أن تتم تلك الواقعة في ظل العمل بالنص
القانوني الذي رتب عليها هذا الأثر — لا يجوز سحب النص على واقعة ببلاد
تحت في تاريخ سابق والا كان ذلك تطبيقا للنص بقر رجعي .

الحكمة :

الحكمة :

وبين حيث إن الثابت من صحيفة الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه
أن الطاعن طلب إلغاء القرار السليبي برفض وزارة الداخلية اثبات جنسيته
المصرية طبقا للفترة ٤ من المادة ٦ من قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة
١٩٢٩ — التي تقضى بأن يعتبر مصرية من ولد في القطر المصري لأب أجنبي ولد
هو أيضا فيه إذا كان هذا الأجنبي ينتمى بجنسه لغالبية السكان في
بلد لثقته العربية أو دينه الإسلام ، وهذا النص يقرر حكما استثنائيا

ولا يجوز التوسع فيه بل يجب تفسيره في أضيق الحدود . ومقتضى ذلك أن هذا الحكم لا ينطبق الا على من ولد في مصر من تاريخ العمل بقانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ (١٩٢٩/٣/١٠) حتى تاريخ الغائه في ١٩٥٠/٩/١٧ . — ذلك ان هذه الجنسية كانت مركزا قانونيا يترتب بدوره على واقعة قانونية هي ميلاد الشخص في مصر مقترنا بالظروف الأخرى ، فيلزم أن تتم تلك الواقعة في ظل النص القانوني الذي رغب عليها هذا الأمر . ولا يجوز سحب هذا النص على واقعة ميلاد تمت في غير المجال الزمني لتطبيقه ، والا كان ذلك تطبيقا له بقرّر رجعي . ولما كان الطاعن قد تبسك أنه ولد بمصر سنة ١٩٤١ أي في المجال الزمني لتطبيق النص المنتسب اليه ، كما ادعى ابن والده الفلسطيني الجنسية ولد في مصر أيضا ، الا أنه قد اخفق اثبات ما ادعاه لتفخيم شهادتي ميلاد له ولوالده ورد بهما أنه ولد بمصر سنة ١٩٤١ وأن والده ولد فيها كذلك في سنة ١٩٠٦ . في حين ثبت من الأوراق أن دار المحفوظات العمومية بالقاهرة افادت قسم الجنسية بمصلحة وكتاب السفر والهجرة والجنسية بأنه لم يستقل على اسم الطاعن ووالده بفقر مواليد مركز الصنف بمحافظة الجيزة — فضلا عن أنه تبين من ملف ائمهاتهما بمصر انهما ولدا بيلقا بفلسطين وفقا لما جاء بقراراتهما المتعددة وتصاريح التأملة المنسادرة لهما ، ولذلك لم تعتمد المحكمة بشهادتي الميلاد مسلفتي الذكر لشكها في صحتها واعتبرت الطاعن قد اخفق في اثبات ميلاده هو ووالده في مصر وحكمت برفض دعواه موضوعا .

(طعن ٩٦ لسنة ٣٢ في جلسة ١٤/٥/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ — لا ينيد منه الا من ولد بمصر في التعلق الزمني لتطبيق الحكم المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ أي خلال الفترة من ١٩٢٩/٣/١٠ حتى ١٩٥٠/٩/١٧ .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب الطاعن اعتباره مصريا بحكم القانون ، تأسيسا على ميلاده بالبلاد لسنة ١٩٢٥ لأب مصري ولد بها على ما يدعى الطاعن من ميلاد أمية بهذا مسند ١٨٧٦ ، فإن الطاعن وقد ولد بمصر سنة ١٩٢٥ فكان تاسرا عند العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالجنسية المصرية في ١٠ من مارس ١٩٢٩ نقله يمين بحث جنسيته تبعاً لجنسية أبيه .

وتفادى حكم المادة (١٠) من المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ الصادر في ١٠/٣/٢٩ وهو ذات الحكم الذي تضمنه حكم المادة (١٠) من كل من القانونين رقمي ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن الجنسية المصرية ، ٨٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، أن المصريين الأصلاء يتبعون إلى ثلاثين : الأولى : العثمانيين ويعتبرون مصريين إذا توافرت فيهم شروط خاصة تجعلهم القوائم الخبار الذها تتلونها وتتبعها في المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٢٩ ، والفقرة الثانية من المادة (١٠) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٠ بأنهم رعيا للولة العثمانية قبل نفاذ معاهدة لوزان في ٢٩/٨/٢٩ . اغتبطت سنة ١٩٢٤ فيفرج من هؤلاء رعيا البلاد التي انتمت مع الولة العثمانية قبل ذلك التاريخ ، ومنها تونس التي انفصلت عن الدولة العثمانية في ١٩/٨/٢٩ والاتصال القرطبي لها سنة ١٨٨١ وصحبت تبعاً لذلك الوعوية العثمانية من الرعايا التونسيين وذلك ذلك توقيع اتفاقية في ١٨٨١ و ١٨٨٢ مع فرنسا وأقرت الحكومة المصرية بهذا الوضع بالإتفاق الذي عقد مع فرنسا في ١٢/١٠/١٨٨٢ من يوليو سنة ١٨٨٨ بشأن التونسيين وبوجبه اعترفت الحكومة المصرية بحماية فرنسا للتونسيين . وبذلك يعتبر التونسيون من الرعايا العثمانيين في مدلول أحكام قوانين الجنسية المصرية . أما الطائفة الثانية فهي أهل البلاد الأتليين المولودون بها قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ ولم يكونوا من رعيا دولة أجنبية .

ومن حيث أن ثابت أن جد الطاعن تم فيه سنة ١٨٨٥ بمشجلات القنصلية الفرنسية بالأسكندرية باعتباره قوتسما . (أو قبل ذلك) يناير سنة ١٩٠٠ في القانون ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ . وتولد ٥ نوفمبر ١٩١٤ في

بمقتضى رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بالحضرة الذي اجزته التنظيمية الفرنسية
بالاسكندرية للتونسيين .

وانت في الحضرة انه من مواليد الاسكندرية سنة ١٨٦٠ مع ايراد عبارة
هو ما يتطابق بالاصل التونسي . وتضمن القيد ولديه
(والد الطاعن) و..... وانهما من مواليد الاسكندرية الاول سنة ١٨٧٦
والثاني سنة ١٨٧٨ ، ومنسوبة بحث جنسية الطاعن فقد تاجر
على مذكرة البحث التي اعدها قسم الجنسية بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩ «بطلب»
انستيفاء النحلة للاستعلام من: القنصلية التونسية عن تاريخ واستنس
قيد والده بها حيث مرفق شهادة منها تفيد قيده بها والثبت ايضا انه قد تم
قيد والد الطاعن بسجلات القنصلية الفرنسية بالاسكندرية بتاريخ ١٩٢٩/٥/٢
وتضمن القيد انه من مواليد الاسكندرية سنة ١٨٧٦ كما شمل القيد اولاده
ومنهم (.....) مع بيان ائهم جميعا من مواليد الاسكندرية في السنوات
من ١٩٠٢ وحتى ١٩٣٢ . كما قرر الطاعن بالطلب المتقدم منه الى السيد/ مدير
عام مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية انه حاصل على جواز سفر
تونس رقم ١٨١٩٧٢ صادر بتاريخ ١٩٧٩/٢/٤ . ومع انتهاء الاصل
المتمم بثبوت الصفة التونسية فقد عجز الطاعن عن اثبات ميلاده والده
بالبلاد ولا يعتد في اثبات ذلك بما ورد بالثبوت التي تمت بالقنصلية الفرنسية
بالاسكندرية اعتبارا من سنة ١٨٨٥ بعد حدوث واقعة الميلاد وتجنيد
مكاته ، وهي سنة ١٨٧٦ بالاسكندرية بل وقبل انشاء السجلات الخاصة
بالتونسيين بترك القنصلية بوقت طويل . ثم تم استند رستني يتطابق في
شأنها فلا يتصور ان يكون القيد قد تم الا بلقاء صاحب المصلحة في ذلك .
ماذا كانت الاوراق تظلم ما يفيد تفتح والد الطاعن اذن بالجنسية الميثاقية
بل وتطبيع صفته الرعوية التونسية اذ تم قيده واولاده ، ومنهم الطاعن
بالقنصلية الفرنسية بالاسكندرية في ١٩٢٩/٥/٢ بعد العمل بالحكم المرفوع
بمقتضى رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية ، والى قيد اولاده
بترك القنصلية حتى سنة ١٩٣٢ تاريخ ميلاد آخر اولاده حسنيما يستند
في شهادة القيد المنسق اليها ، كما راعى استمرارية الحفاظ على هذه الرعوية

ومن بعدها الجنسية التونسية حتى حصول الطامن على جواز سفر تونسى
مسجل سنة ١٩٦٦ ثم سنة ١٩٧٦ . واذا لم يتم دليل قطعى يقطع على
بيلاد ابن الطامن بالبلاد فان الطامن لا يمكن أن يستفيد من حكم الفقرة (٤)
من المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ التى تنص على أن
يعتبر مصريا من ولد فى القطر المصرى لأب اجيبى ولد هو أيضا فيه اذا كان
هذا الاجنبى ينتمى بجنسيته لغالبية السكان فى بلد لغته العربية أو دينه
الإسلام . بالإضافة الى أن حكم هذه المادة لا يستفيد منه ، على ما ذهب
اليه قضاء هذه المحكمة الا من ولد بمصر فى النطاق الزمنى لتطبيق احكام المرسوم
بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . أى فى الفترة من ١٠/٣/١٩٢٩ حتى ١٧/١/١٩٥٠
(الحكم الصادر بجلسته ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ فى الطعن رقم ١٦٥٢
لسنة ٢ القضائية عليا) . . .

(طعن ٤٥١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢١)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

المرجع المصرى قد حدد طوائف المصريين الأهلاء والاستقراطات
الواجب توافرها فى كل طائفة من الطوائف — اعتبر المشرع رعاية الدولة العليا
أو الرعاية العثمانية من المصريين — لكنك جميع القوانين الصادرة فى هذا
الشأن حق هذه الطائفة فى التمتع بجنسية جمهورية مصر العربية — متى
كانوا مقيمين فى الأراضى المصرية فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على ذلك
الإقامة حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩

المحكمة :

من حيث أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد انطقت بالقانون وحدة
تنظيم الجنسية المصرية وآخرها المادة (٦) من الدستور الحالى انتهى
تنص على أن « الجنسية المصرية ينظمها القانون » .

ومن حيث أن الفروع العلوى ببناء على ذلك ينظم احكام الجنسية —
بجنسيتها رابطة قانونية وسياسية بين المواطن والدولة — على سبيل

مقضيته يجعل من انتساب المواطن لدولته ، مركزاً تنظيمياً يكتسبه المصري من أحكام القانون مباشرة ، لذا ما توافرت في حقه الاشتراطات التي أوجبها القانون ، دون أن يكون للموطن أو السلطة القائمة على إثبات الجنسية دخل في اكتسابها أو ثبوتها في حقه ، فنظم السلطة المختصة بالاعتراف بحقه في التمتع بالجنسية المصرية متى تحققت من قيام حالة من الحالات الواردة في القانون بالمواطن نسوغ تمتع من قبله به ، بالجنسية المصرية ، ويقع عليه إثبات الجنسية المصرية على من يتمسك بها أو يدفع بعدم دخوله فيها ، ولا يكفي في إثباتها أو التمسك بها ظهور الشخص بمظهر المتمتع بجنسيتها ولو تأكد ذلك بأوراق رسمية صدرت من جهات إدارية ما دلت هذه الأوراق لم تعد أصلاً لإثبات الجنسية ، كما لا يسوغ من ناحية أخرى لحرمين المواطن من حقه في التمتع بجنسية جمهورية مصر العربية إظهاره مدى بعض الجهات بمظهر الأجنبي غير المتمتع بجنسيتها كأعداد الجهة الإدارية ملك أقلية لأحد الأشخاص التي رفضت من جانبها إثبات جنسيته المصرية ، نكل أولئك لا يغدو أن يكون مثلاً لوجه نظر كل من طالب الجنسية والجهة المختصة لها ، وبرد ذلك كله إلى أحكام قانون الجنسية الواجب التطبيق الذي تحدد أحكامه الاشتراطات الواجب توافرها حين يظهر مصرياً طبقاً لأحكام دون أن يكون للمواطن أو الجهة الإدارية سلطة تقديرية في تحديد استحقاق طالب الجنسية لها من عدمه .

وفي ضوء هذه الأصول القانونية المسلمة صاغت القوانين المتتالية في شأن الجنسية المصرية أحكامها فنصت المادة (١) من المرسوم بقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ في شأن الجنسية المصرية على أن « يعتبر داخلاً في الجنسية المصرية بحكم القانون :

أولاً : ثانياً :

ثالثاً : من عدل هؤلاء الرعايا المقيمين الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الأقلية حتى تاريخ نشر هذا القانون » .

١٠٠٠. لم يُعثر المادة (١٠٠) بين القنصلون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ على أن
١٠٠٠. المصرون هم:

..... - 2

.....

..... {

• • • • • — 7

٥. الرعية المشايخ الذين كانوا يقيمون عادة في الأراض المصرية
فمن: ٥ نوفمبر ويحتفظوا على تلك الإقامة حتى تسريح ١٠ مارس سنة ١٩٢٩
يؤوا إكتوا بالعين لم تمر .

كما تضمنت المادة (١) من القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ ، بأن المصريين هم أولا : المتوطنون في الاراضي المصرية قبل اول يناير سنة ١٩٠٠ المتخلفون على ايمانهم فيها حتى تخرج نشر هذا القانون ، ولم يكونوا من رعايا الدول الأجنبية وتعتبر اقامة الاصول مكملة لاقامة الفروع والزوجة متى كانت لديهم نية التوطن .

وقد نصت المادة (١) من القانون ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بأن « المصريون عمومًا : المواطنون في مصر قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ من غير رعيا الدول الأجنبية المحافظون على اهلهم فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون » .

١- فون نصحت ان المستعبد من النصوص المتبعة ان الشرع المصري
 بهذا عهد طوائف المصريين الاملاء والاشتراطات الواجب توافرها في
 كل طائفة من الطوائف فاعتبر رعايا الدولة العلية او الرعايا العثمانيين من
 المصريين ، اذا توافر في حقهم شرط الاقلية المستعدة خلال الفترة من ٥ نوفمبر
 سنة ١٩١٤ حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ١٧
 لسنة ١٩٢٩ وقد أكدت جميع القوانين الصادرة في هذا الشأن حق هذه
 الطائفة في التمتع بحماية جمهورية مصر العربية، متى توافرت في حقهم الشروط
 المشار اليها. بان كانوا مقيمين في الاراضي المصرية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤
 وحافظوا على تلك الاقلية حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

ومن حيث إن التبليغ عن الأوراق إن والد الطمحين سيدها ويسعى
(.....) قيد ولد في مدينة رفح سنياء عام ١٩١٢. وظل معها مع
والدهم جد الطمحين. خدما اقلية مجتادة خلال الفترة من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤
حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٦ حيث تزوج من (.....) وأجيب
منها « محيد » سنة ١٩٢٧ « إبراهيم » سنة ١٩٢٩ ويونس (الطمحين ضد
الأول) ١٩٤٢. وتزوج ١٩٤٥ « تم تزوج من زينب عبد الله مصطفى سنة ١٩٤٨
بناحية أبو حميد شرقية وأجيب منها بناحية رفح سنياء كل بن صلاح
سنة ١٩٥٠. وجمال « الطمحين ضد الثاني » سنة ١٩٥٤ ، وفي عام ١٩٥٩
شكلت لجنة برئاسة أحد أعضاء مجلس الدولة وعضوية موظفين اثنين بإدارة
الجوازات والجينية للفصل في قضية أهالي سنياء المشكوك في جنسيتهم
ويرأسه. موثقهم على الطبيعة وانتقلت اللجنة إلى ناحية رفح سنياء ،
وانتهت اللجنة المذكورة بعد معالجة منقطة الحدود بين مصر ، وفلسطين
وسكان الأهالي وأراضيهم في المنطقة المذكورة ولجاء التحريات اللازمة في ذلك
حالة على حدة إلى ثبوت الجنسية المصرية نهائيا لبعض الأشخاص ، واستبعاد
البعض الآخر من التمتع بجنسيتهم مع أرجاء طائفة ثلاثة من المعروضين
جائهم إلى حين استكمال التحريات ، ونسب البند الأول من تقريرها على أن
يعتبر مصرياً كل من الأشخاص التاليين بهم وهم أصحاب اللغات المتواجدة
بمحافظة سنياء :

- ١ — ١
- ٢ — ٢
- ٣ — ٣
- ٤ — ٤
- ٥ — ٥

٦ — (.....) ملف رقم ٢٣٧٨/٤٤/١٢ « والد الطمحين
ضوبها » وأقلمت اللجنة قرارها على ما ثبت من تحريات نبذت كل من سنياء
البيمارية وبهاجت فلسطين والتطورات التي حوت بسكان المنطقة قبل وبعد
أقامة سجنهم من الأسلاك الشائكة بين رفح فلسطين ورفح سنياء بعمرة

السلطات الجبوتية من أن هذه الطائفة من الأفراد ومن بينهم والده المظنون
 خدمهم (١٩٠٠-١٩٠١) - قسم إقليم هو - وليه برنج سيناء اقلية معتدلة
 بنزولهم الواقعية سيناء ، وإن اقلية فترة من الوقت برنج فلسطين بسنيب
 الجبل لا تؤثر على اقلية المعتدلة بقى اقلية هو وعائلته ، الأمر الذي يثبت
 توفر شروط الإثبات الولادة في تولين الجنسية لاكتساب الجنسية المصرية
 في حق سالم محمد الشاعر. والد الإيطون عندهما ، ويؤكد ذلك ما حفل به
 ملفه المذكور بمصلحة الهجرة والجوازات. والجنسية من أوراق تشهد جينعها
 بنهجه الجنسية ، كوثائق الزواج. وشهادات الميلاد ، والبطاقة العائلية
 والسجل التجارى وغير ذلك من الأوراق. حيث خلا ملف المذكور المودع تلك
 البعن من أى دليل يثبت عنه تمتعه بالجنسية المصرية سوى الامادة التى
 اشارت اليها المصلحة من ان لجنة بحث جنسية اهالى سيناء المشكلة
 فى ١٨٠/١/١٩٦٦ قد انتهت الى انه ليس من جنسية الجمهورية العربية المتحدة
 وأنه فلسطينى الجنسية ، وهى افادة لم تم عليها دليل فى الأوراق اذ لم تقدم
 المصلحة تقرير اللجنة المذكورة أو الدليل على قبولها ببحث حالات اهالى سيناء
 وبسببها فى حضان تقرير اللجنة السابقة التى اكتمت تمتع المذكور بالجنسية
 المصرية ، لا سيما وان اسمه لم يرد فى تقريرها من بين اهالى سيناء المشكوك
 فى جنسيتهم ، وكل اولئك آية على ان والد المظنون عندهما قد اضحى بجنسيتهم
 الاثلة العديدة على توفر الشروط التى اوجبها تواتر الجنسية المتعاقبة فيه
 متبعاً بالجنسية المصرية واذ تأكد من أوراق الطعن ان المظنون عندهما يونس
 وجبال قد ولدا لأب مصرى ثبت جنسية المصرية على الوجه المتقدم ذكره فان
 كل منهما يكون متبعاً بالجنسية المصرية دون حاجة الى اثبات اقلية بجمهورية
 مصر العربية خلال فترة معينة ، ومن ثم فلا وجه لسا تدعية الجهة الطاعنة
 من ان اللجنة الاستشارية الممتدة يقسم جوازات المرنش فى ١٠/١٢/١٩٥٦
 قد انتهت الى ان المظنون عنده الاول « يونس سالم الملاى الشاعر ليس من
 جنسية الجمهورية العربية المتحدة » جمهورية مصر العربية - ذلك انه فضلاً
 عن ان الجهة الطاعنة لم تقدم تقرير اللجنة الذى اشارت اليه ، فانه
 لا يجوز لهذه اللجنة أصلاً بحث مدى توفر عنصر اقلية فى المظنون عنده الاول
 جهدي ثبت لها على الوجه المتقدم ذكره تمتع وأئدة بالجنسية المصرية .

وبن حيث أنه ولئن كان صحيحا ما دفعت به الجهة الطاعنة من أن المرجع في ثبوت الجنسية هو أحكام القوانين المنظمة للجنسية وليس ما يرد في الأوراق من بيانات لم تعد أصلا لاثبات الجنسية ، الأمر الذي يصم الحكم الطعن ملتصقاً في التسبب إذ اعتد في اثباته قضائه على الحالة الظاهرة التي ظهر بها الطاعن في الأوراق فإن هذا الأسس الذي دفعت به ما كان يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها في قرارها المطعون فيه والمنضم حرمين المطعون ضدهما ووالدهما من الجنسية المصرية ، رغم خلو الأوراق من أي دليل ينفي عنهم الشروط المطلوبة لاعتبارهم من المصريين ، أو يحض ما انتهت اللجنة الاستشارية التي شكلتها اللجنة الطاعنة بالفضل في جنسية أهلي سيناء ومن بينهم والد المطعون ضدهما ، من أن الولد المذكور - قد اتم بهيئة المصرية إجابة معقودة الفترة التي يطلبها القانون لثبوت الجنسية المصرية في حقهم ، وكانت النتيجة التي انتهت إليها قد ثابت على أي حال بمقتضى ما يقول عنو المعنية الفعلية والتحرى الدقيق والبحث الواقعي لكل منهم على الوجه المبين بقرارها . الأمر الذي يجعل النتيجة التي انتهت إليها مقبولة على سند سليم من الواقع والقانون ، وكافيا لتوفر شروط الإثبات في حق والد المطعون ضدهما ، ومؤديا بقوة القانون إلى تمتعه هو وأولاده بجنسية جمهورية مصر العربية على الوجه الذي يحتمل الحكم الطعن صحيحا فيما انتهى إليه من اعتبارهم من المصريين تبعاً لتمتع أبئهم بالجنسية المصرية لتوفر شروط الإثبات التي أوجبها القانون - وحقه ، ويكون الثمى عليه مخالفة للقانون استنادا إلى عدم تمتع المطعون ضدهما أو والدهما بالجنسية المصرية ، غير قائم على أساس سليم من القانون خليفة بالرفض ولا يكفى الجهة الطاعنة للزعم بحرمين المطعون ضدهما من جنسيتها المصرية السداد بلف اثبات لكل منهما ، إذ أن أعداد هذا الملف لا يدعو أن يكون نتيجة منطقية وحتمية لاصرارها على انكسار الجنسية المصرية على المطعون ضدهما ، ومن ثم فلا يصلح سببا لحرمانها من الجنسية المصرية التي تثبت لها بمقتضى أحكام القوانين المنظمة للجنسية .

ومن حيث ان الجهة الطامنة وقد جسرت الطعن تلزم بمصرفاته عملا
بنص المادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن ١٢٨٥ لسنة ٣٥ في جلسة ١٩٩٢/٢/٩)

(يتيسر المعنى رقم ٣١٨ ؛ لسنة ٢٤ ق ، ١١٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة
١٩٩٢/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ

يشترط لإعتبار الشخص مصريا ان يتوافر في حقه أي من هذه الشروط :

١- الاصل في مصر قبل ١٨٤٨/١/١٠ حتى ١٩٢٩/٣/١٠ .

٢- الاصل في الرعية العثمانية والاقلمية في مصر من ١٩١٤/١١/٥
حتى ١٩٢٩/٣/١٠ .

٣- الاصل في الرعية العثمانية والميلاد في الأراضي المصرية من ابوين
مصريين فيها والمحافظة على الاقامة العائدية فيها حتى ١٩٢٩/٣/١٠ .

الحكمة

ومن حيث ان علاقة الجنسية بين المواطن والدولة هي علاقة دستورية
وقانونية تنظمها احكام الدستور والقوانين المنظمة لتجديد المواطنين الذين
ينتمون الي جنسية الدولة ويتمتعون بحمايتها ورعايتها ويخضعون بالتالي
للالتزامات التي تفرضها صفة المواطنة عليهم ومن أبرزها الانخراط في تلك
الخدمة العسكرية فعلا عنها والتمتع بمزايا المشاركة في الحياة السياسية
لهذه الدولة مباشرة حق الترشيح والتصويت في الانتخابات العامة والمحلية
وتولي الوظائف العامة بمستواها المختلفة ، ولذلك فقد عنيت دستاير مصر
المتعاقبة في مواردها الأساسية المنظمة الأركان الأساسية للدولة بنذ دستور
سنة ١٩٢٣ على النص على الجنسية المصرية ينظمها القانون وبالتالى فان
المركز القانونى للدعى الاصيل وفقا للتطبيقات القانونية المتعاقبة لها مركز
مستند مباشرة من احكام الدستور والقانون ويتعلق بالنظام العام الدستوري

للتقولة ولا مجال فيه للمنع أو التمتع وهو بالتالى لا ينشأ من قرار ادارى من السلطة الادارية المختصة ولا يستطيع ايضا الحرمان منه او توفرت المواطن المصرية الاصيل شروطه .

ومن حيث انه عن تدخل السيدة / (.....) خصما بنفسها الى جانبها المدعى عليه بصفته غلغ طبعا لنص المادة (١٢٦) من قانون المرافعات وما استقرت عليه احكام هذه المحكمة لطبيعة علاقة الجنسية بالنسبة للمصريين الاصلاء باعتبارها مستندة من احكام الدستور والقانون ومن النظم العام لامتعتها بتحديد من هم هؤلاء المصريين الاصلاء بما يورثه ذلك من مراكز قانونية ومن ثم فان طالبة التدخل لها مصلحة ظاهرة في هذا التدخل اذ ان المدعى قد اشترى منها شقة تبليك وفي حالة الحكم برفض دعوى المدعى بشيوت جنسيته المصرية سيملكها فسيح عقد بيع الشقة المبرم معه باعتباره غير مصرى الجنسية وهو ما يترقى اليه التدخل وباعتبار الجنسية علاقة من النظم العام وتتصل بتحديد ركن السكن الاصلاء الاساسى في وجود للدولة المصرية وبالتالى فان لكل مصري صفة في التدخل في أية دعوى خالصة بالجنسية المصرية اذا ما توافرت له مصلحة ظاهرة وجدية ومن ثبوت الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بقبول تدخلها خصما بنفسها الى جانب جهة الادارة ضد التزم خصمها بحكم القلة ويكون ضمن عليه بخلافته للقانون غير كالم على مسند صحيح معين الرافض .

ومن حيث ان « فان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ينص في المادة (١) مظه على « المصريون هم :

أولا - المتوطنون في مصر قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩١٢ من غير رعيا الدول الأجنبية .
الحفاظين على اقلتهم فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ؛
ويعتبر اقلية الأصول مكملة لاقلية النروع واقلية الزوج مكملة لاقلية الزوجة .

ب- « ثانيا - من كان في ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٨ مقبلا بالجنسية المصرية طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية ولما كت

المادة (١) من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « تثبت جنسية الجمهورية العربية المتحدة إن كان في ٥٨/٢/٢٢ متبعاً بالجنسية المصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ » ولما كانت المادة (١) من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية تنص على أن « المزيون هم :

أولاً - المتوطنون في الأراضي المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٥٠ والمغتربون على إقامتهم فيها حتى تاريخ نشر هذا القانون ولم يكونوا من رعايا الدول الأجنبية .

ثانياً - من تكروا في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ « ولما كانت المادة (١) من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية تنص على أن يعتبر مصرياً الرعايا العثمانيون الذين يقيمون عادة في الأراضي المصرية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحفظوا على تلك الإقامة حتى ١ مارس ١٩٢٩ سواء كانوا بالغين أم قصر » ونصت المادة (١) ثانياً وثالثاً من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية على أن يعتبر دخلياً في الجنسية المصرية بحكم القانون .

ثالثاً - بكل من يعبر في تاريخ نشر هذا القانون مخرجاً بحسب حكم المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو ١٩٥٠ . »

رابعاً - من عدا هؤلاء من الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحفظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون . وكانت المادة الأولى من الأمر العالي المذكور تنص على جاريته .

عند إجراء التفتل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتماً من المصريين الأشخاص الآتي بيانهم وهم :

أولاً - المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكتروا محظوظين على إقامتهم فيه . -

ثانياً — رعيا الدولة العالية المولودون في القطر المصري من أبوين مصريين
حتى يحتفظ الرعايا المذكورين على محل انتميتهم له .

ثالثاً — رعيا الدولة العالية المولودون والقيمون في القطر المصري الذين
يقبلون المعاملة بموجب قانون القرعة العسكرية المصرية سواء بأدائهم الخدمة
العسكرية أو بدفع البديلة .

ومن حيث أن مفاد هذه النصوص أنه يشترط لاعتبار الشخص مصرية
أن يتوافر في حقه أى من الشروط الآتية :

١ — المولود في مصر قبل أول يناير ١٨٤٨ حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ .

٢ — الانسلاف بالرعية العثمانية والقلبة في مصر من ١٩١٤/١١/٥ حتى
١٩٢٩/٣/١٠ .

٣ — الأصناف بالرعية العثمانية والمسلد في الأراضي المصرية من أبوين
مصريين فيها والمحافظة على الإقامة المصرية فيها حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ .

وبن حيث أن الثابت أن والد الطاعن من مواليد المصلحة في ١٩٢٥/٢/٢
ويفيد سجلات المواليد في ذات التاريخ ، بلن ذلك يعنى أن والد الطاعن وقت
العمل بأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى كين سياريا وقت
ميلاد والد الطاعن كين عمره حوالى أربعة سنوات وتربيا على ذلك فان والد
الطاعن لا يتنفع بالجنسية المصرية إلا اذا كان والده — أى جد الطاعن —
متنعا بهذه الجنسية طبقا لأحكام المرسوم بالقانون المذكور .

ومن حيث أن الأوراق قد أصبحت عن أهلت توافر أى من الشروط
والأحكام اتنى مطلبها القانون للدخول في الجنسية المصرية بحكم القانون في حق
جد الطاعن ، فمن ثلن والد الطاعن لا يكون متنعا بالجنسية المصرية
وتبعاً لذلك لا يكون ابنه وهو الطاعن متنعا بالجنسية الأمر الذى يضفى معه
طلب الطاعن اثبتت الجنسية المصرية له مفترق الى السند الصحيح من الوثائق
والقانون متعين الرفض ويكون مسلك الجهة الإدارية بلمتاعها عن اعطائه
شهادة تنيد ثبوت جنسيته المصرية مسلكا يتفق وصحيح حكم القانون .

ولا اعتداء في هذا الشأن بما اثره الطباع من ان حالته وحالة ابيه
الظاهرة تعتبر دليلا كليا على جنسيتها المصرية من واقع المستندات المقدمة
والتي تبنت في شهادات مصلحة الضرائب العقارية وشهادات الميلاد
والشهادات الدراسية وجوازات السفر والبطاقات الشخصية والمقالية لأنه
لا اعتداد بكل ذلك لعدم اكتمال هذه الشهادات قانونا للجنة المصرية ولأن الحالة
الظاهرة ليست هي الدليل القطع على التمتع بالجنسية المصرية والشهادات
المتقدمة لا تبين الحالة الظاهرة لا تصبى الجنسية بذاتها لأنها لم تعد أصلا
لا تبين الجنسية وإنما هي مجرد قرائن عليها ، تقول قضيته أنا ما أسدر
البحث من عدم توافر أركان وشروط قيام هذه الجنسية في حق صاحب الشأن
قانونا .

ومن حيث أنه بالبناء على كل ما تقدم وقد عجز الطاعن عن الإثبات توافر
شروطه الإلزامية لدخوله في الجنسية المصرية بقوة القانون على النحو المتقدم
فأنه والحالة هذه يكون مسلك الجهة الإدارية بالامتناع من الاعتراف بثبوت
الجنسية المصرية للطاعن قد جاء متفقا مع أحكام القانون ويكون الحكم المطعون
فيه وقد قضى برفض الدعوى قد صدر صحيحا مستظرفا صحيح حكم القانون
بعد التحديد الملتزم للواقع ويكون الطعن المائل قد اقيم نقدا لما يستلزمه
كليا بالرفض .

(طعن ٢٠٦٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧)

الفصل الثاني
الجنسية المكتسبة
قاعدة رقم (٢٣)

أولاً - الزواج

المادة ٢٦

المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ أشارت الى أنه لا اكتساب الاجلبيية التي تتزوج من مصري جنسية بالزواج - الا اذا أعلنت وزير الداخلية رغبته في ذلك - ولم تنته الزوجية قبل انقضاء سنتين من تاريخ الاعلان باستثناء وفاة الزوج - يجوز بقرار مسبب من وزير الداخلية قبل انقضاء سنتين حرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية .

الحكمة :

ومن حيث أنه قد جرى قضاء هذه الحكمة على أن الدستور المصري الجماعية تبد ناهية بالقانون وجده تنظيم الجنسية المصرية ، وأخرها ما نصت عليه المادة السادسة من الدستور الحالي ، من أن الجنسية المصرية ينظمها القانون .

والاعلان من بهذا الحكم من الشعار المسمى نظم احكام الجنسية بحسبها رابطة قانونية وسياسية بين المواطن والدولة على سبيل منغيبته يجعل من انتمسب المواطن لدولته مركزا تنظيميا يكتسبه المصري من احكام القانون مباشرة . اذا ما توافرت في حقه الاشتراطات التي اوجبه القانون ، دون أن يكون للمواطن أو السلطة التقديرية على اثبات الجنسية بخل في اكتسابها أو ثبوتها في حقه ، فنظم السلطة المختصة بالامتناع يحقه في التمتع بالجنسية المصرية ، متى تحققت من قيام حالة من الحالات الواردة في القانون بالمواطن تسوغ تمتع من تثبت به الجنسية المصرية . ويقع عبء اثبات الجنسية المصرية على من يتمسك بها أو يدفع بعدم دخوله فيها ولا يكفى في اثباتها أو التوصل منها ظهور الشخص بمظهر المتمتع بها ، ولو ذلك ذلك بأوراق رسمية صدرت (٧-٢)

من جهات ادلرية ، ما دامت هذه الأوراق لم تعد أصلا لاثبات الجنسية ، كما لا يسوغ من ناحية أخرى لحرمان المواطن من حقه في التمتع بالجنسية اظهره لدى بعض الجهات بظهور الأجنبي غير المتمتع بجنسيتها ، كأعداد الجهة الادارية ، ملف اقلية لشخص ما أو سحب بطلته المقلية لكل أولئك ، لا يعدوا أن يكون مثلا لوجهة نظر كل من طالب الجنسية والجهة المستحقة له . وورد ذلك كله الى أحكام قانون الجنسية الواجب التطبيق ، والذي تحدد أحكامه الاشتراطات الواجب توافرها لميّن يعتبر مصرياً طبقاً لأحكامه دون أن يكون للمواطنين أو للجهة الادارية سلطة تقديرية في تحديد تمتع طالب الجنسية بها من عدمه .

وفي ضوء هذه الأصول القانونية المسببة صاغت القوانين المتبعة في شأن الجنسية المصرية فنصت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ في شأن الجنسية على أن يعتبر داخلاً في الجنسية المصرية بحكم القانون ..

كما نصت المادة الأولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٦ بأن المصريون هم :

ونصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بأن المصريون هم :

أولاً — المستوطنون في مصر قبل ٥ نوفمبر ١٩١٤ ، من غير رعايا الدول الأجنبية . المحققون على اقليتهم فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

كما تنص المادة (٤) من ذات القانون على أن « يجوز بقرار من وزير الداخلية منح الجنسية المصرية ، لكل أجنبي ولد في مصر وكانت اقليته المادية عند بلوغه سن الرشد ، متى طلب خلال سنة من بلوغه سن الرشد التجنس بالجنسية المصرية وتوافرت فيه الشروط الآتية :

١. —
٢. —
٣. —
٤. —

كما تنص المادة السابقة من القانون المشار اليه على أن لا اكتساب
الأجنبية التي تتزوج من مصرى جنسيته بالزواج ، الا اذا اعلنت وزير الداخلية
رغبتها في ذلك . ولم تنته الزوجية قبل انقضاء سنتين من تاريخ الاعلان لغیر
وفاة الزوج ، ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل انقضاء سنتين حرمان
الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية .

ومن حيث أن المستفاد من النصوص المتقدمة أن الشرع المصرى حدد
شروط وخصائص منح الجنسية إلى المتزوج من مصرى جنسية زوجها وهي :

١ - أن يكون الزوج مصرياً .
٢ - أن يكون اعلان الأجنبية رغبتها بالتجنس بجنسية الزوج باعلان
يوجه الى وزير الداخلية .

٣ - أن تستمر ملاقة الزوجية قلابة لمدة سنتين بعد انتهاء هذا الاعلان
باستثناء وفاة الزوج خلال هذه المدة .

٤ - عدم اعتراض وزير الداخلية على هذا الطلب خلال المدة المشار
اليها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة يجرى على انه يشترط لمنح الزوجية
الأجنبية جنسية زوجها المصرى توافر الشروط المشار اليها في المادة السابقة
الاشارة اليها . لماذا تحقق لجهة الإدارة خلال هذه المدة قيام الزوجية
واستمرارها . فضلاً عن قيام الزواج لثباته واسبابه الصحيحة . كان ذلك
دلالة على استمرار الزوجية وارتباط الزوجة لزوجها وبالتالي ولاعها لجنسية
هذا الزوج . تحقيقاً لمصدق القلية وتجنباً للتدخل على اكتساب الجنسية
والا كان لجهة الإدارة الاعتراض على طلب الزوجة كسب جنسية الزوج .
وتحقيقاً لذلك تطلب الشارع فضلاً عن قيام رابطة الزوجية وعدم اعتراض
وزير الداخلية ، استمرار رابطة الزوجية قلابة دون انقطاع لمدة سنتين من
تاريخ اعلان رغبة الزوجة الفخول في جنسية الزوج المصرى .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المظنون ضدها قد أعلنت رغبتها في الدخول في جنسية زوجها المصري / السيد (.....) في ١٩٨٢/٦/١٢ ، وطلعت منه طلبة باثثة في ١٩٨٣/١/٢٥ ، أي قبل فوات مدة الستين ، فإن قرار الإدارة بعدم منحها الجنسية المصرية لعدم توافر الشروط المطلوبة قانونا للائتمام من الإدارة بالاستجابة إلى طلبها بمنحها جنسية زوجها ولا ينال من ذلك ، زواجها مرة أخرى من زوج ثان بتاريخ ١٩٨٤/٣/٥ . إذ أنه بخلاف أن هذا الزواج قد تم بعد اقبالة الدعوى المظنون على الحكم الصادر فيها فإنه كان يلزمها اثبات استتوار الزوجية مع زوجها الثاني لمدة عامين من اعلاتها وزير الداخلية رغبتها الدخول في الجنسية المصرية لزواجها الجديد وأن تستمر هذه الزوجية مدة المطلوبة قانونا لا يمكن منحها الجنسية والتي تنتهي في ١٩٨٦/٣/٤ ، أي بعد صدور الحكم المظنون فيه .

ومن حيث أنه إدارة الهجرة والجوازات والجنسية قد انتهت إلى عدم جواز منح المظنون ضدها الجنسية المصرية لعدم توافر الشروط التي طلبها القانون لمنحها جنسية زوجها الأول واكتنتها بالمستندات الموثقة عن طلاق المظنون ضدها قبل انقضاء سنتين من تاريخ اعلاتها وزير الداخلية برغبتها التمسك بجنسية زوجها الأول ولا يفيدها زواجها مرة أخرى من زوج مصري آخر لعدم اكتمال مدة السنتين على هذا الزواج فضلا عن حدوث هذا الزواج الثاني أثناء نظر الدعوى المظنون في الحكم الصادر فيها وإن مدة السنتين المطلوبة قانونا لمنحها الجنسية تنتهي في ١٩٨٦/٣/٤ أي بعد تاريخ صدور الحكم المظنون فيه فإن ما انتهت إليه الجهة الإدارية من رفض منح المظنون ضدها الجنسية المصرية يكون قد قام على أساس من واقع الحال ومستخلص حقيقة من هذا الواقع بنهج موضوعي ومنطقي ومعقول قام على سند من صحيح المستندات المختصة له . الأمر الذي يجعل النتيجة التي انتهت إليها (بعدم منح المظنون ضدها الجنسية المصرية لعدم توافر شروط منحها في طلبها) قائمة على سند سليم من الواقع والقانون .

ومن حيث أنه قد خلت أحكام قانون الجنسية من حكم يفيد تجنيد مدد زواج النساء طالبات اكتساب الجنسية المصرية من كل زوج الأزواج المصريين

اللواتي يفزجن منهن ويطلقن لاستكمال المدة التي اشترطها القانون لاكتساب الزوجة لجنسية زوجها المصرى فله لا يجوز للقاضي خلال تطبيقه لمصحيح أحكام القانون على النزاع أن يفسر أحكامه بما يضيف إليها أحكاماً أخرى جديدة لا أساس لها ولا سند من عبارات النصوص الصريحة فوظيفة القضاء هي التطبيق السليم العادل لمصحيح الحكم الدستور والقانون على المنازعات التي يتولى الفصل فيها ولا يدخل في ذلك إضافة أحكام جديدة إلى نصوص القوانين التي تنطبق على النزاع أو يهدر أحكاماً من أحكامها استناداً إلى تأويل من مستصلحة الخصوم أو تحكيم من صالح علم بحسب أن وظيفة القاضي الإداري في الفصل في المنازعات الإدارية وأن مختلفه مسئولية الاجتهاد والتفسير للمصوتين القانونيين والتشريعية التي تنزى على النزاع للكشف عن القواعد والبادئ القانونية التي تظل النظام المعلوم والبادئ والاسس الرئيسية واللائحية التي يقوم عليها النظام القانوني في مجال ما لا يتفقد دور المفسر المجتهد المتميز بقواعد وأصول التفسير الصحيح للنصوص واستكشاف المبادئ العملية التي يقوم عليها لحسم النزعة الإدارية التي يتولى القضاء فيها بما يوفق المصلحة العامة ويكمل حسن سير وانتظام المرافق العامة ويؤكد المبرورية وسيادة الدستور والقانون .

وإذا انتهج الحكم الطعن غير هذا النهج وأعلم قضاءه على امتداد المدة الزمنية تشمل زواج الطموح غدها من زوجين في تاريخين مختلفين وبينها ملاق زمني ، ولمناق عن الغاية التي تنياها الشارع بالتحقق من استيفاء الزواج لغاياته ومقاصده الحقيقية ، فله يكون قد أخطأ في القانون وتلويه وتفسيره حيث يهدف إلى أحكامه بما لا يسند له من نسبوصه كما أصليه من النقص والقصور في تحصيل الوثائق تحصيلاً سليماً ولما وأضحى هذا الحكم وللخبال هذه بتعينا الألفاء .

(طعن ١٢٣٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/٥/٢٢)

ثانياً - التجنس :

المبدأ :

منح الجنسية المصرية للأجانب يدخل في نطاق السلطة التقديرية أجهه الإدارة بلا معقب عليها من القضاء مادام قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة .

الحكمة :

ومن حيث أنه من طلب المدمى الإحتياطي الفناء قرار وزير الداخلية الصادر في ١٩٧٣/١٢/٣ برفض منحه الجنسية المصرية - فإنه لما كتبت أحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة - الذى صدر في ظله هذا القرار - تجعل منح الجنسية المصرية للأجانب جوازياً وتخول الحكومة سلطة تقديرية واسعة في هذا الشأن لا معقب عليها من القضاء الإدارى مادام قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة ، فإن القرار المطعون فيه قد صدر مطابقتاً لأحكام القانون وطلب الفائه حرى بالرفض .

ومن حيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير هذا المذهب فإنه يكون قد جنح عن تطبيق صحيح حكم القانون فيتمين القضاء بالفائه ورفض الدعوى والزام المدمى بالصروفات .

(طعن ١٢٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٧)

المبدأ :

طلب التجنس بالجنسية المصرية - ليس ثمة التزام قانونى يجبر جهة الإدارة على منح الجنسية المصرية على سبيل التجنس - لا يمكن نسبة موقفه ايجابى أو سلبى الى جهة الإدارة في هذا الشأن - أساس ذلك : سلطة التقدير التى تمارسها الدولة في تحديد من تقبل جنسيتها - نتيجة ذلك : رفض طلب الفناء القرار السلبى بالامتناع عن قبول طلب التجنس .

الحكمة :

ومن حيث أن ما يبيده الطاعن من أنه قد تقدم بطلب التجنس بالجنسية المصرية وأن الإدارة امتنعت منه موقفاً سلبياً ، فقد خلت الأوراق مما يفيد تقدمه

بطلب التجنس فالطلبات المقدمة منه انما تكشف عن انه يطلب اعتباره مصرياً بحكم القانون ، فاذا كان ذلك فلا يكون ثمة موقف ايجلبى او سلبى يمكن نسبته الى جهة الادارة في هذا الشأن ، ولا يمكن القول بموقف سلبى او ايجلبى الا اذا كان ثمة التزام قانونى يجبر الادارة بمنحه الجنسية على سبيل التجنس وهو ما لا تعرفه قوانين الجنسية المصرية فالامر بعد يرجع الى سلطة التقدير التى تمارسها الدولة في تحديد من تقبل منحه جنسيتها بذلك فان ما يطلبه الطامع ما سواه الغاء القرار السلبى بالامتناع عن قبول طلب تجنسه يكون غير قائم على اساس من الواقع يتعين الرفض .

ومن حيث انه تبين من جباغ ما تقدم ان دعوى الطامع من جميع اوجهها لا تكون قائمة على اساس من القانون فيتعين الحكم برفض طلب اعتباره مصرياً وبرفض طلب الغاء القرار السلبى بالامتناع عن قبول تجنسه بالجنسية المصرية وافذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض الدعوى برمتها فيكون قد اصاب منحيح الحكم القانون وتعين رفض الطعن .

(طعن ٥١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢١)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

المادة ٧ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ - شروطها - يشترط القبول عن الجنسية الأصلية واختيار الجنسية المصرية عند بلوغ سن الرشد وخلال سنة من هذا التاريخ - فقدان هذا الشرط يقرب عايه عدم جواز اكتساب الجنسية المصرية بحكم القانون .

الحكمة :

فاذا كان ذلك ولم يكن قد تحقق في شأن الطامع انه قرر عند بلوغه سن الرشد وخلال سنة من هذا التاريخ ، تنازله عن جنسيته الأصلية واختياره الجنسية المصرية امتثالاً للحكم المادة (٧) من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، المشار اليه بفرض توافر شروطها فلا يكون ثمة اساس لما يطلبه من اعتباره مصرياً بحكم القانون .

(طعن ٥١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢١)

قاعدة رقم (٢٥)

المادة:

القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية - المادة ٢ منح هذه الجنسية عن طريق التجنس هو أمر جوازى لوزير الداخلية على نحو يخوله سلطة تقديرية في منحها اذا توافرت الشروط المقررة او في منعها رغم توافر هذه الشروط وفقا لما يراه ممثقا للمصلحة العامة - هذه الرخصة تعد امتدادا لما درج عليه المشرع المصري من اعصاخ كاهل التقدير لجهة الادارة في مجال التجنس - وهو ما يصدق ايضا على جواز منح الجنسية المصرية عن طريق التجنس بقرار من رئيس الجمهورية طبقا للمادة الخامسة من القانون

المبني عليه

الحكمة

ومن حيث ان تضاد هذه الحكمة مطرد على ان الواضح من نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ان منح هذه الجنسية عن طريق التجنس هو أمر جوازى لوزير الداخلية على نحو يخوله سلطة تقديرية في منحها اذا توافرت الشروط المقررة او في منعها رغم توافر هذه الشروط وفقا لما يراه ممثقا للمصلحة العامة ، وهذه الرخصة تعد امتدادا لما درج عليه المشرع المصري من اعصاخ كاهل التقدير لجهة الادارة في مجال التجنس رغبة منه في الحفاظ على تشكيل المواطنين في الدولة بحيث لا يضمن اليها حسب سياستها الجمهورية دون التزام عليها في ذلك ولو توافرت الشروط المقررة ، وهو ما يصدق ايضا على جواز منح الجنسية المصرية عن طريق التجنس بقرار من رئيس الجمهورية طبقا للمادة الخامسة من ذات القانون ، واذا كانت تلك السلطة التقديرية تجد جذها في عدم التعسف بها او الانحراف بها عن غايتها في تحقيق المصلحة العامة ، فان القرار الصادر بنياؤها عليها يرفض منهج اللامع الجنسية المصرية عن طريق التجنس طبقا للمادة الرابعة من ذلك القانون وهو قرار لم يثبت فيه تعسف او انحراف على نقض ما تنص عليه المادة ١٠٠ فلا يكفى لوصفه بذلك العيب القسدي بما يكون اللطاع قد بدله من ابن-ال مجال القوم او تجسسه من بشر في سبيل الوجبة العربية او حمله من

ولاء مصر أو نيزده من مغريات دولها لأنها لمود أن شغعت في اسياغ الجنسية
لأنها لا تلزم بمنحها تجنسا ، كما لا يفيد في هذا المصد سبق صرف جوازات
مصرية للطامن عن بينة نامة بوقعته كلجنى بصرف للنظر عن مدى مشروعيتهما
طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر وإيا كانت
الاعتبارات العامة أو الخاصة التي حدث الى صرفها فهي اعتبارات مهما علت
لا نرقى الى مرتبة استنفاد مسئلة تقديرية ثابتة اطلاقا في مجال التجنس ماها
او منها ولو خيرت للأجنبي الشروط المقررة قانونا ، وكذا لا يتدرج في ذات
الشأن مجرد صدور قرارات بمنع الجنسية المصرية سواء من رئيس الجمهورية
او من وزير الداخلية لأجانب من العرب او من غيرهم ولو وجد تماثل ما يقصر
عن اقامة صيف او استواء عصف ، ويلتالي فلن القرار المطعون فيه يكون
قرارا مشروعا وتقوم الدعوى بطلب الفسخ حذيرة بالرغرض ويكون التجنسكم
المطعون فيه سليا قضى به من رفضها ، ومن ثم فإنه يتمين الحكم برفض
الطعن على هذا الحكم ، وإن كان من نامة القول الاماع الى أن هذا
لا يوضح السبيل مستقبلا سواء أمام الطامن في معاودة الطلب أو أمام الجهة
المختصة في الاستجابة اليه وفقا للقانون وتحقيقا للصحة العامة .

(ملعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٤)

... الفصل الثالث ...

فقد الجنسية واستقلالها

الفرع الأول - إسقاط الجنسية

قاعدة رقم (٢٦) .

المبدأ :

المادة ١٠ من قانون الجنسية المصرية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ تنص
بأنه في حالة التجنس بجنسية دولة اجنبية تسقط الجنسية المصرية .

الحكمة :

ومن حيث أنه من سحب وثيقة سفر المدمى الليبية ، فإن مبنى الطعن
على الحكم المطعون فيه يقوم على سبند من أن المدمى لم يتجنس بالجنسية
الليبية دون إذن ، وإنما هذه الجنسية ثابتة له طبقا للقانون الليبي إلى جانب
تمتعه بالجنسية المصرية طبقا للقانون المصري ، ووزارة الداخلية تعلم هذه
الحقيقة ، وسبق أن فصلت للمدمى وثيقة السفر الليبية بملفه بإدارة الهجرة
والجوازات والجنسية في ١٩٧٨/٥/٤ ، وبناء على ذلك استخرج جواز
سفره المصري في علم ١٩٧٩

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الملف رقم ٤٥٧٦٥/١١٠٠ وكان سابقا
١٠٣٦/١٣٢١٩ في ١٩٧٩/٢/٢٢ (بلسم المدمى - والودع ملف الطعن من قبل
هيئة قضايا الدولة ، وأن مصلحة وثائق السفر والهجرة والجوازات والجنسية
تسبب الجنسية - قد أخطرت مدير جوازات الاسكندرية بالخطاب رقم
٥٣١٣/٥٠/٢٣ في ١٩٧٩/٢/٢٢ بأن (.....) تعتبر متمسكا
بالجنسية المصرية طبقا لقاعدة الميلاد المضاعف ، ولا مانع من تطبيق قواعد
الازدواج عليه ان شاء . وله ملف اقلية رقم ١٠٣٦/١٣٢١٩ وقد وقع المذکور
على هذا الخطاب بالعلم ، كما ان الملف رقم ٥٣١٣/٥٠/٢٣ (.....
.....) يتضمن صورة للخطاب رقم ٥٣١٣/٥٠/٢٣ موجه من مدير

غالباً فحسب الجنسية بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية الى مدير ادارة جوازات الاسكندرية ومؤرخ في ١٨/٢/١٩٧٩. يحتوى على المضمون السابق بشأن جنسية المدعى .

ومن حيث انه اياً ما كان الأمر في شأن علاقة المدعى بالجنسية الليبية فلا شأن للسلطات المصرية بالوثيقة الليبية فلا يجوز سحبها لأنها ليست سلطة اصداؤها ، وقد نصت المادة ١٠ من قانون الجنسية المصرية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ على الجزاء في حالة التجنس بجنسية دولة اجنبية وهو اسقاط الجنسية المصرية ، ومن ثم فلا يجوز سحب وثيقة السفر الليبية من المدعى ، وانه اعتبر مصرية من جميع الوجوه .

ومن حيث انه لذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون فيما تضمنه من القضاء برفض الشاء قرار سحب وثيقة السفر الليبية من المدعى ويكفون الطعن عليه في تحله ، مما يقتضي معه الشاء هذا التناقض من الحكم المطعون فيه ، والقضاء بالشاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من سحب وثيقة السفر الليبية الخاصة بالمدعى .

(طعون ٢٩/٢٥٨١ و ١٢٩١ و ١٢٩٩ و ٢١/١٣٢٥ ق جلسة ١٦/١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

اسقاط الجنسية المصرية عن المصري لدخوله في جنسية دولة أخرى دون ان يسبق - رد الجنسية المصرية اليه لا يرتب أى اثر في الماضي متى ثبت ان الطامن خلال الفترة ما بين اسقاط الجنسية وردعا اليه كمن غير مصري فلا يسرى في شأنه القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الاجانب للترافى الزراعية وما في حكمها .

الحكمة :

ومن حيث ان التثبت لانه في عام ١٩٦٦ استولى اصلاح الزراعى على اطيان زراعية لمملكة للطامن بطريق الميراث عن والده ككتة بزلم محافظة

قناة استنادا الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فمن ثم يكون قرار الاستيلاء على الأراضي المملوكة للطامن قد صدر صحيحا مطبقا للقانون باعتبار أن الطامن قد أصبح ناقدا للجنسية المصرية ويغلب بوصفه اجنبيا منذ ١٩٦٥/١/١٠ تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٥ والذي أنشأ الجنسية المصرية فيه ولا يستل من ذلك ما يعتبره الطامن في من أن القرار الصادر بسلطة الجنسية المصرية عنه لم يتم نشره بالجريدة الرسمية تطبيقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٨ الذي ينص على أن القرار المذكور في ظل العمل بالحكمه وان هذا القرار لا يحدث أثره التشريعي الا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية حسبما نصت عليه المادة ٢٩ المذكورة والتي تنص بان لا يصنع القرارات الخاصة بكسب جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو سحبها أو باستقاطها أو باستردادها تحت أثرها من تاريخ صدورها . ويجب نشرها في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ولا يمس ذلك حقوق حصص النية من الغير وهذا القول من جانب الطامن مبرور عليه بأن هذه الحكمة قد استقرت في قضائها على أنه ولئن كانت المادة ٢٩ من قانون الجنسية المصرية رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ ساقطة الذكر قد أوجبت نشر القرارات المكسبة أو المستقطبة للجنسية في الجريدة الرسمية الا أن المشرع لم يرتب على عدم النشر أية نتائج من شأنها المساس بوجود القرار أو بغيره من تاريخ صدوره . ومفاد ذلك أن المشرع قصد من اجراء النشر أن يكون قرينة قانونية على علم ذوي الشأن بالقرار (حكم المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٦٦ ق بطنية ١٩٧٦/١/٢٦ مثير في مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا في ١٥ من الجزء الاول ، صحيفة ١٢) .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم وإذا كان الثابت أن قرار الاستيلاء الجنسية المصرية من الطامن قد صدر بتاريخ ١٩٦٥/١/١٠ فإنه من ثم يعتبر اجنبيا في تطبيق احكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تلك الاجتبابات المرافعة في الزواج وما تم حكمها منذ تاريخ صدور ذلك القرار . وبالتالي يكون القرار الصادر من الاصلاح الزراعي بالاستيلاء على الاراضي الزراعية

الملوكة للطامن عام ١٩٦٦ قد صدر صحيحا متفيا وصحيح حكم القسانون
وأن قُضيت اللجنة القضائية للاستصلاح الزراعى فى قرارها المعلن فيه هذا
المذهب وقضت برفض الافتراض التلم من الطامن استنادا الى الأسس
المتقدم ، فانها تكون والأمر كذلك قد صلت الحقيقة وأصليت حكم القسانون
وعالتلى يكون المعلن على القرار المنكوز غير قائم على أساس سليم
واجب الرضا .

ومن حيث أن من يخسر الطامن يلزم بمشروعاته عملا بحكم المادة ١٨٢
من قانون المرافعات .

(طعن ١٨٦٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٨/١/٥)

الفرع الثاني

نقد الجنسية

مادة رقم (٢٨)

المبدأ

ينال استرداد الزوجة جنسيتها المصرية ان تكون قد فقدتها في احدى
حالات : .

الأولى : دخول الزوج المصرى فى جنسية اجنبية بعد الاذن له بذلك
واعلان الزوجة رغبتها فى الدخول فى جنسية الزوج - الجديدة .

الثانية : زواج المصرية من اجنبى واعلانها رغبتها فى الدخول فى جنسية
الزوج - استرداد الجنسية من جوازى بالنسبة للزوجة بشرط موافقة
وزير الداخلية - اذا انتهت الزوجية وكلفت الزوجة المصرية بقمية فى مصر
او عانت للاقامة بها فان استرداد الجنسية المصرية فى هذه الحالة يكون
وجوبيا .

الحكمة

ومن حيث أن الثالث من الأوراق وملف الجنسية الخاص بالطامنة تمسها
الجنسية المصرية المصرية بزواجها من السامية /

.....) الذى اعتبر من الجنسية المصرية طبقا لاحكام المرسوم
بشانون رقم ١٩٢٩/١٩ بشأن الجنسية المصرية . وقد غادر الزوج البلاد
بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١٥ ولحق به الطاعنة في ١٩٥٦/١٠/٢٤ . ثم صدر
مرسوم فرنسى نشر في الجريدة الرسمية الفرنسية في ١٩٥٨/٤/٢٧ بمنحها
الجنسية الفرنسية ، ونص المرسوم على منح زوجها هذه الجنسية
كذلك وعلى صفة التبعية في منحها لأولادها . ثم توفى زوجها عام ١٩٧٨ وهو
جامل الجنسية المصرية التى لم تكن استقلت عنه لعدم علم عدالة السلطات
المصرية بهذا الاكتساب على ما يبدو . والجنسية الفرنسية التى
اكتسبها دون إذن سابق من وزير الداخلية وفي عام ١٩٧٩ طالبت الطاعنة
عن طريق القنصلية المصرية بجثيف استخراج جواز سفر مصرى لها بدلا
من جواز سفرها المصرى من الاستكفدية عام ١٩٥٥ الذى لم يجدد فباعت
بصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية الى بحث هذا الطلب . وبعد
ان تأكد لها ان الطاعنة قد تجنست بالجنسية الفرنسية دون إذن سابق من
وزير الداخلية بالمخالفة لاحكام قوانين الجنسية ارقام ٣٩١ لسنة ١٩٥٦
و ٨٢ لسنة ١٩٥٨ و ٢٦ لسنة ١٩٧٥ فقد استطلعت راي ادارة الفتوى
المختصة بمجلس الدولة التى ائتمتها بكتابها رقم ١٠٨٧ المؤرخ ١٩٨٠/٩/١٤
بأنه يجوز بقرار مسبب من مجلس الوزراء اسقاط الجنسية المصرية عن
المذكورة بناء على المادتين ١٠ و ١٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥
وعلى هذا الأساس صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٨٢/١٥٥
المطعون فيه مسيئا بامسقاط جنسيتها : لمصرية لتجنسها بجنسية اجنبية
دون إذن سابق واذ كان ذلك هو الثابت فان قضاء الحكم المطعون فيه
برفض طلب الطاعنة الاول (الاملى) يكون سديدا ولا وجه للنقض عليه
بمخالفته للقانون فالادعاء بوجود القوة القاهرة المقتمة من حصولها على
الاننى بالتجنس بالجنسية الاجنبية طبقا لقانون الجنسية لظروف العدوان
الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ غير جدى ، فقد تجنست بالجنسية الفرنسية في
عام ١٩٥٨ كما انها اكتسبت هذه الجنسية استقلالاً عن زوجها على ما هو
واضح من صورة المستخرج الصادر من القرار المنشور في الجريدة الرسمية
الفرنسية بتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٧ باعتبارها حاملة للجنسية الفرنسية ، فهو

لم يقرر حصولها على هذه الجنسية بالتبعية لزوجها على خلاف ما قرره بالنسبة لأولادها سولانج وجرار وإيرين الذين إعتبروا جنسية فرنسية بموجب حصول والدين على الجنسية الفرنسية ، ولا يحدى الطائفة «شى المدة التى انتقضت منذ تنسبها بالجنسية الفرنسية عام ١٩٥٨ وحتى صيحدور القرار المطعون فيه عام ١٩٨٢ اذا لم ينكشف للحكومة المصرية تنسبها بالجنسية الأجنبية دون اذن سابق الا بمناسبة الطلب الذى تقدمت به عن طريق القنصلية المصرية بجنيف عام ١٩٧٦ لاستخراج جواز سفر مسمى «مايدلا من جواز سفرها» الصادر عام ١٩٥٥ . فمنذ هذا التاريخ بدأ بحثها حالتها . وكان ملحوظا فى البحث على ما تبين من ملف جنسيتها التلقى بدقة عن ظروف تنسبها واستلمه واسبله سواء عن طريق أجهزة الوزارة أو عن طريق القنصلية المصرية فى الخارج ثم التكد من ثبوتية استقطاط للجنسية المصرية عنها باستطلاع رأى ادارة القوى المكينة بمجلس الدولة «وفا لا ذلك من شخص حالتها فى ضوء المسائق حتى متاز القرار المطعون فيه من التسلطة المختصة بمقتضاها على الوجه السالف بياته وبذلك لا تكون جهة الادارة قد اترت وضعها المخالف للقانون أو اساعت استعمال سلطتها باسقاط جنسيتها المصرية بعد مضى المدة المذكورة ، وفيما يتعلق بقضاء الحكم برفض الطلب الثانى (الاحتياطى) فالمادة ١٢ من القانون رقم ١٢٧٥/٢٦ المشار اليه نصت على انه « يجوز للمصرية التى فقدت جنسيتها طبقا للفترة الأولى من المادة ١١ والفترة الأولى من المادة ١٢ ان تسترد الجنسية المصرية اذا طلبت ذلك ووافق وزير الداخلية . كما تسترد الجنسية المصرية عند انتهاء الزوجية اذا كانت مقيمة فى مصر أو عانت للالتامه فيها وقررت رغبها فى ذلك . والمستفاد من حكم هذه المادة أن مناط استرداد الزوجة لجنسيتها المصرية أن تكون قد فقدتها فى حالة من الحالتين المنصوص عليها فيها وسواء كان الاسترداد جوازيا من جانب الزوجة ومطلقا على موافقة وزير الداخلية أو وجوبيا عند انتهاء الزوجية اذا كانت مقيمة فى مصر أو عانت للالتامه فيها وقررت رغبها فى ذلك ، وأولى الحالتين المشار اليهما ورد النص عليهما فى الفقرة الأولى من المادة ١١ التى نصت على انه « لا يترتب على زوال الجنسية المصرية عن المصرى

لتجسسه بجنسية اجنبية بعد الاذن له زوالها عن زوجته الا اذا قررت زيجتها في حقول جنسية زوجها واكتسبها طبقا لقانونها ... وثانيها نصت عليها الفقرة الاولى من المادة ١٢ بأن « المصرة التي تتزوج من اجنبى تظل محفوظة بجنسيتها المصرية الا اذا رغبت في اكتساب جنسية زوجها ... » ووضح ان الطاعنة لم تفقد جنسيتها المصرية بناء على اى من هذين النصين ولزوجها لم تزل عنه الجنسية المصرية حتى وفاته عام ١٩٧٨ وتجنس بالجنسية الاجنبية قبل الاذن له فتمستبعد الحالة المتضمنة عليها في المادة ١١/١٠ كما انها تزوجت مصرية منذ بدء الزواج وقد ظل زوجها مصرية حتى انتهاء الزوجية فلا تطبق الحالة المتضمنة عليها في المادة ١٢/١ والثابت ان الجنسية المصرية استقطت عنها لتجنسها بجنسية اجنبية دون اذن سابق بالمخالفة لقانون الجنسية فلا يكون من حقها استرداد جنسيتها المصرية طبقا للمادة ١٣/٢ لفسار اليها وبذلك يكون الحكم مسجدا في هذا الشق لذلك يكون البطلن في غير محله فيتمتع وقنننه والزام الطاعنة بالمعروفات .

(ظمن ٢٣٧٤ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٧/٢/٢٨)

الفصل الرابع

منازعة الجنسية

الفرع الأول

مصور المنازعة في الجنسية

قاعدة رقم ٢٩ <

المبدأ

المنازعة المتعلقة بالجنسية إما أن تثار في صورة مسألة أوائية أثناء نظر دعوى أصالية يتوقف الفصل فيها على البت في مسألة الجنسية وإما أن تبخذ صورة دعوى أصالية مجردة بالجنسية حيث يكون الطلب الأصلي فيها هو الإعتناق يتمتع فرد بالجنسية ، مثل طلب ثبوت الجنسية المصرية على سبيل من إحدى المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية وهي مواد حددت المصريين بحكم القانون - وإما أن تطرح في صورة طعن بالإلغاء في قرار أداري نهائي صادر بشأن الجنسية سواء كان من القرارات السلبية أو من القرارات الضريحة الصادرة من الجهة الإدارية بالتطبيق لقانون الجنسية ، مثل القرار الصادر من وزير الداخلية برفض طلب الأجنبي للتجنس طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية - يؤخذ من هذه المادة أنها لم تسبغ الجنسية المصرية بحكم القانون على من توافرت فيه الشروط التي تطلبها التجنس كسبب للجنسية المكتسبة ، فلا يساهم الأجنبي حقه في الجنسية من القانون مباشرة لمجرد اجتماع شروط التجنس لديه - وبالتالي لا تعتبر منازعته بشأنها دعوى أصالية بالجنسية حتى تتحدد من الإجراءات والواعيد الخاصة بدعوى الإلغاء - إذ تكسب الجنسية المصرية عن طريق التجنس طبقا لأحد بنود تلك المادة بالقرار الصادر من وزير الداخلية بمنحها - وبهذا يكون القرار منة برفض منحها قرارا أداريا بالمعنى القانوني على نحو يجعل المنازعة بشأنه من دعوى الإلغاء تنضوي عليها الإجراءات والواعيد المقررة لهذه الدعوى - تستعمل المحكمة (م - ك)

على هدى ذلك بتكليف الدعوى على أساس من صلتها معها وتحقيق مرادها
دون التوقف عند ظواهر العبارات التي أقرغت فيها أو التقيد بالأوصاف التي
خلصت إليها .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق ومنها ملف الطامن تحت رقم
١٢٤٦٦/٥٦/٢٢ بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ، أن الطامن
سوري الجنسية ومن مواليد دمشق في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ ،
ودخل مصر في أول نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وتزوج من مصرية وأنجب منها أولاداً
في مصر ، ومنع إقامة حتى ١٥ من مارس سنة ١٩٧٢ ، تمسرى عليه إعفاء
الرجل - السوريين من قيود الإقامة ، وبعد إلغاء هذا الإعفاء منح إقامة
ثلاثية في ٦ من أغسطس سنة ١٩٨١ ، وقيد بتعليق الحائزين تحت رقم
٢٠٥١٦ في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٧٢ ، وصرف له جواز السفر المصري
رقم ١٧٩٧ في ١٧ من مارس سنة ١٩٦٦ بصورة له وبهنة محام وباسم
..... ثم جواز السفر المصري رقم ٢٠٨١٩ في ٩ من يولية
سنة ١٩٦٩ بصورة له وبهنة تلجر وباسميه ، وكذا جواز السفر
المصري رقم ٣٤٧٤٥ في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨١ بصورة له وبهنة
محام وباسميه ، وبنياء على طلب منه للحصول على الجنسية المصرية
أرسلت إليه بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية كتاباً مؤرخاً ٨ من
نوفمبر سنة ١٩٨٢ بالحصول جوازات سفره ومستندات لقبه للتحقق
مع خواطر شرط الإقامة المطلوب قانوناً ، ثم أرسلت كتاباً مؤرخاً ٢٦ من مارس
سنة ١٩٨٢ إلى إدارة مباحث أمن الدولة بأن شرط الإقامة مقوم في حقه
الآن المبدأ الجازي هو وقف منح الجنسية المصرية لأي لاجئ ما لم يرد
السيد وزير الداخلية السير في إجراءات منحها ، كما تقدم طلباً مؤرخاً
٢٢ من يونيو سنة ١٩٨٢ إلى السيد وزير الداخلية بإتاحة الجنسية المصرية
لسببنا إلى أنه وصل مصر في أول نوفمبر سنة ١٩٦٨ وإقام فيها لقالة
عامة ومستيرة ويخشى إلغاء قيده بتغية الحالبين في مصر إذا لم يستكمل
شرط الجنسية ، وأحال السيد مدير مكتب الوزير طلب الطامن بالكتاب رقم

١٨/٥٧٣٢/٢٠ من يولييه سنة ١٩٨٣ الى السيد مجير علم مصلحة وثائق السور والهجرة والجنسية للنظر ، فرد بكتاب مؤرخ ١٨ من يولييه سنة ١٩٨٣ بانه يتوافر في الطاعن ركن الاغلبية المطلوب قانونا وبقتها عشر سنوات متتالية مسبقة على تقديم طلب التجنس والمبدأ الجارى حاليا هو وقف منح الجنسية المصرية لاي اجنبي الا اذا رأى السيد وزير الداخلية السير في اجراءات منحها ، وتم التفسير على هذا الكتاب بالحفظ في ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٣

ومن حيث أن قضاء هذه الحكة قد استقر على أن المنازعة المتعلقة بالجنسية اما أن تنسار في صورة مسألة اولية اثناء نظر دعوى اصلية يتوجب الفصل فيها على البت في مسألة الجنسية ، ولما أن اتخذ صورة دعوى اصلية مجردة بالجنسية حيث يكون الطلب الاصلى فيها هو الاعتراف بتمتع فرد بالجنسية مثل طلب ثبوت الجنسية المصرية على مسند من احدى المواد الاولى والثانية والثالثة من القساقون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية وهى مواد حددت المربين بحكم الققون ، ولما أن طرح في صورة طعن بالالفاء في قرار ادلى بهالى صادر بشأن الجنسية بسواء كان من القرارات السلبية أو من القرارات المريحة الصادرة عن الجهة الادارية بالتطبيق لقاقون الجنسية مثل القرار الصادر من وزير الداخلية يرفض طلب الاجنبي التجنس طبقا للمادة الرابعة من القاقون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ، فقد نصت هذه المادة على انه يجوز بقرار من وزير الداخلية منح الجنسية المصرية :

(اولا)

(ثانيا)

(ثالثا)

(رابعا) لكل اجنبي ولد في مصر ... وتوافرت فيه الشروط الآتية :

١ - أن يكون سليم العقل غير مجسب بمساعة تجنله عالة على المجتمع .

٢- أن يكون حسن السير والسلوك مخمود السمعة ولم يسبق
الحكم عليه بمقوبة جنسية أو بمقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف
ما لم يكون قد رُذ إليه اعتباره .

٣- أن يكون ملماً باللغة العربية .

٤- أن تكون له وسيلة معروفة للكسب .

(خلاصة) لكل اجنبى جعل اقامته العادية في مصر مدة عشر سنوات
متتالية على الأقل سابقة على تقديم طلب التجنس متى كان بالغاً من الرشد
وتوافرت فيه الشروط المبينة في البند (رابعا) ويؤخذ من تلك المادة انها
لم تسبغ الجنسية المصرية بحكم القانون على من توافرت فيه الشروط التي
تطلبها للتجنس ككسب الجنسية المكتسبة ، فلا يستلزم الاجنبى هذه في
الجنسية من القانون مباشرة لجرد اجتناع شروط التجنس لكونه ، وبالتالي
لا تعتبر بمثابة بشأنها دعوى اصلية بالجنسية حتى تنحصر من الاجراءات
والمواعيد الخاصة بدعوى الالفاء ، اذ اكتسب الجنسية المصرية من طريق
التجنس طبقاً لاحد بنود تلك المادة بالقرار الصادر من وزير الداخلية
بمنحها ، وبذا يكون القرار منه برفض منحها قراراً ادارياً بالمعنى القانونى على
نحو جعل المنازعة بشأنه من دعوى الالفاء متسرى عليها الاجراءات
والمواعيد المقررة لهذه الدعوى ، ولا ريب في ان المحكمة تستقل على تقدير
ذلك بتكييف الدعوى على أساس من صلاتق معانيها وحقوق مراميها دون
الوقوف عند ظاهر العبارات التي اُدرجت فيها أو التنفيذ بالأوصاف التي
خلصت عليها .

ومن حيث انه ولئن طلب الطامن في عريضة الدعوى ابتداء الحكم
باحقيقته في اكتساب الجنسية المصرية مما قد يوحى بأنها دعوى اصلية
بالجنسية ، كما عدل طلباته بعدئذ في الدعوى الى الحكم بالفاء القرار السلبى
بعدم الفسخ للجنسية المصرية مما يفيى تكييفها اياها بأنها دعوى الفاء
قرار سلبى وهو ما تأسره فيه الحكم المطعون عليه الا ان الطامن اوضح

في عريضة دمواه وعبر مذكراته فيها أنه يجنبى طلب التجنس على مسند من توافرت شروط هذا التجنس في حقه ولم تجبه وزارة الداخلية الى طلبه ، كما ان الثابت من الأوراق أن طلبه التجنس تقرر حفظه من لدن وزارة الداخلية في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، مما يقطع يثن بدمواه وفقا لتكليف السيد تمثّل طعنا بالالغاء في القرار الصادر في هذا التاريخ برفض منحه الجنسية المصرية عن طريق التجنس بقرار من وزير الداخلية طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ، بصرف النظر عما حكم عليه أخذ أوجه طعنه من انتهاء بالمادة الخامسة من ذات القانون التي اجازت بقرار رئيس الجمهورية منح الجنسية المصرية دون تقييد بالشروط المبينة في المادة الرابعة لكل اجنبي يؤدي لمر خدمات جليلة وكذلك لرواياه الطوائف الدينية المصرية ، واذا ظلت الأوراق مفيضة اعلان الطاعن بالقرار الصادر برفض منحه الجنسية المصرية على التخلو للتقدم او عليه بشيئا بدمواه في تاريخ معين مستحق على رغبة القعوى في ١٨ من يناير سنة ١٩٨٤ ، فمن ثم تكون دمواه مقبولة شكلا على نحو ما قضى به منطوق الحكم المطعون فيه مع الاعتدات بما جاء من اسبابه من ابتناء على تكليفها بانها طعن بالالغاء في قرار سلبى بعدم منح الجنسية المصرية للطاعن

(طعن ١٦٧٤ لسنة ٢٠٢٢ في جلسة ١٩٩٠/٢/٢٤)

المفرد الثاني

اثبات الجنسية

أولاً : عبء الإثبات

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ

عبء اثبات الجنسية المصرية يقع على من يدعى بطريق الدعوى
أو الدفع بتعنه بهذه الجنسية .

الحكمة :

ومن حيث أن من المستتر عليه في جميع قوانين الجنسية المتعاقبة أن
عبء اثبات الجنسية المصرية يقع على من يدعى بطريق الدعوى أو الدفع
بتعنه بهذه الجنسية .

ومن حيث أن الثابت أن بولاد الطاعن قد حضر إلى البلاد في سنة ١٩٤٠
وكان فلسطيني الجنسية وقت حضوره إلى البلاد وتزوج من مصرية وهي أم
الطاعن ولم يقدم الطاعن ما يثبت توافر شروط كسبه للجنسية المصرية بحكم
القانون ، وبما أقبلته أو أقره والده خلال إحدى الفترات الواردة في
القوانين المشار إليها ، وأزاء عجز الطاعن عن تقديم دليل يمكن بموجبه القول
بتمتعه بالجنسية المصرية بقوة القانون ، فإن دعواه تكون جديرة بالرفض
ويقال من ذلك ما تقدمه الطاعن من مستندات كشهادة ميلاد أو بطاقة تمييز أو
شهادة أداء الخدمة العسكرية إذ أنها جميعاً لا تعد دليلاً قاطعاً على
الجنسية المصرية بحسبان أنها لم تعد أصلاً لذلك كما أنها لا تثبت إقابة
الطاعن بالبلاد المند التي تطلبها القوانين المشار إليها ، فضلاً عن أن الحالة
الظاهرة للطاعن لا تعد بثباتها حجة في ثبوت الجنسية .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى

التي رفضت الدعوى موضوعها قد أصاب في النتيجة التي انتهى إليها صحيح
القولون مما يقتضي معه رفض الطعن المائل لعدم إبتدائه على أساس
صحيح .

ومن حيث أن الطاعن قد أصابه الضرر فلو لم بالمصروفات عملاً بنص المادة
١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ١٤١٤ لسنة ٢٣ في جلسة ١٩٢/١/٢١) .

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

عيب الاتبات في مسائل الجنسية يقع على من يتسك بالجنسية المصرية
أو يدفع بعدم دخوله فيها - أساس ذلك نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٦
لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية - المرجع في ثبوت الجنسية لصكها
الدستور والقوانين التي تنظم الجنسية - ليس إلى ما يرد في الأوراق حتى وإن
كانت رسمية - مادامت غير معتمدة أصلاً لاتبات الجنسية وصادرة من جهة
غير مختصة .

الحكمة :

دفعاً عن كلفت المادة (١٧) من القانون رقم (٢٩١) لسنة ١٩٥٦ الخاص
بالجنسية المصرية تمتع على إناء المصريين هم أولاً المواطنين في الأراضي
المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٠٠ والمخاطبون على لقبهم فيها حتى تاريخ
نشر هذا القانون .

ومن حيث إن المادة (٢٤) من القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٥ بشأن
الجنسية المصرية - المشار إليه - وقد أريبت المبدأ الذي أرسفته القوانين
السابقة من وقوع عيب الاتبات في مسائل الجنسية على من يتسك بالجنسية
المصرية أو يدفع بعدم دخوله فيها .

ومن حيث أن الطعون ضده يستند في ادعاءه بثبوت الجنسية المصرية فيه،
إلى سبق تمتع والده بها قبل تعيينه بالجنسية المجرية في ١٩٥٨/٤/١
بعد ميلاده في مصر بتاريخ ١٩١٤/٤/١١ بنسبة يرشوط محظية قسماً .

وتلك تلك بشهادة الميلاد الصادرة له في هذا الشأن . فضلا عن سبق منحه تصريحاً بتاريخ ١٩٥٨/٣/١٩ للعمل بجمهورية السودان . وهو الأمر الذي يفيد أن والده كان يتمتع بالجنسية المصرية في تاريخ ميلاد المطعون ضده بالسودان في ١٩٥٣/٧/٢١ .

ومن حيث أن قضاء هذه الحكة تدجرى على أن المرجح في ثبوت الجنسية هو إنكسار الدستور والقوانين التي تنظم الجنسية ونيس الى ما يرد في أوراقه حتى ولو كانت رسمية ، مادامت غير معدة أصلاً لاثبات الجنسية وصادرة من جهة غير مختصة - ذلك أن ما ثبت في هذه الأوراق أنها هي وفي واقع الأمر ما يملئ عليها صاحب الشأن دون أن تجرى الجهة الإدارية تحريتها في شأن صحتها وجديتها ومن ثم فلا يعتد بشهادة ميلاد والد المطعون إلا تصريح العمل الذي اذن له فيه بالعمل لدى دولة .

ومن حيث أن المادة (٢٤) من القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٥ المفسر فيها اقترت الأيداء الذي أرسنه القوانين السابقة من وقوع جميع الاتفاقيات في مسائل الجنسية على من يتمسك بها أو يدفع بعدم دخوله فيها . وبذلك فقد كان على المطعون ضده أن يقدم أدلة الاثبات اللازمة على توافر الشروط القانونية التي يتم بها كسب الجنسية المصرية بحكم القانون ، بعضهم الأدلة على تحقق الوقائع التي تقوم عليها هذه الشروط بتوفير الوثائق اللازمة لاثباتها . فإذا اقتصرت اثباته على شهادة ميلاد تفيد ميلاد والده في مصر فضلاً عن تصريح له بالعمل لدى حكومة أجنبية الى جانب أنه لا زال له أقارب لأبيه مقيمين في مصر ، وأن هذا الأب قد غادر البلاد وتجنس بالجنسية التونسية ، فإنه لا يمكن أن يثبت أن والده كان يتمتع بالجنسية المصرية قبل تجنس بالجنسية التونسية . إلا أن هذه الأسانيد كلها تعتبر من الحالات الظاهرة غير القطعية في اثبات الجنسية لوالد المطعون ضده ومن ثم لا يصلح سنداً قانونياً . وحيث جاءت الأوراق خلوا من أى دليل جدى يثبت تمتع والد المطعون ضده بالجنسية المصرية في تاريخ ميلاد المطعون ضده .

وكان من المصممين في اثبات جنسية والد المطعون ضده أن تؤخذ من مصادر متعددة تتكامل فترجح بثبوت الوقائع التي تقوم عليها الشروط اللازمة لكسبها

ويطلب لا يسهل استنتاجه ويؤيد الاثنان اليه فلذا عجز المظنون بسنده عن ذلك يكون قرار الجهة الادارية برفض منحه الجنسية المصرية لعدم تمتعه بها... قد جاء متفقا مع احكام القانون ويكون الحكم المظنون فيه وقد ذهب الى خلاف ذلك ، قد صدر مخالفا للقانون ، ويكون الطعن عليه قد اقيم على صحيح سندده خائفا بالتبول والغاء الحكم المظنون فيه .

(المظنون رقم ٣٧٤١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢١)

ثانياً - شهادة الميلاد

المبدأ :

لا تثريب على المحكمة في عدم اعتدادها بشهادتي الميلاد المقدمتان من ذوي الشأن مادامت لم تطعن لصحتها لعدم وجود ما يؤيدهما من القيد في دفتر المحفوظات - اساس ذلك : المادة ٨٨ من قانون الاثبات - يجوز للمحكمة ولو لم يدع ادعاء بالتزوير ان تحكم برد اي محرر وبطلانه اذا ظهر لها بطلان من حالته او من ظروف الدعوى انه مزور - يجب ان يتضمن الحكم الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك .

الحكمة :

ومن حيث انه - ولا تثريب على المحكمة في عدم اعتدادها بشهادتي الميلاد المذكورتين مادامت لم تطعن لصحتها للشك في ذات القيد لعدم وجود ما يؤيدهما من القيد في دفتر المحفوظات وبالاستناد الى ذات المستندات التي تقدمها أطراف الدعوى عن ميلاده وميلاد ابنته بصفاء ، ولا يخبر من ذلك القول بانه لا يجوز اصدار قرائن الشهادتين باعتمادها من المحررات الرسمية التي يجب الاعتدك بها خدام لم يصدر حكم باثبات تزويرها - ذلك لان المادة ٨٨ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية تجيز للمحكمة ولو لم يدع ادعاء بالتزوير ان تحكم برد اي محرر وبطلانه اذا ظهر لها بطلان من حالته او من ظروف الدعوى انه مزور على ان تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك ، وقد اثبتت المحكمة ان البيانات الواردة في شهادتي الميلاد المشار اليهما غير وارادة بتفكير الاولاد على النحو الذي اُلغيت به دار المحفوظات

الجنسية بقتاها من طغلا عن اقرار الطاعن ووالده في ملف اقلتهما بميلادهما .
 بيلغا بطلنن ، ومن ثم تكون الحكة قد اصلت بعدم اعتدادها بالشهادتين
 المكتوبتين ، ويكون الطاعن بذلك قد اخفق في اثبات ما ادعاه من انه ولد هو
 وانؤه بمجر وهو اجد الشروط الجوهرية اللازمة لاثبات جنسيته المصرية
 وفقا لحكم الفقرة الرابعة من المادة السادسة من قانون الجنسية المصرية
 رقم ١٩ لسنة ١٩٢٦ ، وعلى هذا الاساس يكون ما انتهى اليه الحكم من رفض
 الدعوى مطلقا لحكم القانون ويتمين معه رفض الطعن .
 (طعن ٩٦٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٤)

١٣٣ - شرط التوطن في مصر

قاعدة رقم (٢٢)

المادة

المادة الاولى من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٢٦
 لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية — يشترط للافاذه منه ان يكون الموطن من غير
 رعيا الدولة الأجنبية .
 ملاحظة : يشترط للافاذه منه ان يكون الموطن من غير
 رعيا الدولة الأجنبية .

ومن حيث انه لا يستفيد الطاعن من حكم الفقرة الاولى من المادة (١)
 من القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ التي نص على ان يعتبر مصرياً « المتوطنون
 في الأراضي المصرية قبل اول يناير سنة ١٩٥٠ الحافظون على ايمانهم فيها
 حتى تاريخ نشر هذا القانون ولم يكونوا من رعيا الدولة الأجنبية » بحسبان
 ان اقله الأصول مكملة لاقلة الفروع متي توافرت لديهم نية التوطن ذلك ان
 شرط الافاذه من حكم هذه المادة هو ان يكون الموطن من غير رعيا الدول
 الأجنبية وهو ما يصدق على نص القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ .
 (طعن ٥٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٢).

البدا :

عبء الأثبات في مسائل الجنسية يقع على من يدعى أنه يتمتع بالجنسية المصرية أو أنه غير داخل في هذه الجنسية - واقعة مولد جد الخفي وأبيه في مصر وأقاربتهما فيها ليست حجة في أثبات الرعية المثبتة لهما - لا محالة في ذلك يكون الجد والأب من أصل ملطى - أسلمن ذلك - أن والدة لم تكن جزءا من الدولة العثمانية بل كانت خاتمة لبريطانيا إلى أن استقلت سنة ١٩٧٤ - مؤدى ذلك عدم انطباق النقرة (٣) مادة (١) من الرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ (بشأن الجنسية المصرية والتي تثبت تلك الجنسية لرعيا الدولة العثمانية القديمة قبل إلغاء معاهدة أوزان في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٤ لأن كانوا يقعون في الأراضي المصرية في ١٩١٤/٢١/٥ وحافظوا على هذه الإقامة حتى ١٩٢٩/٣/١٠ .

الحكمة :

ومن حيث أن الشك في الأوراق وملف إدارة الهجرة والجوازات والجنسية الخاصين بالمدعى (.....) أن الأول هو الجد في بندر المنيا بتاريخ ١٩٢٥/٩/٢٠ والثاني ولد في القاهرة بتاريخ ١٩٠٤/٥/٢٢ والجد (.....) ولد في الاسكندرية بتاريخ ١٨٨٦/٧/٢٢ وبهذا في الأوراق بأنهم ملطيون - جنسية بريطانية - كما يتسبب أن مؤهل الملطى في أى جهة حكومية باعتباره مصرية ، وسبق أن طلب هو ووالده بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٦ منه الجنسية المصرية ورفض طلبه لاعتبارات سياسية ثم تقدم بطلب آخر بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٤ وقت أن كان مؤهلا بالعضوية البريطانية الآن الاقارعة ورفضته أيضا تمشيا مع سياسة وقف فتح الجنسية للأجانب وضم تواجدة في حجة من الحالات التي فتح أمامها باب التجنس .

ومن حيث أن عبء الأثبات في مسائل الجنسية يقع على من يدعى أنه يتمتع بالجنسية المصرية أو أنه غير داخل فيها ، ولم يقدم المدعى أى دليل على أن والده أو جده كان عثمانيا في معنى المادة (٤) نقرة (٢) من الرسوم

يقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية التي تثبت الجنسية المصرية لرعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تدريس معاهدة لوزان في ٢١ من أغسطس سنة ١٩٢٤ الذين كانوا يقيمون عادة في الأراضي المصرية في ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على هذه الآلية حتى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩، ذلك أن وائمة ميلاد جسد المدمى وأبيه في مصر وأقاربتهما فيها ليست حجة في إثبات الرعية العثمانية لهما ، كما أن أصلهما المأطى انتهاء لجزيرة مالطة التي كانت خاضعة لبريطانيا لا يستفاد منه تحقق مناط هذا النقص في حالتهما ذلك أن مالطة لم تكن جزءا من الدولة العثمانية في أي وقت بعد كلفت في حيازة بريطانيا منذ عام ١٨٠٠ م وانتهت هذا الوضع بمعاهدة باريس في ١٨١٤ ولم تنضم تبعيتها لبريطانيا حتى نالت استقلالها وأصبحت جمهورية في ١٩٧٤ .
(طعن ١٢٩٤ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٨٥/١٢/٧)

رابعاً - الحالة الظاهرة

معجدة رقم (٢٤)

المسألة

الحالة الظاهرة من مظاهرها - الحالة الظاهرة ليست لها حجية قطعية في إثبات الجنسية إذا توافرت الدلائل على انتفاء ثبوتها - لا تكفي هذه المظاهر طالما لم يثبت التقرير بطلب الجنسية المصرية .

الحكمة

فلا يغير من مركز الطامن ما يثبته من أن حالته الظاهرة تعتبر دليلا كافيا على جنسيته المصرية ، ذلك أن الحالة الظاهرة ليست لها حجية قطعية في إثبات الجنسية ، بخلاف ما توافرت الدلائل على انتفاء ثبوتها إذا كانت مظاهر هذه الحالة من استخراج الطامن لبطاقة عائلية أو بطاقة انتخاب أو عضوية بالائتلاف الانتخابي وائمة تجديد تجليه ، طالما لا تكن أحكام هتريعات المشيشية تعزفت هذا المركز في القانون الخاص بالجنسية المصرية .

(طعن ٤٥١ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٨٧/١١/٢١)

ملصقة رقم (٢٥) .

المبدأ :

الحالة الظاهرة ليست لها حجية مطلقة في إثبات الجنسية المصرية .
وجوب التقيد بالمستندات التي تثبت تنتمه بالجنسية المصرية طبقا لإحكام
القانون - وصدر القرار بمنح هذه الجنسية .

الحكمة :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الحالة الظاهرة ليست لها حجية
قطعية في إثبات الجنسية المصرية . فلذا كن الثابت من الأوراق ان المدعى
تليطيني لا يتنوع بالجنسية المصرية قانونا بدليل طلب التجنس
بالجنسية المصرية الذي قسده والده في ١٦٦٠/٣/٦ ولم يتم
البت فيه . ولم يقدم المدعى في الأوراق أى مستند يثبت تنتمه بالجنسية المصرية
قانونا وحتى الآن . كما انه لم يثر أية منازعة قضائية في هذا الشأن على نحو
ما افادت به الجهة الادارية المختصة من واقع ملف جنسيته . واخيرا فانه لم
ينزع في الترخيص له بالاقامة المؤقتة باعتباره اجنبيا في أي وقت من الاوقات ،
بل انه يستهدف من الدعوى مثل المنفعة الانتفاء على نفسه الذي يكن له قبل
صدور القرار المطعون فيه وهو مركز الاجنبي المرخص له في اقامة مؤقتة بالبلاد ،
وبذلك فهو ليس مصري الجنسية وليس اجنبيا من ذوي الاقامة الدائمة ،
فكلاهما لا يقوم على افتراض ، بل يجب ان تثبت الجنسية من واقع الأدلة
والمستندات طبقا للقانون .

(طعن ٧٨٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١)

مقدمة رقم (٣٦)

خامسا — شهادة الجنسية

المقدمة :-

المبرة في كسب الجنسية المصرية بتوافر الشروط المقررة قانونا — شهادة الجنسية ليست سوى أداة لإثبات ذلك — أى تحقيق تجريه الإدارة لاستخلاص مدى توافر الشروط اللازمة لكسب الجنسية بالنسبة لفرد من الأفراد تتوقف قيمته على الأدلة التى تضمنها مثله لوقائع الدالة على توافر شروط كسب الجنسية — القرار الصادر بشأن الجنسية لا يقوم على سلطة تقديرية — هذا القرار لا يعدو أن يكون اقرارا بتوافر الشروط المقررة قانونا — إذا قلم الدليل بعد ذلك على عدم توافر هذه الشروط فإنه يقتضى إلغاء هذا اقرار لمخالفته القانون دون التقيد ببعاد — لا وجه القول بأحوال المادة (١٥) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ التى تجيز بقرار مسبب من مجلس الوزراء سحب الجنسية المصرية من اكتسبها بطريق الغش خلال التسنوات العشرة التالية لاكتسابها بحيث يمنع المساس بالجنسية المقررة لوزير الداخلية ورئيس الجمهورية من الجانبين ٤ و ٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ وهذه الاجالات تقع فيها الإدارة بسلطة تقديرية فى منح الجنسية أو سحبها حتى ولو توافرت شروط التمتع وفقا لما تقرره من اعتبارات اجتماعية أو سياسية أو أمنية .

التمهيد :-

ومن حيث أن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية ينص فى المادة (١٩) منه على أن « المصريين هم : أولا : المتوطنون فى مصر قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩١٣ من غير رعيليا الدول الأجنبية الملاحظين على انقيامهم فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، وتعتبر اقامة الأصول مكملة لاثبات النزوع ولتامة الزوج مكملة لاثبات الزوجة ، ثانيا — من كان فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ متبعما بالجنسية المصرية طبقا لأحكام القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية » . ولما كانت المادة (١) ب من القانون رقم ٨٢

لسنة ١٩٥٨. نص على أن « تثبت جنسية الجمهورية العربية المتحدة بأن كل من في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ متقيما بالجنسية المصرية وفقا لأحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٦ » وإلا كانت المادة (١) من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية تنص على أن « المصريون هم : أولا - المتوطنون في الأراضي المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٥٠ . والحفاظون على ألقابهم فيها حتى تاريخ نفي هذا القانون ولم يكونوا من رعايا الدول الأجنبية . ثانيا - من تذكر في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ » ولما كانت المادة (١) من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية تنص على أن « يعتبر مصريا الرعايا العثمانيون الذين يقيمون عادة في الأراضي المصرية في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحفظوا على تلك الإثبات حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ سواء كانوا بالغين أم قصر » ونصت المادة (١) ثانية وثالثا من المرسوم بقانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية على أن يعتبر ذلك الخلق الجنسية المصرية بحكم القانون . ثانيا - كل من يعتبر في نشر هذا القانون مصريا بضمم حكم المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٩ ، ثلثا - من عدل هؤلاء الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وتحفظوا على تلك الإثبات حتى تاريخ نشر هذا القانون » . وكانت المادة الأولى من الأمر العالي المذكور تنص على ما يأتي :

عند إجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٢ يعتبر سكان الإسرين الأتراك من ذوي الأصل المصري وهم :

أولا - المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على ألقابهم فيه .

ثانيا - رعايا الدولة العثمانية المولودون في القطر المصري من أبوين يقيمون في حافظة الرعايا المذكورين على محل ألقابهم فيه .

ثالثا - رعايا الدولة العثمانية المولودون والمقيمون في القطر المصري الذين يقاتلون للمصالحة بتولية قانون الفرقة العسكرية المصري سواء جددتهم الجنسية

بالعسكرية أو بدفع البذلة. - وهما تقدم من نصوص ينصح أن المشرع قد تطلب
توافر شرطين لإثبات التمتع بالجنسية المصرية بقوة القانون وهما الاتصاف
بالزغوية العثمانية ، والاتصال بمصر في الفترة من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ حتى
١٨ مارس سنة ١٩٢٢ .

ومن حيث أن الجليان عاد إلى الاستناد في ادعائه بثبوت جنسيته
المصرية له إلى سبق التثبت من تمتعه بالجنسية المصرية ومنحه شهادة بذلك ،
وإن هذه الشهادة لا يتم منحها إلا بعد التحقق من توافر شروط الجنسية ،
ولما كان المثبت مما سبق بيانه أن العبرة في كسب الجنسية بحكم القانون
هو توافر الشروط المقررة قانوناً لذلك وقد تخللت هذه الشروط في شأنه وبذلك
لم يثبت توافر شروط كسب الجنسية المصرية في حقه طبقاً لأي من قوانين
الجنسية المصرية الملاحقة ، ولا تبينت الجهة الإدارية المختصة مسبقاً بمنح
الطامن وإرفقه شهادة بالجنسية المصرية على خلاف ما تقدم فسنارعت إلى
تجريح ذلك الوضع بالاستصدار القرار الوزاري المطعون فيه بإلغاء هذه
الشهادة لعدم تمتع الصادرة له بالجنسية المصرية ، فكون قد اتخذت الاجراء
الاستثنائي الذي يستلزمه القانون ، ولا يحض ذلك سبق منح الطامن شهادة
بالجنسية المصرية ، ذلك لأن الجنسية لا تكتسب ولا تفقد ، ولا تقول لا ولما
لأحكام القانون بتوافر شروط المنح أو الزوال ، وشهادة الجنسية ليست مستوفى
أداة إثبات لذلك ، وهي لا تخلق الجنسية وإنما يكون اكتسابها بقيام أسبابها
بالتحضر طبقاً للقانون . ولما كان ذلك فإن المشرع لم يقيد سحبها أو إلغائها
بميعاد إذا كان مرد ذلك عيباً سلبها وقت منحها لاستنادها إلى بيانات غير
صحيحة أو ليجول الغش أو الخطأ في منحها ، ولا يفت الأمر عند هذا الحد
بل يكون لكل ذي مصلحة أن ينافر حامل هذه الشهادة في الجنسية المثبتة بها
حتى يستطيع إثبات العكس أن كانت لم تلغ بقرار من وزير الداخلية ولا تزال
قائمة ، ذلك أن هذه الشهادة ليست بذاتها سبباً في كسب الجنسية المصرية
يقوم بذاته مجرداً عن توافر شروط كسب الجنسية فيقر منحها وينتهي الأمر
فلا يدعو تقبل البحث ، فالجنسية لا تعود على مسند مجرد عن توافر شروط
القانون إنما هي مجرد دليل على توافر شروط كسبها طبقاً للقانون ، فلماذا ثبت

عدم توافر انساب الكسب المقررة لقونا ، كان ذلك دليلا على قيام الشهادة على غير سند من القانون مفتقده قوتها دليلا على ثبوت الجنسية ويتمين اهدارها ويكون للجهة المختصة الغلواها .

ومن حيث ان الطامع استند في ثبوت الجنسية المصرية له بحكم القانون الى ان ابيه من مواليد البلاد ومن سكانها الاصلية من مدينة قنط حيث بها سائر افراد أسرة ابيه وقروعهم وكان لابيهم أرض زراعية مملوكة له انتقلت بالمراث الى الطامع ، وقد غادر مصر للعمل بفلسطين حيث عاش بها حتى توفي وولد بها ابناؤه وبهم الطامع ، وان الاقلية للعمل في الخارج لا تخرج من معنى الاقلية العارضة فيظل محل الاقامة القانوني الاصيل في مصر ، كما استند الى ما جاء بمحضر التحريات الذي تم حقا في ١٨/١١/١٩٦٩ من توافر اقامة الطامع بالبلاد من سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩٢٠ .

ومن حيث ان المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية اقرت المبدأ الذي ارسنه القوانين السابقة من وقوع عبء الاثبات في مسائل الجنسية على من يثبت بالجنسية المصرية او يدفع بعدم دخوله فيها ، وبذلك فقد كان على الطامع ان يقدم ادلة الاثبات اللازمة على توافر الشروط القانونية التي يتم بها كسب الجنسية المصرية بحكم القانون ، فيقدم الادلة على تحقق الوقائع التي تقوم عليها هذه الشروط بتوفير وثائق الاثبات اللازمة لذلك . والآن كان من غير المجزوء ميلاد ابن الطامع في مصر في ١٤/٨/١٩٨١ من أسرة يتدون الظاهر انها من سكان البلاد الاصلية بمدينة قنط ولازال باقي اقارب ابيه يقيمون بها وقد تملك الاب اراضى زراعية ورثها عنه ابنه الطامع . وان هذا الاب غادر البلاد للعمل ، الا وان الطامع من مواليد سنة ١٨٩٦ بحيفا وهو غير مجزوء كذلك ، فقد كان بالتا من الرشد طبقا للقانون المصري المعمول به آنذاك قبل تعديل من الرشد بقانون الجنسية رقم ١٣ لسنة ١٩٢٥ قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وقبل ١٠ مارس ١٩٢٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٩ فيتمين النظر الى جنسيته وتوافر شروطها كسبها فيه في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ استقلا عن ابيه ، وبذلك (٢٩ - ٢)

فان كان يستند الى انه من سكان البلاد الأصلية المتوطنة في مصر في أول يناير ١٨٤٨ طبقا للمبوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٩ أو في أول يناير سنة ١٩٠٠ طبقا للقانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٦ أو في ٥ نوفمبر ١٩١٤ طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ فعليه ان يثبت انتمائه الى هذا الأصل وأنه حافظ على اتعاقه بالبلاد حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ أو تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ أو ٢٩ لسنة ١٩٧٥ على حسب الأحوال وإذا كان المذكور يتمتع بالنظر اليه استقلالا منذ بلوغه سن الرشد حوالي سنة ١٩١٤ فليس له منذ هذا التاريخ ان يتمسك بأى وصف لأقربة أبية أيا كان هذا الوصف وبغض النظر عن توافر أدلة الإثبات وإذا كان الذئب ان المذكور من مواليد فلسطين سنة ١٨٩٦ وكان مقيما بها حتى سنة ١٩٤٨ حين غادرها الى بيروت بلبنان وبذلك فقد تخطى في شأنه ركن المحافظة على الإقامة في البلاد منذ بلوغه سن الرشد ومن ٥ نوفمبر ١٩١٤ حتى ١٩٢٩ ومن تاريخ زيارته للبلاد بعد تركه فلسطين ولم يستطع ان يقدم أى دليل راجع في هذا الشأن رفضته جهة الإدارة تمسقا منها . وبذلك فلا يقيد الطاعن بتمسكه بأى وصف لأقربة أبية وقد تخلف في شأنه ركن الإقامة المطلوب قانونا لكسبه الجنسية المصرية بقوة القانون استنادا الى أنه من القوانين التي تقرر ذلك ، وبذلك تكون أوجه طعنه في هذا الصدد غير قائمة على سبب صحيح من القانون .

وبذلك فان أى تحقيق تجريه الإدارة ويستخلص منه توافر الشروط اللازمة لكسب الجنسية بالنسبة لفرد من الأفراد تتوقف قيمته على الأدلة التي تضمنها مثبتة للوقائع التي يستخلص منها توافر الشروط المقررة قانونا . والقرار الصادر بناء عليه لا يقوم بأية حال على سلطة تقديرية مما قد يؤدي الى القول بتجسسه بقوات ميعاد السحب والالغاء توصل الى نتيجة مؤداها ان قرار وزير الداخلية بمنح الطاعن شهادة الجنسية في بداية الأمر قد بني على ثبوت هذه الجنسية بقرار جيسر من الوزير المختص بمذمة مسبوبات وصالح جبينين بالالغاء والسحب بقرار الوزير شأن التحقيق ليس جسيما المقرر بمنح الجنسية بقوة ذاتية مجردة وإنما هو مجرد اقرار بتوافر الشروط المقررة قانونا ، فلذا قام الدليل بعد ذلك على عدم توافر هذه الشروط

كان من المتمعن إلغاء هذا القرار المخالف للقانون وهو لا يتقيد بأى وقت ،
كما أنه لا يجدى الطاعن في هذا القلم الاستناد الى نص المادة ١٥ من القانون
رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية التى نصت على أنه يجوز بقرار
مستبعد من مجلس الوزراء منح الجنسية المصرية من اكتسبها بطريق
الغش أو بناء على أموال كاذبة خلال السنوات العشر التالية لاكتسابه اياها،
وبالتالى فإنه ينتج قانونا المعلن بهذه الشهادة بسحبها بعد مضي عشر
سنوات على تاريخ اصدارها ، ذلك لأن حكم هذا النص إنما ينصرف الى
حالات التجنس التى ورد النص عليها فى المادتين ٤ و ٥ من القانون رقم ٢٦
لسنة ١٩٧٥ المشار اليه اللتين لجازتا لوزير الداخلية ولرئيس الجمهورية
أن يمنحا الجنسية المصرية فى حالات معينة وشروط خاصة ، وهى حالات
يكون فيها لجنة الادارة سلطة تقديرية بحيث يجوز لها منح الجنسية أو حجبها
حتى ولو توافرت شروط المنح وفقا لما تقتضيه من اعتبارات اجتماعية
أو سياسية أو أمنية . ولا ينال مما تقدم حجبهم القول بأن اقامة الطامن قد
ثبتت فى البلاد فى الفترة من سنة ١٩١٣ حتى سنة ١٩٢٠ بموجب محضر
التحريات المؤرخ ١٨/١١/١٩٦٩ ، إذ ثبت عكس ذلك فيمحضر آخر قلم علىأموال
الطامعن ذاته ولم يتم أى دليل جدى من الأوراق يرجع ما ثبت فى محضر
١٨/١١/١٩٦٩ فقد قام على أموال مرسله أن حصلوا فيه من اتلرب الطامن .
أما الطامن نفسه فقرر أن اقامته خلال تلك الفترة كانت خارج البلاد ببلد
التي استمرت حتى سنة ١٩٤٨ حيث انتقلت اقامته الى بيروت بلبنان .

ومن حيث أنه اعمالا لما تقدم فيمكن من المتمعن في البينة الاثباتية التى
يقرب عليها ثبوت الجنسية أن تؤخذ عن مصادر متعددة تكامل فترج بثبوت
الوقائع التى تقوم عليها الشروط اللازمة لكسبها وببذلك ثبت لا يسهل
اصطناعه ويشق الاطمئنان عليه . واذ عجز الطامن عن اثبات اقامته فى البلاد
فى الفترة المطلوبة قانونا فإنه والحالة هذه يكون قرار الجهة الادارية بإلغاء
الشهادة الممنوحة له بالجنسية المصرية لعدم تمتعه بها قد جاء متفقا مع احكام
القانون . ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض الدفوى بإلغاء هذا
القرار وقد عبر صحيحا مستظهر اسلم حكم القانون بعنققيم منليم الواقع ، منزلا

على المنازعة صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه قد اقيم نافذا لما يسانده
خلفا بالرغرض . ومن حيث ان من خسر الطعن يلزم بمصروفاته فيتعين الزام
الطاعنة بالمصروفات .

(طعن ٥٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/٦/١٩٨٧)

الفروع الثالث

حجية الأحكام الصادرة بالجنسية

المبدأ :

تعتبر الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية حجة على الكافة ويؤثر
منطوقها في لجريدة الرسمية — هذه الحجة ترتب اثرها دون تفرقة بين ما اذا
كان الحكم صادرا في دعوى رخصت ابتداء مستقلة عن أى نزاع آخر وهي
ما يطلق عليها الدعوى المجرية بالجنسية أو دعوى الاعتراف بالجنسية —
أو كان الحكم قد صدر في موضوع الجنسية كمسألة أولية لازمة للفصل في
نزاع مدنى أو ادارى أو غير ذلك — هذه الحجية تمنع اصحاب الشأن من التكرار
النزاع باقامة دعواهم بالمنازعة في جنسية مورثهم مرة أخرى امام مجلس الدولة
بمصد سبق فصل القضاء العادى فيها بمناسبة دعوى مرفوعة قبل العمل
بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .

الحكمة :

ومن حيث ان الشكيات من الأوراق ان المنازعة بشأن جنسية المورثة
(.) وقت وفاتها في ٦ من يناير سنة ١٩٥٨ قد طرحت على جهة
القضاء العادى في نظر للدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ احوال شخصية اجانب
لإمام محكمة القاهرة الابتدائية التي اقبلها كل من الاستاذ و
والسيد / ضد السيدين و بطلب ضبط
اعلام شرعى بقبول وفاة المرحومة (.) ببحينة القاهرة
في ٦ من يناير سنة ١٩٥٨ على انها يونانية الجنسية واتحصار اركانها فيهم
كل بحق الثلث طبقا للوصية الشفوية الصادرة منها ، واحتياطيا باتحصار
اركانها في وريثتها الوحيدة السيدة / في حين دفع الادعى

عليهما بيان. المتوفاة كانت مصرية الجنسية وأنه طبقاً لأحكام القانون المصري الواجب التطبيق لملتها يعتبران وارثين للمتوفاة ولدى لين معها ويعتبران من عصبها . . . وبناء على ذلك فقد ثار بحث موضوع جنسية السيدة المتوفاة كمسألة أولية لازمة للفصل في موضوع وراثتها . وكان ذلك قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة التي تنص المادة (٨) منه على أن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في المسائل الآتية ، ويكون له فيها ولاية القضاء الكلية . . . تاسعاً : . دعوى الجنسية . . » وقد نصت المادة الثانية من قانون إصدار قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه أن « جميع الدعاوى المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت يقتضى أحكام هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائياً . . وعلى ذلك فإن جهة القضاء العادى تظل - بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه - مختصة بالنظر ما تشره الدعاوى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٩ بمسألة الذكر من مسألة أولية تتعلق بجنسية المورثة المتوفاة . ويكون ما عساه يصدر من أحكام بعد ذلك في هذا الشأن صادراً من جهة قضاء ذات اختصاص . أو يكون بالتالي حجة فيها انتهى بشأن بحث هذه الجنسية أمام جهات القضاء الأخرى ومن بينها مجلس الدولة الذي آل إليه الاختصاص بنظر دعاوى الجنسية اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر . وإذا تنص المادة (٢٢) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية على أن « جميع الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكلفة ونشر منظومتها في الجريدة الرسمية » وقد أطرد وزود هذا النص بقوانين الجنسية منذ عام ١٩٥٠ في المادة (٢٨) من قانون الجنسية المصرية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ والمادة (٢٣) من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، وقبل ذلك المادة (٢٤) من قانون الجنسية ١٩٥٠ ، وهذا النص - الذي صدرت في ظله أحكام محكمة النقض التي قضت باعتبار المورثة المتوفاة مصرية الجنسية - وقد ورد حكمه بصورة مطلقة وعامة بحيث تشمل كلمة مسوز الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية بحيث لا تقتصر حقيقتها على من كان

طريقا بالدموى وإنما يتعداهم الى الكفة . وذلك دون تفرقة بين ما اذا كان الحكم صادرا في دعوى رغبت ابتداء مستقلة عن أى نزاع آخر وهى ما يطلق عليها الدعوى المجردة بالجنسية أو دعوى الاعتراف بالجنسية أم كان الحكم قد صدر في موضوع الجنسية باعتباره مسألة أولية لازمة للفصل في نزاع مدنى أو ادارى أو غير ذلك - وذلك بصرف النظر عما اذا كتبت وزارة الداخلية قد مثلت في النزاع حول الجنسية أمام جهة القضاء العدى أو الإدارى لدى مظهر موضوع الجنسية كمسألة أولية - أو لم تمثل ، وعلى أية حال فيالجنسية لواجبة الحال فقد كتبت النيابة العامة بمذلة في كافة مراحل النزاع الذى انتهى بصدر حكم محكمة النقض سالف الذكر ، بما يكفل حماية المصالح العام من قبل هذه الدملوى . وهذه الحجية تبني أصحاب الشأن من آثار النزاع بانقابة دعواهم بالمنازعة في جنسية المورثة مرة أخرى أمام مجلس الدولة ، وهو ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه ، ولا حجة بعد ذلك في القول بأن حكم محكمة الاستئناف القاهرة في الاستئناف رقم ٨٤٢ لسنة ٧٦ ق. الصادر بجلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٠ يجوز حجية تقابل حجية حكم محكمة النقض في الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق. بجلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٢ وذلك بالنظر الى أن أحد المحكوم ضدهما في الاستئناف المذكور لم يطعن في الحكم . ذلك ان حكم محكمة النقض المشار اليه قد نقض حكم محكمة الاستئناف المذكور ، والمسألة موضوع التداوى في الحكمين هي جنسية المورثة المذكورة . ويكون حكم النقض في هذا الشأن حجة على الكافة بسواء كانوا من الخصوم أو غيرهم ، وسواء كان الخصم قبيد طعن في حكم محكمة الاستئناف أو لم يطعن . أما حكم محكمة الاستئناف المتعلق باليت في مدى صحة وصية المورثة المذكورة فإنه يفرض مسألة الطلعين نموا ذهبوا اليه من أن أحدا من الخصوم لم يطعن في الحكم الصادر بصحة وصية المورثة المذكورة ، فإن ذلك لا يقال من أن محكمة النقض قد صحت النزاع حول جنسية المورثة واعتبارها مصرية بحكم جائز للحجية قبل الكافة ، وليس للحكم الاستئنافى الصادر في مسألة صحة الوصية أثر قانونى من شأنه الاخلال بحجية حكم محكمة النقض فيما انتهى اليه بشأن جنسية المورثة ، ولا وجه كذلك للقول بأن حكم محكمة القضاء الإدارى المطعون فيه قد صدر مخالفا لقضاء منطبق من

مجلس الدولة . فالبين من أوراق الدعوى أن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بجلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨١ في الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٠ قضائية اتقام من السيدة ضد وزارة الداخلية السيدة ، والذي أتمت المدعنة تطلب منه الحكم باعتبار السيدة / (.....) غير مصرية لميلادها غير مصرية (يونانية) ، وزواجها من غير مصرى (أسباني) . قد انتهت ، المحكمة الإدارية العليا الى الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بتعديل الحكم المطعون فيه وباعتبار الخصومة بمتحية . وقد حسبت المحكمة الدستورية العليا اى خلاف حول طبيعة هذا الحكم في حكمها الصادر بجلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨٤ في القضية رقم ٢ لسنة ٣ قضائية تنزاع المثابة من الطامنة المذكورة حيث انتهت الى أن حكم المحكمة الإدارية العليا المشار اليه بقضائه بانتهاء الخصومة لا يكون قد حسم النزاع حول الجنسية أو نفيها . فالمحكمة الدستورية العليا قد يكسبت بحق ب عن أن هذا الحكم لا يكتسب حجية تقيد المحاكم بعد ذلك من بحث موضوع جنسية المورثة المفكورة . ولا يكون للطامنتين بعد ذلك أن ينسبوا الى الأحكام المطعون ضدها أنها صدرت بالمخلفة لقضاء سابق لمجلس الدولة في الموضوع .

(طعن ٢٧٧٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٧)

الجهاز المركزي للمعاسبات

جهاز مركزي للمحسبات

الفصل الأول : العاملون بالجهاز المركزي للمحسبات

الفرع الأول : اعادة التعيين

اولا : لا تعامل بين وظيفة بعيد ووظيفة راجع بالجهاز

الفرع الثاني : الترقية

اولا : الترقية بالاختيار

ثانيا : شرط المقابلة الشخصية

ثالثا : مواعيد الترقية

١ - الامارة

٢ - النقل الى الجهاز الذي لم ينشئ عليه ستة

الفرع الثالث : مؤهلات دراسية

الفرع الرابع : اصلاح ورسوب وظيفي

الفرع الخامس : الاستقالة الحكيمة

الفرع السادس : مراقبو الحسابات

الفرع السابع : جزاءات

اولا : سلطة رئيس الجهاز المركزي للمحسبات في الاعتراف على

قرار الجزاء

ثانيا : الاحالة الى التحقيق في شأن المخالفات المالية

الفصل الثاني : مدى الخضوع لرقابة الجهاز المركزي للمحسبات

الفرع الأول : الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والجمعيات التعاونية

الزراعية الصلبة والمركبة

الفرع الثاني : صندوق معاشات تقاعد المهندسين ، وصندوق معاشات
تقاعد المهن التطبيقية ، والشركات التي يساهم الصندوق
في تأسيسها .

الفرع الثالث : شركات المحاصة التي تكونها شركات القطاع العام
مع شريك اجنبي

الفرع الرابع : الشركة السعودية المصرية للتعمير

الفرع الخامس : شركة التيساح للمشروعات للسيارات

الفرع السادس : شركة ذهب للسيارات

الفرع السابع : شركة البوسنة الخشبية المملوكة للشركة المصرية
لأعمال النقل البحري

الفصل الثاني : الاتحاد العام لتنجي ومصدري البطاطس

الفصل الأول
العاملون بالجهاز المركزي للمحاسبات
الفرع الأول
امثلة التعمين

أولاً : لا تعادل بين وظيفة معيد ووظيفة مراجع بالجهاز
قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

يعتبر التعادل بين وظائف الكادرات المختلفة يقوم على أساس المقارنة بين متوسط ربط الوظائف لا تعادل بين وظيفة معيد ووظيفة مراجع بالجهاز أساس ذلك : متوسط ربط معيد هو ٦٦٠ (٣٦٠ - ٩٦٠ جنيه) بينما متوسط ربط وظيفة مراجع هو ٩٩٠ (٦٦٠ - ١٢٢٠) .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٥ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات الصادرة بقرار مجلس الشعب في ١٩٧٥/٧/٦ تنص على أنه « يجوز إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة بالجهاز أو في وظيفة أخرى مماثلة ، وبذات الدرجة الأصلية الذي كان يتقاضاه إذا توافرت فيه الشروط اللازمة لفصل الوظيفة وكان التقرير المقدم عنه في وظيفته السابقة بقتدير جيد على الأقل » .

وتنص المادة الثالثة من اللائحة على أنه :

« مع مراعاة أحكام المادة ١٥ يمنح العامل عند تعيين أول المربوط المجدد للفترة الوظيفية المعين عليها ، ويستحق هذا الأجر من تاريخ تسلمه العمل : على أنه إذا أعيد تعيين أحد العاملين السابقين بالإقامة العامة لمجلس الشعب أو بالجهاز الإداري للدولة أو بالهيئات أو المؤسسات العامة

أو الوحدات التابعة لها أو من العاملين بكتكرات خاصة في وظيفة بالجهاز من نفس فئة وظيفته السابقة وكلفت مدة خدمته متصلة احتفظ بأجره الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة إذا كان يزيد على بداية مربوط الفئة الوظيفية المعين عليها بما لا يجاوز نهاية مربوطها .

ومن حيث أن لكل من المعنيين المشار إليهما تطلق تطبيقه ، محسدا بالشروط التي يتطلبها كل نص .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بنص المادة ١٨ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات التي يستند إليها المدعى في احتفاظه بمرتبة ، فإنها تتطلب للإنعاده من حكمها أن يكون إعادة التعيين بالجهاز من بين العاملين السابقين بالجهات المحددة بالنص ، وأن تكون الوظيفة المعاد تعيينه فيها من نفس الوظيفة السابقة .

ومن حيث أن معيار التعادل بين وظائف الكاترات المختلفة يقوم على أساس المقارنة بين متوسط ربط الوظيفتين ، ولما كان متوسط ربط وظيفة معيد هو ٦٦٠ جنيتها (٣٦٠ — ٩٦٠ جنيتها) بينما متوسط ربط وظيفة مراجع هو ٩٩٠ جنيتها (١٣٢٠/٦٦٠ جنيتها) فإن التعادل غير قائم بينهما ، ويتخلف شرط التعادل يتخلف شرط تطبيق نص المادة ١٨ المشار إليه باعتبار أن المدعى لم يعين في وظيفة من نفس وظيفته السابقة .

ومن حيث أنه متى تخلف تطبيق نص المادة ١٨ ، فإن نص المادة ١٥ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات هو الواجب الأعمال بحيث يصبح المدعى وقد أعيد تعيينه في وظيفته السابقة وبذات أجره الأصلي طالما توافرت فيه شروط إعادة التعيين وهو ما التزم به الجهاز المركزي للحسابات في القرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨١

ومن حيث أن الحكم المطعون عليه لم يأخذ بهذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون جديرا بالبقاء بما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، والفئة الحكم المطعون فيه ، ورفض الدعوى والزام المدعى بالضرورات .

(طعن ٤٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٨)

المرع الثاني

الترقية

أولا : الترقية بالاختيار

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

الملاكين ٢١ و ٢٢ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات التي وافق عليها مجلس الشعب بجلسة ١٩٧٥/٧/٦ - تكون الترقية للفئة الثالثة وما يعقوها بالاختيار على أساس الكفاية - يشترط حصول العامل على تقدير ممتاز في العاملين السابقين على الترقية .

الحكمة :

ومن حيث انه طبقا للملاكين ٢١ و ٢٢ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات التي وافق عليها مجلس الشعب بجلسة ١٩٧٥/٧/٦ تكون الترقية للفئة الثالثة وما يعقوها بالاختيار على أساس الكفاية ويشترط حصول العامل على تقدير ممتاز في العاملين السابقين على الترقية .

ومن حيث ان الدعي لم يستوف شرط الكفاية لحصوله على تقدير جيد عن عام ١٩٧٥/٧/٢٤ لذا غاب النص على تخطيه في الترقية في ١٩٧٦/١٢/٢١ غير مستبعد وتكون من ثم الدعوى غير قائمة على سند من الواقع او القانون خليفة بالرفض .

(طعن ٢٧٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٦)

ثانيا : شرط المقابلة الشخصية

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

لائحة العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات الصادرة بقرار مجلس الشعب فى ٦ يولية سنة ١٩٧٥ تنفيذا لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم العلاقة بين الجهاز ومجلس الشعب — قرار رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٧٦ بضوابط ومعايير الترقية للعاملين بالجهاز — الترقية لوظيفة رئيس شسمية تكون بالاختيار من بين الحاصلين على تدرتين بدرجة اجياز — القرار رقم ٥٣٦ لسنة ٧٦ ناط باللجان المشكلة فى الوحدات الرئيسية اجزاء بحيلة شخصية المتقدمين لشغل الوظائف لتبين اصلحهم للترقية — تستعمل هذه اللجان بتقديرها دون معقب عليها ما دام قد خلا من الانحراف فى استعمال السلطة — اثر ذلك : — ان اجراء الترقية دون اجراء المقابلة الشخصية لن يقرر عدم صلاحيتهم بيطال القرار ويستوجب الغاءه .

الحكمة :

ومن حيث ان العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبات يخضعون فى شئون توظيفهم لأحكام لائحة صلاحة بقرار مجلس الشعب بطيبته المنعقدة فى ٦ من يولية سنة ١٩٧٥ تنفيذا لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم العلاقة بين الجهاز ومجلس الشعب .

ومن حيث ان المادة ٢١ من اللائحة المشار اليها تقضى بان تكون الترقية من احدى الفئات حتى وظائف الفئة الثالثة بالاندية ويجوز تخصيص نسبة للترقية بالاختيار الى هذه الفئات بقرار من مكتب الجهاز ، اما الترقية الى الوظائف الاعلى مكلها بالاختبار للكلمية ويضع مكتب الجهاز الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بالاختيار حسب طبيعة الوظائف المرقى اليها دون التقيد بالقواعد العلية ويصدر قرار رئيس الجهاز باعتماد هذه القواعد ، وقد اصدر رئيس الجهاز القرار رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٧٦ مضمينا القواعد التى تتبع

في الترقية بالاختيار الى وظائف مراقبين او رؤساء شعب مجموعة الوظائف الفنية الرقابية والى وظائف الفنتين الثالثة والثانية بمجموعة الوظائف التنظيمية والادارية وهى :

(ا) يعلن عن الوظائف المطلوبة لكل وحدة رئيسية . .

(ب) يتقدم من يرى في نفسه الصلاحية لشغل هذه الوظائف بطلب الى اللجنة المشكلة بالوحدة الموجودة بها تلك الوظيفة بشرط ان يكون مستوفيا لشروط الترقية .

(ج) تجرى اللجنة المشكلة بالوحدات الرئيسية مقابلة شخصية للمتقدمين لشغل الوظائف بها لتبين اهلهم للترقية وتلخذ في الاعتبار كل او بعض العناصر التالية بالاضافة الى ما ورد بلائحة العاملين بالجهاز .

١ - خدمة العامل الفعلية في الجهاز في مجال الخبرة اللازمة للوظيفة .

٢ - تقارير الرؤساء عنه .

٣ - مساهمة العامل في تقديم ابحاث ومذكرات او تقديم مقترحات كان لها اثر في رفع كفاءة العاملين بالجهاز او تطوير أسلوب العمل او اشتراكه في تدريب او اعداد العاملين مما يكسبه خبرة وكفاءة في العمل .

٤ - يكون شاعلا بالنسبة للوظيفة المطلوب الترقية اليها او ان يكون شاعلا للوظيفة الأدنى مباشرة للوظيفة الشاغرة بنفس الشعبة او الادارة حسب الاحوال .

(د) ترفع اللجنة توصياتها الى لجان شئون العاملين المختصة لاتخاذ القرار المناسب .

ومن حيث انه يبين من النصوص المشار اليها ان الترقية او ترقية رئيس شعبة تكون بالاختيار من بين الحاصلين على تقريرين بدرجة ايفاز ، واعدت اللائحة برئاسة رئيس الجهاز ووضعت الضوابط والمعايير اللازمة للترقية

بالاختيار على أن يعتدها رئيس الجهاز ، وقد صدرت هذه الضوابط والمعايير بالقرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٧٦ محددًا تلك الضوابط ومن ثم مالتقاعدة ترخص للجهة الادارية في الترقية بالاختيار ومناطق ذلك ان يتم الاختيار طبقا للضوابط المشار اليها وأن تجري منافسة جادة وحقيقية بين المرشحين للترقية على اساس تلك الضوابط .

ومن حيث أن القرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه قد ناط في الفقرة (ج) منه باللجان المشكلة في الوحدات الرئيسية أن تجري مقابلة شخصية للمتقدمين لشغل الوظائف لتبين ائمتهم للترقية وأن تأخذ في الاعتبار عند الاختيار كل أو بعض الضوابط التي وردت في القرار المشار اليه ، فإن تم ذلك وقامت هذه اللجان بتوضيح البعض دون الآخر طبقا للضوابط المشار اليها كلها أو بعضها ، كان تقديرها في هذا الشأن له وزنه واعتباره وهي تستقل به بما لا يعقب عليها إذا خلا قرارها من الاعتراض في استعمال السلطة . وأما إذا تمت هذه اللجان ببائمتها لاختصاصها واثقت للترقية البعض دون الآخر دون أن تجري مقابلة شخصية مع من قررت عدم صلاحيتهم وكان تقديرها في هذا الشأن على غير اساس سليم ، ذلك أن القرار المشار اليه قد جعل المقابلة الشخصية للمتقدمين للترقية هي اساس الاختيار ، وتقدير اللجنة تستنده من هذه المقابلة مستندة في ذلك الى ضوابط تستهدف بها كلها أو بعضها في الحكم على مدى صلاحية المتقدمين للترقية .

ومن حيث أن الأوراق قد جاءت خلوا مما يفيد أن الطاعن قد اخطر بالاعلان عن الوظائف المطلوب الترقية اليها ، ومن ثم يتقدم بطلب للترقية الى هذه الوظائف ، كما تجر معه اللجنة المختصة مقابلة شخصية لتقدير مدى صلاحيتهم للوظائف المطلوب الترقية اليها ، ومن ثم إذا قدرت اللجنة عدم صلاحيتهم للترقية بالرغم من عدم مقابلتها له ، وانقرتها في ذلك لجنة شؤون العاملين وسير القرار الطعون فيه بضمنا. تخطى المدعي في الترقية فإن هذا القرار قد صدر مشويا بعيب مخالفة القانون متعينا الفلأه فيها تضمنه من تخطى المدعي في الترقية .

ومن حيث أنه لما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد نعى بغير ذلك ، فإنه يكون قيد مبرر مخالفًا للقانون متعين الإلغاء ومن ثم يعمى الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه إلغاء القرار المطعون فيه والصادر من رئيس الجهاز المركزى للحاسيبات فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ فيها تضمنه من تخطى المدعى فى الترقية والزم الجهة الإدارية المرفوعة .
(طعن ٦٦٤ لسنة ٢٩ فى جلسة ١٣/٤/١٩٨٦)

ثالثا - مواقع الترقية

١ - الامتلاء

قاعدة رقم (٤٠) .

المبدأ :

قبل تعديل المادة (٣٥) من لائحة العاملين بالجهاز المركزى للحاسيبات لم تكن الامتلاء سببا مانعا من الترقية - ففى التتميد بقصر مدة الامتلاء التى تدخل فى حساب مدة الترقية على الأربع سنوات الاولى ولو تكرر مدة الامتلاء استبعد مدة اعززة المدعى باعتبارها لا تمثل مدة خدمة فعلية عند الاستفادة والاختيار للترقية. مختلف للقانون لانهناره حتى المتبرع المعار - ديمان للعامل المعار من الترقية ينطوى على ابتداء مانع من مواقع الترقية لم يقره المتبرع اثر ذلك : بطلان قرار التحظى فى الترقية المستند على هذا السبب .

الحكمة :

وحيث ان المبرم من الأورق وما تفرته الجهة الإدارية فى دفاعها ان السبب الذى قام عليه تخطى المدعى فى الترقية بالقرار المطعون فيه ان مدة خدمته الفعلية بالجهاز تبلغ ست سنوات فقط من كابل خدمته بالجهاز من تاريخ تعيينه وتقدرها ثلاثة وعشرين سنة اما باقى المدة فقد قضاهامتنكبا طوال الوقت او معارفا فى الداخل او الخارج بما دما الجهاز الى استقاط تلك المدة عند النظر فى او صلاحيته للترقية بالقرار المطعون فيه بجسببتها لا تمثل مدة خدمة فعلية فى الجهاز .

(١٠٠٠٠٠)

وحيث أن مفاد حكم المادة (٢٥) من لائحة العاملين بالجهاز قبل تعديلها بقرار مجلس الشعب الصادر في أول يولييه سنة ١٩٨٢ أن الاعارة رخصة قررها المشرع للعامل ويتم بموافقة الجهة الادارية ويحتفظ للعامل خلالها بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة وتجاوز ترقيةه اذا توافرت فيه شروط شغل الوظيفة الملقى اليها ومن ثم فإن الاعارة لا تعتبر سببا لرفع من الترقية وهو ما يؤكد قرار مجلس الشعب الصادر في أول يونيه سنة ١٩٨٠ بتعديل تلك المادة حيث قضى التعديل بقصر مدة الاعارة التي تدخر في حساب مدة الترقية على الأربع سنوات الاولى ولو تكررت مدة الاعارة اذ ان تدخل المشرع بتعديل النص على هذا النحو مؤداه ان حكمة نية التعديل هو اطلاق حساب مدة الاعارة في مدة الخدمة عند الترقية دون قيد وعلى هذا المتقضى يكون مستبعد مدة اعارة المدمى باعتبارها لا تبطل مدة خدمة فعلية بالجهاز عند المفاضلة والاختيار للترقية بالقرار المعلن فيه وبالتالي تخفيه في الترقية لذلك السبب يكون قد جاء على خلاف احكام القانون لما ينطوى عليه من اصدار لحق قرره المشرع بسمو ومناخ المستمع من مواعيد الترقية لم يرد به نص وهو ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

وحيث انه متى كان ذلك وكانت الأوراق قد خللت من اية اسباب اخرى تحول دون ترقية المدمى وتحدد من كفايته فإن القرار المعلن فيه من ثم ينسحق مشعوبا بعبء مخالفة القانون ومتعينا بالالفاء واذا ان الحكم المعلن فيه قد أخذ بهذا النظر فانه يكون قد اصاب فيها قضي به ويتمين من ام لحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الجهة الادارية بالمصروفات .
(طعن ١٨٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/١/١١)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ ؟

الاعارة رخصة قررها المشرع للعامل ويتم بموافقة الجهة الادارية — يحتفظ للعامل خلال الاعارة بكافة مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة — يجوز ترقية العامل المعار اذا توافرت فيه شروطها — الاعارة ليست مانعا من مواعيد الترقية — لا يجوز اسقاط مدة الاعارة من مدة الخدمة — يتجر حساب الأربع سنوات الاولى فقط للاعارة في حساب الترقية .

المحكمة :

وحيت أن العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات يخضعون في شئون توظيفهم لأحكام اللائحة الصادرة بقرار من مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٥/٧/٦ تنفيذا للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي للمحاسبات بمجلس الشعب وقد نصت المادة (٢١) من تلك اللائحة بأن تكون الترقية من أدنى الفئات حتى وظائف الفئة الرابعة بالأكاديمية ويجوز تخصيص نسبة معينة للترقية بالاختيار إلى هذه الوظائف بقرار من مكتب الجهاز أما الترقيات إلى الوظائف الأعلى فكلها بالاختيار للأكاديمية ونصت المادة (٢٢) على أن تكون الترقية بالاختيار من بين العاملين الحاصلين على تقدير ممتاز في السنتين الأخيرتين ونصت المادة (٢٥) على أن « يجوز بقرار من رئيس الجهاز بعد موافقة العامل كتابة أمرته للعمل في الداخل أو الخارج » وتنفذ المادة (٣٦) على أن وتدخل مدة الإعارة في حساب المعاش وفي استحقاق المعاشة ويجوز ترقية العامل المعار إذا توافرت فيه شروط الوظيفة التالية للوظيفة التي كان يشغلها قبل أمرته وقد تم تعديل الفقرة الأخيرة من هذه المادة بقرار مجلس الشعب الصادر في ١٩٨٢/٧/٢٦ بمضافة النص الآتي :

« وتدخل مدة الإعارة في حساب المعاش وفي استحقاق المعاشة كما تدخل الأرباح مدفوعة الأولى منها دون غيرها في حساب الترقية ولو تكررت مرات الإعارة » وقد صدر قرار آخر في ١٩٨٤/٢/١٥ بتعديل أحكام اللائحة المشار إليها ونصت المادة الثالثة من ذلك القرار بتعديل المادة (٣٥) من اللائحة ونص التعديل على أن « ولا يجوز في غير حالات الإعارة التي تنتهيها مصلحة قومية عليا يقدرها رئيس الجهاز ترقية العامل إلى درجات الوظائف العليا إلا بعد موافقة من الإعارة » وطبقا للمادة السادسة من القرار فقد عمل به اعتبارا من ١٩٨٤/٣/١٦ وهو اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية الحاصل في ١٩٨٤/٣/١٥ ونصت المادة الثالثة من مواد إصدار اللائحة على أن « تطبق الأحكام المعمول

بها بشأن العاملين المدنيين بالدولة مهما لم يرد بشأنه نص خاص
بالملائحة » .

ونصت المادة (٥٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة معدلة بالقانون
رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ على أن « ومع ذلك فإنه لا يجوز في غير
حالات الإدارة التي تقتضيها مصلحة ترقية عليا يقرها رئيس مجلس
الوزراء ترقية العامل إلى درجات الوظائف العليا إلا بعد موافقة من الاعارة
كما لا يجوز اعارة أحد شاغلي تلك الوظائف قبل مضي سنة على الأقل
من تاريخ شغله لها » .

وحيث أن في ضوء هذه النصوص فإن قضاء هذه الحكة تد جرى
على أن المستند من المادة (٧٥) من لائحة العاملين بالجهاز قبل تعديلها
بقرار مجلس الشعب الصادر في أول يوليو سنة ١٩٨٢ أن الاعارة رخصة
قررها المشرع للعامل وتم بموافقة الجهة الادارية ويحتفظ للعامل خلالها بكافة
مميزات الوظيفة التي كان يشغلها قبل الاعارة ويجوز ترقيته اذا توافرت فيه شروط
شغل الوظيفة التالية للوظيفة التي يشغلها ومن ثم فإن الاعارة لا تعتبر سببا
مباشرا من ترقية المعار وهو ما يؤكد قرار مجلس الشعب الصادر في أول يولية
سنة ١٩٨٢ بتعديل المادة المذكورة حيث قضى بقصر حاسب الأربع
مستويات الأولى فقط للاعارة في حساب الترقية فتعديل المادة على هذا
النحو يتطوع بأن حكمها قبل التعديل هو اطلاق حاسب مدة الاعارة في الترقية
كون قيد ومن ثم فإن استقط هذه المادة من خدمة الطامن في حساب الترقية
بحسبانها لا تمثل مدة خدمة فعلية يكون مخالفا للقانون لما ينطوى عليه
من اهدار لحق آخره المشرع للمعار واضافة لمناصب من مواع الترقية بمد
ما نص في التشريع هذا إلى ما يتردى اليه من الاخلال بهذا الاتية أحد
مقاصد الترقية بالاختيار .

« ..حيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن السبب الذي قام
عليه تخطي المدعى في القرار الطعون فيه على ما انصحت منه الجهة الادارية
في مقامها يرجع إلى أنه كان معاراة وانها علمت في شأنه الحكم المتصوص

عليه في المادة (٢/٥٨) مجلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ الخاص بحظر ترقية المصريين الى درجات الوظائف العليا وهو ما لا يسوغ قانونا على نحو ما سلف بيلته . ولا يغير من هذا النظر ان الجهة الادارية اضفت في دفاعها للمسبب آتف الذكر تبرير التخطي المدعى الى الترقية بالقرار المطعون فيه ان هيئة مكتب الجهاز اجرت معاملة بين المرشحين للترقية لوظيفة معين ادارة عليا اسفرت عن عدم صلاحية المدعى للترقية لتلك الوظيفة لانه لم يشغل وظيفة رئيس شعبة بصورة فعلية ولم يكتسب بالتالي الخبرة اللازمة لشغل الوظيفة المرتى اليه نظرنا لانه اعير في ١٩٧٧/٥/٢ ثم رقى لوظيفة رئيس شعبة في ١٩٧٨/١/٢٢ خلال اعيرته وبالتالي فان كفايته لم ترق الى مستوى المطعون في توقيتهم فضلا عن ان هؤلاء اسبق منه في تاريخ التعيين وتاريخ الحصول على مؤهل فهذا الدواع رغم تعارضه وما سبق ان رددته الجهة الادارية في مذكرات دفاعها من ان سبب تخطي المدعى يرجع الى انها طبقت في شلته حكم المادة ٢/٥٨ المتضمن ان لا يغفل من النظر السابق لانه من نتائجها ان لا يخلو من وظائف المستندات الرسمية بحافظة المستندات المدعى المودعة بجلسة ١٩٨٥/٢/٢٨ والتي لم تجددها الجهة الادارية انه غيب في ١٩٧٥/١/٧ الى وظيفة رئيس شعبة بقرار رئيس الجهاز المركزي للتخطيط رغم انه لسنة ١٩٧٥ الذي قضى بنبذه رئيسا للشعبة الاولى بالادارة المركزية للبحاثات المالية بالجهاز ومن ثم فان المدعى قد باشر العمل بوظيفة رئيس شعبة في المدة من ١٩٧٥/١/٧ - تاريخ ندبه بذلك القرار - حتى ١٩٧٧/٥/٢ - تاريخ اعيرته - مما ينضوي رعم الجهة الادارية في هذا للسدد ومن ناحية اخرى فان العبرة بالاعدية التي تتخذ اسلسا للترقية هي باعدية الدوجة المرقى منها وليس باعدية تاريخ التعيين او تاريخ الحصول على المؤهل وما دام ان المدعى اقدم من المطعون على توقيتهم في الوظيفة المرقى منها وتسد خلت الأوراق مما ينال من كفايته او لية اسباب تحول دون ترقيته فمن ثم يكون الحق بالترقية من المطعون على توقيتهم مما بضى معه القرار المطعون مشويا بسبب مخالفة القانون خليا بالالفاء فيما تضمنه من تخطيه في الترقية الى وظيفة مدير ادارة عامة من فئة مدير عام والا اخذ الحكم المطعون فيه بتنظر مشاير

فإنه يكون قد جاء على خلاف احكام اللقانون وأخلها في تطبيقه وتأويله جوبا
بالإلغاء مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالنقض
الحكم المطعون فيه وبقبول الدعوى شكلا وبإلغاء القرار المطعون فيه فيما
تضمنه من تخطي المدعى في الترقية الى وظيفة مدير ادارة عامة من فئة مدير
علم وما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات .
(طعن ٢٥٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

العاملون بالجهاز المركزي للمحسابات يخضعون لأحكام اللائحة الصادرة
بقرار مجلس الشعب الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٧/٦ نفذا للقانون ٣١ لسنة
١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي للمحسابات بمجلس الشعب هذه
الاحكام تتحدد على اساسها حقوق العامل العام بالجهاز ووقتاً من الترقية
الى الوظائف العليا - لا وجه لتطبيق احكام المادة ٥٨ من قانون العاملين
الذين بالدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١
التي تقضي بعدم جواز ترقية العامل الى درجات الوظائف العليا الا بعد
عودته من الاعارة ما لم تكن هذه الاعارة مما تقتضيها مصلحة قومية عليا
يقدرها رئيس مجلس الوزراء منوط تطبيق هذا الحكم غياب النص المنظم لترقية
العامل المعار في لائحة نظام العاملين بالجهاز - هذه اللائحة عدلت عام
١٩٨٢ دون ان تلخذ في هذا التعديل بالاحكام المستصدة في المادة ٥٨ المشار
اليها ، والذي كان معمولاً به منذ ١٩٨١ بموجب القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١
كما ان النص في التعديل الذي اجري باللائحة الجهاز عام ١٩٨٤ بعدم ترقية
العامل المعار الا بعد عودته من الاعارة ، يستثناه حالات الاعارة التي تقتضيها
المصلحة القومية للبلاد اسوة بالحكم المتخصص عليه في المادة ٥٨ يؤكد
بدوره ان هذا الحكم لم يكن ، قبل التعديل ، مما يجوز تطبيقه في شأن
العاملين بالجهاز ، وأنه حين دعت الحاجة الى الأخذ به لم تكن درجة من
لجاء التعديل المشار اليه تحقيقاً لذلك - اعمال حكم المادة ٨٥ المشار
اليها في شأن العامل بالجهاز وتخطيه في الترقية بخسب ان ترقية خلال مدة
الاعارة غير جائزة يكون مخالفاً للقانون - عدم اثره جهة الادارة اسبابا
جادة اخرى تبرر تخطيه في الترقية ، وعدم تكرار استبعده في ترتيب الاقدمية

بالنسبة لزملائه الذين تخطوه أو مرتبة كلفته وتجزه بل وتوالي حتموه
على مرتبة ممتاز بتقارير الكفاية طيلة سنتين خدمته - انتهاء مدير الخطى
في الترقية .

المحكمة :

وحيث أن العاملين بالجهاز المركزي للمحسبات يخضعون لأحكام اللائحة
الصادرة بقرار مجلس الشعب الصادر بتاريخ ١٦/٧/١٩٧٥ تنفيذًا للقانون
رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي للمحسبات بمجلس
الشعب وقد قضت المادة (٢١) من تلك اللائحة بأن تكون الترقية من أدنى
العثات حتى الوظائف الفئة الرابعة بالامتنية أما الترقيات إلى
الوظائف الأعلى تكلها بالإختيار للكلية ونصت المادة (٢٢)
على أن تكون الترقية بالإختيار من بين العاملين الحاصلين على تقدير ممتاز
في السنتين الأخيرين ونصت المادة (٣٥) على أنه
« يجوز بقرار من رئيس الجهاز بعد موافقة العاليل كلفة اعلمته للعمل
في الداخل والخارج ونص المادة (٣٦) على أن
وتدخل يدة الإجابة في حساب المبالين وفي استحقاق العلاءة
ويجوز ترقية العاليل المبال إذا توافرت فيه شروط شغل
الوظيفة التالية للوظيفة التي كان يشغلها قبل اعلمته وقد جرى
تعديل الفقرة الأخيرة من هذه المادة بقرار مجلس الشعب الصادر في
١٦/٧/١٩٨٢ بإضافة النص الآتي « وتدخل مدة الاعارة في
حساب المبالين وفي استحقاق العلاءة كما دخل الأربع سنوات الأولى فيها
دون غيرها في حساب الترقية ولو تكررت مرات الاعارة وقد صدر قرار
لاحق من مجلس الشعب بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام تلك
اللائحة وبموجب المادة الثانية من ذلك القرار ثم تعديل المادة (٢٥) من
اللائحة ليصبح نصها بعد التعديل « ولا يجوز في غير حالات الاعارة
التي يفيها مصلحة قومية عليا بفدراها رئيس الجهاز ترقية العاليل إلى درجات
الوظائف العليا إلا بعد عودته من الاعارة وطبقا للمادة السادسة من ذلك
القرار عقد مهل بهذا التعديل من ١٦/٣/١٩٨٤ وهو اليوم التالي لتاريخ نشره

بالجريدة الرسمية الحاصل في ١٥/٢/١٩٨٤ ونصت المادة الثانية من مواد إصدار اللائحة المشار إليها على أن « تطبق الأحكام المعمول بها بشأن العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص باللائحة » هذا في حين نصت المادة (٥٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة معذلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ على أن « رفع ذلك فإنه لا يجوز في غير حالات الإعارة التي تقتضيها مصلحة قومية عليها يقرها رئيس مجلس الوزراء لترقية العامل إلى درجات الوظائف العليا إلا بعد موافقة من الأعلى كما لا يجوز إعارة أحدنا على تلك الوظائف قبل مضي سنة على الأقل من تخرجه من شغلها لها »

وحيث إن البين من هذه النصيص أن العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات يخضعون لأحكام لائحة خاصة صدرت في عام ١٩٧٥ وعُدلت في عام ١٩٨٢ ثم في عام ١٩٨٤. وإنما أوردت أحكاماً خاصة بتنظيم الإعارة بنظرية على تنظيم متكامل في هذا الشأن يقوم في الأصل على إطلاق حق المعار في التمتع بجميع انزياح المقررة لوظيفته بما في ذلك حقه في الترقية إلى الوظائف الأعلى حتى توافرت في مبادئ الشرائط المقررة لذلك تم أوردت بعض القيود على حق العامل المعار في الترقية بموجب التعديل الذي تم في عام ١٩٨٢ والذي يقتضيه مدة الإعارة لا تدخل في حساب مدة الترقية إلا بالنسبة للربع سنوات الأولى من الإعارة مهما تكررت مرات الإعارة إلى أن تستمر في التعديل الذي أجري في عام ١٩٨٤. عدم جواز ترقية العامل المعار خلال مدة الإعارة فيها حالات الإعارة التي تقتضيها مصلحة قومية يقرها رئيس الجهاز . ومن ثم فإن هذه الأحكام هي وحدها التي تتحدد على أساسها حقوق العامل المعار بالجهاز وموقفه من الترقية إلى الوظائف العليا ولا وجه لأن يطبق في شأنه حكم المادة (٥٨) من قانون العاملين المدنيين بالدولة المشار إليها لأن مناط ذلك هو غيب النص المنظم لترقية العامل المعار في لائحة العاملين بالجهاز وهو من نص عليه الفصوص السابقة البيان يؤكد ذلك أن اللائحة أتت البيان عدلت عام ١٩٨٢؛ وهو أن تأخذ في هذا التعديل بالحكم المستحدث في المادة (٥٨) المشار إليه والذي كان معمولاً به منذ عام ١٩٨١ بموجب القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨١ كما أن النص في التعديل الذي أجري باللائحة في عام ١٩٨٤ بعدم

ترقية العامل المعاز الأبعد مودته من الاعارة باستثناء حالات الاعارة التي تنص عليها المصلحة القومية للبلاد أسوة بالحكم المنصوص عليه في المادة (٥٨) يؤكد بدوره ان هذا الحكم لم يكن - قبل هذا التعديل - مما يجوز تطبيقه في شأن العاملين بالجهات وانه حين دعت الحاجة الى الأخذ به لم تكن بدرجة من اجزاء التعديل المشار اليه تحققتا لذلك وعلى هذا جرى قضاء هذه المحكمة .

وحيث انه متى كان ذلك فإن ما ذهبت الى الجهة الادارية من اعمال حكم المادة ٨٨ المشار اليها في شأن الدعوى وتخطيه في الترقية بحسب ان ترتيبه خلال مدة الاعارة غير جائزة يكون قد جاء على خلاف احكام القانون واذ كان الجهة الادارية لم تثر اسبابا جادة اخرى يبرر تخطيه في الترقية كما انها لم تتخذ باستيفته في ترتيب الأقدمية بالنسبة لزملائه المطعون ضدهم او بترقية كلية وتبيزه بل انها اقرت في مذكرة دفاعها يتوالى حصوله على مرتبة مماثل في تقارير الكلية طيلة سنتي خدمته مما يقتضى معه اى مبرز لتخطيه في الترقية بالقرار المطعون فيه وبالتالي يندو هذا القرار مشوبا نصت بمخالفة القانون حقيقا بالالفاء .

(طعن ٦٣٥ لسنة ٢٣ في جلسة ١٩٨١/٥/٢٨)

القاعدة رقم (٤٢)

٢٠ - النقل الى الجهاز الذي لم يرضى عليه مسبقا .

المبدأ :

تنص المادة (٢٢) من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات بعدم جواز ترقية العاملين المتقولين الى الجهاز الا بعد مضي سنة على الأقل - لا تسري هذه القاعدة على المتقولين من الجهاز او ادارة مراقبة الحسابات - لا نقل من ذلك ما ورد بال المادة (٣٩) من ذات اللائحة من جواز نقل العامل فيما بين وحدات الجهاز وادارات مراقبة الحسابات بشرط الا يتوجب على النقل تفويت دورة العامل في الترقية بالاكاديمية لكل من التنصين لطاقته وبجمله المنبذ .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٢٢ من لائحة العاملين بالجهاز تنص على انه « لا يجوز ترقية العاملين المتقولين الى الجهاز الا بعد مضي سنة على الأقل

ما لم يقرر مكتب الجهاز غير ذلك ، والنص بهذه المثابة واضح الدلالة في عدم جواز النقل الى الجهاز الا بعد مضي سنة ولا يسرى من ثم على العاملين المتقولين من الجهاز وادارة مراقبة الحسابات . ولا ينال من ذلك ما نص عليه الماد ٣٩ من اللائحة المشار اليها من جواز نقل العامل فيها بين وحدات الجهاز وادارات مراقبة الحسابات بقرار من مكتب الجهاز بشرط الا يقترب على النقل تقويت دور العامل في الترقية بالانتمية ، اذ ان لكل من الملتحقين نطاق تطبيقها ومجالها المتميز ومن مفاد ما تقدم كذلك ان المادة ٢٣ من اللائحة اتفة البيان وقد تضمنت حكما خلاصا فيها يتعلق بترقية المتقولي الى الجهاز من الخارج وهو حكم يقبل المادة ٣٦ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فلا وجه بالتالي للرجوع الى هذا القانون الاخير او استلزام احكامه في هذا الشأن .

وحيث ان المادة ٢١ من اللائحة نصت على ان تكون الترقية الى وظائف الفئة الثانية وما يعلوها بالاختيار للكلية ، ويضجع مكتب الجهاز الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بالاختيار حسب طبيعة الوظائف المرقى اليها دون التقيد بالقواعد العامة ، وطبقا للقواعد التي صدرت في هذا الشأن اجريت حركة الترقية المطعون فيها فرقى ١٥ براتب حسابات الى مراقب حسابات (١) بالاختيار وكان ترتيب الطامن ٢٢ في كشوف اقدمية مراقبي الحسابات قبل لجوء الحركة المشار اليها. وله يصبه الدور في الترقية وبالتالي فلم يخط فيها كما انها لم تشمل ترقية احد من خارج الجهاز على اي وجه .

وبين حيث ان الحكم المطعون فيه قد اخذ بهذا النظر ، فانه يكون متفقا وصحيحا حكم القانون ويكون الطعن فيه غير قائم على اساس سليم من القانون جديرا بالرفض مع الزم الطامن بالمصروفات .

١٨٥٣ احنة ١ الى جلسة ١٢/١١/١٩٨٨ .

الفرع الثالث

مؤهلات دراسية

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ تنظم خروجاً على المبدأ العلم انذى يقضى بان الخبرة بالوظيفة ذاتها وشروط شغلها وليس بظروف الموظف والمؤهل الحاصل عليه - أساس ذلك : ان القواعد المنفردة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ٧٣ تقضى بحصول ترقية وتعيينات افتراضية على أساس المؤهل الحاصل عليه الموظف ومدد الخدمة - لمر ذلك : عدم جواز تطبيق احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ على العاملين بالجهاز المركزى للمحاسبة اذا كان من شأن ذلك الاخلال بالاحكام الانتدابية التى تنظمها نصوص اللائحة الخاصة بهم - أساس ذلك : ان هذه اللائحة تقوم على أساس من حيث شروط شغلها وتحديد مسؤولياتها وتنظيم أمور شغلها من حيث التعيين والتعيين والتنقل والنزول والتدريب مما يقرب بينها وبين الكليات الخاصة التى لا تنطبق عليها احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ .

الحكمة :

ومن حيث انه يبين من استعراض احكام القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية انها تنظم خروجاً على المبدأ العلم الذى يقضى بمعاملة الوظيفة وشروط شغلها وليس بظروف الموظف والمؤهل الحاصل عليه ، ومن ثم تضمنت بحصول ترقية وتعيينات افتراضية على أساس المؤهل الحاصل عليه الموظف ومدد الخدمة، ومن ثم لا يجوز ان يترتب على تطبيق هذا القانون الاخلال بنظم التوظيف التى تقوم على أساس الوظيفة وضرورة توافر شروط معينة لشغلها وتحديد مسؤولياتها وتنظيم أمور شغلها من حيث تعيينهم وترقيتهم وتدريبهم وكيفية ممارستهم لأعمالهم مما يقرب بين هذه النظم والكليات الخاصة التى

لا تنطبق عليها القوانين ، وعلى هذا الوجه فلما طبق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه على الطامن ، فإنه لا يجوز ترقيا على ذلك الاخلال بالأحكام الأساسية التي تنظمهم والمنصوص عليها بلائحة العاملين بالجهاز المشار إليها مسبقا ومن ثم لا يترتب على رد اقتدمته الافتراضية التي طبقت وفقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ إسناد الوظائف المنصوص عليها بلائحة نظم العاملين بالجهاز بحكم اللزوم وإنما يضمن مراعاة ضرورة أن يشغل الوظيفة بمسعة قطية .

ومن حيث أن الطامن يطلب رد اقتدمته في وظيفة حسبلات (ب) إلى ١٢/٣١/١٩٧٦ تاريخ رد اقتدمته في الفئة الثانية طبقا للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، فإن هذا الطلب لا يستند إلى أسس سليمة من القانون لأن مقتضاه أن تسند إليه وظيفة مراقب حسبلات (ب) من تاريخ رد اقتدمته في الفئة الثانية افتراضيا ، وهو أمر يخل بترقيب الوظائف الصادرة به لإثنية العاملين بالجهاز المركزي للحسابات المشار إليها .

ومن حيث أنه لم تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب الطامن ، فإنه يكون قد أسلب الحق في قضائيه وضرب بمقتضى أحكام القانون ، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس سليم من القانون ، مما يضمن الحكم بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وإلزام الطامن المصروفات .

(جلن ٢٣٧١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧)

الفصل الرابع

اصلاح ورسوب وظيفى

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ بتطبيق قواعد الرسوب الوظيفى لا يسرى على العاملين بالجهاز المركزى للحسابات — اساس ذلك :

ان العاملين بالجهاز يخضعون لاحكام لائحة خاصة تنظم شئونهم الوظيفية — لا حاجة في هذا الصدد بما تضمنته تلك اللائحة من تطبيق الاحكام المعمول بها في مجال العاملين الذين بالدولة فيما لم يرد بشئله نص بها — اساس ذلك :

ان المقصود بالاحكام المعمول بها بشأن العاملين الذين بالدولة — تلك التى تنقسم بالدوام واستمرار بصفتها الترتيبية العامة — نتيجة ذلك :

ان الاحكام الوظيفية مثل قواعد الرسوب الوظيفى لا تسرى الا بالنسبة للعاملين الخاططين بها ولا تمتد لغيرهم الا بنص صريح .

المحكمة :

ومن حيث ان لائحة العاملين بالجهاز المركزى للحسابات المبانزة بقرار مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٥/٧/٦ ، تنبى في المادة الاولى على ان :

« تسرى احكام لائحة العاملين بالجهاز المركزى للحسابات على العاملين بالجهاز بادراد مراتبة الحسابات المؤسسية والهيئات والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها .

وتنقى المادة الثانية من تطبيق الاحكام المعمول بها بشأن العاملين الذين بالدولة فيما لم يرد بشئله نص خاص باللائحة المرفقة او بالقوانين

أرقام ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ ، ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ، ٣١ لسنة ١٩٧٥ المشار إليها
أو بلائحه نظام العاملين بمجلس الشعب .

ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة استقر على عدم سريان قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦ الخالص بالترقيات وقواعد الموظفين
على العاملين بالجهاز المركزي للحسابات (طعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٧ القضائية
جلسة ١٩٨٤/١/٢٢) تسييسا على أن العاملين بالجهاز يخضعون لأحكام
لائحة خاصة يتولى تنظيم شؤونهم الوظيفية ، ولا يؤثر ذلك النص في لائحة
الجهاز الصادرة في ١٩٧٥/٧/٦ من مجلس الشعب على أن تطبيق الأحكام
المعمول بها بشأن العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص
بلائحة المرفقة أو بالقوانين أرقام ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ و ٤٤ لسنة ١٩٦٥ و ٣١
لسنة ١٩٧٥ أو بلائحه نظام العاملين بمجلس الشعب ، إذ أن المقصود بتطبيق
الأحكام المعمول بها بشأن العاملين المدنيين بالدولة هي التي تنسم بالاستمرار
بصفاتها الشريفة العامة أما الأحكام الوظيفية مثل قواعد الرسوب الوظيفي ،
فإنها تسرى على العاملين المخاطبين بها ولا تنفذ لفهرهم من فئات العاملين
المخاطبين بها ولا تنفذ لفهرهم من فئات العاملين إلا إذا تضمنت نصا صريحا
بهذا .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بعير هذا النظر فإنه يكون قد خالف
القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا
وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى مع إلزام المدعى
بالصرفات .

(طعن ٢٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٣٠)

القانون الخامس

الاستقلال الحكيمة

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

يتمتع على الجهة الإدارية قبل إنهاء خدمة العامل العام مراعاة مهلة الستة أشهر المتصوص عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ - تعتبر هذه المهلة هي المهلة المناسبة التي تمكن العامل خراج البلاد خلالها إنهاء متعلقته هو وأسرته قبل عودته إلى الخارج - عدم مراعاة هذه المهلة يجعل القرار المتضمن إنهاء خدمة العامل العام مخالفا للقانون - تسري أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ المشار إليه في حق العاملين في الجهاز المركزي للحاسبات الذين يتم اعارتهم للخارج - ذلك أملا لبدء المساواة في المعاملة بين خضوع العاملين في الجهاز المركزي للحاسبات في شئونهم الوظيفية لأحكام خاصة .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٧٩ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحاسبات الصادر بقرار مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في ١٩٧٥/٧/٦ تطبيقا لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي للحاسبات بمجلس الشعب ، قد ردت قواعد الاستقالة الحكيمة على النمو الوارد بقانون العاملين المدنيين بالدولة السابق رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في المادة ٧٣ منه وكذا المادة ٩٨ من قانون العاملين المدنيين الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص باعتبار العامل مقدما استقالته إذا انقطع عن عمله بدون إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ولو كان الانتطاع عقب اجازة مخصص بها ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انتطاعه كان بمعذور مقبول على أنه يتقنين قبل ذلك انذار العامل كتابة بعد انتطاعه بخمسة أيام .

ومن حيث لن قضاء المحكمة الادارية العليا قد استقر على انه يتعين على
الجهة الادارية قبل انتهاء خدمة العامل المعار مراعاة مهلة الستة اشهر المنصوص
على بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ باعتبار ان هذه المدة هي
المهلة المناسبة التي يمكن للمعار خارج البلاد خلالها انتهاء متعلقاته هو وأسرته
قبل عودته الى الخارج وينتهي بها الاستقرار المتصور للخبرات المصرية العاملة
بالدول العربية ، وأن عدم مراعاة هذه المهلة يجعل القرار المتضمن انتهاء خدمة
العامل المعار مخالفا للقانون .

ون حيث ان قضاء هذه المحكمة انطلاقا من مبدأ المساواة في المعاملة وبين
جميع العاملين في أجهزة الدولة والموظفة قد استقر أيضا على سريان أحكام
قرار رئيس مجلس الوزراء الصادر في ١٩٧٥/٨/٦ والسالف الإشارة إليه في
حق العاملين في الجهاز المركزي للمحاسبات الذين تتم اعارتهم للخارج وذلك
على الرغم من خضوع هؤلاء العاملين في مسئولتهم الوظيفية لأحكام خاصة
تتضمنها القرار الصادر من مجلس الشعب بجلسته المقعدة في ١٩٧٥/٧/٦
تنفيذا لأحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي
للمحاسبات بمجلس الشعب .

ومن حيث انه على مدى ما تقدم واذا كان التسلط من الأوراق في الطعن
المسائل أن مدة اعادة الطاعن انتهت في ١٩٨٣/٢/١١ الأمر الذي يعد معه
مقطعا عن العمل اعتبارا من ١٩٨٣/٢/١٣ تاريخ اليوم التالي لانتهاء الاشارة
ولذا قام الجهاز المطعون ضده بتأديره كتيبة بعد الانقطاع بضمه أيام اعمالا
لحكم المبدأ ٧٩ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات السالف
الإشارة إليها الا ان الجهاز اصبر قرار انتهاء خدمة الطاعن في ١٩٨٣/٤/١٦
أي دون ابعاده مدة الستة اشهر المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء
الصادر عام ١٩٧٥ والمتوه عنه آنفا ، ومن ثم يكون قرار انتهاء الخدمة هذا
مخالفا للقانون ولجوب الانشاء ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير ذلك
فانه يكون قد جازى جميع أحكام القانون جديرا بالإلغاء .

(طعن ٥٢٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٨)

الفرع السادس

مراقب الحسابات

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

منح المشرع رئيس الجهاز المركزي للحسابات حق الاعتراض على القرارات الصادرة بتوقيع الجراء في المخالفات المالية خلال تواجد محلة -
تقوم النيابة الإدارية في حالة الاعتراض مباشرة الدعوى التأديبية خلال
خمس عشرة يوما - هذا المبدأ هو مبدأ تنظيمي وليس مبدأ سقوط -
مؤدى ذلك :

أن اعتبار هذا المبدأ لا يترتب عليه سقوط الحق في التابة الدعوى -
مجرد اعتراض رئيس الجهاز المركزي للحسابات في المبدأ سلف الذكر يجعل
قرار الجراء غير قائم وملغ لا تارة ويلزم الحالة العمل الى المحكمة التأديبية -
لا يشترط أن تصدر جهة الإدارة قرارا بسحب القرار الصادر عنها بوقع
الجراء في الاعتراض عليه من رئيس الجهاز المركزي للحسابات ، أساس ذلك :

أن المشرع أزم النيابة الإدارية بمباشرة الدعوى التأديبية ولم يعلق ذلك
على صدور قرار من الجهة الإدارية بسحب القرار
المادة ١٥٠ من القانون

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة
تنظيم النيابة الإدارية والمحكمة التأديبية تنص على أنه يخضع رئيس ديوان
الحسابات بالقبول والتوقيع بالصادرة من اللجنة الإدارية في شأن المخالفات المالية
المشار إليها في المادة السابقة ، ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من
تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تصحيح الموقوف الى المحكمة التأديبية وعلى
النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر
يوما التالية - ويبين من هذا النص أن المشرع وقد منح رئيس الجهاز المركزي
للحسابات حق الاعتراض على القرارات الصادرة بتوقيع الجراء في المخالفات
المالية

المسالية خلال مواعيد محددة . قد ألزم النيابة الادارية ، في حالة الاعتراض بمباشرة الدعوى التأديبية ، خلال خمسة عشر يوما ، وقد استقر قضاء المحكمة على ان ميعاد رفع الدعوى التأديبية المسلر اليه هو ميعاد تنظيى وليس ميعاد سقوط ، فلا يترتب على اغفاله سقوط الحق في اقامة الدعوى ومفاد ما تقدم ولازمه ان القرار الصادر بتوقيع الجزاء في هذه الحالة وبمجرد اعتراض رئيس الجهاز المركزى عليه في الميعاد مسلف الفكر ، لا يكون تلقيا وينتجا لآثاره القانونية ويلزم احالة العامل الى المحكمة التأديبية ، ويمسح الأمر منوطا بالمحكمة التأديبية لتطبيق حكم القانون ، ولا يلزم لذلك أن تصدر جهة الإدارة قرارا بسحب القرار الصادر منها بتوقيع الجزاء والمعتراض عليه من رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات والقول بغير ذلك لا يتفق وصريح نص المادة ١٣. انشأل اليها والتي ألزمت النيابة الادارية بمباشرة الدعوى التأديبية ولم تعلق ذلك على صدور قرار من الجهة الادارية بسحب القرار من عبه ، وعلى ذلك فان القرار الصادر من محافظ البحرة برقم ٨٠٨ في ١٩٧٨/٧/٢٤ بسحب قراره بتوقيع الجزاء على المظعون فسدها ، لا تأثير له على الدعوى التأديبية الثالثة فسدها لوروده على غير محل بسقوط قرار الجزاء في التطبيق القانونى بمجرد اعتراض رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات عليه في الميعاد الذى حددته المادة ١٣ مسلفة الذكر ، واذا اخذ الحكم المظعون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطا في تطبيقه متعبنا الانشاء .

ومن حيث ان الدعوى التأديبية مهينة للفصل فيها بغير استكمال اوراقها وتقديم اوجه الدفاع والمستندات بشأن الاتهامات المنسوبة للمظعون فسدها ، فإن المحكمة تتسدى للفصل فيها .

ون حيث انه يبين من مطالعة الاوراق ان وكيل قسم مكافحة جراثيم الاموال ابلغ النيابة العامة بالحمودية ، ان تحريكه السرية وبالاتسراك مع رئيس القسم نلت على ان سكرتير مجلس مدينة الحمودية والمكتب عن المجلس في تحصيل القيمة الاجبارية للاراضى الزراعية المتبرع

بهما من المواطن لصالح المستفيدين العلم بالحدودية قد قام
بالتلاعب والتزوير ، وبخسرت النية العامة التحقيق حيث تقرر
المتن بالحدودية المالية بالحفظ البحرية انه كان رئيسا للجنة التي تسكت
لنقص هذه الوثيقة ، وأسفرت أعمال اللجنة عن ان هناك أموالا مخطئة
بمعرفة كل أن و بصفتها مندوبين من تحصيل
الاجارات المستحقة لأرض بالحدودية وان تلك المبالغ جلتها
اليه وأدى استعداده لسداد المبلغ وقام بسداد مبلغ ٢٢١٦٨٥ جنيه
بوجوب القسيمة رقم ٢٨٥٦٠١ في ١٨/٥/١٩٧٦ فضلا عن ايداعه مبلغ
٤٥ جنيه بينك مصر بجمهورية ، ويسؤال على ما استند اليه ،
وانتهت النية العامة في مذكرتها المؤرخة ١٢/٦/١٩٧٦ الى أن الوثيقة
تشكل الجريمة القصص عليها بالمواد ١١٢ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ٢١١ من قانون
المقومات وان ذلك ثابت من اقوال جميع أعضاء اللجنة من أن
و قلما بالخطأ تلك المبالغ وقلما بالتزوير في السجل
الخامس بالمجلس والخاص بتحصين الاجارات المستحقة ومن لم قلما ثبته قبل
٢٢١٦٨٥ جنيه ويسؤال ويؤلفه بما استند اليه انكر ما نسب
المتن وانتهت الى الاكتفاء بنجارتها ادلينا .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم وثبوت ما استند الى التهمين من
تهليلات على نحو ما سبق ايضا فان المحكمة تقرر مجازاة المتهم الاول الجهاز
المركزي للمصالحات بهذا القرار في ٩/١٠/١٩٧٦ وفي ١٦/١٠/١٩٧٦ امترض
الجهاز على الجزاء الواقع على كل منها باعتبار انه لا يتناسب مع جسده
بالمخالفات المنسوبة اليهما وطلب الجهاز احالتهما للمحكمة التأديبية ، واضطر
بنك النيلة الادارية بالاسكندرية (ادارة الدعوى التأديبية) بموجب كتابه
رقم ٥٩١ المؤرخ ١٧/١٠/١٩٧٦ والذي ورد الى النيلة الادارية في
٢١/١٠/١٩٧٦ ، كما اضطر الجهاز ايضا ادارة الشئون القانونية بحافظة
البحيرة بالامراض بترتيب كتابه رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٦ وطلبت
الادارة المذكورة من الرأية الضالة لشئون العاملين بالحفظ تنفيذ ما ورد
بكتاب الجهاز ، وبترتيب ٢٧/٢/١٩٧٨ طلعت النيلة الادارية من الحافظة

سحب القرار رقم ١٦٣ بالجاء فلما تمت إدارة الشؤون القانونية بالجانبية في ١٠/٤/١٩٧٨ بأن مكترة الجهاز لم تشر إلى طلب سحب القرار فلما جابتها النيابة الإدارية بالكتاب رقم ٣٦١٧ بتاريخ ١٩٧٨/٧/١ بأن طلب إحالة المتهم للمحاكمة التأديبية يتطلب من الجهة الإدارية أن تعادر إلى مسجوب الجاء دون ما حاجة إلى الإشارة لذلك وتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٤. مستند قرار بحفظ البحرة رقم ٨٠٨ بسحب القرار رقم ١٦٣ تمهيدا لإحالة المتهم للمحاكمة التأديبية.

٨ : ومن جهة إن المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨. بملادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية تنص على أنه يلتزم رئيس النيابة الإدارية بالقيام بالمرامات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية الشار إليها في المادة السابقة. ولرئيس الحيوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطالع بتعيين الموظف إلى المحاكمة التأديبية وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية ويمنع من هذا النحر أن المشرع وقد منع رئيس الجهاز المركزي للحسابات حق الاعتراض على القرار الصادر بالحبس. ويتعين الجاء في المخالفات المالية خلال مواعيد محددة ، قد لزم النيابة الإدارية ، في حالة الاعتراض مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما ، وتستند باستمر قضاء هيئة المحكة على أن معاد دفع الدعوى التأديبية المشار إليه هو معاد تنظيمها وليس معاد سقوطه ، فلا يترتب على إغفاله سقوط الحق في اقلية الدعوى بمقاربا تقدم ولازم أن القرار الصادر بوقوع الجاء في هذه الحالة ويمنع اعتراض رئيس الجهاز المركزي عليه في المعاد سلف الذكر ، لا يكون تأييدا ويتجلى آثاره القانونية. ويلزم إحالة الملف إلى المحاكمة التأديبية ، ويمنع الإبر فبوطا بالمحاكمة التأديبية لتطبيق حكم القانون ، ولا يلزم لذلك أن تصدر جهة الإدارة قرارا بسحب القرار الصادر بوقوع الجاء والمعتزس بطلان من رئيس الجهاز المركزي والتي ألزمت النيابة لإدارية بمباشرة الدعوى التأديبية ولم يتعلق ذلك بغير مسعود قرار من الجهة الإدارية بسحب القرار عن بسحبه ، وعلى ذلك فإن التسيرو المساعدين من بحفظ البحرة برقم ٨٠٨

في ٢٤/٧/١٩٧٨. منحت قراره بتوقيع الجزاء على المظنون ضدها في
في الحوزة على الدعوى التأديبية المأثرة ضدها لوروده على غير محل بسقوط
قرار الجزاء في التطبيق القانوني بمجرد اعتراض رئيس الجهاز المركزي
للمحاسبات عليه في الميعاد الذي حددته المادة ١٣ سابقة الذكر ، وإذا أخذ
الحكم المظنون فيه بغير هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في
تطبيقه متعينا الألفاء .

ومن حيث أن الدعوى التأديبية مهينة للفصل فيها بغير استكمال إجراءاتها
وتقديم أوجه الدفاع والمستندات بشأن الاتهامات المنسوبة للمظنون ضدها ،
فإن المحكمة تصوى للفصل فيها ؟

فإن حيث إنه من مطلحة الأوراق أن وكيل المنيح بالخدمة جبريل
الأموال أبلغ النيابة العامة بالمحورية ، أن تفرقة الذرية وألا تسترأج
تأوي إلى التسييم على : على أن سبقت في تحقيق النيابة العامة
والمنتدب من المجلس في تحصيل القيمة الاجارية للاراضى الزراعية والمترع
بها من المواطن لصالح المستطى العلم بالمحورية قد قام بالتلاميذ
والتزويص ، والتزيت النيابة العامة التحقيق حيث قصرت في
بالجبرية المسلية لحانطة البخرة إنه كان
فيده الواضح ، واستقرت امبال النطة من ان فطحة أموالا مخططة بمرنة
كل من
للإجراءات المستطقة لاراضى
جملتها ١٥٠٠٠ جنينة ويسأل
الكر ما ينسب اليه وأدى استخراجه لسدك المبلغ وجام بتسداد جلع ١٨٥٠٠
جنه بموجب للقمينة رقم ٢٠٤٦٠٠ في ١٨/٥/١٩٧٦ غطى فن ليذامه ببلغ
٤٥ جنينه بنك مفر بجهوز ، ويسأل
ليه ، ولتتم النيابة العامة في مكرها المؤرخة ١٨٧٦/١/٤٤ الى ان الواقعة
تسكن الجبرية للتمشيق عليها بالواد ١١٤٠٠٠ ١٢٨٠٠٠ ٤٠٩١٤٠٠٠ من حاتون
المقويات وان ذلك فالت من الأموال جميع ٢٠٠٠٠٠٠٠ اللجنة من كان

و قلنا باختلاس تلك المبالغ وقلنا بالتزوير في السجل الخاص بالمجلس والخاص بتحصيل الإيرادات المستحقة ومن ثم غاتها ثابتة قبل المتهين وانتهت الى الاكتفاء بجوازاتها ادائيا .
(ملعن ١٢٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١١/١/١٩٨٥)

المبدأ :

تطبق احكام لاتحة العاملين بالجهاز المركزى للحسابات على العاملين بالجهاز بمراقبة الحسابات - لا ينال من ذلك ان لكل من العاملين في الجهاز والعاملين في مراقبة الحسابات فرع مستقل في ميزانية الجهاز - انسئ ذلك :

انه بمقتضى نص المادة (٩٨) من هذه اللائحة نقلت الى موازنة الجهاز الاعتمادات المخصصة لائزات مراقبة الحسابات بالمؤسسات العامة والهيئات الصلة كما نقلت اعتمادات التكاليف الخاصة بالعاملين في هذه الادرات الى موازنة الجهاز - مؤدى ذلك :

ان نصيب « الجهاز » الوارد في اللائحة ينصرف الى الجهاز ومراقبة

العملة :

ومن حيث ان المادة ١ من لاتحة العاملين بالجهاز المركزى للحسابات الصادرة بقرار مجلس الشعب بجلسة ١٩٧٥/٧/٦ نص على ان « تسرى احكام لاتحة العاملين بالجهاز المركزى للحسابات المرفقة على العاملين بالجهاز وبيانات مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العملة والشركات والجمعيات والائشآت التابعة لها وتكون لهذه اللائحة قوة القانون » ، ونصت المادة ٢ على ان تطبق الاحكام المصول بها بشأن العاملين المنفيين بالدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص باللائحة المرفقة او بقوانين ارقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ ، ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ، ٢١ لسنة ١٩٧٥ المشار اليها او بلائحة نظلم العاملين بمجلس الشعب ومقتضى ذلك ان احكام هذه اللائحة تنطبق على العاملين بالجهاز بمراقبة الحسابات وسارت احكامها على هذا النحو واصبح الجميع خاضعين على انهم عاملون بالجهاز ، وما يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة ٩٨ من اللائحة من ان تنقل الى موازنة الجهاز الاعتمادات المخصصة

لإدارات مراقبة الحسابات بالمؤسسات العامة والهيئات العامة ، كما تنقل اعتبارات الوظائف الخاصة بالمعلمين في هذه الإدارات إلى موازنة الجهاز ، ولا ينال من ذلك أن لكل من المعلمين في الجهاز والمعلمين في مراقبة الحسابات فرع مستقل في ميزانية الجهاز ، ومع ذلك فإن تعبير الجهاز الوارد في اللائحة يعني الجهاز ومراقبة الحسابات .

(طعن ١٨٥٣ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠)

مقابلة رقم (٤٨)

المقابلة :

احتفاظ المعلمين بالجهاز وإدارات مراقبة الحسابات بالزاي المالية والعينية وخدمات الرعاية الطبية والاجتماعية وغيرها التي كانت تواجهم عند العمل باللائحة المعلمين بالجهاز المركزي للحسابات وفقاً لقواعد المقررة في الاحتفاظ بهذه الزاي المالية والعينية لا يقتصر على المعلمين بالجهاز فقط بل يشمل إدارات مراقبة الحسابات - تستمر هذه الأجهزة (الجهاز المركزي لإدارات مراقبة الحسابات) في توفير الزاي العينية للمعلمين بتلك الإدارات العاملين بها فلما نقلوا خارج تلك الإدارات فلا يمكن إعادتهم منها لأنها غير مملوكة لاستصحابها خارج موطئها له .

الحكمة :

وحيث أن لائحة المعلمين بالجهاز المركزي للحسابات المنشورة بقرار رئيس مجلس الشعب بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٧٥ تنص في المادة (٨١) من الباب التاسع الخاص بالأحكام الانتقالية على أن « أعضاء الجهاز هم المعلمون الذي يشاركون أعمال الرقابة التي يختص بها الجهاز وفقاً لأحكام القوانين أرقام ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ ز ٤٤ لسنة ١٩٦٥ و ٢١ لسنة ١٩٧٥ . أشار إليها أو الذين يقولون الأشراف على القائمين بهذه الأعمال » .

وتنص المادة (٩٤) من اللائحة بأن « تحفيظ المعلمون بالجهاز وإدارات مراقبة الحسابات بالزاي المالية والعينية وخدمات الرعاية الطبيعية والاجتماعية وغيرها وفقاً للقواعد المقررة عند العمل بهذه اللائحة » وتنص

المادة (١٧) على أن "تقتصر الجهات المنشأة لها إدارات مراقبة الحسابات في مواجهة تكاليف الرقابة المشار إليها في الفئات رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ولا تخضع الدائنية وكذلك المزايا المختار إليها في المادة (١٤) إلى حين إدراج الاعتمادات اللازمة لمواجهة هذه التكاليف بموازنة الجهة" .

وحيث أن المبين من هذه النصوص أن المادة (١٤) أتت البيان تضمنت بالحفاظ العاملين بالجهاز وبإدرات مراقبة الحسابات بالمزايا المالية والمعنوية باللائحة ومما هذا الحكم أن العاملين بالجهاز وإدارات مراقبة الحسابات وخدمات الرعاية الطبية والاجتماعية وغيرها وفقا للقواعد المقررة عند العمل يحتفظون بجميع المزايا المالية والمعنوية التي كانت تمتع لهم عند العمل باللائحة وفقا للقواعد المقررة ، بما في ذلك المزايا المقررة من قبل الجهات المنشأة بها لإدارات مراقبة الحسابات نزولا على عموم النص وإطلاقه ولا سيما في المقتضى نصي ذلك بإضافة على ما كان يمنح منها لقرارات صادرة من الجهاز بحسب مقتضى مقتضى ذلك من النص الذي ورد بصيغته العموم ولا خلافه بما يمتنع معناه كإلصاق عام لا تشييد أو تخصيصه فضلا عن أن المبين في وضوح ويترشح العبارة أن النص لم يقتصر على تقرير الاحتفاظ للمزايا المختار إليها (للمتابين بالجهاز) بل أضاف إلى ذلك (وإدارات مراقبة الحسابات) على وجه الخصوص أن النص لا يتصرف بحسب إلى ما كان ممنوحا بقرارات من الجهاز في تاريخ العمل بذلك اللائحة وإنما يشمل كذلك ما كان يمنح من الجهات المنشأة بها تلك الإدارات وفقا للقواعد المقررة بها ومن ثم يكون النص هنا فيما يكلف بها من الاحتفاظ بمكافأة الجهود غير العادية ومنحه الإنتاج المشار إليها أما عما يتطلب به من الاحتفاظ بزيادة في راتبه بواقع ١٠ ٪ تمويضا عن المزايا المعنوية المشار إليها فلا يسند له في ذلك لأن هذه المزايا ليست قليلة بطبيعتها لأن يستحقها العامل خارج النطاق التي تمتع فيه ولم يجوز النص تحويلها إلى اعتبارات أخرى وذلك لما أعوزه وتوسع القواعد الإدارية لهذا الغرض فيها يستفاد منه أن مقصود النص هو استمرار الجهات المختصة في منح تلك المزايا المعينة للمتابين بذلك الإدارات ما مضوا

يعملون بها فإذا تطلوا خلع تلك الإدارات أو أعيدوا إلى الجهاز لغير وجبة
تغيرهم منها بحسبها غير قليلة لاستجلبها خارج نطاق ما وضعت له
وحيث إن الحكم المعلن إذا التزم هذا النمط يكون قد جاء موافقا
حكم صحيح القانون بما يتعين منه الحكم بقول الطين شيئا ورفضه
موضوعا والزام الجهة الادلية المروفت .
(ملن ١٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٠/٢)

القرار التاسع

جزء القضاء

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة
الادلية والمحكمة التأسيسية - أوجب المشرع على الجهة الإدارية إخطار
رئيس الجهاز المركزي للحسابات بقراراتها الصادرة في المداخيل المالية
لرئيس الجهاز المركزي للحسابات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره
بالقرار إن يطلب تقديم العاقل إلى المحكمة التأسيسية - الجهاز المحدد لرئيس
الجهاز ليستعمل حقه في الاعتراض هو معاد بحضور لا - مهال الحق
خلاله - فلذا الجهاز مقرر لمصلحة كل من العاقل حتى لا يظل تحت سطوة
الاعتراض التي أجل غير معد كما أنه مقرر لمصلحة جهة الإدارة حتى لا تنزل
أمورها وأهول العاملين فيها معلقة على استعمال حقه في اعتراض دون ما أجل
نتيجة ذلك - استعمال الحق في الاعتراض بمعد انقضاء الجهاز التأسيسي إليه
بعد بطيلا .

المحكمة :

إن هذا الموضوع مرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المقعودة بتاريخ ١٩٨١/٤/١٦ فتبينت أن المشرع في القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحكمة التأسيسية المعدل بالقانون
رقم ١/٢٩ لسنة ١٩٦٤ أفرد الفصل الرابع من الباب الثاني المتعلق بالخصم

النيلية الادارية ، لبيان ما يتبع عند التعرف في التحقيق : تبينت المادة ١٢ الاجراءات التي تتخذ في حالة ما اذا رأت النيلية الادارية حفظ الأوراق ويتبع من اجراءات في حالة اذا رأت الجهة الادارية تقديم الموظف الى المحاكمة . فاذ كانت القرارات المشار اليها في هذه المادة قد صدرت من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية فقد قضت المادة ١٣ بضرورة اتخاذ اجراء خاص بلخاطر رئيس الجهاز المركزي للمحسابات بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية والمشار اليها في المادة السابقة . ولرئيس الجهاز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية . وعلى النيلية الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية نظرا لما للمخالفات المالية من اهمية خاصة قد اوجب اخطار رئيس الجهاز المركزي للمحسابات - باعماله رئيس الجهة المنوط بها مراجعة التصرفات المالية للجهات الادارية بقرارات الجهة الادارية الصادرة في شأن هذه المخالفات ، واعطى رئيس الجهاز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار الحق في ان يطلب من النيابة الادارية اقامة الدعوى خلال خمسة عشر يوما التالية . واليصاد الحسود لرئيس الجهاز في الفترة التالية من المادة ليستعمل حقه في الاعتراض على قرار الجهة الادارية في المخالفات المالية مما يوجب رفع الدعوى التأديبية . بسبب هذا الاعتراض ، انما هو ميعاد محصور لاستعمال الحق يقترب على انقضاء دون استعمال الحق خلال انقضاء الحق وسقوطه فلذا استعمال الحق بعد انقضاء الحق فيه كان باطلا . وهذا الميعاد مقرر لمصلحة كل من المعامل المتخذ الاجراء ضده ضمانة له حتى لا يظل واقعا تحت سطوة الاعتراض الى اجل غير محدد ، كما انه مقرر لمصلحة جهة الادارة ذاتها حتى لا تظل أمورها وأمر العاملين فيها معلقة على استعمال حق في اعتراض دون ما اجل محدد ، حتى تستطيع الالتزام الى القيم تواجدها .

ويشمل ذلك انتهت المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٦ في جلسة ١٩٧٢/٢/١٦ المنشور بمجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الادارية العليا في عشر سنوات من ٢٢١٨ - فيقترب على عدم مراعاة الميعاد المشار

اليه سقوط حق رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات فى الاعتراض وتستقر تصرف الجهة الادارية سواء بتوقيع الجزاء أو بالحفظ .

وإذا كان ما تقدم صحيحا ، وكان للجهاز المركزى للمحاسبات وفقا لاحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات - فى سبيل مباشرته اختصاصات ومسئوليته الموقعة به والمبينة فى هذا القانون - سلطة القيام ببراقية حسابات مختلف اجهزة الدولة من ناهيتى الإيرادات والمصروفات عن طريق قبيله بالمراجعة وبالتدقيق على المستندات والدفتر والسجلات والمصروفات المالية والتثبت من ان التصرفات المالية والتوريد الحسابية الخاصة بالتحصيل او الصرف تمت بطريقة نظمية وايضا له فحص سجلات ودفاتر ومستندات التحصيل والصرف وكشف حوادث الاختلاس . . . الخ فان الجهاز - فى سبيل مباشرته لهذه السلطات الرقابية - يل من الواجب عليه ان يبدى للجهات الادارية ما يعطى له من ملاحظات ومنقصات على قراراتها وان يبينه الى اوجه المخالفات المالية التى تتكشف له ولا يسرى فى ذلك بالجماد المثار ليه فى المادة ١٢٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٨ لأن المشرع لم يقرره قيدا فى هذه الحالة . وعلى ذلك يكون للجهاز المركزى للمحاسبات حق الاعتراض على اى تصرف أو اجراء يصدر من جهة الادارة فى شأن المخلفات المالية سواء ابلغ بهذه المخالفات أو قام باكتشافها بنفسه مباشرة لسلطته الرقابية فى فحص المستندات الا ان هذا لا يفيد اصدار حكم المادة ١٢ المشار اليه فيعود رئيس الجهاز الى استعمال حق الاعتراض بعد انتفاء الجماد المقرر وذلك بنفسه بالتفتيش والرقابة بمقتولة انه كشف جديد للمخالفة والابلاغ عنها وطلب المحاسبة ، محكم المادة ٢٣ هو الذى يسرى فى جميع احوال الجزاءات التى يتم لظفار الجهاز المركزى للمحاسبات بالجزاء الواقع أو بالتصرف المقترح طبقا لما ولا يلغى نص المادة ١٢ الحق فى التفتيش والرقابة .

ويتطبيق ما تقدم على وقائع الموضوع المثار ، وأذ تبين من الأوراق ان الجهاز المركزى للمحاسبات ابدى اعتراضه على ما انتهى اليه قرار المحكمة

الإدارية بعد إعادة تحقيق الواقعة المختصة بإخطار توبيس الهيئة الدئى أبلغ بانه
بتكاتب الجهة المؤرخ ٢٩/٥/١٩٨٩. ما عترض الجهاز بتكليفه المؤرخ في
١٩٨٤/٦/٢٠ ورأى مسئولية الميكانيكى وآخرين عن هذه الواقعة وطلب
مساعدتهم دون أن يطلب إحالة أى منهم إلى المحكمة التأديبية فانه وإن اعترض
طبقاً للمادة ١٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ إلا أنه لم يطلب استعمال
الحق المقرر فيها وهو طلب الإحالة إلى المحكمة التأديبية وبذلك يكون هذا الحق
قد سقط. حيث أن في تأنيب الملاحظات الصلة بل أثناء ممارسة عمله الرقائى
الصالح طبقاً لقانونه .

لذلك لم انتهت الجمعية العمومية لتبسيى الفتوى والتشريع إلى أن
لرئيس الجهاز المركزي أن يطلب إحالة الخاطئ للمحكمة التأديبية بخلاف خمسة
عشر يوماً من تاريخ طيلافه. بالجزاء الموضع بمعية طبقاً للمادة ١٣ من القانون
النهائية الإدارية. وبسقط هذا الحق بعدم استيعاله خلال الميعاد المذكور، وبذلك
دون أخلال بها وللجهاز المركزي للتبسيات من إعادها يعين له من ملاحظات
على التبسيات المسالقة للجهات الإدارية طبقاً لقانونه .

رغلك ٢٢٥/٦/٨٩ - جلسة ١٩٨٦/٤/٢

ثانياً - الأجلة إلى التحقيق في شأن المخالفات المشار إليها

قائمة رقم (٩٩)

البحث في:

لزم الأمر الجهات الخاضعة لرقابه الجهاز المركزي للحاسبات
وبها شركات القطاع العام - إخطار الجهاز بقرارات التي تصدرها في
شأن المخالفات المالية - المقصود بهذه القرارات هي القرارات المتعلقة
بحفظ المخالفة أو توقيع جزاء عنها - قرارات الأحالة إلى التحقيق لم يستند
المشرع إخطار الجهاز المركزي للحاسبات بها - الإخطار التي تطلبه المشرع
هي ضمانات للحفاظ على المال العام وليس ضمانات للعمال الذي ارتكب المخالفة
المالية .

المحكمة :

وبالنسبة لنا ورد بالظن من بطلان قرار الإحالة لعدم إخطار الجهة الإدارية للجهاز المركزي للمحاسبة قبل إحالة الطاعن للتبليغ الإدارية للتحقيق معه أملاً لما تنص عليه المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن الجهاز المركزي للمحاسبة من وجوب موافقة الجهاز بالقرارات الصادرة من الجهات الخاضعة لرقابته في تعيين الخلفاء المالية التي تقع بها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدورها مصحوبة بكافة أوراق الموضوع ولرئيس الجهاز ما يلي :

١ - أن يطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز - الإداري والجهاز - تقديم العمل إلى المحكمة التأديبية ، وعلى الجهة المختصة بالإحالة إلى المحكمة التأديبية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوماً التالية .

٢ - أن يطلب إلى الجهة الإدارية مسجدة القرار في تعيين الخليفة المالية خلال الثلاثين يوماً من تاريخ ورود الأوراق كاملة للجهاز - الجهة المختصة في قرارها .

٣ - أن يورد الواقع من عدم النص أن المشرع ألزم الجهات المختصة بتبليغ الجهاز المركزي للمحاسبة - منها شركات القطاع العام - إخطار الجهاز بالقرارات التي تصدرها في شأن الخلفاء المالية ، والتصعيد القرارات المتعلقة بحل الخلفاء ، أو توقيع جزاء عليها ، حيث يحول الجهاز من خلال تقديم العمل إلى المحكمة التأديبية أو لمعالجة التطبيق ، قراره الجهة أو الجهاز ، تقديم العمل إلى المحكمة التأديبية أو لمعالجة التطبيق ، قراره الجهة أو الجهاز ، أما قرارات الإحالة إلى التحقيق - سواء بمعرفة الجهة الإدارية أو التأديبية الإدارية - فلم يستلزم المشرع إخطار الجهاز المركزي للمحاسبة بها ، كما من اللافت أن في الحالات التي يطلبها المشرع - أنها هو متابعة للحفظ على المال العام وليس سمعة العامل إلى لرفع المخالفة المالية .

٨٨٦ قسم ١٩٦٦ : ١٩٦٦ لسنة ٣٧ : ١٩٦٦/١/١٩٦٦ .

الفصل الثاني

مدى الخضوع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات

الفرع الأول

الاتحاد القلموني الزراعي المركزي والجمعيات التعاونية

للمراقبة المالية والمركزية

قائمة رقم (٥٠)

المبدأ :

الجهاز المركزي للمحاسبات نشأ كجهاز فني متخصص في مراجعة الميزانيات والحسابات لتحقيق رقابة الدولة على أموالها وأموال الأشخاص الخاضعين لأمرها من الأشخاص التي قدر المشرع مدى بسط رقابة الجهاز عليها تتعلق أغراضها بتحقيق نفع عام والأصل أن الجهاز لا يتقاضى مقيلا عن هذه المراجعة المالية من الجهات الخاضعة لرقبته وسلطته إذ الفرض مما خصه به المشرع من أعمال لا ينصرف إلى تحقيق خدمة خاصة لهذه الجهات وإنما المقصد منه هو حماية الأموال المملوكة للدولة والجهات ذات النفع العام وضمان التصرف في هذه الأموال واستثمارها فيما خصصت من أجله وهي غايته ومقصد لا يؤدي عنها مقابل بل قد يعوق تحقيقها نطلب مثل هذا المقابل وقد ردد المشرع هذا الأصل في قوانين بعض الجهات التي أخضعها لرقابة الجهاز على أنه لا يسوغ أن يحمل سكوت المشرع عن ترديده في قوانين بعض الجهات الأخرى على إيلاحة استدلالاته ، إذ الحق على خلاف الأصل يحتاج إلى نص صريح يقرره ويؤدي ذلك : عدم جواز حصول الجهاز المركزي للمحاسبات على مقابل نظير مراجعة أعمال الاتحاد القلموني الزراعي المركزي والجمعيات التعاونية الزراعية التابعة والمركزية .

النتيجة :

إن لهذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٥ من مارس سنة ١٩٩٢ غلبت بها أن المادة الأولى من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادرة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨

نص على أنه : « الجهاز المركزي للحسابات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق بمجلس الشعب تهدف أساسا إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المتضمن عليها في هذا القانون وتعاون مجلس الشعب في التقييم بمهله في هذه الوظيفة ، وذلك على النحو المبين في هذا القانون » وعينت المادة الثالثة من القانون **الجهات التي تخضع لرقابة الجهاز** فنصت على أنه :

« **يشار الجهاز لأشخاصه بالنسبة للجهات الآتية :**

١ - **الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة ، ووحدات الحكم المحلي .**

٢ - **الجهات التي تنص قوانينها على خضوعها لرقابة الجهاز . . .**

ومما تقدم ما تقدم أن الجهاز المركزي للحسابات نشأ كجهاز فني متخصص في مراجعة الميزانيات والحسابات لتحقيق رقابة الدولة على أموالها وأموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص التي تسدر المشرع لملاحقة بسط رقابة الجهاز عليها لتعلق أغراضها بتحقيق نفع عام . والأصل أن الجهاز لا يتلقى مقابلا عن هذه المراجعة المالية من الجهات الخاضعة لرقابته وسلطاته مقابلا من عبءه المراجعة المالية من الجهات الخاضعة لرقابته وسلطاته إذ الفرض مما خصه به المشرع من أعمال لا ينصرف إلى تحقيق خدمة خاصة لهذه الجهات ، وإنما القصد منه هو حماية الأموال المملوكة للدولة والجهات ذات النفع العام وضمان التصرف في هذه الأموال واستثمارها فيما خصصت من أجله وهي غليات ومقتضى لا يؤدي عنها مقابلا ، بل تزيد بعوق تحقيقها تطلب مثل هذا المقابلا . وإذ كان المشرع قد ريد مبدأ الأصل في قوانين بعض الجهات التي أخضعها لرقابة الجهاز مثلما فعل في القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ في شأن الاتحاد العام للتعاونيات ، والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ في شأن التعاون الإسكاني ، والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن التعاون الاستهلاكي والقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن التعاون الإنتاجي ، فإن سكوتها عن ترديدها في قوانين بعض الجهات الأخرى

كما هو في الحالة المروونة له حيث نصت المادة (٦١) من قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ على أن « يتولى الجهاز المركزي للحسابات بواسطة أجهزته مراجعة الحسابات الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والمحافظات التابعة والمركزية » بغير أن تنطرق إلى حرمان الجهاز من مقابل عن عمله ، فلا يتسوغ أن يحصل هذا المسلك على أبلة استثنائه إذ إنه على خلاف الأصل يحتاج إلى نص صريح يقره خلسة إذا كانت المادة التي استوجبت النص صراحة في القوانين المشار إليها على حظر تقاضي الجهاز المركزي للحسابات لمقابل عما يقوم به من أعمال المراجعة في تلك الجهات ، وهي تمكن الجهاز عن بسط رقابة فعالة عليها متحققة في الجهات التي لم تحظر قوانين تشائها صراحة تقاضي هذا المقابل شأن قانون التعاون الزراعي بموجب الدستورية بينهما في الحكم بعدم إن اتمعت مبررات التفرقة من حيث الواقع والقانون .

المادة ١٢٠ :

١٢٠. انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز قبول الجهاز المركزي للحسابات على مقابل نظير مراجعة أعمال الاقتصاد التعاوني الزراعي المركزي والجمعيات التعاونية الزراعية العاملة والمركزية .
(ملفه رقم ١٨/٤.١ جلسة ١٩٩٢/٢/٢٥)

قائمة رقم (٥١)

المادة ١٢١ :

تؤكد بعدم جواز حصول الجهاز المركزي للحسابات على مقابل نظير مراجعة أعمال الاتحاد التعاوني المركزي والجمعيات التعاونية الزراعية التابعة والمركزية - ليس في نص المادة (٩٠) من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات .

١٢١. متى

المادة ١٢٢ :

١٢٢. حاربه اللجنة بفضل مدى جواز حصول الجهاز المركزي للحسابات على مقابل نظير مراجعة أعمال الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي والجمعيات التعاونية

الزراعية العامة المركزية في ضوء المادة (١٥) من لائحة الماعلين بالجهاز المركزي للحسابات الصادرة في ١٤ من يناير سنة ١٩٦٢ بقرار من مجلس الشعب .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لاسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٢١ من يونيو سنة ١٩٦٢ غاستمرت لثانها بجلستها المنعقدة في ١٥ من مارس سنة ١٩٦٢ الذي انتهت فيه الى عدم جواز حصول الجهاز المركزي للحسابات على مقابل نظير هذه المراجعة تأسيسا على « ان الأصل ان الجهاز المركزي للحسابات لا يتقاضى مقابلًا عن المراجعة المالية عن الجهات الخاضعة لرقبته وسلطته اذ القرض مما خصه به المشرع من اعمل لا ينصرف الى تحقيق خدمة خلصة لهذه الجهات ، انما التصد منه هو حماية الأموال المملوكة للدولة والجهات ذات النفع العام وضمان اتصرف في هذه الأموال واستثمارها فيما خصصت من اجله ، وهي غايات ومقاصد لا يؤدي عنها مقابل بل تد يعوق تحليها تطلب مثل هذا الدليل . واذا كان المشرع قد ردد هذا الأصل في قوانين بعض الجهات التي اخضعها لرقابة الجهاز فان سكوته من ترديده في المادة ٦١ من قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ — حيث لم ينص صراحة على حرمان الجهاز من مقابل عن اعمل المراجعة — لا يسوغ ان يحمل على اإباحة استئذانه اذا المنع على خلاف الأصل يحتاج الى نص صريح يقرره خلصة اذا كانت العلة التي استوجبت النص صراحة في بعض القوانين على حصر تقاضي الجهاز المركزي للحسابات لمقابل عما يقوم به من اعمل المراجعة وهي تمكين الجهاز من بسط رقابة فعالة عليها متحققة في الجهات التي لم تحظر قوانين انشائها صراحة تقاضي هذا المقابل شأن قانون التعاون الزراعي توجب التسوية بينهما في الحكم بعد ان انعمت ببرلت التفرقة من حيث الواقع والقانون » .

ومن حيث ان ما انتهت اليه الجمعية العمومية في هذا الخوض والاسباب التي استندت اليها وكشفت بها من صحيح حكم القانون لا ينال منه ما نصت عليه المادة (٩٠) من لائحة الماعلين بالجهاز المركزي للحسابات التي تنص

يان « تؤدي الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز والخارجة عن الموازنة العملية للدولة بتأليف الرقابة التي يحددها الجهاز » ذلك أنه لا ينبغي تقرير مقابل للمراجعة المالية التي يقوم بها الجهاز المركزي على خلاف الأصل في عدم استحقاق هذا المقابل بوضعه من محل نص لا تحى بتقرير هذا المقابل والذي لا ينبغي إلا يفتون أو بناء على صحيح نص في قانون الأمر الذي لا يتوافق في الحالة المعروضة أخذاً بعين الاعتبار أن الرقابة التي يقوم بها الجهاز على الجهات الخاصة ذات النفع العام لا تنصرف إلى تحقيق خدمة خاصة لهذه الجهات وإنما القصد منها حماية الأموال المملوكة لهذه الجهات وضمان التصرف فيها واستثمارها فيما رصد له وخصصت من أجله ومن أم فإن الجهاز لا يستحق مقابلاً من هذه المراجعة المالية ولا ينتهي النص الواردة في هذه الثلاثة سداً لتقرير مقابل المراجعة للجهاز المركزي للمحسابات.

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تأكيد الفتوى الصادرة بجلطة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٢ بعدم جواز حصول الجهاز المركزي للمحسابات على مقابل نظير مراجعة أعمال الاتحاد التعاوني المركزي للجمعيات التعاونية الزراعية العمالية والمركزية ، وليس في نص المادة (٩٠) من لائحة المعلنين بالجهاز المركزي للمحسابات الصادرة بتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٩٢ ما يغير وجهة الرأي حسبما استظهرته الفتوى .

(فتوى ١٠٠/١/٢ جلطة ١٩٩٢/١/٢١)

الفرع الثاني

صندوق معاشات نقابة المهندسين وصندوق معاشات
نقابة المهن التطبيقية والشركات التي يساهم للصندوق في رأسمالها

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

خضوع للشركات التي يساهم صندوق معاشات نقابة المهندسين
وصندوق معاشات نقابة المهن التطبيقية في رأسمالها بما لا يقل عن ١٥ ٪ من
رأس المال لرقابة الجهاز المركزي للمحسبات - أساس ذلك : أن الدولة
تدعم صندوق المعاشات والإعانات في كل من التقنيين بلوالها وتساهم
بنصيب في شراء موارده ومن ثم منحها القانون الحق في أن تبسط رقابتها
على هذا للصندوق حتى تطهّر على أموالها وأوجه صرفها وبدي استخدامها
في الإفراض المخصصة لها - صندوق المعاشات والإعانات في كل من نقابة
المهندسين ونقابة المهن التطبيقية وبحكم تمتعه بشخصية اعتبارية مستقلة
بعد تسجيله تطبيقاً لأحكام قانون صناديق التأمين الخاصة الصادر
بالتقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وبغض النظر من طبيعته وكذا أمواله يخضع
لرقابة الجهاز المركزي للمحسبات بعد أن اختلطت أموال الدولة أيا كانت
نسبتها بلواله ولا تؤنّى هذه الرقابة لثروتها ولا تحقق فاعليتها إلا إذا أوتت
إلى الشركات الخاصة التي يستثمر فيها الصندوق أمواله ولا تنطبق نصوص
قانون الجهاز المركزي للمحسبات الصادر بالتقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨
أخضاعها لكل هذه الرقابة بل تخص عليها إذا كتلت الأموال المستثمرة
سألمت فيها الدولة مباشرة أو بطريق غير مباشر كمثل الحالة المعروضة -
لا معنى من أن يبسط الجهاز رقابته على هذه الشركات بمقتضىات حماية
أموال الصندوق تعرض ذلك وليس في قانون النقابة أو نظام الصندوق
ما يباه أو يتناظر معه .

الفتوى :

وقد عرضن الموضوع على الجمعية العمومية لتسهي الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ فاستقبل لها أن المادة
٧٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن نقابة المهندسين تخص على

انه : « ينشأ بالتقابة صندوق المعاشات والاعانات يقوم بترتيب معاشات واعانات وتقبة او دورية لأعضاء التقابة ولورثتهم طبقا لأحكام هذا القانون والقواعد التى يقرها النظام الداخلى للتقابة » وتنص المادة ٧٦ من القانون ذاته على ان : « تتكون موارد صندوق الاعانات والمعاشات مما يأتى :

(١) (٣) ما تساهم به الدولة من ائمة مسنويا
فى هذا الصندوق .

وقد تضمن القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٤ بقائشاء تقابة المهن الفنية التطبيقية نصين مماثلين يتحصلان فى المادتين ٨١ و ٨٢ من هذا القانون .
والبين من هذه النصوص ان الدولة تدمم صندوق المعاشات والاعانات فى كلى التقابتين بأموالهما وتساهم بنصيب فى اثناء موارد ومن ثم منحها القانون الحق فى ان تبسط رقابتها على هذا الصندوق حتى تطئن على أموالها وتوجه صرفها ومدى استخدامها فى الأغراض المخصصة لها فتمت المادة (٣) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ على أن « يشارك الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهاز الأتية :

(١) (٧) أى جهة أخرى تقوم الدولة باعانتها او ضمان حد اثنى للزيج لها او ينص القانون على اعتبار أموالها من الاموال المملوكة للدولة .

فصندوق المعاشات والاعانات فى كل من تقابة المهندسين وتقابة المهن التطبيقية ، ويحكم تبعه بشخصية اعتبارية مستقلة بعد تسجيله طبقا لأحكام قانون صناعيق التأمين الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ ويغض النظر عن طبيعته وكفه أمواله — يخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بعد أن اخططت أموال الدولة إيا كفت نسبتيها ، بأمواله . ولا يأتى هذه الرقابة ثروتها ولا تحقق فاعليتها الا اذا امتدت الى الشركات الخامسة التى يسميتها فيها المسندون أمواله ولا تتأبى نصوص قانون

الجهاز المركزي لتحاسبات المشاور اليه إخضاعها لكل هذه الرقابة . بل تحض عليها اذا كانت الأموال المستثمرة ساهمت فيها الدولة مباشرة أو بطريق غير مباشر كمثل الحالة المعروضة .

وترتبا على ما تقدم فلا معنى من أن يبسط الجهاز المركزي للحاسبات رقابته على الشركات التي يساهم فيها صندوق معاشات نقابة المهندسين وصندوق معاشات نقابة المهن التطبيقية بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها بمقتضيات حملة أموال الصندوق تفرض ذلك وليس في نصوص قانون انقابة أو نظام الصندوق ما يلباه أو يتجاوز منه .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الشركات التي يساهم صندوق معاشات نقابة المهندسين وصندوق معاشات نقابة المهن التطبيقية في رأسمالها بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمال لرقابة الجهاز المركزي للحاسبات .

(ملك رقم ١٤٨/١/٤٧ جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧)

الفرع الثالث

شركات المحاسبة التي تكونها شركات القطاع العام مع شريك اجنبي

قامعية رقم (٥٢)

المبدأ :

رقابة الجهاز المركزي للحاسبات على نشاط شركات المحاسبة التي تكونها شركات القطاع العام مع شريك اجنبي تتم وفقاً لحكم المبادء ٢٩ من قانون هبات القطاع العام وشركته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ وفي الحدود المينة بها .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بطسقتها المعقودة في ١٩٨٧/١٢/٩ فتبين لها من استعراض احكام

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الجهاز المركزي للمحاسبات أن المشرع أخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وكذلك أية جهة تقوم بأعمالها أو ضمن حد أدنى للزيع لها وعلى ذلك فإن مناط الخضوع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات وفقا للقانون المذكور هو تحقق دخول الجهة ضمن الجهات المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر فإذا تظلف المناط انتفى الخضوع للرقابة المشار إليها وانحسر انطباق احكام القانون المذكور الا أن المشرع — لاعتبارات قدرها في القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون هيئات القطاع العام وشركته — وسع في نطاق رقابة الجهاز المذكور ولم يجهلها بمقتضى المادة ٣٩ من قانون هيئات القطاع العام وشركته على أن « تبدأ السنة المالية للشركة مع الموازنة المالية وتنتهى بنهايتها أو بتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراقبة حسابات الشركة طبقا لما تقتضيه قوانين الجهاز » .

وفي جميع الأحوال التي يساهم فيها شخص عام أو شركة قطاع عام أو بنك من بنوك القطاع العام في شركة أخرى مؤسسة تحت أى نظام ، لا تعتبر بمقتضاها شركة قطاع عام طبقا لهذا القانون ، يتمتع على كل منها أن يقدم للجهاز المركزي للمحاسبات تقرير مراقبي الحسابات السنوى وكذلك أية بيانات أو قوائم أو مستندات تتعلق بالشركة المساهم فيها يطلبها الجهاز المركزي للمحاسبات ، وذلك لمراجعتها وإبداء الراى فيها طبقا لقوانينه ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بإرسال تقريره عن كل ذلك الى الشخص العام أو شركة القطاع العام أو بنك القطاع العام وكذلك الى الجهات الرسمية المعنية المسؤولة . وعلى ذلك فإنه اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ في ١٩٨٣/٨/٥ أصبح تشيكل هذه الشركات يخضع لرقابة الجهاز المذكور في الحدود المبينة في المادة ٣٩ سالفه البيان .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى وتشريع الى ان رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات على نشاط شركات المحاصة التى تكونها شركات القطاع العام مع شريك اجنبى تتم وفقا لحكم المادة ٢٩ من قانون هيئات القطاع العام وشركته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ وفى الحدود المبينة بها .

(ملف ١١٩/١/٤٧ - جلسة ١٩٨٧/١٢/٩)

الفرع الرابع

الشركة السعودية المصرية للتعمير

قائمة رقم (٥٤)

المبدأ :

الجهاز المركزى للمحاسبات يمارس الرقابة على عدد من الجهات المحددة على سبيل الحصر من بينها الشركات التى لا تعتبر من شركات القطاع العام والتى يساهم فيها شخص عام او شركة من شركات القطاع العام او بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها للشركة السعودية المصرية للتعمير - طبقا لاتفاقية تقيسها تعدد شركة مصرية مساهمة من شركات القطاع الخاص - تراوّل مذابطها داخل جمهورية مصر العربية - تساهم فيها الحكومة بنسبة ٥٠ ٪ - خضوعها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١ فلم تعرضت المادة ١٥١ من دستور جمهورية مصر العربية التى تنص على ان « رئيس الجمهورية يدم الماهدات ويبلغها مجلس الشعب بما يناسب من البيان » وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة . .

على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو التي تتعلق بحقوق السيادة ، أو التي تحمل خزانة الدلة شيئاً من النفقات غير الوارد في الموازنة ، تجب موافقة مجلس الشعب عليها .

كما استعرضت المادة (٢) من اتفاقية تأسيس الشركة السعودية المصرية للتعمير ، التي وافق عليها مجلس الشعب ، وصدرت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الموافقة عليها وعلى النظام الأساسي المحق بها ، والتي تنص على أن تنشأ وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية شركة مساهمة مصرية تسمى الشركة السعودية - المصرية للتعمير ، وتكون لها شخصية القانونية والاعتبارية وكافة الحقوق والصلاحيات للقيام بأعمالها في جمهورية مصر العربية وتتبع بالاستقلال المالي والإداري الكمال المادة ١١ من ذات الاتفاقية التي تنص على أن « تعتبر الشركة من شركات القطاع الخاص ولا تبصر عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه وللمجلس إدارة الشركة وضع اللوائح المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية دون التقيد بقوانين واللوائح المقررة كما يضع اللوائح الخاصة بشئون العاملين الوظيفية ، مع التقيد بقوانين اللوائح الاجتماعية وتمويضات العاملين » والمادة ١٢ من الاتفاقية التي تنص على أنه « مع عدم الإخلال بآية إعفاءات ضريبية أفضل مفررة في أي قانون مصري تعفى أرباح الشركة من جميع الضرائب والرسوم ... » والمادة ١٥ من الاتفاقية التي تنص على أنه « يحق للمساهم السعودي استيفاء وتحصيل أرباحه وحقوقه الناتجة له من الشركة إلى الخارج بالعملة الحرة دون أية قيود » .

وكذلك استعرضت الجمعية المادة (١) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبة الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ التي تنص على أن « الجهاز المركزي للمحاسبة هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تطبق بمجلس الشعب ، تهدف أساساً إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الأشخاص العنابة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا القانون ، وتعاون مجلس الشعب في القيام بهما في هذه الرقابة

وذلك على النحو المبين في هذا القانون « . والمادة (٢) من ذات القانون أتت تنص على أن « يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية : —

٢ — الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص أو شركة من شركات القطاع العام أو بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥ ٪ من رأس مالها .

واستظهرت الجمعية إلى المشروع في قانون الجهاز المركزي للمحاسبة رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ، نطأ بهذا الجهاز معاونته مجلس الشعب في الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الأشخاص المعنوية الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا القانون . ويمارس الجهاز أنواع الرقابة المقررة له على عدد من الجهات المحددة على سبيل الحصر ومن بينها الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص علم أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها .

ولما كانت الشركة السعودية — المصرية للتعمير — طبقاً لاتفاقية تأسسها تعد شركة مصرية مساهمة من شركات القطاع الخاص ، وهي تزاوّل نشاطها داخل جمهورية مصر العربية ، وتساهم فيها الحكومة المصرية بمسئبة ٥٠ ٪ من رأس المال ومن ثم فتندرج ضمن الشركات المتشابهة إليها التي تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبة . ولا يفر من هذا النظر أن إنشاء الشركة المذكورة تم بناء على اتفاقية بين حكومتى مصر والسعودية ، أصبح لها قوة القانون بعد أن استوفت إجراءاتها الدستورية ، وقد تضمنت أحكاماً استثنائية تنص على الشركة دون غيرها من شركات القطاع الخاص التي تعمل في مصر وتساهم فيها الدولة . ذلك أن الاتفاقية لم تنبئ بتطبيق القانون المصري على الشركة ونشاطها باعتبارها شركة مساهمة مصرية وكل ما قرره من مزايا خاصة لها كالتمتع بإعفاءات ضريبية وجبرية ، وحقوق المساهم السعودي في تحويل أرباحه بالعملة الأجنبية إلى الخارج دون قيود ، وسلطة وضع لوائح إدارية ومالية جبيهما لا تحول دون تيسر

الجهاز المركزي للحسابات برقابة هذه الشركة طبقا للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه ، في حدود الاتفاقية المذكورة .
لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الشركة السعودية للصحة العامة للرقابة الجهاز المركزي للحسابات على النحو السالف بيانه .

(ملف رقم ١٣٠/١/٤٧ في ١٩٨٩/٢/١)

القرار الخامس
شركة التعمير للمشروعات السيادية
قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

صحة اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة المساهمة في غير حضور مراقبي الحسابات المعين من قبل الجهاز المركزي للحسابات واتى تفق اختصاصاته عند حدود الرقابة المخصوص عليها صراحة في قانون الجهاز المركزي للحسابات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتي لا تشمل حضور تلك الجمعية وحوا - حدود هذه الرقابة تقع عند المدى الذي أوضحته المادة ٦ من القانون المشار اليه وهو ابلاغ مراقبي الحسابات تقاريرهم الى الجهاز وإلى الأشخاص العامة او بنوك وشركات القطاع العام والجهاز اذا قدر ملامحة ذلك ان يعد تقريرا بملاحظاته ويرسله الى الجهة المعنية لعرضه مع تقرير مراقبي الحسابات على الجمعية العامة حتى تكون تحت بصري المساهمين وهم يناقشون تقرير مراقبي الحسابات المعين من قبلهم ولا يستلزم ذلك ضرورة حضور مراقبي الحسابات المعين من قبل الجهاز لاجتماع الجمعية العامة اذ لا يسأل املها ولا يعين من قبلها ولا يعزل بقرار منها فلا ضير من حضوره بيد انه لا بطلان اذا لم تتم دعوته للحضور .
الفتوى :

ان هذا الموضوع فرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بطبقته المتعددة في ٣١ من مايو سنة ١٩٩٢ فاستبان لها ان الاشتراك والرقابة من الاصول العامة التي تحكم الشركات عموما وان المساهمين لا يترون - نظرا لكثرة عددهم - في شركات المساهمة على

ممارسة هذا الحق والقيام بهذا الواجب بأنفسهم لذا ألزم القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة لشركات المساهمة وشركات التوصية بالإسهام والشركات ذات المسؤولية المحدودة . مستأنسا في ذلك بأحكام تشريع الشركات الانجليزي وبغيره من التشريعات التي نذعت مترجمة . وشركات التوصية بالإسهام والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على ذات النهج فتصت المادة ١٠٣ منه على أن يكون للشركة المساهمة مراقب حسابات أو أكثر من تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه . وفي حالة تمسدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن . واستثناء من ذلك يعين مؤسسو الشركة المراقب الأول . « . فمراقب الحسابات يلمحله وكلا عن مجموع المساهمين في رقبة أعمال الشركة تعينه الجمعية العامة . ولها أن يقيم تقريره . شاملا البيانات التي نص عليها القانون واللائحة التنفيذية وملاحظاته على أعمال الشركة وأمامها يسأل عن صحة البيانات الواردة فيه . فكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يملش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد فيه وفي ذلك نص المادة ١٠٦/٤ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه على أنه : « . . . ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكلا عن مجرؤ المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يملش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد فيه » . كما أن مراقب الحسابات يسأل باعتباره وكلا بآجر قبل الشركة عن تعويض الضرر الذي يلحقها بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله ويصدر في هذه الحالة قرار من الجمعية العامة بإزالة دعوى المسؤولية عليه ، ثم أن الجمعية العمومية هي التي تقر في النهاية مدى صلاحية الاستمرار في مهمته فبقية إذا أجد وأحسن ويعزله أن أخل بواجباته أو قصر . ولكل ذلك استلزم القانون حضور مراقب الحسابات اجتماع الجمعية العمومية ليناقش ويوضح . وتتجدد أبعاد مسؤوليته وتقف الجمعية العامة على قدرته وكفايته . لما مراقب الحسابات الذي يعينه الجهاز المركزي للمحاسبة في إحدى الشركات التي لا تعتبر من شركات

القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عديم أو شركة من شركات القطاع
العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها ،
إعمالاً لأحكام قانون الجهاز المركزي للحسابات الصادر بالقانون رقم ١٤٤
سنة ١٩٨٨ فليس له سمة مراقب الحسابات الذي تعينه الجمعية
إعمالاً لشركة المساهمة ولا يتحمل بتبعاته ومسئوليته فلا هو بوكيل عن
مجتمع المساهمين ، بل قد تنور رغبة في احتيازه إلى أحد المساهمين في
الشركة ، وهو الشخص العام أو الشركة أو بنك القطاع العام ، ولا تملك
لله الجمعية العامة للشركة بقاء أو انقضاء من مهمته فلا جدوى إذن من
مناقشته واستيفاضه أثناء انعقاد الجمعية العامة خاصة أنه لا تربطه
بالشركة رابطة عقدية تسمح بترتيب مسؤوليته على هذا الأساس ،
وعلى ذلك فإن حدود هذه الرقابة تقضى عبد المدي الذي أوضحت المسادة
(٦) من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه وهو إبلاغ مراقبي
الحسابات بتقريرهم إلى الجهاز وإلى الأشخاص العامة أو بنوك وشركات
القطاع العام والجهاز إذا تدر ملاحظة ذلك أن يعد تقريراً بملاحظاته ويرسله
إلى الجهة المعنية لعرضه مع تقرير مراقبي الحسابات على الجمعية العامة
حتى يكون تحت بصيرة المساهمين. وهم يناقشون تقرير مراقب الحسابات
المعين من قبلهم ولا يستلزم ذلك ضرورة حضور مراقب الحسابات المعين من
قبل الجهاز المركزي للحسابات لاجتماع الجمعية العامة إذ لا يسلأ أمامها
ولا يعين من قبلها ولا يعزل بقرار. منها فلا ضير من خضوره بيد أنه لا بطلان
إذا لم تتم دعوته للحضور .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لنفسى التفتوى والتشريع إلى صحة
اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة التمساح للمشروعات السياحية
المقدمة بتاريخ ١٩٩٠/٥/٦ في غير حضور مراقب الحسابات المعين من قبل
الجهاز المركزي للحسابات والذي تنف اختصاصاته عند حدود الرقابة
النصوص عليها صراحة في قانون الجهاز المركزي للحسابات الصادر بالقانون
نظم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والتي لا تشمل حضور تلك الجمعيات وجوبا .

ملف ٣٨٣/٢/٤٧ جلسة ١٩٩٢/٥/٣١ وجلسة ١٩٩٢/١٠/١٨

القرع السادس

شركة ذهب للسياسة

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

مساهمة مؤسسة صندوق الجلاء بالقوات المسلحة في رأسمال شركة
سياسة يخضعها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبة .

الفقوى :

تخضع شركة ذهب للسياسة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبة فهي
شركة يساهم جهاز الضجة الوطنية في رأسمالها بنسبة ٢٠٪ وتساهم
مؤسسة صندوق الجلاء بالقوات المسلحة بنسبة ٨٠٪ وذلك على أساس
أن صندوق الجلاء بالقوات المسلحة لم ينشأ في إطار قانون مناديق التأمين
الخاصة الصادر بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وإنما أوجده تبيل ذلك القانون
رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٤ . وقد أوضحت المذكرة الغرض من منح المؤسسة
المذكورة الشخصية الاعتبارية وقد اعتبرت هذه المؤسسة جزءاً من الوزارة
لا ينقسم منها ؛ وان تمتعت ببعض الاستقلال في إدارة شئونها . كما أن
أغلب مواردها تجد مصدرها في أموال خصصتها الدولة لها . وإذا كانت
الدولة تدعم المؤسسة بأموالها وتساهم بنصيب كبير في إثراء مواردها ، كما
حرم المشرع في قانون انشاء المؤسسة على النص على أن يتولى الجهاز
المركزي للمحاسبة مراجعة حسابات الصندوق ، فإن هذه الرقابة لا تؤثر
أكملها . ولا تحقق فاعليتها إلا إذا امتدت إلى الشركات الخاصة التي يستثمر
فيها الصندوق أمواله ، ولا تنأى.نصوص قانون الجهاز المركزي للمحاسبة
عن الخصائص التي لهذه الرقابة ، بل تحسن عليها إذا الأموال المستثمرة
ساهمت فيها الدولة مباشرة أو بطريق غير مباشر كمثل الحالة المعروضة ،
كما تفرضه مقتضيات حماية أموال الصندوق ، وهو الأمر الذي لا يمدى
معه من أن ييسر الجهاز المركزي للمحاسبة ورقابته على شركة « ذهب
للسياسة » التي تساهم فيها مؤسسة صندوق الجلاء بالقوات المسلحة
بنسبة ٨٠٪ من رأسمالها .

رقم (٣٣٥) بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٣ ملف رقم ١٥٢/١/٩٧

الفروع السانعة

شركة البوسنة الخديوية المملوكة لشركة
المصرية لأعمال النقل البحري

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

مناط الخضوع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات هو دخول الجهة ضمن الجهات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات على سبيل الحصر ، فلذا تخلف المناط انتهى الخضوع لرقابة المصارف إليها واتحصر انطباق احكام القانون المذكور عدم اخضوع البوسنة الخديوية لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، وان الجهاز ممارسة صور الرقابة التى لا تتعارض مع المبدأ السابق بمناسبة اعمال الشركة القابضة واستثماراتها .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقنودة بتاريخ ١٩٨٧/٥/٦ فتبين لها من استعراض احكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات ان المشرع اخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات الوحدات التى يتلف منها الجهاز الادارى للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والانشآت التابعة لها وكذلك اية جهة تقوم الدولة بامانها او ضمان حد اقل للربح لها وعلى ذلك فان مناط الخضوع لرقابة الجهاز المذكور هو تحقق دخول الجهة ضمن الجهات المنصوص عليها فى القانون المذكور على سبيل الحصر ، فلذا تخلف المناط انتهى الخضوع لرقابة المصارف إليها واتحصر انطباق احكام القانون المذكور .

١٠ . ولما كانت نسبة الشركات تتحدد بما اسماء التكتين المنى والمادة ٤١ من قانون التجارة بالوطن الذى تتخذ فيه مركز ادارتها ومن ثم فان الشركات الاجنبية المنشأة فى خارج القطر المصرى طبقا لقانون اجنبى وتتخذ

مركز ادارتها الرئيسى فى الخارج لا تعتبر شركات مصرية ولا يسرى القانون المصرى عليها او على نشاطها خارج مصر ولو كانت مملوكة بالكامل لشخص طبيعى او معنوى مصرى وانما تخضع لقانون جنسيتها وهو قانون الموطن الذى تتخذ فيه مركز ادارتها فهو الذى يحكم سائر امورها ومن ثم فان رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات لا تمتد لتشمل الشركات الاجنبية المملوكة لاحدى الجهات الخاضعة لرقابته - وبين بحث نشاط واستثمارات هذه الجهة ولو تمت فى الخارج فى اى صورة من صور النشاط او الاستثمار وذلك بالقدر الذى لا يتعارض مع مبدأ عدم خضوع الجهات الاجنبية لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات وب تطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة ، ولما كانت شركة البوستان الخديوية لا تتمتع بالجنسية المصرية ومؤسسة وفقا لاحكام القانون الاتيبيزى وتباشر نشاطها الرئيسى فى المملكة المتحدة حيث مركز ادارتها الرئيسى فانها لا تخضع للقانون المصرى ومن ثم لا تخضع لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، وكل ما يترتب على ان ملك هذه الشركة احدى شركات القطاع العام الخاضعة لرقابة الجهاز المذكور ، ان للجهاز بمنسبة بسط رقابته على هذه الشركة الغلظة ان يبحث استثمارات فى شركة البوستان الخديوية ونتيجة هذا النشاط بالنظر الذى لا يتعارض مع مبدأ عدم خضوع نشاط الشركة فى حد ذاته لرقابة الجهاز .

لذلك ، انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع شركة البوستان الخديوية لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، وان للجهاز ممارسة صور الرقابة التى لا تتعارض مع المبدأ السابق بمنسبة لحص اعمل الشركة الغلظة واستثماراتها .

(ملف ٣٦٩/٢/٤٧ - جلسة ١٩٨٧/٥/٦)

الفصل الثامن

الاتحاد العام لمتجى ومصدرى البطاطس

قائمة رقم (٥٨)

المبدأ :

الاتحاد العام لمتجى ومصدرى للحاصلات البستانية لا يعتبر من اشخاص القانون العلم ولا يندرج ضمن الجهات التى يمارس الجهاز المركزى للحسابات اختصاصاته بالنسبة اليها طالما لم يحصل على اعلمانه من الدولة .

الفتوى :

ولقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ فتبينت ان المادة (١) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ بقضاء الاتحاد العام لمتجى ومصدرى الحاصلات البستانية تنص على ان « ينشأ اتحاد علم مركزه الرئيسى بمدينة القاهرة تكون له الشخصية الاعتبارية ، ويضم الدافعين في عضويته من المنتجين والمنتجين المصدرين للحاصلات البستانية من الخضر والفلكهة والنباتات الطبية والعطور وتبغلات الزينة » والمادة (٢) من ذات القانون على ان يتكون الاتحاد من أعضاء من الفئات الآتية :

١ - الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العلم متى كانت تعمل في مجال انتاج الحاصلات البستانية .

٢ - الجمعيات التعاونية الزراعية .

٣ - مزارعى القطاع الخاص المشتغلين بنتاج الحاصلات البستانية « .

والمادة (٣) من القانون المذكور تنص على ان « اغراض الاتحاد وهى الآتية :

١ - تطوير زراعة الحاصلات البستانية تطويراً علمياً .

٢ - زيادة مساحة الاراضى الزراعية التى تستغل بهذه الحاصلات .

٢ - تنمية حصيلة صادرات الدولة من منتجات هذه التحصيلات » .

كما تنص المادة (٥) على أن « يتولى إدارة الاتحاد :

١ - رئيس مجلس الإدارة ويعين بقرار من وزير الزراعة ، ويعاونه مدير عام يعين كذلك بقرار من وزير الزراعة .

٢ - مجلس الإدارة : ويشكل من عشرة أعضاء على الأكثر ، خلال الرئيس ، وتنتخب الجمعية العمومية بالاقتراع السري المباشر ستة من بين أعضائها لمدة سنة قابلة للتجديد ، ثلاثة منهم من زراع القطاع الخاص ، وثلاثة آخرين من بين ممثلي الجمعيات التعاونية الزراعية ، ويصدر قرار من وزير الزراعة بتعيين باقي الأعضاء .

٣ - جمعية عمومية تضم جميع أعضاء الاتحاد .

وكذلك تنص المادة (٨) على أن « تكين موارد الاتحاد من

١ - رسوم واشتراكات العضوية التي يدفعها الأعضاء .

٢ - ما تخصصه الدولة من اعتمادات » .

وأخيرا تنص المادة ١٣ على أن « يسرى على الجبلين بالاتحاد أحكام قانون نظام المعاملين بالقطاع العام وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التنفيذية » .

كما تبينت الجمعية أن المادة (٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه والمصادرة بقرار وزير الزراعة رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ تنص على أن « عضوية الاتحاد اختيارية » .

والمادة (١٢) من ذات اللائحة تنص بأنه « يجوز بقرار من الوزير تنمية أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وتعيين لجنة مؤقتة بالإمرة سلطات المجلس وذلك على أن تنتخب الجمعية العمومية من يطل عليها » .

الأم - ١٢ -

والمادة (٢٠٤) منها تنص بأن « يكون للاتحاد موازنة تخطيطية على
نمط الميزانيات التجارية » .
والمادة (٢٠٥) تنص بأن « يقوم الاتحاد بفتح حساب جارى في أحد
المصارف يؤدي به جميع مائش موارده » .

والمادة (٢٠٦) تنص بأن يعد الاتحاد مسنويا في المواعيد المحددة
موازنته التخطيطية ، وإذا قلت الإيرادات المتوقعة للاتحاد عن المصروفات
المتوقعة يقوم وزارة الزراعة بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيق التوازن
المالى للموازنة . واستظهرت الجمعية من النصوص المتقدمة انه بمقتضى
القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ أنشئ اتحاد علم لصبرى ومنتجى الحاصلات
البيستية له الشخصية الاعتبارية ويضم الراقبين في عضويته من الوحدات
الاقتصادية التابعة للقطاع العلم والعلمة في مجال اقتناج الحاصلات
البيستية ، والجمعيات التعاونية الزراعية ، وكذلك مزارعى القطاع الخاص
المشتغلين باقتناج هذه الحاصلات وذلك بهدف تطوير زراعة الحاصلات
السستية وتنمية خصيلة صادرات الدولة منها وقد حدد المشرع في القانون
المذكورة ولائحته التنفيذية موارد الاتحاد المالية ومنها ما تخصصه له الدولة
من اعتمادات ، وبين كيفية ادارة الاتحاد وتشكيل مجلس ادارته وجميعيته
البحوثية ، والنظام القانونى الذى يخضع له العاملون به ، كما حدد دور
الدولة في رعايته . غير ان المشرع لم يفصح عن الطبيعة القانونية للاتحاد
المذكور ، ولم يقضى بفصله في شكل هيئة علمة او مؤسسة علمة او شركة
قطاع علم او جمعية تعاونية وقد استقر الراى في تحديد التقرير به أشخاص
القانون العلم والخاص حيث لا يوجد نص تشريعى بذلك مع أن الأشخاص
الاختيارية القائمة هى التى تمارس عملها في نطاق القانون العلم وطبقا
لوسائله : أما الأشخاص الاعتبارية الخاصة فهى تلك التى تتعامل ونفعا
لغوايد القانون الخاص . ولما كان الاتحاد العلم لمنتجى ومصدرى الحاصلات
البيستية يزاول نشاطه وفقا لأساليب القانون الخاص ، فالعضوية
فيه اختيارية . وهو لا يتمتع بامتيازات السلطة العامة كقرض الضرائب او
الرسوم كما انه يعد موازنة تخطيطية على نمط الميزانيات التجارية ، ويقوم

يتمتع حشاشية تجارى في اخذ الضرائب يؤدى اليه جميع نكاش الموارد -
فانه بهذه القاية يحد من الأشخاص الاعتبارية الخاصة ، ولا يغير من هذا
النظر قيام الدولة بتخصيص اعتمادات مالية للاتحاد ، وذلك ان هذا
التخصيص لا يتم الا في حالة نقص إيرادات الاتحاد المخصصة عن مسؤوليته
بأحد مساعده على الاستقرار في أداء وسائله التي تهدف الى تحقيق النفع
العام . وهو ذات النهج الذى يتبعه المشرع مع الجمعيات التعاونية الزراعية
في قانون التعاون الزراعى (القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٩ المسمى - والعائون
الحلوى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠) فرغم عدم الدولة لهذه الجمعيات بالية ، فان
المستقر انها تعتبر من الأشخاص الاعتبارية الخاصة وهو جمع غير الزامى
كما لا يفر من امتياز الاتحاد الحشاشية اليه شخصيا اعتباريا خلاصا ما يتبرسه
الدولة عليه من رقابة تتمثل في تعيين رئيس مجلس إدارة الاتحاد ومديره ،
ومجلس اعضاء مجلس الإدارة او فيلهو بارسيد وزير الزراعة منه سلطته
نتيجة اعضاء مجلس الإدارة المنتخبين فليس من شأن الرقابة ان تجعله من غير
الأشخاص الاعتبارية الخاصة ، بل انما يعلق برقابة الجهاز المركزى
للحاسبات على نزوية الاتحاد المذكور ، فتقتضى المادة (٢) من قانون
الجهاز المذكور ان « يارس الجهاز انضماماته بالنسبة للجهات الالية »

(١) الوحدات التى يتالف منها الجهاز الإدارى للدولة .

(ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت التابعة لها .

(ج) أية جهة اخرى تقوم الدولة باعمالها او ضمان حد ادى للربح لها .

ومعاد ذلك ان رقابة جهاز الحاسبات على الجهات المبينة بنص المادة
(٢) المذكورة هي رقابة على المال العام ، ومن ثم فهي ترتبط بالنسبة للجهات
المشار اليها في الفقرة (ج) من ذات المادة بتقديم المال العام اليها
لها في صورة اعانة او ضمان حد ادى للربح بعملية المال العام فلا يكفى
لخضوعها لرقابة الجهاز مجرد النص في قانون او قرار انشاء الجهة على

امكان تقييم الدولة باعتمادها ، طالما ان ذلك لم يتحقق عملا وخاصة انه
مشروط بتحقيق الحاجة الى ذلك ومتى كان الثابت من الأوراق ان الاتحاد
المذكور لا يعد من الأشخاص الاعتبارية العامة ، ولم تخصص له الدولة في
ميزانياتها المستوية اى اعتمادات مالية ، كما لم تضمن له حدا ادنى من
الارباح ، وبذلك فهو لا يخضع لرقابة الجهاز المركزى للحسابات الا اذا
اعتمدته الدولة بالفعل .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لجمعية الفتوى والتشريع الى تلييد
توى اللجنة الثالثة لسم الفتوى بجمعة ١٦/٢/١٩٨٧ فيها خلصت اليه من
ان الاتحاد العام لتجى ومندرى الحاصلات البنائية لا يعتبر من اشخاص
القانون العام ، ولا يدرج ضمن الجهات التى يمارس الجهاز المركزى
للحسابات اختصاصاته بالنسبة اليها ، طالما لم يحصل على امانة
من القولة .

(ملك ٦٣/١/٧ جمعة ١٦/٣/١٩٨٨ م)

حالة طواریء

أولاً : اختصص محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا (طوارئ)

ثانياً - عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا (طوارئ)

ثالثاً - القرارات التي يصدرها الحاكم العسكري أو من يقوم مقامه في شأن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ تصبح مكملة لها وتحققها الصفة القضائية

رابعاً - تدابير الطوارئ وحريقت الأفراد

أولاً : اختصاص محكم أمن الدولة الجزئية والعليا (طوارئ) :

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

عقد المشرع لمحكم أمن الدولة (طوارئ) اختصاصاً أصيلاً وثابتاً هو التفصيل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالتطبيق لقانون الطوارئ - لجاز المشرع أن يُلحق بتلك المحاكم اختصاصات أخرى بالنسبة للجرائم التي يعاقب عليها القانون العادي - هذه الاختصاصات تختلف وتتغير حسب تقدير السلطة المختصة بخلافة تلك الجرائم - حدد المشرع قواعد توزيع الاختصاص النوعي بين دوائر محكم أمن الدولة الجزئية والعليا وبين تشكيل تلك الدوائر فجعله بصفة أصلية مكوناً من أحد قضاة المحكمة الابتدائية بالنسبة لكل دائرة أمن الدولة الجزئية التي تشكل في نطاقها - يكون التشكيل من ثلاثة مستشارين بالنسبة للدائرة أمن الدولة العلوية التي تشكل في نطاق كل محكمة استئناف - يستثنى المشرع من التشكيل السابق فئاتاً لرئيس الجمهورية أن يهر بتشكيل المحكمة الجزئية من قاضي ولقنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة عقيد أو ما يعادلها على الأقل أو ثلاثة مستشارين وضباط من القادة بالنسبة لدائرة أمن الدولة العلوية - هذا التشكيل يمثل استثناءً خاصاً لا يمس الاختصاص المأمول لتلك المحاكم .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن طلب وقف تنفيذ القرار الإداري الطعن فيه يقوم على ركنين
١ - والأصل في قيام الاستعجال بأن يكن وترهب على تنفيذ القرار فيتعجل
٢ - ويذكر في الطلب

والثاني : يفضل بهذا الموضوعية بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن دائماً يصب على الظاهر على أساس جية .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى ركن الجدية ، فإن البادي من الأوراق أن حالة الطوارئ قد أعلنت بالبلاد بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧

لسنة ١٩٨١ ، وصدر أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ ، ونص في مادته الأولى على أن « تحيل النيابة العامة إلى محاكم أمن الدولة الطوارئ طبقا لقانون الطوارئ الجرائم الآتية :

أولا : الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات » ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٦ بمد حالة الطوارئ وفي ظل القرار الأخير صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨٦ المعلن فيه وينص في مادته الأولى بتشكيل محكمة أمن دولة عليا (طوارئ) تختص بالفصل في القضية رقم ١١٢ حصر أمن دولة عليا من ثلاثة ضابط ، ونص في مادته الثانية على أن تتولى النيابة العامة مباشرة الدعوى أمام هذه الدائرة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في قانون الطوارئ ، وتنص المادة الثالثة على أن « تنعقد دائرة المحكمة في نطاق نطاق محكمة استئناف القاهرة وتوجه إليها كافة الطلبات والتظلمات التي تدخل في اختصاصها » أما المادة الرابعة فتعفي بتشكيل دائرة محكمة أمن دولة عليا (طوارئ) في نطاق محكمة استئناف القاهرة ، فتخص بالفصل في الطعون التي تقدم طبقا لأحكام المساعدين ٣ مكررا و ٦ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه بالنسبة للقضية المشار إليها من هذا الأمر ، وهذه الدائرة مشكلة بدورها - من ثلاثة ضابط .

ومن حيث أن المادة (٣) من قانون حالة الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ نص على أن « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن ينخذ التدابير المناسبة للحفاظ على الأمن والنظام العام وله على وجه الخصوص » وعندئذ هذه المادة بعد ذلك للتدابير التي يجوز لرئيس الجمهورية اتخاذها حال إعلان حالة الطوارئ ، ونصت المادة (٥) على أنه « مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها يعاقب كل من خالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الأوامر » لا تزيد هذه العقوبة على الأشغال الشاقة المؤقتة وعلى قرابة ثلثها أربعة آلاف جنيه ... وإذا لم تكن الأوامر قد بينت العقوبة على

مخالفة احكامها يعاقب على مخالفتها بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيا ... او يحدى هاتين العقوبتين ، وتنص المادة (٧) على ان تفصل محكم أمن الدولة الجزئية « الابتدائية » العليا في الجرائم اننى تقع بالمخالفة لاحكام الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم بمثلها .

وتشكل كل دائرة من دوائر أمن الدولة الجزئية بالمحكمة الابتدائية بن أحد قضاة المحكمة ، وتختص بالفصل فى الجرائم التى يعاقب عليها بالحبس والغرامة او باحدى هاتين العقوبتين ، وتشكل دائرة أمن الدولة العليا بمحكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين وتختص بالفصل فى الجرائم التى يعاقب عليها بعقوبة الجنبلة وبالجرم التى يعينها رئيس الجمهورية او من يقوم بمثلها ايا كانت العقوبة المقررة لها . ويقوم بمباشرة الدعوى أمام محكم أمن الدولة عضو من أعضاء النيابة العامة .

ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية ان يأمر بتشكيل دائرة أمن الدولة الجزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب او ما يعادلها على الأقل او بتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضباطين من الضباط القادة . ويعين رئيس الجمهورية اعضاء محكم أمن الدولة بعد اخذ رأى وزير العدل بالنسبة الى القضاة والمستشارين ورأى وزير الحربية بالنسبة الى الضباط . وتنص المادة (٨) على انه « يجوز لرئيس الجمهورية فى الماسلق التى تخضع لنظام قضائى خاص او بالنسبة لقضايا معينة ان يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة المتصوص عليها فى المادة السابقة من الضباط ، وتطبق المحكمة فى هذه الحالة الاجراءات التى ينص عليها رئيس الجمهورية فى امر تشكيلها . وتشكل دائرة أمن الدولة العليا فى هذه الحالة من ثلاثة من الضباط القادة ، ويقوم احد الضباط او أحد أعضاء النيابة بوظيفة النيابة العامة » .

واحيزان فان المادة (٩) تنص على انه « يجوز لرئيس الجمهورية او ابن

يقوم بمقابلة أن يحيل إلى محكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العليم » .

ومن حيث أن البين من انصوص السابقة أن القانون قد عقد لمحكم أمن الدولة (طوارئ) اختصاصا أصيلا وثابتا وهو الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم بمقابلة بالتطبيق لقانون الطوارئ ، كما أجاز المشرع أن يناط بذلك المحاكم اختصاصات أخرى بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها القانون العليم ، وهذه الاختصاصات تختلف وتتغير بحسب تقدير السلطة المختصة بحالة تلك الجرائم التي يحكم أمن الدولة المذكورة ، وتتمحور نقطة النزاع فيها إذا كانت محكم أمن الدولة بكافة صور تشكيلها تختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها القانون العليم ، أم أن ذلك يقتصر فقط على محكم أمن الدولة (طوارئ) التي يكون عماد تشكيلها قضاة ومستشارين .

وهن جدير أن البياني من نص المادة (٧) التفسير إليها أنها وضعت في مقترحتها الأولي أساسا الاختصاص لمحكم أمن الدولة (طوارئ) بأن ناطت فيها الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم بمقابلة ، وبينت الفقرات التالية من تلك المادة توزيع الاختصاصات النظمية بين دوائر أمن الدولة الجزئية ، ودوائر أمن الدولة العليا ، كما حددت تشكيل تلك الدوائر بأن جعلته — بصفة أصلية — مكونا من أحد قضاة المحكمة الابتدائية بالنسبة لدائرة أمن الدولة العليا التي تشكل في نطاق كل محكمة استئناف ، وأجازت استثناء من ذلك التشكيل الأصلي أن تشكل دائرة أمن الدولة الجزئية — جدير من رئيس الجمهورية — من قاض واثنين شبهة بطا القوت المصلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الأقل ، وتشكل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن خضاة من التفويض القادة ، فإذا ما نصت المادة (٨) على ذلك على أنه : يجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع لنظام قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يباين بتشكيل دوائر أمن الدولة انصوص عليها في المادة السابقة من

انضباط ... » فلهذا لا شك في كون هذا التشكيل الذي أورد له المشرع
 وحدة منفردة وإن يتساوى في صور استتسكيل الواردة بالمادة (٧) ،
 تشكيلا استثنائيا خاص « فهو استثنائي لأنه ليس فقط يقضن ضابطا وإنما هو
 يقتصر على انضباط ، كما أنه بتشكيل خاص لأنه يتعلق بمناطق مكنته بمعينه
 أو قضايا معينة ، على أن المشرع وقد حرص في المادة (٨) المشار إليها على
 أن يعرف دوائر أمن الدولة بأنها « المنصوص عليها في المادة السابقة »
 فلهذا يعني بذلك الإشارة إلى أحكام تلك المادة وأخصها الفقرة الأولى
 منها التي ربطت اختصاص محكم أمن الدولة بالفصل في إجراءات التي تقع
 بالمخالفات لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ،
 وانظر إلى أن حكم المادة (٨) وإن تناول في تعديل تشكيل تلك الجهات إلا أنه
 رغم ليس جانب الاختصاص المميز ، بالمادة السابقة « أي المادة (٧) ،
 فهذه الأخيرة التي « تدرج أمن الدولة المنصوص عليها في المادة السابقة »
 تعني دوائر أمن الدولة المختصة بالنسبة في الجزاء التي تقع بالمخالفات لأحكام
 الأوامر المشار إليها وتشكيل هذه الدوائر من ضباط فقط قد يكون ملحوظا فيه
 أربع القواعد المهمة التي تشكل من ضباطها تلك الدوائر قد يكون لها شأن
 في التسمية لتنفيذ الأوامر المستندة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه
 وذلك التي تقع لإجراءات التي تخضع بالفصل في مخالفة لها ، ذلك أن المادة (٩)
 من القانون تنص على أن « تتولى قوات الأمن أو القوات المسلحة تنفيذ الأوامر
 الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وإذا تولت القوات المسلحة
 بهذا التنفيذ يكون لضباطها وضباط الصف إقتداء من الرتبة التي يبعثها
 وزير الحربية (الدفاع) سلطة تنظيم الحاضر للمخالفات التي تقع تلك
 الأوامر » فبسط القوات المسلحة قد تنصل مهامهم بتنفيذ أوامر رئيس
 الجمهورية أو من يقوم مقامه المستندة تحتها الطوارئ ، وفي هذه
 الحالة تكون لهم بعض سلطات الضبط التي تقتضي بالانتداب للجهات التي تقع
 بالمخالفة لأحكامها حيث ناط بهم القانون تنظيم الحاضر بالمخالفات التي تقع تلك
 الجرائم ، وعلى ذلك يكون موهما وجه الربط بين اختصاص المحكم المختصة
 من ضباط فقط وبين المخالفات والجزاء التي تقع ضد أوامر رئيس الجمهورية
 أو من يقوم مقامه تنفيذا لحالة الطوارئ حيث أورد المشرع لهذا التشكيل

الاستثنائي الخاص لحكم أمن الدولة (طوارئ) نسا خلاصا ، وحرص على
الاشارة الى المادة السابقة عليه التي تنص اختصاص بمحكم أمن الدولة
على الجرائم التي تقع بالمخالفة لأوامر رئيس الجمهورية المذكورة ،
وعلى ذلك فان البداية من تلك النصوص ان تعبير « قضائيا معينة » الوارد
بالمادة (٨) والتي يجوز إحالتها الى محاكم مشكلة من ضباط فقط ، هو
بعض من اختصاص ذلك التشكيل الاستثنائي الخاص بالفصل في الجرائم
التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر المذكورة ، فلذا ما اجازت المادة (٩) بمد
ذلك لرئيس الجمهورية او لمن يقوم مقامه ان يحيل الى محاكم أمن الدولة
(طوارئ) الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ، فان البداية من وضع
نصوص المواد ٧ و ٨ و ٩ ليشترط اليها ان متهمود المشرع بذلك هو الاحالة
الى الدوائر المشكلة بموجب المادة (٧) وليس الى التشكيل الاستثنائي
الخاص الوارد بالمادة (٨) ذلك ان مثل هذه الاحالة لم جار ابراض صحتها —
تناقض مع التقضي الذي رماه المشرع عندما افرد حكما خاصا بهذا
التشكيل واجال في شأنه الى الاختصاص بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة
لأحكام الأوامر الجمهورية المذكورة على الوجه السابق ايفلحه ، فهذا الحكم
الخاص الوارد بالمادة (٨) ينبغي على ان يضاف اليه اختصاص آخر خارج
نطاق المخالفات لأحكام الأوامر للجمهورية المذكورة ، وعلى ذلك فلا يجوز
استنادا الى حكم المادة ٩ مسلفة الذكر — احالة غير الجرائم التي تقع
بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية او من يقوم مقامه
طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه الى دوائر أمن الدولة
(طوارئ) المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا القانون .

ومن حيث انه يبين ما تقدم ان الامر المطعون فيه الصاهر بتشكيل
دائرة أمن دولة عليا (طوارئ) للفصل في القضية رقم ٤١٢ حصر امن دولة
عليا سنة ١٩٨٦ من ضباط فقط ، حال كون هذه القضية — على ما يبين من
الاوراق تتعلق اسسها باتهام بارتكاب جرائم من جرائم القانون المسمى
وبمدرته : فلا يجوز إحالتها الى دائرة أمن دولة عليا (طوارئ) مشكلة
من ضباط فقط ، طبقا لحكم المادة (٨) من القانون المشار اليه ، فيكون

الأمر المظنون فيه غير مشروع ، مما يتحقق معه ركن الجسدية في طلب وقف تنفيذه ، كما وإن ركن الاستعجال متوافر بالنظر إلى ما يترتب على المتهمين إلى دائرة غير مختصة من آثار بنعذر تداركها لمسئلتها بحريتهم وحقوقهم التي يكفلها لهم الدستور والقانون ، ولذا انتهى الحكم المظنون فيه إلى القضاء بوقف تنفيذ أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه ، يكون قد أصاب وجه الحق والقانون وينعين من ثم رفض الطعن وإلزام الجهة الطاعنة بالمصروفات .

(طعن ٤٠٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٢٣)

ثانياً : عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محكم

أمن الدولة للجزئية والعليا (طوارئ)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

نشأ المشرع بمقتضى قانون الطوارئ ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بمحاكم أمن دولة عليا وجزئية للفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة للأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه — ذلك حال إعلان حالة الطوارئ — هذه المحاكم تتميز بطابع خاص بها يتفق مع ظروف وجودها ونطاق اختصاصها سواء من حيث تشكيلها أم من حيث إجراءاتها أم من حيث خضوع الأحكام الصادرة منها لسلطة التصديق من الحكم للعسكري أو من يقوم مقامه — عدم جواز الطعن في هذه الأحكام أمام أية محكمة أخرى — هذه المحاكم بهذه المثابة من نوع القضاء المحجوز الذي تخضع أحكامه لسلطة التصديق من قبل رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه .

المحكمة :

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكلفت المادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تنص على أن « تنشأ محكم أمن دولة عليا وجزئية تقوم بالفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي

بصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وإجازت المدة التالفة
من القانون المشار إليه لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أن يحيل إلى
محكمة أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها انقانون العام . ونصت المادة ١٢
من ذات القانون على عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في أحكام محكمة
أمن الدولة ، وعلى ألا تكون هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من
رئيس الجمهورية ، وإجازت المبدأين ١٤ و ١٥ من القانون المذكور لرئيس
الجمهورية عند عرض الحكم عليه أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو يبدل بها
عقوبة أقل منها ، أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها أو يوقف تنفيذ العقوبة
كلها أو بعضها كما أجازت له أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى ، أو أن يأمر
بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى وأخيرا أجازت له بعد التصديق على الحكم
الصالح بالإدانة أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة ،
و لا يمكن الجريمة الصالح فيها الحكم جنائية قتل عمد أو اشتراك فيها .

ومن حيث أن مواد المواد المشار إليها ، أن المشرع أنشأ بمقتضى قانون
الطوارئ المشار إليه محكمة أمن دولة عليا وجزئية للفصل في الجرائم التي
تقع بالإضافة للأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ،
حال إعلان حالة الطوارئ ، وهي محكمة تتميز بطابع خاص بها يتفق مع
ظروف وجودها ونطاق اختصاصها سواء من حيث تشكيلها في بعض الأحوال
أو من حيث إجراءاتها أو من حيث خضوع الأحكام الصادرة منها لنسطة
التصديق من الحكم العسكري أو من يقوم مقامه ، وعدم جواز الطعن فيها
أمام أية محكمة أخرى ، مع هذه المثابة من نوع الغضاء المحجوز الذي تخضع
أحكامه لمصلحة التصديق من قبل رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه .

(ظعن ٨٢٢ لسنة ٣٤ ق ، جريدة ١٥/١٢/١٩٩٠)

ثالثا — القرارات التي يصدرها المحاكم العسكرية أو من يقوم مقامه في شأن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ تصبح مكتملة لها وتلحقها الصفة القضائية

مادة رقم (٦١)

المبدأ

القرارات التي تصدر عن رئيس الجمهورية للتصديق على الأحكام التي تصدرها محاكم أمن الدولة أو تعديلها طبقا لأحكام قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ أنها يباشرها رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للدولة ومسئولا عن الحفاظ على أمنها وسلامتها وكفالة أداء المؤسسات الدستورية لرسالتها — بصفته أيضا مسئولًا عن تأكيد السيادة للشعب واحترام الدستور وسيادة القانون ورعاية الحدود بين السلطات — ولا يباشرها بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية — بناء على ذلك فإن القرارات التي يصدرها المحاكم العسكرية أو من يقوم مقامه في شأن الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ تصبح مكتملة لها وتلحقها الصفة القضائية — وليست من القرارات الإدارية

المحكمة :

ولما كان القرار الإداري خاضعا لمقتضى غايته فضاء هذه المحكمة هو تعبير ملزم من إرادة إحدى جهات الإدارة أثناء أو بسبب أو بمناسبة معينين؛ لوظيفتها الإدارية لانتماء أو تعيين أو إلغاء مركز قانوني ، وأن يكون القرار إداريا بحسب موضوعه أو غايته وبناء على ذلك فإن القرارات التي تصدر عن رئيس الجمهورية للتصديق على الأحكام التي تصدرها بمحاكم أمن الدولة أو تعديلها طبقا لأحكام قانون الطوارئ أتت الذكر أنها يباشرها رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للدولة ، ومسئولا عن الحفاظ على أمنها وسلامتها وكفالة أداء المؤسسات الدستورية لرسالتها طبقا للمادة (١٦٢) من الدستور وبصفته مسئولًا عن تأكيد السيادة للشعب واحترام الدستور وسيادة القانون ورعاية الحدود بين السلطات وإناط الشريع سلطة

التصديق لرئيس الجمهورية بصدد احكام محكم أمن الولة (طوارئ) فانه لم يخوله هذه السلطة بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية وانما باعتباره رئيسا للدولة ومسئولا عن سلامتها وامنها وكفالة حسن سير العدالة فيها بالتعاون مع السلطة القضائية ممثلة في محكم أمن الدولة وفي الحدود التي يقرها القانون . واذ كان ذلك فان سائر القرارات التي يصدرها الحاكم العسكري او من يقوم مقامه ، في شأن الأحكام الصادرة من محكم أمن الدولة طوارئ ، تفسخ بحكم اللزوم مكيلة لها ، ولا تنفك عنها ، وتحتها من ثم الصفة القضائية ، وليست من القرارات الادارية والقول بغير ذلك فضلا عن تضمنه التسليم بتسليط السلطة التنفيذية على احكام القضاء بما يتناق مع استقلاله . تسليط محكم مجلس الدولة على محكم أمن الدولة طوارئ على غير سند من الدستور أو القانون حيث لا يمكن فصل التعقيب على قرارات رئيس الجمهورية بشأنها عنها تضمنه هذه الأحكام بما ينأى بها من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى حسبما جرى به قضاء هذه المحكمة ، املا للتوصو الدستور والقانون المحددة لولايته بنظر جميع المتكرعات الادارية دون غيرها (ملعن ٨٣٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٩٠)

رابعا - تعابير الطوارئ وهريات الافراد

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

ان نظام الاحكام العرفية في مصر او نظام الطوارئ ليس نظاما مطلقا بل يخضع للقانون - ارسي الدستور اساس هذا النظام وبين القانون اصوله واحكامه ورسم حدوده وضوابطه - يجب ان يكون اجراؤه على مقتضى هذه الضوابط - ما يتخذ من التدابير خارج هذه الحدود والضوابط يعتبر مخالفا للقانون تنبسط رقابة القضاء على هذه التدابير والاجراءات لتفاد وتعويضاً - اساس ذلك :

ان كل نظام ارسي الدستور اساسه ووضع لقانون قواعده يخضع لبدأ سيادة القانون مهما كان نظاما استثنائيا وتنبسط عليه رقابة القضاء

حتى لا يتحول الى نظام مطلق لا عكس له - قرار اعلان حالة الطوارئ
يعتبر من أعمال السيادة التي تصدر من الحكومة باعتبارها سلطة حكم
لا سلطة ادارة - أسس ذلك :

تعلقه بالإجراءات العليا التي يتخذها القائم على إجراء النظام العرفي سواء
كانت تدابير فردية أو تنظيمية يجب اتخاذها في حدود القانون - لا تنأى هذه
التدابير عن رقابة القضاء - أسس ذلك أنها لا تجوز دائرة القرارات الإدارية
التي تدخل في اختصاص مجلس الدولة .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان القرار المطعون فيه
رقم ٣٢١ لسنة ١٩٨١ صدر من وزير الدولة للبلدية بالانابة بتسليم
١٩٨١/١١/٢٢ مستنداً في ديباجته الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والى قانون نظام الحكم المحلى الصادر
بالتقنين رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والى التشريعات العامة الرافعة لقانون ربط
الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ وان هذا القرار ضمن
في المادة الأولى منه على نقل الدعوى وآخرين من وزارة الدفاع الى الجهات
الموضحة قرين نسّم كل منهم بدرجةهم المالية . ومن ثم فإن المنازعة في هذا
النقل الفاء أو تمويلها تخص به محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة
باعتبارها صلاحية الولاية العامة بنظر المنازعات الادارية ولا يتدرج في ذلك
ما اثارته جهة الادارة سواء في دفاعها أمام محكمة أول درجة في تقرير الطعن
من ان القرار المطعون فيه مما يدخل في نطاق أعمال السيادة باعتبارها هيئته
لنوامى الابن طبقاً لقانون الطوارئ لأنه فضلاً عن ان القرار المذكور لم يتضمن
أية اشارة الى قانون الطوارئ فقد جرى قضاء مجلس الدولة بنقض استئنائه
على ان نظام الأحكام العرفية في مصر أى نظام الطوارئ وإن كان نظماً
استثنائياً إلا انه ليس بالنظام المطلق بل هو نظام خاضع للقانون أرمى
الدستور أساسه وإبان القانون أصوله وأحكامه ورسم حدوده وضوابطه
فوجب ان يكون اجراءه على مقتضى هذه الأصول والأحكام وفي نطاق تلك

الحدود الضوابط والا كان ما يتخذ من التدابير والإجراءات مجاوزا هذه الحدود أو منحرف عنها مخالفا للقانون تبسط عليه الرقابة القضائية القضاء وتعميضا ، فكل نظام أرسى الدستور أسسه ووضع القانون قواعده هو نظام يخضع بطبيعته مهما يكن نظاما استثنائيا — أبدا سيادة القانون ومن ثم لرقابة القضاء وليس ثمة شك في أن الاختصاصات المخولة للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية سندها هو القانون الذي عين نطاقها فلا سبيل لها أن تتجاوز ، وإذا كانت اختصاصات تلك السلطة وواتع القوانين المقررة لها وعلى غرار ما سلفها من نظام عرفي عسكري اختصاصات يبالغ السعة فإن ذلك أدى إلى أن تبسط عليها الرقابة القضائية حتى لا يحول نظام هو في حقيقته ومرماه نظام دستوري يقيد القانون إلى نظام مطلق لا عاصم له وليس له من حدود أو ضوابط إذ أن رقابة القضاء هي دون غيرها الرقابة الفعالة التي تكفل للناس حقوقهم الطبيعية وتؤمن لهم حرياتهم العامة وتفرض للقانون سيادته ولكل نظام حدوده الدستورية المشروعة ، وفي ذلك فانه لئن صاغ القول بأن قرار إعلان حالة الطوارئ من أعمال السيادة التي تصدر من الحكومة باعتبارها سلطة حكم لا سلطة إدارة بصرفه من الإجراءات العليا التي تتخذ في سبيل الدفاع عن كيان الدولة أو استتباب الأمن أو النظام العام بها إلا أن التدابير التي يتخذها القائم على إجراء النظام العرفي تنفيذا لهذا النظام سواء كانت تدابير فردية أو تنظيمية بتعين أن يتخذ في حدود القانون وتلتزم حدوده وضوابطه ولا تنأى عن رقابة القضاء إذ أنها لا تتجاوز دائرة القرارات الإدارية التي تخضع للاختصاص القضائي لمجلس الدولة ، ومن ثم فإن الدفع بعدم الاختصاص بمقولة أن القرار الطمعي من أعمال السيادة دفع على غير أساس من القانون أصاب الحكم الطمعي إذ قضى برفضه .

(طعن ١٤٢٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١)

(نفس المعنى طعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

القرار الصادر من الحاكم العسكري العام بانتقال المدعى استنادا الى نظام الأحكام العرفية القائمة في ذلك الحين استنادا الى انتقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٤ — عدم تضمينه الأسباب والوقائع التي تبرر هذا الإجراء ولم يثبت بلبيل أنه من ذوي الشبهة أو الخطرين على الأمن العام والنظام العام — سبق اعتقاله لنشاطه الشيوعي لا يبرر إعادة اعتقاله ومن ثم يكون قرار اعتقاله قد صدر باطلا .

الحكمة :

ومن حيث أن القرار الصادر باعتقال المدعى من الفترة من ١٧/١٠/١٩٥٤ حتى ٧/٤/١٩٥٦ إنما صدر استنادا الى نظام الأحكام العرفية القائمة في ذلك الحين استنادا الى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٤ الذي ألغى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٢٣ وما طرأ عليه من تعديلات كثيرة وقد حدد هذا القانون الحالات التي تقتضي اعلان الأحكام العرفية ، ومن آثار ذلك انتقال معظم اختصاصات السلطة التنفيذية في ممارسة وظيفة للضبط الإداري الى السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أي الى الحاكم العسكري وإلى مندوبيه ، وكذا منح الهيئة القائمة على إجراء الأحكام العرفية سلطات استثنائية فيجوز للحاكم العسكري العام أن يتخذ التدابير المشددة التي نص عليها القانون ومنها الأمر بالقبض واعتقال ذوي الشبهة أو الخطرين على الأمن والنظام العام ووضعهم في مكان أمين ، وإذا كان ذلك يستتبع تخويل الحكومة استثناء وفي حالة الضرورة من السلطات ما يسمح لها باتخاذ الإجراءات التي يتطلبها الموقف ولو خالفت في ذلك القانون ما دامت تبني الصالح العام إلا أن سلطة الحكومة في هذا المجال ليست ولا شك مطلقة من كل قيد بل تخضع لاصول وضوابط ، فيجب أن تقوم حالة واقعية أو قانونية تدعو الى التدخل وأن يكون تصرف الحكومة لازما لمواجهة هذه الحالة بوصفه الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذا الموقف وأن يكون رائد الحكومة في هذا التصرف ابتغاء مصلحة عامة ، وبذلك

تخضع مثل هذه التصرفات لرقابة القضاء ، وتكون مشروعة أو غير مشروعة على أساس توافر الضوابط التي سلف ذكرها أو عدم توافرها فإذا لم يكن رائد الحكومة المصلح انعام وقع القرار باطلا (الطعن رقم ١٥٠ و ١٥٨ لسنة ٥ ق جلسة ١٤/٤/١٩٦٢) .

ومن حيث ان القرار الصادر من الحاكم العسكري العام في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ باعتقال قناوى محمد قناوى لم يتضمن الأسباب والوقائع التي تبرر هذا الاجراء كما لم يثبت تحليل انه من ذوى الشبهة او الخطرين على الأمن والنظام العام كما أن سبق اعتقاله لنشاطه الشيوعي لا يبرر اعادة اعتقاله ، ومن ثم يكون قرار اعتقاله قد صدر باطلا وقد نتج عنه مباشرة تقييد حرية المنكور واصلته عن ممارسة حيلاته اليومية وكسب مئوسه وعيش من يعولهم فضلا عما في هذا الاجراء من مساس بكرامته وانسانيته وجعله مستهدفا دائما لئلا هذا الاجراء الاستثنائي والمفاجيء مما يسبب له ابلغ الأضرار ومن ثم تقضى المحكمة بتعويضه بمبلغ ألفين وخمسمائة جنيه من الأضرار المادية والأدبية الناتجة من اعتقاله المنتهى في ٧ من ابريل سنة ١٩٥٦ (طعن ١٧٧٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٣/١/١٩٨٩)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

قانون الطوارئ الصادر بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ — المادة الثالثة منه — لرئيس الجمهورية أو من يفوضه سلطة اعتقال الأشخاص خلال فترة الطوارئ المعلنه بقراري رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ — قيد ذلك أن يثبت بديل جدي ان المعتقل من المشتبه فيهم او من الخطرين على الأمن والنظام — يظل النظام الاستثنائي بذلك مقيدا بما نص عليه القانون ذاته — وبما يعني أن يكون لقرار الاعتقال مسبب يقوم عليه — تمتد رقابة القضاء الإداري للتحقق من مدى صحة الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب في قرار الاعتقال ، وتجد حدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار مستخلصة استخلاصا

سائقاً من أصول ثلثة في الأوراق وتفتيحها مادياً أو قانونياً - خلو الأوراق بما يفيد أن المعتقل قد توافرت ذواته الأسباب المؤيدة بالأدلة الجسدية على أنه كان في إحدى الحالات المسوقة لاعتقاله وخلال فترة الاعتقال يوصف قرار اعتقاله بعدم المشروعية ويتوافر بمركز الخطأ الموجب لمسئولية الأثرة عن التدويش بالنظر إلى ما ترتب مباشرة على الاعتقال من ضرر تمثل في حرمان المذكور من الكسب ورعاية مستقبله وأسرتة ، فضلاً عن عجزه عن ممارسة حريته الطبيعية في الحياة - لا يكفي لسند قرار الاعتقال القول بالرسالة بأنه كان مستترا في مزاولة نشاطه الشروعى لو سبق انتهائه وسجنه منذ عدة سنوات مسابقة في قضية تضيوعية ، ما دام لم يثبت بأدلة جديّة توفر سبب لاعتقاله .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المدعى بدر محمد رضوان قد صدر قرار باعتقاله في ١٩٥٩/١٢/٢١ وأدرج عنه ي ١٩٦٤/٤/٤ وأثبت جهة الإدارة أن ذلك الاعتقال كان بسبب استمراره في مزاولة نشاطه الضيوعي ، وإذ كانت المادة الثالثة من قانون الطوارئ الصادر بثلثانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفوي التدابير الآتية :

(١) وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والاقابلة والحرور في أماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية ... » وفاد ذلك أنه ولئن كان لرئيس الجمهورية أو من يفوضه سلطة اعتقال الأشخاص خلال فترة الطوارئ المختصة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ إلا أن ذلك مقيد بأنه يثبت بدليل جدي أن المعتقل من المشتبه فيهم أو من الخطرين على الأمن والنظام وبذلك يظل هذا النظم الاستثنائي مقيداً بما نص عليه القانون ذاته وبما يعنى أن يكون لقرار الاعتقال سبب يقوم عليه ، ومتى كان ذلك فإن رقابة القضاء الإداري تمتد للتحقق من مدى صحة الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب في قرار الاعتقال وتجد حدها الطبيعي في

الحقق ما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار مستخلصة استخلاصا
سائما من اصول ثابتة في الأوراق وتنتجها مادي او قانونيا ، واذا خلت الأوراق
مما يفيد أن المدمى بدر محمد رضوان قد توافرت في جانبه الاسباب المؤيدة
بالادانة الجدية على انه كان في إحدى الحالات المسوغة لاعتقاله خلال الفترة
سابقة الذكر ، ولا يكفى في هذا الشأن القول بأنه كان مستترا في مزاولة نشاطه
الشيعى او سبق لتهابه وسجنه في قضية شيوعية سنة ١٩٥٥ ما دام
لم ثبت بأدلة جديّة توافر سبب لاعتقاله في ١٢/٣١/١٩٥٩ مما يضم ترار
اعتقاله بعدم المشروعية ويتوافر به ركن الخطأ الموجب لمسئولية الإدارة عن
التعويض بالنظر الى ما ترتب مباشرة على الاعتقال حتى ٤/٤/١٩٦٤ من ضرر
تمثل في حرمان المذكور من الكسب ورعاية مستقبله وأسرته فضلا عن حجزه
عن ممارسة حريته الطبيعية في الحياة ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه
الى ذلك والى إلزام وزير الداخلية بتعويض المدمى المذكور بمبلغ ستة آلاف جنيه
والمصروفات فإنه يكون قد أصغى وجه الحق في قضائه ويفسد الطعن عليه
غير قائم على أساس من الواقع والقانون متعيينا رغبته وإلزام جهة الإدارة
الطاعنة بالمصروفات .

(طعن ٣٥٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣/١/١٩٩٠)

حالة معنية

(حـالة مدنية)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

تختص مكاتب السجل المدني بتسجيل واقعات الميلاد سواء المواطنين أو للأجانب وبالنسبة للآخرين لا يشترط أن يكون أحد طرفي الواقعة من المواطنين فهذا الشرط مقصور على واقعات الزواج والطلاق - إثبات ميلاد الأجنبي في مصر يتفق وسيادة الدولة على أقيمتها ويتيح لأصحاب الشأن وسائل الثبات قد لا تتميز أصلا أو فورا في القنصليات الأجنبية اسبب أي لأخر كما في حالة الأجنب عديمي أو مجهولي الجنسية وكما في حالة بعضهم عن مقرر هذه القنصليات - تطبيق .

الحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية نص في المادة ٢ معلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ على أنه « تختص مكاتب السجل المدني بتسجيل واقعات الأحوال المدنية لمواطني الجمهورية من ولادة وزواج وطلاق و وفاة كما تختص بقيد واقعات الميلاد والوفاة للأجانب وقيد واقعات الزواج والطلاق لهم إذا كان أحد طرفي الواقعة من مواطني الجمهورية ، ونص في المادة ١٨ على أنه « يجب أن يشمل التبليغ على البيانات الآتية :

١ - يوم الولادة وتاريخها وساعتها ومحلها .

٢ - نوع الطفل (ذكر أو أنثى) واسمه ولقبه .

٣ - اسم الوالدين ولقبهما وجنسيتهما ودينتهما ومحل إقامتهما ومهنتهما ونص في المادة ١٩ معلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ على أنه « يجب تحرير شهادة الميلاد ... عقب قيد الواقعة وتتضمن البيانات المنصوص عليها في المادة ١٨ » ونص في المادة ٣٦ معلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ على أنه « لا يجوز إجراء أي تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية المدونة في سجلات الواقعات والسجل المدني إلا بناء

على قرار يصدر من اللجنة المتخصص عليها في المادة ٤١ واستثناء من حكم
الفقرة السابقة يكون إجراء التغير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة
أو في قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو للتصديق أو الطلاق
أو التطليق أو التفريق الجسماني أو اثبات النسب بناء على أحكام أو وثائق
صادرة من جهة الاختصاص دون حاجة إلى استصدار قرار بذلك من اللجنة
المشار إليها ويؤخذ من هذه النصوص أن مكتب السجل المدني
تختص بتسجيل واقعات الميلاد سواء للمواطنين طبقاً للفترة الأولى من
المادة (٢) أو للأجانب طبقاً للفترة الثانية من ذات المادة ، إذا نصت هذه
الفترة الثانية صراحة على هذا الاختصاص بقيد واقعات الميلاد للأجانب
دون أن تقرره بالشروط الذي أرفقته بعدد في مجال قيد واقعات الزواج والطلاق
الأجانب حيث استلزم أن يكون أحد طرفي الواقعة من المواطنين . ولا ريب
في أن بسط ذلك الاختصاص إلى قيد واقعات ميلاد الأجانب ووثاقهم يفسق
وسيادة الدولة على إقليمها ويتيح لأصحاب الشأن وسائل اثبات تد لا تيسر
أصلاً أو ثوراً في التفصيلات الأجنبية لسبب أو لآخر كما في حالة الأجانب عديمي
أو مجهولي الجنسية وكما في حالة بعدهم عن مآثر هذه التفصيلات على سبيل
المثال . ووافضح أن بيلانك نهادة الميلاد على النحو الوارد في الساندين
١٨ و ١٩ تضم نوع المولود واسمه ولقبه واسم كل من الوالدين ولقبهما
وجنسيتهما ودينتهما وحصل. ثابتهما ومهنتهما . وبذلك يخضع التغير
أو التصحيح في هذه البيانات لحكم المادة ٣٦ التي حظرت في الأصل إجرائها
دون حاجة إلى هذا القرار بالنسبة للجنسية والديانة والمهنة بناء على أحكام
أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص . ومؤدى حكم المادة ٣٦ التي حظرت
في الأصل إجرائها إلا بناء على قرار من اللجنة المتخصصة عليها في المادة ٤١ ،
ثم أجازت استثناء إجرائها دون حاجة إلى هذا القرار بالنسبة للجنسية
والديانة والمهنة بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص .
ومؤدى حكم المادة ٣٦ على هذا النحو أن قرار اللجنة هو الأصل في جميع
الحالات ومنها تلك الحالات التي يجوز فيها استثناء الاكتفاء بالأحكام والوثائق
الرسمية . ولا يعنى جواز اتباع الإجراء الاستثنائي في تلك الحالات المحدودة
تجريد اللجنة من اختصاصها فيها ، وبذلك فإن قرارها في شأنها يكون

صالحا من جهة مختصة ولا عيب عليه ، فالفقرة الأولى من المادة ٣٦ أسبغت على اللجنة اختصاصا شاملا في إجراء التغيير أو التصحيح لم تسلبه منها الفقرة الثانية في نطاق الاستثناء الذي أوردته ، بل اختصاصا آخر الى جانب اختصاص اللجنة الأصلي . فخرجت عن أصل عدم جواز إجراء أى تغيير الا بقرار من اللجنة وأجازت استثناء على سبيل الرخصة الطريق الآخر فاللجنة تختص بتقرير التغيير أو التصحيح في بيانات الميلاد سواء انصبت على ما لم يشمل الاستثناء مما تغطيه القاعدة العامة مثل اسم المولود واسم كل من والديه أو تعلق بها ورد في الاستثناء ولا تنحصر عنه القاعدة العامة مثل ديانة أى من الوالدين مما يتمتع ضمنا على المولود نظرا لخلو البيانات عامة من ديانة المولود في حد ذاته ، ومن ثم فإن القرار الصادر من اللجنة بتغيير اسم المولود واسم الوالدين وديانتهم بما تؤثر على ديانتهم يعد في حد ذاته قرارا مبررا من عيب عدم الاختصاص ، فلا ينسب اليه عيب غصب السلطة ، وبذلك تسرى في شأنه أحكام المواعيد الخاصة بدعوى الالغاء والا كفت الدعوى غير مقبولة شكلا .

ومن حيث ان الثابت فيها سلف ان التظلم الصادر من الطاعن مؤرخا ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨١ الى مصلحة الأحوال المدنية انصب على قرار اللجنة وما تم من تغيير في القيد بنسب عليه مما يقطع بتواتر العلم اليقيني الشامل لديه بهذا القرار على خلاف ما زعمه من علمه به ضمن الرد الذي وصله في ٥ من ابريل سنة ١٩٨١ من هذه المصلحة برغض تظلمه . وقد مضت ستون يوما على تقديم هذا التظلم دون ان تجيب عنه الجهة الادارية مما يعتبر معه مرقوضا ضمنا عملا بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي أوجبت البت في التظلم قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديمه واعتبرت مضي هذه المدة دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه مما كان يوجب عليه المبادرة الى رفع دعوى الالغاء خلال الستين يوما التالية . وليس في الأوراق ما يفيد انقطاع الجهاد باتجاه الادارة الى الاستجابة الى التظلم . ولم يشب القرار عيب جسيم يمنحه فيسقط قيد الجهاد في شأنه . واذا صدر قرار اللجنة في حدود اختصاصها شاملا امرا وقع

في نطاق هذا الاختصاص تعلق بالنظام المصمم في مصر الذي يوجب استبعاد تطبيق القانون الاجنبي الذي يحكم الحالة المدنية طبقا للمادتين ١١ ، ٢٨ من القانون المدني ، ومن ثم تكون كل من الدعوى التي رفعها الطاعن امام القضاء الاداري في اول يونية سنة ١٩٨١ وكذلك الدعوى التي اقبلها بمقتضى مام القضاء العادى في ٢٣ من يونية سنة ١٩٨١ غير مقبولتين شكلا لرفعهما بمعد الميعاد . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد صادف صحيح حكم القانون اذ قضى بعدم قبولها شكلا لهذا السبب ، مما وجب الحكم برفض الطعن عليه وبإلزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ١٠٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

لا يجوز تغيير الاسم الاول للطلاب الذى ادى به امتحان البكالوريوس وحررت به شهادة تخرجه وعليه ان يرفق بهذه الشهادة ما يدل على تغيير هذا الاسم .

الحكمة :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٠ فاستعرضت المادة (١١) من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ التى تنص على ان « تعتبر السجلات بما تحويه من بيانات والصور الرسمية المستخرجة منها حجة بصحتها ، ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم . ويجب على جميع الجهات الحكومية أو غير حكومية الاعتماد فى مسائل الأحوال المدنية على البيانات المتقدمة فى هذه السجلات » والمادة ٢٦ من ذات القانون التى تنص على أنه « لا يجوز اجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية فى سجلات المرافعات أو السجل المدنى الا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٤١) » .

واستيفت الجمعية ان المشرع في قانون الأحوال المدنية المشار اليه قد اعتبر البيانات الواردة في سجلات الواتعات أو المسجل المدني ، صحيحة ولها الحجية ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم . . . والزم كافة الجهات حكومية أو غير حكومية بالاعتماد عليها في مسائل الأحوال المدنية . ولم يجز المشرع اى تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية في تلك السجلات الا بناء على قرار يصدر من اللجنة الخاصة المشكلة لهذا الغرض طبقا لنص المادة ٤١ من هذا القانون .

وبنى كان المعروضة حالته قد تم في تغيير اسمه (الأول) بالسجلات بناء على قرار من اللجنة المذكورة بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٨٨ ، فان لهذا التغيير حجته ويتمتع الالتزام به ، الا انه لا يقرب عليه بطبيعة الحال نحو الاسم القديم من كافة المستندات المتعلقة بهذا الشخص التى تم تحريرها قبل اجراء التعديل والقول بغير ذلك يؤدى الى اهدار معاملته التى تمت بالاسم القديم وتاريخ هذه المعاملات . وبناء عليه فلا يجوز له طلب تغيير اسمه (الأول) بشهادة بكالوريوس التجارة التى حصل عليها عام ١٩٨٢ باسمه القديم وعليه ان يرفق بها ما يثبت تغيير اسمه الأول .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز تغيير الاسم (الأول) الذى ادى به المعروضة حالته امتحان البكالوريوس بكلية التجارة وحررت به شهادة تخرجه ، وعليه ان يرفق بهذه الشهادة ما يدل على تغيير هذا الاسم .

(ملف رقم ٥٣/١/٥٨ جلسة ١٨/٤/١٩٩٠)

جیس

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

إنهاء فترة حبس العامل أوجب المشرع حرمانه من كامل أجره في حالة حبسه تنفيذاً لحكم جنائي نهائي - الملاوة الدورية التي يحل موعدها أثناء فترة الحبس تنفيذاً لحكم جنائي لا تصادف محلاً وبالقلى فلا تستحق العامل المحبوس ولو لم يحل دون ذلك حائل من تقرير الكفيلة السابقة على الحبس - الملاوة الدورية ليست إلا زيادة في المراتب تندمج فيه بمجرد استحقاقها وتصبح جزءاً لا يتجزأ منه وإذا فاتها تلخّذ حكم للرب في الاستحقاق وعدمه طبقاً للقاعدة العامة بأن الفرع يتبع الأصل ، ومن ثم يحرم العامل المحبوس تنفيذاً لحكم جنائي من الملاوات الدورية التي يحل موعدها أثناء مدة الوقف من العمل تبعاً لحرمانه من المراتب أثناء هذه المدة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بطسبتها المقودة بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٧ فاستعرضت فتاها الصادرة بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٣ التى انتهت للأسباب الواردة فيها الى أن الحبس لا يعد من أسباب الحرمان من الملاوة الدورية - واستعرضت المادة (٤١) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى نصت على أن « يستحق العامل الملاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته التى يشغلها طبقاً لما هو مبين بالجدول رقم ١ الموافق ... » كما استعرضت المادة ٨٤ من ذات القانون التى نصت على أن « كل عامل يحبس احتياطياً او تنفيذاً لحكم جنائى يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطياً او تنفيذاً لحكم جنائى غير نهائى ويحرم من كامل أجره في حالة حبسه لحكم جنائى نهائى .. » والمادة ٩٤ من ذات القانون على أن تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :

٧ - الحكم عليه بعقوبة جنائية في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات او ما يماثلها من جرائم منصوص عليها في القوانين الخاصة

أو بعقوبة مفيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن الحكم مع وقف التنفيذ .

وبع ذلك فإذا كان الحكم قد صدر عليه لأول مرة فلا يؤدي الى انتهاء الخدمة الا اذا قدرت لجنة شئون العاملين بقرار مسبب من واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة أن بقاء العامل يتعارض مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل .

وبماذا ما تقدم ان المشرع ولئن لم يقترب على مجرد صدور الحكم على العامل بعقوبة جنائية أو بعقوبة مفيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة بالنسبة للسبب الأول انتهاء خدمة العامل تلقائيا بل أو كل التقدير الى لجنة شئون العاملين في كل حالة على حدة حسبما يترأى لها من واقع اسباب الحكم وظروف الواقعة ومدى تعارض بقاء العامل مع مقتضيات الوظيفة أو طبيعة العمل ، الا انه بالنسبة لرتب العامل أثناء فترة حبسه فقد اوجب حرمانه من كل أجره في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي لأن العامل خلال مدة حبسه يكون موقوفاً بقوة القانون عن عمله فلا يتحمل خلال هذه المدة واجبات وظيفته ومن ثم فلا يتمتع بحقوقها ومزاياها ، ومن ثم فإن العلاوات الدورية التي يحل موعدها أثناء فترة الحبس تنفيذا لحكم جنائي لا تصالف محلاً وبالتالي فلا تستحق للعامل المحبوس ولو لم يحل دون ذلك حائل من تقارير الكفالية السابقة على الحبس يضاف الى ذلك أن العلاوة الدورية ليست الا زيادة في المرتب تندمج فيه بمجرد استحقاقها وتصبح جزءاً لا يتجزأ منه وإذا فاتها تأخذ حكم المرتب في الاستحقاق وعدمه طبقاً للقاعدة العامة التي تقضي بأن الفرع يتبع الأصل ومن ثم يحرم العامل المحبوس تنفيذا لحكم جنائي من العلاوات الدورية التي يحل موعدها أثناء مدة الوقف عن العمل تبعاً لحرمانه من المرتب أثناء هذه المدة .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم فإن العامل المعروضة حالته لا يستحق العلاوات الدورية التي حل موعدها أثناء مدة حبسه تنفيذاً للحكم الصادر ضده .

المسألة :

انتهت الجمعية العمومية لخمسة الفتوى والتشريع الى عدم احتية العامل المعروضة حالته في العلاوات الدورية التي حل موعدها لثناء مدة حبسه تنفيذاً للحكم الصادر ضده .

(ملف ١٠٦٢/٤/٨٦ — جلسة ٨٧/٤/١٥)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

صرف نصف الأجر حال حبس العامل احتياطياً او تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي يتحقق بقوة القانون .

الفتوى :

مقتضى نص المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ ان صرف نصف الأجر حال حبس العامل احتياطياً او تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي انما يتحقق بقوة القانون اذ به تتعلق حقوق الأسرة ويستمر صرفه تلقائياً ثلثي المرتب الكامل ما لم يتم سبب للحرمان منه على مثل حال تنفيذ الحكم الجنائي النهائي ، اما نصف المرتب الآخر فهو الذي يجري ليقوله حال تحقق أحد الأمرين المشار اليهما ونص المادة ٢١ من قانون العقوبات على أن تنتدى مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم ان يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقضاء بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ولا يسوغ ان يتقلب هذا التخفيف وبالا على أسرته باستقاط افضيته في صرف نصف مرتبه من تاريخ حبسه احتياطياً وحتى اليوم السابق على صدور الحكم بمعاقبته جنائياً طالما لم يتم به سبب في حينه يستوجب الحرمان والقول بغير ذلك يتناقى وصريح نص المادة ٨٤ من قانون العاملين المشار اليه بحسب العمل احتياطياً لارتكابه جريمة حتى تضى بمعاقبته جنائياً عنها وصاحب مدة العقوبة المحكوم بها من تاريخ

القبض عليه لا بمستوى سببا صريحا لحرمانه من نصف أجره المستحق عن
المدة من تاريخ القبض عليه وحتى اليوم السابق على صدور الحكم بمحاكمته
جنائيا وهو المرتب الذي لا غنى عن استحقاقه بل ومن المفترض أن يكون قد
أدى إليه في حينه إذ لا يستقيم حرمان العامل من مرتبه نور استحقاقه ما لم
بظاهر الحرمان سند بين التزاما بصريح نص المادة ٨٤ من القانون الأساسي
اليه .

(ملف ٤١٧/٦/٨٦ — جلسة ١٩٩١/١١/٣)

(م — ١٥)

حجز اداری

(حجز ادارى)

قاعدة رقم ٦٦)

المبدأ :

اجراءات الحجز الادارى المقررة بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ لا تتبع الا وفاء المستحقات الدولة او الأشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المحددة به على سبيل الحصر اعتبار شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص — لا يجوز لشركات القطاع العام استيفاء مستحقاتها باتباع طريقة الحجز الادارى المقرر بالقانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٥ ذلك لكون اتباع هذا الطريق قاصر على الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة — حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية ١/٥ قى عرضه ١٩٨٠/١/٥ .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لعمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩٨٧/١/٢١ فاستعرضت نص المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى المتعلقة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ التى تنص على أنه (يجوز ان تتبع اجراءات الحجز الادارى المبينة بهذا القانون عند عدم توفاء بالمستحقات الآتية فى مواعيدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفى الأماكن وللأشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون :

(أ) الضرائب والأتاوات والرسوم بجميع أنواعها .

(ب) المبالغ المستحقة للدولة مقابل خدمات عامة .

(ج) المصروفات التى تبذلها الدولة نتيجة أعمال او تدابير تقضى بها القوانين .

(د) الغرامات المستحقة للحكومة قانونا .

(هـ) ايجار املاك الدولة الخاصة ومقابل الانتفاع باملاكها العامة .

(و) اثبات اطمين الحكومة المبيعة وملحقاتها وفوائدها .

(٥) المبالغ المخطئة من الأموال العامة .

(ز) ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المقررة .

(ط) المبالغ المستحقة للبنوك التي تسيطر عليها الحكومة في رؤوس أموالها بما يزيد على النصف .

(ي) المبالغ الأخرى التي نصت القوانين الخاصة على تحصيلها بطريقة الحجز الإداري .

واستبان لها أن القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه أخذ بعين الاعتبار إجراءات الحجز الإداري لاستيفاء مستحقات الدولة من الضرائب والائتمات والرسوم بجميع أنواعها والغرامات والإجراءات ومقابل الانتفاع بأماكن عامة واثبات اطمين المبيعة ومبلغ المبالغ الأخرى المخصصة على سبيل الحصر بهذا القانون كما أجاز ذلك أيضا للأشخاص الاعتبارية العامة وقت إصدارها من المبالغ المقررة .

وعلمت حيث أن إجراءات الحجز الإداري المقررة بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه لا تنفع إلا وفاء لمستحقات الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المحددة به على سبيل الحصر وإذا انتهت المحكمة الدستورية العليا بجمليتها المتعددة في ٥ من يناير ١٩٨٠ في القضية رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ إلى أن أغلقت شركة القطر العام من الأشخاص الاعتبارية العامة وأن تم تأجيلها على شركة القطاع العام المشار إليها في الحالة المفروضة استيفاء مستحقاتها من الجمعية المتعلقة لبناء المساكن المملوكة بها بطريق الحجز الإداري وذلك لكون أتباع هذا الطريق تلزم على الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة من ناحية ولأن المبالغ المطالب بها لا تعتبر من ناحية أخرى من عداد المبالغ المحددة على سبيل الحصر بالقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه التي يجوز تحصيلها بطريق الحجز الإداري .

نكته :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز توقيع
الحجز الادارى وغاء المبالغ المطالب بها في الحالة المعروضة وفقا لاحكام
القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

(ملك ١١٤/٢/٧ جلسة ١٩٨٧/١/٢١)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

عدم جواز قيام مصلحة الضرائب باستيفاء مستحققاتها لدى اشركات
الاستثمارية المنشأة طبقا للقانون ١٩٧٤/٤٢ عن طريق الحجز الادارى على
أموال هذه الشركات .

الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/١/٤ فتبين لها أن نظام استثمار المال العربي
والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل
بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ينص في مادته السابقة على أنه « لا يجوز تأجيل
المشروعات أو مصادرتها .. ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات
أو تجيدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائي » .

والمستفاد من هذا النص أن المخرج رعية منه للمشروعات الاستثمارية
المنشأة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ، وتشجيعا لها ،
وجنبا لأصحاب رؤوس الأموال لتوظيف مخرجاتهم في هذا المجال ، فرض
حلية خاصة لأموال هذه المشروعات حين قرر بنص تطلع وصريح تحصيل
هذا المال من التليم والمصادرة ومن الحجز عليه وتجيده وفرض الحراسة
عليه الا عن طريق القضاء .

وتزولا على المفهوم المتكتم ، فإن المخرج يكون قد أخرج أموال هذه

المشروعات من اطار التنفيذ المباشر عن طريق تطبيق قانون الحجز الإداري بحيث يظل التنفيذ عليها بحكمها بقواعد العامة التي تنفي اختصاص القضاء بإجراءاته وفقا للأحكام الإجرائية المنبثقة في هذا الشأن .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، فإن استيفاء مستحقات مصلحة الضرائب لدى الشركات الاستثمارية المنشأة طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشر إليه عن طريق الحجز الإداري على أموال هذه الشركات يتعارض مع نص القانون ويخالف قصد المشرع منه . ومن ثم فلا يجوز للمصلحة اللجوء الى هذا الأسلوب لاستدعاء مستحقاتها قبل هذه الشركات .

نتائج :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة الى عدم جواز قيام مصلحة الضرائب بتوقيع الحجز الإداري على أموال الشركات الاستثمارية المنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وفاء لمستحقاتها لديها .

(ملف رقم ٣٧٥/٢/٤٧ في ١٩٨٩/١/٤)

قائمة رقم (٧١)

المبدأ :

لا مجال لاستعمال وسيلة الحجز الإداري تجاه الدولة أو أشخاص القانون العام - لا يبقى الدائنين من أشخاص القانون العام سوى الالتجاء الى الطرق الأخرى لاقتضاء دينه مثل شخص عام آخر فيما عدا طريقة الحجز الإداري .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن وجه النفي على الحكم بمخالفته للقانون لعدم جواز توقيع الحجز الإداري ضد أموال الوحدة المحلية بمنعوت فإن هذا السبب المطعون على الحكم قد جله نسخا ، ذلك لأن الحجز الإداري قد عتبر بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٥ ، وبمطالعة نصوص هذا القانون يتبين أنه يتضمن

مبادئ خاصة في الحجز الإداري والتنفيذ على أموال المدين ومن ذلك أن الحجز الإداري يوقع بأمر من الجهة الإدارية ولا يتم وفقا للأصل المقرر بتفويض المرافقات بسند تنفيذي (المادة ٢) ويقع الحجز على أموال المدين أيًا كان نوعها (المادة ٣) ويجوز لتدوين الحجز كسر الأبواب أو فسخ الأقفال بالقوة بحضرة أحد مأموري الضبط القضائي (المادة ٥) ولا يجوز وقف إجراءات الحجز والبيع إلا بداء المبالغ المطلوبة والمصروفات (المادة ٢١) ، وإن الحجز القضائي لا يمنع من توقيع الحجز الإداري (المادة ٣٢٥) ويتم حجز أموال المدين لدى الغير بموجب محضر حجز (المادة ٢٩) ، ويلتزم المحجز لديه بمجرد إعلانه بمحضر الحجز بالتصريح بما لديه للمدين (المادة ٣٠) ويلتزم خلال أربعين يوما أن يؤدي للحاجز ما اقترحه (المادة ٣١) ، كما يجوز الحجز على العقار ويبيع بأمر من موجه لوائح اليد على عقار المدين (المادة ٤٤) .

ومن حيث أن مطالعة نصوص القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ مسلف الذكر ومذكرته الإيضاحية توضح أن الشرع تصد بالتنظيم الولد بهذا القانون تقرير وسائل خاصة لاستيفاء الدولة وغيرها من الأشخاص العامة لحقوقها قبل أحاد الناس ، وكانت هذه الوسيلة تخرج عن الوسائل المقررة للحجز والتنفيذ على أموال المدين المقررة في القانون المصمم وهو قانون المرافعات المدنية والتجارية بما يكشف عن أحد مزايا السلطة العامة المقررة لتسيير المرافق العامة .

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم أن الحجز الإداري بوصفه أحد امتيازات السلطة العامة — مقرر لجباية أموال الدولة بأسلوب ميسر للجهات العامة ، وذلك بغية استرداد ديون الدولة لاتفاتها في حاجات المرافق العامة ومن ثم فإنه لا يكون متصوراً — وفقا للغاية من الحجز الإداري — أن تبرى أحكامه قبل المرافقة العامة ، ويتم الحجز على أموالها والتنفيذ عليها — حتى ولو كانت هذه الأموال قابلة للحجز عليها وذلك باستبعاد الأموال العامة التي لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقدم وفقا لصريح نص المادة ٨٧

من القانون المدني ، لاذ لا يكون الحجز الإداري باعتباره وسيلة خارجية عن إطار النظام القانوني العام للتنفيذ على أموال المدين - محققة لسلطات تشريع الحجز الإداري وقد يترتب على اتباع أسلوب الحجز الإداري عثرات في تفسير المرفق العام الذي يلزم أن يعمل باستمرار واضطراد وفقا للمبدأ الدستوري في هذا الشأن ، ومن ثم فلا مجال لاستعمال وسيلة الحجز الإداري تجاه الدولة أو اشخاص القانون العام ، ولا يبقى للدائن من اشخاص القانون العام بعد ذلك سوى اللجوء إلى الطرق الأخرى لاقتضاء دينه قبل شخص علم آخر - فيما خلا طريقة الحجز الإداري .

ومن حيث أنه لا حجاج بأن العايل ملزم بإداء الأعمال التي يكلف بإدائها ولو لم يكن مخصصا بها كلف به ، لأن متعلق ذلك أن تكون هذه الأعمال داخلة في الاختصاص الشامل لأعمال الوظيفة العامة أما لا يجوز اتبته لأي عايل كان فإنه لا يجوز أن يكلف به أي عايل بالمرفق لمصروجه أصلا من دائرة الالتزامات الوظيفية .

ومن حيث أنه لا يسوغ كذلك القول بأنه من واجب الرؤوس الاعتراض كتابة على ما تضمنه الأمر الصادر إليه من مخالفة للقانون ، ذلك لأن فضلا عن القول بأن الكتابة مطلوبة للالتزام ويمكن للمحكمة أن تثبت من حدوث الواقعة بعدم تنفيذ الأمر غير المشروع وإعلام الرؤساء بعدم مشروعيته ، فإن البساضي من الأوراق أن الطاعن تبد اعترض على تنفيذ الحجز الإداري على أموال الوحدة المحلية بسمندود وطلب أن تقوم المنطقة من جانبها بتوقيع هذه الحجز لأن المطلوب توقيع الحجز عليه هي مصالح حكومية (المستند رقم ٥ بحافظة مستندات الطاعن أمام المحكمة التأسيسية) . وأذ كان الأمر المطلوب تنفيذه غير قابل للتنفيذ ماليا أو قانونيا غير أن السلطة الرئاسية اعبرت أن امتناعه عن التنفيذ بمخالفة إدارية وأوقعت عليه الجزاء الإداري بقرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٥ بناء على الامتناع عن تنفيذ لولم الحجز الإداري ضد الوحدة المحلية بسمندود .

وفن حيث ان قرار الجزاء رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٨٥ يكون قد صدر غير مشروع لانتقاده السبب الصحيح لاصداره واذا ذهب الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك عنه يكون حريا بالالفاء والقضاء ببراءة الطاعن مما نسب اليه .
(طعن ٢٩٦٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٧)

قاعدة رقم (٧٢)

المبحث :

المشرع على ازالة ما للحجز الإداري من بالغ الأثر وعظيم الخطر بحكم افراد الجهة الحاجزة بتقدير ماله من قبل المحجوز عليه من حقوق وتوقيع الحجز على امواله تبعاً لذلك انتفاء لها أن يحيط هذا السبيل من سبل استيفاء الديون بـسبب من أسباب الحيلة والضمان فكان أن استلزمت من سبل استيفاء من قانون الحجز الإداري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ لصحة إجراءات الحجز أن تصدر بناء على أمر مكتوب ، وأن يكون أمر الحجز الذي يوقع بمقتضاه صادر من شخص مفوض قانوناً لاصداره واستوجب المادة ٢٩ حتى يؤتى الحجز اثره ان يتضمن محضر الحجز المعين للمحجوز لديه قيمة المبلغ المطالبة واتوابعها وتواريخ استحقاقها وأن يضمن المحجوز عليه بصورة من هذا المحضر والا اعتبر الحجز كأن لم يكن - اذا ما انست الجهة الإدارية في الحجز الإداري سبباً لاقتضاء حقوقها فلها تنقيذ في اتباعه بهذه الإجراءات وتلتزم بذات الضمانات والا وقع الحجز باطلاً ويتمتع عدم الاعتداد به .

القضوي :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى وانتشيع بجلستها المنعقدة في ٥ من يناير سنة ١٩٩٢ فلمستأن لها أن المشرع على اراء ما للحجز الإداري من بالغ الأثر وعظيم الخطر - بحكم افراد الجهة الحاجزة بتقدير ماله من قبل المحجوز عليه من حقوق وتوقيع الحجز على امواله تبعاً لذلك انتفاء لها - أن يحيط هذا السبيل من سبل استيفاء الديون ، بـسبب من أسباب الحيلة والضمان ، فكان أن استلزمت المادة الثانية من قانون الحجز الإداري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ لصحة إجراءات الحجز أن تصدر بناء على أمر مكتوب ، وأن يكون أمر الحجز الذي يوقع بمقتضاه صادراً من

شخص مفوض قانونا لاصداره واستوجب المادة ٢٩ من القانون المشار اليه حتى يؤتى الحجز اثره ان يتضمن محضر الحجز المعلن للمحجوز اليه قيمة المبالغ المطلوبة وانواعها وتواريخ استحقاقها وان يملن المحجوز عليه بصورة من هذا الحضر والا اعتبر الحجز كمن لم يكن وعلى ذلك فانه متى اتت الجهة الادارية في الحجز الادارى سبيلا لتقفاء حقوقها ، فانها تتقيد في اتسامه بهذه الاجراءات وتلتزم بذات الضمانات متى يتمتع المحجوز عليه عن الوفاء بها لاجله من ايوال لدائنيه او تسليمها اليه .

لما كان ذلك وكان أمر الحجز في الحالة المروضة والموقع بكتاب محافظة القنيطرة على مستحقات الجمعية التعاونية للائتمان والتعمير لم يصدر من الممثل القانوني للجهة طالبة الحجز وهي مركز ومدينة شبرا الخيمة والتي تتبوع بشخصية اعتبارية مستقلة قائمة بذاتها وخلا هذا الأمر من بيان تصليى المبالغ المطلوبة وتواريخ استحقاقها ولا يفنى عن ذلك قط بيان المبالغ المطلوبة جيلة واحدة ، الذ قد يترتب المحجوز عليه على واحد منها او اكثر ، وقد يقوم بوفاء بعضها دون البعض الآخر ، كما وأنه لا يقين من الاوراق ان هذا الأمر يبلغ اساسا الى المحجوز عليه ومن ثم فلا سبيل الى ان يعتد بالحجز الادارى الذى وقع استنادا الى هذا الأمر والذى امتوره النقض وفصله من اسباب الفساد ما يقع به في دائرة البطلان .

النتيجة:

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم الاعتماد بالحجز الادارى على مستحقات الجمعية التعاونية للائتمان والتعمير الموقع بكتاب محافظة القنيطرة الموجه الى محافظة المنوفية .

(ملف ١٤٤/٢/٧ جلسة ١٩٩٢/١١/٥)

قاعدة رقم (٧٢)

المسألة :
نسبة الرسم النسبي وتقدرها ٥٪ من ثمن الشيء المبيع بالمزاد في إيرادات الهيئة التي أجرت المزاد ولا يجوز لها تبعا ردها .

التنصوي :

المشرع جاز للجهات الاذائية اتخاذا سبيل الحجز الاداري لاقتضاء حقوقه وذلك بتوقيع الحجز على ممتلكات المحجوز عليه وبيعها لاستداء مستحقاتها وصيغت المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الاداري المبلغ الذي يلزم الراسي عليه المزاد بدائته وهو كامل ثمن الشيء المبيع فضلا عن رسم نسبي قدره ٥٪ والمصروفات ورسوم شهر محضر البيع كما ورد قرار وزير المالية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ المصروفات الواردة بالمادة ٦٦ آنفة البيان ومنها نسبة ٥٪ من ثمن الشيء المبيع ولارتضاء الشركة الراسي عليها مزاد بيع احدي السفن شروط المزاد بما فيها اداء نسبة ٥٪ للصرف منها كمكافآت للعاملين بهيئة ميناء الاسكندرية القاطنين على بيع السفن وهذه النسبة في حقيقتها وجوهرها جزء من ثمن الشيء المبيع ارتضت الشركة الراسي عليها المزاد بدائتها مضاعفة الى اثنين ومن ثم تدخل هذه النسبة ايرادات الهيئة التي اجرت المزاد ولا يجوز لها تبعا ردها الى الشركة .

(ملك رقم ٩٨ / ١ / ٥٤ ، ١٨ / ٧ / ١٩٩٣)

حزاسنة

أولاً - فرض الحراسة لا ينفق من أهلية المفروض عليه الحراسة قانوناً .

ثانياً - التعميـض المسـنـقـق يتم تقـديـره طبقاً للـقـيـة الحـقـيـة الأراضـى المسـتـولى عليها وقت الاتفاق على أداء التعميـض .

ثالثاً - لا يجوز فرض الحراسة على الملكية الخاصة إلا في الأحوال المبينة في القانون .

رابعاً - جواز إجراء المقاصة من الإجراءات التي يجتـها جهاز تصفية الحراسـات ويـبين دين للجهاز .

خامساً - اقتضاء التعميـض الذي انفردت الهيئة المسـةلة بالإصلاح للزراع بتـصـيـده لا يحـل على أنه رضاه بهذا التعميـض .

اولا - فرض الحراسة لا ينتقص من اهلية الفروض عليه
الحراسة قانونا

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

فرض الحراسة لا ينتقص من الاهلية التقديرية للفروض عليه
الحراسة ولا يحول بينه وبين مباشرة دعواه التي اقبلها .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المحكمة بعد ان اصدرت حكمها
التبديدي بنصب مكتب خبراء وزارة العدل ، تقاعس الطاعن في الطعن رقم ١٧٩
لسنة ٢٨ القضائية بصفته المدعى في الدعوى الضالدة بشأنها الحكم المطعون
فيه ، من ايداع الامانة الامر الذي توجب عليه عدم ارسال الأوراق الى مكتب
الخبراء مباشرة المهمة وهو احد طلبات المدعى الاصلية في الدعوى فلا ملخص
والحال كذلك من الفصل في الموضوع في ضوء المستندات والأوراق التي تضمنها
الدعوى ، وغنى عن البيان ان فرض الحراسة على أمواله لا ينتقص من اهليته
قانونا ولا يحول بينه وبين مباشرة الدعوى المالية به بطلب بنصب الخبير والتعويض
عن الأضرار التي يدميها .

وهن حيث أن المدعى يذهب الى أن جهة الادارة قد اقتضت سؤر القيلا
توقلت بهم المنشآت التي تقع خلفه واتلونها واقتلاع الأشجار والامعدة
الكولونية . وقد اكدت الجهة الادارية في ردعها على الدعوى . انه لم يصغر
قرار ينزع ملكية الأراضي اللازمة لتوسيع شارع لها توفيل ووقت قبلها
بازالة الاسوار على نحو ما ورد بلاماء المدعى . واذا لم يقدم المدعى دليلا على
دعواه سوى الخطابات المرسلة اليه من مراقبة الاسكن بحى العابرية مطالبه
فيه بازالة المسور لانه يفترض توسيع الشارع ، وهو ما اوضحت الادارة
في ردعها على الدعوى ، أن هذه الاخطارات الى اصحاب الشغل كانت لمجرد
احتياطهم ظاهرا بما ترتب الادارة عليه من مكرهات لتوسعة الشارع .
واذا كان ملاحظا بمقتضى الادارة بالتعويض بتوافر اركان تلك المسؤولية من خطأ

وضرر وعلاقة السببية بينهما . فإذا كان انثبت على نحو ما تقدم أن الدعي
لم يتم الدليل على خطأ الإدارة فتكون دعواه بطلب التعويض غير قائمة
على أساس سليم بتعينة الرفض .

(ملعن ١٣٨ لسنة ٢٨ قى جلسة ١٩٨٨/٦/٤)

ثانياً — التعويض المستحق يتم تقديره طبقاً للقيمة الحقيقية

للأراضي المستولى عليها وقت الاتفاق على أداء التعويض

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

يتمين عند تقدير قيمة الضرر أن يتم وفقاً لأحكام القانون المبنى وقت
صدور حكم به أو الاتفاق على التعويض عنه وليس وقت وقوع الخطأ أو بدء
تحقق الضرر أو التعويض المستحق يتمين تقديره بالنظر للقيمة الحقيقية للأراضي
المستولى عليها وقت الاتفاق على أداء التعويض لها وقت الاستيلاء عليها
تعويض المالك المستولى على أرضهم خطأ بأراضي أخرى جيدة من الأراضي
المملوكة للأصلح الزراعى — ليس ثمة ما يحول قانوناً دون الاتفاق على ذلك
بين الطرفين أخذاً في الاعتبار القيمة الحقيقية للتعويض المستحق للملاك .

الفتوى :

إن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية للمسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المقامة فى ٥ من شهر يونيو سنة ١٩٩١ فاستبان لها أن الجمعية
العمومية سبق أن حددت فى فتاوها الصادرة بجلسة ١٩٧٧/٢/٨
(ملف ١٨/٢٠) محلول المعلقة فى القرارات الصادرة بفرض الحراسة
وحديثه فى زوجة الخاضع وأولاده القصر غير المتزوجين وقت فرض الحراسة .
كما أنها انتهت فى فتاوها الصادرة بجلسة ١٩٧٠/٤/٢٢ (ملف ٧٠/١/٣٠ الى
إن الحراسة وإن كانت تفرض على المال إلا أنها لا تفرض عليه لذاته وإنما
تفرض عليه باعتباره مملوكاً لشخص معين يقتضى الصالح العام وضع أمواله
تحت الحراسة ومن ثم إذا زال هذا الاعتبار زال تبعاً لذلك الوجوب الذى اقتضى
فرض الحراسة كما انتهت ملكية الشخص الخاضع للحراسة لآل معين للوفاء .

ومن حيث أنه متى تسرر ما تقدم ، فإن فرض الحراسة على أموال
ممتلكات السيدة نازلى سراج الدين في علم ١٩٦١ بالتبعية لزوجها المرحوم
محيى الدين محمد البدرلوى المتوفى ١٩٥٥ وتوزيع أرضها الزراعية الكثنة
بمركز طلخا على صغار المزارعين لا يكون له من أسس في الواقع أو القانون ،
فلا تعتبر من تناولهم قرار فرض الحراسة فلا تنجيه اليها ، ولا يرد له محل
على ما تملكه . وإذا كان ذلك ، وكنت لم تستد منها بموجب قرار الإفراج
الـ ٥ سنها و ١٥ قمرطا و ١٠ قحدا من مجموع مئة فدان فإن ذلك يعد
إجراء توجب عليه إضرار بها تمثل في حرمانها من أرضها الزراعية وعدم
استطاعتها استرداد جزء كبير منها فضلا عن حرمانها من مقابل استغلال هذه
الأرض فانه بذلك يتوفر ركنا الخطأ من جانب جهة الاستيلاء وركن الضرر
ورابطة السببية بينهما بما تحقق موجب التعويض . وقد أبانت الجمعية
العومية في فتاها الصادرة في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ ملف رقم ٧٢/١/١٠٠
كيفية تدبر التعويض في مثل هذه الحالة فقلت في هذا الصدد : « أنه يمكن
هذا التعويض عينا غير أنه متى كانت الأرض المطلوب التعويض في شأنها قد
تم توزيعها على صغار المزارعين وكان من المقرر أنه لا يجوز المساس
بالتوزيعات التي تمت على الأرض التي تم الاستيلاء عليها لأن ثمة استحالة
قانونية تحول دون ذلك فانه لا يكون أمام الهيئة العامة للإصلاح الزراعي سوى
تنفيذ الالتزام من طريق التعويض النقدي ومن المقرر أرشدا التعويض بتعين
أن يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاقته من كسب متى كان الضرر
مباشرا ويستوى في ذلك أن يكون هذا الضرر ماديا وأدبيا حالا أو مستقبلا .

وبحيث أنه على تقرير الضرر الذى يحسب التعويض على أساسه فانه
لما كان الفرض من هذا التعويض هو جبر الاضرار وكنت قيمة هذه الاضرار
هى المعامل الأساسى في تحديد التعويض فانه يتعين أن يتم تقدير قيمة الضرر
وفقا لأحكام القضاة الذين وقت صدور حكم به أو الاتفاق على التعويض
عنه وليس وقت وقوع الخطأ أو بدلتحقق الضرر فمع تغير الظروف والأوضاع
تتغير قيمة الاضرار بالزيادة أو النقصان الذى يلزم معه أن يتم تقدير التعويض

على ضوء هذه التغيرات وفى وقت ادائه وتبعاً لذلك فإن التعويض المستحق هذه الحالة يتعين تقديره بالنظر الى القيمة الحقيقية للأرضى المستولى عليها وقت الاتفاق على أداء التعويض ولا وقت الاستيلاء عليها .

ومن حيث أنه حول ما أثير من طلب الملاك تعويضهم من أرضهم المستولى عليها بطريق الخطأ بأرضى أخرى جديدة من الأراضى المملوكة للإصلاح الزراعى فإنه ليس ثمة ما يحول قانوناً دون الاتفاق على ذلك بين الطرفين أخذاً فى الاعتبار القيمة الحقيقية للتعويض المستحق للملاك .

وبما كان ذلك وكالات الأسمى التى وضعتها هذه الفتوى لتقدير يمكن تعويضها بأرضى أخرى جديدة من الأراضى المملوكة للإصلاح الزراعى إن استبعد الأراضى التى تم توزيعها على صغار الفلاحين فإننا نعتبر ذلك التعويض تحيل الرد الكافى على ما تطلبه السيدة / فيحق لها أخذاً فى الاعتبار القيمة الحقيقية للتعويض المستحق لها . فإن لم يتم الاتفاق فى هذا الشأن فيكون لها الحصول على تعويض نقدى يقدر بقيمة الضرر وقت الاتفاق على التعويض عنه . ولا يغير من هذا رأى أن السيدة المذكورة قد تنازلت التعويض الذى قدرته الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بأراضيها المنفردة من الأراضى التى وزعت على صغار الفلاحين إذا أن ذلك على ما ذهبت الجمعية العمومية الى فتاواها السابق ببقائها لا يمكن حله على أنه رضاء لهذا التعويض إذا لو صح هذا المسبق يصرف التعويض بالهيئة ونحوى الشأن .

لذلك ،

انتهت الجمعية العمومية الى أحقية السيدة / فيما تطلبه من تسلم الأرض الزراعية التى لم يفرح عنها حيناً ويجوز الاتفاق بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وبينها على تعويضها بأرض بديلة برأى القيمة الحقيقية للتعويض المستحق لها ويكون لها الحصول على تعويض نقدى ويتم حسبما للتعويض بالنظر الى قيمة الأرض وقت الاتفاق على دفع التعويض .

(ملف رقم ٨١/٧/٧ فى ١٩٩١/٦/٥)

ثالثاً - لا يجوز فرض الحراسة في الملكية الخاصة إلا في الأحوال المبينة في القانون

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

لا يجوز على أى المساس بالملكية الخاصة إلا طبقاً للقانون وفي الحدود
التي تنص عليها وفقاً للإجراءات التي رسمها بهدف تحقيق الخير العام
للشعب .

الحكمة :

ومن حيث أن الدستور المصرية المتعاقبة قد عينت منذ صدور
دستور ١٩٦٢ على النص على أن الملكية الخاصة مصونة لا تمس إلا وفقاً
للقانون وفي الحدود التي يحددها . وقد نصت المادة (٢٢) من الدستور
الحالي على أن الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظمه
القانون أداء وتوظيفها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة
التنمية دون إضرار أو استغلال - ولا يجوز أن تتعرض طرق استخدامها
مع الخير العام للشعب .

كما نصت المادة (٢٤) على أن الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز
فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم تفهلي ،
ولا تنزع الملكية إلا للخدمة العامة ومقابل تعويض يحدده المشرع .

كما حظر المصادرة العامة للأموال بصفة مطلقة ، ولم يجز المشرع
الدستوري المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي (المادتين ٣٥ ، ٣٦)
من الدستور .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أنه لا يجوز على أى وجه المساس بالملكية
الخاصة إلا طبقاً للقانون وفي الحدود التي نص عليها وفقاً للإجراءات
التي رسمها بهدف تحقيق الخير العام للشعب .

(طعن ٦٩٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧)

**رابعاً : جواز اجراء المقاصة من الاجرات التي حصلها
جهاز تصفية الحراسات وبين دين للجهاز**

قامدة رقم (٧٧)

المبدأ :

في حالة الاخراج النهائي عن اموال وممتلكات لحد الأشخاص الخاضعين
لتدابير الحراسة على امواله وممتلكاته يجوز اجراء المقاصة بين الاجرات
التي حصلها جهاز تصفية الحراسات وبين ما في ذمته من دين للجهاز .

الفتوى :

خضوع لحد الأشخاص لتدابير الحراسة على امواله وممتلكاته —
الانراج النهائي عن امواله وممتلكاته — عدم سريان احكام انتقالية تحويضات
الرأيا. الأسباب المبرمة بين حكومتى مصر واسبانيا على حالته على نحو
ما كشف به الجمعية العمومية من وجه الحق بحكم القانون في انتقالها السابق
في ٥ من ابريل سنة ١٩٨٩ من ان القرار الصادر بإلغاء الانراج النهائي
عن ممتلكاته وأصولتها الى الدولة ولد معدوما لعدم انطباق احكام الانتقالية
المشتركة اليها على حالته ونتيجة لذلك :

لا يؤول الى الدولة بهذا القرار شيء من هذه الممتلكات او الاموال
وانما تبقى على ملك صاحبها يستمتع بثمارها وبما يدره حق استقلالها
ومقام جهاز تصفية الحراسات بتحصيل اجار هذه الممتلكات دون صاحب
الحق فيها وهو المالك جواز اجراء المقاصة بين الاجرات المحصلة وما في
ذمته من دين للجهاز تصفية الحراسات اعمالا لما نص عليه المادة ٢٦٢
من القانون الدنى .

(ملك رقم ٢/٢/١٠٠ جلسة ١٧/١١/١٩٩١)

خامساً - اقتضاء التعويض الذى اتفردت

الهيئة العامة للأصلاح الزراعى بتقديره

لا يخل على أنه رضاء بهذا التعويض

قامدة رقم (٧٨)

المبدأ :

قرار فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين - انعكاسه - تعويض
ركن الضرر الموجب للمسئولية - تعديد الضرر - اقتضاء تعويض قدرته
الهيئة العامة للأصلاح الزراعى عن الأراضى التى وزعت على صغار المزارعين
ولا يمكن حمله على مهنة رضاء لهذا التعويض .

القوى :

تواترت أحكام المحاكم على أن القرارات الصادرة بفرض الحراسة
على الأشخاص الطبيعيين استناداً الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
بشأن حلة الطوارئ هي قرارات مشسوبة بالبطلان ومعدومة اثر قانونا
لانطوائها على مخالفة صراحة بالنفخ الجسالة حيث صدرت مفرقة لسندها
متضمنة اعتداء على حرمة الملك الخاص التى نص الدستور على صونها
وحمايتها مما يجرى من شرعيتها الدستورية والقانونية وهو الأمر الذى ينحدر
بها الى مرتبة الفعل المسادى مما الأثر قانونا وعلى هدى من هذا القضاء
بتعين النظر الى التحفظ على الأراضى الزراعية المملوكة ان فرض عليه الحراسة
تناء على الأمر رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ باعتباره مكوناً لركن الخطأ الموجب
للمسئولية وقد ترتب على هذا الخطأ ضرر لحق بالخاضع للحراسة تمثل
فى تليك الأراضى المتحفظ عليها لصغار المزارعين وتعسر ردها عينا اليه
وتوافرت علاقة السببية بين الخطأ والضرر فى هذه الحالة مما يتحقق معه
موجب التعويض واستعراض افتاء الجمعية العمومية الصادر بجلستها المنعقدة
فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩ فى كيفية تقدير التعويض والتى خلصت فيه
الى ان التعويض يمكن ان يكون عينا غير أنه متى كانت الأرض المطلوب التعويض
بشئها قد تم توزيعها على صغار المزارعين وكان من المقرر أنه لا يجوز
المساس بالتوزيعات التى تمت على الأرض لأن ثمة استحالة قانونية تحول

دون ذلك فإنه لا يكون أملم الهيئة المسئلة للإصلاح الزراعى سوى تنفيذ الالتزام من طريق التعويض النقدى وهذا التعويض يتمين أن يشمل ما لحق الضرر من خسارة وما فاته من كسب متى كان الضرر مباشرا وتقدر قيمة الضرر وفقا لأحكام القانون المبنى وقت صدور حكم به أو الاتفاق على التعويض عنه وليس وقت الخطأ أو بدء تحقق الضرر نفع تضر الظروف والأوضاع تتغير قيمة الأضرار بالزيادة أو النقص الأمر الذى يلزم معه أن يتم تقدير التعويض على ضوء هذه التغيرات وقت أدائه والتعويض المستحق فى هذه الحالة يتمين تقديره تالنفظر الى القيمة الحقيقية للأراضى المستولى عليها وقت الاتفاق على أداء التعويض وليس وقت الاستيلاء عليها واقتضاء تعويض قدرته الهيئة المسئلة للإصلاح الزراعى عن الأراضى التى وزعت على صغار المزارعين والذى ائفردت الهيئة بتحديدته بمنأى عن صاحب الشأن لا يمكن حمله على أنه رضاء بهذا التعويض اذا لم يسبق أداء التعويض اتفاق الهيئة وثوى الشأن .

(ملف رقم ٧٨/١/٧ جلسة ١٩٩٢/٧/٢١)

١. حشرة

الفصل الاول - حرية الرأي

الفصل الثاني - حرية العقيدة
حق المرأة في ارتداء النقاب

الفصل الثالث - حرية التجميع النقابي

الفصل الرابع - حرية التنقل

اولا - المنع من السفر ليس عقوبة جنائية

ثانيا - حرية التنقل بين بلدان العالم هي من الحقوق المدنية والسياسية
المقررة دوليا للإنسان

ثالثا - سلطة جهة الادارة في منح الترخيص بالسفر الى الخارج
او عدم الترخيص

رابعا - الترخيص بالسفر لرافقة الزوج او الزوجة لا يكون الا للعاملين
بالدولة والقطاع العام

الفصل الأول

حسوة الرأى

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

حرصت الدساتير المتعلقة على كفالة حرية الرأى والاعتقاد للمواطنين — الموظف العام يسرى عليه ما يسرى على بقية المواطنين باستثناء القيود القانونية التى يقرها المشرع — من بين هذه القيود عدم جواز انتماء الموظف الى حزب سياسى او الاشتراك فى تنظيم اجتماعات حزبية او عمليات انتخابية — يعتبر مستقلا من رشح نفسه بصفة حزبية لمضوية البرلمان — يؤدى ذلك — انه للموظف حق اعتناق الرأى السياسى الذى يراه بشرط الا يتجاوز الحدود المقررة قانونا — اعتقل الموظف لاعتناقه فكرة سياسيا لا يصلح سببا لفصله بغير الطريق التالىنى طالما ان جهة الادارة لم تقم الدليل على ان هذا الفكر اثر على عمله وهدد بحسن سير الموظف .

الحكمة :

ومن حيث انه عن موضوع الدموى فان الحكمة لا ترى ما يحول دون التصدى له والفصل فيه بغير ما حاجة لاعادة الدموى مرة اخرى الى الحكمة التائيبية اذ الثابت من الأوراق ان الخصوم قد سمعت ادوالهم وحقق دفاعهم وابدوا دفوعهم على نحو يجعل الدعوى مهياة للماصل فى موضوعها .

ومن حيث انه عن الدفع بعدم قبول الدموى لانتفاء مصلحة الدمى تلبسيا على انه قد اعيد الى الخدمة وضمت مدة فصله الى مدة خدمته ، وكذلك مدة خدمته السابقة درجت حالته بالملاوات والترقيات طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ بحسب مدة خدمة اعتبارية لبعض المعانين الى الخدمة . فانه بالاطلاع على احكام هذا القرار يتبين انها اقتصرت على ان تصب فى مدة خدمة العاملين الفصولين المدة بين ترفيح اعادتهم الى الخدمة على الا يترتب على ذلك صرف اية فروق مالية عن الماضى ومن ثم فان احكام هذا القرار لم تعالج الآثار المالية التى حرم منها الحصول

بسبب فصله بما نطئه من ضرر مادي والآثار المعنوية التي لحقت بسبعته من جراء هذا الفصل بما تطوى عليه من ضرر أدبي وترتقيا على ذلك لا مراء أن المدعى والحال هذه يبقى له مصلحة شخصية ومباشرة في طلب إلغاء القرار المطعون فيه حتى لا يكون له وجود كواقعة قانونية تمت خلال حياته الوظيفية وتمثل مصلحته في إزالة الوجود للقرار المطعون فيه بغض النظر عن آثاره وبالإبقاء على ذلك يكون الدفع بعدم قبول اندعوى لانتفاء مصلحة المدعى غير قائم على سبب قانوني صحيح جدير بالرفض .

ومن حيث أن تفناء هذه المحكمة جرى على أن الدساتير الصريحة الاعترافية حرصت على كمال حرية الرأي والاعتقاد للمواطنين ولا شك أن الموظف العام ، بوصفه مواطناً ، يسرى عليه ما يسرى على بقية المواطنين إلا أنه بحكم شغل واحد الوظائف العامة ترد على حريته بعض القيود فقد نصت المادة ٧٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة على أنه لا يجوز للموظف أن ينتمي إلى حزب سياسي أو يشترك في تنظيم اجتماعات حزبية أو ديمقراطية انتخابية ويعتبر مستقلاً كل من رشح نفسه بصفة حزبية لعضوية البرلمان من تاريخ ترشيحه . ومؤدي ذلك أن للموظف العام حق اعتناق الرأي السياسي الذي يراه بشرط ألا يتجاوز الحدود المبينة في المادة المذكورة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقسم وكان الثابت من الأوراق أن المدعى الذي كان يعمل بمصلحة الكفافية الانتخابية اعتقل في ١٢/١١/١٩٥٦ ثم صدر في ١٦/١/١٩٦٠ قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٠ بفصله من الخدمة بغير الطريق القانوني ولم يظهر في الأوراق أن المدعى ارتكب أي من المخطورات المبينة بالمادة ٧٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة — الذي اعتقل وفصل في ظل العمل بلحاظه وكل ما نسب إليه حسب المستظهر من كتابي إدارة المباحث العامة — فرع النشاط الداخلي (شيوغية) رقم ١٤٥١٨ مصر تسجيل ٧١٨٨٤ المؤرخ في ٢٥/٨/١٩٦٣ ورقم ١٣٢٤٨ مسطرة تسجيل ٧٨١٥٧ المؤرخ في ١١/٣/١٩٦٦ وهو اعتناقه لنكر

سياسي أدى الى اعتقاله وان الجهة الادارية قد امدته الى عمله ذاته بمصلحة الكفاية الانتاجية . وعلى ذلك فان اعتقال المدعى لاعتقائه ثمة فكر سياسي لا يصلح في ذاته ان يكون سببا لفصله من عمله بغير الطريق التقديري طالما ان جهة الادارة لم تقم الدليل على ان هذا الفكر قد اثر على عمله بما يهدد حسن سير المرفق العام بل ان مسلكها في اعادة المدعى الى عمله في ذات الجهة التي كان يعمل بها قبل فصله يؤكد انتفاء قيام هذه الشبهة . ويلتالي يكون قرار فصله قد قلم على سبب غير مشروع مما يتعين معه الحكم بالفائه .
(طعن ٣٠٨ لسنة ٢٧ ق ١١٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

قرر الدستور كلفة حماية المواطنين العموميين في اداء واجباتهم وكفل حرية الرأي والنقد رغبة في الاصلاح وتحقيقا للمصالح العام - للموظف ان يتظلم الى السلط . . الرئاسية وله ان يعير من خلال الصحافة عن نظامه مما يعاقبه او يتصوره ظلما لحق به - يشترط ان يصدد الواقع وان ينتقد بصفة موضوعية مقترحا بحسب وجهة نظره وخبرته ما يراه من اساليب للاصلاح ورفع مستوى للخدمات والانجاز شريطة الا يلجا الى اسلوب ينطوي على امتحان او تهديد للرؤساء .

المحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٣١ القضائية المخم من (.....) ان الحكم المطعون فيه والقاضي بمجازاته بخضم يومين من راتبه قد صدر معيبا (اولا) لانه عدل وصف المخالفة الاولى المتسوية اليه من كونها (مرح لجلسة اكتوبر بحديث صحنى ينطوي على المسلس برئيسه في العمل) الى كونها الانشاء بتصريح لو بيان من اعمال وتطبيقه من طريق الصحف ، دون مواجهته بهذا الوصف للاتهام مما يهدر ضللة من شغلات

الدفع . (ثانيا) أن ما نشر بجله اكتوبر لم يكن حفيثا صحفيا وانما استقاء
المسحفي من مجالس الغنائين حيث كان الطامع يشكو لزملائه من متاعب العمل .
(ثالثا) أن الحكم قد انطوى على غلو في الجزاء حيث لا تتلاءم المخالفة المتسوية
الى الطامع على فرض حدوثها مع الجزاء المتوقع عليه مما يصم الحكم بعدم
المشروعية .

ومن حيث أن مبنى الطعن رقم ٢٨٧٢ لسنة ٢١ القضائية والمقام من مدير
النيابة الادارية ضد (.....) وسائر المحالين الذين قضت المحكمة
التأديبية لمستوى الادارة العليا ببراعتهم أن اتحكم المظعون فيه تد شبهه
الخطا في تطبيق القانون وتاويله : وذلك على اتوجه الاتى :

في شأن المظعون ضده الثانى (.....) فقد استندت المحكمة في
براعته بما نسب اليه من انه صرف لنفسه بمبالغ دون وجه حق على انه كتمان
لا يسأل عن مراقبة مدى سلامة الصرف وهذا الاستناد غير صحيح لأن
المادة (٤٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم المحالين التكتيين بالقولة
وضع نظام صرف مقابل الجهود غير العادية والأعمال الاضيقية واعتماد
الصرف ومتى كان المظعون ضده قد اعتمد صرف بمبالغ لنفسه دون العرض
على السلطة المختصة انما يكون قد خالف القانون على نحو يستوجب مساءلته .

وفي شأن المظعون ضدهم الثالث والرابع والخامس (.....)
و (.....) و (.....) فقد استندت المحكمة في براعتهم بما نسب
اليهم على انه لا تثريب على المحالين اذ قبلوا باعداد مكررات الصرف لما يقابل
الجهود التي اعتبرت غير عادية من مكافآت مائة حتى ولو كان متعلقا بمنحوى
وزارة المالية ، لأن المنشورات المالية الصادرة بحظر صرف مكافآت لمضى
وزارة المالية بغير موافقتها تخاطب رجال المالية وليست موجّهة الى
الجهات الادارية الأخرى . وهذا الاستناد غير صحيح وفقا لما شهد به
(.....) المنشئ بالبيت الفن للموسيقى ، ووفقا لنص منشورى
وزارة المالية اللين يخاطبان كل الجهات الادارية المتمثلة مع منحوى
وزارة المالية .

وفي شأن المطعون ضدهم - السادس والسبع والثامن والتاسع والعاشر (.....) و (.....) و (.....) قد استنعت المحكمة في براعتهم مما نسب اليهم على ان المحكمة ترى ان في صدور قرار بنقلهم من مزار اعمالهم الى اعمال اخرى في اعتساب الصرف ما ينطوى على جزاء مقنع وهو ما نكتفى به المحكمة بالنسبة لهم ... وهذا الاستناد غير صحيح ، لان المحكمة التأديبية لا هيأ لها بالجزاء المقنع الذى تختص بنظر الطعن فيه محكمة القضاء الادارى، وعلى المحكمة التأديبية توقيع الجزاء الذى تراه مناسبا للخلافة التتبية في حق المتهمين .

وفي شأن المطعون ضدها الحادية عشر والثانية عشر (.....) و (.....) فقد استنعت المحكمة في براعتها مما نسب اليها على حداثة عهدهما بالعمل وان الذنب المسند اليها لا يرقى الى مستوى الذنوب الموجبة للتأديب والتي تقوم اساسا على الاعتراف أو سوء القصد أو الخطأ أو الاعمال الجسيم .. وهذا الاستناد غير صحيح لان المحكمة لم تنف الاتهام بل اكنته ورغم ذلك لم توقع أى جزاء وهو خطأ شلب الحكم المطعون عليه .

وفي شأن المطعون ضدها الثالثة عشر (.....) فقد استندت المحكمة براعتها على ان الدفتر مهنتها الذى فقد كل محل تداول أكثر من يسد بمناسبة التفتيش على اعمال البيت الفنئ التى فقد فيها .. وهذا الاستناد غير صحيح لان المطعون ضدها كلن عليها مراقبة تداول هذا الدفتر مهنتها ، ومن ثم فان اعمالها في ذلك يرقب مسئوليتها وستوجب مجازاتها .

وختم تقرير الطعن المقام من النيابة الادارية اخذة على الحكم المطعون به بان مجازاة المطعون ضده الأول (.....) بغض يومين من راتبه لا يتناسب مع جسامة المخالفات المتسوية اليه بتقرير الاتهام مما يعيب الحكم المطعون فيه .

ومن حيث انه في شأن السيد (.....) الطاعن في الطعن

في الطعن رقم ٢٨١٥ لسنة ٣١ القضائية والمطعون ضده الأول في الطعن رقم ٢٨٧٢ لسنة ٣١ القضائية ، فالتأبعت من الأوراق ، انه يعمل قائد أوركسترا مسيغوني بالبيت الفن للموسيقى ، من الدرجة الأولى ، وقد نسب اليه تقرير الاتهام اتهامين اولهما : انه سرح لجنة اكوير بحديث صحفي ينطوى على المسلس برئيسه في العمل . وثانيهما : انه قام بالعمل لدى الفرق الليلية (عرق) دون الحصول على ترخيص من السلطة المختصة . وقد صدر الحكم المطعون فيه منطويا على براءته من الاتهام الثاني وادانته عن الاتهام الأول ، ومجازاته عنه بالخضوع يومين من راتبه .

وحيث انه عن الاتهام الأول المنسوب للمسيد / والمنتم في امرح لجنة اكوير بحديث صحفي ينطوى على المساس برئيسه في العمل ، فان القاعدة التي تحكم مدى اعتبار النشر بـالصحف مرتبا لمسئولية تكميلية للموظف العام من عدمه هي ان المقرر ونقبا لصريح نصوص الدستور ان الوظائف العامة كما هي حق للمواطنين تكليف للقائمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وفي قيامهم بأداء واجباتهم في رفعا مصالح الشعب (م ١٤) وحرية الرأي مكتولة ولكل انسان التعبير عن رايه ونشره بالقول او الكتابة او التصوير او غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء الوطنى (م ٤٧) وكما ان الالتزام بصيانة اسرار الدولة واجب وطنى (م ٦٠) - وفي ذات الوقت فان لكل مواطن حق مخاطبة السلطات العامة كتابة (م ٦٣) .

وحيث انه يبين ما سبق ان الاصل العام المقرر دستوريا والمطلب ديمقراطيا هو وجوب كفالة حماية الموظفين العموميين في اداء واجباتهم من كفالة حرية الراى سواء لذات العاملين في مباشرتهم للنقد ورفعة في الاصلاح وتحقيق الصالح العام او من غيرهم من المواطنين مع رفاعة حرية وتومير حق الشكوى لكل منهم للصحافة وغير ذلك من طرق النشر والاعلام دون مسلسل بـسرار للدولة وصيانتها ، وان اجتراح حق الشكوى مع حرية الراى والتعبير عنه يباح كصل عام لكل مواطن ان يعرض شكواه ومظالمه على الراى العام ، شريطة الا يتضمن النشر ما ينطوى على مخالفة

الدستور أو القانون أو إساءة استعمال الحق ، لأن عدم إساءة استعمال الحقوق هو القيد العام المشروع الذى يصرى على جميع الحقوق والحريات . . . ولقد حظر المشرع على العامل فى صلب قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ صراحة فى المادة (٧٧) منه :

٧ - أن يقضى بأى تصريح أو بيان عن أعمال وظيفته عن طريق الصحف وغير ذلك من طرق النشر إلا اذا كان مصرحاً له بذلك كتابية من الرئيس المختص .

٨ - أن نفى الأمور التى يطلع عليها بحكم وظيفته اذا كتبت سرية بطبيعتها أو بموجب تعليمات تقضى بذلك . ويظل هذا الالتزام بالكمكان قائماً ولو بعد ترك العامل الخدمة .

ومؤدى هذه النصوص فى إطار حرية الرأى والنقد وحق الشكوى أو حق الموظف العام فى الحماية فى أداء واجبات وظيفته التى تفرها الدستور والقانون أنه لا حظر على الموظف فى أن ينشر عن طريق الصحافة كل ما لا يعد تصريحاً أو بياناً عن أعمال الوظيفة أو أنشاء لها هو سرى منها بطبيعته أو بموجب تعليمات تقضى بذلك .

ومقتضى ما تقدم أن للموظف أن يتظلم الى السلطات الرئاسية وله أن يعبر من خلال الصحافة عن تطلبه مما يعاينيه أو مما يتصوره ظلياً لحق به وأن يحدد وتوقع ما لاقاه من عنف أو اضطهاد وكذلك أن يفقد بصيغة موضوعية مبنياً فى إجراءات ونظم العمل ووسائله مقترحا ما يراه بحسب وجهة نظره وخبرته من اصلاح فى اساليب ووسائل تنظيم واداء العمل بما يرتفع بمستوى الخدمات والانتاج للصالح العام وتحلية الأموال والأموال العامة ورعاية حقوق وكرامة المواطنين شريطة ألا يلجأ الى اسلوب ينطوى على انتهاك أو تجريح الرؤساء بما لا يستتجبه عرض وتوقع الشكوى ، وادعائهم التظلم أو الأسس الموضوعية للنقد للنظم الادارية السيئة أو العتيقة والبالية ويعلن صور ما يعاينيه من ظلم أو انتهاك أو ما يراه من

تخلف في الأنظمة والوسائل التي تتبعها الجهات الإدارية بما يعوق حسن سير وانظام أداء المرافق والمصالح التابعة للخدمات للشعب واستنادا لما تقدم من مبادئ وأسس دستورية وقانونية فإن الثابت أن الطاعن قد تظلم للسلطات الرئاسية والنيابية الإدارية وعمها على النحو الذي نشرته مجلة أكتوبر منسوبا إلى (الطاعن) وهو مؤلف وفنان موسيقى مشهور وينطوي على اشارة لأسباب عدم مباشرته منه الموسيقى واقتياده الأوكسترا لفترات طويلة ولما يعاتبه من اضهاد من جانب رئيس وهو أيضا شخصية عامة وفنان ومؤلف موسيقى مشهور مع بيان دوافع هذا الاضطهاد في موضوعية دون استعمال عبارات التجريح الشخصي أو غير الموضوعي أو الاساءة المجردة عن وقائع الحال ، وعلى ذلك فإنه يكون قد استعمل ضيقته موطئا عاما وفنانا موسيقيا وشخصية عامة في المجتمع الثقافي والفني ، حقه الطبيعي في الشكوى في مواجهة الرأي من رئيسه الموظف العام والفنان والشخصية العامة الموسيقية مثله ومن عدم تمكنه من مباشرة منه الموسيقى بصورة علمية وطبيعية حسب وضعه الوظيفي وكفاءاته وقدراته الفنية ومن خلال ما هو متاح دستوريا وديمقراطيا من حرية الصحافة والنشر ودون أن يخرج عن الأطار المشروع دستوريا وقانونا إلى حيز اساءة استعمل الحق حيث لا يعد ما نشر عنه على النحو سالف البيان المقصود بالانقضاء بتصريح أو بيان عن أعمال وظيفته لأن ذلك التصريح أو البيان لا يكون الا حيث يتعلق بمسائل تتعلق بإدارة العمل في الجهة الإدارية وسيره وبصفة عامة مما يعنى سائر العاملين أو المواطنين بأن يكون متعلقا بوظيفة واهداف وأغراض المصلحة العامة أو المرافق العامة وليس بياناً أو تصريحاً إبداء الشكوى عما يتصل بله يتعلق شخصيا بالموظف العام في علاقته بالجهة الادارية وحقوقه الخاصة به والمتعلقة بوظيفته ذاتها كما أن ما نشر في المجلة للطاعن لا يعند بداهة مما حظر الدستور والقانون اذاعته أو نشره من أسرار الدولة أو الجهات العامة فليس ذكر ما يعاتبه العامل في أمر نفسه بجهة عمله من أحد رؤسائه في الاعلام مستهدفا للحصول على الاتصاف من يملك ذلك أو توضيح موقفه كشخص علم وفنان كباقي الفنانين في الطاعن ، لا يعد انشاء لحد أسرار وظيفته ، خاصة

في غير أوقات العمل الرسمية دون مساواها كما لم يصدر مقييدا بعمل معين .
ومحدد لا يجوز له القيام بغيره بمقتضى هذا الاذن ومن ثم فان معنى ذلك
ومؤداه ان يكون للبرئص له ان يزاول كل ما لا يتعارض مع كرامة الوظيفة
من الأعمال الفنية التي تتاح له ممارستها وفقا لظروف العمل الفنية والاقتصادية
وذلك في غير أوقات العمل الرسمية ومن بينها الحزف في الفرق الموسيقية
والفنية ، طالما انه لم يثبت في حقه اتين ما يمس بكرامة الوظيفة
التي يشغلها على نحو ما .

ومن حيث ان هذا ذاته هو ما انتهى اليه قضاء الحكم المطعون فيه
ومن ثم فانه في هذا الشق قد وافق صحيح حكم القلتون بما يتعين معه رفض
الطعن بالنسبة اليه وتأنيده .

{ طعنات ٢٨١٥ و ٢٨٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٨ }

التفصيل الثاني

حسرية العقيدة

حرية المرأة في ارتداء النقاب

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

إن إسدال المرأة للنقاب أو الخمار على وجهها إخفاء له من الآخرين أن لم يكن واجباً شرعاً في رأي فاته كذلك في رأي آخر وهو في جميع الأحوال غير محظور شرعاً والدعوة الإصلاحية أن لم تلك النقاب ظل ظروفنا خاصة قد تدعو إليه صندوقاً من الفتنة فضلاً عن أن القانون لا يحرمه والعرف لا ينكره - يؤدي ذلك :

أن يظل النقاب طليقاً في غابر الحرية الشخصية ومحرراً في كنف حرية العقيدة فلا يجوز حظره بصفة مطلقة أو منعه بصورة كلية على المرأة ولو في جهة معينة أو مكان محدد مما يحق لها ارتداؤه - للحظر المطلق أو المنع الكلي يمس الحرية الشخصية في ارتداء الملابس وتقييد لحرية العقيدة .

المحكمة :

ومن حيث أنه إذا كان جهور علماء الإسلام على أن وجه المرأة ليس بعمرة فيجوز لها الكشف عنه ، فلهم لم يخطرأ عليها مسيره الا في الطواف حول الكعبة المشرفة ، كما أن هناك علماء رأوا وجوب حجب المرأة وجهها بصفة عامة . ومفاد هذا أن إسدال المرأة للنقاب أو الخمار على وجهها إخفاء له من الآخرين ، أن لم يكن واجباً شرعاً في رأي ، فاته كذلك في رأي آخر ، وهو في جميع الأحوال غير محظور شرعاً . بالاضافة الى أن الدموى الإصلاحية أن لم ترك النقاب عامة صندوقاً من الفتنة ، لأن ظروفنا خاصة قد تدعو إليه صندوقاً من الفتنة ، فضلاً عن أن القانون لا يحرمه والعرف لا ينكره . وبذا يظل للنقاب طليقاً في غابر الحرية الشخصية ومحرراً في كنف الحرية العقيدية فلا يجوز حظره بصفة مطلقة أو منعه بصورة كلية على المرأة ولو في جهة معينة أو مكان محدد مما يحق لها ارتداؤه ، كما يظه هذا الخطر

المطلق أو المنع الكلي من مجلس الحرية الشخصية في ارتداء الملابس ومن تنقيده للحرية العقيدية ولو احتجلا على مذهب ذي عزيمة أو اعراضا عن آخر ذي رخصة دون تنافر مع قانون أو اصطلاح يعرف - بل تعريفا وافيا - بمصلحته ومظهرا مغريا بالحضنة ورمزا داعيا للخلق القويم عليه ، فلا جبراح على امرأة اخذت نفسها بمذهب شديدا يلقب ولم تترك الى آخر خفف بلحجاب ايا كان الرأي في حق المشرع الوصفي للمستور في الانتصار اذهب شرعى على آخر في مسألة ادخل في العبادات اسوة بحتة هذا في نطاق المعاملات رفعا للخلاف بينها وتوحيدا للتطبيق بفصلها بهذا الحق لا يثبت لغير التغطية التشريعية ولو كبر من الثابتين على المسؤولية في غيرها بل مجلس الجامعة أو رئيسها أو عميد الكلية ، فلا يجوز لإيهم فرض ذلك الحظر المطلق والمنع التام للتعبد في الجامعة أو الكلية ، وإن كان له كراع مسئول عن تصرف أمور الجامعة أو انضية أن يواجه بالقدر اللازم ما ينشأ عنها من ضرورة تقتضى التحقق من شخصية المرأة في مواطن معينة سدا للريبة أو لأخرى ، وهو ما قصدت اليه الفتاوى الشرعية الصادرة في هذا الشأن ، كما في حالة دخول الجامعة أو الكلية تحوطا للمعاشرة الخفية أو حالة أداء الامتحانات توفيا للاتصال ، فهذه الضرورة تعبر بقدرها وتضع فاصلا فيما يلزم لواجبتها بالقدر اللازم لسد الفراغ فيها ، وبذلك تكفي المرأة المتجربة بالكشف عن وجهها عند الزموم أو رسمه يختص ولو من الانتقال ولا يشترط على الكلية في التطبيق ولا موقلة لدراسية أو لاحتياج فلا يحضاه بالحاجة أو لجدال إزاء حفظ في الأصل على حرية باقية في ارتداء الثياب وسد بتجاوز للزناح في مواطنها دون تجاوز الى حظر مطلق أو منع تام مما يتوخا من سبب القرار المطعون فيه ، ومن ثم غلته يكون حسب الظاهر قبيحا مشوبا بعيب مخالفة القانون مما يوفر ركن البطلية اللازم لموقف التنفيذ ، فضلا عن تولد ركن الاستبعاد مما يتفلا قيدا وضسعه من عقبة أمام ارتداد الكلية جلا أو لا على التمهيد المتعمد ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يمكن منه صياح صحيح القانون أيضا بالتقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، ولا يزال من فضله هذا هو منه الاستناد الشرعي الذي قام عليه رأي المحكمة ، وهو وجه النزاع بينه وبين الطعن ، وبذا على رأي آخر من جهة

على رأى الجمهور حتى يكون في حالة الى دعمه يادلته تفصيلا ، وانما قصد الى مجرد اعلان وجوده في حد ذاته كيهذب اخفت به المتقبلات مما لا محل معه لجبرهن على الالتفات عنه ولو الى مذهب آخر ميسر بالحجاب ، وهذا عين ما نهجته المحكمة في اشارتها الى مجمل الرايين وما المقت الى الفتاوى والشريعة الصادرة في ذات الشأن ، حيث لا حرية في ان النقاب ليس بمحظور أصلا وان جاز الحجاب بدلا منه وان وجب أيضا رفعه استثناء بالقدر اللازم لتسيّد القرائع دون تجاوز لها ودون منع ثام ولو في جهة معينة أو مكان محدد بما يحق لصاحبة الشأن ارتياده ، وعلى هذا يكون الطعن على هذا الحكم جسيما بالرغرض موضوعيا .

(طعنان ١٣١٦-١٠-١٩٠٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٣٨٩/٧/٢)

الفصل الثالث

حرية التعبير الفني

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

اطلاق المذبح بحرية الإبداع الفني في مجال الفن السينمائي - إلا أنه قيد هذا الإطلاق بحسوبيتها القانون على سبيل الحصر هي حماية الآداب العامة والحفاظ على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا - إذا خرج المصنف السينمائي عن أحد هذه الحدود عد خارجا عن المقومات الأساسية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأخلاقية أو السياسية التي يحثها الدستور والتي تعمو وتسمو دائما في مجال الرعاية والحماية على ما تتطلبه الحرية الفنية الخاصة من جهة الإدارة ألا تسمح بعرض العمل السينمائي .

يجوز لجهة الإدارية أن تسحب الترخيص إذا ما حدث ظروف تجعل من العمل السينمائي يعد الترخيص به متعارضا مع أي من مقومات المجتمع الأساسية المشار إليها في تقرير جهة الإدارة سواء كانت هذه الظروف تتعلق بذات المصنف أو بجمهور المشاهدين أو بالصالة المخصصة للدولة أو المجتمع - تقرير جهة الإدارة ينقضى إن يقع على عناصر نتيجة مبررة يقدم عليها ويستند إليها غيتها بقطيعة الصالح العام الأعلى في إطار التشريعية وسيادة القانون .

أجاز القانون أن يرفض طلب الترخيص له بالعمل السينمائي أو من يسحب الترخيص الصادر له به أن يتظلم من القرار الصادر بذلك إلى لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي يضم تشكيلها عنصرا قضائيا - تقوى هذه اللجنة البت في أمر المتظلم بمرامه المبادئ والقيم المتقدمة دون إغراط في تعييد حرية الرأي على خلاف الدستور والقانون ودون أي تفریط في المقومات الأساسية الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية العامة وفقا لما حدده الدستور والقانون - لجنة التظلمات تصدر فيها نظره قرارا إداريا نهائيا - يجوز الطعن فيه لكل ذي صفة أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري - ذوي الصفة في هذا المجال كل من المتظلم وجهة الإدارة المتظلم من قرارها - نظم المشرع إجراءات عمل لجنة التظلمات - قرارات هذه اللجنة لا تخضع لرقابة لاحقة ولا تصديق من سلطة أخرى بل جعل هذه القرارات نهائية - لا نهك السلطة الإدارية للفلأوه أو وقفه أو تعديله إلا من خلال القضاء الإداري .

المحنة :

ومن حيث أن مبنى الطعن أن الحكم المعلن فيه قد صدر مغنيا لأسبابها
جوهرية هي أنه لم يعقد بقرار لجنة التنظيمات ، وهي لجنة إدارية ذات
اختصاص قضائي ، وقد أصدرت قرارها بإلغاء قرار الرقابة يمنع عرض
الفيلم . ورغم ذلك أغفلت جهة الإدارة هذا القرار واستعرت في سحب
ترخيص الفيلم دون سند من القانون .

ومن حيث أن موضوع النزاع المائل أننا يتصل في جوهره بحرية
التعبير بالوسائل المختلفة ويتضمن مدى حرية التعبير الفني في إطار الضوابط
المشروعة الواجبة الالتزام بحرية للمجتمع ورعاية للنظام العلم والآداب العامة
والقيم الأخلاقية والمثل التي تحكيه .

ومن حيث أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة
للأمم المتحدة وأعلنته في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ينص في المادة
العاشر عشر على أن « لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ، ويشمل
هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل واستثناء الأبناء والأفكار وتلقيها
وإداعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية » .

وينص في المادة السابعة والعشرين على أن :

١ - « لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكا حرا في حياة المجتمع
الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والمشاركة في التقدم العلمي والاستفادة من
نتائجه » .

٢ - لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على
نتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني .

وتنص الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان والسياسية التي إقرتها الجمعية
العامة للأمم المتحدة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ والتي وقعت عليها جمهورية
مصر العربية في الرابع من أغسطس سنة ١٩٦٧ وصدر بالموافقة عليها

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١ في المادة (١٨) على أنه : كل
فرد الحق في حرية الفكر ، ويتضمن المادة (١٩) : على أنه :

١ - لكل فرد الحق إتخاذ الآراء دون تدخل
بغيره .

٢ - لكل فرد الحق في حرية التعبير وهذا الحق يشمل حرية البحث عن
المعلومات أو الأفكار من أي نوع وتلقيها بغض النظر عن الحدود ، وذلك
إما شفاهة أو مكتبة أو طباعة ، وسواء كان ذلك في قالب فني أو بلية وسيلة
تقنية .

نحن نؤمن بأن معنى هذه النصوص أن حرية التعبير الفني هي إحدى
الحريات التي كفلتها الإعلانات والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان ، تلك
الإعلانات والاتفاقات التي لم تجعل حرية التعبير الفني مقصورة فقط على
مكتسبات الإبداع الفني ، وإنما جعلت من حق الإنسان غير البديع أن يتلقى إبداع
الآخرين ويتأثر به وأن يستمتع به لأن في هذا التراء الحياة المجتمع الثقافية
والحرية المستوحى الحضاري للإنسان . لذلك فقد نص دستور جمهورية مصر
العربية في وثيقة أساسية على أننا « نحن جماهير هذا الشعب المؤمن بتراته
القومية الخالدة ، والمطلون إلى أمته المهيبة والمعتز بشرف الإنسان
والإنسانية . نحن جماهير هذا الشعب الذي جعل في جسايت أمانة التاريخ
مسئولية أهداف عظيمة للحاضر والمستقبل . . نحن جماهير شعب مصر :
« نحن المؤمنون بالله ونلتزم إلى غيرنا بحسنه » ، وتكون توثق أو شرط أن نبذل
كل الجهود لتحقيق : « التطور المستمر للحياة في وطننا » ، عن إيمان بأن
التحدى الحقيقي الذي تواجهه الأوطان هو تحقيق التقدم ، والتقدم لا يتحقق
تلقائيا أو بمجرد الوقوف عند إطلاق الشعارات وإنما القوة الدافعة لهذا التقدم
هي إطلاق جميع الإمكانات والكتل الخلاقة والمبدعة لشعبنا الذي سجل
في كل العصور أسهمه من طريق العمل وحده في أداء دوره الحضاري لنفسه
وإنسانيتيه .

فدوره في إنسانيته

ر . يه فلا شيء يترك في أي تلك المبررات لتدليل تعبير الشعب حيا ملوثا . من أن ملكات

التخلق والإبداع في هذا السبب يجب أن تطلق ، وإن أطلق هذه الكلمات هنا
 الحقوة الدائمة لتقدم هذا الوطن . ومن أجل ذلك جاء نص المادة (٤٧) من
 الدستور معبرا عن تلك القاعدة في وضوح وذلك بإعلانه أن « حرية الرأي
 مكفولة ، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير
 أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء
 ضمنان لتسليمة البناء الوطني » . وكذلك جاء نص المادة (٤٩) من الدستور
 على أن « تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني
 والثقافي وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك » .

هكذا يعلن دستور مصر بحلقة حرية الرأي ، وحرية التعبير ، وذلك
 بمختلف وسائل الإعلام ووسائله ، مكتوبة ، ومسموعة ، ومرئية . وكذلك
 حرية النقد البناء الذي لم يحظره الدستور ، بل على العكس من ذلك تسلبا ،
 نص على أنه السياج والضمان لتكامل تسليمة البناء الوطني وذلك على إيمان
 وطني بأن حرية الرأي من شأنها تحرير المجتمع من معاناة أية عزلة فكرية
 في أي اتجاه من مجالات الحياة ، على اعتبار أن التجارب الفكرية كجزء من
 الحضارة الإنسانية تعيش بالانفتاح الحسني ويتعامل الخلق . ذلك أن
 يشمل الحضارة — التي قوامها الفن الرفيع — أنها تنتقل من شعب إلى
 شعب ومن دولة إلى دولة ومن مناخ إلى مناخ ولكنه في كل بلد يحصل على
 ريت جديد يقوى به ضوءه على امتداد الزمن .

ومن التفاعل المبسطة أن مصر بالذات إذ تعيش حياتها الثقافية والفنية
 في عزلة من المنطقة المحيطة بها ، بل كانت دائما بالوعى ، وبلاوعي ، في بعض
 الأحيان ، تفتقر إليها بثقافتها لتتلاقى به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل ، وذلك
 نتيجة ثابتة تظهرها دراسة الفن الفرعوني ونشر الحضارة المصرية والأممية
 الأولى . كما تؤكد هنا بصدد ذلك فنون حضور السيطرة الرومانية والإغريقية ،
 ثم جاء الفن الإسلامي بالضوء الذي صاغ منه الفنان في مصر ثوبا غنيا بجليلينا
 مثاروا خلفه الروحاني الروماني .
 من أجل ذلك كان من حق كل مواطن أن يمارس الفن بقدر ما يتصل

استعداد او موهبة لان الفن - شبائنه شان العلم - طريق تعزيز الحرية
الانسانية وتكريمها ، ذلك ان من شان الفن الهادف ان يربط آمل المواطنين
مع غيره من اجل غد افضل ، من اجل غد عزيز لهم جميعا وللجيل القادمة
من ابنائهم ولضادهم .

غير ان المحكمة وهي تبين عن هذه الحرية الفنية اللزمة والقائمة ، انها
تؤكد في ذات الوقت ان لكل نشاط مشروع غاية ، تصان حريته طالما اقتضاها ،
ونحن حريته اذا ما تعداها وغاية الفن والارتقاء بالشاعر ، والسمو بالقيم ،
والدموة الى الحق والخير . والجمال فلذا ما التزم الفن بذلك لتضليل وجب
ضيانة حريته وتشجيعه واذا ما خرج عليها واصبح نشره واذاعته تتضمن
تهديدا للنظام العام والآداب العامة او حقوق الغير وحرياتهم ومشاعرهم
تزم حماية المجتمع من اضراره وضروره لتجريدته من سلاحه وهو النفاذ العلم
الى الجواهر مثل كل من يسيوه استخدام السلاح .

ومن حيث ان تلك الحقيقة الأساسية قد افصح عنها في وضوح الاعلان
العالمى لحقوق الانسان - سالف الاشارة اليه - حيث نص في المادة التاسعة
والعشرين منه على انه :

١ - « على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذى يتاح فيه لشخصيته ان
تتدو نموا حرا كليا » .

٢ - ان يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التى
يقرها القانون . فقط ، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرمانه واحترامها ،
ولتحقيق المتطلبات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والاخلاق في مجتمع
ديمقراطى . « كذلك اصبحت من تلك الحقيقة الاتفاقية الدولية لحقوق
الذنية والسياسية - السابق الاشارة اليها - وذلك في نصها بالمادة (١٩)
على انه :

٣ - « لكل فرد الحق في حرية التعبير ، وهذا الحق يشمل حرية البحث
عن المعلومات او الابتكار من اى نوع وتلقيها ونقلها بغض النظر من الحدود ،

وذلك إما شفاهة أو مكتبة أو طباعة ، وسواء أكن ذلك في قالب غنى أو بادية وسيلة أخرى يختارها .

{ - ترتبط ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة بواجبات ومسئوليات خاصة ، وعلى ذلك فلاها قد تخضع لقيود معينة ، ولكن فقط بالاستناد الى نصوص القانون ، والتي تكون ضرورية :

(أ) من أجل احترام حقوق أو حرية الآخرين .

(ب) من أجل حماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق .

وفى هذا الإطار ، واخذاً بذات المفهوم نص تحتطور مصر في المادة (٢٧) على أن « حرية الرأى مكتولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون .

ولا جدال في أن حدود القانون هي السياج الذي يجب أن تمارس في إطار حرية الرأى أيا كانت وسيلة التعبير منه للغير ويشمل ذلك حرية التعبير بالصوت والصورة في صيغة فيلم سينمائي .

وحيث أن الحدود القانونية التي يجب أن يلتزم بها ممارسة حرية الرأى والتعبير إنما تبدأ من حدود القانون الوضعى الأول والاسمى المتمثل في احكام الدستور وحيث أن الدستور المصرى قد نص في المادة (٢) على أن « الاسلام دين الدولة ، واللفسة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع » كما نص في المادة (٩) على أن « تحرس الدولة على الحفاظ على الطابع الاصيل للأسرة المصرية وما يتصل به من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتنبيته في العلاقات داخل المجتمع المصرى » ونص في المادة (١٠) على أن « تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة » وترعى النشء والشباب ، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم » وأوجب في المادة (١٢) أن « يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ويالتكبن للثقائيد المصرية الأصيلة ، وعلمه بمراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية ،

والقوانين التي تضمنها ، وأحقوق العلية ، والسلوك الاشتراكي ، والآداب العامة ، وذلك في حدود القانون ، وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتعيين لها . « تلك إذن هي حدود حرية الرأي وبسبيل التعبير عنه يختلف أنواعها وفقاً لما نص فيه القانون الوصفي الأول في مصر ، وذلك هو الضوابط العليا الأساسية الجوهرية اللازمة لحياة الوطن ولواطن والحكمة لتقدم الدولة صوب غد أفضل لأجيال متلاحقة من المصريين وهي الضوابط الدستورية الصالحة التي يجب أن يلتزم بها المشرع المصري وأيضا الفنان المصري في كل جيل من جيلاته الفن بمختلف مروع صوره وأشكاله ووسائله وجهاته .

ولا شك أن يروع السينما من إخطر وبسبيل التعبير عن الرأي والفكر والنشر للأفكار والقيم والمفاهيم الإنسانية لأنه كما المرح جمع الفنون بل أنه يزيد على المسرح بما له من انتشار غير محدود من خلال دور العرض فيلا عن الاذاعة المسبوعة والمرئية ، بل ومن خلال أجهزة (الفيديو) ذات المتغير الواسع التي في توافق قري مصر في هذه الأيام . أن فن السينما على هذا النحو مخلط كثره من وسائل الاعلام ، بل وقيل غيره منها ، بأن يلتزم بآطار وحدود الحرية المروعة في التعبير والتأثير كما يلتزم بقيم المجتمع المصري فيما يعرضه على أبناء مصر الذين يؤثر بعقبي فيهم ويشكلون وعيهم أفكارهم فكثير وأخطر مما يؤثر البيت والمدرسة وبسبيل التعليم . فن السينما مدرسة شعبية ذات خطر شديد الأثر في حياة وعقل ووجدان كل فرد وبخاصة الأجيال الصاعدة من هذه الأمة التي تحمل مشاغل وأملاهم وقوتها وحضارتها في مستقبل الأيام ولذلك فمن المشرع في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ - ينظم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفنون المسرحية والمسرحيات والتونوجات والاسطوانات واشربة التسجيل الصوتي - بأن ينص في المادة (١) على أن « تخضع للرقابة الأشرطة الصوتية واسطوانات أو ما يماثلها ، وذلك بقصد حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العلم ومصلحة الدولة العليا .

« ثم وقد ذكرنا في المتنوع في المتنوع الآتية لحماية القانون المذكور أن الأقران

المقصود من الرقابة هي المحافظة على الأمن والنظام وحماية الآداب العامة وبمصلحة الدولة العليا ، وأقرار النظام العلم والآداب وإن ما يقصده المشرع من مصالح الدولة العليا فهو ما يتعلق بمصلحتها السياسية في علاقاتها مع غيرها من الدولة ، كما تضمنت هذه الفكرة ايضاحية أن الرقابة على عرض الأشرطة السينمائية أو ما يملئها في مكان عام أوسع من الرقابة في غيرها إذ أن في خروج المصنف الخالص للرقابة من مرحلة التحضير والأعداد إلى حيز العرض مما يجعله أكثر خطرا إذا ما تضمن أي مخالفة للآداب العامة أو النظام العام . كما تضمنت هذه الفكرة انه لما كانت من بين الأغراض التي هدف إليها القانون حماية سمعة البلاد ومصلحتها العليا فقد نص على ضرورة الحصول على ترخيص خاص بالتصدير للمصنفات الفنية .

ووفقا لهذه الفكرة نص في المشرع قد أطلق خرة الفنان المصري خارج النطاق الذي يفسر اليوم الفيلما للبحث ، حيث فرض الرقابة اللازمة فقط لفنانين الترام هذه الحق الذي لا يجوز تجاوزا ويتعلق بظلمة مع التواضع المقررة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والاتفاقات الدولية والدستور المصري ، ويتعلق بأن حدود الرقابة ومجالاتها التي نص عليها المشرع في قانون الرقابة على المصنفات الفنية بحيث أن تكون في المصنفات والفيلم والفيلما المشاهدة التي حددتها نصوص الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ ويتعين تفسير عبارات قانون الرقابة في إطار ومضمون الحدود التي تقرها أحكام الدستور على النحو سالف البيان .

ومن حيث أنه قد حظي القانون المشار إليه في المادة (٢) بتصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال بغير ترخيص خلص ، ونص في المادة (٣) من عليه أن يشمل الترخيص بتصوير الأشرطة السينمائية الترخيص بتسجيلها وتصنيفها وإظهارها للجمهور من بين مصنفات خاضعة للرقابة ونص في المادة (٤) على بيان إجراءات التقدم بطلب الترخيص ومنحه ، وبين في المادة (٥) مدة الترخيص بمرى خلالها الترخيص وحده في المادة (٦) إجراءات طلب تجديد الترخيص وأوضح في المادة (٧) حدود العمل بالترخيص بعدم جواز إجراء

أى تعديل أو تحريف أو إضافة أو حذف بالمصنف المرخص به ، وعدم جواز استعمال ما تدرت السلطة القائمة على الرقابة استبعاده من المصنف المرخص به ، وعدم جواز استعمال ما تدرت السلطة القائمة على الرقابة استبعاده من المصنف المرخص به فى الدعاية له . ووجب فى المادة (٨) على المرخص له ذكر بيانات الترخيص بالعمل الفنى المرخص به ، ونص فى المادة (٩) على أنه « يجوز للسلطة القائمة على الرقابة أن تسحب بقرار مسبب الترخيص السابق فى إصداره فى أى وقت إذا طرأت ظروف جديدة تستدعى ذلك ، ولها فى هذه الحالة إعادة الترخيص بالمصنف بعد اجراء ما تراه من حذف أو إضافة أو تعديل دون تحصيل رسوم . ونص القانون فى المادة (١٠) على بيان الرسوم التى تفرض على ما يخضع للرقابة من مصنفات وبينت المادة (١١) حالات الإعفاء من هذا الرسم . وبين من الأحكام السابقة أن الجهة القائمة على الرقابة تتابع العمل السينمائي وترخص به منذ بداية التصوير حتى عرضه والإعلان عنه للجمهور فالقيام بخضوع طبقا للقانون فى جميع مراحل إنتاجه حتى عرضه للرقابة والترخيص مرحلة تحت اشراف الجهة الادارية المختصة .

ومن حيث أن قد نصت المادة (١٢) على أنه « يجوز التظلم من القرارات التى تصدرها السلطة القائمة على الرقابة الى لجنة تشكل من :

١ - مدير عام مصلحة الاستعلامات أو من يندبه لذلك رئيسا .

٢ - مندوب من مجلس الدولة يندبه رئيس .

٣ - رئيس نقابة السينمائيين أو من يختاره مجلس النقابة .

ونص القانون فى المادة (١٣) على أنه « يرجع التظلم الى اللجنة ، بينما فيه موضوع القرار المتظلم منه وأسبب التظلم فى مدى اسبوع على الاكثر من تاريخ ابلاغ المتظلم بالقرار بكتاب موصى عابه مشفوعا بالمستندات والادلة المؤيدة لوجهة نظره وسلايصال الدال على دفع مبلغ التأمين الذى يحدد بقرار يصدره وزير الارشاد القومى ، ويرد هذا المبلغ اذا صدر اقرار اللجنة

بالموافقة على جميع طلبات المظالم ، ويجوز أن يحضر المظالم اجتماعات اللجنة أو ينيب عنه محليا في ذلك ، أو أن يقدم لها مذكرات مكتوبة .

ويجوز للجنة أن تستدعى من تشاء من موظفي السلطة القبلية على الرقابة لمناقشتهم في موضوع المظالم أو أن تكلف خيرا بوضع تقرير على نفقة المظالم ، ويجب عليه في هذه الحالة أن يودع بخزينة مصلحة الاستعلامات بمسلة تليين لاتصايب الخبر ولا يلتزم بما رد في تقريره . « ونص القانون في المادة (١٤) على أنه « يجب على اللجنة أن تفصل في موضوع المظالم خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ ورود المظالم إليها ، وتصدر قراراتها بالأغلبية ، وتكون قراراتها نهائية وتبلغ إلى أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه » .

ومن حيث أن مؤدى هذا التنظيم القانوني أن المشرع قد أطلق حسرية الإبداع الفنى في مجال الفن السينمائي ، إلا أنه قيد هذا الإطلاق بحدود بينها القانون على سبيل الحصر هي حماية الأدب الملمية ، والمحافظة على الأمن ، والنظام العام ، ومصالح الدولة العليا . بحيث إذا ما خرج المصنف السينمائي عن أحد هذه الحدود عد خسارجا من القواعد الأساسية الاقتصادية والاجتماعية أو الأخلاقية أو السياسية التي يحميها الدستور والتي تعلق ونسب دائما في مجال الرعاية والحماية على ما تتطلبه الحرية الفردية الخاصة ، إذ لا شك في أنه من المبادئ الرئيسية العامة التي تقوم عليها الدول المتحضرة ضمان الأفراد لتحقيق الغايات والصالح العامة التي يستهدفونها في نطاق اتليم الخولة ووجوب احترام السلطة العامة وتقديم الصالح العام على الصالح الخاص لأحد الأفراد ، إذا وجد التعارض بينهما .

وإذا كان المشرع قد أجاز لجهة الإدارة عند قيام المقتضى المثار اليه إلا تسمح بعرض العمل السينمائي ، فقد أجاز لها بعد الترخيص به أن تسحب بقرار مسبب هذا الترخيص إذا طرأت ظروف جديدة تستدعى ذلك . ولا شك أن مقتضى التفسير المتناسق للنصوص يتطلب القول بأن تلك الظروف الجديدة ينبغي أن تتعلق بذات الضوابط الواردة في نص المادة (١) من القانون ، وهي حماية الأدب الملمية ، والمحافظة على الأمن والنظام العام ،

ويمسح الدولة العليا على النحو المبالي تجديده مرتبطا بالحكام الدستور
ويقيد ما ورد فيه أى أنه يجوز لنجبة الادارية إن تسحب الترخيص اذا ما جيت
ظروف تجعل من العمل المسميتى بعد الترخيص به متعارضاً مع أى من
مقومات المجتمع الأساسية المشار إليها فى تقدير جهة الادارة وذلك سواء
كانت هذه الظروف تتعلق بذات المصنف او بجبهور المشاهدين او بالحالة العامة
للدولة او المجتمع كما يمكن قبوله وقت السلم قد يتعارض مع النظام العام
فى حالة الطوارئ او الحرب وما قد يؤثر فى مصلحة الدولة العليا وقت
العلاقات السليبية مع احدى الدول قد لا يسوغ عند قطع العلاقات مع احداها
او بعضها . وما قد يباح فى حالة قطع العلاقات مع دولة او أكثر لوجود حالة
حرب او انقطاع العلاقات لا يسوغ فى حالة عودة هذه العلاقات .

ومن حيث أن تقدير جهة الادارة انما ينبغي ان يقوم على عناصر توجه
وتبرره يقوم عليها ، ويستند اليها ، غلبتها تحقق الصالح العام الاعلى للمجتمع
والدولة فى اطار الشريعة وسيادة القانون . فقد أجبر القانون ان يرفض طلب
الترخيص له بالعمل المسميتى او من يسحب الترخيص الصادر نه به ان
يتظلم من القرار الصادر بذلك الى لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى يضم
تشكيلها عناصر قضائية ، تتولى البت فى أمر التظلم بهراعاة المبادئ والتيم
المتقدمة جميعاً دون افرط فى تقييد حرية التعبير والرأى على خلاف الدستور
والقانون اخذاً بتصاصات جديدة متطرفة تتبنها اقلية من افراد المجتمع ودون
أى تقييد فى القواعد الأساسية الاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية للامة وفقاً
لما حدده الدستور والقانون والتي تلزم به وتجتزمها وتقدها الاغلبية
السلطة من المواطنين .

ومن حيث أن لجنة التظلمات لا شك تصدر فيما تنظره قرارا اداريا نهائيا
حسب صريح من القانون ويجوز الطعن فيه لكن ذى صفة امام مجلس الدولة
بهية للتقاضي الادارى ومن شئى الصفة فى هذا المجال كل من التظلم وجهة
الادارة التظلم من قرارها ، وذلك احتريما لكون اللجنة سفلية الذكر جهة
ادارية متفصلتاً بتأريفة بين طرفين فهم ايضا من الناحية الموضوعية تختص

بالفصل فيها ونفعا للفقهاء لازالة أية مخالفة لاحكام تكمينا للحق والمعدل .
وتسد نظم المخرج اجراءات عمل هذه اللجنة ونعى على ان قراراتها لا تخضع
لرقابة لاحقة ولا لتصديق من سلطة اخرى بل جعل هذه القرارات نهائية
نافذة فور صدورها ويلتقى فلا تلك السلطة الادارية الغلظة او وقته
او تعديده الا من خلال القضاء الادارى اذ ان حقيقة الطبيعة القانونية للجنة
التنظيمات المذكورة انها لجنة ادارية ذات اختصاص قضائى نصدر قرارات
نهائية ونافذة مظاهرا في ذلك بكل مجلس التدقيق بالجلع كذا سبق وان جرى
على ذلك قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث انه تخلص وقائع الطعن المسائل وفق الثابت من الأوراق في انه
في ١٩٨٢/٩/١٤ وافقت جهة الادارة على موضوع فيلم (درب الهوى) ،
وفي ١٩٨٢/٢/٩ وافقت على سيناريو الفيلم ، وفي ١٩٨٢/٧/٤ وافقت على
عرضه الذى بدأ في ١٩٨٢/٧/١١ ، وفي ١٩٨٢/٨/٢٣ تم سحب القرار الصادر
بالترخيص . وجاء ببديلة هذا القرار انه اتبنى على « ما اتضح للرقابة انه
بعد عرض الفيلم أحدث انطباعا سيئا لدى الجماهير » وحرصا على حماية
الآداب العامة ، والمحافظة على الأمن والنظام العام ، وفصلح الدولة العليا .

ومن حيث ان الثابت من أوراق الطعن انه قد تم النظم من القرار الصادر
اليه امام لجنة التنظيمات المختصة التى نظرت النظم بجلستها المعقودة في الثاني
من أكتوبر سنة ١٩٨٢ فقررت هذه اللجنة حذف مسبعة مشاهد محددة
على مسيل الجسر من الفيلم مع الموافقة على استمرار عرض الفيلم على
الكبار فقط بقرار الرقابة السابق ، وعلى ان يعرض الفيلم على لجنة التنظيمات
بعد تنفيذ الملاحظات في حضور مدير ادارة الاعلام القومية .

ومن حيث ان جهة الادارة الملمون غدها لا تجادل في صدور هذا القرار
الذى اودعت ضرورته في حافظة مستنداتها المودعة امام محكمة القضاء الادارى
بجلسة ١٩٨٢/١٢/١٣ . كما لم تنف مآ ابداء الطاعنان من انها سئى استعداد
تنفيذ قرار لجنة التنظيمات بحذف المشاهد التى قررت حذفها وانها لم تستجب
لها .

ومن حيث أن قرار لجنة التنظيمات المشار إليها ، وهو على ما تقدم قرار إداري نهائي صادر من لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي وهو بهذه الصفة تراز واجب النفاذ ما لم يصدر حكم قضائي بإلغائه ، ويتعين قانونا طالما بقي نافذا أن تصدر الجهة الإدارية المختصة القرارات اللازمة لإعمال أثره وتحقيق نفاذه .

ومن حيث أن هذا القرار قد صدر منظوبا على إلغاء قرار جهة الإدارة بسحب الترخيص بمعرض فيلم (درب الهوى) ومقررا بجواز عرضه بعد حذف بعض المشاهد منه ، على أن تتحقق اللجنة من تمام التنفيذ وتعيد النظر في الأمر بعده لتصدر إرادتها الحاسمة نهائيا للتراجع بين الرقابة على المصنفات الفنية والمظلمين أمام اللجنة .

وخبث أن هذا القرار لم يتم الطعن عليه من جانب جهة الإدارة قضائيا . وقد كانت تلك الانتجاء إلى القضاء يطلب إلغاءه خلال المواعيد القانونية المقررة ، ومن ثم فهو قرار إداري نهائي ونفذ قانونا ويتعين على جهة الإدارة أسدا القرارات اللازمة لتحقيق هذا النفاذ وانتفاع الجهة الإدارية من تحقيق ذلك بعد قرارا سلبيا مخالفا للقانون متعين الإلغاء .

ومن حيث أن حقيقة تكيف الدعوى التي لناها الطاعنان والتي صدر فيها الحكم المظنون فيه أنها طعن على القرار التسليبي من جانب جهة الإدارة أي الرقابة على المصنفات الفنية بالإمضاء من تنفيذ قرار لجنة التنظيمات المشار إليه بما كان يتعين عليها منعه مطالبة المظلم بإجراء حذف المشاهد المطلوب حذفها وأعمال رقبتها على المصنف بعد إجراء الحذف وتقدير ما تراه من جديد وإعادة العرض على لجنة التنظيمات بما تراه بشأن الفيلم بعد الحذف ثم تنفيذ ما ينتهي إليه اللجنة في هذا الشأن .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق يكون ما يطلب به الطاعنان على هذا الحد يطابق صحيح حكم القانون وبالتالي فإن طعنهما يكون قد وافق صحيح حكم القانون .

ومن حيث أن التثبت من الأوراق أن الرقابة على المصنفات الفنية ووزارة الثقافة مما قد امتنع عن تنفيذ قرار لجنة التنظيمات الصادر بشأن

نفيلم محل النزاع على أساس من القول بأن قرار هذه اللجنة لا يلزم أيهما بأن إجراء لأنه مجرد قرار استشاري لا نفاذ له — وهذا بذاته ما ذهب إليه المحكمون فيه على خلاف صحيح حكم القانون وصريح نصه كما سلف البيان والذي يقضى بأن لجنة التظلمات المذكورة تفصل في النظم بتشكيلها الإداري الذي يدخل فيه عنصر تفضلي في التساوية بين الرقابة والمظلمين على استقلال عن الجهة الإدارية ملتزمة بأحكام الدستور والقانون ومتبדה بضمائر أعضائها فهي تصدر طبقا للقانون في التظلمات التي تفصل فيها قرارات نهائية واجبة النفاذ ، ومن ثم فإن الحكم الطعن لـ ذهب فيها قضى به على خلاف صحيح حكم القانون وصريح نصومه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتؤليه ويكون بالتالي حقيقا بالالفاء .

ومن حيث أن لا يغوت المحكمة أن تنوه بأن الغاية الحكم الطعن والغناء القرار السلبى الذي يتطل في ابتناع الإدارة عن تنفيذ قرار لجنة التظلمات الصادر بالغفصل في تظلم الطاعنين من سحب ترخيص فيلم (درب الهوى) نزولا على الشرعية وسيادة القانون الحصن الشرعى لجميع العاملين في مجال الإنتاج السينمائي بكل مراحله في مصر ، فإن هذا الغناء لا يترتب عليه تلقائيا عرض الفيلم المذكور وأنها إعادة الحالة بشأنه الى إطار الشرعية وسيادة القانون بحيث تلتزم الجهات الإدارية المختصة بالرقابة على المصنفات الفنية ووزارة الثقافة بالتنفيذ بقرار لجنة التظلمات الصادرة بشأنه وتعيد عرض الأمر عليها وفقا لما قرره بشأنه ، لتعيد النظر في أمر الفيلم في ضوء تنفيذ قرارها ، وتقرير ما تراه بمراعاة أحكام الدستور والقانون بشأن الترخيص بعرضه ، وفي إطار ما يقضى به الدستور والقانون من حماية ورعاية حرية الرأي والإبداع الفني وفي حدود المتومات الأساسية للمجتمع المصرى وبما لا يتعارض مع النظام العام والآداب والمصلحة العامة للدولة على نحو ما سلف بيانه .

ومن حيث أن من يخسر الذموى يلزم بمصرفاتها امعالا لحكم المادة (١٥٤) من قانون المرافعات .

(طعن ٢٠٠٧ لسنة ٢٢ في جلسة ٢٦/١/١٩٩٢)

الفصل الرابع

حرية التنقل

أولاً - المانع من السفر ليس عقوبة جنائية

قاعدة رقم (٨٢)

المقدمة :

المانع من السفر هو إجراء تفرضه طبيعة الفيلك والأغراض المتفاه منه وهي :

ضمان الأمن العام وتأمين المصالح القومية والاقتصادية للبلاد - المانع من السفر ليس عقوبة جنائية يتمين أن يتحقق الاتهام بتعيين ويثبت ثبوتها لا شك فيه - فهو مجرد إجراء وقائي موقوت بتحقيق الفساية منه - يكفي لتفلاذه أن تقوم الأدلة الجدية على وجود أسباب تدعو إليه وتبرره .

المحكمة :

من حيث أن المادة (٥٠) من الدستور على أنه « لا يجوز أن تحظر على أي مواطن الأقلية في جهة معينة ولا أن يلزم بالأقلية في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون » .

وتنص المادة (٥١) على أن « لا يجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها » .

وتتمين المادة (٥٢) على أن « للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج وينظم القانون هذا الحق وإجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد » وهذه الحقوق المتعلقة بالأقلية والتنقل داخل البلاد أو خارجها من الحقوق الأساسية للإنسان ولذلك فقد كفلها المشرع الدستوري للإنسان المصري في مواجهة السلطات الإدارية والتنفيذية والسياسية وهي حقوق لا يجوز للمشرع العادي بنقلها أو انتقاص منها أو تقييدها إلى المدى الذي يصل إلى مصالحها ، وغاية ما هناك أن يتولى المشرع تنظيم هذه الحقوق وتحسين الإجراءات المتعلقة بميلادها وممارستها بالقدر الذي يصونها وفي

ذات الوقت دون إخلال أو مساس بالمصلحة العامة بوجه عام
وبهذه الدولة سياسيا أو اقتصاديا بوجه خاص .

ومن حيث أنه ولئن كان صحيحا أن حق التنقل والسفر داخل البلاد
أو خارجها كغيره من الحقوق ، نال الدستور بالسلطة التشريعية تنظييه
بما يحقق المحافظة على سلامة الدولة وأمتها في الداخل والخارج دون إخلال
بالحق الدستوري ودون مساس بحجوره ومضمونه ، وأعمالا لذلك فقد
أجازت المادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ للخص بجاوزات السفر
لوزير الداخلية لأسباب هامة يقبها رفض منح جواز السفر أو تجديده
أو جواز سحبه بعد اعطائه وتنفيذا لذلك فقد أصدر وزير الداخلية قرارات
معلقة آخرها القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم قوائم الممنوعين من
السفر وتضمنت مادته الأولى الجولات التي يجوز لها طلب الإدراج على قوائم
الممنوعين من السفر بالنسبة للأشخاص الطبيعيين .

ومن حيث أن النائب من الأوراق أن المظنون ضده صاحب وحيد إحدى
شركات توظيف الأموال (شركة جولى للاستثمار وتوظيف الأموال) وأنه سبق
خبطه بمعرفة الإدارة العامة لتفكيحة جرائم الأموال بتاريخ ١٤/١١/١٩٨٥
لخالفته أحكام قانون النقد رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل في
النقد الأجنبي ، والقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالبنوك والائتمان ؛
وأنه تحرر من تلك الواقعة المحضر رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٨٥ حصر وارد مالية
وأخطرت وزارة الاقتصاد ونياية الشئون المالية والتجارية بالواقعة التي
لم يتم التصرف فيها حتى صدور أحكام المظنون فيه ومن ثم فقد رأت السلطات
المختصة — حفاظا على حقوق المودعين بشركات توظيف الأموال — تشكيل
لجنة وزارية على مستوى عال لبحث موقف هذه الشركات ، وأن مقتضيات
الحفاظ على حقوق المودعين دعت إلى إصدار القرار المظنون فيه لحين انتهاء
الجنة من أعمالها .

وبن حيث أن النائب من الأوراق أن التزام المظنون فيه بإدراج اسم
المظنون ضده على قوائم الممنوعين من السفر صدر بقصد حملة وتأمين

استرداد أموال المودعين التي كانت تنقلها شركة المطعون ضده ويقصد حماية وتأمين موارد البلاد من النفذ الأجنبي وكفالة اجراء البحث والتحقيق اللازم لتحديد اوضاع الشركة التي يديرها المدعى وموقفها المالي واصوبها وتخصيها بما يضمن عدم المساس بحقوق المودعين ويضمن ردها اليهم .

ومن حيث انه اذا ما رأت السلطات المختصة بالدولة بصفتها المسؤولة فانونا من مراعاة مصالح المجتمع والحفاظ على أمنه الاجتماعي والاقتصادي وضرورة تواجد اصحاب شركات تلقى الاموال داخل البلاد وعدم سفرهم الى الخارج ، ومنهم المطعون ضده - الى ان يتم حسم الامر الذي يجعل القرار الصائر من هذه السلطات المختصة بمنع المطعون ضده من السفر لكونه أحد اصحاب شركات توظيف الاموال مشروما ومطابقا للدستور والقانون .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان مجرد ضبط المدعى واتهامه في جريمة من جرائم المال العام لا ينضج دليلا لثبوت هذه الجريمة قبله ، كما ان الأوراق خلّت من أى وثائق محدّدة تدعو الى تنخوف من المركز المالي للمدعى يبرر التحوط بمنعه من السفر الى الخارج حفاظا على حقوق المساهمين ، لا وجه لذلك لأن المنع من السفر هو - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - اجراء ترقضه طعيمة الغايات والافراض المبتغاه منه ، وهى ضمان الأمن العام وتأمين المصالح القومية والاقتصادية للبلاد ، فالمنع من السفر ليس عقوبة جنائية يتعين ان يتحقق الانتهاب يبين وثبت ثبوتها لا شك فيه ، وإنما هو مجرد اجراء وقائي مؤقت بتحقيق الغاية منه ويكفي لاتخاذ ان تقوم الأدلة الجدية على وجود اسباب تدعو اليه ونبرهه ، وعلى هذا فان الجهة الادارية المختصة بصيبتها المسؤولة عن الأمن العام للدولة وعن الأمن الاقتصادي ايضا ، قدرت ان وجود المدعى بصفته صاحب وتدير إحدى شركات تلقى الاموال ، داخل الجمهورية من شأنه ان يبعث الطمأنينة في نفوس المودعين أموالهم بشركته بحكم ان لديه كافة البيانات والمستندات والمعلومات الخاصة بترك الاموال ، فقامت بدرجته على قوائم المودعين من السفر فلا تقرب عليها في ذلك لان الإدراج على القوائم لا يعدو

ان يكون اجراء احتياطيا تقتضيه المصلحة العامة للدولة واقتضاء مصالح
المواطن الاقتصادي .

ومن حيث انه يخلص من كل ما تقدم ان القرار المطعون فيه صدر بحسب
الظاهر على اساس صحيح من الواقع والقانون ، مستهدفا الصلح العام
وخاليا من عيب الانحراف او اساءة استعمال السلطة ، فضلا عن صدوره
من يملك سلطة اصداره ، وبالتالي فان الحكم المطعون فيه وتشد ذهب بذهبا
مخالفا لصحيح حكم الدستور والقانون حينما قضى بوقف تنفيذ القرار
المطعون فيه فانه يكون من المتعين القضاء بابطاله ويرغى طلب وقف تنفيذ
القرار المطعون فيه .

(طعن ٦٣٥ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١٩٩٣/٦/٢٧)

ثانيا - حرية التنقل بين بلدان العالم هي من الحقوق المدنية والسياسية
المقررة دوليا للانسان *

قامصة رقم (٨٤)

المبدأ :

المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر
تضع ضابطا على حق من حقوق الانسان في التنقل - حق التنقل الذي كفله
الاعلان الحلي لحقوق الانسان والذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة -
حرية التنقل بين بلدان العالم هي من الحقوق المدنية والسياسية المقررة دوليا
للانسان التي لا يجوز ان يقيد بها القانون الا في الحدود الضرورية لحماية الأمن
الوطني او النظام العام او مقتضيات الدفاع الاجتماعي - قد اورد الدستور
المصري تلك القاعدة التي انتهت اليها دول العالم في دستورها وما فرضته
الأمم المتحدة من حقوق للانسان - لا يقيد هذا الحق الإنساني الا بالضابط
الذي يفرضه القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه وهو انه يجوز بقرار
من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رضى منح جواز السفر او تجديده
كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه يعتبر الانفصال الذي اشتره القانون
لوزير الداخلية هو الضابط الجوى المقرر لحرية التنقل ومن ثم يجب ان

يقوم تناول الأسباب الهامة التي تصدرها لوزير الداخلية والتي يستند إليها في إصدار قراره برفض منح جواز السفر أو تجديده أو بسحب على أنها : تلك سوريا لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو مخاضات الدفاع الاجتماعي .

المحكمة :

ومن حيث ان محل الحكم المطعون فيه هو قرار وزير الداخلية بعدم منح جواز سفر لكل من الدكتور / حكمت ابو زيد محمدين وزوجها الأستاذ / / محمد مصطفى السيد .

ومن حيث ان وزير الداخلية يستند في قراره الى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر — والذي يقضى في المادة (١١) بأنه على أنه : يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رفض منح جواز السفر أو تجديده ، كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه .

ومن حيث ان هذا انما يضع ضابطا على حق من حقوق الانسان في التنقل . ذلك الحق الذي كله الاعلان الحالي لحقوق الانسان — الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وأعلنته ودعمت الدول الاعضاء الى العمل بمقتضاه والذي يقضى في المادة الثالثة عشرة منه على :

- ١ — لكل فرد حرية التنقل ولتغيير محل اقامته داخل حدود كل دولة .
- ٢ — يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد يهاجر في ذلك بلده ، كما يحق له العودة اليه .

كذلك أكدت ذلك الحق الإنشائية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ووقعت عليها جمهورية مصر العربية في الرابع من أغسطس سنة ١٩٦٧ وصدر بإلزامية عليها قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١ ، والتي نصت في المادة (١٢) منها على ما يلي :

- ١ — لكل فرد مقيم بمصر بمصر قانونية ضمن اقليم دولة ما الحق في حرية الانتقال وفي ان يختار مكان اقامته ضمن ذلك الاقليم .

٢ — لكل فرد حرية مغادرة أى قطر بما فى ذلك بلاده .

٣ — لا تخضع الحقوق المشار إليها أعلاه لأية قيود عدا تلك المنصوص عليها فى القانون والتي تعتبر ضرورية لحماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين والتي تتشى كذلك مع الحقوق الأخرى المقررة فى هذه الاتفاقية .

٤ — لا يجوز حرمان أحد بشكل تعسفى من حق الدخول الى بلاده .

وإذا كان مقتضى ما تقدم أن حرية التنقل بين بلدان العلم هى فى الأصل من الحقوق المقررة دوليا للإنسان ، وهى من حقوقه المدنية والسياسية التى لا يجوز أن يعيدها القانون إلا فى الحدود الضرورية لحماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو مقتضيات الدفاع الاجتماعى ، فإن دستور جمهورية مصر العربية قد أورد تلك القاعدة ابتداء من وثيقة إعلان الدستور التى جاء بها « نحن جماهير شعب مصر العليل على هذه الأرض المجيدة منذ فجر التاريخ والحضارة .. نحن جماهير هذا الشعب المؤمن بترائه الروحى الخالد والمطمن الى إيمانته العتيق ، والمعتز بشرف الإنسان والإنسانية .. نحن جماهير شعب مصر ، باسم الله ، وبمعون الله نلتزم الى غير ما حصد ، ويدون قيود أو شرط أن نبذل كل الجهود لنحقق ... الحرية لانسانية المصرى عن ادراك لحقيقة أن إنسانية الإنسان وعزته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط مسير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مظهرها الأعلى . أن كرامة الفرد انعكاس طبيعى لكرامة الوطن ، ذلك أن الفرد يعد حجر الأساس فى بناء الوطن ، وبقية الفرد ويعمله وكرامته تكون مكثاة الوطن وقوته وهيبته أن سيادة القانون ليست ضلعا مطلوبا لحرية الفرد فحسب ، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة فى نفس الوقت » .

ولقد نص الدستور فى الباب الثانى الخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع ، وفى المادة (٨) بهذا الباب على أن « تكفل الدولة تكفل الفرد لجميع المواطنين » ونص فى الباب الثالث الخاص بالحرية والحقوق والواجبات العامة ، وفى المادة (٥٠) بهذا الباب على أنه « لا يجوز أن تحظر على أى

مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالاقابلة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون ، ونص في المادة (٥١) على أنه « لا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها ، ونص في المادة (٥٢) على أن « للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق وإجراءات وشروط الهجرة ومخادرة البلاد » .

ولقد أقرت صراحة ويحسم تلك الأحكام في دستور مصر ما انتهت إليه دول العالم المتحضر في دساتيرها وما فرضته الأمم المتحدة من حقوق الإنسان ، وهى جسيما تتفق على أن من حق الإنسان مغادرة بلده وقتها شاء وإلى حيثما شاء ، وأن يعود إلى بلده حين يشاء ، وأن يقيم في داخل بلده ، أينما شاء ، لا يقيد هذا الحق الإنسانى الجوهري إلا الضابط الذى يفرضه القانون الوطنى في الحدود الضرورية لحماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو مقتضيات الدفاع الاجتماعى .

ومن حيث أن المشرع المصرى قد وضع هذا الضابط من خلال نص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ — فى شأن جوازات السفر — فى المادة (١١) منه على أنه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها برضى منح جواز السفر أو تجديده ، كما جوز له سحب الجواز بعد إعطائه » فإن تفسير هذا النص يجب أن يكون فى الإطار المتقدم بمعنى أن يعتبر الاختصاص الذى تتركه القانون لوزير الداخلية هو الضابط المفروض على الأصل الحيوى المقرر لحرية التنقل ومن ثم يجب أن يفهم بحلول الأسباب الهامة التى يقدرها وزير الداخلية — والتى يستند إليها فى إصدار قراره برفض منح جواز السفر أو تجديده أو سحبه — على أنها تلك الضرورية لحماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو مقتضيات الدفاع الاجتماعى .

(ظن ١٥٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢٤)

ثالثاً — سلطة جهة الإنارة في منح الترخيص بالسفر الى الخارج أو عدم الترخيص

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر تقضى بأن يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقررها رفض منح جواز سفر أو تجديده — يجوز له أيضاً سحب الجواز بعد اعطائه — يتعين لاستعمال هذه السلطة قيام أسباب هامة تدل على نشاط للمواطن يمس سلامة الدولة أو سببها في الخارج أو خطورته على الأمن العام في الداخل أو الخارج — ناط المشرع بوزير الداخلية سلطة تغيير هذه الأسباب الهامة — ذلك تحت رقابة القضاء .

المحكمة :

ومن حيث أنه من الملمن رقم ١٢٩١ لسنة ٣١ قضائية ، فإن الدفع المنار من هيئة قضائية الدولة بعدم قبول الدعوى شكلاً ، قد مرشبت له محكمة القضاء الإداري ، وردت عليه وانتهت الى رفضه وقبول الدعوى شكلاً ، وقام رفضها لهذا الدفع على أسباب ساقطة ومقبولة إذ ان احتجاز جوازي سفر المدعى عند الإفراج عنه في ١٣/٩/١٩٨٢ . لا يكفي بذاته لتحقيق واقعة علم المدعى بسحبها . إذ لا يتطع هذا الاحتجاز وحده بالسحب ولا بمسئور قرار به وهو الواقعة الجوهرية التي يحسب منها سريان الواعيد قاطعة في العلم بالقرار عليناً يقينا شاملاً لحقيقته وعناصره ككلية . لذلك ومتى خلت أوراق الدعوى من بيان تاريخ القرار المطعون فيه ولم تقدم الجهة الإدارية أي دليل على إبلاغ المدعى بالقرار المطعون فيه فإن دهواه تكون مقبلة خلال الميعاد التقوئي ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أسلب وجه الحق في رفض هذا الدفع ، والقضاء بقبول الدعوى شكلاً .

ومن حيث أنه من الحكم المطعون فيه فيما تضى به من إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من سحب جواز السفر المشرق المتعلق بالمقام ،

فان النعى عليه غير مستبعد ، اذ ان المادة ١١ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن جوازات السفر تنص على انه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رفض منح جواز سفر أو تجديده ، كما يجوز له سحب الجواز بعد اعطائه ، ومن ثم فانه يتعين لاستعمال هذه السلطة قيام اسباب هامة تحل على نشاط للمواطن يمس سلامة الدولة او سمعتها في الخارج على خطورته على الامن العام في الداخل او الخارج . وقد نال المشرع بوزير الداخلية سلطة تقدير هذه الاسباب الهامة ، تحت رقابة القضاء . ولما كانت الجهة الادارية قد اتمت من الاسباب التي دعمتها الى سحب جواز سفر المدعى ، وهي الحرص على الحفاظ على المصالح القومية للدولة بسبب ضبطه بطريق الاستباه عند موافقه للبلاد عام ١٩٧٧ بعد سفره الى ليبيا بطريق التسلل من الحدود الغربية ، وحصوله على وثيقة سفر ليبية بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٧٧ من مكتب المخابرات الليبي بالغازة باعتباره ليبي الاصل عقدا من المجر ، واتجاهه للتصالح مع المخابرات العراقية ومجاولته بيع جواز سفر ، فان القضاء يباشر رقابته على هذه الاسباب .

طعون ٢٥٨١ / ٢٩ و ١٢٩١ و ١٢٩٩ و ١٢٢٥ / ٣١ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٦

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

الترخيص بالسفر الى الخارج وعدم الترخيص هو من الأمور المروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقا مع المصالح العام ولها ان ترفض الترخيص اذ لم لديها من الاسباب ما يبرر ذلك دون ان يتحتم لصحة قرارها في هذه الشأن تواثر الآلة التقاطعة ضد من صدر بشأنه هذا القرار ، يكفي لتقييمه على سببه المشروع ان يكون مستندا الى دلائل جديدة او قرائن مادية من شأنه ان تؤدي الى قيام الحالة القرائنية او القانونية التي دعت الى اصداره فحينئذ تنطليح مصلحة البلاد العليا وما قد تقتضيه من حماية لامنها في الداخل ومصلحتها وسمعتها في الخارج .

الحكمة :

ومن حيث أن القرار يقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر ينص في المادة (١١) على أنه « يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقرها رخص منح جواز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد إعطائه وقضاء هذه الحكمة مضطرد على أن الترخيص أو عدم الترخيص في السفر إلى الخارج هو من الأمور المتروكة لتقدير الإدارة خصبها تراه متفقاً مع الصالح العام فلها أن ترفض الترخيص إذا قام لديها من الأسباب ما يبرر ذلك دون أن يتحتم لصحة قرارها في هذا الشأن قواعد الأدلة القطعية ضد من صدر بشأنه هذا القرار » وإنما يكفي لتبانه على سببه المبرور أن يكون مستنداً إلى دلائل جنية أو قرائن مادية من شأنها أن تؤدي إلى قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي دعت إلى إصداره بحيث لا تتطلب مصلحة البلاد العليا وما قد تقتضيه من حماية لأنها في الدال ومصلحتها وسبقتها في الخارج . ولا يقال من سلامة ذلك القرار أي اعتبار شخصي يتعلق بمن صدر القرار بشأنه أو لطبيعة العمل أو المهنة التي يمارسها أيأ كانت الشروط اللازمة لتقويتها لممارسة هذا العمل أو تلك المهنة وذلك لا ينفي أن ينشأ من الأسباب التي قام عليها قرار النزع من السفر من كانت صحيحة ومستندة من أصول ثبته بالأوراق تنتجها . فلذا كان الثابت في هذه المناقشة من مذكورة مصلحة الأمن العام في إدارة المباحث الجنائية — المورضة ١٩٨٣/٢/٢٧ المودعة ملف الطعن أن التدمي ضابط إبان عمله كضابط شرطة بمدينة أمن الغربية عام ١٩٧٣. ضمن تشكيل إجرامي حيث اعترفوا بارتكاب العديد من حوادث السرقة وارتكاب حادثة قتل رائد شرطة محسن أبو جازية في القضية رقم ٥٣٢٩ ج قصر النيل سنة ١٩٧٣ وقدم للمحكمة وفصل بين القضية بهذه الشرطة ، تم صدر قرار بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٦ باعتقاله جنائياً لخطورته على الأمن العام وأخرج منه في ١٩٧٤/٥/٨ حيث وضع تحت مراقبة الشرطة لمدة عشرين سنة ونصف من صحيفة حالته الجنائية أنه سجل عليه تسبق خبطه في التضييق

القضية رقم ٥٣٢٩ ج سنة ١٩٧٣ قصر النيل (قتل ٢) وقد استبعد

من الاتهام والقضية رقم ١٩٢٠ ج عابدين سنة ١٩٧٢ (سرقة) والقضية رقم ٥/٦٧١ ج مبنة ١٩٨٢ بصر القديمة (التزوير) حفظ لعدم الأهمية والقضية رقم ٩٩ جنج ١٩٨٢ قصر النيل (اصابة خطأ) حكم فيها بجنبسة ١٨/٣/١٩٨٢ بفرامة ٢٠ جنبها والقضية رقم ٢٤١٣ جنج ١٩٧٦ قصر النيل (شيك بدون رصيد) حكم فيها بستتين مع الشغل والابقاف بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٩ ومسجل شخص خطر تحت رقم ١٨٨ فئة (١) قتل - ودلالة كل هذه الوقائع واضحة في أن المدعى رغم انتقاله أصلاً لهيئة الشرطة كاحد الضباط العاملين بها في خدمة الأمن العليم كان مشكوكاً في ولائه لعمله وفي انضباطه وحسن سيره وسلوكه العام سواء أثناء الخدمة أو بعد أن تركها بالفصل أو الاستقالة إذ لا يتصالح في السير الطبيعي للأمر ومنطق الأحداث أن تجتمع كل هذه الوقائع في حين واحد لتحيط بالشخص باتهامه في وثائق قتل وسرقة وتزوير وإصدار شيك بدون رصيد فضلاً عن واتمة الاصابة الخطأ التي لا ينظر إليها على استغلال ذلك إلا إذا كان مؤلفاً للريب وموقعاً للشكوك نون أن يتنى ذلك عنه موثقة من التفتيش الجنائية المشير إليها طبقاً لأحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ليكون قد استبعد من الاتهام في واحدة منها تخلف جنسية القتل أو حفظ الاتهام بالنسبة إليه في الأذى لعدم الأهمية وهي التي تقتصر جنابة التزوير وإن لم يتنب حدوث الواقعة أو لم يقن موثقة لأي سبب من الأسباب في الجنائية الثالثة المتعلقة بالسرقة إذ يكفي أن تلاحقه الاتهامات في هذا النوع الخطير من هذه الجرائم ويسبق ضبطه في أحداثها ولو لم يتوافر الدليل الكافي لصنوع الحكم الجنائي بأدائته فيها ، يضاف إلى ذلك الحكم الذي قضى بحبسه ستين مع الشغل والابقاف في جنحة إصدار شيك بدون رصيد فانقلب التفتيش لا يفتى ثبوت الجريمة في حقه ولا يزيل عنها صفتها باعتبارها إحدى الجرائم المؤهلة بالشرف وما تقدم يكثف من درجة خطورته التي كان لها وقعها بإصدار قرار اعتقاله جناباً لخطورته على الأمن العام ثم وضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة عشرين واعتباره من الاشتباه الخطرين بقيدته في السجل المخصص لذلك فلا شك في أنه مع تلك الظروف تقوم القرائن والدلائل على أن التزوير من الأخطار التي يفتى متهم على مصالح الدولة في الداخل والخارج

فيتحقق السبب المشروع لقرار منعه من السفر المطعون فيه طالبا قد قدر ذلك وزير الداخلية بناء على السلطة المخولة له وفقا لاحكام القرار بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ولم يثبت اساءة استعمله السلطة ، وبهذه المثابة يفد قراره سليما ومطابقا للقانون ولا وجه من ثم لطلب الغائه .
(طعن ٢٥٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٧)

قاعدة رقم (٨٧)

المادة ٨٧ :

ان حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى اخرى والسفر خارج البلاد مبدا اصلي وحق دستوري مقرر للأفراد لا يجوز المساس به ولا تقييده الا لصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالنسبة للضرورة لذلك من الاصول المقررة انه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فان لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من عدم تنكبهم الطريق السوي في سلوكهم ومؤدي ذلك ان الترخيص او عدم الترخيص في السفر الى خارج البلاد هو من الامور المتروكة لتقدير الانارة حسبما تراه متفقا مع المصالح العام فلها ان ترفض الترخيص اذا قام لديها من الاسباب ما يبرر ذلك كما او كان في سلوك طالب الترخيص ما يضر بمصلحة البلاد او يؤدي سمعتها في الخارج .

المحكمة

ومن حيث انه ولئن كانت المادة ٥٢ من الدستور تنص على ان : « للمواطنين حق الهجرة الدائمة او المؤقتة الى الخارج » ، وينظم القانون هذا الحق واجزاءاته وشروط الهجرة ومغادرة البلاد ، ويؤيد استقرار الرأي على ان حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى اخرى والسفر خارج البلاد مبدا اصلي للفرد وحق دستوري مقرر له ، لا يجوز المساس به ولا تقييده الا لصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالنسبة للضرورة لذلك من الاصول المقررة انه بحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فان لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من عدم تنكبهم الطريق السوي في سلوكهم ، وعلى ذلك فان الترخيص او عدم الترخيص في السفر

الى خارج البلاد هو من الأمور المتروكة لتقدير الادارة حسبما تراه متفقاً مع المصالح العام . فلها ان ترفض الترخيص اذا قام لديها من الأسباب ما يبرز ذلك ، كما لو كان في سلوك طالب الترخيص ما يضر بمصلحة البلاد او يؤذى سمعتها في الخارج أو لغير ذلك من الأسباب المتعلقة بالمصلحة العامة . وتنفيذا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم قوائم المنوعين . ونصت المسألة الأولى منه على أن يكون الإدراج على قوائم المنوعين بالنسبة الى الأشخاص الطبيعيين . وبناء على طلبات الجهات الأمنية دون غيرها : مدير الادارة العامة لباحث أمن الدولة ومدير مصلحة الأمن العام (قسم الأشخاص المطلوب البحث عنهم) .

ومن حيث أن البادئ من ظاهر الأوراق التي قدمتها الجهة الادارية امام دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩٨٨/١٢/٥ أنه تقرر منع سفر المطعون ضده الى الخارج ، بناء على ليد الادارة العامة لباحث أمن الدولة لمسبق الحكم عليه بالحبس لمدة ستة شهور عام ١٩٥٤ لتعديه بالضرب على رئيس نيابة الجيزة ، واعتقاله جبراً عام ١٩٦٠ لمدة عامين لنشاطه الجاني ، وإيداعه مستشفى الأمراض العقلية عام ١٩٦٧ لمدة أربع سنوات ، ولتشاطه في مجال الاتجار بالمخدرات والحكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات وإخلاء سبيله عام ١٩٨٢ ، وتقدمه بالعديد من الشكاوى الكيدية ضد المسئولين بالدولة تتضمن هجوماً عليهم ، واستغلال إسرائيل تمرغلت مثل هذه العناصر اعلامياً في الاساءة لسمعة البلاد ، ومن ثم يبدو من الواضح أن تقدير جهة الادارة لامتيازات ودوامي منع الطعون ضده من السفر قد يستهدف المصلحة العامة للبلاد وحماية سمعتها في الخارج ومن ثم يكون قرار منع الطعون ضده من السفر قد صدر متفقاً وصحيح حكم القانون — ويكون الطعن فيه على غير سند من القانون ، وبالتالي يتمين الحكم برفض طلب وقف تهذيبه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ، وقد قضى بخلاف هذا النظر ، يكون قد جلبت المصالحات وتطبيع حكم القانون ، ويكون الطعن فيه قيد تلم على

أساس سابق من القانون ومن ثم يتعين الحكم بالنشاء الحكم المخكوك ، ويرفض
طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع التزام المطعون ضده بمصروفات
كل من هذا الطلب والمطعن عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .
(طعن ١٤٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨١/٥/٢٧)

قاعدة رقم (٨٨)

المادة ١٠

حق كل مواطن في التنقل سواه داخل أرض الوطن أو في خارجه في أي
وقت . هذا الحق لا يجوز لجهة الإدارة المساس به — تنظيم حرية المواطن
في التنقل من مكان إلى آخر والسفر إلى خارج البلاد أمر تقتضيه ضرورة
الحفاظة على سلامة الدولة في الداخل والخارج دون إخلال ببدأ حرية
السفر والتنقل ولا يمس جوهره ومضمونه — عملاً وتطبيقاً لذلك اجازت
المادة (١١) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بجوازات السفر
لوزير الداخلية لأسباب هامة يقرها رفض منح جواز السفر أو تجديده وجواز
سحبته بعد إعطائه — تنفيذاً لذلك أصدر وزير الداخلية القرار رقم
١٩٨٣/٧٩٥ بشأن تنظيم قوائم المنوعين من السفر — حدد الجهات التي
يجوز لها طلب الإفراج في قوائم المنوعين من السفر من بينها مصلحة
الأمن العام .

المادة ١١

من حيث أنه قد نصت المادة (٥٠) من الدستور على أنه لا يجوز أن
يحظر على أي مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين
إلا في الأحوال المبينة بالقانون ونص في المادة (٥١) منه بأنه لا يجوز إبعاد
أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها ، كما نصت المادة (٥٢) بأن
للمواطن حق الهجرة الدائمة أو المؤقتة إلى الخارج وتطبيق القانون عمداً
الحق وشروط الهجرة ومغادرة البلاد .

ولما كانت هذه القوائم تثقف بحق كل مواطن في التنقل سواه
داخل أرض الوطن أو في خارجه في أي وقت — سواها بالإقامة في مكان معين
(م ج ١٩٧٠)

بالدخل أو الانتغال منه ، أو بالسفر بصفة مؤقتة إلى الخارج والعودة
أو بالجرد الدائمة إلى دولة أخرى بصفة دائمة أو مؤقتة. وهذه الحقوق
لا يسوغ باعتبارها من بين الحقوق الأساسية للإنسان المصرى التى كلها له
المشروع الدستورى وهى لا يجوز للمشروع العادى التقلها أو تغييرها بها يوصل
بها إلى درجة الإلغاء ، وليس للمشروع العادى إلا حق تنظيمها وتحديد
الاجراءات المتعلقة ببيلائرة الأفراد لها وممارستها دون حظر أو تقييد مانع لها
أو يعارض مع الفلية منها ، ومع التسليم ببناء على ما سلك بيننا بأن حرية
المواطن المصرى فى التنقل من مكان إلى آخر داخل الدولة أو خارجها حق
دستورى أصيل للمواطن المصرى ومقرر له بحكم صفته كإنسان وهذا الحق
لا يجوز لجهة الإدارة المساس به دون مبرر ، والا انتكاس منه بشرى يقتضى
من المصلحة القومية للمجتمع والدولة وفى حدود التشريعات المنظمة لهذا الحق
والتي تتضمن كيفية ممارسته وبما لا يتعارض مع المصلحة العامة ، وعلى ذلك
فإن تنظيم حرية المواطن فى التنقل من مكان إلى آخر والسفر إلى خارج البلاد
أمر تقتضيه ضرورة المحافظة على سلامة الدولة فى الداخل والخارج وعلى
استقرار وحماية الأمن العام وعدم تعطيل سير العدالة نتيجة خروج
منهين أو شهود خارج البلاد. بينما هم لازمون للفصل فى القضايا أو التصرف
فى التحقيقات ورعاية مصالح الاقتصاد القومى ، وذلك كله دون أن يخل
التنظيم ببدا حرية السفر والتنقل ولا يمس جوهره ومضمونه وأعمالا لهذه
المبادئ والقواعد فقد أجازت المادة (١١) من القانون رقم ١٩٥٧/١٧
الخاص بجوازات السفر ، لوزير الداخلية - لأسباب هامة يقدرها رئيس
مجلس جوازات السفر أو تجديده ، وجواز محبه بعد إعطائه ، وتنفيذا لذلك فقد
استشد وزير الداخلية قراوات متعاقبة أخرها القرار رقم ١٩٨٣/١٧٥ بشأن
تنظيم قوائم المندوبين من السفر بالنسبة للأشخاص الطبيعيين ومن بينهم
مصلحة الأمن العلم

من حيث أن الثالث من الأوراق أن الجهات المختصة قد وافقت على
تأسيس شركة تدر للاستثمار فى ١٩٨٦/٧/٢٠ وتم تيد الشركة فى المسجل
التجارى بـ ١٩٨٦/٨/٣٠ تحت رقم ٧١٠٤٣ ويتلخصه تلبيت

الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة بإدراج (السيد /
عضو مجلس إدارة الشركة المشار إليها) (السيد /
نائب رئيس مجلس الإدارة على قوائم ترقب الوصول والتفتيش -
بعد موافقة الوزير - لقيامها بمقابلة اجتماعات مع العاملين المصريين بدول
الخليج وحلهم على تحويل مخزائهم إلى شركة بدر للاستثمار ، ولما وصل
المذكوران إلى البلاد في ١٩٨٧/٦/٢٥ ظهر أن نتيجة تفتيشها كانت سلبية -
وقد قامت الإدارة المختصة بتعديل إدراجها على قوائم الممنوعين من السفر
كإجراء احتياطي لحماية أموال المودعين وموارد البلاد من النقد الأجنبي .

ومن حيث أنه يبين من كل ما تقدم أن القرار الصادر بإدراج الطاعنين
على قوائم الممنوعين من السفر صدر بقصد حماية أموال المودعين التي
كانت تملكها شركة بدر للاستثمار التي يشغلان فيها مناصب نائب رئيس
مجلس الإدارة ، وعضو مجلس الإدارة وحماية لموارد البلاد من النقد الأجنبي
وهي الغاية التي تفيها القرار المطعون فيه ، وليس من شك في أن الدولة
بمسئلتها هي المسؤولة عن مراعاة مصالح المجتمع والحفاظ على أمنه
الاقتصادي والاقتصادي في حدود أحكام الدستور والقانون قد قدرت أن الأمر
يتقضى تواجد أصحاب شركات تلقي الأموال والذين يتولون الأعمال
التنفيذية والرئيسية بتلك الشركات داخل البلاد وعدم مغادرتها إلى الخارج
إلى أن يتم حسم الأمر بالنسبة لحسابات المودعين ، وهو ما مناه الشرع
في القانون رقم (١٩٨/١٩٦) حينما دعا الشركات المشار إليها ومنها
شركة بدر للاستثمار إلى توفيق أوضاعها بالتقيد الذي يحفظ حقوق المودعين
ومن ثم فإذا ما قدرت الجهة الإدارية المختصة أن وجود أصحاب الشركات
المشار إليها أو الذين يعملون بها في وظائف توفر لهم حيازة أموال المودعين
كلهم أو بعضهم أو تتوفر لديهم البيانات الخاصة بجميعها وإدارتها أو التصرف
فيها داخل أراضي الجمهورية ومنهم من السفر كإجراء احتياطي -
وهو ما ميز عنه القرار المطعون فيه لحماية أموال المودعين وموارد البلاد من
النقد الأجنبي وليس سبيل الفحص والتحقيق ومعرفة المعلومات بمعرفة
المخلفات المختصة عن هذه الأموال وأوجه الصرف بشأنها فلا معقب

على سلطتها التقديرية ما دامت تستهدف الصالح العام وتخلو من الانحراف أو إساءة استعمال السلطة ، وحيث أن البين الجبلى من الأوراق فى خصوص المستوى المسألة أن شركة بدر للاستثمار التى ينتمى إليها الطاعنون قد عجزت فعلا عن توفير أوضاعها بـ ومن رد أموال المودعين بما حدا بالمدعى العام الاشتراكى إلى أن يستصدر إبرا من محكمة القيم بين بعض أصحاب الشركة - ومن بينهم - الطاعن الأول - بن المبرور خارج البلاد كما يادر المدعى الاشتراكى أيضا بدوره إلى طلب فرض الجزاء على أموال الشركة كخصم منوى وعلى أموال بعض الأشخاص الطبيعيين من مؤسسى الشركة ، وقد صدر حكم محكمة القيم بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٨ يفرض هذه الحراسة فعلا ، الأمر الذى يبين منه أن القرار المصاى بانزاج الطاعنين على قوائم المودعين من السفر قد صدر صحيحا وقائما على سببهِ الجزاء ومطابقا للقانون ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض طلب وقف تنفيذ بقوله يكون قد أصاب الحق .

(ظعن ١٨٩٨ لسنة ٣٥ ق بلسة ١٩٩٢/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

حق التنقل والسفر داخل البلاد أو خارجها ينص وفقا للدستور تنظيمه بما يحقق المحافظة على سلامة الدولة فى الداخل والخارج وعلى استقرار وحماية الأمن العام ورفعة وحماية أمن المواطنين العرب أو غيرهم . دون إخلال بالحق الدستوري - المادة ١١ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر لجازت توزيع الدخلة لأسباب هامة بقرارها رفض منح جواز السفر وتحديد أو جواز سحبه بعد إعطائه .

المحكمة :

بين حيث أن المادة (٥٠) من الدستور نصت على أنه « لا يجوز أن يحظر على أى مواطن الإقامة فى جهة معينة ولا أن يلزم الإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة بالقانون » ونصت المادة (٥١) منه على أنه « لا يجوز

أيضاً أن يوافق من البلاد أو يرفع من العودة إليها ، كما نصت المادة (٥٣) من الدستور على أن الهجرة الداخلية أو العودة إلى الخارج ، ويظم للتأثير هذا الحق ، وتزول الهجرة ومغادرة البلاد ، وهذه الحقوق المتعلقة بالأولاد والنقل داخل البلاد أو خارجها من حقوق الإنسان الأساسية بصفته كإنسان ، ولذلك فقد كلها المخرج الدستوري للإنسان المصري في مواجهة السلطات الإدارية والتقنية والسياسية وهي من الحقوق العامة لا يجوز للمشرع العادي إلغاؤها أو تقييدها بما يصل بها إلى حد الإلغاء والمصادرة ، وعلى السلطة التشريعية وفقاً لأحكام الدستور أن تقول في قانون تنظيمها وتحديد الإجراءات المتعلقة بمغادرة الأفراد لها وملازماتها بما يحقق ضمانة حقوقهم وحرياتهم الفردية دون تمسك بالسلطة المحلية ويضمنه خاصة أن الدولة أو ابن المواطن مع التسليم بحرية المواطن المصري في التنقل من مكان إلى آخر داخل الدولة أو خارجها

عظمه هتة انه فنى من الليسفرمان هذه الحقوق التى قررها الدستور
وعنه القانون يفسر تنظيمها عقق للقتل والسنجر بأجل البلاد أو خسلرجا
يقتضى وثقة الدستور تنظيمها بحق الحافظة على سلامة الدولة فى الداخل
والخارج وعلى استقرار وحماية الأمن العلم ورعاية وحماية أمن المواطنين
والذين من زفرهم وذلك من أجل بالحق الدستوري ذاته بدون مبرر
عوضه وتضمنونه ، وتطبقا لهذه المبادئ الفلسفية والعلمية والمنظمة
شعب الحلال لذلك كنهتد أجلفت الملة (١٠) من القانون رقم (٩٧)
فدقة ٩ من الأياض بجوارات السفر ، لوزير الداخلية - لأسباب عامة
يقودها من نفس متج جواز السفر أو تجديده أو جواز سجه بعينه أعطائه
ونقله تنهذ لذلك بقم أصدر جواز الداخلية تراوات متعابة آخرها
القتصر رقم ٩٧٥ لسنة ١٩٨٢ بشبان تنظيم قوائم المنوعين من السفر ،
وتضمنت بلفت الأولى الجهات التى يجوز لها طلب الإدراج على قوائم
المنوعين من السفر بالنسبة للأشخاص الطبيعيين .

ومن حيث أن البادئ من الأوراق أن الطعون ضده كان يعمل رئيسياً لأحدى النقشات أو فرككت توظيف الأموال ، وأن هذه النقشة - صلبها

جاء بتحريك الجهات المختصة - قد دأبت على استيفاد أموال المواطنين التي أودعها بالشركة ، دون قواعد محددة ومنضبطة تضمن حقوق المودعين ، وتحمي أموالهم ومخزاتهم ، ومن ثم فقد رأت السلطة المختصة تشكيل لجنة وزارية على مستوى عال لبحث موقف شركات توظيف الأموال عمومها وقد دعت مقتضيات الحفاظ على أموال المودعين إلى إصدار القرار المطعون فيه لبحث انتهاء اللجنة من عملها .

ومن حيث أن النائب من الأوراق أن القرار المطعون فيه يدرج اسم المطعون ضده على قوائم المضمومين من النسخة قد صدر بقصد حماية وتأمين استرداد أموال المودعين التي كفت تملكها شركة السعد التي يرأسها المطعون ضده ، ويقصد حماية وتأمين موارد البلاد من النقد الأجنبي وكسالة اجراء انيحت والتحقيق القانوني اللازم لتحديد أوضاع الشركة والمنشآت التي يديرها الطامن ، موقفها المالي وأصولها وخصومها واسلوب ادارتها وتحديد لية مخلفات قانونية وتوفر الضمان اللازمة لاقابة الدعوى العمومية ضد المخالفين أو المتهمين وليأثر سلطة التحقيق الأخرى ، ولايتها في فحص وبحث وتقدير الموقف بها يضمن اقامة العدالة وتوفر الحقوق لأصحابها والتمتع بقانونا ممن يكون قد خالف القانون . لو استغل أموال المودعين على نحو غير مشروع مع تلبين تحديدها وزدها اليهم وانحال الاطمينان على نفوسهم ملايين المودعين بأن التحقيق والبحث والفحص وتحديد المسئوليات ورد الأموال إلى كل منهم يسير سيرة الطبيعي والمعتاد بمعرفة سلطات البحث والتحقيق المختصة وهو أمر ينفي الاطمينان في نفوسهم ويؤدي إلى تهدئة والاستقرار للأمن العام وهي الغاية التي نفيها القرار المطعون فيه . وليس من شك في التزام الدولة بصفها المسئولة دستوريا وقانونا عن مراعاة مصالح المجتمع والحفاظ على أمنه الاجتماعي والاقتصادي وفي حدود أحكام الدستور والقانون إذا رأت لأسبابها جسمية ومعقولة ضرورة تواجد أصحاب شركات تلقى الأموال داخل البلاد وعدم سفرهم إلى الخارج لتحقيق العدالة والأمن والأمان لأموال المواطنين - ومن بينهم المطعون ضده - داخل البلاد وعدم مفادتها إلى الخارج إلى أن يتم حسم الأمر وكلن تصرفها

مشروعاً ومطابقاً للدستور والقانون ولا رقابة عليها من محكم مجلس الدولة إلا في التحقق من مشروعية قرارها برقابة مدى توفير الواقعية والجدية في أسباب قرارها والغاية التي استهدفتها من إصداره من السلطة المختصة بذلك .

ومن حيث أنه لا وجه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن مجرد إجراء دراسة معينة بمنعها لجنة وزارية حول وضع شركات توظيف الأموال ومنها الشركة التقى يرأسها المطعون ضده ، لا يدر في حد ذاته منعه من السفر للخارج طالما لم تنته الدراسة المشار إليها ولم تكشف عن وجود مخطر يهدد أموال المودعين لدى الشركة المذكورة خلسة وإن لهذا من المودعين لم يتقدم بآية شكوى ضد الشركة لا وجه لذلك لأن المنع من السفر إجراء تفرضه طبيعة الغايات والأغراض المبتغاه منه وهو إجراء تفرضه الضرورة الملحة لضمان الأمن العلم وتأمين المصالح القومية للبلاد وضلة المواطنين . فهو وليس عقوبة جنائية أو إدارية نعمين أن يتحقق بيقين أثبت اتهامات محددة إلى من يتخذ تلك ولكن يكفي أن تقوم الأدلة الجدية على وجود أساليب تدمر إليه وتبرره ويستلزم استخلاصاً مستقفاً من ظاهر الأوراق وأن تكون الغاية منه تحقيق المصالح العلم . ومن ثم إذا ما تحدثت الجهة الإدارية المختصة والمسئولة عن الأمن لعلم للدولة والمواطنين أن وجود أصحاب الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال داخل الجمهورية باعتبارهم يحكم مناصبهم تتوافر لديهم كافة البيانات الجوهرية والمستندات والمعلومات الحقيقية الخالصة بأموال المودعين وحساباتهم — داخل أراضي الجمهورية وخارجها وهم أول المسئولين عن تأمين أموال هؤلاء المودعين ورعايتها وحق استغلالها ومن ثم وبفساء على واقع الحال واستياد جديدة ودالة بصورة معقولة على حقيقة ثابت بلراجهم على قوائم المنع من السفر فلا تثريب عليها في ذلك ، لأن الاندراج على القوائم — والحال كذلك — لا يمدو أن يكون إجراء احتياطياً يقتضيه صالح الأمن العلم وتأمين مصالح المواطنين وهو موقوف ويؤجل بانتهاء الغرض منه والغاية التي قصد إليها ، وهي غاية تستهدف حماية المصالح العلم للوطن وحماية أمن الدولة وأمن المواطنين

الاقتصادي ويحمي مصلحة جموع المودعين في أموالهم بالشركات المساهمة في مجال تلقي الأموال ، ويوفر الظروف المناسبة لسرعة التحقيق والفحص وتحديد المسؤولية وإقامة العدالة التي تتحقق بها المشروعية وإعلاء سيادة القانون .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن قرار المطعون فيه قد صدر بحسب الظاهر على سند سليم من الواقع وعلى أساس صحيح من القانون ، مستهدفا المصالح العام وخاليا من عيب الانحراف أو إساءة استعمال السلطة . كما أنه قد صدر بمن يملك سلطة إصداره ومن ثم يكون الحكم المطعون قد ذهب مذهبيا مخالفا لصحيح أحكام الدستور والقانون حينما قضى بأن القرار المطعون فيه وقع مخالفا للقانون ولما كان ذلك وكان ترار ادراج اسم المطعون ضده على قوائم المبتوعين من السفر قد صدر بحسب الظاهر من الأوراق متفقا وما يقتضيه واجب الإدارة في رعاية وحماية المصالح العام والأمن العام وفقا لصحيح أحكام الدستور والقانون ومن ثم فإن ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ يكون غير محقق على أي سند من الواقع أو القانون الأمر الذي يتعين معه إعلان الشريعة وسيادة الدستور والقانون القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

(طعن ٥٥٢ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)

رابعاً - الترخيص بالسفر لرافقة الزوج أو الزوجة
لا يكون الا للعاملين بالدولة والقطاع العلم
قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :
الترخيص بالسفر لرافقة الزوج أو الزوجة لا يكون بصب النظم
المتبعة الا للعاملين بالدولة والقطاع العلم .

الحكمة :
لزم المشرع جهة الادارة الاستجالية لطلب الزوج أو الزوجة في الترخيص له بالاجرة بدون مرتب اذا رخص لاحدهما بالسفر للخارج سنة اشهر على الاقل بشرط الا تجاوز الاجرة مدة بقاء الزوج في الخارج والا تتصل هذه الاجرة باعارة للخارج والترخيص بالسفر لا يكون الا للعاملين الخاضعين لاحكام قوانين التوظيف واساس ذلك ان العامل في القطاع الخاص لا يحتاج الى الحصول على ترخيص له بالسفر للخارج باعتباره ان حرية التنقل والسفر من الحريات العامة ككلها الدستور ولا يجوز حظر السفر للخارج الا بنس في لقانون او حكم من المحكمة المختصة او بقرار من السلطة المختصة في هذا الشأن ونص المادة (٦٩) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . لا يطلب الا للعاملين الخاضعين لاحكام قوانين التوظيف واساس ذلك ، ان المشرع استعمل عبارة « اذا ما رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج .. لفظ : (الترخيص) هو تعبير لا يستعمل الا في مجال العلاقة بين الموظف والجهة الادارية ولفظ الترخيص يعنى الاذن أو الموافقة ولا يستعمل هذا اللفظ في مجال القطاع الخاص واساس ذلك ان الحلول المسبق للترخيص لا يرد في مجال المهن الحرة أو العاملين الذين يعملون لحسابهم الخاص والترخيص يكون لمدة سنة اشهر على الاقل ولا يتحقق ذلك الا بالنسبة لشخص يخضع لنظام وتبقى وليس بالنسبة للمسافر عاب و اساس ذلك ان الان بعبارة البلاد لا يكون لمدة محددة ومؤدى ذلك ان الترخيص بالسفر لرافقة الزوج أو الزوجة لا يكون بحسب النظم المتبعة الا للعاملين بالدولة والقطاع العلم .
(طعن ٦٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٤/١٩)

دستور

الفصل الأول — مبادئ دستورية

الفرع الأول — سيادة القانون

أولاً — سيادة القانون أساس الحكم في الدولة .

ثانياً — سيادة القانون أساس مشروعية السلطة

ثالثاً — السلطة القضائية سلطة مستقلة

رابعاً — مهمة السلطة القضائية تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها فيما يعرض عليها من نزعة

الفرع الثاني — حق الشكوى

الفرع الثالث — حق التقاضي

الفرع الرابع — حق التعليم

أولاً — التعليم الجامعي حق يكفله الدستور

ثانياً — يجب مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة عند تحويل ونقل الطلاب من الجامعات الأجنبية إلى الجامعات المصرية

ثالثاً — القرارات الصادرة بشأن التحويلات التي يثبت أنها بنيت على غش تكون معذومة الأثر

الفرع الخامس — حق للهجرة

الفرع السادس — مبدأ المساواة

أولاً — المساواة أمام القانون

ثانياً — المساواة بين المواطنين في تولي الوظائف العامة

ثالثاً — المساواة بين الرجل والمرأة في ميادين الحياة السياسية

الفرع السابع — مبدأ شرعية العقاب التلويبي

الفصل الثاني — المحكمة الدستورية العليا

أولاً — طبيعة الدعوى الدستورية

ثانيا - سلطة المحكمة الدستورية في مباشرة اختصاصها
ثالثا - اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل في تنازع الاختصاص
رابعا - أحكام المحكمة الدستورية وقراراتها بالتصميم ملزمة
لجميع سلطات الدولة وللحكومة

الفصل الثالث - كبريائيل متنوعة

أولا - الأثر المباشر للشرع الدستوري

ثانيا - الدستور يكفل للمصريين جميعا الحرية الشخصية وحرية
الاداء وحرية التعبير وحرية النشر وحرية تكوين الجمعيات
ثالثا - الاعتداء على الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور
والقانون لا تسيط الدعوى الجنائية ولا الحدة الناشئة
عنها بالتقادم

وأيضا - المال العام ملك للشعب وله حرمة

خامسا - المحكمة الخافضة مصنونة وولاية الاحترام

سادسا - سيادة الدولة على رعاياها

سبعما - اختصاص محكمة النقض بنظر الطعون التي تميم
على إعلان عملية الانتخاب

لثامنا - إعلان نية الاستفتاء هو خاتم الاجراءات التي يمر بها
تعديل الدستور

ثامنا - مجلس الدولة هو القاضى العام المنازعات الادارية
والاقتصادية

عاشرا - خضوع الفرقاء العامة ابدأ الشرعية القانونية

الفصل الأول

مبادئ دستورية

المفرد الأول

سيادة القانون

أولا - سيادة القانون أساس الحكم في الدولة -

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

رقابة محاكم مجلس الدولة لشرعية القرارات الإدارية - أساسها -
خضوع الدولة لسيادة القانون وحق كل مواطن في اللجوء إلى محاكم مجلس
الدولة .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الوطن الأول رقم ٣٥/٤٢٥٦ القضائية عليا
ناب الأساس في رقابة محاكم مجلس الدولة لشرعية القرارات الإدارية
سواء في دعاوى إلغاء هذه القرارات أو التمويض عنها هو خضوع الدولة
لسيادة القانون وحق كل مواطن باللجوء إلى محاكم مجلس الدولة
القضائية العليا المختصة برقابة هذه المشرعية العليا وتميضا وقد قرر
الدستور ذلك صراحة في باب سيادة القانون (المواد ٦٤ - ٧٢) حيث نصت
المادة (٦٤) على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وحظرت
(٦٨) منه تحصين أي قرار إداري من رقابة القضاء العظاما وتميضا ونصت
المادة ٢١٧٢ من الدستور على أن تختص محاكم مجلس الدولة بالاعتراضات
الإدارية .

(وطن ٢٥٦ لسنة ٣٥ جلسة ١٩٩١/٢/٢)

ثانيا - سيادة القانون أساس لشرعية السلطة

المبدأ :

المواد ٦٤ ، ٦٧ ، ٦٩ من دستور جمهورية مصر العربية مكانها -
سيادة القانون هي الأساس الوحيد لشرعية السلطة - بشرعية السلطة
تستند إلى احترامها لاحكام القانون وتطبيقها له - لذا تقاعست السلطة

عن احترام القانون فقدت مسند مشروعيتها ومسند شرعية قرائنها — لكل إنسان حق الدفاع عن نفسه في مواجهة أى اتهام منسوب إليه — حق الدفاع يمكن الإنسان من تحضير الأدلة واعدادها وحجية التحبير والكلام في مناقشة ما ينسب إليه — أيضا يمكن الإنسان من مناقشة تلك الأدلة أمام قضاة محايدين مستقلين يتمتعون بالحياد والنزاهة ، لا صلة سابقة بينهم وبين النزاع ولا بينهم وبين أطرافه تؤثر على هذا الحياد — الإعلان المالى لحقوق الإنسان الذى اقتره الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠/١٢/١٩٤٨ مقتضاه — للإنسان في كل مكان حقوق توفى له العمل يترتب على اغفالها ظهور النزاع الذى من شبلته القضاء على مشاعر الأمن والأمان في قلب أى إنسان بصفته ينتمى الى جنس الإنسان — من أول هذه الحقوق التى زعم ان يكفلها القانون هي حياد ونزاهة الأداء القضائى — لا يتحقق هذا الحياد دون أن يتوافر في القاضي حياد المشاعر والفكر تجاه القضية التى ينظرها — تلك الحيادة الواجب توافرها في كل من يجلس مجلس القضاء هي ضيقة جوهرية من ضمانات دفاع الاتهم عن نفسه — أى عمل قضائى سواء في محكمة أو في لجنة قضائية ذات اختصاص قضائى لا يقوم على توفير ضمانات الدفاع فيكون باطلاً — العمل القضائى اذا بالشرته هيئة قام بواحد أو أكثر من أعضائها عيب عدم الصلاحية فنظر نزاع معروف عليها يكون عملا مخالفا لأول وأهم مقوماته وهي حيادة القاضي وتجرده لوجه الحق — ذلك هو الأساس في التواعد للعلمية في المرافعات والإجراءات المدنية أو الجنائية — هذا الأساس الذى يقتضيه يقوم حجة الأحكام وما تقتضيه من عدم تجاوز سماع الدعوى بمد الفصل فيها من قبل ذات المحكمة — لا يكون للمحكمة صلاحية أساسا لها في إعادة نظر الأدب أمامها اذا استأنفت ولانها بالفصل فيها وبصفة خاصة لو كان ذلك من ذات أعضاء التشكيل الذى لصغر الحكم — قاعدة وجوب حياد نزاهة ودخول كهن القاضي عن موضوع الدعوى لصلاحية القضاء هي قاعدة أساسية من النظام العلم الدستوري والقضائى ترتبط بحق كل إنسان في الدفاع عن نفسه أمام قاضى محايد نزيه ليست لديه آراء أو أحكام مسبقة في النزاع — بناء على ذلك تتجلى هذه القاعدة في شأن كل من يجلس مجلس القضاء — ليا كل نوع هذا القضاء سواء كان مدنيا أو اداريا أو جنائيا أو تأديبيا أو دستوريا .

المكبة :

ومن حيث أن دستور جمهورية مصر العربية قد نص بالمادة (٦٤) على أن « يمدى القانون أساس الحكم في الدولة » وفي نصه يبدلجة نصوص الدستور على أن « سيادة القانون ليست ضمناً مطلوباً لحرية الفرد مصحوباً ، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت » .

ومن حيث أن الدستور ينص في المادة (٢٦٧) على أن « المتهم يرى حتى تثبت أدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه » كما ينص في المادة (٦٩) على أن « حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكول » .

ومن حيث إن مقتضى تلك النصوص أن سيادة القانون هي الأساس الوحيد لمشروعية السلطة يعني أن مشروعية السلطة إنما تستند إلى احترامها لأحكام القانون وتطبيقها إياه نادراً ما تتنازلت السلطة عن احترام القانون ، فقدت بسند شرعيتها وسند شرعية قراراتها كما أن لكل إنسان حق الدفاع عن نفسه في مواجهة أى اتهام ينسب إليه مهما كان جنسها أو تمييزاً من أركان هذا الحق ليس فقط يمكن الاتساع من تحضر الأدلة والمعادلة وخبرة التفسير والكلام في مناقشة ما ينسب إليه وبخس لكل السبيل شرعى وسلمى وأما القضاء قبل ذلك فتكتمل بهذا الدفاع ومناقشة تلك الأدلة أمام هيئة محلفين مستقلين يتعاون بالحياد والتزام لا سلطة سابقة بينهم وبين النزاع ولا بينهم وبين أطرافه تؤثر على هذا الحياد .

ومن حيث الاستقلال المثالى لحقوق الإنسان الذى تقره الجمعية العامة للأمم المتحدة في المؤتمر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ينص في ميثاقته على أنه « كما أن الاعتراف بالكرامة المتصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم الإنسانية النابعة هو أساس الحرية والمعدل والسلام في العالم » ولما كان تناسل حقوق الإنسان وإندواها قد اتفقت إلى أعمال هجبة أتت الضمير الإنساني وكان غلبة ما يوشد إليه الشيء إنفاق عالم يتبع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفناء ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكي لا يضطر المرء آخر الأمر إلى التردد على الاستعداد والظلم » .

ومن حيث أن هذا الميثاق ينص في المادة الثالثة منه على أن « لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحكم الوطنية لاتصافه من أعمال فيها اعتداد على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون » وينص في المادة العاشرة على أن « لكل إنسان الحق ، على قدم المساواة التالية مع الآخرين في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا للفصل في حقوقه والتزاماته ولاية تهمة جنائية توجه إليه » وينص في المادة الحادية عشرة (١) على أن « كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن تثبت ادلائه مقبولا بحاكبة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه » .

ومن حيث أنه قد صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٨١ بالموافقة على الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦/١٢/١٩٦٦ والتي وقعت عليها جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٩٦٧/٨/٤ (الجريدة الرسمية عدد ١٥ في ١٥/٤/١٩٨١) وقد قضت المادة الأولى منه بالموافقة على هذه الاتفاقية مع الأخذ في الاعتبار أحكام الشريعة الإسلامية وعدم تعارضها معها كما قضت المادة (١٤) على أن جميع الأشخاص مسؤولون أمام القضاء ولكل فرد الحق عند النظر في أية تهمة جنائية ضده أو في حقوقه والتزاماته في إحدى النشأ القانونية في محاكمة عادلة وعلنية بواسطة محكمة مختصة ومستقلة وحيادية قائمة استنادا إلى القانون .

ومن حيث أن مقتضى ما ورد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما تقدم سواء في ديباجته أو في نصوصه أن للإنسان في كل مكان وفي جميع البلدان حقوقا توفر له المعدل ويترتب على اغفلها ظهور الفزع الذي من شأنه القضاء على عناصر الأمن والأمان في قلب ووجدان أن أي إنسان بصفته ينتمي إلى حس الإنسان وجزء من الإنسانية ذاتها طبقا لمصريح مواد الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة بناء على ذلك الإعلان فإن من أول هذه الحقوق التي يتمين أن يكفلها القانون حياة نزاهة الأداء القضائي ، تلك النزاهة وهذا الحياد التي لا يتحقق دون أن يتوافر

(م ب ٢٠)

في التناهي حياد المشاعر والفكر تجاه القضية التي ينظرها ومقتضى حياد الشعور والفكر لدى من يجلس مجلس القضاء في نزاع ما أن يكون متجردا من الاحاطة السابقة بوقائع الموضوع ومن تكوين رأى سابق في مجال الحكم على تلك الوقائع مرتبطة بشخص من نسبت اليه وتلك الحيادة الواجب توافرها في كل من يجلس مجلس القضاء على ضمانته جوهرية من ضمانات دفاع المتهم عن نفسه ، اذ انه من الطبيعي ألا يطمئن المتهم الى أن قاضية يستمع الى دفاعه بحياد ، اذا كان سبق أن استمع الى هذا الدفاع في مجلس قضاء سابق وأعلن في شأنه رايه بالادانة . واذا كانت اللجان الادارية ذات الاختصاص القضائي ومن بينها مجالس التأديب اثنا تأثير سلطة منحها اياها القانون فإن هذه السلطة تفقد شرعيتها واساس احترامها اذا ما انتهكت قبلها على سبقت من صحيح حكم القانون .

ومن حيث أن أي عمل قضائي سواء في محكمة أو في لجنة قضائية ذات اختصاص قضائي لا يقوم على توفير ضمانات الدفاع اثنا يقوم على غير مقومات شرعية ومن ثم يكون بطلاناً لأبنائه على اسس منهار فإن هذا الجمل اذا ما يائثره هيئة تلم بولحد أو أكثر من أعضائها عيب عدم الصلاحية لنظر نزاع معروف عليها يكون عيباً ملتبساً لأول وأهم مقوماته وهي حيادة القاضي وتجده لوجه الحق تلك الحيادة التي ينبغيها تكوين القاضي لراى أو عقيدة سابقة في شأن الواقعة المعروضة ويجرحها اصدار قضاء سابق في ذات الموضوع وبين ذات الأشخاص وذلك هو الأسس في القواعد العامة للأعمال والاجراءات المدنية أو الجنائية الذي بمقتضاه تقوم حجية الأدلة وما تقتضيه من عدم جواز سماع الدعوى بعد الفصل فيها من قبل من ذات المحكمة حيث لا صلاحية استئنافها في إعادة نظر الأمر أمليها وقد استئنفت ولايتها بالفصل فيها ونصفة خلاصة لو كان ذلك من ذات أعضاء التشكيل الذي أصدر الحكم وهو ذاته الذي يحتم عند نقض الحكم من محكمة النقض أو الفأوه من المحكمة الادارية العليا أن يفصل في الدعوى عند إعادتها مجدداً تشكيل جديد لم يسبق له الجلوس لنظرها. والحكم فيها قبل نقض أو إلغاء الحكم ومن ثم فإن هذا الذي مسطره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفرضه

بمستور جمهورية مصر العربية ، قد قنعه قانون المرافعات في المادة (١٤٦) لاني تنص على أن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في الأحوال الآتية :

١ —

٢ —

٣ —

٤ —

هـ — إذا كان قد أنقضى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا ! أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها .

وقد في المادة (١٤٧) من ذات القانون التي نصت على أنه يقع بإعلاا من القاضي أو تضاؤه في الأحوال المتقدمة ولم تم بتمام الخصوم وكذلك فيما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات التي تعلقت على المادة (٢١٣) المعارضة لهذا النص من أن علة عدم صلاحية القاضي للفصل في الدعوى التي سبق له نظرها قاضيا هي الخشية من أن يلتزم برأيه الذي يشك عنه عمله المتقدم ، إذ أن أساس وجوب امتناع القاضي من نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن من موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا لئلا يأن اظهار الرأي قد يدعو إلى التزله مما يتناقى مع حرية المدول عليه .

ومن حيث أن قاعدة وجوب حياد ونزاهة وخلو ذهن القاضي من موضوع الدعوى لإصلاحية القضاء لها هي قاعدة أساسية من نظم العام الدستوري والقضائي ترتبط بحق كل إنسان في الدفاع عن نفسه أمام قاضي محايد نزيه ليست لديه أية آراء أو أحكام مسبقة في النزاع ومن ثم نرى تطبيق في شأن كل من يجلس مجلس القضاء إما كان نوع هذا القضاء

م سواء كان مدنيا او اداريا او جنائيا او تائيبيا او دستوريا ومستواء كان ذلك في محكمة او في لجنة ادارية ذات اختصاص قضائي .

ومن حيث انه من شأن ذلك في خصوص موضوع الطعن المائل بطلان قرار مجلس التائيب الاعلى لعدم جواز مشاركة رئيس واحد اعضاء مجلس التائيب الاعلى في تشكيل هذا المجلس بعد ان شاركوا في تشكيله حينما اصدر قرارا سابقا في ذات الموضوع الذي عرض عليه ومن ثم فان القرارات التي اصدرها هذا المجلس بهذا التشكيل البطلان تكون معيبة وواجبة الالغاء .

ومن حيث ان الحكم المطعون عليه قد التزم هذا النظر في قضائه للاسباب التي اوردها فانه يكون قد وافق صحيح حكم القانون في ضوء ما سلك في هذا الحكم من اسبله ، ومن ثم يكون الطعن عليه بلا سند من صحيح حكم القانون واجب الرفض .

طعن ٢٠٥٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٢

ثالثا - السلطة القضائية سلطة مستقلة قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها هي صاحبة الولاية والاختصاص في حسم النزاعات - مما يحقق العدالة ويعلى سيادة الدستور - من المبادئ الصلبة المقررة في النظام العام للقاضي التقام على استقلال السلطة القضائية وحيد المحكم وتجردها من أية صلة مسبقة بالخصوم او بموضوع النزاع ان الخصومة لها ثلاثة اركان رئيسية هي الاطراف والمحل والسبب وازاء استقلال القاضي للضي عن الخصوم وعن أية صلة او اي رأى مسبق عن محل النزاع - الاصل ان المدعى هو الذي يحدد نطاق دعواه وطلباته امام القضاء - تكف طلبات الخصوم في الدعوى وتحديد حقيقتها القانونية دون تعيد بالعبارات او الاوصاف التي يحدد بها الخصوم طلباتهم فيها هو امر من تصرف المحكمة المختصة - لا تلك المحكمة الخروج عن التكليف إلى التمديل في طلبات الخصوم او تعدي هذه الطلبات - اذا

قضت المحكمة بغير ما يطلبه الخصوم فانها تكون بذلك قد تجاوزت حدود سلطاتها وتعدت اختصاصها في نظر الدعوى - يحق في هذه الحالة القضاء ما قضت به المحكمة .

الحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطاعن المسائل مخالفة الحكم الطعين القاتون اذ ان القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ ليس هو محل الطعن من جانب الجمعية وثمنا القرار الطعن فيه محل الدعوى رقم ٣٦١١ لسنة ٣٩ ق . الصادر فيها الحكم الطعين ، طبقا لما جاء بصحيفة افتتاح هذه الدعوى ، هو القرار الصادر بازالة الاموال المخالفة بمقتضى النزاع والمثبتة بالمحضر رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥ وهو المحضر الذى يتضمن الادعاء بان الجمعية قامت بصعب اعمدة الدور المملوكة والمعتبرين فوق الأرض وعلى هذا يكون الحكم الطعين قد قضى في غير ما طلبه الخصوم فوقع مخالفا للقانون .

ومن حيث ان الأصل ان المحكم على اختلاف انواعها ودرجاتها هي صاحبة الولاية والاختصاص في جميع المنازعات مما يحق المسدلة ويعطى سيادة الدستور والقانون على استقلال عن أية سلطة وعن أى شخص وهذا ما تنص به صراحة نصوص الدستور المواد (١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٢) من الدستور والمواد (١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠) من قانون السلطة القضائية الصادر به القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادة (٢) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وبناء على ذلك فان المبادئ العامة للفترة في النظام العام للتقضى القائم على استقلال السلطة القضائية وحياد المحكم وتجردها عن أية صلة مسبقة بالخصوم أو بوضوع النزاع ان الخصومة لها ثلاثة أركان رئيسية هي الأطراف والمحل والسبب وإزاء استقلال القاضى الحتمى عن الخصوم وعن أية صلة أو رأى مسبق عن محل النزاع فان الأصل ان المدعى هو الذى يحدد نطاق دعواه وطلباته امام القضاء ومع التسليم بان تكييف طلبات الخصوم في الدعوى وتحديد حقيقتها القانونية دون تقيد بالعبارة أو الأوصاف التى يحدد بها

الخصوم طلباتهم فيها - أمر من تصريف المحكمة المختصة ومن أخص وأجبتها
التي تتعلق بتحديد ولايتها واختصاصها والمحل الحقيقي للنزاع الذي تباشر
اختصاصها في حسبه وفقا لصحيح أحكام القانون - فانه لا تلك المحكمة
الخروج عن التكيف الى التعديل في طلبت الخصوم أو تعدى هذه البطليات
فلا تلك المحكمة من تلقاء ذاتها ، أن تعداها ، فلما قضت بغير ما يطلبه
الخصوم فإنها تكون بذلك قد تجاوزت حدود سلطاتها وتعدت اختصاصها في
نظر الدعوى وحق من لم الغاء ما قضت به .

ومن حيث أن الثابت بمسحيفة لفتتاح الدعوى رقم ٣٩/٣٦١١ ق .
أصدر فيها الحكم الطعن أن الجمعية المدعية حددت طلباتها في ختام هذه
الصحيفة بوقف تنفيذ والغاء قرار حي مصر الجديدة بحافظة القاهرة ،
المطعون فيه بإزالة الأعمال المخالفة بالمقار ٧ شارع الاهرام بمصر الجديدة
والجثة بمحضر المخالفة رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥

ومن حيث أن الثابت برد جهة الادارة على الدعوى ان الجمعية المدعية
ارتكبت العديد من المخالفات وفي هذا المبنى وتصر منها العديد من الحاضر
آخرها المحضر رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥ المتضمن ان الجمعية قامت بخلاف المحضر
السابقة باستئناف الأعمال المخالفة بأن قامت بصب امبدة الدور السابع
والعشرين فوق الأرض ، وقد تحررت مذكرة للمعرض على اللجة المشكلة
بقرار المحلف رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٨٢ ، ويجلسه ١٨/٢/١٩٨٥ قررت اللجنة
إزالة الأعمال المخالفة ، وتم اعتبار القرار من السيد المهندس بمبتشاش
المحافظ للشئون الهندسية والفنية بالتقويض في ٢/٢/١٩٨٥ وتم اخطار
الجمعية بخطاب موصى عليه رقم ٢١٢٨ في ٢٥/٣/١٩٨٥ لتنفيذ ما تقرر به
خلال مهلة اسبوعين من تاريخه ، وهذا هو القرار المطعون فيه الذي حددته
الجمعية المدعية في ختام صحفية دعواها - حسبما سبق بيانه - وقدولته
تفصيلا في منها يبين ما تدعيه من أوجه مخالفة هذا القرار للقانون .

ومن حيث أن الثابت من بدونات الحكم المطعون فيه انه اعلم قضائه
برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه باعتبار أن القرار المطلوب وقف

تنفيذه في الدعوى هو القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٥. بإزالة بطلان وفسخ
حرساتى بالردود الإلزامية والخلفى بمطابق اذول فوق الميزانين يطعن اذكور
ومى الأعمال المتيقنة بالحضر رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٤ فى حين انه تقرر بخلف
عن القرار المحدد الذى كان محلا لدعوه امام المحكمة حيث ان القرار المطعون
فيه - حسبما سبق بيانه - هو اقرار المتضمن ازالة الأعمال المخلنة
المليقة بالحضر رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥ ومتى كان ذلك فلن اتحكم الطعن اذ
تضى بغير ما طلبه الخصوم فانه يكون قد خلف للقانون ما يضمن معه
القضاء بالغائه وباعادة الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى للفصل مجددا
فيها ، وفقا لطلبات الخصوم ، مع ابقاء الفصل فى المبروريات امبالا لاحكام
المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٨٠٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢)

قاعدة رقم (٩٢) .

المبدأ :

السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها
ودرجاتها. وتعتبر أحكامها وثق القانون من قضاء مستقلين لا تسطآن عليهم
فى قضائهم. لقضى القانون - لا يجوز لاية سلطة التدخل فى القضايا او فى شئون
المعدلة (المواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٢ من الدستور واستقلال الناضى
وحصانته ضمانات اساسية لهابية الحقوق والحريات وحق الدفاع اعباسا
او بالوكالة مكنول لكل انسان وتصدر هذه الأحكام القضائية وتنفذ باسم
الشعب - وتكون الامتناع عن تنفيذها او تعطل تنفيذها من جانب المظنين
المعوميين المختصين جريمة يعاقب عليها اقلنون - (المواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ،
٧٢) من المبادئ الأساسية فى تنظيم القضاء المصرى حقبة توفير الضلاحية
فى القاضى لنظر الدعوى. بان يكون مستقلا ومحايذا - المادة ١٤٦ من
قانون المرافعات تقضى بان القاضى يكون غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا
من سماعها ولو لم يردده احد الخصوم فى احوال معينة محببة - من هذه
الاحوال اذا كان القاضى قد ائفى او ترفع عن احد الخصوم فى الدعوى
او كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء او كان قد سبق له نظرها
قائضا او خيرا او محكما او كان قد ادى شهادة فيها - المادة ١٤٧ من
قانون المرافعات - عبل للقاضى او قضاؤه يقع باطلا فى الاحوال البصوص
عليها ولو تم باتفاق الخصوم - اذا وقع هذا البطلان فى حكم صدر عن
محكمة التقض جاز للخصم ان يطلب منه الغاء الحكم واعادة نظر الطعن امام
دائرة اخرى .

ومن حيث انه يتمين بأدى ذى بدء ان تتعرض المحكمة لوجه الطعن الذى يستند الى أن الحكم المطعون فيه قد صدر بثوبيا - بالبطلان لما شاب تشكيل هيئة المحكمة من اشتراك مفوض الدولة ككتب تقريراً بالرأى القانونى مسبباً لهيئة مفوضى الدولة فى الدعوى .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان السيد المستشار / محمود ابراهيم عطا الله كان عضواً فى هيئة محكمة القضاء الادارى التى نظرت الدعوى المسائلة وأصدرت الحكم المطعون فيه رغم انه سبق ان أبدى رأيه فيها عندما كان مفوضاً لدى هذه المحكمة وذلك بأن أعد التقرير الاصلى بالرأى القانونى الموقع من سيادته بصفته المقرر وقد تم اعتباره وايداعه باسم هيئة مفوضى الدولة المودع بملف الدعوى فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٦

ومن حيث انه وفقاً لصريح احكام الدستور فان السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وتعتبر احكامها وفق القانون من قضاة مستقلين لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لاية سلطة التدخل فى القضاء او فى شؤون العدالة (الفواد ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٩) وان استقلال القاضى وحصانته ضمانان اساسيان لحماية الحقوق والحريات وحق الدفاع أصالة او بالوكالة مكول لكل انسان وتصدر هذه الاحكام القضائية وتنفذ باسم الشعب ويكون الامتناع عن تنفيذها او تعطيل تنفيذها من جانب المواطنين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون (المواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٢) ومن ثم فإن من المبادئ العامة الاساسية فى تنظيم القضاء المصرى حتمية توفير المصالحية فى القضاى لنظر الدعوى بأن يكون مستقلاً ومحايداً وخالى الذهن من موضوع المنازعة لا يلزمه رأى او يحرجه سلوك او موقف او صلة بالخصوم ولا يلتزم مسبقاً برأى فيها هو مطروح عليه من نزاع للفصل فيه كالم الهيئة باستقلال ضميره يرتفع على منصة القضاء لابتثرة ولايته على كل خصم وكل خصومه ولاه واحترامه لسيادة الدستور والقانون ، وغايته وهندسه أداءه بميلته فى اتالة العدالة بين المواطنين ، وإعلاء كلمة الحق فى ربوع وطنيه وإفراق كل تصرف او عمل باطل ، واتصاف المظلوم عن الظالم .

ومن حيث أنه تطبيقاً لهذه المبادئ الأساسية التي ورد عليها النص صراحة في الدستور تهيئنا للقضاء من إداء رسالته ومباشرة ولايته وقد نصت المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦، بأن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم في أحوال معينة من بينها ما قرره في الفقرة (هـ) منها التي تنص على أنه قد أفتى أو ترافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء أو كان قد سبق له نظرها قاضياً أو خبيراً أو محكماً أو كان قد أدى شهادة فيها ، وتنص المادة (١٤٧) من هذا القانون على أن يقع بطلان عمل القاضي أو تضامه في الأحوال المتضمنة الذكر ولو تم بتفويض الخصوم وإذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها إلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى .

(طعن رقم ٢٨٤٦ لسنة ٣٤ جلسة ١٩٨٦/١-٩) .

رابعاً — مهمة السلطة القضائية تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها فيما يعرض عليها من انزعة

قاعدة رقم (٩٤) .

المبدأ :

مهمة السلطة القضائية هي تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها فيما يعرض من انزعة — لا يجوز للمحكمة أن تمنع عن تطبيق هذه القوانين واللوائح إلا إذا تراءى لها أثناء نظر الدعوى عدم دستورية في قانون أو لائحة — أو إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي — في هذه الحالة تصد المحكمة عن آثار الدفع تبعاً لإيجاز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا — إذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كإن لم يكن — أما إذا رأت الدفع غير جدي فتطبق القانون أو اللائحة رغم الدفع الجدي أمامها .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الرابع والآخر من لوجه الطعن على الحكم المطعون فيه وهو التفات الحكم عن دفع الطاعنين بعدم دستورية القانونين

رقمى ١٢٧ لسنة ١٩٦٤ و ١١ لسنة ١٩٦٤. فان المادة ٢٩ من قانون المحكية الدستورية العليا الصادر بالمرسوم رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٤. نص على ان « يتولى المحكية الرقابية القضائية على دستوريه القوانين واللوائح على اشرافه التظيم »

(أ) اذا تراءى لاحدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستوريه نص فى قانون او لائحة لازم للفصل فى النزاع او تمت الدعوى واحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكية لفصل فى المسالة الدستورية .

(ب) اذا دفع احد الخصوم أثناء نظر دعوى امام احدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستوريه نص فى قانون او لائحة وراث المحكية او الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحسنت لمن أتى الدفع ميعاد الا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكية الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن « ولما كانت مهمة السلطة القضائية هى تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها فيها يعرض عليها من انزعة فانه لا يجوز للمحكمة ان تمتنع عن تطبيق هذه القوانين واللوائح الا اذا تراءى لها أثناء نظر الدعوى وعدم دستوريه فى قانون « او لائحة أثناء نظر لاحدى الدعاوى عدم دستوريه نص فى قانون او لائحة لازم للفصل فى النزاع او اذا دفع احد الخصوم أثناء نظر دعوى امام احدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائى بعدم دستوريه نص فى قانون او لائحة وراث المحكية او الهيئة ان الدفع جدى ، وفى هذه الحالة تحدد لمن أتى الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكية الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن. بمجرد ابداء الدفع بعدم دستوريه قانون او لائحة لا يلزم المحكية بأن تحدد لمن آثاره ميعادا لرفع الدعوى بذلك امام المحكية الدستورية العليا ، وانما يتم ذلك اذا رأت ان الدفع جدى . اما اذا رأت انه غير جدى فيمكنها أن تطبق القانون او اللائحة رغم الدفع المبدى امامها . وقد رأت المحكية فى الحكم المطعون فيه ان دفع الطاعنين غير جدى .

(طعن ٨٦٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٠/١/٦)

القصر الثاني

حق الشكوى قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

حق الشكوى من الحقوق المسلم بها لجميع الماملين والمواطنين ،
ويجد حده الطبيعي في عدم التشهير بين تقدم الشكوى ضده ، وينبغي ان
يبارس حق الشكوى بقصد الوصول الى علاج بعيد او خطأ - تقديم
الشكوى الى جهة اجنبية لا تلك تصحيح الخطأ لا يعنى شيئا غير التشهير
والاعتريخ والاساءة البالغة .

الحكمة :

من الموضوع - بان الشايت من الأوراق انه في ١٨/٥/١٩٨٦ تنم
الطامن شكوى الى رئيس جامعة الامارات العربية المتحدة جاء فيها انه
مدرس بقسم الرياضة والتاجين بكلية التجارة جامعة القاهرة ، وقد تقدم
نوظيفة.عضو هيئة تدريسي بكلية العلوم الادارية والسياسية جامعة الامارات
العربية المتحدة للعلم.الدراسي ١٩٨٧/٨٦ . فقد تلقى برقية تعيد ترشيحه
بصفة مبدئية للوظيفة التي تقدم لها في ١/٤/١٩٨٦ وطلبت الجامعة في
البرقية الموافقة على الرشيح خلال ثلاثة ايام من تاريخه . وارسلت الموافقة
على الترشيح والسفر في ١/٤/١٩٨٦ . ثم التقى باللجنة يوم ١٥/٤/١٩٨٦
ووعده اللجنة برسال الترشيح النهائي فور موافقتها ، الا ان الطامن علم
انه قد تم ترشيح الدكتور سعد السعيد بصفة نهائية يوم ٢٣/٤/١٩٨٦ وكان
ذلك في (عزومة عشاء) للجنة في محل سنويز آير على ضفاف النيل
وعلى نفقة السيد عنيذ كلية التجارة جامعة القاهرة . وقد تم هذا الترشيح
رغم افضلية الطامن على منافسه لانه الاسفر مستقلا ويقوم بتدريس مواد
تخصصي باللغة الانجليزية الى جانب اللغة العربية . كما اوضح الطامن
للجنة عدم وجود عقبات لمنفرد من ناحية الكلية او عمل الزوجة او تعليم
الاولاد . واضاف الطامن في شكواه انه يقدمها للعلم والرد على اى اعتراضات
وقهية تكون قد وضعت امام اللجنة . وفي ٦/٧/١٩٨٦ ارسل عبيد كلية

التجارة خطبا الى رئيس جامعة القاهرة يفيد ان المسئول الادارى عن مكتب جامعة الامارات العربية بالقاهرة سلمه صوة الشكوى المرسلة من الطامن الى رئيس جامعة الامارات بسبب عدم اختياره ضمن أعضاء هيئة التدريس المعارين الى جامعة الامارات العربية المتحدة للعلم الجامعى ١٩٨٧/٨٦ وقد اشر رئيس جامعة القاهرة بالتحقيق فورا والرد فى يوم ١٩٨٦/٧/٦ . وفى يوم ١٩٨٦/١٠/٩ اجرى تحقيق مع الطامن سمعت فيه اقواله وانتهى التحقيق بقول الطامن انه ليس لديه اقوال اخرى يضيفها . واتمعد مجلس التلييب فى الفترة من ١٩٨٦/١٢/١٦ الى ١٩٨٧/٦/٧ واصدر المجلس قراره بمجازاة الطامن بمقتوى اللوم مع تأخير التعيين فى الوظيفة الاعلى لمدة سنتين . وعمل المجلس قراره بأنه قد استقر فى تعيينه ان ترشيح زميل الطامن مع تركه لم يتم تحت تأثير من المجللات الشخصية التى كان عميد كلية التجارة طرفا فيها بدعوته اللجنة الى حفل عشاء على حسبه الشخصى فى احد المطاعم على ضفاف النيل . كما ان ادعاءات الطامن تحمل اساءة بالغة لجامعة المصرية الكبيرة التى ينتهى اليها الطامن والى الاساتذة القائمين على امرها ومن ثم يكون الطامن قد ارتكب ذنبا اداريا يخرجه على التقاليد والقيم الجامعية مما يستوجب توقيع جزاء اللوم فى حقه من تأخير التعيين فى الوظيفة الاعلى لمدة سنتين .

ومن حيث ان حق الشكوى من الحقوق المسلم بها لجميع العاملين والمواطنين ، ويعد هذا الحق عنده الطبيعى فى عدم تجاوز حد الشكوى الى حد تجرييع الاساتذة الكبار والاساءة اليهم والى سمعتهم والاساءة الى الجامعة المصرية كلها . والقول بأن ترشيح الدكتور سعد السعيد بدلا من الطامن قد تم فى عزوبة عشاء اللجنة فى محل « سويس آير » على ضفاف النيل وعلى نفقة عميد الكلية التجارية قد تعذر على الطامن اثبات حالته ، ومن ثم اصبح كالسهم المطايش الذى اصاب كرامة عميد كلية التجارة وجامعة القاهرة كلها فى الصميم — بلا جريمة ثابتة فى احد . كما ان حق الشكوى يجد حده الطبيعى فى عدم التشهير بمن تقدم الشكوى ضده وينبغى ان يمارس حق الشكوى بقصد الوصول الى علاج يعيب أو خطأ وهو مايتحتم تقديمه الى الجهات الرئاسية فى مصر أما تقديم الشكوى ضد جامعة القاهرة فوضد أسلوبها فى ترشيح

الاستاذة للامارات العربية ولأن هذا الترشيح لا يتم الا من خلال المجالات الشخصية — لها تقديم الشكوى الى جهة اجنبية لا تملك تصحيح اخطاء جامعة القاهرة فلا يحقق شيئا غير التثهير والتجريح والاساءة البالغة الى استاذة جامعة القاهرة والى اسلوب الجامعة في اختيار من يتم ترشيحهم للعمل في الجامعات العربية . وعلى ذلك فانه لا شك ان الطاعن قد انشأ الى عميد كلية التجارة والى جامعة القاهرة ائتم جامعة الامارات العربية المتحدة ، ولا ريب ان الطاعن قد احاط جامعة القاهرة وعميد كلية التجارة بشيء كثير من الهوان والضالة عندما صور في شكواه كيف يتم اختيار المرشح في عزومة عشاء اللجنة الاختيار التي تمثل الجامعة المستعرة في محل سويس آير على ضفاف النيل وعلى نفقة عميد كلية التجارة . وليس من ريب ان الطاعن لم يتمكن طبعا لحكم المادة ٩٦ من قانون تنظيم الجامعات بالتقاليد والقيم الجامعية الأصلية وليس من ريب أنه ليست به قسرة على بث هذه التقاليد والقيم الجامعية في نفوس الطلاب ونيس من شكك انه قد مرق بحق الشكوى على تجريح استاذته والى الاساءة الى جامعة القاهرة كلها الا ان المحكية تعتقد مع ذلك كله أنه يكفى مجازاة الطاعن بحقبة اللوم وحدها وان ملاحظه بالعقاب بتأخير تعيينه في الوظيفة الأعلى لمدة سنتين سوف يسامف من برارة الطاعن . وفيظله الكتم مما يعدو على الجامعة والتعليم بأضرار فاحشة في المستقبل ، وان مصلحة الجامعة ان تتصالح مع مدرس شاب ولا تلاخذه بالعقاب في مستقبل حياته للجامعة على اخطاء وقعت وانتهى امرها . وان العقاب الذي تشجفه قرار مجلس التدقيق يتطوى على الغلو في التقييم والعقاب بما يخرج به عن المشروعية الأمر الذي يتعين معه الحكم بلفائه ، وبمجازاة الطاعن بمقوبة اللوم فقط .

(طعن ٢٢٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٧)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

حق الشكوى مذكول دستوريا — للعامل ان يبلغ عن المخالفات التي تصل الى علمه توخيا للمصلحة العامة — شرطه الا يخرج عما تقتضيه الوظيفة من توفير الرؤساء واحترامهم وان يكون قصده من هذا الإبلاغ الكشف عن

المخالفة لا أن يلجأ إليها مدفوعا بشهوة الأضرار بالرؤساء والكيد لهم والظعن في نزاهتهم على غير أساس من الواقع - لا يسوغ أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رؤسائه بما لا يليق أو تحديهم أو التشهير بهم .

الحكمة :

من المبادئ المقرر طبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان حق الشكوى مكولا دستوريا وإن للعامل أن يبلغ عن المخالفات التي تصل إلى عمله توخيا للمصلحة العامة إلا أنه يتعين عليه عند قبيله بهذا الإبلاغ ألا يخرج عما تقتضيه الوظيفة من توفير الرؤساء واحترامهم ، وأن يكون قصده من هذا الإبلاغ الكشف عن المخالفات لا إلى قتلها لا أن يلجأ إليه مدفوعا بشهوة الأضرار بالرؤساء والكيد لهم والظعن في نزاهتهم على غير أساس من الواقع ، كما لا يسوغ لا يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رؤسائه بما لا يليق أو تحديهم والتشهير بهم .

ومن حيث أنه من المقرر طبقا لقانون النقابات العمالية رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ (المادة ٨ ، ١٢) أن المنظمات النقابية تستهدف حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم ، كما أنه يكون للجان النقابية إبداء الرأي في لوائح الجزاءات وغيرها من اللوائح والنظم المتعلقة بالمعاملين المنشأة . ولما كان اللسان من الأوراق في الظعن المسائل أن الطامن عضو مجلس إدارة تنقخب بشركة الفنادق المصرية ورئيس النقابة بها ، ومن ثم يكون له أن يبلغ عن المخالفات التي تصل إلى عمله توخيا للمصلحة العامة ، كما يكون له التظلم من المسائل التي تخص المصالح النقابية ، وكل ذلك مشروط بعدم الإساءة إلى الرؤساء والالتزام في الشكوى بالحدود القانونية التي تقتضيها ضرورة الدفاع الشرعي .

ومن حيث أنه من المخالفة المنسوبة إلى الطامن تجاوزه حق الشكوى المقررة قانونا فإنه لما كانت الأوراق خالية من وجود الشكوى المقيدة من الطامن للجهات المسؤولة وإن النية الإدارية على الرغم من تكرار مطالباتها تدقق فسكت وتكون تسبب مفهوم من مدة تزيد على ثلاث سنوات عن إيداع

أوراق التحقيقات التي أجريت مع الطاعن وزملائه سواء أثناء تحضير الطعن أمام هيئة مفوضى الدولة أو أثناء نظر الطعن أمام المحكمة وإذا كان الحكم الملمعون فيه لم يوضح ماهية العبارات المصانة برئاسة برئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة الفنادق المصرية كما علت مذكرة الاتهام المقدمة من النيابة الإدارية من بيان وجه الخروج على الحدود القانونية في الشكوى المقدمة من الطاعن للجهات المسئولة عنه من ضوء ما تقدم جيبه لا يكون هناك نسبة دليل على المخالفة المنسوبة إلى الطاعن الأمر الذي يتعين معه تبرئته مما استند إليه .

(طعن ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٧/١/٣٠)
قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

عدم جواز اتخاذ الموقف الحق في الشكوى لوزمة التطول على رئيسه بما لا يابق به أو لتحديه والتشهير به والتبريد عليه مما يفرج الشكوى من دورها المرسوم لها باعتبارها أداة الإصلاح لا للسب والتطاول على الرؤساء .

المحكمة :

يقوم الطعن على أن الحكم الملمعون فيه قد خالف القانون لأن الملمعون ضده داب على إرسال الشكاوى إلى جميع المسئولين بالدولة تأسيسا عليها اتهامات ضد رئيسه والمسئولين في الشركة مطولا فيها عليهم وتشهرا بهم كما أن الحكم قد شابته فساد في الاستدلال وقصور في التسبب حيث أن الشكاوى لم تسعين جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات ولكن لا تعدو أن تكون مخالفات لبعض التعليمات بخصوص الموجهات قلم الملمعون ضده بتصحيحها بقية التطول والتشهير .

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن الملمعون ضده داب على إرسال شكاوى إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير التكوين ورئيس مجلس إدارة الشركة إلى كافة قيادات الدولة تأسيسا منها اتهامات للمسئولين من الشركة لم تثبت صحتها معظمتها تتنصين الطعن في نزاهتهم بغير سند

أو أسس وهو ما تستعين هذه المحكمة معه أن هذه الشكوى لم يتصد بها صلاح العمل ولكن قصد بها التشهير والنيل من رؤساء المأمون ضده وهو ما يخرج الشكوى من دورها المرسوم لها اعتبارها أداة للتصد والإصلاح لا للسيب والتطاول على الرؤساء .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يجوز للموظف أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رئيسه بما لا يليق به أو لتحديه والتشهير به والتهدد عليه ، فإن القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٦ الصادر بجوابته عن تطاوله على رؤسائه والتشهير بهم عن طريق توجيه شكوى لكافة قطاعات الدولة لم يثبت صحة معظمها . وذلك بخمس عشرة أيام من راتبه يكون قد قلم على سند صحيح من القانون ، وإذ انتهى الحكم المأمون فيه إلى خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يعمى المسألة . ورغض الدعوى رقم ١٦٢ لسنة ١٤ قضية المثار إليها .

(ظمن ١٩٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٤)

قاعدة رقم (٩٨)

الجدد :

حق الشكوى وإن كان مكفولاً للكافة وفقاً للمبادئ الدستورية — هذا الحق يصبح واجباً للموظف العام إذا قرر ما يمس سير المرافق العامة أو يضر بالأحوال العامة — استعمال هذا الحق في صورة الاختلاف لا يرتب أية مسؤولية إلا إذا كان القصد من ورائه الإضرار بالغير بحيث يثبت الاعتراف بالشكوى عن القصد المقرر لها من رفع غبن أو تحقيق مشروعية — النيابة الإدارية هي المؤسسة ذات الولاية العامة في تلقى شكوى الجهات الإدارية والرؤساء المختصين والأفراد والهيئات وإجراء التحقيق فيما تتضمنها من مخالفات إدارية أو مالية .

المحكمة :

ومن حيث أن هذه الأوجه للظمن على الحكم غير مستبعدة ، ذلك أن حق الشكوى وإن كان مكفولاً للكافة وفقاً للمبادئ الدستورية ، فإن هذا الحق

يصبح واجبا للموظف العام اذا قدر ما يمس سير المرافق العامة او يضر بالاموال العامة .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان استعمال هذا الحق في صورة المخطفة لا يربط أية مسئولية الا اذا كان القصد من ورائه الاضرار بالغير بحيث يثبت الانحراف بالشكوى عن القصد المقرر لها من رفع عين او تحقيق مشروعية .

ومن حيث ان النيابة الادارية هي المؤسسة ذات الولاية العامة في تلقى شكوى الجهات الادارية والرؤساء المختصين والامراء والهيئات واجراء التحقيق فيها تضمنتها من مخالفت ادارية او مالية وكان الشرع لاعتبارات خاصة قد خص بعض الطوائف في شأن التحقيق مع العاملين بها بنظام خاص ، ومن ذلك ما ورد بالمادة ٤٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن منظمة الصحافة بخصوص العاملين بالتأميمات الصحفية ، وكذلك بالمادة ٢٠٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجمعيات بخصوص اعضاء هيئة التدريس ، وان كان قد اجاز في المادة المذكورة بالنسبة للطائفة الاخيرة ان تتولى النيابة الادارية التحقيق بناء على طلب من رئيس الجامعة . فان البين من ذلك ان النيابة الادارية ليست بجهة بصفة الصلة بالتحقيق في المخالفات التي تنسب لعاملين بصفة عامة ، بل هي بالنظر لاختصاصها الاصلي بالتحقيق - من هيئات الدولة المعنية بالكشف عن المخالفات الادارية وتقديم من يثبت في حقهم الخروج على مقتضى الواجب الوظيفي للمحاكمة التأديبية ليلقى الجزاء الذي يقتضيه مع ما انت يحداه ، فاذل تقدم لها بالفيكون احد العاملين بالجهاز للفرق لها نظام خاص في التحقيق والمحاكمة التأديبية ، فلهذا لا يصح ان نلجأ الى جهة قضائية من هذه الانواع ، ولا تعدنا تضمنته شعكواه في هذا الشأن انشاء لاضرار وتضييق ذلك على النيابة الادارية هي مصلحة الاختصاص الاصلي في تحقيق المخالفات الادارية والمالية ، مماذا ما خص الشرع طائفة معينة بنظام تأديبي خاص لاعتبارات قدرها فان ذلك لا يعنى سوى تخصيص جزء من اصل لا تكون معه النيابة الادارية غريبة عن هذا النمط .

ومن حيث أنه بالإطلاع على ما قدمه المظعون ضده للنيابة الإدارية من صور المستندات فإن البين أنه لم يغير من حقائقها ولم يبيغ أثبتت واقعة غير صحيحة ، فالواضح مما أتاه أنه نقل معلومات قدمها بدمية بصور مستندات للنيابة الإدارية لتتولى التحقيق في شأنها وتبين أوجه المخالفة لأخذة متركيبها ، فمن ثم فإن المظعون ضده لم يثبت في حقه تغيير الحقيقة لو المسلس بما تضمنته المستندات بغية أثبت أمر يخالفها والحاق الضرر بالآخرين ، وبالتالي فإنه لا يكون قد ثبت في حقه انحراف بوسيلة الشكوى من الأدعاء المقررة له .

ومن حيث أنه لم يثبت من الأوراق أن المظعون ضده قد احتفظ لنفسه بأصل لأوراق رسمية ، وهو ما ورد عليه التائيم بنص البند ٩ من المادة ٧٧ من قانون نظام العاملين بالعمولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، إذ التثبت من الأوراق أن المظعون ضده بعث بصور من الأوراق للنيابة الإدارية رفق بشكواه المقدمة إليها ، ومن ثم فإنه لا يكون قد ارتكب المخالفة المنصوص عليها بالبند ٩ من المادة ٧٧ سابقة الإشارة .

ومن حيث أنه من موجب ما تقدم فإن الطعن المائل لا يستند إلى أساس سليم من الواقع أو القانون .

(نظن ٢٠٨٨ لسنة ٢٢ في جلسة ١٩٩٠/٢/١٩)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

الشكوى والتظلم حق للكافة وهو من الحقوق الطبيعية للأفراد سواء كانوا موظفين أو غير موظفين - هذا الحق يجب أن يكون له حدود يقف عندها ولا يتعداها - من تلك الحدود حق الطاعة للرؤساء على رؤسهم ووجوب احترامهم - لا يجوز للموظف أن يتخذ من الشكوى ذريعة للتطاول على رئيسه بما لا يليق أو لتحديه أو لتشهير به أو لتهديد عليه .

الحكمه :

ومن حيث أن المقرر قانونا أن الشكوى والتظلم حق للكافة ، وهو من الحقوق الطبيعية للأفراد بصفة مطلقة وعامة ، سواء كانوا موظفين أو غير

موظفين ، إلا أن لهذا الحق حدودا يقف عندها ولا يتعداها ومن تلك الحدود
تظهر جليا حق الطاعة للرؤساء على رؤسيتهم ووجوب احترامهم بملقدهم
الذى يجب أن يسود بين الرئيس والمرؤوس . فطاعة الرؤساء واحترامهم
واجب يضمن للسلطة الرئاسية فعاليتها ونفوذها ولا يحل للموظف أن يتخذ
الشكوى ذريعة للتطاول على رئيسه بها لا يلقى أو لتحديه أو للتشهير به
أو التردد عليه إلا أنه تحقيقا للمصالح العام لابد كذلك ضيقا لفعاليتها ونفاذ
السلطة الرئيسية تكفي كل محاولات التشهير بالرؤساء واستقاط
هيبتهم والتعطيل من أقدارهم واعتبارهم أمام رؤسيتهم . وهذا الالتزام
يجد سنده كذلك في وجوب رعاية حسن سير العمل بالرفق المعلى ولا يثنى
ذلك إلا إذا احتسرم العقابون بتفسير هذا العمل وهذا الاحتسارم
الواجب لا يمس أصل الحق في الشكوى أو يسقطه وانما يضمنه في إطار
من الحرية التى لا يتجاوز فيها من يباشر حقه الطبيعي في حقوق ذلك الحق ،
ليحرد تحريه أو يجرّد المصلحة المعلىة من حقوقها التى لا تتعارض مع حقه والتى
لا ازمه انتهاك حرمتها كى يباشر حقه .

ومن حيث أنه يبين من التظلم الذى قدمه الطاعن الى عميد كلية العلوم
بعد صدور قرار نقله من رئاسة قسم الدراسات العليا والبحوث الى
رئاسة المكتبة ، ثم صدور قرار السيدة/ للمكتبة من عدم الاصاح
عن عمله ومصره - أن التظلم بحد أن استعرض ما حدث بقول :

« ما هو اخصاصه بعد ان توالت السيدة/ رئاسة المكتبة ؟
« هل سيقبى فيها رؤسا للسيدة الجديدة ، وإذا كئن ذلك فما هو العمل
الذى سيقوم به ، هذا في الوقت الذى هو الآن في الفئة الثانية ، في حين
إن الرئيسة الجديدة في الفئة التالية أنه امر جد محير ومربك ويحتاج الى
فكر ادارى عميق ليحل هذا اللغز . ولكن اى لغز ليست هي عملية رخصة
مظلمة ومرتبة ان كانت تشبه شيئا نهى تشبهه بالكرة يتقاذفها طلابيون
بين الاهلى والزملاك والاتحاد والمثولين ذا يقذفها وذا يلتقطها . اين عبد الوهاب
الآن ، لا ندري ، انه على الرف يعنى . »

ويستمر التظلم الى مكتب ورد فكره في القرار الادارى رقم ١٩٨٥/ك/٤
الصغير بقطعه الى رئاسة المكتبة فيقول :

« أى كتاب هذا ، وما اذا احتوى حتى يتلاعب بمصر العاملين بالدولة وبركزهم الوظيفية على هذا النحو المشين ، ماذا يحتوى هذا الكتاب الذى اشهر اليه القرار المذكور حتى يلقى بالمتظلم (خراج اللعب) لم يحدد له أى عمل ولم يوضح أين يذهب ، ليس ذلك دليلا على ما تتطوى عليه هذه القرارات من استخفاف وأجفاف بمصالح الناس ومقدراتهم .. ويقول فى موضع آخر فى صدد قرار رئاسة السيدة / للمكتبة بدلا منه .. لم يذكر القرار أى سبب لهذا (الاحلال) ولا الدواعى التى دفعت الادارة الى اتخاذ هذا الأسلوب اللئيم فى زحزحة المتظلم من عمله الاول كرئيس لقسم الدراسات العليا الى رئيس المكتبة ثم احلال رئيسه محله دون ان يذكر شيئا عن مصيره وإذا كان صالح العمل المذهب فى القرار الاول هو الذى دفع الى نقل المتظلم الى رئاسة المكتبة فأى صالح دفع الى ازالته من رئيس المكتبة الى لا شيء ، أن هذه الأساليب أن كانت تفصح عن شيء فالتأني هو التلاعب بمصالح العاملين والأجفاف بحقوقهم وجعلهم فى مهب الأواء ورياح الهوى دون ما ذنب جنوه ودون ما سبب حقيقى لهم الا التمسك وراء صالح العمل » .

ومن حيث أنه يبين مما سبق أن المعاقب المتعامل فى مظلمة التقاعد الى عيب الكلية يمل بها عبارات غير لائقة ، تتصل فى طياتها التحكم على من اضعف القرارات التى ذكرها فى نظائره بل والتجسوس به بن رياح الهوى فى الترقى حكمت تصرفه ازاؤه ، وأن الهدف من مثل هذا التصرف ليس الصالح والعلم إنما التلاعب بمصيره أن مثل هذه العبارات ما كان يجوز ان يقضى بها بتظلم بمقتضى مرسوم الى رئيسه فله أن يثر بطريقة موضوعية وجادة كل العيوب التى تشوب القرارات المتظلم منها بعبارات عفيفة حتى لا يخرج من الوفاق الذى يجب ان يحكم الموظف حين يطلب رئيسه ان يخرج الموظف عن واجب الحفاظ فى مخالفة الرؤساء فغيتا عن أنه ينال من هيئة الرئيس وتدره على المستوى الشخصى فان كلمة يكون تعقبة الفوضى التى يمكن ان يفسد المرفق اذا ترك لكل موظف الإنسان فى مخالطة الرؤساء بكل مستهجن من العبارات ان العبارات التى يستعملها الموظف فى مخالطة الرؤساء

يجب أن تكون منتقاه وليست بما قد يستخدمه العامة في الشوارع والأسواق والملاعب ولذا خرج اللطائف من هذه الضوابط في التنظيم المقدم. منه إلى عبيد الكلية التي يعمل بها ، فإن الجزاء الصاغر في حقه يكون قد صدق صريح حكم القانون ، وإذا ذهب الحكم المطعنين إلى ذلك ، فإن الطعن يكون جديرا بالرفض .

(طعن ١٢٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩١/٧/٢٧)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

يحوز لكل موظف أن يتقدم بالشكوى التي رؤسائه عما يصادفه في

العمل - شكاية في ذلك شأن أي موظف آخر إلا أن ذلك يجب أن يكون في الحدود القانونية التي تقتضيها ضرورة الدفاع دون أن يجاوزها إلى ما فيه تحقير لرؤسائه أو التطاول أو التبريد عليهم أو المساس أو التشنج بهم أو إهانتهم - عند تجاوز ذلك يكون الموظف قد أخل بواجباته وظيفته مما يستلزم عقابه .

حقه في التماس
الحكمة :

ومن حيث أنه عن البرقية التي أرسلها للطاعن للميد الاستاذ المتقرب وزير التعليم ، فإن هناك هذه الحكمة عند جرح على أنه وإن كان يجوز لكل موظف شك في شأن أي موطن آخر أنه يتقدم بالشكوى إلى رؤسائه بما يصادفه في العمل ، إلا أن ذلك يجب أن يكون في الحدود القانونية التي تقتضيها ضرورة الدفاع ، دون أن يجاوزها إلى ما فيه تحقير لرؤسائه أو التطاول أو التبريد عليهم أو المساس أو التشنج بهم أو إهانتهم ، وإلا فإنه عند تجاوز ذلك يكون قد أخل بواجباته وظيفته .

ومن حيث أن التفت من الأوراق أن البرقية التي أرسلها الطاعن لوزير التعليم تضمنت تشكيكا من محاولة إغتيال وحدة جرحه خليفة يتسم الجرحاء بالهبة ، إلا أنه أورد بها عبارات والفظاظ غير لائقة وبهيبة من الأدب والواجب برامتها في الوسيط الجامعي ، وتجوزا بذلك حق الدفاع وبالتالي فإن الخلفة المتسببة إليه تكون ثلثة في حقه .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكان قرار مجلس الشايب المظمون فيه قد انتهى الى ادانة الطاعن وبجائزاته بمقوية التنبه ، فانه يكون قد صااف المواب في الواقع والقانون بما لا وجه للنمى عليه ، وبهذه المثبة يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا ، ورفضه موضوعا .

(طعن ٢٦٥٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٧)

الفرع الثاني

حق التقاضي

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

الرفع بعدم دستورية المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لملاج الآثار المرتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن نسوية حالات بعض العاملين من حلة المؤهلات الدراسية - تلك لمخالفتها نص المادة ٦٨ من الدستور التى تقضى بان التقاضى حق مكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الاجتاء الى قاضيه الطبيعي دفع غير محله متمين رفضه - ذلك لانه ليس ثمة تناقض بين حق التقاضى كحق دستورى اصيل وبين تنظيمه تشريعا بشرط الا يتخذ المشرع هذا التنظيم وسيلة الى حظر هذا الحق او اهداره - النص المظمون فيه لا ينال من ولاية التقضاء ولا يعزل المحكم عن نظر منازعات معينة ما تختص به بل يقتصر على تحديد بيماد يسقط بقوة الحق في اقامة الدعوى - شأن هذا المبدأ شأن غيره من المواعيد الحدية التى يفرضها المشرع ليقم خلالها عمل معين - التقيد بهذا لا يعنى مصادرة الحق في الدعوى بل يقال هذا قائلا ما بقى بيماد رفعها مقنوها - ليس هذا سوى تنظيم تشريعى للحق في التقاضى لا مخالفة فيه لنص المادة ٦٨ من الدستور .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لملاج الآثار المرتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن نسوية حالات بعض العاملين من حلة المؤهلات الدراسية والمضافة بقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ نصت على ان « مع عدم الاخلال بنص

المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتشليم مجلس الدولة يكون
ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة المختصة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا
القانون ، وذلك فيما يتعلق بالمطالبة بالحقوق التي نشأت بمقتضى احكام هذا
القانون وبمقتضى احكام القوانين ارقام ٨٢ لسنة ١٩٧٢ و ١٠ و ١١ لسنة
١٩٧٥ و ٢٢ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس الوزراء رقم ١١٨٢ لسنة ١٩٧٦
وقرارى نائب رئيس مجلس الوزراء رقمى ٧٣٦ لسنة ١٩٧٢ و ٢٣٢ لسنة
١٩٧٤ وقرارات وزير الخزانة ارقام ١٣٥ لسنة ١٩٧١ و ٣٦٨ لسنة ١٩٧١
و ٤٢٠ لسنة ١٩٧٢ ولا يجوز بعد هذا الميعاد تعديل المركز القانونى للمل
استنادا الى احكام هذه التشريعات على اى وجه من الوجوه الا اذا كان
ذلك تنفيذا لحكم قضائى نهائى » وقد مدت المهلة بالتصوم عليها في هذه
المادة سنة اخرى بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ ثم مدت الى ١٩٨٤/٦/٣٠
بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٢

ومن حيث انه من الفسخ يمنع دستورية هذه المادة لخالفتها نص
المادة ٦٨ من الدستور التى تنص بان التقضى حق مكول للناس كافة ولذل
مواطن حق الالتجاء الى قضية الطبيعى وتكفل الدولة تقريبا جوف القضاء
للمتقاضين وسرعة النسل فى التقضا كما تخطر النص فى القوانين على تحمين
اى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء فقد سبق ان طرح مثل هذا
القولاع ايام المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١٦ لسنة ٨ قضائية
« دستورية » حيث قضت المحكمة الدستورية العليا بجلاسة ٢١ من مايو سنة
١٩٨٩ برفض الدعوى تلميها على ان قضاءها جرى على انه ليس فيه تقضى
بين حل التقضى كحق دستورى اصلى بين تنظيمه تشريعا بشرط الا يتخذ
الشرع هذا التنظيم وبسييلة الى خطر هذا الحق او اهداره ، وان النص
المطعون فيه لا يخل من ولاية القضاء ولا يعزل المحكم عن نظري منازعات
معينة ما تخمين به بل يقتصر على تحديد ميعاد يسقط بوفاته الحق فى اقامة
الدعوى بطلب الحقوق التى كفلتها التشريعات التى حددها النص المطعون فيه
شأن هذا الميعاد شأن غيره من الواايد احتجية التى يفرضها الشارع
ايتم خلالها عمل معين لما كان ذلك وكان الشرع يفرض هذه الواايد لتحقيق

المؤنية التي نطلبها بها وهي أن تكون حدا زنيا نهائية لإجراء عمل معين فإن
التقيد بها — باعتبارها شكلا جوهريا في التقاضي ثغيا المشرع لصلفة علبة
حتى ينظم التقاضي في المسائل التي عينها خلال الموعود الذي حدده —
لا يعنى مضاعفة الحق في الدعوى بل يظل هذا الحق قائما ما بقي ميماد
رئها مفتوحا وليس ذلك الا تنظيما تشريعيا للحق في التقاضي لا مخالفة فيه
لنص المادة ١٨ من الدستور .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما سبق بغض النظر عن هذا الدعوى في
الاطمن المالك في غير مظهه معينه نفسه .
(اطمن ١٤ لسنة ٢٤ في جلسة ١٩٦٠/٥/٢٧ :
قاعدة رقم (١٠٢) :

المادة :

المادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي
وقعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي وقعت عليها جمهورية مصر العربية
جميع الأشخاص المتساويون أمام القضاء بناء على ذلك لا يجوز المحكمة
أن تتبع لأحد طرق المنازعة القضائية أن يبدى دفاعه دون أن تكفل ذلك
للطرف الآخر — مقتضى المادة ٦٩ من الدستور أن تقرم جميع جهات القضاء
بأن تكفل حق مكفول — مقتضى ذلك أن تقرم جميع جهات القضاء القضاء
لجميع أطراف كل نزاع إذا أغفلت المحكمة هذا الحق وأهملته فإن دستور
عنها يكون ميميا يسبب بالغ الجسلة من شأن بطلان الحكم .

المحكمة :

ومن حيث أن الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي اقرتها
الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ والتي
وقعتها عليها جمهورية مصر العربية بتاريخ الرابع من أغسطس سنة ١٩٦٧
وتنص فيها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١ تضمن في المادة
(١٤) على أن " جميع الأشخاص المتساويون أمام القضاء " ويتبنى لا شك على
ذلك أنه لا يجوز للمحكمة أن تتبع لأحد طرق المنازعة القضائية أن يبدى أوجه
دفاعه دون أن تحقق للطرف الآخر فرصة ملائمة لإثارة دفاعه الطبيعي في ابداء

دفاعه والإمكان في ذلك ترجيح لجانب أحد طرفي الخصومة على الآخر الأمر الذي يتضمن أمداً لمبدأ سيادة القانون والمساواة أمام القانون. وما يفتقر عنه مبدأ المساواة أمام القضاء ومبدأ قدمية حق الدفاع للخصوم والأمر الذي يخل بميزان العدالة وتنبؤي معه المساواة التي يحتبها النظام العام القضائي بين الخصوم أمام المحكم ، سواء في ذلك الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين .

ومن حيث أنه يؤكد كل ذلك ويدعمه أنه تحقيقه لمبدأ المساواة بين المتنازعين أمام القضاء فقد نص دستور جمهورية مصر العربية في المادة (٦٩) منه على أن « حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول » ومقتضى هذا النص الدستوري أن يلتزم جميع جهات القضاء بأن تكفل حق الدفاع لجميع أطراف كل نزاع بحيث إذا ما أخذت المحكمة بهذا الحق وأقرته صدر حكمها معينا بمطلب بالغ الجسدية يكون من شأنه بطلان الحكم ووجوب القضاء بالفسخ .

ومن حيث أن الثالث أن الحكم المطعون فيه قد صدر في خصومة لم تسعد بين طرفيها حيث لم تطعن الجامعة المحي عليها بصحيفة الدعوى اعلاناً صحيحاً ولم يثبت عليها بالنزاع ولم تنال أمام المحكمة خلال جلسات نظرها الدعوى جميعها ولم تخطر ولم تتم الجامعة بأى وجه من ابتداء دفاعها في الدعوى حتى تم حجزها للحكم فيها ومن ثم فإن الحكم الصادر في هذا النزاع يكون قد اعتراه عيب جسيم يبطله هو إصدار حق الدفاع والإخلال بالمساواة بين الخصوم أمام القضاء ومن ثم إصدار استئناف جوهري من الأيسر التي يقوم عليها النظام العام القضائي المصري التي حددتها أحكام الدستور والقانون الذي قرنته الالتزامات الدولية للحقوق المدنية والسياسية ومن ثم فإنه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن موضوع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، فيما يتعلق فيه بعدم أن لبت الجامعة الطامعة في صحيفة طعنها أوجه دفاعها الموضوعية فإن هذه المحكمة تتصدى للنصل في موضوع الدعوى التي

صدر فيها الحكم العاجل حسبما للتزاع المتعلق بالمستقبل للدواى اطلاب
الجامعة .

ومن حيث ان موضوع النزاع تحصل في ان ابنة الدمى حصلت على
شهادة الثانوية العامة - القسم الألى - عام ١٩٨٧/٨٦ من مدرسة
العباسية الثانوية بنات بمجموع امتبارى مقداره ٢٥٠ درجة وقد أبدت رغبته
ابتداء لدى مكتب التنسيق القبول بالجامعات والمعاهد العليا في الالتحاق
باصدى كليات الحقوق الا ان المكتب رشحها للقبول بالمعهد الفنى التجارى
بمنيل الروضة في الوقت الذى قام فيه الحاسب الآلى لمكتب التنسيق بتوزيع
طلاب حاصلين على مجموع امتبارى مقداره (٢٤٣ ١/٤) درجة اى اقل من
المجموع الامتبارى الذى حصلت عليه ابنة الدمى - على كلية الحقوق
جامعة طنطا .

ومن حيث ان الجامعة لم تنف صحيفة الطعن المقام منها انها سبق ان
قبلت من يقل مجموعهم من مجموع الطالبة ابنة الطعون ضده بصفته وان
كانت تضم ان الطالبة المذكورة قد تعينت بطلب القيد بالكلية .

ومن حيث ان الإتلافية الدولية للحقوق المدنية والسياسية والسالف
الإشارة اليها تنص المادة (٢٦) على ان « جميع الأشخاص متساوية أمام
القانون ومن حقهم التمتع دون اى تمييز وبالتساوى بحمايته ويحرم القانون
في هذه المجال اى تمييز .

ومن حيث قد نص على هذه المبادئ صراحة دستور جمهورية مصر
العربية في المادة (٨) التى تنص بان « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع
المواطنين » وفي المادة (٤٠) التى تنص على ان « المواطنين لدى القانون
سواء وهم متساونون في الحقوق والواجبات العامة .

ومن حيث ان من مقتضى المساواة الطبيعية بين المواطنين ان يكفل
القانون عدم التمييز بين أصحاب المراكز المتأثلة في الحقوق وان تكفل هيئة
الإدارة عند أدائها لواجبها وبما شرعتها لاختصاصاتها عدم اجراء اى التمييز

بينهم والا تكن قرارها الذى يكرس هذا التمييز مشوياً بمخالفة جسيمة تجعله متعمداً لمخالفته ابداً من المبادئ الأساسية الحاكمة للنظام العلمى الدستورى والقانونى والادارى المصرى هو مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون وفى الحقوق والواجبات العملية وهى مبادئ جوهرية يقوم عليها النظام العلمى الدستورى والقانونى والادارى المصرى .

ومن حيث انه اذا كان الثابت من الأوراق ان الطالبة ابنة المعلمون ضدّه قد طلب فى استمارتها المقسمة الى مكتب التنسيق الالتحاق بلصدي كليات الحقوق كما ان الثابت ان مجموعها الاعتبارى كان يؤهلها للالتحاق بكلية الحقوق بجامعة طنطا مطلقاً فى ذلك. مثل زمانها الحاصلين على ذات المجموع وان الحاسب الآلى قد انتهى على سبيل الخطأ الى توزيعها على معهد على هامى خلاص رغبتها التى كانت درجاتها تؤهلها للاستجابة لها فقد كان يتحسّن نزولاً على المبادئ العلمى الأساسية التى تحكم شرعية ادائها لواجبتها وهى مبدأ سيادة القانون وخضوع الادارة لسيادته واحترامها لمبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العملية وفى كماله الفرض الشريعة لهم على سبيل المساواة . ان تقوم جهة الادارة بتعيين خطأ الحاسب الآلى تصحح هذا الخطأ بان تدمو لأصحاب الحق ويثبتهم ابنة المعلمون ضدّه الى الحصول عليه دون حاجة الى تطلب تقديمها بطلب لذلك لان طلب الطالبة الثابت باستمارتها المقسمة الى مكتب التنسيق لم يمت فيه على وجه سليم بل وقع الخطأ فى مجال الاستجابة اليه على نحو كان على جهة الادارة تصحيحه من خلال دموه كل صاحب حق اغفلت جهة الادارة منه اياه الى الحصول عليه نزولاً على مبادئ الشريعة وسيادة القانون والمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العملية وذلك دون حاجة لاي طلب منه لأن تصحيح الخطأ الذى يهدر حقوق المواطنين لا يحتاج الى من يطلب بل يجرأه ذلك انه واجب على جهة الادارة التى وقع من جانب تجهزها الخطأ ان تبأر الى ادائه .

ومن حيث انه فليس صحيحاً ما تستند اليه الجامعة فى طعنها لرفض الدعوى من عدم ثبوت تقدم الطالبة بطلب الى كلية الحقوق بمعد الاعلان

ليزى نشرته الكلية بالحدى الصف لهذا الغرض لأن هذا الاعلان لا يفترض انه يرتب على الكافة رسميا بمضمونه. لانه ليس في القانون ما يجعل علم المواطنين ما ينشر في غير الجريدة الرسمية والوقائع المصرية مفترضا بحكم اللزوم. بما يرتب على ذلك من اثر قانونية تتصل بسقوط حقوقهم قبل الجهات الادارية المختصة بعد ثبات مواعيد معينة .

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم احقية ابناء المطعون ضده في الغاء القرار الادارى السلبي المطعون عليه فيما تضمنه من عدم قبولها كمتشعبة بكلية الحقوق جامعة طنطا في العلم الجامعي ١٩٨٧/٨٧

ومن حيث ان من يخسر الدعوى يلزم بمضروعاتها مبالا واحكام المادة (١٥٤) من قانون المرافعات .
(علم رقم ١٢٦٠ لسنة ٢٠١٢ بطننة ١٩٨٧/٨٧)
قاعدة رقم (١٠٢)

المسألة :

التقاضى من من اهم الحقوق الجوهرية الانسان وهو حق التفتين حسنة الانسان ولحيته وامنه - من مقتضيات حق التقاضى اللازمة والمصطفة به حق مقدس هو حق الدفاع اضلة او بالوكالة - هذا الحق لا تقوم له قسمة الا بتوفر المساواة الحق بين التقاضين امام القضاء - من وسبقا تحقيق هذه المساواة ضرورة كفالة حرية الرد على ما يقدمه احد الخصوم الى المحكمة من مستندات .

الحكمة :

من حيث ان وجه النعي الثلقى على الحكم المطعون فيه من جانب الطاعن انه قد صدر مبسوبا بالاخلاق بحق الدفاع ، اذ لم يمكن من الاطلاع على الحقائق التي تحتها جهة الادارة خلال اجل جدد الدعوى للحكم ، ولم يعلم اليه ، ومن ثم فلم يمكن من الرد عليها .

ومن حيث ان هذا الوجه من اوجه النعى لو صح ما استند اليه من واقع اضطرار الطاعن للحكم المطعون فيه وطبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فكلما يجب حصره ، ليس فقط لاحالة بحق مقوى ، ولكن بحق مستقوى ،

لم يكفله للمواطنين المستقر فقط الذى نص في المادة (١٨) على أن « تقتضى حق مصبون ومكبول للفصل كفة » ولكن موطن حق الانقياء الى فلسفته الطبيعية نص في المادة (١٩) على أن « حق الدفاع أصلية أو بالوكالة مكبول » . بل يكون ذلك خلاصا من حقوق الاستئناف كهيئة لهم المواقف الدولية الخاضعة بحماية حقوق الإنسان كذلك حيث نص الإعلان باعتائى لحقوق الإنسان الذى اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في المؤتمر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ في المادة العاشرة على أنه « لكل إنسان الحق على قدم المساواة التامة مع الآخرين ، في أن تلتزم فضائليته أهم محكمة مستقلة نزيهة نظرا عدلا علنيا للفصل في حقوقه والتزاماته » .

كذلك نص الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ والتي وقّعت عليها جمهورية مصر العربية في الرابع من أغسطس سنة ١٩٨١ ، وصدرت نالواضا عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨١ في المادة (٢٦) منها على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ، ومن ضمنهم التمتع بكون حق تمييز بالخصائص الشخصية ، وينظم القانون في هذا المجال أى تمييز ويكفل لجميع الأشخاص حرية متساوية وقابلة ضد أى تمييز وتطبيقا لتلك البوارجد الأسمى من القانون وقد نص قانون المواطنة في المادة (١٧) على أنه « يجوز لكل من المدعى عليه أن يقدم بمسند ردا على دفاع خصمه أو طلباته المعارضة » .

ومن حيث أن مقتضى ما تستخدم من قواعد اقررت في التقاضى هو من أهم حقوق الإنسان الجوهرية وهو حق لاتلين لحياة الإنسان ولا حرية ولا لامة وألمية بكون كماله كمالا غير منقوص وأن من مقتضياته حق التقاضى اللازمة وانصافه به . كحق مقبوس حق الدفاع أصلية أو بالوكالة وجعنا الحق الأخر لا تقوم لفهامة الادبوتين . المساواة للحقة بين المتقاضين بألم بنقصة القضية وإن من إلزام ومقتضى تحقيق هذه المساواة ضرورة كماله حرية الرد على ما يقدمه لحد الخصم الى المحكمة من مسندات حتى يخضع كل طرف في كفته

ميزان العدالة ما نساء من اوجه اثبات حقه ، وبغير ذلك لا تتحقق الموازنة
للمصلحة أمام القاضي الذي يمسك بمقياس العينين بالميزان ليرى أيا من طرفي
الخصومة مجسدا وانما يؤزن بالفعل الذي يستشعره في أمليق وجدانه
حجج الطرفين ، ويرجح يقتضيه تحقيق العدل وسيادة القانون بشأنها فإذا
تمكن أحد الطرفين من أن يضع أمام عيني القاضي مستندا لم يطلع عليه خصمه
أو يمكن من الاطلاع عليه القاضي على ذلك المستند تضاده كان هذا القضاء
باطلا لأنه يكون قضاء ظاهرا مظهر الأساس مقتدا لدملية الحكم الجوهرية
وهي المساواة بين الناس .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على الحكم المطعون فيه فانه يبين ان
الحكمة التي أصدرت هذا الحكم قد تدرت بطبسة الخلبس من مرسوم
سنة ١٩٨٧ اصدار الحكم في الدعوى بطبسة ١٩٨٧/٤/١٦ ومذكرات لن
يشاء خلال ثلاثة أسابيع .

ولما كان الثالث من ملف الدعوى ان هيئة قضايا الدولة ممثلة للجهة
الإدارية قد تعينت إلى السيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة في
١٩٨٧/٤/٦ بحفظة مستندات مرفقا بها طلب الموافقة على ضمها ، إلا ان
أمين السر المختص اثر على الطلب وعلى الحفظة بتاريخ ورودها وليس في
الأوراق ما يفيد قبول ايداع الحفظة من جانب المحكمة ، وليس فيها ما يفيد
اطلاع المحكمة على محتوياتها ، كما لم يتضمن الحكم المطعون فيه الإشارة إليها
لو إلى ما ورد بها من مستندات أو الاستناد إلى ما جاء بها .

من حيث ان مقتضى ذلك انه قد تم ايداع الحفظة المشار إليها ايداعا
عائيا ملف الدعوى دون قبول هذا الأيداع على وجه قانوني ، ودون ترتيب
أي اثر قانوني على ذلك فيما يتعلق بالحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان مقتضى ذلك ان حافظة المستندات المشار إليها لم تودع
بتصريح من المحكمة ولم تطلع عليها بصورة رسمية ، ولم تر اعادة الدعوى
إلى المرافعة للقضي مدى صحتها ما ورد بها لأن الثالث حسب ظاهر الأوراق
ان المحكمة لم تعمل عليها اعتبارا ان الوجود المادي لها بلف الموضوع
لغير ترتيب أي اثر قانوني ، ومن ثم فلم يكن ثمة وجه لاطلاع الطاعن عليها

والتعقيب على ما ورد بها ويكون عدم اطلاعه وتعقيقه في هذه الحالة غير مؤثر على سلامة الحكم الصادر استنادا الى غير ما ورد بذلك الحافظة من مستندات .
وحيث ان مقتضى ذلك عدم صحة هذا التعمي على الحكم المطعون فيه .
(ملعن ٢٤٣١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩١/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

لكل مواطن حق الانتماء الى قاضيته الطبيعي دون حائل - لا يجوز ان يحول دون ذلك تحصين أي عمل او قرار اداري من رقابة القضاء على مشروعيتها وسلامته - نكط المشرع الدستوري بمجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة الولاية والاختصاص بالقرارات الادارية بصفة عامة وفي الدعاوى النكديية - الاصل العام يقضي بان المقررات الادارية يتعين ان تكون ولاية القضاء منها لحكم مجلس الدولة على اختلاف مستوياتها واختصاصها - استثناء من هذا الاصل العام هو اختصاص بمحكم غير محاكم مجلس الدولة بنظر بعض المقررات الادارية - هذا الاستثناء الذي قرره الدستور من ولاية واختصاص بمحكم مجلس الدولة بالمقررات الادارية عامة يجب ان يتم بنص صريح في قانون يراعى في وصفه ومراجعته وقراره واصداره الاحكام التي حددها الدستور - هذا الاستثناء مقرر لاعتبارات ومقتضيات ضرورة حسن سير العدالة وتحقيقا للصالح العام بمقتضيات حسن سير العدالة واعتبارات الصالح العام يجب ان تقرر في الضيق الحدود التي تقتضيها هذه الضرورات - يجب عدم التيسر او التوسع في تفسير هذا الاستثناء - المادة ٥٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته بفانها - جريح المقررات التي تقع بين شركات القطاع العام وبعضها وبعض - او بين شركة قطاع عام وبين جهة حكومية مركزية او محلية او هيئة عامة او هيئة قطاع عام او مؤسسة عامة بين ناحية اخرى يفصل فيها عن طريق التحكم دون غيره - المواد ١ ، ٢ ، ٢٠٢ من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ بصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام - المادتين ٤٠ ، ٤١ من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ المنشر اليه بفانها - الشركات التابعة نحل محل هيئات القطاع العام الخاضعة لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ المنشر اليه - الشركات التابعة للشركات التابعة نحل محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ المنشر اليه دون حاجة الى أي اجراء آخر - اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٢

لسنة ١٩٩١ لا تسرى احكام قانون هيئات القطاع العام وشركته رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على الشركات القفوضة والشركات التابعة لها - يسرى في شأنها احكام قانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ - والذي عمل به اعتبارا من ١٩٩١/٧/٢٠) أى بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية - اشترط المشرع لاستمرار اختصاص ولاية هيئات التحكيم ان تكون ولايتها قد انقضت فعلا بالطريق القانوني ينظر المنازعة قبل العمل بلحكام القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ - أجل المشرع في هذه الحالة ان تسهر هيئة التحكيم في نظر هذه المنازعة - لما في غير ذلك فانه يمنع عليها ممارسة هذا الاختصاص لانعدام ولايتها القضائية ينظر المنازعة او الفصل فيها - التحكيم الاختياري لا يتم اللجوء اليه طبقا لصريح نص القانون الا باتفاق أطراف المنازعة على ذلك - في حالة هذا الاتفاق يعود الأمر بشأن هذه المنازعة الى البداية العملية التي تحكم بان تكون ولاية النظر في المنازعات الادارية لحاكم مجلس الدولة دون غيرها - الاختصاص يكون لجهة القضاء المختصة أصلا وحدها ينظر المنازعة طبقا للقواعد العملية التي حددها الدستور والقانون في توزيع الاختصاص القضائي .

للحكمة :

ومن حيث ان الدستور قد نص في المادة ٦٤ منه على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة ، كما قضت المادة ٦٥ على أن تضعف الدولة بقانون ونصت المادة ٦٨ على أن التقاضي حق محسوب ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا ويحظر التمسك بالعقبات على قضاة أي عمل أو قرار إداري من رقبة القضاء كما نصت المادة ١٦٥ على أن السلطة القضائية مستقلة وتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، ونصت المادة ١٦٧ على أن يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ويبين شروط واجراءات تعيين أمثليها ونظيرهم ، ونصت المادة (١٧٢) على ان مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة لا يختص بالفصل في المنازعات الادارية وفي القضايا المالية والاقتصادية الاصلية .

ومن حيث أنه يبين من مجموع هذه النصوص الدستورية أن الدولة تخضع كلها في ذلك مثل الأفراد والأشخاص الخاصة للقانون الذي تبطل سيادته الأسس الجوهرية للشرعية والديمقراطية في البلاد ولكل مواطن حق في الاتجاه إلى تافسيه الطبيعي دون حائل فلا يجوز أن يحول دون ذلك تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء على مشروعياته وسلامته ، وقد أنيط المشرع الدستوري بمجلس الدولة كمهيئة قضائية مستقلة لولاية واختصاص بالمنازعات الإدارية بصحة عامة وفي الدعاوى القضائية ومن ثم فإن القاضي الطبيعي الذي له ولاية الفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى القضائية هي محكم مجلس الدولة بحسب تشكيل واختصاص كل منها الذي حدده قانون مجلس الدولة ومن ثم فإن الأصل الدستوري القانون العام يقضي بأن المنازعات الإدارية يتمين أن تكون ولاية القضاء فيها لمحكم مجلس الدولة على اختلاف مسؤولياتها واختصاصاتها وفقاً لما يحدده قانون تنظيم مجلس الدولة ، ولا شك أن تحديد المشرع لاعتبارات ومقتضيات ضرورة حسن سير العدالة وتحقيقاً للمصالح العام في بعض الحالات الاختصاص لمحكم أعلى محكم مجلس الدولة بالنسبة لبعض المنازعات الإدارية مع تحديد الإجراءات التي تتبع بشأنها في القانون إنما يعمد استثناء فيه خروج عن الأصل العام الذي التزم به الدستور المشرع المبادئ وبصفة خاصة في المادة (١٧٢) منه - وهذا الاستثناء من الأصل العام الذي قرره الدستور من ولاية واختصاص بمختلف مجلس الدولة بالمنازعات الإدارية عامة يجنب أن يتم بنفس مريض في القانون يوافق في وصلة ومراجعته وإقراره واستطرد الأحكام التي حددها الدستور بينها أخذ رأي المجلس الأعلى للمعالي القضائية وفقاً لمصرح نص المادة (١٧٢) من الدستور ، وإن تكون له لضرورة تبرره .

من حيث مقتضيات حسن سير العدالة واعتبارات المصالح العام الأخرى وأن يكون تقرير ذلك في الضيق الحدود التي تقتضيها هذه الضرورات وهو بحسب طبيعته استثناء من الأصل العام الدستوري الذي يقضي بلولاية العامة لمحكم مجلس الدولة في المنازعات الإدارية يتمين أن لا يفسد عليه أو أن يتوسع في تفسيره .

ومن حيث أنه بناء على هذه المبادئ والأصول الملحة الحاكمة لولاية محاكم مجلس الدولة في نصوص الدستور والقانون .

ومن حيث أن المادة ٥٦ من قانون هيئات القطاع العلم وشركاته المنكر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « يفصل في المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العلم بعضها وبعض أو بين شركة قطاع علم من ناحية وبين جهة حكومية مركزية أو خطية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع تشتمل أو مؤسسة علمية من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره على الوجه المبين في هذا القانون » .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٩٨١/٦/١٩ صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨١ بالتشديد لقانون شركات قطاع الأعمال العلم ونص في المادة الأولى منه على أن يعمل في شأن قطاع الأعمال العلم بالحكم القانون المرافق ويقعصد بهذا القطاع الشركات القفصة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون . ولا تصري أحكام قانون هيئات القطاع العلم وشركاته المنكر بالقانون رقم ٩٧/١٩٨٣ على الشركات المشار إليها ، وتنص في المادة الثانية منه : « على أن تحل الشركات القفصة محل هيئات القطاع العلم الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرع عليها هذه الهيئات وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة إلى أي إجراء آخر » . وينقل إلى الشركات القفصية والشركات التابعة لها بضمم الأحوال كافة ما لهيئات القطاع العلم وشركاته للفناء من حقوق تحملها حقوق الانتفاع والجزاء كما تتحمل جميع التزاماتها ومسئولياتها مسؤولية كاملة عنها

ونص في المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨١ على أن يعمل بهذا القانون بدءاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وقد نُشر في الجريدة الرسمية في العدد رقم ٢٤ مكرر بتاريخ ١٩٨١/٧/١٩ . تنص المادة ٤٠ من قانون شركات قطاع الأعمال العلم على أنه « يجوز الاتفاق على التحكيم في المنازعات التي تقع فيما بين الشركات الخاضعة

لأحكام هذا القانون أو بينها وبين الأشخاص الاعتبارية العامة أو الأشخاص الاعتبارية من القطاع الخاص أو الأفراد وطنيين كانوا أو أجانب وتطبق في هذا الشأن أحكام الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والفصلية ١٠٠٠

وتنص المادة ٤١ من هذا القانون على أن « طلبات التحكيم بين شركات القطاع العام أو بينها وبين جهة حكومية مركزية أو مطية أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة التي تمت قبل تاريخ العمل بهذا القانون وكذلك بنزاعات التنفيذ الوقتية في الأحكام الصادرة فيها يستمر نظرها أمام هيئات التحكيم المشكلة طبقاً لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ وطبقاً للأحكام والإجراءات النصوص عليها فيه »

ومن حيث أن المستخلص من أحكام القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ بانتخاب قانون شركات قطاع الأعمال العام أن الشركات الفائزة المشار إليها تحمل محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧/١٩٨٢ كما أن الشركات الفائزة للشركات الفائزة تحمل محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٩١/٢٠٢ وتكون خاضعة إلى أي إجراء آخر . واعتبراً من هذا التاريخ أيضاً لا تسري أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ على الشركات الفائزة والشركات التابعة لها ، وإنما يعمل في شأنها بأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ والذي تمّ به اعتباراً من ١٩٩١/٧/٢٠ بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ومن حيث أنه يبين بوضوح وبجلاء من أحكام القانون رقم ١٩٩١/٢٠٢ أنه لا يسري على هذه الشركات الحكم الصادر في المادة ٥٦ من قانون هيئات القطاع العام المستعمل وشركاته والتعاضد باختصاص هيئات التحكيم المشكلة طبقاً لأحكامه بالفصل في المنازعات المشار إليها لتتعلق بشركات القطاع العام .

وبهذه المثابة فإنه ينحصر الاختصاص الاجباري لهيئات التحكيم المشكلة طبقا للقانون رقم ١٧/١٩٨٣ عن شركات قطاع الأعمال التي حلت محل هيئات القطاع العام وشركته والتي أصبحت ولايتها تقتضوية فقط على نظر المنازعات التي قدمت اليها قبل العمل بأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الجديد فتستمر في نظرها حتى الفصل فيها ، أما المنازعات التي لم تكن قد رُفعت اليها أو أحيلت اليها بحكم قضائتي تهمل حتى تاريخ الفصل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ومنظورة أمانتها بالفصل عنها تخرج عن ولايتها واختصاصها أممالا لأحكام القانون الجديد لشركات قطاع الأعمال العام المشار اليه الذي سيجز من ذلك صراحة في المادة ٤٠ منه حينما نص على : « طلبت التحكيم التي قدمت قبل تاريخ العمل بهذه القانون . . . يستمر نظرها أمام هيئات التحكيم المشكلة طبقا لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركته الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . . » وبذلك فإن الشرع اشترط لاستمرار اختصاص وولاية هيئات التحكيم المذكورة أن تكون ولايتها قد انقطعت فعلا بالطريق القانوني بنظر المنازعة قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فأجاز لها الشرع في هذه الحالة « أن تستمر في نظرها » أما في غير ذلك فإنه يتوقع عليها ممارسة هذا الاختصاص لانعدام ولايتها القضائية بنظر المنازعة أو الفصل فيها .

وبين حيث أن قد أجل الشرع في المادة ٤٠ من قانون شركات قطاع الأعمال العام الجديد محل نظام التحكيم الاجباري المنصوص عليه في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ نظما جديدا للتحكيم الاختياري يخضع لأحكام الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون المرافعات المدنية والتجارية وهو لا يتم اللجوء اليه طبقا لصريح نص هذه المادة الا باتفاق بين أطراف المنازعة على ذلك ومن ثم فإنه في غير حالة هذا الاتفاق يعود الأمر بشأنها الى المبادئ العامة سلفية الذكر والتي تحكم أن تكون ولاية النظر في المنازعات الادارية بمختلف أنواعها بالحكم مجلس الدولة دون غيرها ومن ثمة فإن الاختصاص يكون لهيئة القضاء المختصة أصلا وحدها بنظر المنازعة طبقا للقواعد العامة التي جديدها الدستور والقانون في توزيع الاختصاص القضائي .

ومن حيث على مقتضى هذا النظر ولن المشرع عند اشتراط لاستقرار اختصاص وولاية هيئة التحكيم المذكورة ان تكون ولايتها قد تجتقت قبلا بالطريق القانوني بحيث أصبحت المنازعة محل نظر لهم هذه الهيئات بالفعل قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حيث لجأ لها المشرع على سبيل الاستثناء ان تستبر في نظرها لها في غير ذلك المجال فلهذا يتوقع عليها ممارسة هذا الاختصاص لاتحاد ولايتها القضائية بنظر المنازعة والعمل فيها اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

ومن حيث انه على هذا المقتضى ولما كانت الشركة الطامنة من الشركات الخاضعة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام الجديد دون أي خلاف أو منازعة بين أطراف الدعوى وكانت الخصومة المعلقة عند تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ المشار اليه، بنظره أمام جهة القضاء الإداري ولم يحصل فيها بحكم نهائي بعد، كما لم يعرف النزاع بشأنها على هيئة التحكيم المشكلة طبقا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ سخواء بطبق من قوى الضبط أو تحكم نهائى نهائى بإحالتها اليها بحيث تكون تحت نظرها عن الفصل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١، فلهذا تنظر من هذه الخصومة ولاية هيئات التحكيم القطاع اليها عملا بمصرح من المادة ٢١ من قانون شركات قطاع الأعمال العام التي تضمنت اختصاص وولاية هذه الهيئات على المنازعات التي كانت مطروحة بالفعل لملها عند تاريخ العمل بهذا القانون .

ومن حيث ان النظرية المعلقة التي تتعلق في العلم بالانضمام في قرار اداري يصدر من مصلحة الجوازات من بحريه اصلها وطبيعتها من مرسوم المنازعات الادارية الخاضعة لاختصاص القضاء الإداري طبقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور . والمادة المشار اليه قانون ونظام الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقد تضمنت منه ولاية هيئة التحكيم المشكلة طبقا لقانون هيئات القطاع العلم وشركاته الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ وذلك املا لأحكام تقضي شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الذي عمل بأحكامه اعتبارا من ١٩٩١/٧/١٠ من ثم تأنيه بتعين القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه الذي انتهى الى عدم

احتياطاً محكمة القضاء الادلى ولا يبا ينظر الدعوى ، مع إعادة الدعوى الى هذه المحكمة للفصل فيها مجدداً بهيئة اخرى اخرى .
(طعن ٢١٦٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٢)
قاعدة رقم (١٠٥)

المادة :

١ - المواد ٦٤ ، ٦٥ ، ٨٨ ، ٦٩ من الدستور سيادة القانون أساس الحكم في الدولة - خضوع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصلته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات - كل المشرع الدستوري حق كل مواطن في اللجوء الى قاضيه الطبيعي - جعل التقاضي حق مضمون ومكفول للناس كافة - ألزم المشرع الدولة بتقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا - حظر المشرع النص في القوانين على تخصيص أي رجل أو قرار إداري من رقبة القضاء - جعل أيضاً حق اللجوء أو اللجوء أو اللجوء مكفول من الدولة - ضمن لغير القانونيين ما يجب تحقيق وسيلة اللجوء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم وفقاً للقانون على حساب الجميع ووصولهم بذلك الى اللجوء المأمور .

٢ - كلما ألزم المشرع صراحة في القوانين أو اللوائح جهة الإجابة بتسبب قراراتها وجب ذكر الأسباب التي بني عليها القرار واضحة جلية حتى إذا ما وجد صاحب الشأن فيها مقبلاً تقايماً ولا كان له أن يمارس حقه في التقاضي للدفاع عن حقوقه وطلب إعادة الشرعية .

المحكمة :

من حيث أنه تدخلت في المشرع الدستوري على أن ينص في سلبه كليل من الدستور في البنية الرابع على تعيين مسؤولية القضاة ، وبموجبها مبراة في المادة ٦٥ من نفس الحكم في الدولة ونفس في المادة ٦٥ على أن تفتتح الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصلته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات ، ومن حيث أن المشرع الدستوري أيضاً لتفويض الاتساع في الإطلاع العالمي لحقوق الإنسان ، وتحقيقاً لمبادئ القانون من خلال إخضاع الدولة للقانون كحل كل مواطن في اللجوء الى قاضيه الطبيعي وجعل التقاضي حقاً مضموناً ومكفولاً للناس كافة - ألزم الدولة بتقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا وحظر النص في القوانين على تخصيص

أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء (م ٨٨) كما جعل حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكنول من الدولة بل وضمن لغير القانونيين تأليفا تحقيق ومييلة اللجوء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم وفقا للقانون على حسنة المجتمع - ومما يحلله مثلا في الفقرة العامة (م ٦٦) .

وحيث انه ايضا تند انط بمجلس الدولة كهيئة قضائية مستقلة في المادة (١٧٢) منه الفصل في المنازعات الادارية - الأمن الذي يجعل لية موثقة تجا اليها جهة الادارة في تصرفاتها او قراراتها بما يعرق أداء تبتنه المشروعية بواسطة القاضي الطبيعي مثلا في المحكمة المختصة حسب أحكام الدستور وقانون مجلس الدولة لإعلان ما يفتضيه حكم الشرعية وسيادة القانون وبصفة خاصة اذا كان التعويق او التأخيف ينطوي على اضرار ضوابط نمر عليها القانون او منع اجراء حتى اوجه اصلح المواطنين تحقينا لحقهم في التنافس وفي حق السلطة القضائية في حماية الحقوق والحريات وسيادة القانون بعدم تسبب القرار الإداري عندما يقرر المشرع وجوب ذلك بما يعد عدوانا من الادارة على الحق التنافسي وعلى حق الدفاع وتخصينا غير دستوري وغير قانوني وغير مشروع للقرار او التصرف الإداري واهدار لسيادة القانون الامر الذي يتعين معه اصدار القرار الإداري لمخالفة الهيئة

وعلى حق البيان انه كلمة لازم الشارح صراحة في القوانين واللوائح جهة الادارة بتسبب قرارها ويجب ذكر الأساليب التي يبنى عليها القرار ، وأصبحت حجة حق المراجع وجد فيها يجب الشان مقننا تقبلها ، والا كان له ان يمارس حقه في التنافس وبمسلك الطريق الذي يريه له القانون في كمال الجسالة المسئلة واللجوء الى السلطة القضائية للدفاع عن حقوقه بطلب المصلحة الشرعية الى قضائها حيث يكون لحكمة الموضوع مبالغة وتبليتها على التصرف او القرار الإداري لتحقيق المشروعية وسيادة القانون من خلال مراجعة الأساليب التي يبنى عليها القرار من حيث التكيف القانوني والمصنعة الواقعية على مدى المتخلفات تلك الأساليب من الواقع ومدى مطابقتها للشانون وما اذا كانت

اللجنة في مباشرتها لملها قد انخرفت بها لم انها سلكت وصولا الى قرارها طريق الجادة .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على قرار اللجنة المظعون فيه انه جاء خلوا من أية اسباب ومن ذكر الوقائع التي استندت اليها في اتخاذه ولا يمكن حمل قرارها على ما في الأوراق ضمنا خلصا بالموضوع اذ ان قرارها قد غلبت القرار السابق عليه والذي استند الى تلك الأوراق والمستندات ذاتها — وكان يتعين على اللجنة وقد طرح الامر عليها من جديد ان تبين الاسباب التي عدلت دينها من القرار المقترض عليه لملها . ومسندها الواقعي والتقوى في ذلك .

ومن ثم يكون والحال هذه قد جاء على خلاف احكام الدستور والقانون حريا والحال هذه بقبول الطعن عليه بالغاء .

(طعن ٦٩٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٢٦)

الفصل الرابع

حق التعليم

أولا — التعليم الجامعي حق يكفله الدستور .

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

التعليم الجامعي في مصر حق لكل مواطن مصري يكفله الدستور على نفقة الشعب لكل مؤهل لهذه التعليم وذلك حتى يتمكن له مباشرة حقه في العمل وبصفة خاصة ليشغل الوظائف العالية — فحق التعليم الجامعي حق اساسي وجوهري لكل شاب في مصر ولا سبيل لباؤه الا بمقتضى الممارسة في الكفاية العلمية في شهادة الثانوية العامة ، وبمراعاة التوزيع الجغرافي ، وعلى اساس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وبمدى توفر الامكانيات المتاحة للتعليم الجامعي على نفقة الدولة وان كل ذلك يمثل اضلا من الاصول العامة لتنظيم التعليم الدستوري المصري .

التفصيل :

ان الدستور قد اورد في الباب الثاني (التمويل الاساسية للمجتمع المصري) ونس في المادة (٧) على ان يقوم المجتمع على التشكيل الاجتماعي ،

وفي المادة (٨) على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين ونص في المادة (١٢) على أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ويكون العاملون المتنازرون محل تقدير الدولة والمجتمع ، كما نص في المادة (١٤) بأن الوظائف العامة حق للمواطنين ، وفي المادة (١٦) بأن تكفل الدولة والخدمات الاجتماعية والاجتماعية ونصت المادة (١٨) على أن التمسك حق تكفله الدولة وهو الزلنى في المرحلة الابتدائية ... وتشرف الدولة على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى وذلك كله بما يحق الرطب بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج ونص في المادة (١٢٠) على أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجانى في مراحله المختلفة .

وقد حرص المشرع الدستورى حرصا بالغا على تقرير مبدأ سيادة القانون فخص في ديباجته على أن سيادة القانون ليست حكما مطلوبا لحرية الفرد بحسب لفظها الأيسر الوحيد لثروعية المصلحة في نفس الوقت) وأورد الباب الرابع لهذا الباب الذى جملة المشرع الدستورى بالنص المبرح أساس الحكم في الدولة (٦٤) كما نص في المادة (٦٥) على أن تخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحمايته ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات العامة ، وقد نصت المادة ٥٧ من الدستور على أن كل اعتداء على الحقوق والحريات التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا الحنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تمويضا ماديا من وضع عليه الاعتماد وتحققا لما نص عليه الدستور من مبادئ أساسية بشأن التعليم الجامعى فقد نصت المادة (١) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات على أن الجامعات تخضع لكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به كليتها في سبيل خدمة المجتمع والاقتصاد حضريا بتوخيه في ذلك المساهمة في رفى الفكر وتقديم العلم وتنمية القيم الانسانية وتوفير البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وامتناد الامتنان الزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ... الخ - كما نصت المادة ٦٦ على أن التعليم مجانى لإنشاء الجمهورية في جميع المراحل التعليمية .

وقد نصت المادة ١١٦ على أن تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي وبعد أخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات - وتتولى هذه اللائحة بمصفة كلية وضع الأطار العام لتنفيذ أحكام هذا القانون وبيان النظم وأحكام العامة المشتركة بين الجامعات وتلك المشتركة بين بعض كلياتها ومعاهدها وتنظم هذه اللائحة ، علاوة على المسائل المحدودة في القانون المسائل الآتية بمصفة خاصة :

- ١ - ؟
- ٢ - ؟
- ٤ - شروط قبول الطلاب وتقدمهم ورسوم الخدمات التي تؤدي إليهم .

وقد نصت المادة ٥٤ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات والمعاهد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

على أن يحدد المجلس الأعلى للجامعات في نهاية كل عام جامعي بناء على اقتراح مجالس الجامعات بعد أخذ رأى مجالس الكليات المختلفة سيجد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يقبلون في كل كلية أو معهد في العام الجامعي التالي من بين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو على الشهادات المماثلة .

وتنوع مراعاة الشروط المؤهلة للقبول بكل كلية يحدد للمجلس الأعلى للجامعات عدد الطلاب الذين يقبلون من غير أبناء جمهورية مصر العربية ويمسدر مقبولهم . ثم إن من وزير التعليم العالي ويجوز تحويلهم ونقل تقديم بقرار منه ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد المتبولين أو المحولين في كل كلية على (١٠ ٪) من عدد الطلاب المتبولين من أبناء جمهورية مصر العربية .

كما نصت المادة ٧٥ على أن يشترط لتقدير الطالب في الجامعة للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس :

١ - أن يكون جالساً على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها ويكون القبول بترتيب درجات النجاح مع مراعاة التوزيع الجغرافي وفقاً لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات ويحدد أيضاً رأى مجالس الجامعات ومجالس الكليات... الخ .

٣ - أن يثبت الكفء الطبي خلوه من الأمراض المعدية ومصلحيته بتابعة الدراسة التي يتقدم لها وفقاً للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات ومجالس الكليات .

٦ - أن يتمتع شهادة تثبت أنه حصل على ترخيص بالتفصيل في الدراسة من الجهة التي يعمل بها إذا كان ممثلاً بالحكومة وغيرها .

وكانت تجيز المادة ٧٦ من التقيد بمجموع الدرجات قبول عدد من أبناء أعضاء هيئة التدريس في كل كلية لا يزيد على عدد محدد من أبناء المعلمين من غير أعضاء هيئة التدريس الحاصلين أو المستقبين بالجامعات أو أمانة المجلس الأعلى... الخ وما يملأها واعتبرت تلك النصوص غير دستورية لاتقربها ميزة الطوائف بنسبة معينة دون التقيد بمجموع الدرجات في الالتحاق ببعض الكليات على أساس أنها امتياز لا صلة له بالمبادئ والأسس الدستورية العامة لحق التعليم الجامعي وتخل بمبدأ المساواة وتكفل الفرص وهذا ما تروته المحكمة الدستورية العليا .

(حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٦٠ لسنة ٢٩ من يونيو بالخصوص ج ٣ من ٢١٣ وما بعدها)

ومن حيث أنه يبين من مجموع النصوص الدستورية والقانونية والنتيجة السليمة ان التعليم الجامعي في مصر هو حق لكل مواطن مصري بكله الدستوري على نفقة الشعب لكل مؤهل لهذا التعليم، وذلك حتى يتمكن من ممارسة حقه في العمل وخدمة بلده من خلال شغل الوظائف العامة المختلفة على أساس الجدارة والكفاءة والأهلية وفي إطار الديمقراطية ومبدأ القانون .

نحق التعليم الجامعى حق علم وانسلى وجوهى لكل شىء مصرى
ولا سبيل لبلوغه وفقا للمستور واحكم تنظيم الجامعات ولا تحته التنفيذية
الا بمقتضى الممارسة فى الكفاءة العلمية فى مهلة الثبوتية العملية وبمراعاة
التوزيع الجغرافى وعلى أساس مبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق
المعلقة بالتعليم الجامعى ومن ثم يتعين إجراء مفاضلة بين المتقدمين من الناجحين
الجامعى على نفقة الدولة وكل ذلك لا شك يمثل إصلاحا من الأصول العلمية
للتعليم الدستورى والنظام الجامعى المصرى .

ولما كانت الامكانيات التى توفرها وتخصصها الدولة للتعليم الجامعى
بحسب امكانياتها الاقتصادية والمالية بمراعاة حاجات المجتمع وأولويات
احتياجه لتحقيق التنمية والتقدم لا تسمح بقبول كل حاصل على شهادة الثانوية
المعلقة بالتعليم الجامعى ومن ثم يتعين إجراء مفاضلة بين المتقدمين من الناجحين
فى الثانوية العلمية الا انه يتعين عند إجراء هذه المفاضلة بين الناجحين
وتحديد الأولوية فى الحصول على حق التعليم الجامعى الالتزام بما قرره
الدستور من مبادئ وأصول عامة تمثل أساس النظام العلم الدستورى
بالنسبة للتعليم الجامعى ، ومن ثم فإن هذا الحق العلم فى التعليم الجامعى
على نفقة الشعب الذى يمثل الحلقة الأخيرة فى التعليم والتى يؤهل لحق علم
آخر هو تولى الوظائف العلمية ، هو أبرز ميدان يتحتم الالتزام فى تطبيقه
بكل دقة بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المصريين ، فلا ينبغي أن ينهل من
هذا التعليم على نفقة الدولة الا من يستحق ذلك وفقا لأحكام الدستور
والقانون وبناء على كفاءته وجدارته العلمية التى يمثل عليها مستوى نجاحه
فى امتحان الثبوتية العملية وفقا لمجموع درجاته ولا شك أن الإخلال بالمساواة
فى هذا الخصوص من شأنه اهدار حق علم من حقوق المصريين والعنوان على
هذه الحقوق العلمية لا يرتب اثر ولا يتضمن ولو طال الزمن حسب مريح
نص المادة ٥٧ من الدستور يعد هذا العنوان جريمة لا تستقطب الدعوى
الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتعليم كذلك والعذر المساواة ومبدأ تكافؤ
الفرص يبرز الفجوة والتفريق بين أفراد المجتمع ويحكم آمال الشىء الشروعة
فى الحصول على حقهم الدستورى فى التعليم الجامعى اذا ما تفوتت فرصة .

كل منهم في الحصول على هذا التعليم دون معيار موضوعي محدد يخلق مع طبيعة هذا التعليم وغايات المجتمع منه برتقراطية بالمصلحة القومية العليا بآلية في تحقيق التنمية والتقدم وهي تحتم انخلة الفرصة لكل الشبائب القادر بكفاءته وميله ومثابرته على تلقى هذا التعليم والاطمية لخدمة الشعب مسواه في عمل خلص او من خلال الوظائف العامة المختلطة التي لا يجوز مباشرتها لغيرها الا بعد الحصول على المؤهل الجامعي وذلك على اساس معيار موضوعي يقوم على جدواتهم وتاهيلهم وعلمهم ومثابرتهم في التصيل والتعليم وليس على اية اعتبارات اخرى بعيدة عن الجند والمثابرة في تحصيل العلم في مرحلة التعليم الثانوي والاخذ بهذه الاعتبارات الاخرى لا شك من شأنه فضلا عن اعداده احكام اساسية في الدستور والقانون ان يقوض دعامة من الدعائم الرئيسية التي حرص الدستور على ارسائها في المجتمع وعلى التضامن الاجتماعي الذي يقوم عليه السلام الاجتماعي .

ولذلك فقد تضمن قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية على نحو ما سلف بيانه النصوص المبرحة التي تجتم الالتزام بهذه المبادئ الدستورية العامة وبصفة خاصة بما يتعلق بشرط الحصيل على شهادة الثانوية العامة وعلى المجموع الذي يسمح بالالتحاق بكلية محددة ونقلا فيما يقرره المجلس الاعلى للجامعات في حدود الاولوية بين الناجحين حسب جدارتهم وتصيلهم وتاهيلهم العلمي وهذه الاولوية لا يجوز ان يكون اسسها سوى عمل كل منهم وجهده ومثابرته على الدرس والتصيل بما يمكنه من الحصول على مجموع درجات اكثر من غيره في شهادة الثانوية العامة .

ومن حيث المبدأ فتتواء هذه المبادئ الاساسية وانماها ان الدستور تشد حمل التعليم الجامعي على نفقة الشعب حقا من الحقوق العامة للمصريين ، فقد تضمن قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية على نحو ما سلف بيانه النصوص المبرحة التي تجتم الالتزام بهذه المبادئ الدستورية العامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بشرط الحصيل على شهادة الثانوية العامة وعلى المجموع الذي يسمح بالالتحاق في كلية محددة ونقلا لما يقرره المجلس الاعلى للجامعات

في حدود الأولوية بين المتقدمين حسب جدارتهم وترجيح تأهيلهم - الطنى
وتكثيفهم - هذه الأولوية استلزمها عمل كل منهم وبجهدته ومثابرتة على الترس
والتحصيل وحسن أداء الامتحان بما ينهكه من الفضول على مجموع درجات
أكبر في شهادة القوية المنبلة -

ومن حيث أنه في ضوء كل هذه المبادئ الأساسية عند نظم قانون تنظيم
الجامعات أداء الجامعة لرسالتها في توفير هذا الحق للتلميذ الجامعي والتزمت
بهذه الأصول العامة الثلاثة القديسية لقانون الجامعات فيما يتعلق بتنظيم
المقر قبول الطلاب وتحويلهم بالنسبة للجامعة المصرية بن كلية إلى كلية
بمنظرة أو غير منظرة في ذات الجامعة أو في جامعة أخرى بضرورة خاضعة
للقانون المذكور .

ومن حيث أنه كما سلف القول فإن هذا الحق لا يجوز في الأحوال العادية
التحول عليه ابتداءً إلا أن حصل على شهادة القوية الخاصة وبحسب
مجموع درجاته في هذه الشهادة بصفة استثنائية وجوهية فضلاً عن
إعارة التوزيع الجغرافي وإاية الخوايط أخرى يقرها المجلس الأعلى للجامعات
لا تختلف عن تلك أو تعطله على أي وجه من الوجوه .
(ملك ١٢٢/٦/٨٦ - جلسة ١٩٩١/٧/٢٤)
قامتدة رقم (١٠٧)

المراد :-

التعليم الجامعي - بحسب الدستور والقانون والوائح المنظمة له -
ومن بينها قانون تنظيم الجامعات والالتحيز التنويعية - حتى تكفل الدولة
وتشرف على تحقيقه وفقاً لمبادئ المجتمع والانتاج - بتحمل المجتمع تكاليفه
في جميع المراحل ليس فقط باعتباره حقاً تكفله الحكام الدستور للمواطنين
على سبيل المساواة وبإعارة تكافؤ الفرص بين شباب الدولة - وإنما باعتباره
حقاً استثنائية وجوهية لازمة لوجود المجتمع وتقدمه واستقراره . تولي
الإعجيل العكسي والتمسك بالشباب المبتكئة من تحمل مسئولية توفير الانتاج
والاستثمار في تقدم المجتمع ورقه .

المحكمة:

ومن حيث إن المادة (٤١) من قانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن:

« يختص مجلس الكلية أو المعهد التابع للجامعة بالنظر في المسائل التالية:

أولاً —

ثانياً —

٢١. بتنفيذ مواعيد الامتحان ووضع جدولوله وتوزيع أعماله وتشكيل لجانته وتعيين واجبات المتخصصين وإقرار مداوات لجان الامتحان ونتائج الامتحانات في الكلية أو المعهد » وتنص المادة (٤٢) من ذات القانون على أن:

« يقوم المعهد بتنفيذ قرارات مجلس الكلية أو المعهد ... » وتنص المادة (١٦٧) من القانون على أنه:

« مع مراعاة أحكام هذا القانون ، تحدد اللائحة التنفيذية موعد بدء الدراسة وانتهائها والاسس العملية المشتركة لنظم الدراسة والفيد ونظم الامتحان وفرصه وتقديراته . كما تنص المادة ١٧٣ من القانون على أنه :

« يشترط لنجاح الطالب في الامتحانات أن ترضى لجنة الامتحانات عن نهجه وتصنيفه وذلك وفق أحكام اللائحة التنفيذية وأحكام اللائحة الداخلية المختصة » . كما تنص المادة (٣٤) من لائحة التنفيذية لقانون الجامعات الصادرة بقرار الجمهوري رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أن :

« يقوم المعهد بمصريف أمور الكلية وإدارة شؤونها العملية والإدارية والمالية في حدود السياسة التي يريها مجلس الجامعة ومجلس الكلية وفقاً لأحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها . ويتولى جلى الأخص :

١ - مراقبة سير الدراسة والامتحانات وحفظ النظام داخل الكلية وإبلاغ رئيس الجامعة عن ما من شأنه المساس بسير العمل بالكلية أو ما يهدد به إلى أحد أعضائها هيئية التدريس . » وفي الباب الثالث من ذلك

الثالثة وتحت عنوان الدراسة والامتحانات وشئون الطلاب - الدراسات العليا - القسم الأول - احكام عامة تقص المادة (٧١) من اللائحة على انه « فيما عدا امتحانات الفرق النهائية يقسم التيساتس او البكالوريوس يعين مجلس الكلية بعد اخذ رأى مجلس القسم المختص احد اساتذة المادة ليتولى وضع موضوعات الامتحانات التحريرية بالاشتراك مع القائم بقدريسها ، ويجوز عند الاقتضاء ان يشترك في وضعها من يختاره مجلس الكلية لهذا الغرض . وتشكل لجنة الامتحان في كل مقرر من عضوين على الاقل يختارهما مجلس الكلية. بناء على طلب مجلس القسم المختص ، ويتم اختيارهما بقدر الامكان من اعضاء هيئة التدريس بالكلية او المعهد ، وللمعيد في حالة الاستعجال اختيار اعضاء اللجنة وتتكون من لجان لبحث المقررات المختلفة لجنة عامة في كل فرقة او قسم برئاسة العميد او رئيس القسم حسب الاحوال وتعرض عليها نتيجة الامتحان لراجمتها واقتراح ما تراه في شأن مستوى تقديرات الطلاب بالنسبة للمقررات المختلفة وبدون محضر باعتناء اللجنة وتعرض نتيجة مداولاتها على مجلس الكلية لادكرارها . » وتقص المادة (٧٢) من اللائحة على ان : « يرأس عميد الكلية لجان الامتحان ويشكل تحت اشرافه لجنة او اكثر لراقبة الامتحان واعداد النتيجة ويرأس كلا مئها احد الاساتذة او الاساتذة المساعدين » .

ومن حيث ان لهذه الحكمة قضاء مستقر على ان التعليم الجلبى بحسب الدستور والقانون والوائح المنظمة له وبينها قانون تنظيم الجامعات سالف البيان ولائحته التنفيذية اما هو حق تكفله الدولة وتشرفا على تحقيقه. ونفا لحاجات المجتمع والانتاج ويتحمل المجتمع تكاليفه في جميع المراحل ليس فقط باعتباره حقا تكفله احكام الدستور للوطنين على سبيل المساواة وبسراعاة تكلف الفرص بين الشباب ابناء هذا الوطن وانما ايضا باعتباره خدمة اساسية وجوهرية لازمة لوجود المجتمع وتقدمه واستمراره . (الماود ١٨ ، ٢٠ من الدستور) بحكم طبيعة التعليم وغايته التي تقوم اساسا على توفير التاهيل الوطنى والفنى للشباب وتمكينه من تحمل مسؤولية توفير الانتاج والخدمات اللازمة له فضلا عن الاسهام في تقدم المجتمع ورقية ، وحتى يتم التمتع من

تتطلب هذا التعليم العلمى على اكلوجه حرص المشرع على وضع نظام الامتحانات وتنظيم التأهيل على اساس اداء الامتحان بتوعيه السنوى والتحريرى على نحو واقعى وجدى وصحيح بما يكشف عن قدرة الطالب فى التحصيل والفهم والاستيعاب وقد جرت النصوص السالف بيانها على تشييل طريقة الامتحان والمختص بوضع الاسئلة واجراء الامتحان وتشكيل اللجان وواجبات المتحطين بل لقد حرص المشرع على تحديد اختصاصات المسئولين بالجهات على نحو يمنع الغموض واللبس ويحول دون تجاوز الاختصاصات باختصاصات مجالس الكلية على نحو ما ورد تفصيلا فى المادة (٤١) من قانون تنظيم الجامعات من بينها تشكيل لجان الامتحان وواجبات المتحطين واقرار مداوات لجان الامتحان واقرار نتائج الامتحانات ، كما يختص عميد الكلية وفقا لنص المادة (٤٢) من القانون على تنفيذ قرارات مجلس الكلية فلا يدخل فى اختصاص عميد الكلية ان يحل نفسه — وعلى ما ذهب الطامع — محل احد عضوى لجنة الامتحان فى مادة قاعة البحث وتصحيحها وهو ان فعل ذلك يفيد متجاوزا اختصاصه ، كذا فإن مجلس الكلية يتب بسلطانه عند حد اقرار نتائج الامتحانات الواردة اليه من لجان الامتحان المختلفة ومن اللجنة العامة المتخصص عليها فى المادة (٧١) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات والتي عرض عليها نتيجة الامتحان لراجعتها واقتراح ما تراه فى شأن مستوى تقديرات الطلاب بالنسبة للمقررات المختلفة ويدون محضر بآجتماع اللجنة وتعرض مداولاتها على مجلس الكلية لاقرارها وعلى ذلك فإن لجنة الامتحانات العامة هى المختصة بمراجعة نتيجة الامتحان ثم عرض ما تنتهى اليه على مجلس الكلية لاقراره ، ولما كان الثالث ان مجلس كلية الآداب جامعة المنيا منذ اقر النتيجة النهائية للسنة التمهيدية للحصول على الماجستير والتي اعلن فيها عن رسوب الطامع بسبب حصوله على (١٢ درجة) من (٢٠ درجة) فى مادة قاعة البحث ، ومن ثم لا يقبل بمعد ذلك قول عميد الكلية او لمجلس الكلية بان الطامع يستحق النجاح فى تلك المادة.والذى كان مجله قبل اقرار مجلس الكلية للنتيجة الامتحان او ان يعيد النظر فيها انتهت اليه لجنة الامتحانات واعادة الامر اليها لآرى فيه رايها بتمتعيل النتيجة او بالايام عليها فاذا كان المجلس قد اعتمد النتيجة برسوب الطامع فهم النتيجة التى

يعتمد بها ويعمل عليها ثقتونا بعد استيفائها كافة مراحلها المقررة في قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية .

(طعن ٢٠٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٧)

ثانياً - يجب مراعاة مبدأ تكافؤ القرض والمساواة
عند تحويل ونقل الطلاب من الجامعات الأجنبية
إلى الجامعات المصرية
قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

يفتص المجلس الأعلى للجامعات المصرية طبقاً لقانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية بوضع قواعد للتحويل للطلاب ونقل قريهم من الجامعات الأجنبية إلى الجامعات المصرية وذلك بمراعاة حق كل مصرى في التعليم الجامعى وفقاً للنظام العام الدستوري المصرى وبمبدأ المساواة وتكافؤ القرض ولا يملك هذا المجلس فيما يضعه من قواعد الخروج على اشتراط مقابل الالتحاق بالجامعات المصرية :

١ - الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها .

٢ - الحصول على المجموع اللازم للالتحاق في الكلية المناظرة في سنة الحصول على الثانوية العامة وفقاً للقواعد المقررة .

وتعد القواعد التي وضعت أو توضع في الظروف العادية مخالفة لذلك كما تعتبر قرارات القبول أو القيد بالمخالفة لهذين الشرطين في الظروف العادية وفي كل الأحوال منعقدة ولا اثر لها قانوناً .

الفصل :

أصول: اللجنة التنفيذية للمجلس الأعلى للجامعات فيما يتعلق بقواعد التحويل ونكسل القيد بين الكليات أحكام المادة ٨٦ التي لا تجيز النظر في تحويل طلاب الفرقة الإعدادية والأولدى الكليات التي ليس بها مقاعد اعدادية من الكليات المضطرة الا في الحالات الآتية :

إذا كان الطالب حاصلاً على الحد الأدنى للمجموع الذي وصل اليه

القبول في انكليزية وكانت امكثت الكلية تسمح بتحويله وبموافقة مجلس كل من الكليتين .

ويجوز نقل قيد الطالب من كلية الى اخرى غير منظره في ذات الجامعة او في جامعة اخرى بقرار من مجلس الكليتين وذلك بشرط ان يكون سنة حصوله على الثانوية العامة مستوفيا الشروط المؤهلة للقبول بالكلية وحاصلا على المجوع الذي قبلته الكلية في تلك السنة وعند بصت المادة ٨٧ على ان يضع المجلس الاعلى للجامعات القواعد المنظمة لقبول تحويله ويصدر باعتد التحويل او نقل القيد قرار من رئيس الجامعة التي يتم التحويل لو النقل اليها او من ينييه من نوابه .

ومن حيث انه يبين مما سلف بيانه انه رغم ان المادة ٨٧ من اللائحة التنفيذية للجامعات لم يقيد المجلس الاعلى للجامعات بقواعد موضوعية في النقل او التحويل من الجامعات غير الخاضعة لاحكام تقنون الجامعات ومنها الجامعات الاجنبية الا ان سلطة هذا المجلس في وضع قواعد هذا النقل بالتحويل مقيدة باحكام الدستور وتقنون الجامعات والمبادئ العامة الدستورية بشأن هذا التعليم ومن ثم فان المجلس الاعلى للجامعات يختص بوضع قواعد تحويل الطلاب ونقل قيدهم من الجامعات الاجنبية الى الجامعات المصرية استنادا الى ما يقرره له القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات في المادة ٦٦ منه من اختصاص برسم السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمى في الجامعات والعمل على توجيهها وتنسيقها بما يتفق مع حاجات البلاد والى ناله بمقتضى ذلك المادة من سلطة تنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد اعدادهم (فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسته ١٩٨١/٣/١٥ ملف رقم ٥٠٠/٢) وبمبادرة المجلس الاعلى للجامعات لهذا الاختصاص مقيدة بالمبادئ الاساسية التى نص عليها الدستور وبالمبادئ والاسس العامة المنظمة لحق التعليم الجامعي لكل مصرى ، وكذا بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وبالمبادئ والاسس العامة للنظام الجامعي المصرى التى نصت عليها مزاخنة نصوص تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية على النحو المبين تفصيلا فيما سلف بيانه والتى تشمل ضرورة ان يتوفر فمين يجوز تحويله من الجامعات الاجنبية الى الجامعات المصرية ان

يكون حاصلًا على الثانوية العلمية أو ما يعادلها وأن يكون حاصلًا على المجموع
اللازم للالتحاق بالكلية المناظرة في سنة حصوله على الثانوية العلمية
ولا يجوز على أى وجه للمجلس الأعلى للجامعات فيما يضعه من قواعد تحويل
الطلاب من الجامعات الأجنبية إلى الجامعات المصرية في الظروف الطبيعية
والمادية أن يفصل أى من هذين الشرطين اللذين يحتلان الحد الأدنى اللازم
لكتالة حق التعليم الجامعى لكل مصرى على سبيل المساواة وبمراعاة مبدأ
تكافؤ الفرص بأن خرج المجلس على تلك المبادئ والأصول الدستورية العامة
كانت القواعد التى يصدرها في هذا الشأن منعقدة لا اثر لها فأتونا لمخالفتها
لمبادئ أساسية تمثل جانبها جوهريا من النظام العام الدستورى المصرى
من جهة ومخالفتها كذلك لأحكام المبادئ الأساسية لقانون تنظيم الجامعات
ولاحته الأساسية ويوضح كذلك بالاعتماد جميع قرارات التحويل والتعيد
الفردية التى تم استنادا إلى القواعد المنعقدة فأتونا التى يضمها المجلس
الأعلى للجامعات بالمخالفة لأحكام الدستور والقانون .

(ملك ٤٣٢/٦/٨٦ — جلسة ١٩٩١/٧/٢٤)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

يختص المجلس الأعلى للجامعات في حالة الضرورة العلمية الخاصة
والظروف الاستثنائية كحالة الحرب والطوارئ العلمية الاستثنائية بوضع
قواعد عامة ومجردة لتنظيم قبول تحويل الطلاب من الجامعات الأجنبية إلى
الجامعات المصرية بمراعاة الشروط الآتية :

- ١ — أن يكون الطالب من المصريين .
 - ٢ — أن يكون حاصلًا على شهادة الثانوية العلمية أو ما يعادلها .
 - ٣ — أن يكون مقيدا بجامعة أجنبية معترفا بها فأتونا وقيد بها سليم
وفقا لأنظمة تلك الجامعة وذلك قبل نشوء حالة الضرورة .
 - ٤ — أن تنشأ حالة ضرورة ملحة تقتضى العودة إلى مصر .
- أن تكون القواعد العامة المجردة في إطار ما تقتضيه الضرورة دون
توسيع أو تقليص وأن لا يتخلل هذه القواعد بالأحكام المقررة لتحديد القواعد التى
ينقل إليها الطالب بحسب مستواه العلمى .

القبوى :

يتعين تحديد اطار سلطة المجلس الاعلى للجامعات والقيود التي لا يستطيع الخروج عليها في حالات الضرورة العلة اللجنة والطوارئ الاستثنائية العلة .

ومع التسليم بالاصول الدستورية العامة للسلف بيانا في الظروف العادية للدولة والمجتمع من ان سيادة القانون اساس الحكم في الدولة وتخضع الدولة للقانون وان المواطنين لدى القانون يسواو وهم يتسلطون في الحقوق والواجبات العامة لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة وان لكل مصري حق التعليم الجامعي على سبيل المساواة في المعاملة مبدأ تكافؤ الفرص على اساس الكفاية والجدارة - بيان الحالات الضرورية الملحة في ظروف الطوارئ الاستثنائية العلة والاصول الدستورية الحكيمة للشرعية خلالها وفقا لاحكام الدستور وفي الحدود التي قررتم بدون تجاوز او توسع او تقييد .

وقد وردت التطبيقات صريحة فاصحة في دستور التي اورد فيها المشرع الدستوري الاحكام التي تنفق مع حالات الضرورة العلة الملحة والطوارئ الاستثنائية كاحكام دستورية وشرعية تتلائم مع مقتضيات المصلحة العامة العليا للمجتمع وحماية ووعلى الشرعية الأساسية والمصالح الإنسانية للدولة والمواطنين وابرز امثلة ذلك ما خولته المادة ٧٤ من الدستور لرئيس الجمهورية من سلطة اتخاذ الاجراءات السريعة لمواجهة أي خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة من اداء دورها الدستوري بحكم مسئولياته عن السهر على تأكيد السيادة للشعب والى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية ووعلى الحدود بين السلطات المختلفة في الدولة وفق صريح نص المادة ٧٣ وفيما اجازته المادة ١٠٨ من الدستور من ان رئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلث اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون بالشروط الواردة في هذه المادة ، ومن اجازة المادة ١٣٦ لرئيس الجمهورية عند الضرورة حل مجلس الشعب بعد

استفتاء الشعب وسلطة رئيس الجمهورية في حالة حدوث ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لاحتلال التأخير في إصدار قراراتها قوة القانون بالشروط والأوضاع المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور وسلطة رئيس الجمهورية كذلك في إعلان حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ١٤٨ .

ومن حيث لفته ينشاء على ذلك فإن لحالات الضرورة العامة الملحة شرعيتها الخاصة بها التي لا تخرج عن الأصول وأبليديء العملية للنظام العلم الدستوري للبلاد إلا في حدود وإطار مقتضيات الضرورة والملحة اتقوية العامة وترعية المصلح الأعلى في المستوى القوي من التي أدنى منها فالأمن القومي وفتح الحدود من البلاد واستقلالها وحماية أرواح المواطنين وأموالهم وحرياتهم في مواقع الحروب والاضطرابات ونقلهم سالمين داخل البلاد بحكم على غيره في أوضاع الضرورات المذكورة ويتعين أن يتم مواجهه ذلك وتحقيقه في إطار الشرعية الدستورية العامة وبحسب الحاجة اللازمة دون توسع أو تيسر ، ولذا أن الواجب الأساسي للدولة في كل وقت ويصفه خاصة في أوقات الحروب والاضطرابات الاستثنائية العامة حماية حياة وأموال وأعراض المواطنين وكذلك حرياتهم وتأمين سلامتهم فانه يجب عليها في حالات الحروب والاضطرابات العامة التي تهدد حياة المواطنين المصريين المقيمين خارج إقليم الدولة أن تؤمن سلامتهم وأن تعمل ما في وسعها لنقلهم وأبعادهم عن موطن الخطر على حياتهم وأرواحهم بكل الوسائل وأن تنقلهم إلى داخل البلاد لحماية لهم من أي عدوان أو تهديد وإذا ما كان ذلك ممكنا وهو ما يحدث بالفعل في كل دول العالم المتحدين ، وهو ما التزمت به الدولة في كل حرب أو حالة طوارئ استثنائية عامة تمس بمصالح الجاليات والطوائف المصرية الموجودة في خارج الوطن ويصفه خاصة في حالة حرب الخليج فانه يتعين التنظيم بانه في حالات الضرورة العامة الملحة والظروف الاستثنائية يكون للجلس الأعلى للجامعات أن يشجع تولد عامة ومجردة لتنظيم قبول تحويل الطلاب من الجامعات الأجنبية إلى الجامعة المصرية ، والذين تمتح حلة الحرب أو الاضطرابات الاستثنائية العامة بالخارج أو ما يملأها ومودتهم مع

ذويهم الى البلاد لحماية احيائهم وحررياتهم وحفظنا على كرامتهم في الحدود التي تحقق ذلك الغرض الاسمى الواجب اعلائه ورعايته في حالة الضرورة العامة الملحة والظروف الاستثنائية العامة وهو حياة وحرية واثوار ومصلحة المصري الذي يقيم في خارج اقليم الدولة واتخاذ كل الوسائل لمعودته للوطن وتأمينه وتأمين مصالحه الاساسية وبينها حقه في التعليم الجامعي ويلتزم منه بتعين ان تلزم القواعد العامة التي يضمها المجلس الاعلى للجامعات بافتحويل بمعودته للوطن وتأمينه وتأمين مصالحه الاساسية بتحويله الى الجامعات المصرية في هذه الحالات الطارئة وظروف الضرورة العامة الملحة بالشروط الاتي بيها .

١ - ان يكون الطالب مصرية .

٢ - ان يكون حاصلا على شهادة الثانوية العامة او ما يعادلها .

٣ - ان يكون مقيدا بجامعة اجنبية معترف بها وتتيده بها سليم وفقا لانتظمة تلك الجامعة وذلك قبل نشوء حالة الضرورة .

٤ - ان تنشأ حالة ضرورة تحتم العودة الى مصر .

٥ - ان يكون القواعد العامة المحددة في اطار ما تقتضيه الظروف دون توسع او تقيس على الا تخلف هذه القواعد بالاجمالم المقررة لتضييد الفقرة التي ينقل اليها الطالب بحسب مستواء العلمى .

وبناء على ما سلف بيانه من القواعد التنظيمية المسيلة التي تصدر من المجلس الاعلى للجامعات في حالات الضرورة الملحة والظروف الاستثنائية المسيلة والقرارات التي تصدر بتحويل الطلاب بناء على حالة الضرورة ومراعاة هذه الشروط تعد قرارات مشروعة ولا اخلال فيها بالمساواة وتكافؤ الفرص اذ ان المقصود بهذا الابدأ هو حظر التمييز بين المصريين في الحقوق والواجبات العامة بسبب الجنس والاصل واللغة او العقيدة ، اذا تماثلت مراكزهم القانونية .

يؤكد ذلك ويوضحه انه عندما فرض الدستور في المادة ٥٨ منه الدخاع

عن الوطن وارثه كواجب مقدس يلتزم به كل قاصر طبقا للقانون والدستور
تمدد نص في المادة ١٥ من الدستور على ان للمحاربين القدياء والمصابين في
الحرب او بسببها لزوجات الشهداء وابنتهم الاولوية في غرس العيون ونفا
القانون ولا يسوغ القول بأنه ما قرره احكام الدستور من اولوية في حق
العمل لهؤلاء القتلى دفاعا عن وطنهم وابنتهم لخلالا بالمسبوبة او بتكليف
الفرص بالنسبة ان لم يتم بالدفاع عن الوطن اداء لواجبه المقدس ولم يستشهد
او تصاب خلال اداءه لهذا الواجب وبناء على ذلك فإنه لا جدال في ان
الطلاب الذين يحولون الى الجامعات المصرية بناء على حسالت الضرورة
اللمحة والظروف الاستثنائية الطارئة كحالة الحرب او التهديد بها او ما يماثلها
لا يمثلون في مركزهم القانوني الطلاب الذين يحولون من الجامعات الأجنبية الى
الجامعات المصرية في الظروف العادية غير اللجنة بسبب ضرورات عامة
لعودتهم الى الوطن .

ومن ثم فإنه بمرعاة طبيعة مقتضيات العودة والاستمرار في الدراسة
الجامعية بلرض الوطن يجوز ان تختلف الشروط اللازمة لهذه التحويل في الحاليين
بما يحقق الغايات القومية في حالات الضرورة الملحة ويأخذ في الحسبان
لمجلس الاعلى للجامعات في حالات الضرورات العلمية واللجنة او الطوارئ
الاستثنائية ان يفسح القواعد العلمية المجردة لقبول تحويل الطلاب الذين
تفرض الضرورة نقلهم او عودتهم الى ارض الوطن وتحويلهم من الجامعات
الأجنبية الى الجامعات المصرية في الكليات المتأثرة دون المساس بالقواعد
العامة الأساسية التي تحكم حق التعليم الجامعي في الدستور وقانون تنظيم
الجامعات ولا يخفى التنفيذية بمرعاة مقتضيات الضرورة دون توسع او تيسر
على النحو سلك البيان .

مقابلة رقم (١١٠)

المبدأ :

ناط المشرع بالمجلس الأعلى للجامعات مهمة تخطيط ورسم السياسة العامة للتعليم الجامعي وإقامة التنسيق بين الجامعات في أوجه نشاطاتها المختلفة وتنظيم قبول الطلاب في الجامعات - ناط المشرع برئيس الجامعة مسئولية تنفيذ القوانين والأوامر الجامعية وقرارات مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للجامعات - ناط المشرع بمجلس الملكية المسائل المتعلقة بقبول تحويل ونقل قيد الطلاب من كليات أو معاهد غير تابعة للجامعات الخاضعة لهذا القانون - خول القانون اللاحقة التنفيذية وضع شروط قبول الطلاب وتبديدهم ورسوم الخدمات التي تؤدي اليهم - خولت اللاحقة التنفيذية المجلس الأعلى للجامعات وضع القواعد المنظمة لقبول تحويل ونقل الطلاب من كليات أو معاهد غير تابعة للجامعات الخاضعة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه - الإخلال بحق الدفاع فلم يمر الحكم - حالة الضرورة التي تم فيها تحويل الطلاب الطاعنين الى الجامعات المصرية أى اهتمام بل لم يشر إليها على الإطلاق - كما تناقضت أسبابه وتضاربت فقد ذهب تارة - الى صحة التحويلات التي تتم بالنسبة لطلبة الذين يعمل أحد والديهم بالخارج ومتى كانوا حاصلين على مجموع لا يتجاوز مجموعه أقل من الحد الأدنى للمجموع الذي قبلته الكلية ثم ذهب تارة أخرى الى بطلان تلك التحويلات بطلاناً مطلقاً متى كان الطالب غير حاصل على المجموع الذي قبلته الكلية المحول إليها وذهب مرة ثالثة الى صحة قرار الجامعة بإلغاء التحويلات التي لم يتوافر فيها شرط الحصول على نسبة ٥٠ ٪ من الحد الأدنى للمجموع بغض النظر عن أية شروط أخرى - كما نعى على الحكم المطعون فيه التصور فالتسيب والفساد في الاستدلال فلم يشر الى فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة في هذا الشأن وأغفل الإشارة الى قرارى المجلس الأعلى للجامعات للذين صدرت لواجهتهم حالة الضرورة الناجمة عن حرب الخليج وتداعياتها كما أن التحويل من الجامعات الأجنبية الى الجامعات المصرية منوط بصدر قرار من رئيس

الجامعة المصرية المحول اليها والذي يملك سلطة تقديرية لا يحددها الا سوء استعمال السلطة واخرا خالف الحكم المطعون فيه القانون واخطا في تطبيقه وتاويله بمخالفته للبهادى المستقرة بان ذهب الى ان اية مخالفة لقاعدة لائحية يعتبر مخالفة جسيمة تعدم القرار الادارى كيانه فلا يعتصم بحصانه تحول دون سحبه او الفقه مهما استطلال الزمن وبذلك الفى للفرق بين موجبات الانعدام وبين اسلب البطلان .

ومن حيث انه بالرجوع الى قانون تنظيم الجامعات المصرية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - الممثل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ والى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات يبين ان المشرع ناط بالجلس الاعلى للجامعات مهمة تخطيط ورسم السياسة العامة للتعليم الجامعى واتقاة التنسيق بين الجامعات فى اوجه نشاطاتها المختلفة وتنظيم قبول الطلاب فى الجامعات وناط برئيس الجامعة مسئولية تنفيذ القوانين واللوائح الجامعية وقرارات مجلس الجامعة والمجلس الاعلى للجامعات وناط بمجلس الكلية المسائل المتعلقة بقبول تحويل ونقل تيد الطلاب من كليات او معاهد غير تابعة للجامعات الخاضعة لهذا القانون كما خول القانون اللائحة التنفيذية له وضع شروط قبول الطلاب وقيدهم ورسوم الخفيل التى تؤدى اليهم وخولت اللائحة المشار اليها المجلس الاعلى للجامعات وضع القواعد المنظمة لقبول تحويل ونقل الطلاب من كليات او معاهد غير تابعة للجامعات الخاضعة للقانون المشار اليه على ان يعتمد التحويل او نقل التيد من رئيس الجامعة التى يتم التحويل او النقل اليها او ممن ينييه من نوابه .

ثالثاً - القرارات الصادرة بشأن التحويلات التي تثبت أنها

غش على تحسن تكون معذوبة الأثر
قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

كل حالات التحويلات التي يثبت أنها بنيت على غش تكون القرارات
الصادرة بشأنها معذوبة الأثر فيما يتعلق بالتحويل والتقييد بالجملة المصرية
ولا يتقيد سحب هذه اقرارات بمواعيد الطعن ويجوز سحبها في أى وقت .
المحكمة :

أنه لغنى عن البيان ان من المبادئ الأساسية للشرعية وسيادة القانون
الغش ممنوع منه لكل التصرفات وليس لأحد الارتكاز الى الغش للحصول
على مركز قانوني يخالف أحكام الدستور والقانون وبصفة خاصة اذا كانت
المخالفة للمبادئ والأسس التي تعتبر من أنظام العلم الدستوري وبينها حق
التعليم الجامعي لكل مواطن لما في هذا الغش من عدوان على النظام التعليمي
الدستوري وعلى الحقوق العلية للمصريين لا يعتد بأى اثر له ويعد جريمة
لا تستقطب الدعوى الجنائية او المدنية الناشئة عنها بالنقد حسب مبريح
المادة ٥٧ من الدستور ومن ثم فكل قرار يصدر بقبول تحويل أى طالب بناء
على الغش الذي تكشفه الإدارة وتثبت منه يكون معذوم الأثر قانوناً ولا تلحقه
أية حصانة ويجوز بالنقل سحبه في أى وقت : وذلك سواء اكثت الأتمسال
التي أدت الى الغش ونفسنته صادرة عن الطالب ذاته أو عن غيره ما دام أن
التحويل ينحط لمصلحة ويطم الطالب فويه ولأن الغش فضلاً من أنه يكن
معد بالمخالفة للدستور والقانون من الحصول على مركز قانوني في القبول
والتيد في كلية مناظرة في جملة مصرية ويحرم في ذات الوقت مولطفاً مصرية
آخر من حق علم كله له الدستور والقانون في التعليم الجامعي بحسب
متجوع درجاته في شهادة الثانوية العلة هو بذاته وحده عدوان على الشرعية
والنظام العلم الدستوري والمجلمى لا يجوز أن يترتب عليه أى اثر قانوني
أو أن يقتصرن مهما انتضى عليه من الزمن .

(ملك ٢٢/٦/٨٦) جلسة ١٩٩١/٧/٢٤

الفروع الخمس

حق الهجرة

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

يجوز لجهة الإدارة أن تمتنع عن منح المواطن وثيقة تمكنه من الانتقال في الخارج من بلد آخر إذا قامت أسباب جدية تبرر ذلك .

الحكمة :

متفقى المادة (٥٢) من دستور مصر الدائم والمادة (١١) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن جوازات السفر أن الدخيل كحق الهجرة للمواطنين سواء كانت هذه الهجرة دائمة أو مؤقتة وجعل حق مغادرة البلاد قائلاً للخضوع لتنظيم يصدر بقانون ومن بين القواعد المنظمة لذلك منحه المواطن وثيقة تمكنه من الانتقال في الخارج من بلد آخر يجوز لجهة الإدارة أن تمتنع عن إصدار مثل هذه الوثيقة إذا قامت أسباب جدية تبرر ذلك ولا تنظر في هذا المجال المادة ٤٦ من الدستور لأنها تنقطع بحرية الإقامة والتنقل في الدخيل وهو محل تنظيمية الدستور المصري وصعور حكم بمقوية مقيدة للحرية في قضية إنشاء اسرار عسكرية يعتبر سبباً طامساً يبرر صدور قرار وزير الداخلية رفض تجديد جواز السفر ولأوجه الإلزام وزارة الداخلية بتخاذ إجراءات تجديد جواز سفر محكوم عليه في جنسية وموجود خارج البلاد ولا يعتبر ذلك بمصادرة الحرية التنقل أو الإقامة حال كونه مطلوب أصلاً لجهة تفضاء ارتكابه جنسية من جنديات أمن الدولة وهو أمر يجعله في مركز قانوني لا يتيح له المطالبة بحرية الإقامة أو التنقل طامساً كان الحكم الجنائي بثاماً في حقه .

(طعن ٣٢٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٧/٥/١٦)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

المادة ١٦ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣ بشأن الهجرة وإقامة المصريين في الخارج .

اشتراط المخرج — حتى يتم إعادة تعيين العامل بالجهة التي كان يعمل بها قبل

تركه لها أن يكون قد قدم استقالته من عمله بقصد الهجرة الدائمة وقبلت استقالته لهذا السبب ثم هاجر إلى الخارج لكنه عاد إلى الوطن خلال عامين من تاريخ قبول الاستقالة وقدم طلب بذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عودته النهائية إلى البلاد - عدم استيفاء الطلب المقدم من العامل لهذه الشروط والمواعيد التي تطلبها المشرع يجعل جهة الإدارة في حل من إعادة تعيينه بها ولم يكن عليها ثمة التزام في ذلك .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٦ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٢ بشأن الهجرة ورعاية المصريين في الخارج تنص على أنه « مع مراعاة أحكام قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ في شأن محاولة المهاجرين من العاملين الذين يعودون إلى الوطن ، تكون إعادة تعيين العامل ناذي كائن يعمل في الحكومة أو في إحدى وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو القطاع المسلم الذي قبلت استقالته بقصد الهجرة الدائمة وهاجر إلى الخارج إذا عاد إلى الوطن خلال سنتين من تاريخ قبول استقالته بالجهة التي كان يعمل بها قبل هجرته متى تقدم طلبا بذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عودته النهائية » ، وتكون إعادة تعيين العامل في الوظيفة السابقة التي كان يشغلها إذا كانت خالية أو في وظيفة أخرى مماثلة ويجوز إعادة تعيين من تجاوزت هجرته مدة السنتين المشار إليها في الفقرة السابقة متى توافرت فيه الشروط التي تشترط الوظيفة ، ويحق في هذه الحالة من إجراءات الامتحان أو المسابقة المطلوبة لشغل الوظيفة .

ومن حيث أن المشرع استلزم على موجب النص آتف البيان شروطا ومواعيد معينة يتعين استيفائها لأعمال مقتضاه بحيث لا يفيد العامل ٤٠ إلا متى تحققت في شأنه تلك الشروط وحافظ على ما فرض من مواعيد ، إذا انقضت المشرع - حتى يتم إعادة تعيين العامل بالجهة التي كان يعمل بها قبل تركه إياها - أن يكون قد قدم استقالته من عمله بقصد الرغبة في الهجرة الدائمة وقبلت تلك الاستقالة لهذا السبب ، ثم هاجر إلى الخارج لكنه عاد إلى الوطن خلال عامين من تاريخ قبول استقالته وقدم طلبا بذلك خلال ثلاثة

اشهر من تاريخ عودته النهائية الى البلاد : فاذا تمسك طلب العامل احدى القوائم سالفة الذكر كتلت جهة الادارة في حل من اعادة تعيينه بها ولم يكن مايعا ثمة الزام في ذلك .

ومن حيث ان الثابت من اوراق الدعوى ان الطاعن قد تقدم بطلب مؤرخ في ١٩٨١/٦/٢٠ لمعيد كلية الطب البيطرى بجملة اميوط وذلك للحصول على اجازة لغشاء العطلة المسببية للعام الجامعى ١٩٨١/٨٠ فى الخارج فى الفترة من ١٩٨١/٧/١ الى ١٩٨١/٨/٣١ وسافر عقب ذلك للخارج ثم عمل بجملة الفلاح بليبيا وصدر الامر الادارى رقم ٧٣٤ لسنة ١٩٨١ فى ١٩٨٢/٢/١٧ بانهاء خدمته من الجامعة اعتبارا من ١٩٨١/٦/١ لانقطاعه من العمل منذ ذلك التاريخ وبالتالي فلا يجديه نفعاً ذلك الطلب الذى تقدم به لرئيس الجامعة فى ١٩٨٢/٨/١٥ لاعادة تعيينه بوظيفته السابقة كاستاذ بقسم جراحة الحيوان بكلية الطب البيطرى لانه لم يسبق له تقديم استقالة قبلها جهة عمله بقصد هجرة دائمة او موقوتة مما يجعل مطالبة باعمال المسادة ٦٦ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧١ سالفة البيان فى غير مطها الا لا التزام على الجهة الادارية باعادة تعيينه بها ويفقد ادعواه بالتالى بوجود قرار سلبى بالامتناع عن اعادة تعيينه غير قائم مما تفصحى معه دعواه غير مقبولة لانقضاء القرار الادارى الذى برئوا اليه المدعى فى دعواه .

ومن حيث انه وقد اخذ الحكم المطعون فيه بالنظر السابق فانه يكون قد استوفى وصحيح حكم القانون بما يجعل النص عليه غير سديد جديد بالانقضاء عنه .

(طعن ٢٠٠٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٣١)

القرع السادس

مبدأ المساواة

أولاً- المساواة أمام القانون

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

المساواة المخصوص عليها بالدستور هي مساواة قانونية وللشروع بها له من سلطة تقديرية تحقيق هذه المادة بوضع شروط موضوعية لتحديد بمقتضاها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد - إذا توافقت هذه الشروط في طائفة من الأفراد وجب أعمال المساواة بينهم أما إذا توافرت الشروط في بعض الأفراد دون البعض الآخر انتهى منط التسوية بينهم وكان إن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التي كفلها القانون لهم .

الحكمة :

إن المساواة التي نص عليها الدستور هي مساواة قانونية فيستطيع المشرع بسلطته التقديرية وضع الشروط الموضوعية التي تحدد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون بحيث إذا توافرت هذه الشروط في طائفة من الأفراد وجب أعمال المساواة بينهم لتلك الظروف ومراكزهم القانونية لها إذا اختلفت هذه الظروف بل إن توافرت الشروط في بعض الأفراد دون البعض الآخر انتهى منط التسوية بينهم وكان إن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارس الحقوق التي كفلها القانون لهم .

ومن حيث أن القرار رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ حدد نطاق تطبيقه بنقطة من المستحقين وفقاً لشرائط ومعايير خاصة بحيث تطبيق على كل من تولد فيه هذه الشرائط والمعايير وبالتالي لم تتضمن تمييزاً يخالف المساواة القانونية .
(طعن ٢٨٤٣ لسنة ٢٩ في جلسة ١١/٧/١٩٨٥)

ثانياً — المساواة في تولي الوظائف العامة

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

الوظائف العامة حق للمواطنين ككله الدستور والقانون أن تتوفر فيه الكفاءة والجدارة لشغلها وهي تكليف القانونيين فيها لخدمة الشعب — تكفل الدولة حماية الموظفين العموميين وتأييدهم ببناء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب — العمل في الخدمة بالوظائف العامة حق وواجب وتعرف تكفله الدولة وهي تلزم بأن تقدر العاملين المتأثرين منهم — تلك بصريح نصوص الدستور ومواد نظام العاملين المدنيين بالدولة — لكل مواطن حق مخاطبة السلطات العامة كتابة ويتوقعه لكل عامل بمخاطبة رؤسائه بالشكوى والطلب والاقتراح والنظام وذلك في حدود وأطر سيادة القانون واحترام كرامة وهيبة السلطات والقائمين عليها — يتعين على الرؤوسيين توقيف واحترام رؤسائهم ورعاية كرامتهم وحيبتهم كواجب أساسي تحته طبيعة النظام الإداري والسلطة الرئاسية القائمة عليه — يتعين أن تحترم الرئاسيات الإدارية كرامة وحقوق العاملين تحت رئاستهم وأن يعمل على حمايتهم وكفالة أدائهم لواجباتهم وتقدير المتأثرين منهم حق قدرهم في إطار سيادة القانون والمصالح العام — يتعين لتحقيق وقوع مساس من رؤوس برئيسه من خلال عبارات وردت في نظام أو شكوى قدمها إليه أن يتحقق في تلك العبارات لفظاً أو معنى وفي إطار الظروف والأوضاع التي حوت فيها ما يعد خروجاً عن حق النظام والشكوى بقصد الإيذاء الأدبي والمعنوي للرئيس الموجهة إليه وسلطته سواء بالتشهير به أو اهانة أو تحقيره أو المساس بهيئته وكرامته بأي وجه من الوجوه — يتعين تحديد هذه العبارات والألفاظ المؤثرة في إطار السياق الكامل لمعبارات التظلم الذي حرزه العامل .

الحكمة :

ومن حيث أن الوظائف العامة حق للمواطنين ككله الدستور والقانون أن تتوفر فيه شروط .. الكفاءة والجدارة لشغلها وهي تكليف القانونيين فيها لخدمة الشعب ، وتكفل الدولة حماية الموظفين العموميين وتأييدهم ببناء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ، كما أن العمل في الخدمة بالوظائف العامة حق وواجب وتعرف تكفله الدولة وهي تلزم بأن تقدر العاملين المتأثرين منهم

وذلك بصريح نصوص الدستور ومواد نظام التعاملين المدنيون بالدولة (المواد ١٣ ، ١٤ من الدستور) وفي ذات الوقت فإن لكل مواطن حق مخاطبة السلطات العامة كتابة ويتوقعه (المادة ٦٣ من الدستور) ولكل عامل مخلطة رؤسائه بالشكوى والطلب والاقتراح والتظلم وذلك في حدود وأطر سيادة القانون واحترام كرامة وهيبة تلك السلطات والقائمين عليها .

ومن ثم فله كما يتعين على الرؤوسيين توفير واحترام رؤسائهم ورعاية كرامتهم وهيبتهم كواجب أساسي تحته طبيعة النظام الإداري والسلطة الرئاسية القائمة عليه باعتمادها المسؤولة عن قيادة العاملين لتحقيق أهداف الصالح العام المنقولة به — فإنه يتعين في ذات الوقت أن تحترم الرئاسات الإدارية وفي القمة منها الرئيس الإداري الأعلى للوزارة وهو الوزير (المادة ١٥٧ من الدستور) — كرامة وحقوق العاملين تحت رئاستهم وأن يعمل على حملتهم وكفالة أدائهم لواجباتهم وتقدير لامتيازهم منهم حق قدرهم في إطار سيادة القانون والصالح العام .

ومن حيث أنه بفناء على ما سبق فله يتعين لتحقيق وقوع مساس من رؤوس برئيسه من خلال عبارات وردت في تظلم أو شكوى قمها اليه أن ينحصر في تلك العبارات ومعنى وفي إطار الظروف والملايسات التي حررت فيها، ما يعد خروجاً من حق التظلم والشكوى بقصد الإيذاء الأکبي والمعنوي للرئيس الموجهة اليه وسلطته سواء بالانتشهر به أو اهانتته أو تحقيره أو المساس بهيئته وكرامته بأي وجه من الوجوه .

وحيث أنه غنى عن البيان أنه يتعين تحديد هذه العبارات والألفاظ المؤثرة في إطار المبدأ الكليل لعبارات التظلم الذي حرره العامل كما أنه في هذا المجال يتعين أن توضع في الاعتبار وفي إطار المبادئ السابقة بكمية الظروف والملايسات التي أحاطت بالتظلم عند تحرير العبارات محل المساطة له لتحديد ما كان يهدف اليه ويسمى الى تحقيقه والموصول اليه بتظلمه الذي خسرته تلك العبارات .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المطعون ضده كان قد اخطر بصورة
ضوئية من تقرير يبين الاداء الخاص به باعتباره من شاعلى الوظائف العليا
عن المدّة من ١٩٨٤/١/١ حتى ١٩٨٤/١٢/٢١ بتقدير « جيد » وتبين له من
هذا التقرير انه جاء به انه قد « بذل جهدا ملحوظا في الفترة الاخيرة مما يستحق
معه تشجيعه » فضلا عن منحه درجة امتياز بمعرفة رؤسائه المباشرين الا ان
الرئيس بصفته سلطة الاعتداد خفض تقديره الى مرتبة جيد دون ذكر اسباب
التعديل والتخفيض فتقدم بتظلمه من ذلك الى الوزير متضمنا العبارات
سابقة الذكر ، ثم اتلم الدعوى رقم (٥٤٢٨) لسنة ٢٩ ق امام محكمة القضاء
الادارى طعنا على هذا التقدير لاهليته حيث حكمت بطمسها ٨٧/١٠/٢٩
بغضول الدعوى شكلا بالنسبة بطلب ادمى الغاء قرار وزير التكوين والتجارة
الداخلية بخفض بيان ادائه عن عام ١٩٨٤ وفى الموضوع بالغاء هذا القرار
مع ما يترتب على ذلك من آثار لمخالفة القرار المطعون فيه للقانون فيها تضمنه
من خفض مرتبة الطاعن (ادمى) من مرتبة ممتاز الى مرتبة جيد دون حق
او سبب لذلك الخفض ، وحيث انه يبين من ذلك ان ما شعر به المطعون ضده
من ظلم فور علمه بالتقرير والتعديل الذى جرى عليه بسبب انعدام اى سند
في الواقع او القانون او الصالح العام لخفض تقدير كفاءته بمعرفة الوزير
الرئيس الاعلى له لمرتبة هذه الكفاءة كان له ما يبرره من الواقع والقانون
وحسبما كشف عن ذلك حكم محكمة القضاء الادارى سالف الذكر ، وهذا
الشعور الذى سيطر عليه عندما امسك بالقلم لتحرير تظلم مما لحق به وقد
اقترب من من التقاعد — حيث احيل للمعاش في ٨٧/٥/٤ — بتسليم
العبارات المشرو اليها اتمام كملته للنظم ومن ثم فانه يتعين النظر اليها
وتفسيرها ووزنها في ضوء الملاحظات سابقة الذكر وعلى ذلك فان ما ابداه
الطاعن من انه يتخذ بالسلوك المتفر الذى انتخذه الوزارة حياله او تولوه انه
« يتعين ان يكون شعارنا اللهم لا شفعة بل عبره وتذكرا اللهم لا ميلا مع
الهوى بل ميلا عن الهوى » يتعين فهمه بحسب سياق عبارات التظلم في إطار
رغبته في انلهل مدى ما تعرض له من ظلم وجواز للرئيس الادارى الاعلى
ذلك التظلم الذى حقق به بدون مبرر ظاهر بالمخالفة للقانون حلجا لحقه المشروع
في الترقى الى وظيفة اعلى بناء على التقرير الصحيح لكفاءته في سن اقترب

فيه من الأخالة للتقاعد ومن ثم فانه لا يجوز أن ينصرف عنهم وتفسير تلك العبارات الى الاساءة الى شخص الوزير أو هيئته وسلطته بقدر ما هي تكبره بقدره وعدل الله ودموعه للوزير بضرورة البحث والنظر في التصرفه وفحص نظمه على أساس موضوعي بمراماة الحق والقانون ، وآية ذلك ان الأوصاف محل الاساطة موجهة للقرار المتظلم فيه وموجهة الى الوزارة باعتبارها جهة إدارية وليس لشخص الوزير كما انه لا ينصهر أن يلجا المتظلم الى الوزير طالبا منه الانصاف والغاء القرار ، وهي في ذات الوقت بقصد ثارته ضده بتوجيه الاساءة الى شخصيته وهيئة ، فلذلك كله لا يخرج عن كونه وسيلة للتضييق عما كان يجيش به صدره من لحاسيس شديدة بالظلم والأمل في الانصاف أو صرخة أراد بها المتظلم أن يبين مدى جسامته ما وقع عليه من ظلم طالبا رفعه من الوزير الأعلى للوزارة التي يتبعها .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم ، فإن ما نسب الى المظلمين ضده من اتهام يكون غير ثابت في حقه بالوصف الذي قدم للمحكمة التأديبية من أجله حيث ينتفي من العبارات الواردة بظلمه في الظروف والملايسات التي صدرت فيها وصف الخروج على مقتضى الواجب وسلوكه سلوكا لا يتفق والاحترام الواجب لرؤسائه الأمر الذي يسبغ معه الحكم المظلمين الصنادير ببراءته سلبها في النتيجة التي انتهت إليها دون الأسباب التي استند إليها حيث أنه لا مشاحة في أن الوقت الاحتياطي أو الاحالة للتحقيق أو المحكمة التأديبية اذ تم ونقبا لاحكام القانون لايعد جزاء تأديبيا رغم ملحقته العامل من جرائمها من معاناة كما ان اتخاذ تلك الاجراءات بصورة حادة لا يبررها ما بذر منه في تظلمه لا يشكل سببا لابعاد سلوكه سلوكا لا يتفق مع الاحترام الواجب لرؤسائه لو كان قد ثبت وقوع ذلك منه ولا يفيقه بالتالي من الجزاء التأديبي عما يكون قد ثبت قبله في هذا الشأن ومن ثم يكون المظلم والحال كذلك غير قائم على أساس سليم من القانون جدير بالرفض .

(ظمن ١٤٠٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٢٦)

ثالثاً - المساواة بين الرجل والمرأة في ميادين الحياة السياسية

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

المادة ١١ من الدستور مفادها - الأصل في العلاقة بين الرجل والمرأة هي المساواة في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في الحدود التي تقرها أحكام الشريعة الإسلامية ونون لخلال بها تقوم عليه ميادى الشريعة الإسلامية في تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة بما تستقيم معه أحوال الأسرة الإسلامية - مؤدى ذلك أن الزوج لا يسأل عن أى خطأ يقع من الزوجة ما لم يثبت أنه قد أسهم في وقوعه أو استتبراره أو قد اتخذ موقف إيجلبى أو سلبى يمكن أن يشكل بذاته في حقه ما يستوجب المسألة - الشريعة الإسلامية هي المصدر الأول للتشريع تجعل للرجل قوامة على المرأة - يقتضى ذلك وجوب التدخل الإيجلبى من الزوج لمنع للزوجة من الانسياق وراء تصرفات أو أفعال أو سلوك أو الدعوة والعمل من أجل فكر خاطئ إذا كان يضر المصلحة القربية أو المصلحة الجماعية ويتعارض في المبادئ والأسس المعتمدة للشريعة الإسلامية - من واجب الزوج منع زوجته من الانزلاق إلى أفعال وسلوك يؤدي بها إلى ارتكاب جرائم جنسية - إذا لم يفعل الزوج ذلك يمد مرتكباً لخطأ ذاتي غير ذلك المنسوب للزوجة بشكل في حقه ما يوصف على الإهمال والسفارة أو التخليد لمسك الزوجة غير القويم .

الحكمة :

ومن حيث أن القرار الصادر من وزير الداخلية برفض منح جواز سفر أو تجديده للاستاذ (.....) - أنها يستند حسبها جياء بمذكرات جهة الإدارة وبتقرير الطعن - إلى اعتبارين ، أحدهما أن المذكور يتبع الذكورة حكمت أبو زيد في أسفارها وتقلاتها وتبركاتها ، وثانيها أنه كزوج لها قيم عليها وكان عليه أن يقوم سلوكها أن لم يك راضياً عن تصرفاتها . ومن حيث أن دستور جمهورية مصر العربية ينص في المادة (١١) على أنه « تكفل الدولة التوفيق بين ولجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاتصلية دون لخلال بأحكام الشريعة الإسلامية » .

ومن حيث أن يقتضى هذا النص أن الأصل في العلاقة بين الرجل والمرأة هي المساواة في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وذلك في الحدود التي تقرها أحكام الشريعة الإسلامية ودون لخلال بما تقوم عليه ميادئها المسمحة في تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة بما تستقيم معه أحوال الأسرة الإسلامية ، ومؤدى ذلك أن الزوج لا يسأل عن أى خطأ يقع من الزوجة ما لم يثبت أنه قد أسهم في وقوعه أو استتراه لو قد اتخذ موقف إيجابي أو سلبي يمكن أن يشكل بذاته في حقه بما يستوجب المساطة .

ومن حيث أن للشريعة الإسلامية التي هي المصدر الأول للتشريع تجعل للرجل القوامة على المرأة بل وتوجب عليه مباشرة هذه القوامة ، بما يقتضيه ذلك من وجوب التدخل الإيجابي من الزوج لمنع نزوجة من التردى في الانسحاق وراء تصرفات أو أعمال أو سلوك أو الدموه والعمل من أجل فكر خاطيء إذا كان يضر المصلحة الفردية لشخصها أو لأبرتها ويتعارض في المبادئ والأسس العامة للشريعة الإسلامية بل أن من وجب الزوج من بلغ أولى منع زوجته من الانزلاق إلى أعمال وسلوك يؤدي بها إلى التردى في طريق ارتكاب جرائم جنائية . فإذا ضعف الزوج إهمال المسار الخاطيء للزوجة وسكت عن مباشرة واجب التكوين أن استطاعة أو تمسك عرى الزوجية أن لم يستطعاً وبقي مصلحها لها سلبياً دون مباشرته قوامة وأداء مسؤوليته شرعاً عليها كان بذلك مرتكباً لخطأ ذاتي غير ذلك المنسوب للزوجة بشكل في حقه بما يوصف على الأقل بالمساهمة أو التأييد لمسلك الزوجة غير القويمة .

ومن حيث أن الثابت في حق الاستاذ (.....) أنه كان يتحرك مع زوجته في كل تنقلاتها ويتابع كل ما تقوم به من تحركات دون اعتراض منه أو توجيه أو نقد أو رفض ظاهر وثبت لما تقوم به من تشبيل تتحرك بسببية مسؤوليتها الجنائية على النحو الذي قرره محكمة الغيم في أحكامها كما سلف بيانه ومن ثم فإنه يكون بذلك قد ارتكب ما يبرر القرار المطعون فيه ويقيم على صحيح سببه ..

ومن حيث أن من خسر الدموى يلزم بمصروفاتها عملاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن ٥٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٤)

الفرع السابع

مبدأ شرعية العقاب التأديبي

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

شرعية العقاب التأديبي — لحكم المواد ٦٦ و ٦٧ و ٧٠ من الدستور
تسرى على المسؤولية التأديبية بركانها الثلاثة من جريمة تأديبية وعقوبة
تأديبية واجراءات تأديبية — ان لم يشرع الدستور سلطات الدولة بكامله
هيئة الموظفين المموجين في قولهم بإداء واجبات وظائفهم في رعية مصالح
الشعب — عدم جواز فصلهم بغير الطريق التأديبي الا في الأحوال التي يحددها
المقانون — عدم مجازاتهم كذلك الا في الأحوال التي يحددها القانون —
حظر توقيع أية عقوبة تأديبية الا بما حدده المشرع على سبيل الحصر
على العامل وبعد التحقيق معه كتابة وتحقيق دفاعه. وتسبب قرار الجزاء
كقاعدة عامة — حظر رجعية العقاب التأديبي — العقاب التأديبي — الجائز
توقيمه هو ذلك المقرر قانونا وانفذ وقت حدوث الجريمة التأديبية — جواز
توقيع جزاء تأديبي منسب على العامل الذي يترك الخدمة أثناء المحاكمة
التأديبية متى كان قد بدء في التحقيق قبل انتهاء خدمته او خلال خمس
سنوات من انتهائها — الجزاء الذي يوقع على العامل هو الجزاء المبين باللائحة
الجزاءات المعمول بها وقت ارتكاب المخالفة — وجوب سرعة التحقيق وتوقيع
الجزاء المناسب تحقيقا للتضبط الإداري — وحسن الأداء للعاملين — اذا
صدر بعد ارتكاب الجرم التأديبي وقيل للحكم في الدعوى التأديبية قانون اصلاح
للبنهم وجب تطبيقه — ما لم يكن ذلك مستحيلا نتيجة تغير حالة المتهم
الوظيفية بإحالة الى التقاعد حيث يوقع آنذاك عقاب مما حدده المشرع ان ترك
الخدمة ، وما يمثل ذلك من حالات — قيام وحقق في الاسس العامة للعقاب
تجميع بين العقاب الجنائي والعقاب التأديبي ، وذلك رغم تميز كل منهما في
الاجراءات والناطق والتكيف للأعمال المؤتممة وتوعية العقوبات .

المحكمة :

تنص المادة (٦٦) من الدستور على أن « العقوبة شخصية ولا جريمة
ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائي ولا عقاب
الا على الأعمال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون » . كما تنص المادة ٦٧ من

المستور على أن « المتهم برئ » حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع من نفسه » ... الخ « وتتم المادة (٧٠) على أنه لا تتحمل الدموى الجنائية الا يامر من جهة قضائية فيها عدا الاحوال التى يحددها القنون » .

كما نصت المادة (١٤) على أن « انوظائف الصلبة حق للوطنين وتكليف القائمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وتياملهم بإداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ولا يجوز فصلهم بغير الطريق لتدابير الا في الاحوال التى يحددها القنون » .

وحيث أنه يبين من النصوص الدستورية المبينة أن المشرع قد تسور في المادة (٦٦) بصفة عامة مطلقة المبادئ التى قررتها الأديان السماوية وختبتها الاسلام . وردتها نصوص الاعلان العالمى لحقوق الانسان عن مبادئ العامة الحاكمة لشرعية العقاب سواء اكلن جنفيا أو تاديبيا وهو أية شخص يتعلق بشخص المتهم وحده ولا يمتد لغيره وأنه يتمتع أن يتم التجريم وتحديد العقاب بأداة تشريعية عامة سواء يفتون أو بناء على قانون ، ولا يجوز أن يعاقب احد بأية عقوبة الا في محل لاحق على نفاذ القنون بالتجريم وتحديد العقاب ، كذلك فإن المتهم برئ حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها تحقيق دفاعه ، ويؤكد عموم تلك النصوص ورياتها على المسئولية التاديبية بأركانها الثلاثة من جريمة تاديبية ، وعقوبة تاديبية ، واجرامات — تاديبية مفهوم عبارات تلك النصوص المبردة لمبادئ أعلى منها قداسة والزاما من جهة ، وما ألزم به المشرع الدستورى المشرع وسلطات الدولة الأخرى من كفالة حماية المواطنين المبرمين وتياملهم بإداء خدماتهم وواجباتهم في رعاية مصالح الشعب وعدم جواز فصلهم بغير الطريق التاديبى الا في الاحوال التى يحددها القنون ، بحيث يكون تقرير مجازاتهم تاديبيا وفصلهم كذلك في الاحوال التى يحددها القنون بهراة تلك المبادئ الانسانية الصلبة لتعقاب بكل أنواعها في الدولة الخاضعة لسيادة القانون وفقا لصريح المادة (٦٤) من الدستور .

ومن حيث أنه يؤكد مسبق ماتصت عليه أنظمة المعلنين المتعاقبة الصادرة بقوانين سواء في القنون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القنون رقم ٤٦ لسنة

١٩٦٤ أو قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والتي آخرها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ من تحديد الجريمة التأديبية ووصفها بصفة عامة وكذلك في اوصاف متعلقة بالواجبات الانسانية للعامل والاعضاء المحظور عليه ارتكابها ، وان كان هذا التحديد لا يتضمن ربط كل فعل بالتحديد بالجزاء الواجب توقيعه عليه الا في حالة النص الصريح على ذلك كما في لوائح الجزاءات التي تصدرها السلطة المختصة من نظام العاملين المنتمين بالدولة الصالحين بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ والمواد ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ والمواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٥ من نظام العاملين المنتمين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وحظر توقيع اية عقوبة تأديبية ما جده المشرع على مسبيل الحصر على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وتحقيق دفاعه ويشترط تسبب قرار الجزاء كجاعدة عامة وتحديد السلطة التأديبية التي ترقعه ومدى ولايتها التأديبية وجودها سواء اكلت السلطة الرئاسية او المحكمة التأديبية وحيث انه قد نص الدستور في المادة (١٨٧) منه على انه « لا تسرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها ، ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب » .

ومن حيث ان المشرع قد حسم بذلك الامر بالنسبة لجمعية القوانين وغيرها من التشريعات من باب أولى ، فلم يجعل لى منها سلطان حاكم الا بالنسبة للوائح التي تحدث من تاريخ نفاذها — وحظر أى اثر فيما وقع قبلها وإجاز الدستور استثناء في غير المواد الجنائية تقرير الأثر الرجعى للقانون ومثله في ذلك التشريع الأئنى مرتبة من باب أولى كما سلف القول .

وحيث انه وان جرى الفقه والقضاء الإداريين وبخاصة القضاء التأديبى على استقلال المسئولين التأديبية والجنائية فيما يتعلق بغير ما سبق من اصول عامة لشرعية العقاب القانونى ليا كان نوعه ، فانه وان لم يرد في النص مخالف الذكر صراحة حظر رجعية العقاب التأديبى مثل الحظر الذى أوردته على الرجعية في المواد الجنائية ، فان هذا الحظر باقتباره أصلا

من الأصول المعلقة للعقاب القانوني يسرى على العقوبة التأديبية ويحكم المسؤولية التأديبية تشريعا وقضاء اعمالا للبدا العام الذي تعرضه شرعية العقاب من جهة وعموم عبارة نص المادة (٦٦) من الدستور في لغتها الأخيرة التي حظرت العقاب الا على الاعمال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون المقرر للعقوب والمقاب من جهة أخرى ، ولا في عبارات نموص نظم العاملين المدنيين بالدولة بشأن المسؤولية التأديبية تردد هذا الأصل العام مراحة وهو ان المسؤولية التأديبية تتحرك بمجرد وقوع الفعل الذي يشكل الجريمة التأديبية او نور اكتسابه كما ان العقوبة التأديبية التي توقع على العامل هي تلك النافذة والمعمول بها وقت ارتكابه للجريمة التأديبية وهذا هو ما جرى بالفعل في الفالبية المعطى للمخالفات التأديبية حيث يتم التحقيق وتوقيع الجزاء في وقت لا يسمح بتعديل القوانين والفقرة الأولى من المادة (٧٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته او يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبا الخ » .

ينص الفقرة الأولى من المادة (٧٦) على أنه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقق معه كلفة وسماع اقواله وتحقيق دفاعه ، ويجب ان يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا » ، وتنص الفقرة الأولى من المادة (٨٠) على ان الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي ١ - ... الخ » وتنص المادة (٥٥) من نظم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على ان كل عمل يخالف الواجبات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية او يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته او يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبا ... الخ » وتنص المادة (٥٦) على انه لا يجوز توقيع عقوبة على العامل الا بعد التحقيق معه وسماع اقواله وتحقيق دفاعه ... » ويطلق نص الفقرة الأولى من المادة (٥٧) من هذا النظم الفقرة الأولى من المادة (٨٠) من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ويبين من هذه النصوص جميعها ان العقاب التأديبي الجائز توقيعنه هو ذلك المقرر قانونا والنافذ وقت حدوث الجريمة التأديبية يؤكد ما سبق ان انظمة المحكم التأديبية وبصفة خاصة وفقا لاحكام القانون

رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص بان المخالفة التأديبية المختصة هي المخالفة التي تختص بالمخالفة التأديبية للمعلمين بإسبغة الادارية التي وقعت بها الجرائم التأديبية كما تنص على توقيع العقوبة على المعلم الذي يترى الخدمة لاي سبب أثناء المخالفة التأديبية متى كان قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء خدمته في المخالفة الادارية ولو كان قد بدىء في التحقيق بعد انتهاء خدمته وخلال خمس سنوات من انتهائها بعقوبة من العقوبات التي حدها المشرع بالنص لتلائم مع التغيير الذي حدث في الوضع الوظيفي للمعلم حيث يجعل تركه للخدمة توقيع عقوبة من العقوبات المقررة للمعلمين بالخدمة غير محققة الهدف العقلي فيها أو مستحيلة التنفيذ من ناحية اخرى ولم يكن المشرع في حاجة الى هذه الاحكام الا لو كان الأصل ان العقوبة التي يجازى بها المعلم هي تلك المقررة قانونا وقت ارتكابه المخالفة التأديبية وقبل انتهاء خدمة المادة (٦٤) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والمادة (٨٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

ويضاف الى ما سبق ان الأصل وفقا لمتطلبات حسن الادارة التي نوجب سزمة الردع والجزر ان يرتكب مخالفات تأديبية من المعلمين ان يتم بصفة التحقيق وتوقيع الجزاء المناسب بناء عليه على المسببوت تحقيقا للانضباط الادارى وحسن الاداء للمعلمين بحيث لا يستغرق حسم المسؤولية التأديبية زمنا بين وقوع الامصال المؤتبة وتوقيع الجزاء يسمح عادة بحدوث تعديل في الجزاءات المقرر توقيعها قانونا من وقت حدوث المخالفات التأديبية كذلك نفاذ بالنص المريع بحسب ميعاد سقوط الدوى التأديبية من تاريخ حدوث المخالفة التأديبية بصفة أساسية او من تاريخ علم الرئيس الادارى المباشر بها (م ٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١) ، (م ٩١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨) . وبحسب الامر بالنسبة لذلك انه في لائحة الجزاءات التي تضمنها السلطة المختصة حيث ترتبط المخالفة بالجزاء المقرر لها ، لا يتصور على اى وجه ان تثار شبهة او يقوم شبك في ان الجزاء المقرر هو ذلك الذى حدد للجريمة التأديبية في لائحة الجزاءات وقت وقوعها ولا يتصور ان يذهب رأى بمقوية الى ان التمهيل في تلك اللائحة في الفترة من وقوع الجريمة التأديبية حتى انتهاء التحقيق وتوقيع الجزاء يترتب عليه

سريان اللاتعة الجديدة على الجرائم الواقعة مسابقة على نفاذها ملازمة
أمر لا تملكه اللوائح بنص الدستور بصفة عامة حيث الأثر الرجعى يختص
به القانون فقط من ناحية ، كما أنه كما سلف القول محظور هذا الأثر
الرجعى فى المجال العقابى الجنائى أو تاديبيا على القانون ذاته لحماية الإنسان
محل المسألة الجنائية أو التأديبية من ناحية أخرى وهذه
الحكمة هى ذاتها التى أجازت للمشرع الجنائى أن ينص فى المادة (٥٠) من
قانون العقوبات على أن « أن يعاقب على الجرائم يقتضى القانون المعمول
به وقت ارتكابها ومن ذلك اذا صدر بعد وقوع الفعل وقيل الحكم به
ثم تابا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره وإذا صدر قانون بعد
حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه بوقت
تنفيذ الحكم وتنتهى آكله الجنائية الخ » .

ومن حيث أنه أمالا لما سبق من أصول عامة تحكم العقاب والمسئولية
تأديبية فإنه يتعين التسليم بأنه لا يجوز أصلا كتاعدة عامة توقيع عقوبة
تأديبية على المعلن الا العقوبة المقررة والنافذة وقت وقوع الفعل التأديبى الذى
يجازى من أجله وذلك ما لم يكن العقاب التأديبى قد تعامل بصورة أصلح
إعمالا للبعد المقرر فى مجال العقاب الجنائى تطبيقا لما تحته الوحدة فى
الأسس العامة للعقاب الجامعة بينه وبين العقاب التأديبى وذلك رغم تميز كل
مذهب فى الإجراءات والتنطق والتكليف للأفعال المؤتممة وتوعية العقوبات -
أو ما لم يكن قد أصبح مستحيلا توقيع العقوبة على المتهم نتيجة تغير حالته
الوظيفية بحالته للتقاعد حيث يوقع عليه العقاب الذى حدده المشرع ان ترك
الخدمة وما يمثل ذلك من حالات ٣.

(طعن ١٦٨٢ لسنة ٣١ ق جلسة ٢١٨٩/٢/٤)

الفصل الثاني

المحكمة الدستورية العليا

أولاً - طبيعة الدعوى الدستورية

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

الدعوى الدستورية بطبيعتها دعوى عينية - توجه فيها الخصومة إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بموجب دستوري الأحكام الصادرة فيها لها حجية مطلقة - لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعوى التي صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكلفة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة - سواء انتهت هذه الأحكام إلى عدم دستورية النصوص التي صدرت بشأنها أو بدستوريتها .

المحكمة :

ومن حيث أن المحكمة العليا سبق وأن قضت في الدعوى رقم ٤ لسنة ٤ قضائية (دستورية) بتاريخ ١٩٧٦/٣/٧ بأن النص على المادة العاشرة من القرار بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ فيما نصت عليه من عدم جواز الطعن في القرارات الصادرة من لجنة ضبط القوات المسلحة المنعقدة بمسفة هيئة قضائية غير قائم على أساس سليم بتعين الرافض ، وقد أُلغى قضاء المحكمة الدستورية العليا في هذا الخصوص على أن الأحكام الصادرة في الدعوى الدستورية ، وهي بطبيعتها دعوى عينية توجه الخصومة لها إلى النصوص التشريعية المطعون عليها بموجب دستوري تكون لها حجية مطلقة ، بحيث لا يقتصر أثرها على الخصوم في الدعوى التي صدرت فيها وإنما ينصرف هذا الأثر إلى الكلفة وتلتزم بها جميع سلطات الدولة سواء أكانت هذه الأحكام قد انتهت إلى عدم دستورية النص التشريعي المطعون فيه أم إلى دستوريتها ورفض الدعوى على هذا الأسس .

(طعن ٢٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٣)

ثانيا - سلطة المحكمة في مباشرة اختصاصها

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

المراد بمباشرة المحكمة الدستورية لاختصاصها في الرقابة على دستورية القوانين تكون لها من تلقاء ذاتها عندما يعرض لها نص من قانون بمنسابة ممارسة اختصاص مقرر لها - كذلك في شأن ما يحال اليها من جهات القضاء لاغفل فيه من المسائل الدستورية وما يرفع امامها من دعوى يقبها من ينير الدفع بعدم دستورية نص تقدر جهات القضاء حديثة - ولاية الفصل في عدم دستورية القوانين قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا كانت لكل محكمة من محاكم البلاد - المحاكم مخرطة اساسا بالحكم الدستور وهي تلزم بالمحافظة على احكامه وحماية الشرعية الدستورية التي يقرها - عندما يعرض على المحكم نزاع تختص به وتطبق بشأنه نصوص في قانون او لائحة تعارض مع احكام الدستور الذي يعد القانون الاساسي والاعلى للبلاد كان على القضاء ان يمتنع عن تطبيق النصوص غير الدستورية واعمال احكام الدستور التي نعملها - المحكمة المختصة اساسا بالفصل في النزعة هي المختصة اصلا بتقدير مدى جدية الدفع بعدم دستورية اى نص يتعلق بها - سواء من تلقاء ذاتها او بناء على دفع من الخصوم - لا يكون الدفع جديا الا لو كان له سند من الدستور يجعله مرجح الكسب عندما تقام الدعوى بعدم الدستورية امام المحكمة الدستورية العليا في المبدأ المحدد لذلك .

المحكمة :

ومن حيث ان الفصل في الاختصاص يجب دائما ان يسبق الفصل في الشكل او الموضوع ، كما يتعين حسبما جرى على ذلك قضاء هذه المحكمة على محاكم مجلس الدولة التصدى للفصل في مدى ولاية القضاء الادارى بنظر الدعوى من تلقاء نفسه ولو دون وقع من الخصوم وذلك اعمالا لما تقتضيه المادة (٣٢) من الدستور واحكم القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ بتنظيم مجلس الدولة من تحديد لولاية محاكم مجلس الدولة كجزء من النظام العام الدستورى والقضائى في البلاد .

ومن حيث ان تتكون المحكمة الدستورية العليا من المخر بالفقانون رقم ٤٨

لسنة ١٩٧٩ ينص في المادة (٢٥) منه على أن (تختص المحكمة الدستورية العليا بما يأتي :

أولا — الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح
وينص في المادة (٢٦) على أنه « تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي :

(١) إذا تراءى لأحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي إنشاء نظر أحدي الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، لوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

(ب) إذا دفع إحد الاخصم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة رأت المحكمة أو الهيئة أن الدافع جدى ، أجل نظر الدعوى وحددت إن آثار الدافع يعمدا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدافع كأن لم يكن . »

ولقد نصت الفكرة الايضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا على ان « من أبرز معالم دستور جمهورية مصر العربية الذي منحته جواهر شبيب مصر لانفسها في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، ما أورده في بابه الرابع سيادة القانون أساس الحكم في الدولة مؤكدة بذلك خضوعها للقانون كالأفراد سواء بسواء »

ولما كانت سيادة القانون تستوجب بداية عجم خروج القوانين واللوائح على أحكام الدستور باعتباره القانون الأسسى ، فسيما الالتزام الدولية بأحكامه فيما يصدر منها من قواعد تشريعية ، فقد خصص الدستور نملا مستقلا للمحكمة الدستورية العليا في الباب الذي يعالج نظام للحكم بهس فيه على أنها هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها تتولى دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، كما تتولى تفسير النصوص

التشريعية ، مؤكداً بذلك أهمية هذه الهيئات القضائية العليا على تثبيت دعائم
الاشروعية وصيانة حقوق الأفراد وحرياتهم .

وقد أعد القانون المرافق في شأن المحكمة الدستورية العليا استكمالاً
للمسهب الدستورية التي يقوم عليها نظام الحكم في البلاد .

وتأكيداً لأهمية الدور الذي اسبقه الدستور على المحكمة الدستورية
العليا لتحقيق الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح مع توحيد
مفهوم نصوص الدستور بما يحقق استقرار الحقوق ، حرص القانون على أن
يكون لهذه المحكمة دون غيرها القول الفصل فيما يثور من منازعات حول
دستورية القوانين تحقيقاً لفظاق هذه الرقابة على دستورية القوانين نص
انقانون على ثلاثة طرق لتحقيق هذه الغاية ، اولها التآء آهة القضاء من
تلقاء نفسها إلى المحكمة الدستورية العليا لتفصل في دستورية نص لازم
الفصل في دعوى منظورة أمام هذه الآهة وذلك تثبيتاً لالقرار الاحكام القضائية
بالتواءع الدستورية الصحيحة ، والثاني الدفع الجدى من إحد الخصوم
أمام إحدى آهات القضاء بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة وعندئذ
تؤجل المحكمة نظر الدعوى وتحدد أن آثار الدفع أجل لرفع الدعوى بذلك
والطريق الثالث تحويل المحكمة الدستورية العليا أن تقضى من تلقاء نفسها
بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة جميع
اختصاصاتها .

ومتقضى ما تقدم أن مباشرة المحكمة الدستورية لاختصاصها في الرقابة
على دستورية القوانين لما تكون لها من تلقاء تلقاء عندما يعرض لها نص
من قانون بمناسبة ممارسة اختصاص مقرر لها ، وكذلك الأمر في شأن
ما يحال إليها من آهات القضاء للفصل فيه من المسائل الدستورية ، وما يرفع
أمامها من دعاوى يقيها من آثار الدفع بعدم دستورية نص تقدر آهات القضاء
جديته وأساس تنظيم المشروع في قانون المحكمة الدستورية العليا لطريق
الدفع الجدى بعدم الدستورية سبيلاً إلى نظر الأمر أمام المحكمة أو تقيمت
الدعوى في الميعاد الذي تحدده محكمة الموضوع والتي قضت بجديّة الدفع

لاحتيال كسبه طبقا لاحكام الدستور وفقا لتقديرها ان ولاية الفصل في عدم دستورية القوانين قبل انشاء المحكمة الدستورية العليا كانت لكل محكمة من محاكم البلاد . وحيث استقر انقضاء الادارى والعادى على ان المحاكم مخاطبة اساسا باحكام الدستور وهى تلتزم بالمحافظة على احكامه وحماية الشرعية الدستورية التى يقررها بحيث انه عندما يعرض عليها نزاع تختص به وتطبق بشأنه نصوصا فى قانون او لائحة تتعارض مع احكام الدستور الذى يمد القانون الاساسى والاعلى للبلاد كل على القضاء ان يمتنع عن تطبيق النصوص غير الدستورية واعمال احكام الدستور التى تلوهها وبالتالى فان المحكمة المختصة اسلسا بالفصل فى المنازعة هى المختصة اصلا بتقدير مدى جدية الدفع بعدم دستورية اى نص يتعلق بها سواء من تلقاء ذاتها او بناء على دفع من الخصوم ولا يكون الدفع جديا الا لو كان له سند من الدستور يجعله مرجح الكسب عندها تقام الدعوى بعدم الدستورية امام المحكمة الدستورية العليا فى اليماد المحدد لذلك وبناء على ذلك فان من البديهي ممارسة جهات القضاء لاختصاصها فى التصدى لاثارة عدم دستورية نص فى قانون او للفصل فى جدية الدفع بعدم دستوريته ان يكون ذلك بمناسبة ممارسة ولاية واختصاص مقرر دستوريا وقانونيا لها .

(ظمن ٨٣١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٥/١٢/٩٠)

ثالثا - اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل فى نزاع الاختصاص

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا تنص بان - تختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى نزاع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء او الهيئات ذات الاختصاص القضائى - ذلك اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد امام جهتين منها ولم تتدخل احداهما عن نظرها او تخلت كليهما عنها - تلتزم المحاكم العادية وبمخلكم مجلس الدولة بما قضت به المحكمة الدستورية العليا بتحديد الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة (٢٥) (ثانيا) من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا تنص على أن تختص هذه المحكمة بالفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجبهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منهما ولم تتدخل إحداها من نظرها أو تطلت كليهما ملها . ومن حيث أنه بناء على قانون المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر وأعمال مقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا المنسل إلى أن تلتزم المحاكم العادية وبما حكم مجلس الدولة بما قضت به المحكمة الدستورية العليا بتحديد الجبهة القضائية المختصة بنظر النزاع ، ومؤدى ذلك أن القضاء العادي هو الجبهة القضائية المختصة بالفصل في النزاع المسال دون غيرها .

ومن حيث أن البحث في مسألة الاختصاص يسبق البحث في الدعوى شكلا وموضوعا .

ومن حيث أن محكمة القضاء الإداري قد قضت بعدم قبول الدعوى شكلا وكان النزاع المطروح عليها يخرج - بمقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا من اختصاصها باعتباره يدخل في اختصاص القضاء العادي قانونا .

وإذا ذهب المحكم المظنون إليه إلى غير ذلك ، وقفى بعدم قبول الدعوى شكلا فإنه يكون قد خالف القانون وبتمين الحالة هذه القضاء بالفناء وعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى .

ومن حيث أن من يختص الدعوى يلزم بمصروفاتها طبقا لأحكام المادة (١٨٤) من قانون المرافعات .

(طعن ١١٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٤)

رابعاً - لحكام المحكمة الدستورية وقراراتها بالنفس ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

القرارات التفسيرية الصادرة من المحكمة الدستورية العليا تصدر باسم الشعب وتلزم جميع سلطات الدولة - لا يجوز الطعن عليها - القرار التفسيري في الطلب رقم ٣ لسنة ٨ قضائية ينزل منزلة التشريع ويضحي شأن مواده واجب التطبيق ويجوز ما للأحكام النهائية من حجية وقوة .

المحكمة :

ومن حيث أنه من الذبح بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعها بعد الميعاد المقرر في المادة ١٤٢ من قانون التأمين الاجتماعي فإن الطاعن يؤسس طعنه في طلب إعادة تسوية معاشه على التفسير الصادر من المحكمة الدستورية العليا بقرار التفسير رقم ٣ لسنة ٨ قضائية (تفسير) في شأن تطبيق المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعي ، وأن قضاء هذه المحكمة جرى على أن القرارات التفسيرية الصادرة من المحكمة الدستورية العليا تصدر باسم الشعب وتلزم جميع سلطات الدولة ولا يجوز الطعن عليها طبقاً للمواد ٣٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا وأن القرار التفسيري رقم ٣ لسنة ٨ قضائية السابق الذكر ينزل منزلة التشريع ويضحي شأن مواده واجب التطبيق ويجوز ما للأحكام النهائية من حجية وقوة ، ومن ثم فإنه يتوجب على صفوره حكمة إعادة تسوية معاشات أعضاء الهيئات القضائية المستقدين منه .

(طعن ٣١٤٣ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٩١/١١/٢٣)

المبدأ ٦

قاعدة رقم (١٢٠)

المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا مفادها — احكام المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكتابة — بهذه الخلة فان قرارات المحكمة في التفسير تنزل منزلة التشريع وتضحي شأن مواده واجبة التطبيق .

المحكمة :

طبقا لنص المادة ١/٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا فان احكامها في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكتابة ، وبهذه الخلة فان قرارات المحكمة في التفسير تنزل بمنزلة التشريع وتضحي شأن مواده ولجنة التطبيق .

ومن حيث انه متى كان ذلك وقد كشفت المحكمة الدستورية العليا عن المعاملة نقب رئيس محكمة النقض ومن في درجته من اعضاء الهيئات القضائية معللة الوزير من حيث المعاش ومعللة نقب رئيس محكمة الاستئناف ومن في درجته من اعضاء الهيئات القضائية معللة نقب الوزير من حيث المعاش وذلك منذ بلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير بحكمها الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٦٠ ومن ثم فان تظلم الطاعن من ربط معاشه بصدد مقبولا في ضوء حكم التفسير المشار اليه الذي يصد حكما نهائيا يترتب على صدورده جهتية اعادة تسوية المراكز القانونية لجميع من ينطبق عليهم من اعضاء الهيئات القضائية وبناء على ما تقدم يكون الطعن قد استوفى اوضاعه الشكلية .

(طعن رقم ١١٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٢/٥/١٦)

نفس المعنى — طعن رقم ٦١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦١/١١/١٦

(طعن رقم ٧٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٦١/٣/١٠)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

أولاً — الأثر المباشر للتشريع الجديد

القاعدة رقم (١٢٢)

المستند:

القاعدة القانونية من حيث الزمان لها وجهان :

١ — وجه سلبي هو انعدام الأثر الرجعي للتشريع .

٢ — وجه إيجابي أثره المباشر — المبدأ ١٨٧ من الدستور مفاده — عدم سريان أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها — يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك — يشترط لذلك موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب — الأصل العام هو أن القوائم لا يجوز أن تكون لها أثر رجعي — ما لم يكن الأثر الرجعي مقرباً صراحة في القوانين التي تصدر تنفيذاً لها وينص صريح في القانون .

المحكمة الدستورية

ومن حيث أنه لا يغير من ذلك ما سلفه الطاعن من صدور قرارات من مجلس كلية الشريعة والقانون ومن جامعة الأزهر يجعل هذه المادة (المطلحات القانونية باللغة الأجنبية) مادة اختيارية وليست مادة رسوب فإحدى من ظاهري الأوراق أن رئيس قسم القانون العام بكلية الشريعة والقانون بـجامعة الأزهر اقترح في مذكرته المؤرخة ١٩٨٩/١٠/٢١ أن تكون دراسة المطلحات في كلية الشريعة اجبارية في السنة الأولى فقط واختيارية في السنوات الأربع الباقية وتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٤ وافق مجلس الكلية على هذا الاقتراح وتتخذ الإجراءات القانونية لتعديل اللائحة الداخلية وقد اتمت مذكرة مدير عام شؤون التعليم بـجامعة الأزهر المؤرخة ١٩٩٠/١/١٠ أن المواد التي طلب رئيس قسم القانون العام بكلية تعديلها باللائحة الداخلية مسوة بالتمديدات التي اعطيت على اللائحة الداخلية لكلية الحقوق بـجامعة القاهرة

واردود وليجبة إلى الرأىة لكيفيات الشريعة والقانون فيجامعة. وتم تطبيقها حتى العلم الجامعي ١٢٨٩/١٠١٦٠ وقد لخصها نقب. رئيس الجامعة إلى رئيسي الجامعة وعرضت على لجنة الحفظ والمناهج بتاريخ ١٢٨٩/١٠/١٦٠٠. وتم تعديل اللانحة لداخلية بكفية الشريعة والقانون بقرار من مجلس الجامعة وبعد موافقة المجلس الأعلى لازهر حسبما يتطلبها قانون الأزهر ولائحته التنفيذية بل ظل الأمر مجرد اقتراح لم يكتسب صفة القاعدة القانونية الوجبة التطبيق ، وكان الطاعن وقبل عرض هذا الاقتراح قد دخل الإمتحان في العام الجامعي ١٢٨٩/٨٨ وحتى لاد ما عجلت اللانحة الداخلية بنية الشريعة والقانون على نحو يجعل من مدة المصطلحات مدة لخصاريه من هذا التعديل يصرى بقره المباشر لبداء من تاريخ نفاذه وليس له أثر رجعي ، فسرير القاعدة القانونية في الزمان لها وجهان ، وجه سلبى وهو عدم الأثر الرجعى للتشريع ووجه ايجابى هو أثره المباشر ، وقد نص المشرع الدستورى صراحة في المادة (١٨٧) من الدستور على أنه لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النظم في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب فالأصل العمل بالقانون لا يجوز أن يكون لها أثر رجعى . وذلك بما لم يكن الأثر الرجعى مقروفاً بمصلحة في التاريخ التمر تصير تنفيذاً لها وينص مرسى في القانون ومن حيث أن مقتضى ذلك أن القواعد اللانحة المنظمة لأداء الامتحانات وانجاح فيها يكفلت جامعة الأزهر ليس لها أثر رجعى بمعنى أنه لا يرجع فيما تم في ظل الملقى ملى لا تلك اعادة النظر فيما تم في ظل القاعدة القديمة من تكوين أو انقضاء وقسح وتكون أو من ترتيب أثر على وضع قانونى لمعبرة إذن هي بمعرفة تاريخ تكوين أو انقضاء المركز القانونى أو تاريخ ترتيب الأثر عليه فان كان المركز القانونى قد تكون أو انقضى في ظل القاعدة القديمة فلا تسرى القاعدة الجديدة هذا إن كان أو ذلك الانقضاء والا كان رجعياً وان كانت الأثر المتولدة من مركز قانونى قد ترتبت قبل نفاذ القاعدة الجديدة فلا يغير لهذه القاعدة طبعها ليس لها من أثر رجعى فالأثر القانونى للطاعن هو الرىوب غير المسادة المباشر إليها ومن ثم فالقاعدة القانونية الجعيمه — يفرض صدورها بلاداة القانونية

المصلحة على ما توضح لنا — والتي تجعل منها مادة اختيارية وليست مادة
رسمية لا يجوز أن تسمى الا بالتر مبالر على الطلاب الراشعين في تلك المادة
وقت نفاذ تلك القاعدة ومن ثم يكون قرار امتناع الجامعة عن اعتبار مادة
المصطلحات القانونية باللغة الأجنبية مادة اختيارية وعدم اعتبار الطامن
منقولاً للبنية الخامسة بكلية الشريعة والقانون قد صدر بحسب الظاهر من
الأوراق متفقاً وصحيح حكم القانون وغير مرجح الإلغاء عند الفصل في
الموضوع .

(طعن ٢٥٥ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٩٢/٢/٩)

**ثانياً — الدستور ينقل البصريين جميعاً الحرية الشخصية
وحرية الرأي وحرية التعبير وحرية النشر وحرية
تكوين الجمعيات**

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

الواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ من الدستور تقضي بأن — الأصل في الإنسان
البراءة حتى تثبت إدانته بدليل قانوني قاطع في جريمة تستوجب عقابه
قانوناً — يتمين أن يثبت ارتكاب فعل مؤثم قانوناً قبل من توقع عليه العقوبة
التأنيبية — ذلك سواء كان الفعل سلبياً أم إيجابياً لاداة العاقل فيما يصد
قانوناً جريمة تأنيبية — لا يسوغ أن تبنى الأمانة على الافتراض والظن
والتشمين دون دليل يقيني .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة الى ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ثبوت
البينة في حق المخالف الثالث استناداً الى أن بقاء السيارة بالاسكندرية طوال
الرحلة أو ترينه على استعمالها طوال هذه الفترة .

ومن حيك أن قد ورد بدفاع المحللين ان مسيّب بقاء السيارات الثلاث
بأسكندرية طوال مدة الرحلة هو قصد مدة الرحلة التي استغرقت ثلاثة أيام
من ١٢/٤/١٩٨٥ حتى ١٥/٤/١٩٨٥ وان متسرة الرحلة كلفت عطلة رسمية

بالموزارة وهو ما يعنى ان لم تكن هناك حاجة لاستعمالها في مهام مصلحة بالقاهرة .

ومن حيث انه من المسلمات في شريعة العقاب ايا كان نوعه كما جرى على ذلك قضاء هذه المحكمة اعمالا لاحكام المواد (٦٦) ، (٦٧) ، (٦٨) من الدستور ان الاصل في الاتساع البراءة حتى تثبت ادانته بدليل قانوني قاطع في جريمة تستوجب عقابه قانونا ومن ثم فانه يتعين ان يثبت ارتكاب فعل مؤثما قانونا قبل من توقع عليه العقوبة التأديبية سواء كان هذا الفعل سلبيا ام ايجابيا وذلك لادانة الجاني فيما يعد قانونا جريمة تأديبية ولا سوغ ان تبني الادانة على الانتراش والظن والتخمين دون دليل يقيني بوقوع الجريمة التأديبية ان تشبب اليه ومن حيث انه قد خلب الأوراق من دليل يقيني على ان المخلف الثالث المذكور قد استخدم السيارة في فترة بقاءها بالاسكندرية استخداما لا يتفق مع تخصيصها لنظرة وعائلة من وإلى قد قضاء الرحلة التي استخدمت تلك السيارة في الانتقال خلالها فانه لا يتفق مع جميع احكام القانون ما ذهب اليه الحكم المطعون بشأن استخدام السيارة في النقل بها خلال بقائها بالاسكندرية وبخاصة اذا ما روعي سلامة تبرير بقاءها دون تنسفر خالين الى القاهرة مع فودتها عند انتهاء الرحلة خالين لنقل المخلف الثالث وأسرته الى القاهرة مما تكلفت الرحلة نفقات لا مئدة منها حيث لا حيلة خلال فترة النقلة لاستخدام مصلحة لتلك السيارة .

ومن حيث انه يتعين من ذلك ان الحكم المطعون فيه لم يستخلص النتيجة التي انتهى اليها من ادانته الجناحين على اساس سليم من الوقوع ثابتة بالأوراق التي تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها . ومن ثم فانه يكون قد انتهان واخطأ في تطبيقه وتطبيقه الأمر الذي يتعين معه القضاء بغيره وببراءة الجناحين مما نسب اليهم .

المبدأ :

استدال المرأة القناب على وجهها إخفاء له عن الأعين هو في جميع الأحوال غير محظور شرعا - القاتنون لا يحرمه والعرف لا ينكره - لا يجوز حظره بصفة مطلقة أو منعه بصورة كلية على المرأة ولو في جهة معينة أو مكان محدد مما يحق لها ارتياده . لما يتثله هذا الحظر المطلق أو المتع الكلى من مساس بالحرية الشخصية في ارتداء الملابس ، ومن تشييد لأهوية الحقيقية - حظر الحجاب أو تقييده لا يثبت لغير السلطة التشريعية وليس للقائمين على المسئولية في غيرها ، مثل مجلس الجامعة أو رئيسها أو عييد الكلية - وأن كان له عراج مسئول عن تصريف أمور الجامعة أو الكلية أن يواجه بالقدر اللازم ما قد ينشأ عرضا عن ضرورة تقتضى التحقق من شخصية المرأة في مواطن معينة سدا للثغرة أو لأخرى .

الحكمة :

ومن حيث إذا كان جمهور علماء الإسلام على أن وجه المرأة ليس يعوره ، يجوز لها الكشف عنه ، ولأنهم لم يحظروا عليها ستره الا في الطواف حول الكعبة المشرفة ، كما أن هناك علماء رأوا وجوب حجب المرأة وجهها بصفة عامة . ومما يستدل هذا أن استدال المرأة القناب أو الخمار على وجهها إخفاء له عن الأعين ، أن لم يكن واجبا شرعا في رأى ، فإنه كذلك في رأى آخر ، وهو في جميع الأحوال غير محظور شرعا . بالافسلفة الى أن الدعوة الإصلاحية ان لم ترك القناب عملة مبدوا من التقية ، فإن ظلونا خاصة قد تدعو اليه صجودا من الفتنة . فضلا عن أن القاتنون لا يحرمه والعرف لا ينكره . وبذا يظل القناب طليقا في غمار الحرية الشخصية ونحن نرى في كتف الحرية المعقدية فلا يجوز حظره بصفة مطلقة أو منعه بصورة كلية على المرأة ولو في جهة معينة أو مكان محدد مما يحق لها ارتياده ، لما يتثله هذا الحظر المطلق أو المتع الكلى من مساس بالحرية الشخصية في ارتداء الملابس ومن تقييد الحرية المعقدية ولو اقتبالا على مذهب ذي عزية أو اعراضا عن آخر ذي رخصة تؤن تتفرع مع ثنائون أو اصطدام بعرف ، بل تعريفا واقيا لصاحبته وظهرها معريا بالحشمة ورمزا داميا للخلق القويم عامة ، فلا جناح على امرأة

أخذت نفسها بهذا مذهب شديد بالتقلب ولم تترك إلى آخر خفف بالحجاب إياها كان
الراى فى حق المشرع الوضعى للدستور فى الانتصار لمذهب شرعى على آخر
فى مسألة انحط فى التعبدات أسوة بضعه. هذا فى إطلاق الملاحظات ربما لخلاف
فيها وتوحيد التطبيق بشأنها فهذا الحق لا يثبت لغير السلطة التشريعية ولو
كان من القائمين على المسئولية فى غيرها مثل مجلس الجامعة أو رئيسها
أو عميد الكلية ، فلا يجوز لأيهم مرض ذلك الحظر المطلق والمنع التام للتعب
فى الجامعة أو الكلية ، وإن كان له كراخ مسئول من تصريف أمور الجامعة
أو الكلية أن يواجه بالقدر اللازم ما قد ينشأ عرضاً من ضرورة تنقضي التحقق
من شخصية المرأة فى مواطن معينة سدا لذريعة أو أخرى ، وهو ما قصدت
إليه الفتاوى الشرعية الصادرة فى هذا الشأن ، كما فى حالة دخول الجامعة
أو الكلية تحوطاً للمعامل الدخيلة أو حالة أداء الامتحانات توقفاً للإنتحال ،
هذه الضرورة تقدر بقدرها وتنبع فحسب. فيها يلزم لواجبها بالتفسير اللام
لنفس الذرائع فيها ، مثل تكليف المرأة المتقبة بالكشف عن وجهها عند اللزوم
أو رصد مختص ولو من بنات جنسها للتحقق منها حيث لا حجة لها فى الإفتناع
ولا محيص لها عن الامتناع ولا مشقة على الكلية فى التطبيق ولا عرقلة لأداسة
أو لامتحان ولا مدعاة لمشاحة أو لجدال إزاء حفاظ فى الأصل على حرية ثابتة
فى ارتداء النقاب وسد مقدور للذرائع فى مواطنها دون تجاوز إلى حظر
مطلق أو منع تام على نحو ما سنه القرار المطعون فيه ، ومن ثم فليس يكون
حسب الظاهر قراراً مشوباً بعيب بمخالفة النقاد مما يؤثر ركن الجدية
اللازم لوقت التنفيذ ، فضلاً عن توافر ركن الاستعجال بمثلها فيها وضمه
من عتبة ألم لرتبة الكلية حالاً أو خجلاً على التفصيل المتقدم ، وبالتالى
إن الحكم المطعون فيه يكون قد صلب صحيح القانون أيضاً إذ قضى بوقف
تنفيذ القرار المطعون فيه ، ولا ينال من فضيلة هذا عدم تدره الاستئيد
التشريعية التى تلم عليها رأى العلماء التقنين بوجوب التقلب شرعاً لأنه لم ينبغ
التطع بهذا الراى أو ترجيحه على رأى الجمهور حتى يكون فى حجة إلى
دعمه بأدلة تفصيلاً ، ولما قصد إلى مجرد إعلان وجوده فى حد ذاته كذهب
أخذت به المتقبات مما لا محل معه لجبرهن على الالتفات عنه ولو إلى مذهب
آخر مبسر بالحجاب ، وهذا عين ما نهجته المحكمة فى إشارتها إلى مجمل الرايين

وما أملت إليه الفتاوى الشرعية الصادرة في ذات الشأن ، حيث لا حصرية في أن النقاب ليس بمحظور أصلا وإن جاز الحجاب بدلا منه وإن وجب أيضا رفعه استثناء بالقدر اللازم لسد الذرائع دون تجاوز لها ودون منع تام ولو في جهة معينة أو مكان محدد مما يحق لصاحبة الشأن ارتياده ، وعلى هذا يكون الطعن على هذا الحكم جديرا بالرفض موضوعيا .

(طعن ١٣١٦ و ١٩٠٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٧/١٠)

قاعدة رقم (١٢٥)

المسألة :

المواد ٤١ ، ٤٧ ، ٥٥ من الدستور مفادها — الدستور يكفل للمصريين جميعا الحرية الشخصية وحرية الرأي وحرية التعبير وحرية النشر وحرية تكوين الجمعيات — مجرد إبداء رأى معارض لحكومة الدولة والتعبير عن هذا الرأى ونشره بوسائل التواصل سواء في الداخل أو الخارج حق مشروع طالما كان إبداء الرأى ونشره والترويج له والدعوى إليه من خلال اقتناع ذاتي وحس وطني حتى ولو أغضب هذا الفكر الحكومة القائمة — طالما أنه لم يتعد بنشاطه حدود المشروعية الدستورية والقانونية ولم يصل إلى حد المساس بالأمن الوطني أو النظام العام أو مقتضيات الدفاع الاجتماعي من خلال جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالإشارة إلى ما تقدم فإن دستور جمهورية مصر العربية ينص في الباب الثالث منه الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة ، وفي المادة (٤١) بهذا الباب أن « الحرية الشخصية حق طبيعي » وهي مصونة لا تمس ... » ، ونص في المادة (٤٧) على أن « حرية الرأي مكرمة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمانان لسلامة البناء الوطني » ، ونص في المادة (٥٥) على أن « لـلبـوابـتـين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين على القانون ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معلقا لنظام المجتمع أو مريبا أو ذا طابع عسكري » .

ويعتقد هذه النصوص أن الدستور يكفل للمصريين جميعا الحرية الشخصية ، وحرية الرأي وحرية التعبير وحرية النشر ، وحرية تكوين الجمعيات . وذلك انطلاقا من أن الديمقراطية التي نصت المادة الأولى من الدستور على اعتبارها الوصف الأول لنظام الدولة ، إنما هي ديمقراطية جميع أفراد الشعب ، المؤيد منهم للحكومة القائمة والمعارض لها سواء بسواء . ذلك أن المعارضين للحكومة من المواطنين لا يقتلون انطلاقا من وطن عن المؤمنين ، بل أن من حق المعارضة المشروع أن تسمى إلى أن تحل محل الحكومة في تولى مقاليد الحكم » وبناء على ذلك فإن مجرد إبداء رأى معارض لحكومة الدولة والتعبير عن هذا الرأى ونشره بمخطف الوسائل سواء في الداخل أو الخارج حق مشروع طالما كان إبداء الرأى ونشره والترويج له والدعوى إليه من خلال انتفاع ذاتى وحس وطنى ، حتى ولو أغضب هذه الفكر الحكومة القائمة طالما أنه لم يتعد بنشاطه حدود المشروعية الدستورية والقانونية ولم يصل إلى حد المساس بالأمن الوطنى أو النظام العام أو مقتضيات الدفاع الاجتماعى من خلال ارتكابه جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات .

وتطبيقا لما تقدم ، فإنه لما كان قرار وزير الداخلية الذى صدر الحكم المطعون فيه يوقف تنفيذه قيد اثنى على أن العكسورة اثبتت مع الفريق فى التعريض على تلج نظام الحكم فى الدولة ، وقامت بأفعال من شأنها أن تؤدى إلى لشماسة روح الازمية وتعريض السلام الاجتماعى للخطر ، كما قامت بتجميع المصريين القيسين بالخارج فى بعض التنظيمات المسلحة لنظام الدولة ، وفتنطل نظام الحكم .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإنه لما كانت محكمة التيسم قد انتهت فى حكمها الصلحس بجلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١ فى الدعوى رقم ١٢ لسنة ١١ قضائية حرائفت إلى أن واتمة الدعوى حسبما استقرت فى يقين المحكمة تخلص فى أن كل من المتهمين و و

قيد عقبتوا، المعزوم على قلب نظام الحكم في الدولة وكالة الوسائل
غير المشروعة وانهم في سبيل الوصول إلى مآربهم هذا انسواء وأداروا
خارج البلاد منظمة اسموها « الجبهة الوطنية المضرة » لتقمن على تحقيق
هذه الهبة . وبناء على ذلك خلصت المحكمة إلى القضاء بفرض الحراسة
على لواء الدكتور وآخرين

ولما حكمت المحكمة العليا للقيم قد انتهت في حكمها الصادر بجاسة
التعثر من أبريل سنة ١٩٨٢ إلى تنفيذ الحكم المتضمن في شأن الدكتور
..... استنادا لذات الأسباب ولما كان الثابت من الأوراق أن
المستشار المخلصي العام لنيلية لمن الدولة العليا قد أرسل الكتاب رقم ٥٢١
بتاريخ الثالث من مارس سنة ١٩٩٠ إلى اللواء مساعد أول وزير الداخلية
لشئون مباحث أمن الدولة يفيد أن القضية رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨١ حصر
أمن الدولة العليا (الجبهة الوطنية بالخارج) وموضوعها بلاغ مباحث أمن
الدولة ضد الفريق وآخرين من ضمنهم التهمة
..... ومنسوب اليهم مباشرة نشاطا يضر بأمن البلاد بجهة
الخارج والتخالف مع دولة اجنبية للاضرار بمصلحة البلاد ، وقد تم سؤال
بعض المتهمين في القضية ولم يتم سؤال الآخرين ومن ضمنهم المذكورة
لوجودها بالخارج

ولما كان المستشار المحامي المصمم الأول رئيس المكتب الفني للكتاب
العلم قد أرسل الكتاب رقم ٣٢٥٣ بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٥
إلى اللواء مساعد وزير الداخلية المعيد العلم لمصلحة وثائق السفر
والهجرة والجنسية وقد جاء به أنه يشكك الإفادة عنها اذا كان ينتشر
ادراج الدعوة على قوائم ترقيب الوصول لانتهاها
في القضية رقم ٢١٩ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا ، نرجو الاحاطة انه
باعتدال رأي النيلية المختصة باستدنا إلى المذكورة لم يتم سؤالها بعد ،
كما نرى استمرار ادراجها على القوائم لجين اتهام التصرف بشلتها في القضية
وسؤالها

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم أنه وإن لم يصدر حكم جنائي ضد

الدكتورة بلدانها في الاتهام الضماني المصميم المنسوب اليها ، الا ان الدالة المستفادة من الوثائق التالية المشار اليها تفيد وجود دلائل قوية على ان المواطنة المذكورة حمل اتهام جدي في جريمة جنائية خطيرة تمس امن الدولة ، وهو ما يستخلص مما يتر في يقين محكمة القيم ، وليدته المحكمة العليا للقيم من انها قد فشلت في العمل على طلب نظم الحكم في مصر بكافة الوسائل غير المشروعة مما ادى الى مطابقة النيلية الثالثة باستمرار ادراجها على قوائم ترقب الوصول نظرا لاتهايا بنشاط يضر بامن الدولة بجهة الخارج والتخاير مع حولة اجنبية للاضرار بمصلحة البلاد .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان وزير الداخلية لا يمنع في اعطاء الدكتور..... الوثيقة التي تمكنها من دخول البلاد حتى تمكن من ابداء دفاعها امام جهات التحقيق والذي قد تمكن بمقتضاه من اثبات براءتها امام القضاء مصر القوام على حماية حقوق المواطنين الغلبة والخامسة وكذلك اجترام شتيادة القاتون وفي اطار ما قرره نص الدستور في المادة (٦٩) على ان حق الدفاع مسألة او بالوكالة مكول .

ومن حيث ان وزير الداخلية قد رفض بقراره المسجل بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه منح جواز سفر او تجديده للدكتورة استنادا كما قدر انه يميل على ضوء ما تقدم اسببا جمة بغير ذلك .

ومن حيث انه يبين من ظاهر الأوراق ان هذا التقرير الذي بنى عليه الوزير قراره يستند الى اصول ثابتة بالأوراق وانه يهدف ضمن ما يهدف اليه من اغراض الى ما تستهدفه النيلية المسجلة من ترسيخ عودة المظنون فيسدها لسؤالها في الاتهام المنسوب اليها ومن ثم فانه يهدف الى كفاية اقلية السدالة فيما يتعلق بما هو منسوب الى المظنون فسدها من الاتهامات ومن ثم فان ركن الجدية في طلب وقف تنفيذ هذا القرار يكون متفنيا ، ويكون هذا الطلب واجب الرافض .

قامعة رقم (١٢٦)

المبدأ :

الحرية الشخصية مصونة - العقوبة شخصية ولا جرمية ولا عقوبة
الإنشاء على قانون - لا توقع العقوبات الا وفقا للقانون وبالحكم من السلطة
القضائية - المتهم بريء حتى تثبت ادانته - الادارة العمالية تخضع لجدا
الشرعية وسيادة القانون :

الحكمة :

من حيث ان عناصر هذه المنازعة سبق بيلتها تفصيلا في الحكم
بالمصدر من المحكمة بجلسة ١٩٦٠/١٢/٢٢ وتخلص في انه بتاريخ ١٩٨٢/١/١٤
قد اتهم الطاعن الدعوى رقم ٥٧٣٦ لسنة ٢٧ القضائية طالبا الحكم على
المطعون ضدها بأن يدفع له مبلغ خمسين ألف جنيه كتعويض عن اعتقاله
ثم احالته الى التقاعد من وظيفته المبكرية دون سبب مشروع واضح في
عريضة دعواه انه تخرج من الكلية الحربية سنة ١٩٤٨ والتحق ضابطا
بسلح المشاة وظل يقوم بعمله بكفاءة واشترك في الحروب التي خاضها
مجر وظل يترقى حتى بلغ رتبة العقيد في سنة ١٩٦٥ وعقب النكسة التي
لحقت بمصر سنة ١٩٦٧ والخلاف الذي نشب بين رئيس الجمهورية والقائد
العام للقوات المسلحة لطيح يبعد من ضابط القوات المسلحة مصدر
قرار اعتقاله ليلة ١٩٦٧/٧/٢٣ ولودع الكلية الحربية وظل معتقلا حتى
١٩٦٨/٥/٢ دون ان ينسب اليه جرم او يوجه اليه اتهام كما اتخذ قرار اعتقاله
خريفة لانهاء خدمته بغير الطريق القانوني حيث صدر القرار الجمهوري رقم
١٤٦٠ - ١٩٦٥ بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٥ بحالته الى المعاش دون اى سند
قانوني لذلك واضاف انه لحقه في جوار اعتقاله ثم احالته الى المعاش اضرارا
بانفة بعضها بلدى واحمها واكثرها ادبى وقد تعدت اكثر هذه الاضرار
شخصه الى افراد أسرته واولاد خلصة وان الجو الذى كان يسود البلاد
من ارهاب وظلم وكان يستحيل معه عليه ان يلجا الى القضاء لينصفه
ويعوضه عما لحقه من ظلم وما أصابه من اضرار مالية ومعنوية من جراء
اعتقاله ثم احالته الى المعاش والذي يقدره كحد اثنى ببلغ خمسين ألف
جنيه كتعويض عن الاضرار التي لحقت به وبجلسة ١٩٨٦/١١/٣٠ قضت

محكمة القضاء الإدارى بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وأمرت بإحالتها إلى اللجنة القضائية لضباط القوات المسلحة البرية وأقبلت قضائها على أن الملايسات التى صدر فيها القرار المطعون فيه بالاستفتاء عن ختمته بتقوات المسلحة فى ١٥/٨/١٩٨٧ وما صاحب القرار الخسر إليه من إجراءات وتحقيقات تكون قد أجريت سابقة على صدوره تحرر واقعة الاعتقال — ان صحت — من استقلالها وتربطها بالقرار الصادر بالاستفتاء عن ختمته بما يجعل الواقعة يربتها من اختصاص اللجان القضائية للقوات المسلحة . وإذا طعن الطاعن فى هذا الحكم فقد أصدرت هذه المحكمة بجاستها المنعقدة فى ٢٢/١٢/١٩٩٠ حكما السلبى الإشارة إليه برفض الطعن فى الشق الخامس بالطعن فيها قضى به الحكم من عدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر طلب التمويض عن قرار إحالته إلى المعاش وإحالة الدعوى فى هذا الشق إلى اللجنة القضائية لضباط القوات المسلحة المختصة مع الزام الطاعن بمصاريف هذا الشق وأعلنت الدعوى البرافعة فى الشق الخامس بالتمويض على قرار اعتقاله لاختصاص الخصوم يؤيد ذلك على أن الحكم المطعون فيه أتم قضائه بالنسبة لربط واقعة الاعتقال بقرار إحالته إلى التقاعد على افتراضات لا يظهر من الأوراق مدى ما يقوم عليها دليل لا يوجد لها مسند من الأوراق فضلا أن واقعة اعتقال الطاعن لا يمكن أن تدرج فى عداد المنازعات المتعلقة بضباط القوات المسلحة التى يتمتع الاختصاص بنظرها للجنة القضائية المختصة بالقوات المسلحة طبقا لأحكام القانونين رقمى ١٩٧١/٩٦ و ٧١ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وتحديد اختصاصات اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة ذلك أن مناط اعتبار المنازعة من عداد المنازعات الإدارية المرفوعة عنها أن تتعلق بمرء من أمور الضباط الوطنيين التى تنظمها قوانين شروط هيئة الضباط الأمر الذى لا يتوافر فى حالة اعتقال الضباط لأسباب سياسية حيث لا يعدو الضابط إزاء القرار الصادر باعتقاله فى هذه الحالة أن يكون مثله فى ذلك مثل أى قرار إدارى من الأفراد مما يعقد الاختصاص بشأن المنازعة فى قرار اعتقاله إلى القضاء الإدارى .

ومن حيث أن المبادئ الأساسية المقررة فى ظل النظام القانونى المصرى الدستور المصرى المتعاقبة ومنها دستور سنة ١٩٦٤ الذى صدر فى ظله

قرار اعتقل الطامن أن الحرية الشخصية مصونة ، وأن العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على تقون ولا توقع العقوبات إلا وفقا للقانون وماحكم من السلطة القضائية ، وأن المتهم بريء حتى تثبت أدانته ، وأن الإدارة العامة تخضع لمبدأ الشرعية وسيادة التقون (المواد ٢٥ ، ٢٦ : ٢٧ ، ٢٨ من دستور سنة ١٩٦٤) .

(طعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٣ ق بجلسة ١٩٩١/٢/٣٠)

قاعدة رقم (١٢٧)

ثالثا — الاعتداء على الخصوصية والحريات التي يكفلها الدستور والقانون الدعوى القضائية ولا المدنية القائمة نها بالقضاء

المبدأ :

أي دعوى تمويض من القرارات الإدارية المخالفة للقانون تسقط بمضى خمسة عشر عاما — المادة ٥٧ من الدستور بفادها — الاعتداء على الحريات الشخصية أو حرية الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة ولا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية القائمة عنها بالتقادم — وتكفل الدولة تمويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء — ملخظ الاستفادة من هذا النص ألا تكون تلك الحقوق قد سقطت قبل العمل بهذا النص في ١٩٧١/٩/١٢ — ما لم يكن قد ورد على هذا الميعاد سبب من أسباب الرض أو الوقف أو الإنقطاع ومن ذلك ما جاء في المسألة ٢٨٢ بحنى من أنه لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يمتنع منه على الدائن المطالبة بحقه ولو كان المانع ادعيا — لم يحسد الشارع هذه الموانع على سبيل الحصر وإنما ترك ذلك لتقدير قاضي الموضوع — لفتني أن يقضى بوقف التقادم كلما تبين له من الظروف والملازمات المحيطة بالدعوى توافر المانع الذي يمتنع منه على الدائن المطالبة بحقه — الإعتقال بعد مانع يمتنع منه على الدائن أن يقيم دعواه — بالتالي يتوقف سريان التقادم خلال مدة الاعتقال .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للسبب الأول من اسباب الطعن وهو عدم سقوط دعوى المطالبة بالتعويض عن قرار اعتقاله في الفترة من ١٩٥٥/٨/١٨ حتى ١٩٥٦/١/١٧ فإنه ثلث المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أي دعوى تعويض عن القرارات الادارية المخالفة للقانون تسقط بغض خيمة عشر عدا . وإذا كانت المادة (٥٧) من الدستور نص على أن « كل اعتداء على الحريات الشخصية أو حرية الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العلية التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية التأديبية عنها بالتقدم وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً إن وقع عليه الاعتداء . فإن مناط الاستفادة من هذا النص ألا يكون ناك الحقوق قد سقطت قبل العمل بهذا النص الدستوري في ١٩٧١/١/١١ فإذا ثبت وقت بدء العمل بالدستور أنه قد انتفى على صدور قرارات الاعتقال أكثر من خمسة عشر عاماً فلا تحيل لأعمال المادة (٥٧) في الدستور .

وذلك بما لم يكن قد ورد على هذا الجهاد سبب من اسباب الزيف والوقف والانتطاع ومن بينها ما ورد في المادة ٢٨٢ من القانون الجنائي في أنه ان لا يسرى التقادم عليها وجد مانع يتعذر معه على الدائن أنه مطلق بحقه ولو كان المانع ادبياً وإذا كان المشرع قرر يبدأ وقف سريان التقادم اذا كان مانع يتحمل مضمه على الدائن أي مطلق بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع ادبياً فلهذا يحرر النص ابتداءً من هذه الموانع على مسيل الحصر وإنما ترك أمر تقديره لتأني الموضوع الذي له أن يقض موقف التقادم كلياً تبين له من الظروف واللايسات المحيطة بالدعوى توافر المانع الذي يقترن منه على الدائن المطالب بحقه .

ومن حيث ان الغالب ان الطامن قد اعتقل بتاريخ ١٩٥٥/٨/١٨ وأنه ظل معتقلاً حتى اخرج عنه بتاريخ ١٩٥٦/١/١٧ فإن حسب مدة التقادم بهذا من تاريخ الإخراج عنه في ١٩٥٦/١/١٧ وحتى ١٩٧١/١/١١ تاريخ العمل بالدستور إلا أنه خلال هذه الفترة صدر القرار الجمهوري رقم ٢٩٥٧ (م - ٢٢)

اسنة ١٩٦٥ باعتقل الطاعن في ١٩٦٥/١/٦ وظل معتقلا حتى أفرج عنه في ١٩٦٧/١٢/٤ بالقرار الجمهوري رقم ٦٢٥٠ لسنة ١٩٦٧ أى أنه ظل معتقلا مدة سنتين و ٧ أشهر و ٢٨ يوم .

ومن حيث أنه وفقا لما جرى به في قضاء هذه المحكمة فإن مدة الاعتقل هذه تعتبر مقبولة باعتبار مدة على الطاعن أنه يقيم دعواه وبالتالي يتوقف سريان التقادم خلالها (حكم العليا ٢٢/٤٣٥١ عمود ١٥ ص ٧٩٣ ج ١ ثابثة ٧٢) .

وبناء عليه فإن يتمين استقطب هذه المدة من الفترة بين الإفراج عنه في ١٩٥٦/١/١٧ ومن ١٩٧١/٧/١١ تاريخ العمل بالامستور وبناء على هذا الحساب الصحيح مدة التقادم يكون قد انقضى مدة ١٣ سنة و ٤ أشهر و ٢٦ يوم وبالتالي لا يكون مدة التقادم قد اكتملت من العمل بالامستور انتقذا حاليا عام ١٩٧١ ومن ثم فإن الطاعن يستفيد من حكم المادة ٥٧ من الدستور كما لا يسقط بالتبويض من فترة اعتقاله الأولى من ١٩٥٥/٨/١٨ حتى ١٩٥٦/٣/١٧

(طعن ٤٠١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦١/٧/٢٧)

رابعا - المال العام ملك للشعب وله حرمة

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

المال العام ملك للشعب وله حرمة - على كل مواطن المحافظة عليه - المانعتان ٧٦ و ٧٧ من نظام المأمن الجنين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فرضتا على الموظف العام كلها كانت له صلة بهذا المال أن يتوضى واجب الحفاظ عليه .

الحكمة :

المال العام ملك للشعب وله حرمة وعلى كل مواطن المحافظة عليه وبعبارة خلاصة أى موظف عمومي مسئول نه صلة بالحفاظ عليه أو توزيعه أو إتلافه أو التجرف فيه هو واجب وضح له الشرع نص صريح في الدستور

(المادة ٢٠) يفصله من النص مراجعة عليه في المادتين (٧٦) و ٧٧ من نظام العاملين الذين بالدولة الصالح بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ ومن ثم، لذلك انهم يهدون ولجيب الموظف المسلم في الحياطة على احوال وممتلكات الجهة التي يعمل فيها كما انه يتلقى مع الاقامة الواجبة في أداء الموظف العلم لواجباته ويتفكر من مع المبادئ الأساسية للتنظيم الإداري والمالي ويثر الشيك والبرية في سلامة تصرف القائم به .

(طعن ١٠٩٠ لسنة ٢١ في جلسة ١٩٨٩/١/٢٣)

خامساً - الملكية الخاصة بصوتة ولجبة الاحترام

قائمه رقم (١٢٩)

المبدأ :

لا يجوز على أي وجه المستأمن بالملكية الخاصة أو التدخل الإداري في شأن نزع الملكية الخاصة أو تقييدها إلا طبقاً للقانون وفي الحدود التي نص عليها القانون وفقاً للأجراءات التي رسمها بهدف تحقيق الصالح العام للشعب .

الحكمة :

ومن حيث ان الدستور المنقح قد نصت في المادة ١٢٢ على النص على أن الملكية الخاصة بصوتة لا تمس إلا وفقاً للقانون وفي الحدود التي يحددها - وقد نصت المادة ٢٢ من الدستور الحالي على أن الملكية الخاصة تتل في رأس المال غير المستقل ويظم القانون أداء وشيئها الاختصاصية في خدمة الانتشاء القومي وفي ظل خطة التنمية - دون تعارف أو استغلال ولا يجوز أن تضر من في طرق استغلالها مع الخير العام للشعب - كما نصت المادة (٢٤) بأن الملكية الخاصة بصوتة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ولا تنزع الملكية للمنفعة العامة وتلايل تعويض وفقاً للقانون وقد حظر الشرع استئثار الكائين - بل يعلق ولا اعتبارات الصالح العام - وتعلق تعويض

يسنده المشرع كما حظر المصادرة العلة للأموال بصفة مطلقة ولم يجز المشرع الدستوري المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي (المواد ٣٥ ، ٣٦ من الدستور) وحيث ان مقتضى ذلك أنه لا يجوز على أي وجه المساس بالملكية الخاصة أو التدخل الإداري في شأن نزع أو تقييد الملكية الخاصة إلا طبقا للقانون وفي الحدود التي نص عليها ووفقا للأجراءات التي رتبها بهدف تحقيق الخير العام للشعب .

(ملحق ٢٢٦١ لسنة ٣٢ في جلسة ١٠/١١/١٩٩٠)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

أنه وإن كلفت الملكية الخاصة مصونة وواجبة الاحترام — إلا أنه يقوم عليها اعتبار النفع العام — إذا ما تطلب تحقيق النفع العام نزع الملكية الخاصة كان القرار الصادر بذلك مشروعا طالما تروى للمالك الموزونة ملكيته التعميؤى المعادل الذي يحدد أسسه حكم القانون .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (٢٢) من دستور جمهورية مصر العربية تضمنت :
ان « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تعارض في طرق استغلالها مع الخير العام للشعب » .

وتنص المادة (٣٤) من الدستور على أن « الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا تنزع الملكية إلا للنفعة العامة ، وبمقابل تعويض وفقا للقانون » .
ويذكر نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي لثرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلنته في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ في المادة التاسعة والميرين على أن « يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحريته لتلك القيود التي يفرضها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحريته واحترامها

والتحقيق. المقتضيات المعادلة للنظام العلم والمصلحة العامة بالأخلاقي في جميع
ديارها.

ومن حيث أن مقتضى هذه النصوص أنه وإن كانت الملكية الخاصة
مضمونة وواجبة الاحترام إلا أنه يقوم عليها اعتبار النفع العام فلذا ما تطلب
تحقيق النفع العام نزع الملكية الخاصة كل قرار الصادر بذلك مشروعاً
طالما ترضى للملك المزروعة ملكيته التعويض العادل الذي يحدد اسمه
حكم القانون .

ومن حيث أن القرار محل الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه قد
انصح في مذكرته الإيضاحية عن الغاية من إصداره ، وكانت هذه الغاية
مشروعة وببررة لإصداره مستندة الى استهداف تحقيق نفع عام .
٢ ملحق ٢١٠٦ لسنة ٣٦ في جريدة ١٦/٢/١٩٦١

قائمة رقم (١٢١)

المبحث ١ :

نص المادة ٢٢ من دستور جمهورية مصر العربية دودة - أن الملكية
الخاصة وظيفة اجتماعية تمارس في خدمة الاقتصاد القومي في إطار خطة
التنمية - لا يجوز تجريد الملكية الخاصة من وظائفها الاجتماعية - يجوز
ترشيد الملكية الخاصة لوظائفها الاجتماعية للقضاء على...

المادة :

من حيث أنه فضلاً عن ذلك فإن دستور جمهورية مصر العربية ينص
في المادة (٢٢) على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل،
وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار
خطة التنمية ، دون انتهاك أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض في طريق
استخدامها مع الخير العام للشعب » .

ومن حيث أن مؤدى هذا النص الدستوري أن للملكية الخاصة وظيفة
اجتماعية تمارس في خدمة الاقتصاد القومي في إطار خطة التنمية ولا يجوز

من ثم تجريد الملكية الخاصة من وظائفها الاجتماعية وإنما يجوز فقط ترشيد أداء الملكية الخاصة لوظيفتها الاجتماعية للقضاء الإداري وفقا لما سيلف بيده من مبادئ دستورية أساسية أن يراقب مشروعية كل قرار أو تصرف إداري في إطار أحكام الدستور والقانون المنظم لأداء الملكية الخاصة لوظيفتها في خدمة المجتمع سواء في مجال الخدمات أو الإنتاج وفي هذا الإطار فلا تعريب على المدعي الطاعن في أن يقيم دعواه طلبا كلمة القضاء الإداري (تلفي المشروعية) في شأن مدعاه بها أن القول الفصل في القضاء الثالث للقضاء الإداري في النزاع يظهر تباهي القرار الطعن ومن ثم لا يجوز أن يخلق أمثلة يلب نظير المطالبة بما يدعيه من حق في هذا الشأن والإكف في ذلك تعارض مع أحكام الدستور مادة ٢٨ ويصفه خلاصة التي تعض على أن التفاضل حق مرسوم ومكحول للناس كافة ، ولكل مواطن حق في الالتجاء إلى تفضيحه الطبيعي ولا يجوز أن لكل مواطن تحصين أي عيب أو قرار إداري من رقابة القضاء إذ أن ينقض أحكام الدستور حسبما سالف البيان .

ولكل إنسان حق المطالبة بما يدعيه أمام القضاء بشأن مشروعية أي تصرف أو قرار إداري ولا يسوغ للقاضي الحكم بعدم قبول دعوى المدعي إلا استنادا إلى نص صريح في القانون يجب أن يفكر في إطار عدم التعارض على سيادة الدستور والقانون والشرعية كالمجلس الحكم في جمهورية مصر العربية وأن الأصل هو جق أي اعتبار في هذه الدولة النظام التي تفضيحه الطبيعي في أي نزاع له مع الإدارة المصرية ومن حقه قبول نظر دعواه شكلا أمام القاضي المختص بعدم قبول الدعوى شكلا استثناء من حق التفاضل المكحول - لكن استثناء الاستثناء يجب دائما أن يكون صريحا وقاطعا بغير في تضيق ضابطي .

ومن حيث أن الحكم الطعن فيه قد حالف هذا النظر الميول لأحكام الدستور والقانون وانتهى دون سند صحيح إلى عيبه يعلم مصلحة المدعي بصفته في دعواه وينفي من ذلك عدم قبولها شكلا ومن ثم فانه يكون واجب الاعتناء به .

قاعدة رقم (١٢)

المادة :

الملكية الخاصة مصنوعة لا تنس إلا في الحدود التي قررها الدستور وطبقا
للحكام التي ترد في القانون. النظم لذلك - لا يجوز نزع الملكية إلا للمنفعة
العامة - يشترط دفع التعويض المعادل الذي يحدده القانون .

الحكمة :

ومن حيث ان ينشئ الوطن على ان الحزم الموعود فيه عند اخطا اذا لم
يعتد بالأوراق المودعة بملف الدموي والتي تثبت ان المشروع المقرر اتابعه
على الأرض محل التقاضي قد بدأ تنفيذه قبل انقضاء عشرين من تاريخ نشر القرار
الموعود فيه وفي ١٧/١٢/١٩٦٢ ولما كان النزاع المائل آتيا يتعلق بحق
الملكية الخاصة المقرر للمواطن المصري والنطاق الذي يتحدد به هذا الحق
والأحوال والشروط التي يجوز للمستلح العام ولتحقيق المنفعة العامة نزع
الملكية الخاصة لمثل ذلك وفقا لأحكام الدستور والقانون .

ولما كان الاعلان العالي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة
للأمم المتحدة في المائتين من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ينص في المادة السابعة
عشرة منه على انه :

١ - لكل شخص حق لتلك بفرد أو بالاشتراك مع غيره :

٢ - لا يجوز تجريده أحد من ملكه نصفاً .

ويبين بوضوح من هذا النص ان الاعلان العالي لحقوق الانسان يجعل
الملكية الخاصة حق جوهرى وأساسى من حقوق الانسان ولأنه قد ظهر
تجريد انسان من ملكه نصفاً ، ومن ثم يجوز ذلك للمصلحة العامة دون تعسف
ووفقا للضوابط التي يحددها الدستور والقانون .

ولما كانت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والتي اقرتها الأمم المتحدة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ والتي وقعت عليها
جمهورية مصر العربية في الرابع من أغسطس سنة ١٩٦٧ - وصدر بالقاهرة
عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨١ - تنص في المادة (٤)

بمنا على أن « تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بقية يجوز للدولة ، في مجال التمتع بالحقوق التي تؤمنها تمثيلا مع الاتفاقية الحالية » ، أن تخضع هذه الحقوق للقيود المقررة في القانون فقط ، وإلى المدى الذي يتماشى مع طبيعة هذه الحقوق فقط ولشليات تعزيز الرخاء العام في مجتمع ديمقراطي فقط » .

ومقتضى هذا النص أنه يجوز للدولة وفقا لهذه الاتفاقية الدولية أن تخضع حقوق الإنسان — (المواطن) — ومن بين أهمها وأخطرها حق الملكية الخاصة — للقيود المقررة في القانون ولهدف تحقيق المصالح العام في ظل مجتمع يسوده الفناء والنظام الديمقراطي .

ومن حيث أنه التزاما بنك المبادئ والأصول العامة التي قررها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد ورد في وثيقة إعلان دستور جمهورية مصر العربية أنفـس الذي يحدد أسس ومضاهون جوهر الشريعة التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة حيث تنص أن « سيادة القانون ليست ضابطا مطلويا لحرية الفرد فحسب لكنها الأسس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت » .

ومن حيث أنه قد نص الدستور في المادة (٣٢) منه على أن « الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية » ، دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » .

كما تنص في المادة (٣٤) على أن « الملكية الخاصة مضمونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا تنزع الملكية إلا للخدمة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون » .

ولما كان يبين من هذه النصوص الدستورية أن الملكية الخاصة مضمونة لا تسمى إلا في الحدود التي قررها الدستور وطبقا للأحكام التي ترد في القانون المنظم لذلك ولا يجوز نزع الملكية إلا للخدمة العامة ويستمد دفع التعويض المقابل الذي يحدده القانون .

(طعن ٢٢٣٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٩٢/١/١٢)

ملاحضا - سيادة الدولة على رعاياها

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

المادة ٥٢ من دستور ١٩٧١ - حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى أخرى والسفر خارج البلاد مبدأ أصيل للفرد وحق دستوري مقزز له لا يجوز المساس به ، ولا تقيده الا مصالح المجتمع وحقوقه والحفاظ على سيمته وكرامته - وبالمقدّر الضروري لذلك - الا أنه من الأصول المقررة أنه يحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فان لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من عدم تنكهم للطريق السوى في سلوكهم - وعلى ذلك فان الترخيص أو عدم الترخيص بالسفر الى خارج البلاد هو من الأمور المتروكة لتقدير الإدارة حسبما تراه متفقا مع المصالح العام - للإشارة ان ترفض الترخيص اذا قلم لديها من الأسباب ما يبرر ذلك .

المحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ٥٢ من الدستور تنص على ان « المواطنين حق الهجرة الدائمة أو المؤقتة الى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق وجرامات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد » وقد امكننا الرأى على ان حرية التنقل من مكان الى آخر ومن جهة الى أخرى والمقدّر ضروري للبلاد بحسبها أصيل للفرد وحق دستوري مقزز له ، لا يجوز المساس به ولا تقيده الا لمصالح المجتمع وسميته والحفاظ على سيمته وكرامته وبالمقدّر الضروري لذلك ، الا أنه من الأصول المقررة أنه يحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فان لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من عدم تنكهم الطريق السوى في سلوكهم . وعلى ذلك فان الترخيص أو عدم الترخيص في السفر الى خارج البلاد هو من الأمور المتروكة لتقدير الإدارة حسبما تراه متفقا مع المصالح العام . فلما ان ترفض الترخيص اذا لحظ لديها من الأسباب ما يبرر ذلك ، كما لو كان في سلوك طالب الترخيص ما يشر بمصلحة البلاد أو يؤذي سمعتها في الخارج أو لآخر تلك من الأسباب المتعلقة بالمصلحة العامة . وتفيدنا القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن جوازات السفر منسكرا برأي وزير الداخلية رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم قوائم المينومين . ونصت المادة الأولى منه على أن « يكون الإدراج على قوائم المينومين بالنسبة الى

الأشخاص الطبيعيين . ويتألف من طلب الجهات الآتية دون غيرها :
مدير الادارة العامة لمباحث أمن الدولة ومدير مصلحة الأمن العام (قسم
الأشخاص المطلوب البحث عنهم) .

ومن حيث أن الهادي من طاهر الأوراق التي قدمتها الجهة الادارية ايام
ثورة يمحس الطمون بطلية ١٦٨٨/١/٥ انه تقرر منع سفر الطمون حينه
الى الخارج ، بناء على امر الادارة العامة لمباحث أمن الدولة لمسبق الحكم عليه
تلك الحين لانه سعة شهر عام ١٩٥٤ بتعميده بالضرب على رئيس بلدية الجيزة ،
واعطاه جنائيا عام ١٩٦٠ لمدة عامين لنشاطه الجنائي ، وايداعه بمستشفى
الأمراض العقلية عام ١٩٦٧ لمدة اربع سنوات ، ولنشاطه في مجال الاتجار
بالمخدرات والحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات واخلاء سبيله عام ١٩٨٢ ،
وتقدمه بالعديد من الشكاوى الكيدية ضد المسؤولين بالدولة تضمنت هجوما
عليه ، واستغلاله اسرائيل تصرفات مثل هذه الجرائم اعلاميا في الاسماء
اسمعة البلاد ، ومن ثم يدعو من الواضح ان تقدير جهة الادارة لامتيازات
ودولوى منع الطمون ضده من السفر قد استهدف المصلحة العامة للبلاد
وجاهية سمعتها في الخارج ومن ثم يكون قرار منع الطمون ضده من السفر
قد صدر متنا وصحيح حكم القانون ، ويكون الطمون فيه على غير مستند من
القانون ، وبالتالي يتمين الحكم برفض طلب وقف تنفيذه .
(طعن ٦٦٤ لسنة ٢٢ في طلية ١٦٨٩/٥/٢٧)

سليما - اختصاص النقض يسقط الطعون التي لا تصب

على بطلان عملية الانتخاب

قائمة رقم (١٢٤)

المسند

المادة ٩٢ من الدستور منوها - الطعون التي تقض محكمة النقض
بتحقيقها هي تلك التي تنصب اسليا على بطلان عملية الانتخاب لانها
واقعية عنها - عندما يتعلق الطعن بقرار يصدر من الجهة الادارية تعبر
فيه عن ارادتها كسلطة ادارية او سلطة عامة بعد الانتهاء من عملية الانتخاب
بمعناها الحقيقي بتزوير الاثر على ما كشفت عنه الإرادة الشخصية مما يتطلب

تطبيق هذه الجهة الإدارية صحيح أحكام القانون المقطوع لترتيب تلك الآثار القانونية - وصولاً إلى إعلان النتيجة النهائية - يتمين أن يكون ذلك بالتزام دقيق لصحيح حكم القانون - يخضع ذلك لرقابة قاضي المشروعية - اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء أدارى هو اختصاص شامل بالنسبة لرقابة المشروعية للقرارات الإدارية - طلباً كان الأمر يتعلق بقرار أدارى فإنه يكون خاضع لرقابة المشروعية وداخلاً في شمول اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء أدارى - القول بغير ذلك يؤداه إهمال إرادة الناظرين بقول يصدر من جهة الإدارة مما تنكب في إصداره لعمال صحيح حكم القانون - يكون القرار الصادر منها في هذا الشأن هو تعبير عن إرادتها الحقيقية وليس تعبيراً عن إرادة الناظرين - ليس هناك وجه لأن يستعصى مثل هذا القرار على رقابة المشروعية - التعليل على ذلك أنه يجوز لمؤيد الداخلية أن يقوم بتخصيص ما يصدر فيه من قرار في هذا الشأن إذا تبين أن ثمة خطأ قد شابه - ذلك سواء كان خطأ مادي أو خطأ في تطبيق القانون - ذلك يعنى أن القرار يكون قابلاً للتجسس الجزئي بمعرفة جهة الإدارة - معاًم أن سلطة التمسح جائزة قام اختصاص رقابة المشروعية .

الحكمة

ومن حيث أن مفاد نص المادة (١٢) من الدستور أن المأمون التي تخص محكمة النقض بتحقيقها إنما هي تلك التي تنصب أساساً على إعلان عملية الانتخاب ذاتها والتعبير عنها بالتحديد السابق بيانه فما يتطلب تحقيقاً تجريه في هذا الشأن . فإنه حيث يتعلق المأمون بقرار يصدر من الجهة الإدارية تعبر فيه عن إرادتها كسلطة إدارية أو سلطة علمية يعد الانتهاء من عملية الانتخاب بمعناها الفنى الدقيق بترتيب الآثار على ما كشفت عنه الإرادة الشخصية فما يتطلب تطبيق هذه الجهة الإدارية صحيح أحكام القانون المقطوع ترتيباً لتلك الآثار القانونية وصولاً إلى إعلان النتيجة النهائية إنما يتمين أن يكون ذلك بالتزام دقيق لصحيح حكم القانون وكل ذلك بما يكون خاضعاً لرقابة قاضي المشروعية ولا سند للقول بانحصار ذلك عن الاختصاص المقرر لمجلس الدولة بهيئة قضاء أدارى باعتباره القاضي الطبيعي للنزاعات الإدارية طبقاً لحكم المادتين (٦٨) و (١٧٢) من الدستور والمادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولا وجه لأن تفلت مثل

في هذه القرارات من الرقابة القضائية أو تقي من تفويضها الطبيعي أو يخلط بينهما وبين ويجوز مجة العضوية التي تقدم في إطار حكم المادة (٦٢) من الدستور والتي تختص بتحقيقها محكمة النقض . كما يكون ولا بوجه للقول بخروج نظر الطعن المسائل عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري استناداً إلى ما ورد بقسم المادة (٦٢) من قانون مجلس الدولة من اختصاصه بنظر الطعون الخاصة بالتدخلات الهيئات المحلية . فذلك أن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري هو اختصاص شليل بالنسبة لرقابة المشروعية للقرارات الإدارية عطائنا كان الأمر متعلقاً بقرار إداري على نحو المثال الذي يمكن أن يكون خاضعاً لرقابة المشروعية ودخلاً في مسئول اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري على النحو المقرر دستورياً ويجوزنا القول بغير ذلك مؤداً أهداف إرادة الناخبين بقرار من جهة إدارية بهذا الشكل في إعماله بأصل صحيح حكم القانون ويكون التبرار الصادر منها في هذا الشأن هو تعبير عن إرادتها الداخلية وليس تعبيراً عن إرادة الناخبين ومن ثم فلا وجه لأن يستعصى مثل هذا القرار على رقابة المشروعية ، وليس لعل على صفة هذا النظر من أنه يجوز لوزير الداخلية أن يقم بتصحيح ما يصادر فيه من قرار في هذا الشأن إذا عين أن ثمة خطأ تع شابه سواء كان خطأ مادياً أو خطأ في تطبيق القانون فلا كان ذلك مدعى بعض إن القرار يكون قابلاً للمسحب الجزئي بلغرض جهة الإدارة وما دام السلطة المسببة جائزة فلم اختصاص ورقابة المشروعية .

ومن حيث أن المادعة المبجلة تصرف في حققتها إلى الطعن في قرار وزير الداخلية الصابر باعتماد قرار اللجنة المختصة بإعداد نصيحة الانتخاب تأييداً على أن اللجنة خالفت في ممارسة اختصاصها مستحق أحكام القانون في شأن كيفية توزيع الأصوات على الأحزاب وتجهيد الفرص التي يحق له قانوناً الفوز في الانتخابات ومن ثم فإن المادعة لا تقي من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري الأمر الذي يكون معه الدفع بعدم اختصاصه وإثبات نظرهما غير قائم على أسس صحيحة فيتم رفضه .

(طعن ١٩٦٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

المادة ٩٢ من الدستور ينصها - الطعون التي تختص محكمة النقض بتحقيقها في إطار الاختصاص المقرر دستوريا لمجلس الشعب وحده بالفصل في صحة عضوية أعضائه هي تلك الطعون التي تنصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها - التي تتجلى في معناها الدقيق في عمليات التصويت والفرز وإعلان النتيجة - الطعن على أية مرحلة من تلك المراحل المتتابعة التي تمر بها العملية الانتخابية بالمعنى الدستوري والقانوني الضيق الدقيق يكون من اختصاص مجلس الشعب وحده - يستتوي في ذلك أن تكون عملية الانتخاب قد استقرت عن فوز مرشح بعينه بحصوله على الأغلبية المطلقة أم لم تكن قد استقرت عن فوز مرشح وإيما كشفت عن وجوب الإعادة بين مرشحين أو أربعة مرشحين - مناط تحديد الاختصاص المقرر لمجلس الشعب وحده أن يكون مرد الطعن إلى ما تشب العملية الانتخابية من بطلان على أسس هذه العملية حالا أو مالا كلى مكتفيا العضوية بمجلس الشعب

المحكمة :

ومن حيث أن الدستور قد نص في المادة (٩٢) والفصل الثاني منه بشأن مجلس الشعب على أن « يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه » وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليه من رئيسه . ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به . وتعرض نتيجة التحقيق والرأي الذي اتخذه إليه للمحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال سبعتين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس . ولا تمتنع العضوية بإطالة الأقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس . ومن حيث أن مبدأ حكم هذه المادة على ما جرى به من قضاء محكمة المحكمة أن الطعون التي تختص محكمة النقض بتحقيقها ، في إطار الاختصاص المقرر دستوريا لمجلس الشعب وحده بالفصل في صحة عضوية أعضائه ، إنما هي تلك الطعون التي تنصب أساسا على بطلان عملية الانتخاب ذاتها

والتي تتمثل في معناها الفني الحقيقي في عمليات التصويت والفرز وإعلان النتيجة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ وبصفة خاصة لأحكام المادتين ٣٦ ، ٣٧ ومن ثم يكون الطعن على أية مرحلة من تلك المراحل المتبعة التي شر بها العملية الانتخابية بالمجنى الدستوري والقانوني الفني التدقيق على النحو المشار إليه من اختصاص مجلس الشعب وحده بإصدار أملاً بالصريح حكم المائدة (٩٢) من الدستور المشار إليها ، وعلى الوجه المتصوص فيها ، أي بما يكون وجه هذا الطعن أو أسننه ، ولا يفيق هذه الحكمة التنويه إلى أن هذا الاختصاص المتوط بمجلس الشعب بحكم الدستور التي يمارسه عندئذ المجلس كاختصاصه لأحكام الدستور والقانون وبناء على ما يأتى إليه في تحقيق الطعن بحكمة النقض ولا يسوغ إضفاءه للأموال السياسية أو الحزبية إذ يمتثل نفساً في منازعة على صحة المصنوعة الثالثة سلامة التقاليم العلم الدستوري وفي إطار صيانة القانون ونزاهة وتجرى القضاء الذي يجب ممارسته ، أي كانت الهيئة العلية عليه على هذا الأسس ، فلا تطل على أية نزعة من الهوى أو الغرض تبعاً به وتنتهى عن تشييد العمل التقني الذي يلتزم التزاماً مجرداً بصحيح حكم القانون وحقيقة الحال وثبوت الواقع .

١٠ - ومن جهة أخرى تتعلق البراءة بالمعنى على بطلان عملية الانتخاب بالمعنى الفني المختار إليه فيما سبق ، فلهذا لا يفر من اختصاص مجلس الشعب وحده بالفصل في هذه الطعون والمنازعات ما قد يشار من هرة بين حالة ما إذا أسفرت عملية الانتخاب نعملاً عن انتخاب أحد المرشحين واكتسبه صفة العضوية بمجلس الشعب ، وبين ما إذا لم تتمسك العملية الانتخابية من ذلك مما يقتضى الاعادة بين المرشحين لعدم حصول أى منهم على الأغلبية المطلقة لعدم الأصوات الصحيحة أصلاً لحكم المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٩٠ ، وذلك إن فساد حكم المادة (٩٣) من الدستور المختار إليها ، على ما سبق البيان ، أن كل نص على عملية

الانتخاب بالمجلس الدستوري والقانوني الفني البقيق ، في مرحلة المتابعة
ايشار اليها ، يكون خلافا في اطار الاختصاص المقرر لمجلس الشعب
بالمقتضى في صحة عضوية اعضائه بعد التحقق الذي تجريه محكمة النقض
وبناء على ما ينتهي اليه هذا التحقيق من تحديد لواقع الحال ، طالما
كان النمي على العملية الانتخابية في أية مرحلة من مراحلها وأيا ما كان وجه
هذا النمي ، كان الاختصاص بنظره لمجلس الشعب ، وبذلك لا تتطعن
اوصال المنازعة الواحدة في صحة العضوية حالا أو مالا ، وهي بعد المنازعة
في مدى صحة العملية الانتخابية من تصويت وفرز وإعلان النتيجة على وجه
ما سبق البيان . ويستوى في ذلك أن تكون عملية الانتخاب قد أسفرت
عن فوز مرشح بعينه بحصوله على الأغلبية المطلقة أم لم تكن قد أسفرت
عن فوز مرشح وأما كلفت عن وجوب الأمادة بين مرشحين أو لائمة
مرشحين على الوجه المتصور عليه بالفترتين الأولى والثانية من المادة
الخامسة عشر من قانون مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ٢٠١ لسنة
١٩٩٠ . فمبدأ تحديد الاختصاص المقرر لمجلس الشعب وحده أن يكون
مرد الطعن إلى ما شلب العملية الانتخابية من بطلان متى أسفرت هذه
العملية حالا أو مالا إلى اكتساب العضوية بمجلس الشعب .

وبن حيث أنه بالترتيب على ذلك يكون الحكم المطعون فيه الذي قضى
بإختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وهي حسيما سلب البيان لا تبدو أن
أن تكون منازعة في صحة العضوية لمجلس الشعب تدعك صحيح حكم
القانون مما يتعين معه الحكم بإلغائه .

(تلمن ٢٠٧ لسنة ٢٧ قة طسة ٢٩٢/١٢/٥ م)

ثانيا - اعلان نتيجة الاستفتاء هو خاتم الاجراءات

التي ير بها تعديل الدستور

قاعدة رقم (١٢٧)

المستند :

اعلان نتيجة الاستفتاء هو خاتم الاجراءات التي ير بها تعديل
الدستور وتخرج به مراحله - نفاذ التعديلات الدستورية منوط بهذا
الاعلان ومنوط به ارتباطا لا تقصام له باعتباره يقرر تمام الاستفتاء

وما يليه من واقع إذ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء يعتبر التعديل الدستوري نافذاً - المجلس بقرار إعلان النتيجة من حيث تلبية أو اكتمال الواقع التي يقوم بها وتضمن القرار تقرير تلبية أو تضمين بحكم اللزوم المساس بالمواد الدستورية المعدلة ذاتها وتعطيل نفاذها - التعرض لمشروعية هكذا القرار هو تعريض في ذات الوقت بتلك المواد وتشكيك في مشروعيتها .

المحنة :

ومن حيث أن المادة ١٨٩ من الدستور قضت بأن لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور . ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذا التعديل . فإذا كان الطلب صادراً من مجلس الشعب وجب أن يكون يوقعا من ثلث أعضاء المجلس على الأقل . وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ، ويصدر قراره في شكله بأغلبية أعضائه ، فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض وإذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة ، المواد المطلوب تعديلها ، فإذا وافق على التعديل ثلث أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتاءه في شكله . فإذا وافق على التعديل اعتبرنا فإذا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء . ومنذ ما تقدم أن إعلان نتيجة الاستفتاء هو خاتم الإجراءات التي يمر بها تعديل الدستور ، وتنتج به مراحله ، وأن نفاذ التعديلات الدستورية منوط بهذا الإعلان ومرتبط به ارتباطاً لا انفصام له باعتباره يقرر تمام الاستفتاء وما تاليه من واقع ، إذ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء يعتبر التعديل الدستوري نافذاً . وعليه فإن المساس بقرار إعلان نتيجة الاستفتاء من حيث تلبية أو اكتمال الواقع التي يقوم بها وتضمن القرار تقرير تلبية أو تضمين بحكم اللزوم المساس بالمواد الدستورية المعدلة ذاتها وتعطيل نفاذها ، كما وأن التعرض لمشروعية هذا القرار هو تعريض في ذات الوقت - حسبما ذهب إليه بحق الحكم المطلقين - بتلك المواد ، وتشكيك في مشروعيتها . وهذا المعنى لم يغيب عنه الملاحظين إذ طالبوا بوقف تنفيذ وإلغاء قرار إعلان نتيجة الاستفتاء وكافة

ما ترتب أو يترتب عليه من آثار . ذلك أنه لا مرأى في أن أول اثر مباشر لما يطعنون هو تقرير عدم تمام الاستفتاء وهو ما يستتبع حتما وقف تنفيذ تلك التعديلات الدستورية واهدائها . وحتى استبان ذلك فإن الحكم المطعون به لم يجاوز الحق والقانون إذ خلص من تكليفه للدعوى إلى أنها تستهدف في حقيقة الأمر التعديلات الدستورية ذاتها التي كانت موضوعا للاستفتاء والتي يرتبط تنفيذها بالقرار المتضمن اعلان النتيجة بانقضاء وقت تنفيذها . ومن حيث أنه لما كان انذار الطاعن حول إجراءات إصدار الدساتير أو تعديلها وما انطوت عليه من أحكام ، هي من المسائل التي يجاوز نظرها والتمقيب عليها الاختصاص الولائي القضاء الإداري ، لذلك فقد أصاب الحكم المطعون فيه وجه الحق والقانون إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، لذات الأسباب التي قام عليها — ويغدو الطعن المسائل حقيقيا بالرفض .

(طعن ٦٧٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١/١١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

نفسا : مجلس الدولة هو المتفنى للعام للقرارات الإدارية والتأديبية مجلس الدولة هيئة قضاء إداري يعتبر صاحب الولاية العامة والمتفنى الطبيعي المختص بنظر الطعون في القرارات الإدارية وبشأن المنازعات الإدارية متى يكون الاختصاص بنظر نوع معين من هذه المنازعات لحاكم أو جهة أخرى فإنه يتعين على محاكم مجلس الدولة عدم التدخل على هذا الاختصاص .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة (٦٨) من الدستور تقضى بأن التفنى حق بمسؤول ومكول لنفس كلفة ، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى تفنيزه الطبيعي ، وتكفل الدولة بتفريب جهات القضاء عن المتفنيين ويحظر النص في القوانين على تجسين أى عمل أو قرار إداري من رقبة القضاء .

(م - ٢٧)

ومن حيث أن المادة (١٧٢) من الدستور تقضى بأن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

وحيث أن المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة ، الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ قد بين اختصاصات محكمة مجلس الدولة دون غيرها بالمسائل المحددة بها ومن بينها الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية والطلبات التى يقدمها الأفراد أو الهيئات إلغاء القرارات الادارية النهائية وكذلك منازعات الادارية .

ومن حيث أنه يبين من أحكام هذه النصوص الدستورية والقانونية أن مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى يعتبر صاحب الولاية العامة والقاضى الطبيعى المختص بنظر الطعون فى القرارات الادارية وسائر المنازعات الادارية ، الا أنه متى تضمن الدستور أو القانون فى الحالات التى يجوز فيها ذلك ، النص الصريح على أن يكون الاختصاص بنظر نوع معين من هذه المنازعات لمحكمة أو جهة أخرى فإنه يمتنع على محكمة مجلس الدولة عدم التناول على هذا الاختصاص بذات درجة وجوب حرصها على أعمال اختصاصها المقرر لها طبقاً لأحكام الدستور والقانون دون إفراط أو تفريط ، وعلى هذه المحكمة أداء رسالتها فى إزالة رقبة المشروعية المقررة لها فى وجود هذه الولاية ، وهذا الاختصاص دون تجاوز أو انفاس .

١٨ . (مجلس رقم ٢١ لسنة ٢٧ فى جلسة ١٩٩١/٢/٤)

قائمة رقم (١٢٩)

المجلس

مجلس الدولة هو قاضى القانون العام والقاضى الطبيعى بالنزاعية للمنازعات الادارية - نص المادة ١٧٢ من الدستور لا يقل يد المشرع العادى عن أسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية أخرى اذا ورد نص خاص فإنه يكون على سبيل الاستثناء والخروج عن الأصل - لذلك يجب ألا يتوسع فى تفسيره ولا يقلص عليه - يلزم فى هذه الحالة تحديد نطاق الاستثناء تحديداً دقيقاً لأعمال مقتضاه فى حدود نطاقه وبما لا يمس الأصل للعام المقرر فى الدستور .

المحكمة :

ومن حيث ان النص في المادة ١٧٦ من الدستور على ان « مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل في المنازعات الادارية في الدعاوى القضائية ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى » . والنص في المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ان « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

اولا - رابع عشر سائر المنازعات الادارية » . - يدل على ان الدستور - ومن بعده القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تدغم في الولاية العامة على مجلس الدولة في نظر المنازعات الادارية فاضحى هو قاضي القانون العلم والقاضي الطبيعي بالنسبة لهذه المنازعات ، ومع التسليم بما تضمنت به المحكمة الدستورية العليا من ان هذا النص لا يغفل بد المشرع المعاني من اسناد الفصل في بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية اخرى متى اقتضى ذلك الصالح العلم وامبالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها - الا انه يبقى اختصاص مجلس الدولة وولايته بالنسبة للمنازعات الادارية هو الاصل العلم ، بحيث اذا ما عرضت على محكمة مستعجلة ادارية لا تستقل بنص خاص وضريح في قانون يقيط الاختصاص بنظرها الى جهة او هيئة قضائية اخرى ، كان الاختصاص - ولا شك - ثابتا لمجلس الدولة بغير منازع . لها اذا ورد نص خاص من هذا القبيل ، فانه يكون على سبيل الاستثناء والخروج عن الاصل ، ومن ثم يفسر بقدره ولا يتوسع فيه ولا يقاس عليه ، ويلزم في هذه الحالة تحديد نطاق الاستثناء تحديدا دقيقا لامبالا بمقتضاه في حدود نطاقه وبما لا يمس بالاصل العلم المقرر بالدستور .

(طعن ٨٨٧ لسنة ٢٧ في جلسة ١٩٩١/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

مجلس الدولة هو القاضى العاصم للمنازعات الإدارية والتأديبية وهو القاضى الطبيعى بحلحكم مجلس الدولة على اختلاف درجاتها وطبعتها — بحلحكم مجلس الدولة هي التي تتولى مسئولية رسالة رعاية التزام الدولة وجميع أجهزتها الإدارية بسيادة الدستور والقانون في تصرفاتها الإدارية — قد حظر الدستور صراحة النص في أى قانون على تخصيص أى عمل أو تصرف إدارى من رقابة القضاء — لا يسوغ لحلحكم مجلس الدولة التي تتولى رسالة العدالة الإدارية وتحبى سيادة القانون إلا أن تؤدي دورها بما يتفق مع كون دور القاضى الإدارى في الدعوى هو دور إيجابى .

الحكمة :

ومن حيث أنه انطلاقاً من حق كل إنسان في اللجوء الى قاضيه الطبيعى وحقه في ابداء دفاعه أصالة أو وكالة أمام القضاء وفقاً لمواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان وبمصرح احكام الدستور المصرى ومن أن يجلس الدولة وبقسا لأحكام المادة (١٧٢) من هذا الدستور هو القاضى العاصم للمنازعات الإدارية والتأديبية وهو القاضى الطبيعى بحلحكم مجلس الدولة على اختلاف درجاتها وطبعتها وهذه الحكم هي التي تتولى مسئولية رسالة رعاية التزام الدولة وجميع أجهزتها الإدارية بسيادة الدستور والقانون في تصرفاتها الإدارية التي يحظر الدستور صراحة النص في أى قانون على تحقيق أى عمل أو تصرف إدارى من رقابة القضاء والقضاة في المواد من الدستور تمنسهدف بذلك إعلاء سيادة الدستور والقانون والمشروعية في ظل تلك الأامبال والتصرفات باعتبار أن هذا الإعلاء هو الأساس الرئيسى للدولة والاندقراطية الخاضعة للمسيادة الشعبية ومن ثم نابع لا يسوغ لحلحكم مجلس الدولة التي تتولى رسالة العدالة الإدارية بوتخصى سيادة القانون إلا أن تؤدي دورها على النحو الذى جرى عليه القضاء الإدارى وقضاء هذه الحكمة بما يتفق مع كون دور القاضى الإدارى في الدعوى هو دور إيجابى لأنه نور اقلية النزاع يكون مسئولاً عن إعلاء المشروعية وسيادة القانون وحماية الصالح العام حيث تلك الحكمة الدعوى الإدارية او التأديبية وتضع جميع إجراءاتها

نحو غايتها وهي تحقيق سيادة الدستور والقانون والمشروعية والصالح العام فهي التي تقر متى تكون للدعوى صلاحية للفصل فيها من أن تقوم هيئة مفوض الدولة باستيفاء جميع الأوراق والمستندات اللازمة بشأنها خلال مراحة تحضير الدعوى في موضوعها طبقاً لأحكام قانون مجلس الدولة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ . أو أن تقوم المحكمة ذاتها باستكمال ما يلزم من مستندات وأوراق وإيضاحات في الموضوع وبمد أحالة الدعوى من هيئة مفوض الدولة للمرافعة . أو في حالة مبالغة المحكمة دون تحضير من هيئة المفوضين لولايتها في الفصل طلبات وقف التنفيذ لحالة الاستعجال فلا تحجز الدعوى لحكم إلا إذا استوفت مستنداتها ولجرائعاتها الملزمة للحكم فيها دون مخر يرتب ضياع الحقوق واحداً حسم للنزاع على المشروعية والشرعية في القرار أو التصرف الإداري التي ما كانت لتضيق لو أن المحكمة كانت مسر الدعوى في الاتجاه الصحيح الذي يقوم على الفحص المتأن في اتجاه استقصاء جميع جوانب النزاع المطروح وزواياه وإبعاده بما يمكن القاضي الإداري من حسه، أن طبيعة الدعوى الإدارية أو التأديبية التي تتمثل بروابط القانون العام وبصلة خاصة دعوى الإلغاء تفرض حتماً إيجابية من القاضي الإداري أنذى يتولى الفصل فيها لصالح الشرعية والمشروعية وإعلاء رايه سيادة القانون في شأن المنازعة الإدارية أو التأديبية ولو نقل المدعى عن بعض إجراءات دعواه لأن القاضي الإداري هو القاضي للمشروعية والصالح العام والأمر الأول على خبائثتها والحنان على إعلاء هليتها وقداستها رجاها ومن أبرز أمثلة ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة تطبيقاً لهذه المبادئ عدم تطبيق نظام طلب الدعوى الذي يعرفه القاضي المعدي واعتبار تقديمه طلب الإلغاء من الرسوم قاطعاً لوجوب إقامة دعوى الإلغاء . . الخ .

ومن حيث أنه يقع على ما سبق فقد كان من الواجب على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون قبل أن تقضي بعدم قبول الدعوى لمنح إتمام التوكيل من المدعين أن تتكلف المدعين والمناظرين عنهم بذلك وتحدد أجلاً مقبولاً لإيداع ما تراه في هذا الشأن لأنها محكمة رسالتها وغايتها الفصل في المنازعات الإدارية تطبيقاً للمشروعية وسيادة القانون قبل أن تقضي بعدم قبول الدعوى على النحو الذي قضى به الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم ولما كان الحكم الطعن قد قضى بالمخالفة
لصحيح أحكام القانون بعدم قبول الدعوى لعدم تقديم مسند الوكالة عن
المحامي الذي حضر عن المحامين المدعين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون وفي تفسيره وتويليه ومن ثم يتعين نقضاء بلفظه ، ولما كانت محكمة
أول درجة لم تفصل في موضوع الدعوى وحتى لا يهدر حق المدعين الطاعنين
في مرحلة من مراحل التقاضي أمام محكم مجلس الدولة فإن هذه المحكمة تأمر
بإعادة الدعوى بحالتها إلى محكمة القضاء الإداري (جائرة منازعات الأفراد
والهيئات) للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى . . .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملاً بحكم المادة ١٨٤
من قانون المرافعات وحيث أنه لم يتم الفصل في موضوع النزاع .

(طعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٢ في جلسة ١٨/٥/١٩٩١)

قاعدة رقم (١٤١)

المبحث :

عاشراً - خضوع للضرائب العامة مبدأ الشرعية القانونية

نخضع للضرائب العامة مبدأ الشرعية القانونية - مركز الممول للضريبة
مصدره القانون - ليس القرار الصادر بربط الضريبة سوى قرار يكشف لهذا
المركز يكون الخاضع للضريبة أن يلجأ إلى القضاء ناعياً على أي إجراء من
أجراءات ربط الضريبة مخالفته لقانون دون أن يمنعه من ذلك نوات المواعيد
المقررة قانوناً لقبول الطعن بالانقضاء في القرارات الإدارية ما لم ينص المشرع
في القانون المنظم للضريبة على خلاف ذلك - المنازعة في أي إجراء من إجراءات
ربط الضريبة تعد منازعة من المنازعات الحقيقية التي تندرج في نطاق القضاء
الكامل لمحكم مجلس الدولة ولا تقيد بالمواعيد المقررة قانوناً لقبول دعوى الانقضاء
مواعيد الطعن في قرارات ربط الضريبة تظل قائمة ولا تسقط إلا بسقوط
الحق ذاته بنوات مواعيد التقادم التي تسري في شأنه قانوناً - ما لم ينص
القانون صراحة على موعدهم لقبول التقادم من الإجراءات الضريبية أو انطمن
فيه أو مهلة محددة يسقط بعدها حق ضابط الشك في الطعن عليه .

الحكمة :

ومن حيث أن أحكام الدساتير المتعاقبة لجمهورية مصر العربية وأخرها الدستور الحالي الصادر في ١٩٧١ قد توافرت على النص على أن « لنفساء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون » ، ولا يعنى أحد من ادائها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم إلا في حدود القانون وبمقتضى هذا البند الدستوري تخضع الضرائب العامة لبدا انشريعة القانونية ، بحيث يتمكن أن تصدر بقانون الأركان الأساسية للضرائب العامة أى تحديد الوعاء الخاضع للضريبة وسعرها ونطاقها والممول الخاضع لها على نحو علم مجرد يحقق مبدأ المساواة بالنسبة لجميع الممولين الخاضعين وذلك سواء في إنشاءها وتغيرها أو في الإعفاء منها وعلى وجه لا يسمح للسلطة العامة على تنفيذها أن ترقى لسلطة تشريعية في الإخضاع للمولين أو تجديداً الأوعية الخاضعة للضريبة أو تخفيض مثاتها أو الإعفاء منها ومن ثم فإن الأصل في المركز القانوني للممول خضوعاً أو إعفاء أنه مركز يحدده القانون وحده وفقاً لما يتوفر فيه من أوصاف وشروط حددها المشرع للخضوع والإعفاء وقواعد الربط للضريبة والسعر المحدد لها ، فمركز الممول للضريبة مصدر القانون وليس قرار الصادر بربط الضريبة بنوع قرار كاشف لهذا المركز ، واستنداً إلى هذه المبادئ الدستورية وفي ظلها صدر القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بشرعية الأفيان الزراعية والقوانين المنبجئة له ونص في المادة ١ منه على أن ترض ضريبة الأفيان على جميع الأراضي الزراعية المزروعة فعلاً ، أو القائمة للزراعة على أساس الإيجار السنوي المقرر لهذه الأرض ، كما نصت المادة ٢ بعد تعديلها بالقانون رقم (٦٢) لسنة ١٩٤٣ على أن « يقدر الإيجار السنوي طبقاً لأحكام الرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٥ مدة عشر سنوات ، ويجب المشرع في إجراءات أملاك للتقدير قبل نهاية كل فترة بدء سنة على الأقل ، وقضت المادة ٣ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٩ بأن تكون الضريبة بنسبة ١٤٪ من الإيجار السنوي للأراضي وعند تحديد ضريبة الندان نجبر كمور القرش صاغ إلى قرش كليل .

وحيث انه يبين من النصوص المتقدمة أن المشرع قد حدد - في القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٢٩ المشار اليه - على نحو منضبط - الأحكام الخاصة بربط الضريبة على الأظيان الزراعية فحدد لأطول غرض الضريبة بطريقة دائمة أو مؤقتة كما حدد مواعيد استحقاقها وطريقة دفعها والإجراءات الخاصة بتحصيلها ، وذلك كله على وجه لا يسمح للجهة القائمة على التنفيذ بسلطة تقديرية في تحديد قيمة الضريبة الاعفاء منها ، حيث يقتصر دورها على مجرد اتخاذ الإجراءات القانونية التي فرضها القانون لتحديد قيمة الضريبة في مواجهة الخاضع لها وذلك بنقل المركز القانوني المقام المآجد لأفراد في القانون إلى مركز ذاتي ينشأ به الممول الخاضع للضريبة الذي يستمد مركزه القانوني - من حقوق والتزامات من القانون مباشرة ، دون أن يكون لهذه السلطة ملكية إصدار قرار إداري ينشأه أو يصطل أو يلقي المركز القانوني بالمعنى القانوني الحقيقي في حق صاحب الشأن بحيث تقتصر الإدارة الضريبية على اتخاذ الإجراءات التي أوجبها القانون لتحديد حقوق والتزامات الخاضع للضريبة على الوجه الذي حدده القانون المذكور بحيث يكون لهذا الأمر في أي وقت من الأوقات كاصل عام ما لم ينص المشرع صراحة في القانون المنظم للضريبة على خلاف ذلك أن يلجأ إلى القضاء ناعياً على أي إجراء من إجراءات ربط الضريبة مخالفته للقانون بما يترتب على ذلك من لاخلال بمركزه القانوني الثابت له بمقتضى القانون دون أن يمنعه من ذلك فوات المواعيد المقررة قانوناً لقبول الطعن بالاعفاء في القرارات الإدارية ، إذ تخضع المنازعة في أي إجراء من إجراءات ربط الضريبة أن تكون من المنازعات الحقوقية التي تندرج في نطاق القضاء الكلي لمحكم مجلس أدولة ولا تنبئ بالمواعيد المقررة - قانوناً لقبول دعوى الاعفاء ، ومن ثم فإنه ما لم ينص القانون صراحة على موعد معين لقبول التظلم من الإجراء الضريبي أو الطعن فيه أو مهلة محددة يسقط بعدها حق صاحب الشأن في الطعن عليه ، فإن مواعيد الطعن في قرارات ربط الضريبة تظل قائمة لا تسقط إلا بسقوط الحق ذاته بفوات مواعيد التقادم التي تسري في شأنه قانوناً .

ومن حيث أن الثابت من الأول أن مخيرية الضرائب المقررة بسوهاج قد حررت الاستمارة الخاصة بربط الضريبة في ١٩٨٣/١١/٢٨ ، وصالح عليها وزير الخزانة بغفيلة في ١٩٨٣/١٢/٣ وتضمنت الاستمارة الخاصة بالتسوية المودع صورتها ملف الطمن الأطلين المضافة طبقا للقانون ومفردات المبالغ الخاصة بالتسوية من ضريبة أصلية وتأمينات وسجل عيني وخلافة ، فاقلم الطاعنون دعواهم ٥٩٦ لسنة ٤٠ ق إلم محكمة القضاء الإداري طعنا في هذه التسوية ، للاستئجاب الواردة بالدعوى التي أودعوا عريضتها في ١٩٨٥/١١/٥ مستوية أوضاعها الشكلية ، فقد أضى من المتمعن قبولها والتي في مدى سلامة التسوية المطعون فيها ، ولو اتخذت الدعوى شكل الطمن في قرار إداري رسمى بالقرار رقم ٢٠٧ وحيث أن هذا القرار يزعم أنه قرار إداري ينشئ مركز قانوني ليس له وجود قانوني في حقيقة الحال بالنسبة لطبيعة المركز القانوني للممول والذي ينشأ أساسه أحكام القانون مباشرة ، وليس هذا القرار التنفيذي الصلابة كشفا عن هذا المركز القانوني من الإدارة الضريبة المختصة ، فليس من شأن هذه التسمية لذلك القرار التنفيذي الكلف من المركز القانوني للممول والذي ليس له مدى في حقيقة الحال قانونا أن تغلق إلم أصحاب الشأن سبيل الطمن المراكز القانونية المتعلقة بهم بشأن ربط الضريبة أو الإعفاء منها أو تحصيلها أو تقييدهم بمواعيد لم ينص عليها القانون في المنازعة إلم القاضي الطبيعي المختص بنظر المنازعة الضريبية .

وإذ انتهجت المحكمة غير هذا النهج ، واتبعت سبيل الجهة الإدارية في اعتبار قرار ربط الضريبة من القرارات الإدارية التي يتقيد الطمن فيها بأوامر عيد المقررة لقبول دعوى الإلغاء معيا وراء تحصين قراراتها في هذا الشأن ، وانتهت من ذلك إلى استغلاق باب الطمن إلم أصحاب الشأن ، فانها تكون قد أخطأت فيها فتهت إليه من الحكم بعدم قبول الدعوى شكلا ، وإذ لم تبت المحكمة في موضوع الدعوى التي لم تنهيا أوراها بعد الفصل فيها وحتى لا يحرم طرق المنازعة من مرحلة من مراحل التقاضي في الموضوع إلم محكم مجلس الدولة ، فقد أضى مقينا إحالة الدعوى بمحكمة أول درجة للفصل فيها بجدا من هيئة أخرى .

(طمن ٢٠٦٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٨)

حق الارتفاق

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

المادة ١٠٦ من القانون المدني مفادها - حق الارتفاق يكسب بعمل قانوني أو بالمرأه - لا يكسب حق الارتفاق بالتقادم - يكسب حق الارتفاق بالتقادم اذا كانت الارتفاقات ظاهرة - بما فيها حق المرور - لا يستتبع حق المرور للدمى من مجرد وجود فتحة باب في السور المواجهه طالما ان ما ذكر بالمعانيات عن هذه الفتحة لا يدل على انها منفذ ظاهر ومستطرق للبرور المدة القانونية لاكتساب هذا الحق بالتقادم .

الحكمة :

يقوم المعلن على ان الحكم المظنون فيه خلف القانون واخطا في تطبيقه وتاويله حين استند الى تقرير الشرطة بان لا يوجد منفذ آخر لأرض الدمي على الطريق المصام الا من طريق منفذ النزاع . فقد بنى على ذلك وجود حق ارتفاق بالمرور له على أرض الوحدة الصحية واعتبار اقلية السور دون ترك فتحة له يمر منها امتداد على حق المرور . وذلك على الرغم من ان الباب المتول بوجوده مخلق منذ امد طويل ولا يستعمل ، لاخلاله بالمنفعة التي تقوم بها للوحدة الصحية ، اذ يعتبر منفذا خالصا على مال ذي نفع عام بما يخالف القانون . كما ان للدمى منافذ أخرى يقوم باستخدامها للوصول الى الطريق العام بعيدا عن هذا المنفذ . وبالتالي فلا وجوزد لحق ارتفاق بالمرور له اصلا . وباعتقائى وجوده عنه يكون قد سقط بعدم الاستعمال طيلة مدة تزيد على خمس سنوات وبذلك يكون القرار المطعون فيه مطبقا للقانون .

ومن حيث انه من ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ لمظاهر من الأوراق المودعة حافظة مستندات الحكومة ان أرض الوحدة الصحية بناحية بمرع مركز اسبوط التي تقرر اقلية السور حولها آلت الى الدولة بطريق التبرع من بعض الاهالى وليس من بينهم الدمي ، كما لا يبدو ان احدا من أسرته من بين التبرعين . وقد وردت البيانات الخسنية بهذه الأرض وقت التبرع بها في عام ١٩٦٩ ، خلوا من أية اشارة الى وجود باب يفصل بين املاك الدمي

وأرض الوحدة الصحية المشار إليها . ففى المعينة التى خلت بها الادارة بتاريخ ١٩٦٩/٧/٢١ ثبت أن هلاك الدمى نجلور الأرض المذكورة من جهة واحدة هى الجهة الغربية . وذكر أن قصد الغرض للأرض سور مبانى ملك دون أية إشارة الى وجود فتحة فيه . كما أن المعينة التى تمت بموقع الأرض بتاريخ ١٩٦٩/٨/٥ بشأن وضع العلامات احديدية لتحديد قطعة الأرض المذكورة ورد بها أن حدها الغربى سور جنينة ملك (.) ولم يرد فى محضر هذه المعينة ذكر للفتحة فى هذا السور ، كذلك فإن المعينة التى تمت بتاريخ ١٩٨٢/٨/١١ — بعد رفع التذموى — للأرض المقام عليها للوحدة الصحية أنادت بأنه يوجد بالجهة الغربية سور حقيقة وأمله قوائم سور شائك مازالت موجودة وأشجار كلور ومحضر هذه المعينة هو الذى أشار لأول مرة الى أنه يوجد باب فى السور الغربى للوحدة عرضه ٨٠ سم ، ولا يستعمل لى شيء لأنه يفتح فى قلب الوحدة . ولا يتضح من محضر الشكوى رقم ١٣١٤ لسنة ١٩٨٢ اذرى يذكر اسبوط المودع صورته بمحطة مستندات الدمى سوى إشارة الى وجود باب يفتح على حقيقة ومنزل المدعى على بعد ٣٦ مترا من الطريق العمومى . وذكر أن الدليل الى هذا الباب يمر من الجسر بأرض المستشفى وهو المنفذ الوحيد له وهذه الأوضاع القائمة على الطبيعة على الوجه السلف بيانه لا تغيب عن وجود وضع ظاهر يستفاد منه حق المرور على أرض الوحدة الصحية المذكورة بالنسبة للدمى وذلك طبقا لنص المادة ١٠١٦ من القانون المدنى التى نصت على أن :

١ — حق الارتفاق يكسب بعمل قانونى أو بالميراث .

٢ — ولا يكسب بالتقادم الا الارتفاقات الظاهرة بها فيها حق المرور .
« ومن ثم فلا يستنتج وجود حق المرور للدمى من مجرد وجود فتحة باب فى السور المواجه لأرض الوحدة الصحية من الناحية الغربية طالما أن ما ذكر بالمعاملات من هذه الفتحة لا يحل على أنها منفذ ظاهر ومستطرق للمرور المدة القانونية لاكتساب هذا الحق بالتقادم الطويل — فما ورد بشأنها

من أنها بغرض ٨٠ نسيم كان طبقا للمعايينة التي تمت في عام ١٩٨٢ كما أنها على هذا النحو لا تسمح بالمرور الكافي الذي يقوم معه ما قرره القانون بشأن حق المرور بل أغلب الظن أنها أقيمت في السور الفاصل بين أرض الوحدة الصحية أملاك المدعى على سبيل التسليم الذي لا اثر له في اكتساب الحقوق العينية ومنها حق المرور ، فإذا ما أضيف إلى ما تقدم أن مصلحة الوحدة السكنية ظاهرة في اقلية سور حولها لما يحققه ذلك من مصلحة عامة وإن بالأوراق ما يستفاد منه أن للمدعى مخالف أخرى كما يتضح ذلك من المعايينة التي أجرتها الجهة الادارية بتاريخ ١٩٨٢/١١/٨ المشار إليها فيكون القرار المطعون فيه بحسب الظاهر طبقا للقانون وعلى هذا الأساس ينهار ركن الجدية في طلب وقف تنفيذه بما يقتضى رفض الطلب . واذا قضى الحكم المطعون فيه بغير ذلك فانه يكون قد خلف للقانون مستوجبا الانهاء والقضاء برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه والزام المدعى بالمصروفات من درجتي التخليص .

(طعن ٢٥٢٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٩)

حقوق الإنسان

الأصل في الإنسان للبراءة

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

المادة ٦٧ من الدستور لعام ١٩٧١ نقضت بآن الأصل في الإنسان البراءة — ما لم تثبت ادانته بيقين — في محكمة قانونية عادلة تكفل له خلالها ضمانات الدفاع عن نفسه — تطرق الشك في وقوع الفعل أو نسبته إلى المتهم — أثره — براءة المتهم .

الحكمة :

ومن حيث أنه من المبادئ العامة الأساسية في مجال المسؤولية الجنائية كانت أم تأديبية ضرورة ثبوت الفعل المكون للجريمة ثبوتاً يقينياً بدلاً من استنتاج استخلاصاً سابقاً قبل المتهم به ، وأنه لا يسوغ قاتونا أن تقوم الادانة على أدلة مشكوك في صحتها أو دلالتها : والا كانت تلك الادانة مزعومة الأناسي ، متناقضة المضمون ، مفرغة من ثبات اليقين ، ويرجع ذلك إلى القاعدة التي أرساها الدستور في صريح نص المادة ٦٧ بأنه إن الأصل هو البراءة ما لم تثبت ادانة المتهم بيقين في محكمة قانونية عادلة تكفل له خلالها ضمانات الدفاع عن نفسه من أعمال محددة ، بحيث إذا تطرق الشك في وقوع الفعل أو نسبته إلى المتهم تعين العود إلى الأصل الطبيعي وحصل أثره على البراءة .

ومن حيث أنه بالبناء على ما سبق ، وعلى أنه لم يثبت من الأوراق أو من الأتوال ما يفيد القطع بيقين على أن ما نسبته القرار المطعون فيه لاطاعن — من خروج على مقتضى الواجب الوظيفي باعتفاله ببلوغ ترقية من مؤوضه المحضر / رعت للسادات متحد نظير القفاض عن إخطائه الوظيفية والإحجام عن تحرير مكرات ضده عند إخلاله بمواعيد العمل — قد قام في حقه ، إذ افتقرت الأوراق والتحقيقات من ثبة طيل يؤثر التسلكي

متواتره ان الطاعن وهو رئيسه قد دأب على إجباره على أداء مبلغ نقدية للبربر الذى ساقه ، بل ان شواهد الجال تنبئ بغير ذلك وتكذب الشاكى الذى جاءت صحيفه جزاءاته ممثلة مكتظه بالتحقيقات والجزاءات التى تكررت بالخصم من راتبه امدد متفاوتة فى وقت سابق ومعاصر ولاحق على الواقعة التى نسبها للطاعن عن مخالفات متنوعة توأبها الاهمال فى العمل والاخلال به تارة بالفراخى فى تنفيذ الاملائات الجنائية والأوراق القضائية والأحكام والقصاص فى رد الأوراق لغلم المحضرين وتحرير الاخطارات مخط غير مقروء ، الى الانتطاع من العمل والغيب عنه دون اذن وتبادل الاعتداء بالاثوال والأعمال مع الغير ، ومثل ذلك الشاكى : وهذا لمسأن حاله . لا ينبغي ان يركن لقوله مجردا على رئيسه دون ان يقترن ذلك بطليل يؤيده ويمسده . وبخاصة ان الطاعن قد خلت صحيفته من ثمة جزاء وقع عليه طيلة خمس سنوات سابقة ، فتواترت تقارير كتابته فيها على مرتبة المنار ، الأمر الذى يهدر قول الشاكى انه قد داوم على اعطاء الطاعن بمبالغ نقدية للتغاضي عن أخطائه واخلاله فى العمل ويكتبه ، فاذا اضيف الى ذلك ان التحريات التى قررت بها هيئة الرقابة الادارية استقتت مصجرتها من احوال الشاكى دون ان تشفع بدلائل أخرى تطعن لجسدية الاتهام وصحته فى حق الطاعن ، فضلا عن ان واقعة اخراج مبلغ من النقود من مكتب الطاعن بعد اذ تلم الشاكى بوضعه به لا تعد بذاتها دليلا على صحة قول الشاكى اذ لا يتيق ما فعله مع تقريره بله قد داوم على اعطاء الطاعن فى مستهل كل اسبوع مبلغا من المال لأن فى تلك المداومة ما يغني عن ايداع المبلغ أحد اخراج مكتب الطاعن اكتفاء بمقولته له يسدا بيد ، واذا كان الحوار الذى دار بين الشاكى والطاعن ولذى قبل بتسجيله على نحو سابق على الضبط قد خلا من ثمة حديث للطاعن يدينه ، فى الوقت الذى انكر فيه الشاكى فى تحقيقات النيابة العامة ان هيئة الرقابة الادارية قد زودته بالجهزة لتسجيل الحوار . وقد غنى جميع من سئلوا فى تلك التحقيقات حدوث مقولة الشاكى او حتى سماعها من قبل ، وبالتالي تجى ادانة الطاعن متظافرة مع المبادئ والامس الحلكة للمسئولية التأديبية من وجوب وحتمية قيام الادانة على الشوت واليقين ، لا على الظن والتخمين .

ومن حيث أن القراز المطعون فيه قد أداى سلوك الطاعن بواقعة لم يتم
الدليل اليقيني لصحتها في حقه ثم قضي تبعا لذلك بمجازاته بفصل من الخدمة
ومن ثم يكون ذلك القرار مخالفا للقانون لاقتضاه الى السبب الصحيح
المبرر له قانونا ، مما يجعله خليقا بالمفاته مع ما ترتب عليه من آثار كما وجب
انقضاء براءة الطاعن مما نسب اليه .

(طعن رقم ٥٠١ لسنة ٣٩ ق بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢٦) .

حق العمل

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

العمل حق وواجب وشرف — تكفله الدولة ولا يجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين إلا بمقتضى ولاداء خدمة عامة وبمقابل عادل — لا لجبار فى تولى الوظائف العامة والاستمرار فيها إلا فى الأحوال المنصوص عليها صراحة وعلى سبيل الحصر فى القانون — الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للتعيين بها فى خدمة الشعب — وتكفل الدولة حمايتهم وقياسهم بإداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب (المادتان ١٣ و ١٤ من الدستور) — لذلك اعتبرت الاستقالة فى قوانين العاملين المتعاقبة من أسباب انتهاء الخدمة — وإن كانت هذه القوانين أيضا قد نظمت كيفية أعمال أثر الاستقالة بعد تقديمها بما يتلاءم مع رعاية حسن سير وانتظام المرافق العامة — المادتان ٩٧ و ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نظام العاملين المدنيين بالدولة — لا يترتب على تقديم العامل لاستقالته — عدم اعتبارها مقبولة فور تقديمها — بل يتعين على العامل الاستمرار فى أداء واجبات الوظيفة حتى يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة أو رفض قبولها أو تمضى المدة التى حددها القانون لاعتبارها مقبولة .

الحكمة :

ومن حيث أن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه فيما بنى عليه قضائه يرفض إلغاء القرار الصادر برفض قبول استقالة الطاعن من الخدمة على اطلالته — لأن هذه السلطة من اطلاعات الجهة الإدارية التى لا معقب عليها هذا الرأى غير سديد ذلك ان المبدأ الدستورى والقانونى المقرر فى هذا الشأن هو الا لجبار فى تولى الوظائف العامة أو الاستمرار فيها إلا فى أحوال المنصوص عليها صراحة وعلى سبيل الحصر فى القانون فالعمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة . ولا يجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولاداء خدمة عامة . وبمقابل عادل والوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للتعيين بها فى خدمة الشعب وتكفل الدولة حمايتهم وقياسهم بإداء واجباتهم فى رعاية

صالح الشعب (المواد ١٣ ، ١٤ من الدستور) ولذلك اعتبرت الاستقالة في قوانين العاملين المتعاقبة من أسباب انتهاء الخدمة ، وإن كانت هذه القوانين قد نظمت كيفية أعمال لثر الاستقالة بعد تقديمها بما يتلاءم مع رعاية حسن سير وانتظام المرافق العامة .

ومن حيث أنه تنظيها لذلك فقد نصت المادة (١٧) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن « للعامل أن يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة ولا تنتهي خدمة العامل إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب إيت في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن الطلب معاقى على شرط أو مقترن بتيسد وفي هذه الحالة لا تنهى خدمة العامل إلا إذا تضمن قرار قبول الاستقالة أجلته إلى طلبه .

ويجوز خلال هذه المدة أرجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل مع إخطار العامل بذلك على ألا تزيد مدة الأرجاء على أسبوعين بالإضافة إلى مدة الثلاثين يوما الواردة بالفقرة السابقة . فإذا ما أحيل العامل إلى المجلعة التأديبية فلا تقبل استقالته إلا بعد الحكم في الدعوى بغير جزاء العميل أو الإحالة إلى المعاش .

ويجب على العامل أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ إليه قرار الاستقالة أو إلى أن ينقضى أليعد الموضوع عليه في الفقرة الثالثة » .

كما نصت المادة (١٨) من ذات القانون على أن يعتبر العامل مقسما استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انتقطع من عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انتطاعه كان بمسذر مقبول » .

ومن حيث أن بناء على ذلك لا يترقب على تقديم العامل لاستقالته اعتبارها مقبولة فور تقديمها بل يتمين على العامل الاستمرار في أداء واجبات وظيفته حتى يبلغ اليه قرار هذه الاستقالة أو برغض قبولها أو تبضى المدة التي حددها القانون لامتيارها مقبولة واسلمن ذلك أن يتمين العامل في الخدمة ولو برغبته يخضع لنظام الوظيفة العميلة الذي يجعله مكلفا بأداء واجباتها في خدمة الشعب وذلك وفقا لصريح نص المادة (١٤) من الدستور ، تلك الواجبات التي تسهم في أداء الأعمال اللازمة للإنتاج والخدمات التي تتولاها مختلف مصالح وإدارات وأجهزة الدولة بصفة مستمرة ودائمة ومنظمة حتى تستقر بصفة منتظمة حياة المواطنين وحياة الوطن .

ومن حيث أن الثالث من الأوراق أن الطامن قد قدم طلبا كتابيا مؤرخا ١٩٨٠/١٠/٨ بتاريخ استقالته من عمله بعد نقله إلى وظيفة غير وظيفته بقنا إلا أن لم يستجب للالتزامات التي قررها القانون من استمراره في العمل لحين قبول استقالته وفقا للمادة (٩٧) مسلفة الذكر - إذ انتقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٠/١٠/٩ ، وهو ما قبلت الجهة الإدارية معه بإحالة للنيابة الإدارية لتحقيق معه ، المقرر بالتحقيق أنه قد تم استقالته عن العمل بسبب صدور قرار بنقله للعمل بقنا ، وأنه يقيم في ألمانيا ويشرف على أسرته بعد وفاة والده ، وانتهت النيابة الإدارية بفكرتها المؤرخة ١٩٨١/٣/٢٦ بإحالة بالامتناع عن تنفيذ قرار نقله إلى إدارة صرف قنا ، وانقطاعه عن العمل بدون إذن أو عذر مقبول في غير حدود الإجراءات المصرح بها قانونا ، وطلبت النيابة الإدارية :

١- إلزامه بمجازاة أداريا .

ثانيا - إنهاء خدمة المخالف أعمالا لما تنص به المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن الجهة الإدارية قد أصدرت القرار رقم (٨١٢) لسنة ١٩٨٢ في ١٩٨٢/٨/٢ بمجازاة الطامن بخمسة أشهر من أجره لامتناعه عن تنفيذ

قرار نقله الى الادارة العامة لتسيطة الصرف بقنا وانقطاعه من العمل بدون اذن او عذر مقبول ، وبمضله من الخطة امتثلوا من ١٩٨٠/١٠/٩ . وقد نظم الطامعن من هذا القرار التعييني ثم اتلم طعننه عليه لهم المحكمة التأديبية بمدينة اسبوط . الدائرة الثانية بليداع عزيمسته في ٨٢/١٢/١ حيث قيد الطمن تحت رقم ٧٢ لسنة ١١ الفتاتية وبطنة ١٩٨٥/٤/٢٢ . فنتت المحكمة بقبول الطمن شكلا ورفقنه مونغوما .

ومن حيث ان المحكمة المذكورة قد اتلعت قضاهها على ان القرار الطمون ميه والسداد برقم ٨١٢ لسنة ٨٢ في ٨٢/١٠/٢ بخضم شهر من مرتب الطامن ومى وتفتح تسليقة على انتهاء الخدمة وانه لا فرق بين انتهاء الخدمة للانقطاع من العمل وبين هذا الجزاء لالتزام الغيل بالاستمرار في العمل من وقت تقديم استقالة لحق اليه فيها قبول او رفضا او انتهاء الميعاد الذى حددته القانون لاعتمارها مقبولة طبقا للادة (٩٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ وانه بناء على التثبت من انقطاع الطامن من العمل بدون عذر وانطبق نص المساعدة على حالته يكون قرار الجهة الادارية مطن الطمن تلقيا على منسب ضميخ يبرره كما ان الجهة الادارية قد اوقعت جزاء ملثم للكتب الذى ارتكبه الطامن ومن تم يكون طمنه على القرار مقيم الرقص .

ومن حيث ان ما ورد بهذا الحكم من اسباب لا لزوم لها لليت في الطمن المحدد للطامن وهو الغاء قرار الجزاء بخضم شهر من مرتبه لا يجية له طبقا للزائد الحالية المستقرة في حخة الاحكام .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بالطمن المختل ولتن اتلها الطيامن امام محكمة القضاء الادارى . قند التقيت في ٨١/٢/١٥ وقيل الديموى لهم المحكمة التأديبية باسبوط وقد حدد طلباته بمحكمة التفعضاء الادارى بالضاء قرار بحول الاستقالة من الخدمة . نغ ما يترتب على ذلك من آثار مع الزام الجهة الادارية للمضى عليها بالفروقت ومن تم ملن الطمن المختل يفرى بتخصيب الفاجر توجها لما حددته الطامن الى الهيئة الطمون قضنها

المصادر في ١٩٨٠/١٠/٢٩ يرفض قبول الاستقالة الا ان حقيقة هذا الطعن في القرار المذكور انه طعن بالضرورة والحق — وبحسب الطبيعة القانونية والترتيب المنطقي للادوار وبناء على حقيقة ما يستهدفه الطامن — في قرار انتهاء خدمته بفصله والوارد في البند (ثانيا) من القرار رقم ٨١٣ لسنة ١٩٨٢ المبادىء في ٨٢/١٠/٣٠ وبعد ائابة الطامن دعواه امام محكمة القضاء الادارى لان قرار رفض قبول استقالته يترتب عليه حتما وبالضرورة بطلان قرار فصله من الخدمة للاقطاع عن العمل ومن ثم فقد كان يتعين على الطامن المذكور ان يطعن امام محكمة القضاء الادارى في هذا القرار بفصله من الخدمة باعتبرا من ٨٠/١٠/٦ والمصادر في ٨٢/١٠/٣٠ وذلك في التواميد وطبعا للاجراءات المجيدة لذلك وهو ما لم يتم به المدعى امام محكمة القضاء الادارى قبل صدور حكمها الطمين وحيث انه فضلا عما سبق بان قبول الاستقالة التي يقبها العادل هو من السلطات التقديرية للادارة العاملة التي تفرخص منها بما يحقق الصالح العام وتستقل من ثم الوزن منسبات قرارها بما يحقق المصلحة للعامة ولا محتب عليها في هذا الشأن طالما ان قرارها يرفض قبول الاستقالة لا يبطى على اساءة ايتعمال السلطة بالانحراف بالفرض والغاية من منع العادل من الاستقالة للحاجة الى خدماته الى جيره بالمخالفة للقوانين وللدستور على العمل ولما كان الطامن لم يقدم في اى من مراحل الدعيوى او الطعن ما يثبت اساءة الجهة الادارة استعمال سلطتها التي اخصصها القانون بها بان تخفى بما قررته من رفض لهذه الاستقالة غير وجه المصلحة العامة وصالح العمل وحاجته الى خدمات انظام في الوظيفة التي استقبل منها او حرمانه من حرية العمل . وحيث انه من ثالثة القول ان وصف الطامن قرار نقله الى ادارة صرف لنا بالقوة القاهرة امر غير مقبول لان هذا النقل المكاتبى امر من ضرورات الادارة الحسنة يستهدف حسن توزيع القوى العاملة مكاتبيا بما يحقق على افضل وجه اهداف — المرنق العام والنقل المكاتبى مير بمسجل التنفيذ رغم ما فيه من مشقة تتعلق بما يقرب عليه في ظل مشيكل الاسكان وهو امر علمى يعانى منه الطامن وغيره من العاملين كغيرهم من المواطنين ولا يفر تلك المشقة التي تبطل ظروفا عاما لتسهيل الغالبية العظمى من الموظفين المؤمنين لبتاع الطامن عن اداء واجباته وبخبرة اعمال

وظيفته التي نقل اليها في خدمة الشنوب ، مع اتخاذ ما يجوز له بمباشرته من اجراءات للظلم والظلمين لالغاء قرار النقل المذكور اذا كان قد صدر على خلاف احكام القانون ومتنضاه وحيث ان الطامن لم يقدم ما يثبت من ظروف وملابسات هذا النقل ما يجعله اسباليا وسندا للتدليل على مخالفة القانون او اساءة الادارة لاستخدام سلطاتها فيما يتعلق برفضها قبول استقالته ومن ثم فان النعي على الحكم الطميين برفض الغاء قرار جهة الادارة برفض قبول استقالته من الخدمة وباعتباره لم يصدر مخالفا للقانون أو انمس ومثوبيا بسوء استخدام السلطة علا النحو السالف الذكر يكون على غير اساس سليم من الواقع والقانون خلقي بالرفض .

(طمن ٩٤٨ لسنة ١٩٨٩/٦/٢٤ في جلسة)

حكم جنسلى

حجة الحكم الجنسلى فى مجلس المنزعات الادارية

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

الحكم الجنسلى يحوز حجية أمام محكم مجلس الدولة — فيما يقضى به بما يتصل بالدعوى الادارية التى تختص هذه المحاكم بنظرها — خاصة — فى مجال الطعون الموجهة لقرارات الادارية بطلب الفسخها ووقف تنفيذها أو التمويض منها .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة بالاضافة للبيداىء القانونية والدستورية السابقة قد استقر على ان الحكم الجنسلى يحوز حجية أمام محاكم مجلس الدولة فيما يقضى به بما يتصل بالدعوى الادارية التى تختص هذه المحاكم بنظرها ، وبصفة خاصة فى مجال الطعون الموجهة لقرارات الادارية بطلب الفسخها ووقف تنفيذها أو التمويض منها .

ومن حيث ان المشرع قد حظر فى القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن الزراعة — تبوير الأرض الزراعية وتجريفها كما حرم البناء عليها الا بترخيص وفى احوال وشروط خاصة حماية للثروة القومية المصرية الاساسية وهى الاراضى الزراعية ولصالح الاقتصاد القومى ومن ثم يتمين مراعاة احترام وتنفيذ هذه الاحكام تأكيدا لسيادة الدستور والقانون .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن قد اتهم ميان على مساحة تيراط بسلحية كمر الشراوة بمرکز ميت غير متحررت ضده محضر الجنحة رقم ٧٠٦٨ لسنة ١٩٧٥ جلع مرکز ميت غير الثنى قضى فيها ببراقته مما نسب

اليه من البناء على الأرض الزلزالية بدون ترخيص بالاستئذان رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٨٦، لما ثبت للحكمة الاستثنائية حسبما ثبت في إسطبل حكمتها من أن البناء موضوع القرار المطعون فيه كما ثبت من تقرير الخبير المودع بالدمعوى الجنائية أن الأرض التي وقعت المخالفة يشقها أرض بور غير صالحة للزراعة وأنها ضمن امتداد الكتلة السكنية للناحية وقريبة من مرافقها من كهرباء وخلافه .

ومن حيث أنه بناء على ذلك وعلى حجبة الحكم الجنائي في المجلس الإداري بأنه يصبح القرار المطعون فيه قد قام على غير مسند من الواقع وبالتالي من القانون جرمياً بالغائه .

(ملحق ٣١٠ لسنة ٣١ ق بكتبة ١٩٨٦/٢٠)

قاعدة رقم (١٤٦) :

البندا :

إذا كان الحكم الجنائي حجة فيما يفصل فيه في المنازعات المدنية من حيث حدوث الوقائع محل الاتهام المنسوب إلى الشخص ونسبته إلى التهم فإن ذات هذه الحجة تكون الأحكام الجنائية في مجال المنازعات الإدارية التي تختص بنظرها محكم مجلس الدولة .

الحكمة :

ومن حيث أنه من المبادئ العامة التي تستقر عليها هذه المحكمة بالنسبة لحجية الأحكام الجنائية في الإثبات في مجال المنازعات الإدارية أنه إذا كان الحكم الجنائي حجة فيما يفصل فيه في المنازعات المدنية من حيث حدوث الوقائع محل الاتهام المنسوب إلى الشخص ونسبته إلى التهم فإن ذات هذه الحجة تكون للأحكام الجنائية في مجال المنازعات الإدارية التي تختص بنظرها محكم مجلس الدولة .

بالقضاء الجنائي يبحث ويحقق وتثبت أصلا واساسا من صحة الوقائع التي يتكون منها الاتهام ويقوم بالبحث والتحقيق فيها اذا كانت قد حدثت في الواقع مع تحديد المتهم المسئول عن ارتكابها ونسبتها الى من يحكم عليه بالمقوية على اساس المبادئ العلمية التي من بينها ان المتهم يرى حتى تثبت ادانته في محكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه وان حق انقاع اصاله او وكالة مكول ولا تقام الدعوى الجنائية الا بأمر من جهة قضائية (المولد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ من الدستور) ولا يتصور عقلا ان يهدر امام القاضي الاداري ما تم التحقق من وجوده بمقتضى التحقيق الجنائي من وقائع وما تم على يد القاضي الجنائي من اثبات لما قام الدليل القانوني على حدوثه من وقائع في المكان والزمان وفيها يخلص بالعمل معينة على النحو الذي انتهى اليه الحكم الجنائي وما اثبتته من ادانة للمتهم بشأنها بالتحديد الذي اوردته لو ما تحقق من عدم وقوعه من اعمال او عدم صحة نسبة اعمال حدثت الى اشخاص بذواتهم فمن ثم يكون القرار المطعون فيه قد قام على اسباب ينفي حدوثها الحكم الجنائي سالف الذكر وهو حجة فيما قضى به في هذا الخصوص ويلغالى تكون الاسباب التي قام عليها للقرار الطعن واستند فيه الى تجاوز الطاعن لخطوط عرض الطريق يكون قد قام على غير سند صحيح يبرره خريا بلفظه .

(طعن رقم ١٠٨٠ / ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٧)

وحيث ان الحكم الطعن قد انتهى الى غير ذلك فانه يكون قد جاء مخالفا لصحيح حكم القاتون خريا بلفظه .

(طعن رقم ١٠٨٠ / ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٧)

(نفس المعنى طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/٥/٦)

(طعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٤)

(طعن رقم ٦٥٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٢٨)

(طعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/١٣)

حواجز

أولا - طبيعة حواجز الإنتاج ونقاط استحقاقها .

ثانيا - المكافآت التي تدخل في مفهوم حواجز الإنتاج .
(١) مكافأة زيادة الحصيلة .

(ب) مكافأة البحوث الاكتيحية والتطويرية والريادة العلمية والاجتماعية والاشراف على الرسائل والامتحانات والمساهمة في أعمالها ، وحواجز المعلمين من غير أعضاء هيئة التدريس .

(ج) مكافآت امتحانات النقل والامتحانات العامة للمعلمين بوزارة التربية والتعليم المتخصص عليها في قرارى وزير التربية والتعليم رقمى ٢٦١ و ٢٨٢ لسنة ١٩٩٠

ثالثا - المكافآت التي لا تدخل ضمن حواجز الإنتاج .

(أ) المكافأة السنوية الانتاج .

رابعا - عدم احقية المعلم المتوقف عن العمل في صرف حواجز الانتاج وبقبال الجهود غير العلمية عن فترة ايقفله .

خامسا - عدم احقية المعلمين بصندوق استثمار الودائع والتأمينات الملقى التقولين الى جهات اخرى في تقاضى الحوافز العينية التي كانت تصرف لهم تحت اسم جمعية اسكان المعلمين بالصندوق .

سادسا - عدم احقية مندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية في صرف المكافآت والحوافز المقررة للمعلمين بالبورصة .

سابعها - عدم مشروعية تقرير حوافز خلسة للمعلمين من أعضاء إقبليات البلدية ترتبط بصفاتهم .

ثامنا - مناه صرف الحوافز للمعلمين بمكاتب التليينات الاجتماعية .

ثامسا - عدم سريان حوافز الإنتاج المطبقة بهيئة القطاع العام للأسكان على المتقنين الى الهيئة ولا يشغلون وظائف وأردة بالهيكل التنظيمى للهيئة .

أولا : طبيعة حوافز الانتاج ومنط استحقاقها

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

منط استحقاق حوافز الانتاج قانونا هو اداء انتاج متميز يجاوز بمعدلات الانتاج المقررة — لا تعتبر حوافز الانتاج من عناصر الامر ولا تدخل في محلول عبارة المكافآت — الامر كذلك ايضا بالنسبة للمكافأة التشجيعية مناط استحقاقها هو اداء عمل مميز اداء ففليا — بدل حضور الجلسات مناط استحقاقها هو الحضور الفعلي للجلسات وبذلك لا تندرج في محلول عبارة المرتبات والمكافآت اى تقتصر على اقرب والطولة الاجتماعية والاضمانية وبذل القليل

الفتوى :

ان هذا الموضوع موضح على الجمعية الممثلة للجمعية الفتوى والنشر في مجلستها المنعقدة في ١١ من نوفمبر ١٩٨٧ فاستظهرت حكم المادة ١١ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان يضع مجلس الادارة نظاما لتوظيف الخبراء الوطنيين والاجانب ومن يقومون باعمال مؤقتة او غرضية او موسمية وللعاملين المخرجين وذلك بما يتفق مع نشاط الشركة وظروفها وبما يستأمن على تحقيق اهدافها وبمراعاة التشريعات التي تصدرها الدولة في هذا الشأن ، وتنص المادة الاولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن ضوابط الاستمارة بالخبراء والمستشارين ومبادئ الحكومة والقطاع العام في الشركات المشتركة — على انه بمراعاة أحكام القوانين ارقام ٤٧ لسنة ١٩٧٨ و ٩٨ لسنة ١٩٧٨ و ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المقرر فيها تكون الاستمارة بالخبراء والمستشارين اصحاب الخبرة والكفاءة النادرة في الحكومة والقطاع العام بعد السن القانونية بعد ترك الخدمة وفقا للضوابط الآتية : يتم تجديد الكفاءة التي يتلقونها بالخبرة أو المستشار في حدود الفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبات ومكافآت وبين المعاش المستحق له بما لا يجاوز

المرتبات والمكافآت التي يتقاضاها رئيس جمعية التي يلحق للعمل بها .
وتبين الجمعية أنه بناء على موافقة السيد / رئيس مجلس الوزراء بتاريخ
١٩٨٦/٦/٤ على الاستمعة بخبرة السيد المهندس / (.....)
مستشارا فنيا لهيئة القطاع العلم للانشاءات والصناعات الكهربائية
صدر قرار وزير الكهرباء والطلقة رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٦
بمضمينا تعيين السيد المذكور مستشارا فنيا للهيئة المذكورة لمدة سنة
ومكافأة تعادل الفرق بين ما كان يتقاضاه من مرتبات ومكافآت وبين المعاش
المستحق له وذلك وفقا للشروط والبنود المنصوص عليها في قرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه وقد تحددت
معدلات ما كان يتقاضاه السيد المذكور خلال الفترة من ١٩٨٥/٥/٢٤ وحتى
١٩٨٦/٥/٢٥ التاريخ السابق على الاخلاء الى الغلق فيها يأتي :

١ - مرتب أساسي .

٢ - حوافز انتاج دورية طبقا لقواعد الموضوع في هذا الشأن .

٣ - علاوة اجتماعية .

٤ - مكافأة تشجيعية بموافقة السلطة المختصة .

٥ - بدل حضور جلسات مختلفة .

٦ - بدل تمثيل سنوي . واذا كان الامر يحوز على تنفيذ ما تفرج من
هذه المفردات تحت مداول عبارة المرتبات والامتدادات الواردة بقرار مجلس
الوزراء المشار اليه ولا شك ان المرتب يقابل عبارة المرتب ، وتلحق
بالمرتب العلاوات الاجتماعية الانشائية فهي على ما استقر عليه رأي
الجمعية تعتبر من ملحقات المرتب تجدد على اساسه وتطور معه . ويلحق
بالمرتب كذلك بدل التمثيل . اما حوافز الانتاج فمناطق استحقاقها قانونا هو
اداء انتاج معين يحوز معدلات الانتاج المقررة ، وبذلك لا تطبق من عناصر
الايجر ولا تدخل في مداول عبارة المكافآت والامر كذلك في شأن المكافأة التشجيعية
فمناطق استحقاقها اداء عمل مميز اداء فنيا . اما بدل حضور الجلسات فمناطق

استحقاقها هو الحضور الفعلي للجانسات وذلك لا تندرج في محلول عبارة
المرتبات والمكافآت أى تقتصر على المرتب والملاوة الاجتماعية والأضافية
وبدل التمثيل .

الملك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ان عبارة
المرتبات والمكافآت لا تمل من مخرجات السند المذكور سوى الرصيد الاصلى
مضافا اليه العلاوة الاجتماعية والأضافية وبدل التمثيل دون غيرها .

(ملك ١٠٩٥/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٧/١٢/١١)

ثانياً : المكافآت التى تدخل في مفهوم حوافز الانتاج .

١ - مكافأة زيادة الحصيلة

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

مكافأة زيادة الحصيلة التى تمنح لمعاملين بمصالحى الجمارك والضرائب
تدخل في مفهوم حوافز الانتاج المذكر اليها في البند (١) من المادة الاولى
من قرار وزير المالية رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ يخضع بالكامل الى نسبة
١٠٠٪ عند حساب الاجر المتخير الذى تودى على اساسه الاشتراكات
في قانون التأمين الاجتماعى .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع بجلستها المقررة بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٩ لاستعرضت المادة (٥) من
القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بصندار قانون التأمين الاجتماعى المعدلة
بالتقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ التى قضت بانه في تطبيق احكام هذا القانون
تقتضى (ط) بالاجر : كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من تمثيل
تلقى من جهة عمله الاضافية للماء عمله الاصلى ويشمل :

١ - الأجر الأسفل .

٢ - الأجر المتغير : ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه وعلى الأخص :

(أ) المسوألون .

(ب)

(ج)

(د) البدلات ويحدد رئيس الوزراء بناء على عرض وزير التأمينات البدلات التى لا تعتبر عنصرا من عناصر أجر الاشتراك .

ويصدر وزير التأمينات قرارا بقواعد حساب عناصر هذا الأجر .

كما استعرضت الجمعية قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١ لسنة ١٩٧٤ بشأن البدلات التى لا تعتبر عنصرا من عناصر أجر الاشتراك . وتبين للجمعية أن المادة الأولى من قرار وزير التأمينات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن قواعد حساب عناصر أجر الاشتراك المتغير فى قانون التأمين الاجتماعى قضت بأن : « يتحدد الأجر المتغير الذى تؤدى على أساسه الاشتراكات فى قانون التأمين الاجتماعى للتأمين إليه بما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الأصليين ، وجهة عمله الأصلية من العناصر التى لا يعتبر جزءا من الأجر الأسفل وفقا لما يلى :

١ - حوافز الانتاج او مكافأة زيادة الانتاج التى يستحقها المساهل نظير ما يبذله من جهد غير عادى وعناية وكفالية فى النهوض بعمله وذلك بالتطبيق للنظام الذى تضعه الجهة المختصة لهذا الغرض ويشترط أن يكون هذا النظام قد حدد جميع الأسس الموضوعية وعلى الأخص القواعد المتعلقة بكيفية الانتاج او جودته او معدلات الاداء التى يستحق على أساسها الحافز سواء بالنسبة للعامل او مجموع العاملين » .

٢ -

٣ -

٤ - البدلات التي تعتبر جزءا من أجر الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي .

٥ - ٥٠٪ ما يحصل عليه المؤمن عليه سنويا من عناصر الأجر المتغير غير المنصوص عليها فيما سبق وبما لا يجاوز ٥٠٪ من الأجر الأساسي اليأسوي .

ومناد ما تقدم ان المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ سلك البيان غاير في مفهوم أجر الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي لمصبح هذا الأجر يشمل الى جانب الأجر الأساسي الأجور المتغيرة كحوافز الانتاج وكافة البدلات التي تستحق للمؤمن عليهم وذلك فيما عدا البدلات التي تنفي أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٧٩ لسنة ١٩٨٤ سلك البيان بعدم اعتبارها عنصرا من عناصر أجر الاشتراك المتغير والذ ناط المشرع بوزير التأمينات وضع قواعد حساب عناصر الأجر المتغير أصدرت وزيرة التأمينات القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ سلك البيان ونفى بلخضاع بعض الأجور المتغيرة بالكامل الى بنسبة ١٠٠٪ عند حساب قيمة الاشتراك في قانون التأمين الاجتماعي ومنها حوافز الانتاج والبدلات التي تعتبر جزءا من أجر الاشتراك لما بنا عدا ما ذكر صراحة في القرار المذكور مما يحصل عليه المؤمن عليه سنويا من عناصر الأجر المتغير فان ٥٠٪ فقط من هذا الأجر هو الذي تؤدي على أساسه الاشتراكات .

وأذا طلب البند (١) من المادة (١) من القرار الوزاري رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ سلك البيان في عنصر حفز الانتاج او مكافأة زيادة الانتاج الذي يخضع بكل قيمته لأجر الاشتراك المتغير ان يستحق وفقا للنظام عندئذ من السلطة المختصة وان يشمل هذا النظام جميع المهن الواسعة المتعلقة بكمية الانتاج او جودته او معدلات الأداء التي يستحق على أساسها الحافز سواء بالنسبة للمعلم او مجموع المعلمين .

ولما كان البين من قواعد صرف مكافأة زيادة الحصة للمعلمين بمصلحة الجمارك والضرائب الصادرة بقرارى رئيس مصلحتى الجمارك والضرائب على الاستهلاك رقمى ٨هـ لسنة ١٩٨٥ و ٣٧ لسنة ١٣٨٧ ان هذه المكافأة تمنح على أسس موضوعية ترتبط بالانتاج والتميز في اداء العمل وجودته كما تضمنها حالات الحرمان من صرف هذه المكافأة ومن ثم تدخل هذه المكافأة في مفهوم حوافز الانتاج المشار اليها في البند (١) من المادة الأولى من قرار وزير التعليمات رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ سالف البيان فيخضع بالكليل اى ينسبة ١٠٠٪ عند حساب الاجر المتخير الذى تؤدى على أسسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعى .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والشرع الى خضوع مكافأة زيادة الحصة في الحالة المروضة بنسبة ١٠٠٪ عند حساب الاجر المتخير الذى تؤدى على أسسه الاشتراكات في قانون التأمين الاجتماعى .

تلك رقم ١١٢٨/٤/٨٦ في ١٩٨٩/٣/١٥

(ب) مكافأة البحوث الأكاديمية والتطبيقية والريادة العلمية والاجتماعية والإشراف على الرسائل والامتحانات والمساهمة في اعمالها ، وحوافز المعلمين من غير أعضاء هيئة التدريس .

قامصة رقم (١٤٩)

المبدأ :

مكافآت البحوث الأكاديمية والتطبيقية والريادة العلمية والاجتماعية والإشراف على الرسائل والامتحانات والمساهمة في اعمالها وحوافز المعلمين من غير أعضاء هيئة التدريس تتمتع من حوافز الانتاج القصوى عليها في المسألة ٥٨ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٩١ ، فترات ما يأتى :

١ - ان المادة (٥٥) من قانون الضرائب على الدخل نصت على انه
« تسرى الضريبة على المرتبات وما فى حكمها والمساهيات والاجور والمكافآت
والايرادات المرتبة لدى الحياة فيها عدا الحقوق التأبينية التى تنفعها الحكومة
ووجبات الحكم الجلى والهيئات العملة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية
العملة ... الى اى شخص سواء كان مقيما فى مصر او فى الخارج . ونصت
الفقرة ثالثة منها على هذا الحكم ذاته بالنسبة الى ما تدفعه الشركات
والجمعيات والهيئات الخاصة والمعاهد التعليمية والأفراد الى اى شخص
مقيم فى مصر او فى الخارج عن خدمات ادتت فى مصر ... » وبذلك بينت المادة
تغلق الضريبة ووجدت بذلك محلها الذى تقتلوه وترد عليه وقررت
المادة (٥٨) انه فيها عدا ما يتح لأعضاء مجلس الادارة والمديرين وغيرهم
من نص عليهم فى البند ٨ من المادة الاولى من القانون من شركات المساهمة
وشركات التوصية وسبق الشركات المبينة به - فان وعاء هذه الضريبة
على المرتبات يتحدد على أساس مجهوع ما يحصل عليه الممول من مرتبات
وماهيات واجور ومكافآت وبدلات وايرادات مرتبة لدى الحياة فيها عدا
المكافآت وما يكون منحوا له من المزايا التقديرية والعينية . ذلك على الوجه
الوارد بها من حيث بيان ما تسرى عليه من بدل طبيعة العمل . وبطل التقليل
او بطل الاستقبال . ثم نصت على انه « لا تسرى الضريبة على المبالغ التى
تلقاها المساهلون كحوافز النتائج وذلك فى حدود ١٠٠٪ من المربح او المكافاة
او الأجر الاصلى وبشرط الا تتجاوز ٣٠٠٠ ج فى السنة » وتعتبر حوافز انتاج
فى تطبيق هذا البند ، المبالغ المنفوعة من الحكومة ووحدات الحكم المحلى
والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العلم كحوافز انتاج طبقا للقوانين
واللوائح المنظمة لها .

٢ - ومن الواضح من ذلك ان ما أطلق عليه القانون « حوافز انتاج »

ومضى بعدم سريان الضريبة عليها الا فيما يجاوز مقدارها الحدود التي عينها ، ليست الا ترتبست مما يدفع الى العاملين بالجهات المشار اليها او في حكمها وان القانون لم يعرفها وانما اكتفى بوضعها بانها المبلغ التي يتقاضاها العاملون ، كحوافز انتاء وهو ما يجعل العبرة في تحصيلها بحقيقة الواقع من الامر ، والسبب الباعث لدفعها من تلك الجهات الى العاملين فيها طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لشئون العاملين فيها ، وهو مخلول كلية الحوافز لغة واضطلاحا ، واته على ذلك فالعبرة ليست بوضعها مجردا ، اذ انها لا تفقد ان تكون مكافاة مما يمنح للعامل زيادة على مرتبه ومن حيله الاملى وما يتقدم اليه او يتسرع عنه ويكفنه حفا له على حسن ادائه ، بما يحقق زيادة فيما يتجزه منه او تصمين نوعه . وقد يصدق ذلك على ما يسمى مكافاة او منحة ، والعبرة كامل علم هي بالقصد والمصلحة لا باللفظ والمبنى ، وهو ما لحظه واضمح القانون ، اذ عبر عن تلك المبالغ بأنها تدفع كحوافز انتاج اى بصفة حوافز الانتاج ، وهو لا يقصد بالانتاج الا العمل الذى يقوم به العامل ، مما يقبله الى ان العبرة بالسبب المتقضى لاداء تلك المبالغ والباعث لذلك ، فهم اذن المبالغ التي تدفع بسبب العمل بصفة حوافز ، اى لتكون حافزا على اداء العمل او اجادته ، وزيادة التجز منه وتصمين نوعه ومساواة ، وسببها هو العمل الذى يلتزم العامل بادائه . ويتلك هى تتخلل في عموم معنى المكافآت ، مما يعبر عن المرتب بمعناه الشامل وكلمة كما يدفع منه اضلا ، وهى تصرف للعامل جزاء كفايته وحسن ادائه لعمله وما قبله ذلك ، على ما هو منهوفا في القانون المدني (م ٦٨٢) وفي قانون العمل ، وكذا في قوانين التوظيف في الجهات المذكورة وغيرها مما يحكم قوانين خاصة بها ، اذ المرتب لا يقتصر — على ما هو مقرر فقها وقضاه — على المبلغ المصدد اسنبا وبصفة اصلية بحسب درجة التوظيف عن قبليه بالامساء وظيفته من عمله ، بل تشمل كذلك جميع الزايات المتعلقة بالوظيفة مادية كانت او ادبية ، نقدية او عينية ، كالمرتبات الاضافية والمكافآت بانواعها في تلك القوانين — مما يأخذ حكمه ، ولذلك اعتبرت المادة ٥٨ من المبالغ التي تدفع للتوظيف كحوافز انتاج ، المبالغ التي تدفع بهذه الصفة ولهذا السبب — من الحكومة

(م — ٢٩)

ووححدات الحكم المحلى وشركات القطاع العام ، طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها ، مما يجعل المرجع في ذلك الى تلك القوانين واللوائح ، وبحسب الوصف الحق والتكيف القانونى الصحيح لها ، بمرعاة سببها ، فيكون منها ما قرره المبادئ رقم ٥٠ من قانون العاملين المدنيين بالدولة والمصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى نصت على ان تضع السلطة المختصة نظمية للجوائز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة ، بما يكفل تحقيق الاهداف وترشيد الأداء . ويتضمن هذا النظام ثلث الحوافز المادية وشروط منحها وما قرره المبادئ ٤٧ من قانون تنظيم العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تبين على انه « يجوز لمجلس الإدارة ان يضع نظام للعمل بالقطعة والانتاج بحيث يتضمن معدلات الاداء الواجب تحقيقها بالنسبة الى العاملين او مجموعة العاملين والأجر المقابل لهم . . . » ويفرق النصان في انه اضافة كلمة حوافز الى « الانتاج » ورد في المبادئ ٤٧ من قانون العاملين بالقطاع العام ، اما في المبادئ ٥٠ من قانون العاملين المدنيين بالدولة فيانته لكتب به ذكر به من انها « حوافز مادية بما يكفل تحقيق الاهداف وترشيد الأداء ، لذلك فان الجزاء كما سبق إضاحه بحقيقة لايسبب الموجب لدفعها والى ذلك من جانب جهة العمل ما مرده الى القصد من تقرير إنجازها ، وليس بقصد الانتاج الا العمل ، وهو ما يختلف بحسب وضع كل جهة وما تقوم به من نشاط في حدود اختصاصها المقرر قانونا ، وهذا يؤديه العاملون تلك من اعمال وظائفهم فيها ولذلك بـ فان النص في المبادئ من القانونين المشار اليهما على وصف تلك المبالغ بانها تؤدي الى العاملين الذين يخضعون لأحكامها بانها حوافز لتحقيق الاهداف وترشيد الاداء او لزيادة الانتاج من معدلاته الواجب تحقيقها « — لا يحول دون اضافة الوصف ذاته على ما يصدق عليه مما يصره الوثائق العامة او المستقلة التى تخضع لنظموظيفية خالصة بكل منها « من مبالغ لتحقيق كل هذا الغرض والسبب عينه الى العاملين فيها بحسب التكيف القانونى الصحيح لها ، بمرعاة طبيعة الاعمال التى يؤدها العاملون فيها وأبسطها ان تقرير منحها تحقيقه بأغراضها وحسن اداء اعمالهم فى سبيل ذلك او اجادتها او زيادة المنجز منها عليهم وجه التمام والكمال . أى بمسقة حوافز معين على ذلك وتدفع اليه ،

مما هو يعتبر ، إضافة إلى مرتبتهم وتكئة لها لهذا القصد ، وسببها هو سبب استحقاق المرتب وهو تنفيذ أعمال الوظيفة . ومن ثم يعتبر من الحوافز ما يصدق عليه ذلك من المكافآت ، فيسرى عليها حكم نص المادة ٨٨ سالف الذكر ولا تسرى عليها الضريبة إلا فيما يجاوز الحدود المقررة به بصرف النظر عن أيثار القوانين واللوائح التي تنظم شئون تلك الهيئات العامة أو المستقلة استعمال لفظ المكافآت ، ما دام أنه لا خلاف على شموله أصلاً لظنها مما يتقرر بصفة حوافز ، وأنه يصدق عليها معناها ويتحقق فيها مطلقاً أو الموجب والسبب لتقريرها والصفة والقرض الباعث إلى تأديتها إلى هؤلاء .

٣٠٠ — كما كان ذلك ولكن قانون تنظيم الجامعات الصادر به القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذي يحكم أوضاع هيئة التدريس بها وغيرها من العاملين فيها قد نص في المادة ١٩٥ منه على أن مرتبات رؤساء الجامعة ونايبيهم وأعضاء هيئة التدريس والمحرمين والمعنيين وبدلاتهم ينبغي في الجدول المرفق به ، وكانت مرتبتهم لا تقتصر على ما ذكر وإنما يلحق بها ما في حكمها مما أحاطته المادة ١٩٦ من القانون إلى اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية لتنظيم المسائل التي نص عليها فيها . وبهذا بصفة خاصة قواعد تحديد المكافآت المالية والمنح لأعضاء هيئة التدريس وغيرهم — فإنه بذلك يكون قد أطلق وصف المكافآت المالية على كل ما يتقاضونه زيادة على مرتبتهم وبدلاتهم . ومن عموم تلك المكافآت ما يتقاضونه ، مما يتقرر بصفة حوافز لهم على حسن أداء أعمال وظائفهم ، بما يكفل تحقيق أهداف الجامعة وأغراضها التي أُنشئت من أجلها ، مما يتولاه هؤلاء من أعمال واجبات وظيفتهم ، وهي لا تقتصر على الإدارة والتدريس وإنما تشمل كل ما أشمل بذلك وتفرع عنه ، ومن أوجه نشاط الجامعات التي تقوم على ترقية التعليم الجامعي .

٤ — وبين من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ أن مما تضمنته في خصوص المكافآت المالية لهؤلاء ما نص عليه المادة ٢٧٩ من أن يمنح أعضاء هيئة التدريس

والمعيدون وسائر القيمين بالتدريس في كليات الجامعات مكافآت مالية عند قيامهم بإلقاء دروس أو محاضرات أو تاليف عملية في جامعاتهم إذا زاد عدد ساعات الدروس أو المحاضرات والتأليف العملية التي يقوم بها أسبوعيا على ثلثين بالنسبة للأساتذة وتمنح المكافآت عن الساعات التي تزيد على هذا النصاب الخ » وحددت المادة ٢٨١ بغدارها وإن المادة ٢٨٦ نصت على أن « تمنح مكافآت عن أعمال الامتحانات من تصحيح ومخص بحوث ومراقبة ومراجعة وملاحظة مما نص عليه لأعضاء هيئة التدريس والإدرسين المساعدين والمعيدين ومقرري اللغات والمتدربين للتدريس وسائر القيمين به والعاملين من غيرهم من الخارج بمكافآت اجمالية إذا بشروا عملا من تلك الأعمال وحددت قواعد تقديرها في المواد التالية . وإن المادة ٢٦٣ عرضت لكافة الاشراف على الرسائل العلمية ونصت على أن يمنح الشرف على رسالة الماجستير مكافأة قدرها ويمنح الشرف على رسالة الدكتوراة مكافأة قدرها وذلك بعد مناقشة الرسالة واجازتها من لجنة الحكم على الرسالة وبعد اقصى في السنة الجامعية، وعلى مكافأة العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس ونصت المادة (٢٩٨) من اللائحة على أن « يمنح للعاملون من غير أعضاء هيئة التدريس وسائر القيمين بالتدريس الذين يكفون أو يتدربون لأعمال الامتحانات مكافأة يومية قدرها ٣٪ من المرتب الشهري . ويلحق بذلك كله مكافآت الزيادة التي نصت المادة الأولى من قرار وزير التعليم رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٧٩ على أن « يضاف إلى جداول خطط الدراسة باللوائح الداخلية بكليات الجامعات النص التالي «تخصيص مناصات الزيادة للطلاب التي يكلف بها أعضاء هيئة التدريس والمعيدون والمساعدون والمعيدون ضمن ساعات دروس النظرية وذلك في حدود خصم ساعات والأشرف على الدراسات العليا التي يكلف بها أعضاء هيئة التدريس ضمن ساعات الدروس النظرية وذلك في حدود خصم ساعات اسبوعيا وفقا للنظام الذي يضعه مجلس الجامعة المختصة .

تتعلق بكل هذه المكافآت المالية على اختلاف أنواعها ومقاديرها ونوعيتها بتقريرها بمقتضى باعمال من من أعمال وظائف هؤلاء الأساسية ،

مما يتقاضون مرتباتهم عنها وإنما مما يقومون به أو يكفون به يحكم ذلك ، وإن تقرير منحهم تلك المكلفات . على اختلاف مسمياتها — زيادة على مرتباتهم الأصلية ، إنما هو لحفزهم لبذل غاية الجهد واتصافه في أوقات العمل الرسمية وغير الرسمية وكلها مما يجب تكريسه لوظائفهم ليؤدي أعمالهم على أكمل وجه وأوفر قدر منها على اجلته واحصائه وتبليه وزيادة المنجز منه ، وذلك بقصد تحقيق الأهداف التي تقوم عليها الجامعة وحسن أداء موظفيها لأعمالهم وغايتهم وتبليه وليس ذلك إلا ما قالته عنه المادة (٥٠) من شئون العاملين المنتخبين بالدولة السالف ذكرها إلا بقصد تحقيق الأهداف وترشيد الأداء الذي يقتدر من أجله صرف الحوافز ، وبمراعاة طبيعة مهمة الجامعات ونوجه نشاطها ونوع الأعمال التي يؤديها موظفوها ، ومن ثم فإنها ما منحت إلا حوافز انتاج بالمعنى الذي عناه وأضع يلقون شرائب الدخل ، في المادة ٥٨ منه — على الوجه الذي تقدم ليشلحه وتحبذ معناه ومؤداه . ومن ثم تسرى عليها جميعا حكمها في خصوص تحديد القدر الذي تفتولوه الشريفة منها . وهو ما يتجاوز الحدود المبينة بها .

٦ — وعلى مقتضى ما سبق جميعه ، فإن ما اتجهت إليه جلمعة المنصورة وما قرره مجلس جلمعة القاهرة من اعتبار مكافأة الأبحاث والريادة وغيرها مما ذكروا من المكلفات المقررة لأعضاء هيئة التدريس وغيرهم طبقا لقانون الجامعات ولائحته التنفيذية مما تقدم بيقله حوافز انتاج في مفهوم حكم م ٢/٥٨ من قانون الضريبة على الدخل ١٥٧/١٩٨١ وأنه لا تسرى عليها الضريبة على الأرباح إلا في حدود ١٠٠٪ من المرتب الأصلي ويشترط ألا يتجاوز ٣٠٠٠ جنيه في السنة — يكون في محله .

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسبى الفتوى والتشريع إلى أن مكلفات البحوث الأكاديمية والتطبيقات والريادة العلمية والاجتماعية والأشرف على الرسائل والامتحانات والمساهمة في أعمالها وحوافز العاملين من غير أعضاء

هيئة التدريس تعتبر من حوافز الإنتاج المتخصص عليها في المادة ٢/٥٨ من قانون الجيز لب على الدخل على الوجه المبين بالأسفل .

(ملك رقم ١١٨٨/٤/٨٦ في ١٩٩١/٥/٢٢)

في فتاها ملك ٤٠٢/٢/٣٧ في ١٩٩١/٥/٢٢

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

انتهت الجمعية العمومية لذات الأسباب المشار اليها في فتاها السابقة الى أن تعتبر مكلفات البحوث والاشراف على الرسائل العلمية لأعضاء هيئة البحوث بالهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية من حوافز الانتاج المتخصص عليها في المادة ٢/٥٨ من قانون الضرائب على الدخل .

المحكمة :

وعلى أساس أنه قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية . ونص في مادته الأولى منه على امتياز الهيئة من المؤسسات الطبية التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن تنظيم الأطباء العاملين في المؤسسات الطبية . ونص في المادة (١٨) من ذات القرار على أن :

تسرى على شاغلي الوظائف الطبية انقواعد المقررة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ ومقتضى ذلك ولازمه :
سريان أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية على شاغلي الوظائف الطبية بالهيئة .

(ج) مكلفات امتحانات النقل والامتحانات العامة للعاملين بوزارة التربية والتعليم المنصوص عليها في قرارى وزير التربية والتعليم رقمى ٣٦١ و ٣٨٢ لسنة ١٩٩٠.

قاعدة رقم (١٥١)

المادة :

تعتبر مكلفات امتحانات النقل والامتحانات العامة للعاملين بوزارة التربية والتعليم المنصوص عليها في قرارى وزير التربية والتعليم رقمى ٣٦١ و ٣٨٢ لسنة ١٩٩٠ من حوافز الانتاج المنصوص عليها في المادة ٥٨ من قانون الضرائب على الدخل وسرى عليها حكمها في خصوص تصفيد القسرد الذى تنفوله الضريبة .

الفتوى :

مقتضى قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ان ما اطلق عليه القانون « حوافز انتاج » وتفى بمعدى سريان الضريبة الا فيها يجاوز مقدارها الحدود التى فيها ليست الا مرتبته ما يدفع الى العاملين بالجهات المنصوص عليها او فى حكمها والقانون لم يعرفها وانما اكفى بوصفها بانها المبالغ التى يتحصلها العاملون كحافز انتاج وهو ما يجعل الخبرة فى تحديدها بحقيقة الواقع من الامر والسبب والباعث لادائها من تلك الجهات الى العاملين فيها طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لصفتهن العاملين فيها وافتاء الجمعية العمومية بجلسة ١٩٩١/٥/٢٢ . ملف رقم ٢١٨٨/٤/٨٦ فتوى رقم ١٩٨٨/٤/٨٦ ان المكلفات المالية المنصوص عليها فى قانون تنظيم الجامعات التنفيذية ومنها تلك التى تنبع من اعمال الامتحانات ومن مسيرتين ونحس بحوث وبراقية وبراجعة وملاحظة لاعضاء هيئة التدريس ومسيرتين العاملين به والعاملين من غيرهم من الخرج وكذلك العاملين من غيرهم من العاملين به والعاملين من غيرهم من العاملين بها وانما ما يقومون به او يكفون به بحكم ذلك وتقرير منحهم تلك المكلفات على اختلاف مستوياتها زيادة على مرتباتهم

الاصلية انما هو لحفزهم لبذل غاية الجهد واقتصاء في اوقات العمل الرسمية وغير الرسمية وانها ما منحت الا كحوافز انتاج بالمعنى الذى عناه واضمح قانون ضرائب الدخل فى المادة ٥٨ منه ومن ثم تسرى عليها جميعا حكمها فى خصوص تحديد القدر الذى تنقلوه الضريبة منها ومكلفات امتحانات النفس والامتحانات العامة للعاملين بوزارة التربية والتعليم المنصوص عليها فى قرارى وزير انتظيم رقمى ٣٦١ و ٢٨٢ لسنة ١٩٩٠ لا تختلف فى طبيعتها وتكييفها انتقونى السليم عن تلك المقررة بقانون تنظيم الجامعات ولا تحتل التفرقة ويالتى يقتضى تطبيق ما انتهى اليه افتاء الجمعية فى شأن الجامعات وامال مقتضاه واعتبارها من حوافز الانتاج المنصوص عليها فى المادة ٥٨ من قانون الضرائب على الدخل ويسرى عليها حكمها فى خصوص تحديد القدر الذى تنقلوه الضريبة منها اذ لا تستقيم التفرقة فى الحكم بين تلك المكلفات فى الحالين ولا تنهض على صحيح سبب يظاهاها .

(ملك رقم ٨٦/٤/١٢٥١ جلسة ١٨/١٠/١٩٩٢)

المكلفات التى لا تدخل ضمن حوافز الانتاج

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

ربط المشرع بين استحقاق حوافز الانتاج وبين الاسهام الفعلى فى الانتاج وتحقيق المعدلات القياسية المطلوبة بحيث لا ينجح الا ان تحقق فى تسائه ما ط استحقاقها وهو زيادة الانتاج عن المعدلات المقررة له خلال فترة معينة وبحيث ينجح هذه الحوافز ان تتوافر فيه شروط استحقاقها على هذا النحو — المكافأة السنوية للانتاج لا تدخل ضمن حوافز الانتاج لهذا النول — تندرج المكلفات السنوية للانتاج ضمن عموم المزايا التقندية التى اشترت اليها المادة ٥٨ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه من سريان الضريبة على ما ينجح للعامل من مزايا .

الفنوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى ولتشرع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٨٩ فتبين لها ان قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ قد نص في المادة ٥٨ منه على انه « يتحدد وعاء الضريبة على المرتبات على اساس مجموع ما يحصل عليه الممول من مرتبات وماهيات واجور ومكافآت وبدلات وايرادات مرتبة لدى الحياة فيها عدا المكافآت وما يكون منوها له من المزايا النقدية او العينية وذلك على الوجه الآتى : ٣ لا تسرى الضريبة على المبالغ التى يتقاضاها الممولون كحوافز الانتاج وذلك فى حدود ١٠٠٪ من المرتب او المكافأة او الاجر الاصلى وبشرط الا تتجاوز ٣٠٠٠ جنية فى السنة وفى جميع الاحوال لا يجوز أن يزيد مجموع بدلات طبيعة العمل والتعويض والاستقبال وحوافز الانتاج الممنوعة من الضريبة على اربعة آلاف جنية سنويا » . واستظهرت الجمعية ما نصت عليه المادة ٨ من نظام الممولين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من ان « يرفع مجلس الادارة نظما للحوافز المالية والادبية على اختلاف انواعها بما يكفل تحقيق اهداف الشركة ويحقق زيادة الانتاج وجودته على اساس مصدلات تيسارية للاداء والانتاج ، وما نصت عليه المادة ٤٢ من قانون هيئات القطاع العام وشركائه الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من ان « يكون للممولين بشركة نصيب فى الارباح التى يقرر توزيعها . وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء .. ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصص نصيب الممولين للاغراض الآتية :

١ - ١٠٪ لاغراض التوزيع النقدي على الممولين » .

المستفاد من ذلك ان المشرع بعد ان حدد فى صدر المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وعاء الضريبة على المرتبات استثنى منه بعض العناصر وقرر عدم سريان الضريبة عليها فى الحدود التى نص عليها او من ذلك ما ورد بنص البند ٣ من هذه المادة بالنسبة لحوافز الانتاج

ومن المتعين أنه يرجع في تحديد مدلولها إلى ما نصت عليه المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن تنظيم العاملين بالقطاع العام والتي أشرت - عند بيانها لسلطة مجلس الإدارة في وضع تنظم للحوافز المالية والأدبية - إلى أغراض هذا النظم وهي كفاءة تحقيق أهداف الشركة وتحقيق زيادة الانتاج وجودته على أساس معدلات قياسية للاداء والانتاج الأمر الذي يدل على أن المشرع قد ربط بين استحقاق حوافز الانتاج وبين الاسهم الفعلية في الانتاج وتحقيق المعدلات القياسية المطلوبة بحيث لا تمنح إلا لمن تحقق في شأنه بنشاط استحقاقها وهو زيادة الانتاج من المعدلات المقررة له خلال فترة معينة وبحيث تمنح هذه الحوافز لمن تتوفر فيه شروط استحقاقها على هذا النحو أما المكافأة السنوية للانتاج فلا تدخل ضمن حوافز الانتاج بهذا الدلول لأن هذه المكافأة تصرف للعاملين بالشركة متى تحقق للفرس مستوى دون تعييد بمعدلات قياسية للاداء والانتاج ومن هنا تختلف حوافز الانتاج عن المكافأة السنوية للانتاج من حيث طبيعتها وشروط استحقاق كل منهما ، وبما يؤكد هذا الاختلاف أن المشرع كان يخطر في الألتحة التنفيذية لقانون هيئات القطاع العام وشركته الجمع بين حوافز الانتاج ومكافأة الانتاج ، ثم أجاز هذا الجمع التفصيل الذي أجراه بالقرار رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٥ وهو ما يوضح اختلاف نظرة المشرع لكل من هذين العنصرين ومن ثم تدرج المكافآت السنوية للانتاج ضمن عموم المزايا النقدية التي أشرت إليها المادة ٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه فيما نصت عليه من سريان الضريبة على جميع ما يمنح للعامل من مزايا نقدية وعينية .

وترقب على ما تقدم أنه يتعين تحيل العاملين بالضريبة المستحقة من هذه المكافآت واسترداد ما سدد على نحتها بمعرفة الشركة .

النتيجة :

اتفق رأي الجمعية المهنية للتمويل والقانون والتشريع إلى أن المكافأة السنوية للانتاج التي صرفت للعاملين بشركة الكراكت المصرية لا تندرج ضمن

حوافز الانتاج ، ومن ثم تدخل في وماء الضريبة على المرتبتات المخصوص عليه في المادة ٣/٥٨ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، ويتحمل العاملون بالشركة بما سبق أن سددته عنهم لحساب هذه الضريبة .

(ملف رقم ٢٧/٢/٢٨٧ في ١٩/٤/١٩٨١)

رابعا - عدم احقية العامل الموقوف عن العمل في صرف الصوافز

الانتاج ومقابل الجهود غير المعانية عن فترة ايقافه .

قاعدة رقم (١٥٣)

البيان :

العامل الموقوف عن العمل لا يستحق خلال مدة انوف مقابل الجهود غير المعانية او الاعمال الاضغفية او حوافز الانتاج الحرة في الجهة التي يعمل بها .

التقوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والنشرع بجلستها التعمدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٤ مستعرضت المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المنفيين بالدولة بعد استبدالها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ واستظهرت ان المشرع اجاز وقف العامل عن عمله لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر. اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك . وبذلك فان سبب استحقاق مقابل الجهود غير المعانية هو اداء هذه الجهود او القيام باعمال اضغفية الى العمل الاصيل ، ويكون اداء هذه الجهود او الاعمال الاضغفية المستحق القانوني لاستحقاق المقابل عنها . فبهذا المقابل ليس جزءا من اجر العمل الاصيل . ولا تخرج حوافز الانتاج عن أن تكون مقابلا لميزة الانتاج الذي يؤديه العامل من حيث التكم او التكيف بما يرضه عن العمل المعتاد وذلك يستحق مقابلا عنه . وبذلك فان سبب الاستحقاق في جميع الأحوال هو تحقيق السبب الموجب للاستحقاق

بالقياس فعلا ببدء جهود غير عادية أو بأعمال افساسية أو تميز العمل المؤدى بعدم تحقق السبب يؤدي الى عدم الاستحقاق . وبهذا فانواع المخايل هي ايت جزءا مكملا للأجر حيث يرتبط استحقاقها باستحقاق الأجر الأصلي فيستحق بمجرد استحقاقه أو يستقط الحق فيها بمجرد سقوط الحق فيها . وانما مناطها القانوني هو تحقيقها الفعلي بقيام العامل ببدء العمل ذي الصفة الخاصة للموجب لاستحقاقها ، وهو ما يكفى فيه قبالة بالعمل الأصلي دون العمل المنقسم بالصفة الموجبة للاستحقاق .

واذا كان حكم المادة ٨٢ من القانون الخاصة بمرتب مدة الايقاف توجب اداء جزء من الأجر عن الايقاف في جميع الأحوال وتترك تقدير الجزء الآخر للمحكمة التأديبية تقرر منحه أو الحرمان منه حسبما تقرره فإن حكم ذلك مقصور على الأجر الأصلي وتوابعه القانونية الحقيقية ولا يمتد الا الى الأعمال التي يقوم استحقاقها على تحقق سبب خلص في العمل الأصلي على الوجه الموضح ، وبذلك فإن عدم اداء هذا العمل يؤدي الى عدم لاستحقاق في جميع الأحوال .

وإذا وضعت مصلحة الضرائب نظما لاستحقاق مقابل الجهود غير العادية والأعمال الاضائية وحوافز الانتاج انسب لاداء العمل الخاص المتصف بالوصف الموجب لاستحقاقه . فيكون الأمر ظاهرا أن عدم استحقاق هذا المقابل في حالة عدم اداء هذا العمل ، وهو ما ينمعه في حالة الوقف عن العمل حيث لا يقوم العامل ببدء أى عمل على الإطلاق . وبذلك فإن العامل الموقوف عن العمل لا يستحق خلال مدة الوقف مقابل ان جهود غير العادية أو الأعمال الاضائية أو حوافز الانتاج المقرر في الجهة التي يعمل بها .
لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى عدم احقية السيد / في صرف مقابل الجهود غير العادية والأعمال الاضائية وحوافز الانتاج خلال مدة ايقافه عن العمل .

(ملف ١٠٤٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٦/٦/٤)

خامسا - عدم احقية العاملين بصندوق استثمار الودائع والتأمينات
التي التقواين الى جهات اخرى في تقاضي الحوافز العينية التي كانت تصرف
لهم تحت اسم جمعية اسكان العاملين بالصندوق .

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

عدم احقية العاملين بصندوق استثمار الودائع والتأمينات التي
التقواين الى جهات اخرى في تقاضي الحوافز العينية التي كانت تصرف لهم
تحت اسم جمعية اسكان العاملين بالصندوق .
الفقوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسعى الفقوى والمشرع
بجلستها للتعقده بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٥ وتبينت ان : -

بتاريخ اول يوليو سنة ١٩٨٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٣
سنة ١٩٨٠ في شأن العاملين بصندوق استثمار الودائع والتأمينات التي
ونصت المادة الاولى منه على ان « يستمر العاملون بصندوق استثمار الودائع
والتأمينات في تقاضي اجورهم وملحقاتها وبدلاتهم وكافة المزايا المقررة لهم
بالصندوق المذكور ويصدر قرار من نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون
الاقتصادية والمالية ووزير المالية بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن ينظم
بدرجاتهم واتقدمتهم الى وحدات الجهاز الاداري للدولة او الجهاز المركزي
للحاسبات او الهيئة العامة او وحدات الحكم المحلي او شركات القطاع العام
ونصت المادة الثانية على ان « تتخذ الاجراءات اللازمة لنقل الدرجات
والاعتمادات المالية التي ينقل اليها العاملون المشمل اليهم بالمادة السابقة » .

وبتاريخ ٢١ من اغسطس سنة ١٩٨٠ اصدر نائبا رئيس الوزراء
للشئون الاقتصادية والمالية والتخطيط القرار رقم ١٤٠ سنة ١٩٨٠
في هذا الشأن . ونصت المادة الاولى من هذا القرار على انه « ينقل كافة
العاملين بصندوق استثمار الودائع والتأمينات والدرجة وظائفهم بميزانية

الصندوق المشار اليه في ١٦٨٠/٦/٣٠ والموضحة أسماؤهم بالكشف المرفق وذلك بدرجاتهم الى وزارة التخطيط « ونصت الثانية على أن « تنقل الاعتمادات المالية المخصصة لوظائف هؤلاء العاملين بالاعتماد الإجمالي تحت التوزيع بوزارة المالية الى اعتمادات وزارة التخطيط في موازنة ١٩٨١/٨٠

وكان السيد الدكتور وزير المالية قد اعتمد صرف الحوافز للعاملين بالصندوق المذكور في ١٩٧٦/٥/٢٧ ، ١٩٧٦/٦/٧ ، وتقضى بتخصيص نصف النسبة المقررة للعاملين (بنساء على الزيادة الفعلية لحصيلة الـ ٥ ٪ انشاء مستندات حكومية المحلة بعرفة الصندوق للصرف نقدا في حدود مرتب شهر كل ثلاثة شهور ، والنصف الآخر يخصن لخصيات العاملين يتم ترحيله لحساباتهم الشخصية بجمعية اسكان العاملين وذلك حسب التخصيص الذي تم بنسبة مرتب كل عامل الى حيلة المبالغ المخصصة كميزة عينية ، وتم ارسال تلك الحصص الى جمعية الاسكان بكشوف موضح بها ما يخص كل عامل من تلك المبالغ لترحيلها لحساباتهم الشخصية بالجمعية .

وحيث ان الحيزة العينية المشار اليها من الفيزات الخاصة التي كان يخفرد بها العاملون بصندوق استثمار الودائع والتأمينات وتور مع العمل بالحكم هذا الصندوق وجودا وعمما .

وحيث ان هذا الصندوق قد الذي بموجب نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٠ بتشكيل بنك الاستثمار القومي ، ومن ثم تكون تلك الحيزة قد سقطت عن هؤلاء العاملين بمجرد صدور هذا القانون فلا يستصحبونها في الجهات التي نقلوا اليها . وبما يؤكد هذا النظر . انه بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٨٦ صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٦/٢١١ بتعديل بعض احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٠/٢٩٣ نصيا في مادته الاولى على انه « مع عدم الاخلال بالحكم قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٠/٢٩٣ المشار اليه يستمر العاملون بصندوق استثمار الودائع والتأمينات الملقى والتقولين الى جهات اخرى في تلقى اجورهم وبلحاتها وبجدايتهم وكلفة الموايا المقررة لهم بموازنة الصندوق المذكور وذلك بحصة

شخصية وذلك فيما عدا الحوافز العينية التي كانت تصرف لهم تحت اسم جمعية اسكان المالكين بالمصندوق ومع مراعاة عدم جواز الجمع بين هذا المزايا وما قد يكون لهم من مزايا مماثلة في الجهة المتقوله اليها المالك وفي هذه الحالة بصرف ايها الكبير .

وحيث ان هذا القرار الأخير يعتبر كافيا ومفسرا لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨٠/٣٦٢ بما يتفق ويصحح حكم القانون على النصوص المشار اليه آنفا .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى عدم احقية المالكين بمصندوق استثمار الودائع والتأمينات الملقى المتولين الى جهات اخرى في نقاشي الحوافز العينية التي كانت تصرف لهم تحت اسم جمعية اسكان المالكين بالمصندوق .

(جلف ١٠٤١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨٦/٦/٢٥)

ساسنا - عدم احقية مندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية في صرف المكافآت والحوافز المقررة للمالكين بالمبورصة .

قاعدة رقم (١٥٥)

البندا :

عدم احقية مندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية في صرف المكافآت والحوافز المقررة للمالكين بالمبورصة وان المبالغ التي صرفت له منها لا يتم التحويل عنها وفقا لأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١/٧ فاستقرضت المادة ٢٠ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العلية لبورصة

الأوراق المالية التي قضت بأن « تعتبر بورصات الأوراق المالية أشخاصا اعتبارية-علمية وتتولى إدارة أموالها وتكون لها أهلية التقاضي » . وتبين لها أن المادة ١٠٢ من اللائحة المذكورة المعطلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تعين الوزارة المختصة لدى كل بورصة مندوبا أو أكثر مهمته مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ... » وأن المادة ١٠٢ من ذات اللائحة تنص على أن « لمدوب الحكومة عدا الاختصاصات المقررة في اللوائح حق الاعتراض على جميع قرارات الجمعية العامة ولجنة البورصة ولجانها الفرعية إذا أصدرت مخالفة لقوانين البورصة أو لوائحها أو المصالح العام » .

كما استعرضت الجمعية نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٦ بالتجاوز عن استرداد ما صرف بغير وجه حق من سلحت إليه المبالغ التي تجاوز عن استردادها ما صرف بغير وجه حق حتى تاريخ العمل بهذا القانون من الحكومة ووجدت الحكم المحلى أو الهيئات الغلبة أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركته للعاملين بصفة مرفق أو أجر أو بدل أو راتب إضافي إذا كان الصرف قد تم تنفيذا لحكم قضائي أو فتوى من مجلس الدولة أو رأى للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة » .

ومناد ما تقدم أن مندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية يتولى مهمة مراقبة تنفيذ البورصة وفقا لأحكام القوانين واللوائح وأن تيسره بهذه المهمة يتم لصالح الجهة التي يمثلها كما أن تبعيته أثناء قبليه بدوره الرقابي بالبورصة تظل لجهة عمله الأصلية فلا توجد التبعية أو سلطة ما لبورصة الأوراق المالية عليه لطبيعة عمله الذي يتأبى هذه السلطة وتلك التبعية وعلى ذلك فلا يستحق صرف المنح المكافآت والحوافز التي تقررها بورصة الأوراق المالية للعاملين التابعين لها ، ولا يغير من ذلك أن قرار الحاق مندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية قد ورد به لفظ « يفرض » إذا ليس لعبارات هذا القرار أن يغير من التكيف القانوني للمنظيم لطبيعة العلاقة بين مندوب الحكومة والبورصة ، كما لا يغير مما تقدم أن مندوب الحكومة المعروضة حالته لا يعد من عداد العاملين بوزارة الاقتصاد بل من

العاملين بالهيئة العامة لسوق المال ذلك لأن تبعيته للهيئة المذكورة لا تفر من صفته كمندوب للحكومة في بورصة الأوراق المالية وكل ما يترتب عليها هو استحقاقه لتأجيل أو مكافأة من وزارة الاقتصاد لقاء ندبه من هيئة سوق المال لتأجيل الزارة في البورصة إن رأت وزارة الاقتصاد ملاءمة ذلك ونفا للقواعد العامة في هذا الشأن .

ومن حيث أنه بالنسبة للبالغ التي صرحت لمندوب الحكومة من بورصة الأوراق المالية بالخلفة لما تقدم ، فقد تبين للجمعية من استعراض نص المادة الأولى من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٦ سالف البيان أن المشرع تناول بالتنظيم موضوع ما صرف بغير وجه حق من الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام دون غيرها من الجهات ، ومن ثم فلا يجوز الاستناد إلى أحكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٦ للتجاوز عن البالغ التي صرحت من بورصة الأوراق المالية لمندوب الحكومة لديها لعدم اندراج البورصة ضمن الجهات الواردة في المادة الأولى من القانون المذكور التي تصد وفقاً لنص المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ سالف البيان مجرد خفض احتيازي عام .

الآن :

إنتهت الجمعية العمومية لتسيير الفتوى والتشريع إلى عدم احتقية مندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية في صرف المكافآت والحوافز المقررة للعاملين بالبورصة وإن البالغ التي صرحت له منها لا يتم التجاوز عنها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .

(ملف ١٠٦٨/٤/٨٦ جلسة ١٩٨٧/١/٧)

سليما - عدم مشروعية حوافز
خالصة للعاملين من أعضاء النقابات
العامة ترتبط بصفاتهم

قاعدة رقم (١٥٦)

المبحث :

عدم مشروعية تقرير حوافز خالصة للعاملين أعضاء النقابات العامة
ترتبط بصفاتهم كصفة للوظائف العامة .

الفتوى :

وقد عرض (الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
بطلبها المنقذة في ١٩٨٧/٤/١ فاستعرضت المادة ٤٨ من القانون ٤٨
لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين بالقطاع العام التي تنص على أن « يضع
مجلس الإدارة نظماً للحوافز المالية والأدبية على اختلاف أنواعها بل يكل
تحقيق أهداف الشركة ويحقق زيادة الإنتاج وجوده وذلك على أسس معدلات
قياسية للأداء والإنتاج » واستبان لها أنه تشجيعاً للعاملين على تحقيق
أهداف الشركة وزيادة الإنتاج وجوده ناطق بالمرجع مجلس الإدارة وضع
نظام الحوافز المالية والأدبية وجعل استحقاقها منوطاً بتحقيق معدلات
قياسية للأداء والإنتاج .

ومن حيث أن المشرع قد ربط بعبارة صريحة بين استحقاق حوافز الإنتاج
والإسهام الفعلي في تحقيق معدلات قياسية للأداء والإنتاج وإن هذه
الحوافز تعتبر وفقاً لتكييفها القانوني الصحيح مغلاًباً لزيادة الإنتاج وجوده
سواء من ناحية الكم أو الكيف عن المعدل المقرر خلال فترة زمنية معينة
ومن ثم فإن استحقاق هذه الحوافز يكون رهناً بتحقيق المعدلات القياسية

المطلوبة حيث تمنح لجميع العاملين أيا كانت طبيعة أعمالهم أو المؤهلات
الحاصلين عليها طالما تحقق في انهم مناط استحقاقها وترتبطا على ما تقدم
فان تقرير الحوائز المشار إليها في الحالة المعروضة للسادة العلميين أعضاء
التقارير العلمية بصفتهم من حملة المؤهلات العلمية أمر ينطوي على مخالفة
أحكام القانون إذ أن ربط منح هذه الحوائز بالحصول على مؤهلات معينة
يخرجها عن طبيعتها كحوائز من ناحية ويتعارض مع صريح حكم القانون من
ناحية أخرى ولا تعدو والحالة هذه إلا أن تكون نوما من البدلات ولكنها بدلات
غريبة عن أحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨
المشار إليه هذا فضلا عن أن توصيات اللجنة المشار إليها التي تدرت
هذه الحوائز — أن جاءت هذه التسمية ليست لها لمة الزام قانوني .

لذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية
تقرير حوائز خاصة للعلميين أعضاء التقارير العلمية ترتبط بمسماهم
حملة المؤهلات العلمية .

(ملف ١٠٦١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٧/٤/١)

ثانياً — منوط صرف الحوافز
للعاملين بمكتب التأمينات الاجتماعية

مقدمة رقم (١٥٧)

المبدأ :

منوط صرف الحوافز للعاملين بمكتب التأمينات الاجتماعية طبقاً لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنظم لصرف هذه الحوافز يرجع أساساً إلى مدى الجهد الحقيقي المبذول الذي يبذله العاملون بتلك المكتب لتحقيق أهداف الهيئة وزيادة انتاجها وحصيلتها — لا يتعارض مع هذا القرار صرف الحوافز عن المبالغ الواردة للمكتب بشيكات بطريق البريد طالما كان ورود تلك المبالغ يرجع للجهد المبذول والانتقالات الميدانية التي قام بها العاملون بالمكتب في سبيل تحصيل المبالغ — لا يتعارض مع هذا القرار تحصيل تلك المبالغ مع شركات القطاع العام أو غيرها .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت مما سلف أن منوط الحوافز للعاملين بمكتب التأمينات الاجتماعية طبقاً لقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنظمة لصرف هذه الحوافز يرجع أساساً إلى مدى الجهد الحقيقي المبذول الذي يبذله العاملون بتلك المكتب لتحقيق أهداف الهيئة وزيادة انتاجها وحصيلتها ، ومن ثم فإنه لا يتعارض مع هذا القرار أن تصرف حوافز عن المبالغ الواردة للمكتب بشيكات بطريق البريد طالما كان ورود تلك المبالغ يرجع للجهد المبذول والانتقالات الميدانية التي قام بها العاملون بالمكتب في سبيل تحصيل تلك المبالغ ، كما لا يتعارض مع هذا القرار تحصيل تلك المبالغ من شركات القطاع العام أو غيرها ، ولما كان الثابت في الواقعة المعروضة أن تحصيل تلك المبالغ كلها حتى الوارد منها بطريق البريد في شيكات إنما يرجع إلى جهد العاملين في هذا المكتب وانتقالاتهم الميدانية وما قاموا به

من إجراءات وجوزات إحصاء تلك المبالغ ، فإن صرف الحوافز المشترط اليها اليهم لا يعتبر بدون وجه حق ما دام التنظيم المقر لتصرف الحوافز قد خلا من النص صراحة على حرمتهم من الحوافز. من المبالغ التي ترد بشيكات بطريق انبريد أو من شركات القطاع العام . - ومن ثم فإن المخالفة المنسوبة الى الطامنين تعد غير ثابتة في حتم خلاصته وان قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة المنظمة لقواعد صرف الحوافز يحتل في طبيعته للتفسير الذي اعد على اساسه كشف الحوافز المشار اليه ، وهو ما اقر به أحد مembros اللجنة المشكلة لفحص هذه الكشوف وما اكده ايضا عضو إدارة البحوث بمنطقة التأمينات الاجتماعية بالسيوط الذي سألته النيابة الادارية في التحقيق ، الأمر الذي يجعل تلك المخالفة غير ثابتة في حق الطامنين اذ لا يعتبر اخذ الطامنين بهذا الاتجاه المقبول في تفسير هذا القرار مشكلا لذنوب اداريا في حقهم .

ومن حيث ان المخالفة الادارية المنسوبة الى الطامنين غير ثابتة في حقهم فإن الحكم المطعون فيه يعمد خطأ في تطبيق القانون وتاويله حينما قضى برفض طلبهم الغاء القرار المطعون فيه الذي قضى بمجازاتهم اداريا . من تلك المخالفة ، الأمر الذي يتعين معه الغاء هذا الحكم والاستجابة لما يقصده الطامنون من الطعن المائل بالقضاء بغاء القرار المطعون فيه .

... (طعن ٩١٢ لسنة ٣٢ في جريدة ١٩٨٨/١/٢٣)

نفسها - عدم سريان حوافز الانتاج المطبقة
بهيئة القطاع العام للاسكان على المنتخبين الى
الهيئة ولا يشغلون وظائف واردة بالهيكل
التنظيمي للهيئة

قامعة رقم (١٥٨)

المبدأ :

عدم سريان نظام حوافز الانتاج المطبق بهيئة القطاع العام للاسكان
على عضو مجلس الدولة المنتخب لها في غير اوقات العمل الرسمية .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى وانتشيع
بجلستها المنعقدة في ١٢/٢٣/١٩٨٧ فاستعرضت نظام حوافز الانتاج المطبق
بهيئة القطاع العام للاسكان وتبين لها انه قد نص فيه صراحة على عدم
سريان نظام حوافز الانتاج على المنتخبين الى الهيئة (مستشارين)
ولا يشغلون وظائف واردة بالهيكل التنظيمي للهيئة ويتقاضون مرتباتهم من
الجهة المنتخبين منها . ولما كان عضو مجلس الدولة في الحالة المعروضة
منتدبا الى الهيئة في غير اوقات العمل الرسمية ولا يشغل وظيفة بالهيكل
التنظيمي لها ويتقاضى راتبه من مجلس الدولة ، ومن ثم فلا يسرى عليه
نظام حوافز الانتاج المشار اليه .

ذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى منح
لحقبة السيد الأستاذ المستشار المعروضة حالته في صرف نسبة حوافز
الانتاح المقررة للعاملين بهيئة انقطاع العام للاسكان .

(ملف ١١١٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)

حزب سياسي

الفصل الأول — لكتنم عامة

الفرع الأول — استعراض تطور الكتيبة السياسية في مصر قبل

ثورة ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢

الفرع الثاني — الأصل هو تعدد الأحزاب وحرية تكوينها أو الانتخاب

اليها .

الفرع الثالث — تعريف الحزب السياسي

الفرع الرابع — مهمة الحزب بمسئولياته

الفصل الثاني — شروط تأسيس واستمرار الأحزاب السياسية

الفرع الأول — الاجراءات التي تتبع لتكوين الأحزاب

الفرع الثاني — طبيعة الاخطار المقدم الى لجنة شؤون الأحزاب

السياسية

الفرع الثالث — تحديد مفهوم التجزؤ الظاهر الذي اشترطه قانون

الأحزاب السياسية

الفرع الرابع — لجنة شؤون الأحزاب السياسية

اولا — اختصاصات لجنة شؤون الأحزاب السياسية

ثانيا — ميعاد بيت اللجنة في تأسيس الحزب

ثالثا ميعاد الطعن في قرار الاعتراض على تأسيس الحزب

الفصل الثالث — مسائل متنوعة

أولاً — يحظر قيام الحزب في مجاله أو برامجه أو مباشرة نشاطه أو اختيار قضاياه أو أعضاءه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجهة الداخلية والسلام الاجتماعي أو على أساس طائفي أو عرقي أو لغوي أو فكري أو فكري بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

ثانياً — تضمن برنامج الحزب في بعض سياقاته ما يتعارض مع بعض نصوص الدستور ويتطلب تعديلاً لبعض مواد الدستور لا يخلع من برنامج الحزب تحت التأسيس وصف الشرعية .

الفصل الأول

احكام عامة

المصرع الأول

استعراض تطور الحياة السياسية في مصر

قبل ثورة يوليو ٢٣ يوليو ١٩٥٢

قائمة رقم (١٥٩)

المبدأ :

عدم ورود أى نص بدستور سنة ١٨٨٢ يسمح أو يحظر تكوين الأحزاب السياسية — ولم يرد أيضا أى نص صريح بملاحة تشكيل الأحزاب السياسية أو تنظيم هذه الأحزاب — بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ صدر فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم (١٧٩) لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية وقد نص فى مادته الأولى على حرية المصريين فى تكوين الأحزاب السياسية والانتماء إليها — فى ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ اصدر القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيسا لحركة الجيش اعلانا دستوريا تضمن حل الأحزاب السياسية القائمة اعتبارا من هذا التاريخ — المرسوم بقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٣ صدر بعد ذلك وقام على عدة منادى منها حظر نشاط أى نوع من النشاط الحزبى على اعضاء الأحزاب السياسية التحلة وحظر قيام أية احزاب سياسية جديدة — فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ صدر اعلان دستورى تضمن المبادئ الأساسية للحكم فى المرحلة الانتقالية المؤقتة — صدور مرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٣ فى شأن التدابير المتخذة لحماية حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ — اثر إلغاء الأحزاب

السياسية أنشأ النظام الحكم هيئة التحرير واستمرت هذه الهيئة حتى صدر دستور صدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الأحزاب السياسية الذي عمل به اعتبارا من تاريخ نشره في ١٩٧٧/٧/٧

سنة ١٩٥٦ الذي نص في أحكامه على إنشاء الاتحاد القومي — في علم ١٩٦٢ أعلن الميثاق الوطني — صدور دستور سنة ١٩٦٤ الذي نص في مادته الثالثة على أن قوى الشعب العاملة المختلفة هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي — صدور دستور سنة ١٩٧١ الذي نص في مادته الخامسة على قيام الاتحاد الاشتراكي العربي والمبادئ الأساسية التي تحكم نشاطه ونص في مادته (٥٥) على حق المواطنين في تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن المبطل أن القرار المطعون فيه قد قام على غير أساس من القانون أو الواقع وبني على أسباب بعيدة عن الحقيقة ، ذلك أن الهيئة التأسيسية للحزب قد أطلعت على جميع برامج الأحزاب الأخرى ، وتم حذف الخسب لها من برنامج الحزب قبل تقديمه إلى لجنة شؤون الأحزاب السياسية مما يجعله متميزا عن برامج الأحزاب الأخرى باستثناء القضايا التي يستحيل أن تكون متميزة إلزاما بأحكام الدستور والقانون واتصالح الصام .

ولقد أعد الحزب في برنامجه رؤية واضحة ومحددة لتحقيق العدالة السريعة ، ولو لم يعمل الحزب غير ذلك لكفاء ، أن المفضل الحقيقي لتحقيق العدالة السريعة هو إعادة النظر في وضع أعضاء الهيئات القضائية في مصر بحيث يتنظر لهم نظرة مختلفة كما يحدث في جميع دول العالم المتقدمة ، وقد وضع حزب العدالة الاجتماعية تصورا كاملا في برنامجه لتحقيق العدالة السريعة .

ويستطرد الطاعن نقلا عن برنامج الحزب تصدى لعدد كبير من القضايا الحيوية التي تؤثر على حاضر الشعب ومستقبله مثل « مشكلة المرور » و « مشكلة الذين يخرجون من المجون » ، وكيفية الاستفادة من الجيش في القضاء على الامية وتعليم المجندين مختلف الحرف ، وأنه من المؤسف ان ترد لجنة شئون الاحزاب على ذلك بانه يخرج عن مهام القوات المسلحة الجبوت بها الدفاع عن الوطن والتدريب على المهام العسكرية والاسلحة الحديثة المتطورة والاخذ بالسبب التكنولوجيا .

كما وضع الحزب في برنامجه تصورا كايلا للاستفادة من الكمبيوتر في تحقيق التقدم لشعبنا وكيفية تعريف شفرته ، كما شمل برنامج الحزب الاسلوب الامثل للاستفادة من الفنون والآداب ، وتناول البرنامج موضوعات على قدر كبير من الخطورة والاهمية مثل الوحدة الوطنية والارهاب والبطولة والتنظيف الصحي ووقاية المجتمع من الابدز والادمان ومحو الامية ، وكيفية تحقيق العدالة الاجتماعية . وخلص الطاعن لمسا تقدم — ولكل ما جاء بتقرير الطعن — الى ان قرار اللجنة صحر على غير اساس من القانون ويتمين الحكم بالغاء هذا القرار .

ومن حيث ان هذه المحكمة بتشكيلها المنهز الذي جدته المباداة الثامنة من القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظم الاحزاب السياسية المعدل بلقانونين رقمي (١٤٤) لسنة ١٩٨٠ و (١١٤) لسنة ١٩٨٢. انما عظم في اعمال رقابتها على القرار الصادر من لجنة شئون الاحزاب بالاعتراض على تأسيس الحزب ، بأحكام الدستور والقانون ويتقضى ذلك ابتداء تجديد دور هذه اللجنة في اداء مهمتها الواردة بالقانون والمصلاحيات والامكانيات التي اتاحت نها في بسط رقابتها القانونية على برامج الاحزاب تحت التأسيس وذلك في ضوء احكام مواد الدستور والمبادئ الدستورية العامة التي يتمين لهم وتقسير احكامه في ظله والاهداف والغايات القوية التي تسعى الى تحقيقها.

نقد تكبت وريقة اعلان الدستور علي ان جباهير شعب مصر هي التي تطلبت واعلنت ومنحت لنفسها الدستور وقد اتعقد عزمها على بذل كل الجهد لتحقيق :

أولاً — السلام القائم على العدل بحسبان أن التقدم السياسي والاجتماعي لكل الشعوب لا يمكن أن يتم إلا بحرية الشعوب وحرارتها المستقلة .

ثانياً — أن الوحدة العربية هي أمل الأمة العربية باعتبارها نداء تلوين ودعوة بمستقبل .

ثالثاً — التطوير المستمر في الوطن ايضاً بأن التقدم لا يحدث تلقائياً أو بالوقوف عند اطلاق الشعارات وإنما قوته الدافعة لتحقيقه في اطلاق جميع الامكانيات والمكالت الخلاقة والمبدعة للشعب .

رابعاً — حرية الانسان المصري عن ادراك بأن حرية الانسان وعزته هي الشعاع الذي هدى ووجه مسيرة التطور الذي قطعت الانسانية نحو مظهرها العليا وأن كرامة الفرد انمكس لكرامة الوطن ، وأن سيادة القانون ليست صيغتنا مطلوباً وحسب لحرية الفرد ولكنها الاساس الوحيد لمشروعية السلطة .

ولا يمكن تفسير تلك المبادئ التي تضمنتها مقدمة الدستور الذي اقتره الشعب في استفتاء عام تفسيراً سطحياً إلا اذا تم استعراض تطور الحياة السياسية في مصر فيها قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبعد هذه الثورة . ويبين من الدراسة لما قبلها انه لم يرد في دستور سنة ١٨٨٢ أى نص بإبلاحة أو حظر تكوين الأحزاب السياسية ، فهو بحكم نصوصه وظروف إصداره لم يتعرض إلا لنظام عضوية مجلس النواب واختصاصاته الدستورية ، ولم يتغير هذا الوضع في ظل القانون النظامي الصادر سنة ١٩١٢ في ظل الاحتلال البريطاني الذي دستور ١٨٨٢ ، كما لم يرد في دستور سنة ١٩٢٢ أى نص صريح بإبلاحة تشكيل الأحزاب السياسية أو تنظيم هذه الأحزاب ، وإنما ورد النص فيه على كفاية حرية الرأي ، وأن لكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالفن أو بفن ذلك في حدود القانون (م ١٤) وعلى أن للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاح (م ٢٠) .

وان لهم حق تكوين الجمعيات ، وحظر الجمعيات السرية ، او ذات النظام العسكري ، وكيفية استعمال هذا الحق يحددها القانون (م ٢١) ، وهذا النص الآخر يطبق للنص الوارد في المادة (٢١) من دستور سنة ١٩٣٠

وفد قامت معظم الأحزاب السياسية في مصر قبل دستور ١٩٢٢ واستمرت قائمة بعده ، كما نشأت أحزاب أخرى بعد صدوره دون مجادلة من احد في أن حق تكوين الجمعيات شامل لها بجميع أنواعها وبينها الأحزاب السياسية وأنه حق مقدر ككل من حرية الاجتماع وحرية إبداء الرأي ، وحق التشريع وحق الانتخاب هي حقوق ضرورتها لمسلم سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٣٠ ولم يصدر قانون لتنظيم الأحزاب السياسية بعد صدور دستور سنة ١٩٢٢ وقبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ليضع القواعد الكفيلة لتحقيقها لأهدافها السياسية في خدمة الشعب . وبعد أن قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأعلنت مبادئها الستة المعروضة وبينها « اقامة حياة ديمقراطية سليمة » صدر في سبتمبر سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم (١٧٦) لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية وقد يستهدف هذا المرسوم إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية القائمة لتنظيم نفسها وتطهير صفوفها مما يزيل عيوب تمدها وتفتتها من غيرها من الأحزاب التي نشأت قبل المرسوم بالقانون المشار اليه . والذي نص في المادة الأولى منه على حرية المصريين في تكوين الأحزاب السياسية والانتماء اليها ، وفي ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ أصدر القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيسا لحركة الجيش أملافاً دستوريا انتهى به الى اعلان فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى تتمكن الثورة من اقامة حكم ديمقراطي سليم ، مع حل الأحزاب السياسية القائمة اعتباراً من هذا التاريخ ، وقد أبان هذا الاعلان الدستوري أن الأساس الذي قام عليه في حل الأحزاب السياسية هو الحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة الاحتلال الأجنبي ، ومع التأثير الأجنبي على الحياة لسياسية المصرية من خلال التحالف أو الاتصال بين الأحزاب والدول الأجنبية المختلفة ، وصدر عقب ذلك المرسوم بقانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٣ الذي قام على عدة مبادئ أساسية بينها حظر نشاط أي نوع من النشاط الحزبي على أعضاء الأحزاب السياسية المنتخبة (م ٢٢) وحظر قيام أية أحزاب سياسية جديدة مع إلغاء المرسوم

بقانون رقم (١٧٩) لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية (م ٦) ،
وفي ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ صدر اعلان دستوري تضمن المبادئ
الأساسية للحكم في المرحلة الانتقالية المؤقتة السابق اعلانها .

وصدر مرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٣ في شأن التدابير المتخذة
لحماية حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها ، وقضت احكامه
ماعتبار كل تغيير اتخذ خلال سنة من ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، يقصد خمالية
هذه الحركة والنظام القائم عليها من اعمال السيادة .

واثر الغاء الأحزاب السياسية انشأ النظام الحكم في هيئة التحرير
وكانت طبقا لنظريتها الاساسي تجمعا شعبيا ووطنيا هدفه توحيد جهود
المواطنين بكافة طوائفهم وبقائهم ونزعاهم لتحقيق الهدف الاول من اهداف
ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وهو « اجلاء المستعمر الاجنبى من البلاد »
واستمرت هذه الهيئة حتى صدر دستور سنة ١٩٥٦ الذى تضمن النحر
في احكامه الختامية والانتخابية على انشاء « اتحاد قوى » يهدف الى بناء
البلاد بناء عليها من التواضع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وترك
الدستور تنظيم هذا الاتحاد لقرار يصدره رئيس الجمهورية ، وفى عام ١٩٦٢
اعلن الميثاق الوطنى ، ثم صدر دستور سنة ١٩٦٤ الذى نص في المادة
الثالثة منه على ان « الوحدة الوطنية التي يضعها تحالف قوى الشعب
العامل المختلفة للشعب العامل وهى الفلاحون والعمال والجنود والمتقنون
والرأسمالية الوطنية هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربى ليكون السلطة
الحقة للشعب والدائمة لامكثلات الثورة والحراسة على قيم الديمقراطية
السياسية » .

وفي مارس سنة ١٩٦٨ صدر بيان ٢٠ مارس الذى تضمن ان الاستيانت
الرئيسية لهزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ هي اصدار مذبذبة العقول والاندنام
الديمقراطية في ظل سيطرة مراكز القوى على الاتحاد الاشتراكي للعربى ،
وعلى السلطة في البلاد ، ورغم تأكيد البيان على صيغة الاتحاد الاشتراكي
العربى ، الا انه ارجح المشاكل الناتجة عن وجوده الى عدم قبوله على
الانتخاب الحر من القاعدة الى القمة .

وبعد أن أعلن في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ لزاحة مراكز القوى المتسلطة على الشعب وبدأ الأعداد للتمحيص الكامل لمسار ثورة ٢٣ يوليو بوضع مبادئها الأساس وهو إثابة الحياة الديمقراطية الشعبية — موضع التطبيق بدأ الأعداد لوضع دستور دائم للبلاد وإزالة التناقض المصطنع بين الحرية السياسية ومصلح الأغلبية العظمى من الشعب ، وفتح الطريق أمام الديمقراطية بناعتها لها الضمان الوحيد ضد ظهور مراكز القوى ، وضد الولاء للفرء ، ومن ثم صدر دستور سنة ١٩٧١ الذي نص في المادة الثالثة منه على أن « السيادة للشعب وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة وينبئها ويمون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور ، ونص في المادة الخامسة على قيام الاتحاد الاشتراكي العربي والمبادئ الأساسية التي تنظم وتحكم نشاطه وبينها مبدأ « الديمقراطية » .

ثم أفرد الدستور الباب الثالث للحريات والحقوق والواجبات العامة وتضمن النص في المادتين (٤٧ ، ٤٨) على حرية الرأي وحرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام .

ونص في المادة (٥٤) منه على حق المواطنين في الاجتماعات العامة والواكبات الشعبية ، ونصت المادة (٥٥) على حق المواطنين في تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون وحظر في ذات الوقت « انقسام جميعات يكون نشاطها معارفا لنظام المجتمع أو سريرا أو ذا طابع عسكري » .

ثم صدرت ورقة أكتوبر سنة ١٩٧٤ التي طرحت استفتاء شعبى والتي تضمنت أنه « إذا كتبت غرة يوليو سنة ١٩٥٢ قد أجزت الكثير من « الحرية الاجتماعية » فانه بكل أمانة لابد أن يسلم أن جانب « الحرية السياسية » لم يتحقق على الوجه الذى يريده الشعب ... والله لا جدوى للغة العيش إذا فقد الإنسان أهم ما يميزه وهو الحرية السياسية ... وإن « الديمقراطية ليست مجرد نصوص ولكنها ممارسة عملية ويومية » .

وكانت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي التي قدمها الرئيس الراحل
أنور السادات في أغسطس سنة ١٩٧٤ قد تضمنت أن نفي فكرة الحزب
الواحد عن الاتحاد الاشتراكي العربي لا يمكن أن يتم إلا بالتسليم بتعدد
الاتجاهات داخله .

ثم شكلت لجنة مستقبل العمل السياسي برئاسة رئيس مجلس الشعب
وعضوية عدد من أعضاء النقابات المهنية والعمالية التي تدارست الاتجاهات
السياسية للتطوير ، وهي ثلاثة اتجاهات :

أولها - يرى إنشاء « منابر ثابتة » داخل إطار الاتحاد الاشتراكي .

والثاني - يذهب إلى إنشاء « منابر متحركة » داخل إطار هذا
الاتحاد .

أما الثالث - فيعتبر « الاتحاد حزبا سياسيا للثورة يلتزم بمبادئها
ومبادئها » ويقوم خارجه أحزاب أخرى ، وبعد تطوير نظام المنابر طالبت
اللجنة البرلمانية للرد على بيان الحكومة في مجلس الشعب في تقرير لها
مؤرخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٦ بأعداد تشريع للأحزاب السياسية ، وبناء
على ذلك صدر القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الأحزاب السياسية
الذي عمل به اعتبارا من تاريخ نشره بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٧٧

(طعن ٦٣٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٢/٦/١)

الفرع الثاني

الأصل هو تعدد الأحزاب وحرية تكوينها أو الانتماء إليها

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

أحكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية قد صدر بمراعاة ما قرره أحكام الدساتير المصرية المتعاقبة ومنها دستور سنة ١٩٧١ من حق المصريين في تكوين الجمعيات بما يشمل الجمعيات السياسية أو الأحزاب بشرط ألا تكون معادية لنظام المجتمع أو تقوم على تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية ، وبناء على الصيغ المصانة المقررة في هذه الدساتير - ليس في تعديل أحكام الدستور التي أقرتها النظام السياسي على أساس تعدد الأحزاب جديد في شأن إطلاق إنشاء حرية كل الأحزاب السياسية وحق الانتماء إليها دستوريا بل إن ذلك مجرد تأكيد لهذا الحق الدستوري للمصريين - تعدد الأحزاب وحرية تكوينها أو الانتماء إليها - هو الأصل العلم الدستوري الذي يتلهم ضمنا وحقا مع النظام الديمقراطي الذي تلخذه جمهورية مصر العربية .

الحكمة :

ومن حيث أن هذه الحكمة بتشكيلها التميز الذي حددته المادة (٨) من القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانونين رقمي ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ ، ١١٤ لسنة ١٩٨٢ أنها ظفرت في أعمال رقابتها على القرار الصادر من لجنة شؤون الأحزاب بالاعتراف على تأسيس الحزب بأحكام الدستور والقانون ويتقاضى ذلك ابتداء تحديد دور هذه اللجنة في أداء مهمتها الواردة بالقانون والإكثنيات التي أتت لها في بسط رقابتها القانونية على برامج الأحزاب تحت التأسيس وذلك في ضوء أحكام مواد الدستور وأبداى الدستورية العالية التي يتعين فهم وتفسير أحكامه في ظلها والأهداف والغايات القومية التي تسعى إلى تحقيقها .

تمتد لكثت وثيقة اعلان الدستور على أن جماهير شعب مصر هي التي قبلت واعلنت ونحت لنفسها الدستور وقد انعقد عزمها على بذل كل الجهد لتحقيق (أولا) السلام القائم على العدل بحسبان أن التقدم السياسى والاجتماعى لكل الشعوب لا يمكن أن يتم الا بحرية الشعوب وبلاراتها المستقلة ، (ثانيا) أن الوحدة العربية هي ابل الأمة العربية باعتبارها نداء تاريخ ودعوة مستقبل (ثالثا) التطوير المستمر للحياة فى الوطن ايماننا بأن التقدم لا يحدث تلقائيا أو بالوقوف عند اطلاق الشعارات وإنما قوته الدافعة لتحقيقه فى اطلاق جميع الامكانيات والملكت الخلاقة والمبدعة للشعب (رابعا) حرية الانسان المصرى عن ادراك بأن حرية الانسان وعزته هي الضعاع الذى هدى ووجه مسيرة التطور الذى تقطعه الانسانية نحو مثاها العليا وأن كرامة الفرد انعكس لكرامة الوطن ، وأن سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا وحسب حرية الفرد ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة .

ولا يمكن تفسير تلك المبادئ التى تضمنتها مقدمة الدستور الذى اقتره الشعب فى استفتاء عام تقسيرا سليا الا اذا تم استعراض تطور الحياة السياسية فى مصر فيها قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبعد هذه الثورة ويبين من الدراسة لما قبلها أنه لم يرد فى دستور سنة ١٨٨٢ أى نص بإباحة أو حظر تكوين الأحزاب السياسية فهو بحكم نصومه وظروف اصداره لم يتعرض الا لنظام عضوية مجلس النواب واختصاصاته الدستورية وبعد الاحتلال البريطانى لمصر فى صيف ١٨٨٢ ألغى الدستور ووضع القانون النظامى على أساس تقرير اللورد « دوغرين » الذى جعل نظام الحكم المطلق بيد المعتمد البريطانى يمارسه بواسطة الخديوى ، ولم يتغير هذا الوضع فى ظل القانون النظامى الصادر سنة ١٩١٢ فى ظل الاحتلال ، ولم يرد فى دستور سنة ١٩٢٣ أى نص صريح بإباحة تشكيل الأحزاب السياسية أو بظلم هذه الأحزاب ، وقد ورد النص فى هذا الدستور على كفاية حرية الرأى وأن لكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون (م / ١٤) وعلى أن المصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حالين ملاحا لـ (م / ٢٠) — وعلى أن المصريين حق تكوين الجمعيات مع حظر الجمعيات السرية أو ذات النظام العسكرية وكيفية استعمال هذا الحق يحددها القانون (م ٢١) .

ويطبق هذا النص ما ورد في دستور ١٩٣٠ في المادة (٢١١) منه كما أن نص المادة (١٤) سالف الذكر من دستور سنة ١٩٢٣ بشأن حق الاجتماع للمصريين مطابق لدستور سنة ١٩٢٠ في المادة (٢٠٤) منه ، وقد دأبت معظم الأحزاب السياسية في مصر قبل صدور دستور سنة ١٩٢٣ واستمرت قائمة بعده كما نشأت أحزاب أخرى بعد صدوره دون أن يجادل أحد في أن حق تكوين الجمعيات شامل لها بجميع أنواعها ، وبينها الأحزاب السياسية وأنه حق متفرع كذلك من ، حرية الاجتماع وحرية إبداء الرأي ، حق التشريع وحق الانتخاب للمجالس التيلية وهي حقوق قررتها دستائير سنة ١٩٢٣ ، سنة ١٩٣٠ ، ولم يصدر قانون لتنظيم الأحزاب السياسية بعد صدور الدستور سنة ١٩٢٣ وقبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ليضغ القواعد الكفيلة لتحقيقها لأهدافها السياسية في خدمة الشعب .

وبعد أن قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وأعلنت مبادئها الستة المعروفة وبينها « إقامة حياة ديمقراطية سليمة » صدر في سبتمبر ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية. وقد استهدف هذا المرسوم إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية القائمة لتنظيم نفسها وتطهير صفوفها بما يزيل عيوب تعددها وتفتتها عن غيرها من الأحزاب التي نشأت قبل المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ وتأثير ذلك على الوحدة الوطنية وصلايتها مع التقرير في المادة الأولى منه بحرية المصريين في تكوين الأحزاب السياسية والانتفاء اليهما ، وفي ١٧ يناير سنة ١٩٥٢ أصدر القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيساً لحركة الجيش إعلاناً دستورياً أنهى فيه إعلان فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى تتمكن الثورة من « إقامة حكم ديمقراطي دستوري سليم » مع حل الأحزاب السياسية اعتباراً من هذا التاريخ ومصارعة جميع أمورها لصالح الشعب ، وقد أبان هذا الإعلان الدستوري أن الأسس الذي ذهب إليه في حل الأحزاب السياسية القائمة هو الحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة الاحتلال الأجنبي ومنع التأثير الأجنبي على الحياة السياسية المصرية الوطنية من خلال التحالف أو الاتصال بين الأحزاب والدول الأجنبية المختلفة — وصدر عقب ذلك المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣. وقد قام هذا المرسوم بقانون على عدة مبادئ أساسية

بينها حظر مباشرة أى نوع من النشاط الحزبى على أعضاء الأحزاب السياسية ؛
المحكمة والمفتين إليها وتحريم وتسييس ايد مساعده لظلاء اذتسخاص
فى سبيل قيامهم بمنل هذا النشاط (ج ٢) يحظر قيلع ايه احزاب سياسييه
جديده مع الفاء المرسوم بقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢ . بتنظيم الاحزاب
السياسية (ج ٦) ، وفى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ صدر اعلان دستورى
تضمن المبادئ الاساسية للحكم فى المرحلة الانتقالية المؤقتة السابق اعلانها
وصدر مرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٢ فى شان التدابير المؤقتة لحماية
حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والنظام القائم عليها وقد قضت احكامه باعتبار
كل تدبير اتخذ خلال سنة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - بقصد حماية هذه الحركة
والنظام القائم عليها من أعمال المصادرة .

واثر الفاء الاحزاب السياسية انشأ النظام الحكم (هيئة التحرير)
وكانت طبقا لنظامها الاساسى « تجميعا شعبيا ووطنيا هدفه توحيد جهود
المواطنين بكافة طوائفهم وفئاتهم ونزعاتهم لتحقيق الهدف الأول من أهداف
ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وهو اجلاء المستعمر الأجنبى من البلاد »
واستمرت هذه الهيئة حتى صدر دستور سنة ١٩٥٦ الذى تضمن النص فى
احكامه الختامية والانتقالية على إنشاء (اتحاد قومى) يهدف الى بناء البلاد
بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومنح هذا
الاتحاد الاختصاص فى الترشيح لعضوية مجلس الأمة وترك الدستور المذكور
تنظيم هذا الاتحاد لقرار يصده رئيس الجمهورية وبعد صدور الدستور
الموقت للجمهورية العربية المتحدة خلال الوحدة مع سوريا تضمن نص
المادة (٧٢) الذى قضى بأن يكون المواطنون فى اقلية الجمهورية اتحادا
قوميا للعمل على تحقيق الاهداف القومية ، وذلك لتحقيق ذات اهداف الاتحاد
القومى المصرى فى اقلية وتتنم امور هذا الاتحاد بقرار من رئيس
الجمهورية .

وبعد اعلان الميثاق الوطنى سنة ١٩٦٢ وصدر دستور سنة ١٩٦٤
نصت المادة (٣) منه على ان « الوحدة الوطنية التى يصنفها تحالف قوى
الشعب العاملة المخططة للشعب العامل وهى الفلاحون والصيال والجنود

والمثقفون والراسمالية الوطنية ، هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة المهيمنة للشعب والرافعة لامكانيات الثورة والحارسة على تيم الديمقراطية السليمة » .

ثم صدر بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ بعد هزيمة يوليو سنة ١٩٦٧ وتضمن ان من اسباب الهزيمة الرئيسية اهدار سيادة القانون وانعدام الديمقراطية في ظل سيطرة مراكز القوى على الاتحاد الاشتراكي العربي ، وعلى السلطة في البلاد ، ومع تأكيد البيان على صيغة الاتحاد الاشتراكي العربي فقد أرجع المشاكل الناجمة عن وجوده الى عدم قبليه على الانتخاب الحر من القاعده الى القمة .

وبعد ان أعلن في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ لزاحة مراكز القوى المتسلطة على الشعب بدأ الاعداد للتصحيح الكليل لمسار ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . بوضع مبادئها السالسة وهو « اقلية الحياة الديمقراطية السليمة موضع التطبيق والتفويض » فهذا الاعداد لوضع دستور دائم للبلاد وازالة التناقض المصطنع بين الحرية السياسية ومصالح الاغلبية العظمى من الشعب ، والذي افتعلته مراكز القوى للانفراد بالسلطة والتحكم في مصر الدولة وتحقيق لمباها ونزواتها ومصالحها الذاتية ، وفتح الطريق امام الديمقراطية باعتبارها الضمان الوحيد ضد ظهور مراكز القوى وضد الشللية وضد الولاة للفرد او لمجموعة من قليل من الافراد واثرت تلك صدر دستور ١٩٧١ القائم بعد موافقة الشعب عليه في الاستفتاء العام في ١١ من سبتمبر ١٩٧١ متضمنا انص في المادة الثالثة منه على ان « السيادة للشعب وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحييها ويصون للوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور » .

وخصر في المادة الخامسة على قيام الاتحاد الاشتراكي العربي والمبادئ الاساسية التي أصبحت تنظم وتحكم نشاطه وبينها مبدأ الديمقراطية والفرد الدستور الباب الثالث للحريات والحقوق والواجبات العامة وتضمن انص

في المواد (٤٤٧) ، (٤٤٨) على حرية الرأي وحرية الصحافة والطباعة والنشر
ووسائل الاعلام .

ونص في المادة (٥٤) على حق المواطنين في الاجتماعات العلنية والمواكب
انشعبية ونصت المادة (٥٥) على حق المواطنين في تكوين الجمعيات على
الوجه المدين في القانون وحظر في ذات الوقت انشاء جمعيات يكون نشاطها
معلانيا للنظام المجتمع او سرية او ذا طابع عسكري . .

ثم صدرت بعد ذلك ورقة اكتوبر ١٩٧٤ التي طرحت في استفتاء شعبي
والتي تضمنت الاعتراف بأنه « اذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ قد انجزت الكثير
من الحرية الاجتماعية فانه بكل امانة لابد ان يسلم ان جانب الحرية السياسية
لم يتحقق على الوجه الذي يريده الشعب بل ابد فرضت مراكز القوى ومساكنها
على الجاهل وتعددت القيود والاجراءات ... الخ » .

« انه لا معنى للحرية السياسية بالنسبة للجائع الذي يضطر لبيع
صوته في الانتخابات . . وايضا فانه لا جدوى للعبة العيش اذا فقد الانسان
أهم ما يميزه وهو الحرية السياسية . واليوم بعد انقضاء اكتوبر وتأكيد
وحدة الصف الوطني وارتفاع المواطنين الى مستوى المسؤولية ، لابد ان يؤكد
معنى الحرية السياسية جنباً الى جنب مع الحرية الاجتماعية وان
« الديمقراطية » ليست مجرد نموص ولكنها ممارسة عملية ويومية ،
وان الديمقراطية لا تمارس في فراغ بل لابد من اطالرت تحدد من خلالها
الاتجاهات التي تخص امور الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية
... الخ ، مصادر حرية الشعب من ممارسة حريته السياسية » .

وتفيد فيسبنت ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي التي قدمها الرئيس
الراحل انور السادات في اغسطس ١٩٧٤ ان تفي فكرة الحزب الواحد
عن الاتحاد الاشتراكي العربي لا يمكن ان يتم الا بالتسليم بتعدد الاتجاهات
داخلة ، وانه يتعين تحرير العضوية بالاتحاد من ان تكون شرطاً لى

بمنصب أو وظيفة من جهة وتحرير نكر العضو الا من الجلاء الأساسية الستة لنفورة ٢٣ يوليو ومواقفها المتوالية من جهة أخرى — ثم بعد تشكيل لجنة مستقيل العمل السياسى برئاسة رئيس مجلس الشعب وعضوية عدد من أعضاء من النقابات المهنية والعمالية والتي تدارست الانجاهات الأساسية للتطوير ، أبنت انها ثلاثة اتجاهات اولها يرى انشاء منابر ثابتة داخل اطار الاتحاد الاشتراكى ، والثانى يذهب الى انشاء منابر متحركة داخل اطار هذا الاتحاد ، اما الثالث فيعتبر الاتحاد حزبا سياسيا للثورة يلتزم ببلدتها ومواقفها ويقوم بخرجه احزابا أخرى .

ويعد تطوير نظم المنابر طالبت للجنة البرلمانية للرد على بيان الحكومة بمجلس الشعب في تقرير لها في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ باعداد تشريع للأحزاب السياسية لانه « قد صار ضروريا ان يصدر مجلس الشعب قانونا ينظم قيام الأحزاب وأسلوب اعلانها والضوابط الموضوعية التي تصاحب قيامها » .

وبناء على ذلك فقد صدر القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الأحزاب السياسية وقد تضمن تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب عن الاقتراح بقانون المقدم منها بلسان نظم الأحزاب السياسية والاقتراحات ومشروعات القوانين الأخرى المقدمة من بعض أعضاء مجلس الشعب فيما يتعلق بامستورية قيام الأحزاب السياسية في ظل احكام الدستور الصادر سنة ١٩٧١ ، وبصفة خاصة احكام المادة الخامسة منه تبين تعديلها سنة ١٩٨٠ — والتي كانت تنص على ان « الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الميسى الذى يمل بتنظيماته الثابتة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة للفلاحين والعمال والجنود والراسالية الوطنية وهو أداة هذا التحالف في تمهيق تيم الديمقراطية والاشتراكية وفي متابعة العمل الوطنى في مختلف مجالاته ودفع العمل الوطنى الى أهدافه المرسومة .

ويؤكد الاتحاد الاشتراكى العربى سلطة تحالف قوى الشعب العاملة

من طريق العمل السياسى الذى تبشره تنظيماته بين الجماهير وفى مختلف الأجهزة التى تضطلع بمسئوليات العمل الوطنى .

وبين النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة وضمن ممارسة نشاطه بالأسلوب الديمقراطى على أن يمثل العمال والفلاحين فى هذه التنظيمات بنسبة خمسين فى المائة على الأقل » - أوردت اللجنة فى تقريرها أن « نص المادة (٥٥) من الدستور المتعلق بحق تكوين الجمعيات وأن كان يقرر المبدأ الدستورى من حق المربين فى تكوين أى نوع من الجمعيات بما فى ذلك الجمعيات السياسية ، إلا أنه لا يمكن ببشارة هذا الحق إلا بسنود القانون الذى ينظم كل نوع من أنواع هذه الجمعيات ، وبالنسبة للأحزاب كجمعيات سياسية ملقبة بـ «مكونة» من القانون المنظم للأحزاب السياسية حتى يمكن مباشرة الحق الدستورى الذى تضمنه النص طبقاً للقواعد التى يبينها هذا القانون وأساس ذلك ما يلى :

(١) أن الحزب السياسى لا يعدو كونه جماعة منظمة أو جمعية منظمة أو تنظيمًا لمجموعة من المواطنين يعملون كوحدة سياسية لتجميع انشائين والحصول على تنفيذهم لأهداف وبرامج تتعلق بالمشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، ومن المسلمات فى الفقه الدستورى المصرى والمثار من استقراء الدساتير المصرية السليمة ودساتير دول العالم على اختلاف نظمها واتجاهاتها السليمة والاجتماعية أن حق تكوين الأحزاب يعد حقًا من الحقوق الدستورية العامة المقررة على حق تكوين الجمعيات أو الجماعات ما دام أن الدستور لا يخصص هذا الحق بنوع معين أو مصدر منها ولا يحظر بالذات تكوين هذا النوع من الجمعيات السياسية أو يفرض فيه نظام الحزب الواحد كما أنه من المسلمات فى هذا الفقه أن حق تكوين الجمعيات ومنها الأحزاب السياسية يتفق عن الحقوق والحريات العامة التى تقرها دساتير الديمقراطيات بصفة أساسية ، وهى حق الانتخاب والترشيح والاستفتاء وحرية إبداء الزأى والمقيدة بوسائل الاعلام المختلفة باعتبارها حقوقًا وحريات حتمية يتعين الاعتراف بها نتيجة التسليم بأن

السيادة للشعب وهي كذلك يترتب على التسليم بها حتما التسليم بحق التجميع
السياسي في صورة الأحزاب .

(ب) أن الفقرة الأولى من المادة (٥٥) من الدستور قررت الحق
للمصريين في تكوين الأحزاب طبقا للقانون — وفي ذات الوقت حظرت بقررتها
الثانية تكوين الجمعيات ذات النشاط المعادي لفظلم المجتمع والجمعيات
البرية أو ذات الطابع العسكري ، ولم يكن ثمة مبرر للنص في هذه الفقرة
الغائية على هذا الجذر لهذا النوع من الجمعيات وهي بالضرورة جمعيات
سياسية إلا لو كان تعبير الجمعيات في الفقرة الأولى من النص مقصودا به
كل أنواع الجمعيات بما في ذلك الجمعيات السياسية أي الأحزاب — يؤكد ذلك
أن النص الذي عرض في الأعمال التحضيرية للدستور للمادة (٥٥) كان يقضي
بأن « للمواطنين حق تكوين الجمعيات بقصد تنمية النشاط السياسي
والاجتماعي والاقتصادي والتتافي لقوى الشعب العاملة » .

والجمعيات البرية محظورة وكذلك الجمعيات التي تبسهي بطريق
غير مباشر إلى أهداف سياسية عن طريق تشكيلات ذات طابع عسكري ، وقد
عدلت صياغة النص على النحو الذي ورد بالدستور ، ولم يطرأ على عبارات
النص ما يغير المظهر المتصود بعباراته في فقرتيه الأولى والثانية ، إذ أن
ارتباط هاتين الفقرتين يحتم فهم نص المادة في صياغتها الأخيرة بما يتسمم
الأحزاب السياسية ، ولكن ما أنيف إلى الفقرة الأولى من النص على أن
ممارسة حق تكوين الجمعيات يكون طبقا للقانون ، هو الذي جعل هذا الحق
مطلقا على دستور القوانين التي تعظم الأنواع المختلفة منها وبينها قانون
الأحزاب السياسية ، ويتقضى اشتراط الفقرة الأولى من المادة (٥٥) من
الدستور صدور القانون المنظم للأحزاب السياسية لتقيدها — أن المشرع
الدستوري قد ترك أمر تقدير مائة صدور هذا القانون للمشرع العادي ،
وما لم يصدر قانون بنظم الأحزاب السياسية فانه لا يمكن دستوريا قيام
نقطة الأحزاب ومن ثم فإن حق المصريين في تكوين الأحزاب يكون مستهدا
بضرورة صريحة من المادة (٥٥) من الدستور . . . الخ . . .

(ج) أن العرف الدستوري قد جرى في مصر باستقرار ودون أية شبهة على التسليم بحق المصريين في تكوين الأحزاب السياسية حتى في ظل الدستور التي صدرت خلال فترة الاحتلال والإدارة الأجنبية للبلاد وعندما صدر مرسوم سنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم الأحزاب السياسية سالف الذكر أصبح لا يمكن مباشرة الحق الدستوري إلا في نطاقه ، ثم صدر المرسوم رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٢ الذي قرز صراحة حل الأحزاب السياسية القائمة وحظر تشكيل الأحزاب السياسية أو ممارسة أي نشاط حزبي ولم يرد في أي من الدساتير التي صدرت بعد الثورة في السنوات (١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤) ، ولا في دستور سنة ١٩٧١ — كما سبق القول أي نص على أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد في البلاد ، ولا أي نص على حظر تكوين الأحزاب السياسية بل ورد في كل من هذه الدساتير نص على حق المصريين في تكوين الجمعيات طبقا للقانون الذي يصدر بتنظيمها .

(د) أن العرف التشرعي بعد الثورة سواء قبل سنة ١٩٧١ وما بعدها قد جرى على أن الحقل دون قيام الأحزاب ليس حقلًا دستوريًا ولكنه حقل قانوني متمثل في :

أولاً — أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن حل الأحزاب السياسية .

ثانياً — عدم صدور قانون تنظيم لهذه الأحزاب بامتيازها نوعاً من الجمعيات التي لا يمكن مباشرة الحق في انشائها وتكوينها إلا طبقا للقانون وذلك بعد إلغاء القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب .

ثالثاً — صدور القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بحظر تكوين أية تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي والنص لأول مرة صراحة على أنه التنظيم السياسي الوحيد بالبلاد . . الخ .

(د) كان ثمة رأى فى لجنة نظام الحكم التى كانت مكلفة بإعداد نصوص الدستور الحالى يرى عدم إيراد نص فى الدستور عن الاتحاد الاشتراكى ذاته ككتفاء بالنص على حرية المواطنين فى تكوين الجمعيات باعتبارها تشتمل هذا التنظيم السياسى ذاته ورغم أنه لم يؤخذ بهذا الرأى من غالبية أعضاء اللجنة التى انتهت إلى وضع نص فى الدستور عن الاتحاد الاشتراكى (م ٥٥)، فإن ذلك لم يكن أساسه أن حق تكوين الجمعيات لا يدخل فيها الجمعيات السياسية أى الأحزاب السياسية ولكن لأن ثمة مسائل أساسية وجوهرية تتعلق بالحقوق والحريات العامة للمواطنين ، وهى الأساس الجوهري لتنظيم وكيان الاتحاد الاشتراكى ذاته لما كان يقوم عليه من التعبير عن تحالف قوى الشعب العاملة والوحدة الوطنية كسلسلتي دستوريتين للنظام السياسى فى البلاد وهى لا يجوز تقريرها على نحو مشروع إلا بنص فى الدستور مصدر متضمن نص المادة (٥) منه على النحو سالف الذكر .

(و) أخذ المشرع بهذا النظر الدستورى السديد فى المادتين الأولى والثانية من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية حرية الوطن والمواطن وقضت المادة الأولى منه بأن حق تكوين الأحزاب مكول طبقا لما ينص عليه القانون الخاص بإنشاء الأحزاب حال صدوره من السلطة التشريعية أى أن الحق فى إنشاء الأحزاب السياسية مطلق بصحور القانون المنظم لها حسبما تستلزم ذلك المادة (٥٥) من الدستور .

وتنص المادة (٢) على أن للتنظيمات السرية والتنظيمات المعادية لنظام المجتمع حظيرة وهذا الحظر هو ذاته الحظر الوارد فى البقرة (١) من المادة (٥٥) من الدستور ، فأساس حرية تكوين الأحزاب السياسية إذن فى نظر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ والذي وافق عليه الشعب فى الاستفتاء هو نص المادة (٥٥) من الدستور التى قررت للمواطنين حق تكوين الجمعيات فيما عدا الجمعيات السرية أو المعادية لنظام المجتمع أو ذات الطابع العسكرى وهى ذاتها شاملة للتنظيمات الحزبية المحظورة طبقا للمادة (٢) من القرار بقانون المذكور الخ » .

وبمناسبة افتتاح دور الانعقاد الأول لمجلس الشعب سنة ١٩٧٦ - أعلن رئيس الجمهورية بناء على ما سبق أن تضيفه تقرير لجنة تطوير العمل السياسى قرارا سياسيا بأن تتحول التنظيمات التى كانت قد تكونت كمنابر داخل الاتحاد الاشتراكى العربى الى أحزاب سياسية بالمعنى الدقيق وفى ٣ فبراير سنة ١٩٧٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٧ السلف الاشارة اليه استنادا لحكم المادة (٧٤) من الدستور .

وبناء على ما سلف ذكره صدر فى ٢ يوليو سنة ١٩٧٧ القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظم الأحزاب السياسية والذي أصبح نافذا اعتبارا من ٧ يوليو سنة ١٩٧٧ ونص فى المادة (٣٠) منه على أن تستمر قلبية التنظيمات الثلاثة الحالية وهى :

١ - حزب مصر العربى الاشتراكى .

٢ - حزب الأحرار الاشتراكيين .

٣ - حزب التجمع الوطنى التقدمى ...

ونصت المادة الأولى منه على أن للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصرى الحق فى الانتماء لآى حزب سياسى وذلك طبقا لأحكام هذا القانون ، ونصت المادة الثانية على تعريف الحزب السياسى بأنه « كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برنامج محددة تتعلق بالشئون الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشاركة فى مسؤوليات الحكم » وحدت المادة الثالثة دور الأحزاب السياسية بالنس على أن « تسهم الأحزاب السياسية التى تؤسس طبقا لأحكام القانون فى تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن على أساس الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين . وذلك على الوجه

البين بالدستور ، وتعمل هذه الأحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديمقراطية على جميع المواطنين وتمثيلهم سياسيا « وفصل القانون المذكور الأحكام الخاصة بشروط التأسيس للأحزاب السياسية واستمرارها وانقضاءها ، وإنشاء لجنة خاصة لشئون الأحزاب تقدم إليها طلبات تأسيس الأحزاب ولها حق الاعتراض عليها بقرار مسبب ، إذا كان قيلها يتعارض مع أحكام القانون .

وفي ١١ أبريل سنة ١٩٧٩ نشر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٩ بدعوة الناخبين الى ما ورد تحت البند ثانيا الخالص باعادة تنظيم الدولة على الاسس التالية تدعيا للديمقراطية :

١ -

٢ - اطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية .

وبعد موافقة الشعب على ما طرح في الاستفتاء فقد تم تعديل المادة (٥) من الدستور على مقتضى نتيجة الاستفتاء الذى تم في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ فأصبح نصها يجرى على الوجه الآتى :

« النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية يقوم على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار القوميات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور وينظم القانون الأحزاب السياسية » .

ومن حيث أنه يبين من العرض للتقدم أن أحكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ قد صغرت بموافقة ما تروقه أحكام الدستور المصرية المتعاقبة ومنها دستور سنة ٧٤ من حق المصريين فى تكوين الجمعيات بما يشمل الجمعيات السياسية أو الأحزاب بشرط ألا تكون معادية لنظام المجتمع أو تقوم على تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية ، وينسأ على المنظمات المسلحة المقررة فى هذه الدساتير ، ولها ذات الدستور الحالى

والتي تقتضى صراحة بحرية الرأى والتعبير بكل وسائل النشر العلنية عن الرأى ، وفى إطار عدم وجود حظر فى الدستور ذاته لوجود تنظيم سياسى أو حزب سياسى ببناء على هذا الحق المكفول للمصريين بجانب الاتحاد الاشتراكى الذى لم ينص ذات الدستور على كونه التنظيم السياسى الوحيد دستوريا .

وان قيلم الأحزاب بناء على كونها حق عام للمصريين كان مطلقا على إزالة الحظر القانونى الذى فرضه أفراد الاتحاد الاشتراكى بالمساحة السياسية ، وفور صدور القانون الذى ينظم كيفية قيام الأحزاب كجماعات سياسية أعمالا للنص المسألة (٥٥) من الدستور ، وليس فى تعديل أحكام الدستور التى أثبتت النظام السياسى على أساس تعدد الأحزاب جديد فى شأن إطلاق إنشاء حرية كل الأحزاب السياسية وحق الانتماء اليها دستوريا بل أن ذلك مجرد تأكيد لهذا الحق الدستورى للمصريين وأن مسخرت صريحة هذه الأحكام فى تاريخ لاحق على صدور قانون الأحزاب تحقيقا للإدارة الشعبية التى أصبحت عنها جوع الشعب فى الاستفتاء على القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ فى شأن تعدد الأحزاب السياسية وإطلاق حرية تكوينها ، ولا يعدو النص عليها أن يكون تسجيلا لهذه الإرادة فيما سبق أن أفصحت عنه فى الاستفتاء المشار اليه ، والتى أقرت ضمنا قيام الأحزاب التى كانت قائمة من قبل بصورة منابر وهى « حزب مصر الاشتراكى العربى » « الحزب الوطنى الديمقراطى » و « حزب الأحرار الاشتراكيين » و « حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » وفى ضوء هذه الأحكام التى لم يضاف اليها تعديل الدستور على الوجه المتقدم ذكره إلا أنه ، لم يعد ممكنا قانونا أن يقوم النظام السياسى المصرى على نظلم الحزب السياسى الواحد أو التنظيم السياسى الواحد ولم يعد ممكنا للمشرع العادى أن يحظر قيام الأحزاب أو يجعل حزب واحد بديلا لها ، وبذلك فإن تعدد الأحزاب وحرية تكوينها أو الانتماء اليها يكون هو الأصل العام الدستورى الذى يتلهم صفا وحفا ع النظام الديمقراطى الذى تأخذ به جمهورية مصر العربية وليس فقط لأن ذلك تنفيذا لأحكام المادة الخامسة من الدستور بعد تعديلها بل لأن ذلك

بملا حق متلوع على حق تكوين الجمعيات والحزب السياسى جميعية سياسية وبناء على ما نص عليه الدستور فى المادة (٤٧) من حرية الرأى والمقيدة وفى المادة (٤٨) من حرية التعبير فى جميع وسائل الاعلام والفنر ، وتعد نرعا من حق المساهمة فى الحياة العامة التى نصت عليها المادة (٦٢) فى الدستور واعتبرها واجبا وطنيا ونتيجة طبيعية لحق الظاهر وشهير المواكب العامة تعبيراً عن الرأى السياسى ، بل أن وجود الأحزاب وتعددها بعد فى ذاته ضرورة لنظام لاتصاله أوفق الصلة بسير المؤسسات الدستورية وطريقة اضطلاعها بالاختصاصات المقررة لها بمقتضى الدستور والقانون فرغم أن قانون الأحزاب السياسية قد صدر قبل تعديل الدستور ، والنص صراحة فى المادة (٥) بعد تعديلها على التحدية الحزبية كنسلس للنظام السياسى فإن وانضى القانون الأئسار اليه اتلوه على أسس احكام من الدستور بحق وقد ارتكوه — كما هو ظاهر من تقرير اللجنة التشريعية ومن يذكرته الايضحية — الى النصوص المريحة التى تقرر الحقوق والحريات العامة المقررة بالدستور ومنها حرية الرأى والمقيدة السياسية وحق الاجتماع وحق تكوين الجمعيات باعتبار أن تكوين الأحزاب بعد حقاً دستوريا متلوما عنها مترتباً عليها ، استنادا الى النظم الديمقراطية التى تنوم على أساس تسليم بقيام الأحزاب السياسية باعتبارها ضرورة واتمية للتعمير عن اختلاف الرأى .

الفصل الثالث

تعريف الحزب السياسى

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

الحزب السياسى لا يعدو كونه جماعة منظمة تؤسس فى اطار اشرعية طبقا لاحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الغرض بنظام الاحزاب السياسية وتقوم على مبادئ واهداف مشتركة تعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج مصدقة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم — اى جماعة تقوم على اصدار ورفض الاسس الجوهرية فى الدستور لا تكون حزبا يمكن ان تقرر له الشرعية للمشاركة فى مسئوليات الحكم التى تحكمها المبادئ الاساسية للنظام الدستورى ويتقيد بالاشريعة وسيادة الدستور والقانون — لا يجوز للحزب قبول اى تبرع او ميزة او منفعة من اجنبى او من جهة اجنبية او من شخص اعتبارى ولو كان يتمتع بالجنسية المصرية ضمنا لتوافر مبدا وطنية الاحزاب تشكيلا واهدافا وتبويلا ونشاطا .

الحكمة :

تطلب للدستور والقانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه حتا تنال جميع الاحزاب القائمة وتلك التى تطلب التأسيس فى الامور الوطنية والقومية العامة غير المسموح فى شأنها باختلاف (دستوريا وقانونيا) الامر الذى يمثل بالضرورة التزام الحزب فى مبادئه بالاحكام الدستور والقانون

الاساسية والعمالة وعدم الخروج عليها كشرط لازم لتأسيس الحزب .
فلا يتصور ان تتحقق الشرعية في برنامج لحزب من الاحزاب يقوم على انكار
واهدار المبادئ الاساسية للنظام الدستوري للبلاد ويتعارض ويتناقض
مع مقومات المجتمع المصرى الاجتماعية والاخلاقية والاقتصادية التى تمثل
النظام الصام الاجتماعى الذى حدده الدستور فلا شرعية لكيان قانونى
لاى جماعة تتعارض افكارها وبرامجها ووسائلها مع الاسس الدستورية
البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى للوطن حيث تنقد مثل هذه الجماعة
ركبان التعريف الذى حدده قانون الاحزاب السيلسية (٤٠) لسنة ١٩٧٧
في المادة الاولى منه للحزب السياسى وهو كونه جماعة منظمة تؤسس
في اطار الشرعية طبقا لاحكام القانون المذكور وتقوم على مبادئ واهداف
مشتركة تعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برنامج محددة
تنعلق بالثئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق
المشاركة في مسؤوليات الحكم فإى جماعة تقوم على اهدار ورفض الاسس
انجوهية في الدستور ، لا تكون حزبا يمكن أن تقرر له الشرعية للمشاركة
في مسؤوليات الحكم . التى تحكمها المبادئ الاساسية للنظام الدستوري
ويتقيد بالشرعية وسيادة الدستور والقانون ومن حيث أنه بالاطلاع على
برنامج الحزب تحت التأسيس يتضح على أنه (وعلى ما سبق البيان قد خرج عن
احكام الدستور الواردة في المواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٥٨ ، ٦١ ،
٧٧ ، ١٩٩) منه ومنها قرر ان مدة رئاسة الدولة طوال حياة الامام
(الرئيس) مما يمثل مخالفة للمادة (٧٧) من الدساتير . كما أنه أهدر
بدا الشرعية وسيادة القانون ولم يلتزم بالوسائل السياسية الديمقراطية
عندما شرع الانقلاب بالقوة على الحكم والزام جمهور المواطنين بالطاعة والولاء
لأن خرج على الشرعية والديمقراطية وسيادة الدستور والقانون وهو الامر
التعارض مع المصلدين ٥ ، ٦٤ من الدستور والمواد ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون
رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ .

وقد قام برنامج الحزب على تقسيم وظيف الوزاراء الى وزراء تفويض
تحرير على غير المسلمين ووزراء تنفيذ . ويجوز تعيينهم فيها بينما يقوم النظام

الدستورى المصرى على مبدأ الميادة الشعبية ويجعل السياسة العامة للدولة من وضع رئيس الجمهورية مع مجلس الوزراء وكلاهما يشرف على تنفيذها على الوجه المبين فى الدستور (١٢٨) دون تفرقة بين وزير تفويض ووزير تنفيذ حيث يعرف الدستور الحكومة بأنها الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة وتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويشرف رئيس مجلس الوزراء على اعمال الحكومة ولم يشترط الدستور فى الوزير سوى أن يكون مصريا نلقا من العمر السن التى حددها وأن يكون متقنا بحقوقه الفنية والسياسية المواد (١٥٣ ، ١٥٤) من الدستور كما نص صراحة على أن الوزير هو الرئيس الادارى الأعلى لوزرائه ويتولى رسم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها وتخضع الحكومة لرقابة مجلس الشعب على النحو المحدد فى المواد (٨٦) ، (١٢٤) ، (١٢٥) ، (١٢٦) ، (١٢٧) ، (١٢٨) ، (١٣١) من الدستور وذلك دون تفرقة بين وزير ووزير على النحو الذى ذهب اليه برنامج الحزب تحت التأسيس الامر الذى يمثل خروجا صارخا على نظام الحكومة فى الدستور ويتعارض مع احكامه الاساسية بشأنها فضلا عن اخلاله بالمساواة بين المواطنين جميعا امام تولى الوظائف العامة المتقدمة فى المواد (١٤) ، (٤٠) من الدستور عندما قصر برنامج الحزب تحت التأسيس شغل وزارات التفويض بالمسلمين وقصر أعداد المناهج التعليمية و رئاسة مدارس الاثك عليهم دون غيرهم من طوائف الشعب الأخرى كما أنه قد اخل برنامج الحزب بمبدأ مساواة المواطنين امام الحقوق والتكاليف العامة عندما اسقط واجب التجنيد الاثالى عن غير المسلمين فى مقابل دفع الجزية ووضع شروطا للعضوية يتحقق بها تعطيل حق غير المسلمين فى الانضمام للقوات المسلحة حيث يتعارض ذلك مع ما تنص عليه المادة (٥٨) من الدستور من أن الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس والتجنيد اجبارى وفقا للقانون كما أن تضمين مجلدى الحزب الفناء الضرائب ووجوب فرض الجزية على غير المسلمين من لا يشتركون فى الدفاع يتضمن تمييزا فى تحميل المواطنين التكاليف العامة ويظهر مبدأ المساواة بينهم .

ومن حيث أنه قد انطوى برنامج الحزب على تقسيم دول وشعوب العالم إلى دار سلام ودار حرب وأورد في دار الحرب البلاد التي بها غير مسلمين إما كل دينهم أو عقيدتهم الأمر الذي يقيم المصداق أو القطيعة بين الشعب المصرى الذى يستهدف حسن العلاقة والسلام مع جميع الأمم والشعوب لبناء حياته ومستقبله وفقاً لما نصت عليه مقدمة الدستور السابق ذكرها فإذا أضيف إلى ذلك ما عهد إليه البرنامج من تمييز في الحقوق والواجبات العامة بين المسلمين وغير المسلمين من المصريين الأمر الذى لا شك يثير الفتنة والبغضاء من بين عنصرى الأمة ويهدد وحدتهم الوطنية .

وحيث أنه بناء على ما سبق فإن البرنامج الذى يتبناه الحزب تحت التأسيس قد جاء مخالفاً للأسس العامة للنظام الدستورى المصرى كما جاء مخالفاً لصحيح وصريح عديد من مواد الدستور ويضفة خلصة عندها جميع نماذج مختلفة في تعيين الأمام ولم يعين ما يتركه بنفسا على غيره نجتمع في طريقة تنصيب الأمام بين الاختيار والاستئصال والتخلب ومناصرة الغالب كما جعل مدة الأمانة تستغرق حياة الأمام وهى كلها أمور تضال مع صريح أحكام الدستور وتعارض مع النظام الدستورى القائم على مبادئ السيادة الشعبية والديمقراطية وسيادة القانون .

وغنى عن البيان أنه وإن كان أساس ولاية هذه المحكمة هى رقابة المشروعية لقرار لجنة الأحزاب السياسية المطعون فيه وفقاً لما تقرر أحكام الدستور والقانون الخاص بالأحزاب السياسية وما يتصل به من قوانين أخرى إلا أنه يتعين أن تبين المحكمة أن الدستور القائم هو الذى يتضمن المادة (٢) ، (٣) منه التى قضت بأن الإسلام دين الدولة والفتنة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع . وقد تم تعديل هذا الدستور في استفتاء شعبى على تعديل دستور سنة ١٩٧١ أضيفت به وعملت بعض المواد ومنها المادة (٢) سالف الذكر والمادة (٥) المتعلقة بتعدد الأحزاب ولا يتصور القول بأن ما تضمنه الدستور من مبادئ وأحكام أساسية لا يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية فهو الذى ألزم المشرع العادى بالقولها كمصدر رئيسى للتشريع بناء على استفتاء شعبى ومن ثم

فانه لا شك في ان تقديم برنامج الحزب يقوم على التعارض والاهدار الكلل أو لتظم أسس النظام العام الدستوري الوارد في هذا الدستور ولا يمكن ان يكون مستندا الى اصول ومبادئ الشريعة الإسلامية الصحيحة والمستمدة من النصوص والأدلة الشرعية القطعية الدالة على احكامها وبه الى فضلا عن تلفض برنامج مثل هذا الحزب مع النظام العام الدستوري للوطن فانه لا تقوم مبادئ برنائه على أساس من الأصول والمبادئ والأحكام المستمدة من الأدلة الشرعية الإسلامية قطعية الدالة والورود وان استندت الى اجتهادات وآراء ورؤى في العديد مما ورد بالبرنامج ، وهذه الاجتهادات والآراء مختارة لعدد من العلماء والفقهاء من قوى الراى والاجتهاد .

فانه حيث لا يوجد اي تعارض بين الدستور والشريعة الإسلامية بينما يتعارض برنامج الحزب مع معظم احكام الدستور دون سبب تدعى الدلالة من الأدلة الشرعية فانه يكون متعارض مع الشرعية الدستورية ومع قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ وبصفة خاصة احكام المادة الرابعة منه فيما اشترطته من ضرورة قيام الحزب على أساس من الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الإقليمي وحظر قبليه على أساس يتعارض مع احكام القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي فيما تطلبه من الالتزام بعدم الإخلال بحرية اتمتيدة وحرية الراى وحظر أية دعوة يكون هدفها مناهضة المبادئ التي قامت عليها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والترويج لذهاب ترمي الى الخروج على تحالف قوى الشعب .

ومن حيث انه اذا اضيف على ما سلف بواقته من تعارض جوهري بين برنامج الحزب والنظام الدستوري المصري ان برنامج الحزب قد قلم على سند من الملاك الخالصة بلا قيود وهذا يتضمن تعارضا ظاهرا مع النظام الاشتراكي الذي يقوم عليه النظام الاقتصادي في الدستور ويشترط خروجاً عن أحد مكاسب ثورة يوليو وهي تحديد الملكية الزراعية بحد أقصى والقضاء على الاتطاع .

ومن حيث أن المادة (٢/١١) من القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ تنص على أن تكون موارد الحزب من الاشتراكات وتبرعات أعضائه وحصيلته مائد استثمار أمواله في الأوجه غير التجارية التي يحددها نطلبه الداخلي ولا يعتبر من الأوجه التجارية في حكم هذه المادة استثمار أموال البرنامج في إصدار صحف واستغلال دور للنشر أو الطباعة إذا كان هدفها الأساسي خدمة أغراض الحزب ولا يجوز للحزب قبول أى تبرع أو مزة أو منفعة من أجنبى أو من جهة أجنبية أو من شخص اعتبارى ولو كان مقيما بالجنسية المصرية .

ومن حيث أن الشكيت من الأوراق أن الحزب تحت التأسيس أورد ببرنامجه (ص ٢٦) أن أحد موارده هو « تبرعات الأتقاء من خارجه مهم » وتقبل أيضا حسب القوانين المنظمة لذلك بمنبر خروجاً على الحظر المشار اليه بالمادة والذي يقوم كما سلف القول على مبدأ « وطنية الأحزاب تشكيلة وأهدافها وتمويلها ونشطلها » ولا ينال من هذه المخالفه ما أورده الطاعن من دفاع بأن هذا المصدر من مصادر تمويل الحزب فييد بأن يكون التبرع حسب القوانين المنظمة لذلك . إذ وردت العبارة مطقة من كل قيد يفيد حصرها في الأتقاء المصريين كما ذهب الطاعن في دفاعه ، إذ جاء الحظر في المادة (١١) المشار اليها منها لآى مصدر تمويل من الخارج ضمناً لوطنية تمويل الحزب ولتحقيق الرقابة الفعالة على هذه الموارد على نحو محدد وسليم وفعال .

ومن حيث أنه وبالببناء على ما تقدم يكون الحزب تحت التأسيس وقد خرج في برنامجه ونطلبه الداخلي على أحكام الدستور والقانون ومثل خروجاً على المبادئ الأساسية للنظام السيسى والاقتصادى والاجتماعى للجمبع المصرى وتهديدا للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، كما أخل بقواعد المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وألهم التكاليف العلية فضلا عما قرره من تقبل شرعية الخروج على الحكم وتغييره بالقوة دون سند من شرع أو قانون ووجوب الطاعة للمتطلب الخارج على الشرعية وسد عائد الدستور القانون » ، مما يعد اهدار لبدا سيادة الدستور والقانون الذى يقوم عليه نظام الحكم في الدولة وتلتزم به السلطات الثلاث فيها وتقوم في

طلبه وبواسطته الأحزاب السياسية الشرعية ، وفي حقيقة الأمر فإن مجمل برنامج الحزب رفض للمبادئ الدستورية الأساسية ولنظام الدولة والمجتمع المصرى المتبع بل يمثل البرنامج رفضا يكاد يكون كاملا لهذا النظام ينفى كل شرعية دستورية له ويقوم على تقويضه وتغييره ولو بالتطلب الذى يهدر كل شرعية وسيادة للدستور والقانون . الأمر الذى يضمن معه املاء للشرعية ولاحكام الدستور والقانون رفض طلب تسميس الحزب المنكور .

وحيث أن القرار المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فإنه يكون قد قام على صحيح سندده من احكام الدستور والقانون جريا والحال هذه برفض الطعن عليه بالالغاء ، وحيث أن من خسر دمهواه يلزم بمصرفاتها ومقتضا لاحكام المادة (١٨٤) من قانون المرافعات .

(طعن ٢٢٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/١/٣١)

الفرع الرابع
مهمة الحزب بعد تأسيسه

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

المفرض الأساسي المستهدف بنظم الأحزاب السياسية هو تحقيق التقدم
السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوطن .

الحكمة :

تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوطن هو المفرض
الأساسي المستهدف بنظم الأحزاب السياسية ولا تشريب على قرار الاعتراض
على تأسيس حزب مخالفة برنلجه لأحكام قانون الأحزاب السياسية وقيامه
على تصورات وأمانى ومقترحات دون بيان وسائل تحقيقها وأغفاله ظروف
المجتمع وموارده الاقتصادية ومشكلاته الواقعية وقضاياه القوية وعلاقته
الدولية .

(الطعن ٢٢٧٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢١) .

قاعدة رقم (١٦٢)

البدء :

مهمة الحزب بعد تأسيسه أن يحقق أهدافه في توعية وتعبئة الجماهير
واقناعهم بقدرته على تحقيق ما قدمه من برامج .

المحكمة :

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أنه قد اشتغل برنماج الحزب تحت
التأسيس في بعض سياساته وأساليبه على التمسيد الذي يتميز بها مداه
من برماج الأحزاب الأخرى القائمة ومنا للمعيار الذي جرى عليه قضاء هذه
المحكمة في تحديد مفهوم التميز الظاهر الذي اشترطه قانون الأحزاب
السياسية وأن ما طرحه الحزب تحت التأسيس أمر معقول وقابل للتطبيق
ويمثل إضافة الى الحياة السياسية والحزبية المصرية ، وقد جرى قضاء
هذه المحكمة أن مهمة الحزب بعد تأسيسه أن يحقق أهدافه في توعية وتعبئة
الجماهير واقناعهم بقدرته على تحقيق ما قدمه من برامج ولا شك أن الحكم
عنه وعلى قدرته في ذلك هو مهمة السلطة الشعبية ممثلة في القاعدة
الشعبية بالجماهير المصرية ، ومن ثم فإن برماج الحزب تحت التأسيس
يكون قد توافر لها — على الوجه المتقدم — التميز الظاهر .

وبكون قد توفر لهذا الحزب صفة الجدية كذلك في برامجه وسياساته
فضلا من معتوليتها واستهدافها الصالح العسمن القومي للوطن مما يتحقق في
تمائه صفة الجدوى السياسية ، ويجعل قيام هذا الحزب ومشاركته الجادة
بعد قيامه — في العمل السياسي لتحقيق برامجه وسياساته اثره للعمل
"وطني ودعما للممارسة الديمقراطية بالمعنى الذي مناه الدستور والصح

— ٥٠٦ —

منه قانون الأحزاب السياسية وذلك طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث انه بناء على ذلك يكون قرار لجنة الأحزاب السياسية بالاعتراض على حزب العدالة الاجتماعية تحت التأسيس غير قائم على مسند صحيح من الواقع أو القنون وجدير بالالغاء .

(طعن ٦٣٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٦)

الفصل الثاني

شروط تأسيس واستمرار الأحزاب السياسية

الفرع الأول

الإجراءات التي تتبع لتكوين الأحزاب

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

حدد المشرع الإجراءات التي يجب أن تتبع لتكوين الأحزاب وحدد مراحل

تكوينها .

المحكمة :

رسم المشرع إجراءات تكوين الحزب وحدد برابطه على النحو التالي :

١ — تقديم أخطار عن تأسيس الحزب الى لجنة شئون الأحزاب

السياسية .

٢ — تقوم اللجنة بفحص ودراسة الاخطارات ولإجراء ما تراه من بحوث

وتحقيقات .

٣ — لوجب المشرع نشر أسماء الأعضاء المؤسسين لاعطاء المعارضين

عليها فرصة تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المذكورة .

— ٥٨ —

٤ — يجب على اللجنة أن تمنح قرارها خلال الأربعة أشهر التالية
(على الأكثر) لعرض الخطب وانقضاء هذه المدة دون إصدار قرار يصير
بمثابة اعتراف على تأسيس الحزب وإذا وافقت اللجنة فإن الحزب يتمتع
بالشخصية الاعتبارية في ممارسة نشاطه .

(دائرة الأحزاب السوفيتية — طعن ١٣٦٢ لسنة ٣١ ق جلسة
١٩٨٧/٣/٢١) .

الفروع الثاني
طبيعة الأفكار المتجهة الى لجنة
شئون الأحزاب السياسية

قائمة رقم (١٦٥)

المبدأ :

قريب المخرج للمصريين حقاً في تكوين الأحزاب السياسية والتبسط تنظيم
أخطار من تأسيس الحزب الى لجنة شئون الأحزاب السياسية — يتعين
أن يكون الأخطار موقعا عليه من خمسين عضواً من الأعضاء المؤسسين
للحزب ومصنفاً رسمياً على توقيعاتهم بشرط أن يكون نصفهم على الأقل من
العمال والفلاحين .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين مما تقدم من نصوص وأحكام أن القائلون برسم
٤٠ نسخة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المتعار اليه تدنم
من حيث المبدأ على حق المصريين في تكوين الأحزاب السياسية
ونذلك طبقاً لأحكام هذا القانون ، وقد تطلب في هذا الخصوص توافر عدة
شروط لتأسيس أى حزب سياسى أو للانتهاء اليه والتمتع بعضويته ، كما
رسم طريقاً محدداً يجب اتباعه لتكوين الحزب وأوجب في هذا الشأن
ضرورة تقديم لخطر من تأسيس الحزب يقدم الى لجنة شئون الأحزاب
السياسية يكون موقعا عليه من خمسين عضواً من أعضاء المؤسسين
ومصنفاً رسمياً على توقيعاتهم على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال
والفلاحين ، وأورد القانون تشكيل هذه اللجنة وحدد اختصاصها الذى يتضمن

نحصر ودراسة اخطارات ناسيس الأحزاب السياسية وحدد النصاب
اللازم لصحة اعتمادها من حيث المبدأ وصفات الحاضرين من الاعضاء
وكيفية صدور قراراتها ، وخولها الحق في طلب كلفة البيانات والمستندات
والايضاحات من نوى الشان او من الجهات الرسمية واجراء ما تراه من
بحوث او تحقيقات تقوم بها بنفسها او بلجنة فرعية منها او ان تكلف
من تراه من جهات رسمية بلجراء التحقيق او الدراسة اللازمة للتوصل الى
وجه الحق في الطلب المعروض عليها ، ولوجب النشر على نحو محين عن اسماء
الاعضاء المؤسسين ليقدم من يرى الاعتراض على أى من تلك الاسماء
الى اللجنة باعتراضه مؤيدا بها لديه من مستندات خلال أجل معين .

(طعن ١٣١٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٢١)

الفرع الثالث

تحديد مفهوم التمييز الظاهر

الذى اشترطه قانون الأحزاب السياسية

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

١ - يشترط لتأسيس الحزب ولستمراره تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقيق هذا البرنامج تمييزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى .

٢ - الإبتياز والافضلية لحزب على غيره يكمنان في مدى قدرة الحزب على تحقيق برامجه وسياساته وإن ينقل أفكاره من دائرة العقل والتفكير الى دائرة الواقع والتطبيق .

٣ - الإبتياز والافضلية يخرجان عن نطاق الرقابة التى تتم ممارستها عند تأسيس الحزب السياسى ليدخلان في نطاق الرقابة على الممارسة والأداء في ساحة العمل والفضل السياسى .

٤ - يكفى لئى يكون الحزب متجيز فيما قدمه من برامج وسياسات - وهو ما يخضع للرقابة عند التأسيس - أن تكون تلك البرامج والسياسات جدية ، وممكنة عقلا ، وتؤدى بطريقة مقبولة ، وواقعية ، الى النتائج التى انتهى اليها الحزب في برنامجه ويستهدف تحقيقها من خلال نشاطه .

الحكمة :

ومن حيث انه من بين الشروط والضوابط التي اوردها القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ لتأسيس الأحزاب السياسية أو استمرارها ما ورد بالبند ثانيا من المادة الرابعة التي تشترط لتأسيس الحزب واستمراره تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى .

ومن حيث انه لا شك انه يتعين توافر هذا الشرط في كل حزب ضمنا للجدية التي تمثل مبدأ أساسيا من النظام العام السياسي والدستوري في تطبيق مبدأ التمسك الحزبي وفقا لأحكام الدستور وقانون تنظيم الأحزاب السياسية سلفه الذكر ، وحتى يكون الحزب قاعدة جاهزية حقيقية للعمل السياسي ببرامج وسياسات متميزة عن الأحزاب الأخرى ، وذلك حتى يكون لبدا تعدد الأحزاب السياسية جدوى سياسية محققة للمصالح القومية ، بما تحقته من اثرات للعمل الوطني ودعمها للممارسة الديمقراطية تبعاً لأختلاف البرامج والاتجاهات المتعلقة بالشؤون السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية للمواطنين ، وتوسعا لنطاق المصالحة بين الأحزاب امكهم واختيار املحها من حيث تبنيتها لأنسب الطول وانفعها لتحقيق المصالح العامة للشعب .

ومن حيث أن يتعين الإشارة - بادئ ذي بدء - إلى أن الأحزاب العنصرية القائمة عليها أو التي تطلب التأسيس ملتزم أسسها باحترام القوميات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المصوص عليها في الدستور ولتاتي نظمتها في الباب الثاني منه بمثابة في القوميات الاجتماعية والخلقية الواردة في الفصل الأول ، والقوميات الاقتصادية الواردة في الفصل الثاني من الباب الأول وتلتزم تلك الأحزاب بالأمتياز في مقوماتها أو مبادئها أو أهدافها أو برامجها أو سياساتها أو أساليب ممارستها لنشاطها مع بادئ بدء الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع ومبادئ ثورتها ٢٣ يوليو ١٩٥٢م - ١٩٥٤م - ١٩٧٧م

كما نلتزم بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام
الاستراتيجى الديمقراطى والمكاسب الاستراتيجية على النحو المضمون عليه
فى القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ ، ومقتضى ذلك أن الدستور ومن بعده
القانون المشار اليه ، قد تطلبا لزما لتعلق الأحزاب فى أمور غير مسموح
فى شأنها بالاختلاف أو التمييز دستورا وقانونا سواء فى المبادئ
والقومات أو فى الأساليب والسياسات ، ومن ثم فإن دائرة التمييز المطلوب
كشرط لتأسيس الحزب المزمع قبليه سوف يكون دائما خارج إطار تلك
المبادئ والأهداف الأسمى الذى يؤدى الى أن التباين الذى قد يقترب من التطبيق
مقتضى حتما فى تلك المبادئ والأهداف الأساسية التى تقوم عليها الأحزاب ،
ونذلك فإن عدم التمييز أو التباين فى هذا المجال الوطنى والقومى لا يمكن
أن يكون مثالا دون تأسيس أى حزب ، كذلك فإن التمييز المطلوب قانونا فى
حكم الفترة الانتخابية من المبدأ الرابعة المشار إليها سلفا ، لا يمكن أن يكون
مقتضى هذا التمييز التباين فى برنامج الحزب وأسلوبه عن برنامج وأسلوب
الأحزاب الأخرى مجتعبة فليس فى عبارة النص المشار اليه — أو دلالاته
أو مقتضاه — ما يوحى بأن التمييز يجب أن يفتقر اليه بالضرورة بما ورد ببرامج
وسياسات الأحزاب الأخرى جميعها ذلك أن الأخذ بمنطق هذا التفسير
الى منتهاه يفرض قيدا هو إقرب الى تحريم تكوين أى حزب جديد ومضادة
جذبه فى مبروسية الحياة السياسية ، منه الى تنظيم هذا الحق ومن ثم
فليس المطلوب فى التمييز لبرنامج الحزب وسياساته ، وإن يكون هناك
تفاضل واختلاف وتباين تام وكلل بينه وبين جميع الأحزاب الأخرى ، بل أن
هذا التمييز يظل دائما وينتجا لازمة القانونية والدستورية ولو وجدت
بعض أوجه التشابه بين برامجه أو أسلوبه أو اتجاهاته مع الأحزاب الأخرى ،
فذلك أمر منطقي وطبيعى ، مرده الى أن جميع الأحزاب تخضع لحكم عام
واحد يمثل جانباً من النظام العام السياسى والدستورى للبلاد ، يلزمهم
جميعا ، وفقا للنبدأ الأساسى لوطنية الأحزاب ، بالقومات الأساسية
للمجتمع المصرى التى تواضعت عليها الإدارة الشعبية واكتسبتها وتمسكت
بها من خلال تجارتها عبر العصور التى انصهرت فى بوتقة التاريخ ، وكونت
لها شخصيتها المصرية المتميزة المتعارف عليها بين الدول ، تلك حزب —

أذ كان مضمرا - لابد أن يحمل على كاهله ، وهو يصعد برامجه وسياساته -
تراث آلاف السنين وتجارب المصريين في صراعهم المستمر في سبيل الحياة
وفي سبيل الحرية والتقدم وبناء مجتمع متطور يتمتع بالقوة والرفاعية ،

وهذه التجارب وما نجم عنها جزء لا يتجزأ من الشخصية المصرية عند
التعامل مع الأحداث ، مما يفرض ثورا وحفا عديدا من أوجه التشابه بين
جميع الأحزاب المصرية حتى عند وضعها للسياسات والبرامج الخاصة
بكل منها ، دون أن يغني ذلك عن كل حزب شخصيته المتميزة التي تشكل
منه أخلافة غير مكررة للحياة السياسية المصرية .

ومن حيث أن التميز يكن - صقفا وحقا - في تلك الميولات والتجارب
السياسية والاقتصادية التي ترد في برامج الحزب وأسلوبه وسياساته
التي ارتضاها لنفسه ليكون ملامح شخصية حزبية متميزة وقبعر من توجه
فكري مميز في مواجهة الشكل العام ، واختصار الطول لها بين البدائل
المتعددة يفرد به عن باقي الأحزاب ويعرف به بينها فلا يكون نسخة أخرى
مكررة من برامج وسياسات يتبناها حزب قائم فعلا ، فالمنظور هو التطبيق
الناعم بين الحزب تحت التأسيس وأي من الأحزاب القائمة بالتميز يقتل عن
الانفراد ذلك لأن التميز - وهو مناط وبرر شرعية وجود حزب جديد - يعني
ظهور ملامح الشخصية المتميزة للحزب تحت التأسيس ، بينما الانفراد يعني
عدم تماثل أي أمر من أمور الحزب تحت التأسيس مع أي من الأحزاب
القائمة ، وهو أمر يستحيل في ظل الدستور وتكوين الأحزاب الجاهلين على
النمو المستمر اليه .

ومن حيث أن التميز والاضلية لحزب على غيره يكتبان في مدى قدرة
الحزب على تحقيق برامجه وسياساته وإن ينقل أفكاره من دائرة العقل
والتفكير إلى دائرة الواقع والتطبيق ، وهما بهما يخرجان عن نطاق الرقابة
التي تتم ممارستها عند تأسيس الحزب السيلسي ليخطلان في نطاق الرقابة
على الممارسة والأداء في ساحة العمل والفضيل السيلسي ، ومن ثم
يكفي لكي يكون الحزب مميذا فيها قدمه من برامج وسياسات ، وهو ما يخضع

للوقفة عند التأسيس - أن تكون تلك البرامج والسياسات جدية ، وممكنة
مقلا ، وتؤدي بطريقة مقبولة ، وواقعية ، إلى النتائج التي انتهى إليها
الحزب في برنامجه ويستهدف تطبيقها من خلال تشييطه ، ومن ثم فإنه لا يجب
ومن ثم فإنه لا يجب أن توصد الأبواب أمام أي حزب تحت التأسيس
يكون له تميز ظاهر في برامجه أو سياساته يجعله أهلا في المشاركة
في حل مشكل الجماهير ورفع المعاناة عنها .

(طعن ٦٢٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٢/١/٦)

الفرع الرابع

لجنة شئون الأحزاب السياسية

أولا - اختصاصات لجنة شئون الأحزاب السياسية

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

لجنة شئون الأحزاب السياسية مهمتها وقف عند حد فحوص أوراق الحزب والتحقق من توافق الشروط الواردة في الدستور والقانون أو الاعتراض عليها في هذه الحالة الأخيرة يتعين لها أن تصدر قرارها بالاعتراض مسببا - اللجنة بتأثير سلطة مقيدة لا تسمح لها أن ترفض حلقا في سبيل ولوج أى حزب إلى ميدان السياسة ، إلا إذا كان لديها من الأسباب الحقيقية والجوهرية وفقا لما ورد بنص الدستور والقانون ، ما يبرر إعلاله للشرعية واحتراما لأحكام الدستور والمصالح القومية العليا السياسية والديمقراطية التشريعية اللازمة - عدم السماح لإسسى الحزب بقلبه .

الحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ في شأن نظام الأحزاب السياسية تد نظم الأحكام الخاصة بشروط تأسيس الأحزاب السياسية واستمرارها وحلها وطريقة وصولها كحزب سياسى الى الساحة السياسية، وذلك بعد تحديد الأسمس والبادىء الاساسية لتنظيم الأحزاب السياسية

التي تبناها المشرع حسبها هو ثابت من تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب والمذكرة الإيضاحية التي وضعت عن المشروع ، وباعتبار أن الأحزاب السياسية تعد ركنا جوهريا لقيام الحياة الديمقراطية الصحيحة وهي هدف أساسي من الأهداف الستة لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ « فوجود الأحزاب المتعددة البرامج والاتجاهات يحقق في الحياة السياسية المزايا الآتية :

أولا — تشجيع التجمع الإنساني بكل صوره لتحقيق أهداف مشتركة وبنية خاصة . التجمع السياسي . . الخ .

ثانيا — اعطاء فرصة للمواطنين لاختيار برامج متعددة لأحزاب مختلفة على تحقيق آمالها . . الخ .

ثالثا — الحلولة دون طغيان الحكومة وتحكمها واستبدالها بخضوعها لرقابة وإمية ويقظة من أحزاب المعارضة .

رابعا — تحديد المسؤولية الأساسية للحكومات المتعاقبة أمام مجلس الشعب حيث تكون كل حكومة مسئولة مسئولية مسئولية أمام الشعب والحزب الذي تنتمي إليه مما تفتته من أعمال وسياسات خلال فترة توليها الحكم أمام الشعب ، ويكون للشعب تجديد الثقة بالحزب الذي شنتك من أو عدم تجديدها في الانتخابات العامة على ضوء ما حققته تلك الحكومة من سياسات وما التزمت به من رعاية مصالح الشعب العامة .

خامسا — حماية السلم الاجتماعي بكافة الانتقال الفرمي والسلمي بالطريق الديمقراطي للسلطة إلى الحكومة والبرلمان المنتخبين من الحزب الذي يحوز لغة الجماهير . . الخ (وقد تضمن تقرير اللجنة أنه من المسلم به خبرة الميوب من تعدد الأحزاب السياسية « إذا ما ترك انشغالها وممارستها لنشاطها بلا ضوابط وقواعد مما يؤدي إلى أضرارها بالحياة الديمقراطية الصحيحة بل ولجهاش هذه الديمقراطية ومن الميوب المسلم بها في هذا الصدد

أولاً — التمسيد غير جدى ... الخ .

ثانياً — تهديد الوحدة الوطنية الخ » .

وقد أورد تقرير اللجنة المبادئ الأساسية الجوهرية التى تام عليها القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ والذى صيغت لأحكامه تحقيقاً لها منها .

ثالثاً — مبدأ جدية تكوين الأحزاب السياسية ، وفكرت اللجنة فى تقريرها أن المقصود بذلك أن يكون قيام الحزب جدياً وممثلاً فى اتجاه شعبى جدى وواقعى وليس « مجرد وجود صوري لا يعبر إلا عن مؤسسيه ودون أن تكون له قاعدة جماهيرية واضحة ، ودون أن يكون لوجوده إضافة جدية للعمل السياسى ، وقد تضمن المشروع الأحكام المترتبة على هذا المبدأ بمقتضى ما يلى :

١ — ضرورة تمييز الحزب بتميزاً جوهرياً عن برامج الأحزاب القائمة وقت الاخطار عن تأسيس الحزب ... أى أنه لا يشترط التميز فى مبادئ وأهداف الحزب وذلك بقصد التيسير فى شروط نشوء الأحزاب وذلك اكتمالاً بتميز البرامج الخاصة بها لها فى التزامها الوطنى جيمها من تقيد بالمبادئ والأهداف العامة للسالك فكرها .

رابعاً — حرية تكوين الأحزاب السياسية ويعنى ذلك حرية أية جماعة سياسية منظمة فى نطاق الجدية التى راعاها المشرع والشروط التى تسرها فى تأسيس أى حزب سياسى ، وأن يتم هذا التأسيس من طريق الاخطار التقييد ، وليس من طريق الترخيص ، وعدم تقييد نشوء الأحزاب فى تصوص المشروع بأى عدد ملاهيات يتوفر فيها الشروط الواردة فى المشروع وقد تقررت هذه القواعد على النحو التالى فى مواد ... الخ وبناءً على هذه المبادئ والأسس التى اتمت بناء عليها اللجنة أحكام قانون الأحزاب السياسية .

فقد نصت المسألة الرابعة منه على انه « يشترط لتكوين أو استمرار
أي حزب سياسي ما يلي :

اولا : عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو برامج
أو سياسته أو اساليبه في ممارسة نشاطه مع :

١ - مبادئ الشريعة الاسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع .

٢ - مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١

٣ - الحفاظ على الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى ، والنظام
الاشتراكى الديمقراطى ، والمكاسب الاشتراكية .

ثانيا : تميز برنامج الحزب وسياساته أو اساليبه في تحقيق هذا
البرنامج تميزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى .

ثالثا : عدم قيام الحزب في مبادئه ، أو برامجه ، أو في ممارسة نشاطه ،
أو اختيار قياداته ، أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم
(٣٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حملة الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

رابعا : عدم انطواء الحزب على لفظة أى تشكيلات عسكرية أو شبه
عسكرية .

خامسا :

سادسا :

سابعاً :

ثامناً :

تاسعاً :

ونصت المادة السليمة على أنه « يجب تقديم اخطار خطي الى رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية المنصوص عليها في المادة التالية عن تأسيس الحزب وموعدا عليه من خمسين عضوا من أعضائه المؤسسين ومصدقاً رسمياً على توقيعاتهم على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين وترفق بهذا الاخطار جميع المستندات المتعلقة بالحزب » .

كما نصت المادة الثانية على أن « تشكل لجنة شئون الأحزاب السياسية على النحو التالي :

١ - رئيس مجلس الشورى رئيساً .

٢ - وزير العدل .

٣ - وزير الداخلية .

٤ - وزير الدولة لشئون مجلس الشعب .

٥ - ثلاثة من غير المنتمين الى أى حزب سياسي أو من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم .

وتختص اللجنة بالنظر في المسائل المنصوص عليها في هذا القانون ،
وبمقصد ودراسة لخطارات تأسيس الأحزاب السياسية طبقاً لاحكامه .

واللجنة في سبيل مباشرة اختصاصها طلب المستندات والأوراق والبيانات والإيضاحات التي ترى لزومها من ذوي الشأن في المواهيد التي تحددها لذلك ، ولها أن تطلب اية مستندات أو أوراق أو بيانات أو معلومات من أية جهة رسمية أو عامة ، وأن تجري ما تراه من البحوث أو بلجنة مرعية منها وأن تكلف من تراه من الجهات الرسمية بإجراء أى تحقيق أو بحث أو دراسة لازمة للتوصل الى الحقيقة فيما هو معروض عليها .

ويجب أن يصدر قرار اللجنة بالموافقة على تأسيس الحزب مسيياً بعدد سباع الايضاحات اللازمة من ذوي الشأن .

وحيث أن مقتضى ما تقدم من نصوص قانون الأحزاب أن يلمة اللجنة
اللجنة وسلطانها إزاء الأحزاب الأربع تأسيسها تتخدد في ضوء المبادئ
الدستورية والقانونية سالفة البيان والتي قررت أن تكوين الأحزاب حق
عام للمصريين ، ولهم حرية تكوين الأحزاب والانتماء إليها ، بحيث يحصل
الشكل مسئولية كل جماعة في تكوين الحزب السياسي الذي يرتضيه
منحصرة في التقدم باختيار اللجنة المذكورة ، وهي في طريق مرورها الطبيعي
إلى ممارسة مهامها على الساحة ، كما جعل مهنة اللجنة بمنحصر في
بحث أوراق الحزب وهو تحت التأسيس ، والتأكد من مدى توافق الشروط التي
حددها الدستور والتي ورد في تفصيلها في القانون في خطة ، وعليها في هذه
الحالة ترك سبيل مسيرته السياسية الطبيعية نحو أهدافه التي حددها
برنامجه الذي تتوافر فيه الشروط الواردة في القانون ، وعلى اللجنة
الاعتراض على قيام الحزب قانونا إذا ما تخلف في حق أو أكثر من الشروط
التي اقتضاها الدستور والقانون وفي هذه الحالة فإن عليها أن تصدر
قرارها مسببا بعد سماع الأيضاحات اللازمة من ذوى الشأن ، وقد حتم
المشرع سماع ذوى الشأن حرصا على تحقيق دفاعهم وإيضاح مواقفهم
وتوجيهاتهم أمام اللجنة لتبصرها أهداف وأغراض مؤسسى الحزب وبرامجه
كما حرص على تسبب قرار اللجنة باعتبارها تتصرف في إطار سلطة مخددة
بنص الدستور وأحكام القانون ، في مجال حرية من الحريات ، وحق من
الحقوق العامة للمصريين الذي يعد أحد لوكل النظم العلم الدستوري
والسياسي للبلاد ويخضع ما تقرره اللجنة للرقابة القضائية من هذه
الحكمة اتى شكلها المشرع بالتشكيل التميز الذي يكفل لها أعمال هذه
الرقابة على مدى سلامة قرار اللجنة ومطابقته لأحكام الدستور والقانون .

ومن حيث أنه قد حرصت نصوص القانون على تأكيد هذا المعنى
مندما عثر المشرع في المادة السابعة عن الطلب التقدم بتأسيس الحزب بأنه
أخطار أى إبلاغ من نية جماعة منظمة في ممارسة حقوقها الدستورية على
الوجه الذي يكمله الدستور والقانون ، وعبر عن سلطة اللجنة منذ أبت
في إخطار التأسيس بعبارة الاعتراض على تأسيس الحزب مستقبدا بحق

مبادئ الموافقة أو الرضا . حرصا على التأكيد على أن مهمة هذه اللجنة
تقف عند حد فحص أوراق الحزب والتحقق من توافر الشروط الواردة في
ال دستور والقانون أو الافتراض عليها ، وفي هذه الحالة الأخيرة يتمين على
اللجنة أن تصدر قرارها بالاعتراض مسببا ، فاللجنة تباشر سلطة
مفيدة لا يسمح لها أن تقف حائلا في سبيل ولوج أى حزب إلى ميدان
السياسة ، إلا إذا كان لديها من الأسباب الحقيقية والجوهرية وفقا لما ورد بنس
الدستور والقانون ، ما يبرر — إعلاء للشرعية واحتراما لأحكام الدستور
والمصالح القومية العليا السياسية والديمقراطية الشرعية للأمة — عدم السماح
للحزب بإقتله .

(طعن ٢٢٣ لسنة ٢٦ في جلسة ١٩٩٢/١/٢١)

ثانياً : إجراءات اللجنة في تأسيس الحزب

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

حدد المشرع إجراءات نشر أسماء الأعضاء المؤسسين للحزب -
الفرش من النشر هو اعطاء الفرصة المتقدم من يعترض على أى من تلك
الأسماء الى لجنة شؤون الأحزاب السياسية بما لديه من مستندات تؤيد
اعتراضه - يتعين على اللجنة الانتهاء من عملها خلال الأربعة أشهر التالية
لتقديم الاخطار اليها - انقضاء هذه المدة دون اصدار قرار بالبت في تأسيس
الحزب يعتبر بمثابة اعتراض على تأسيسه - الاخطار المقدم للجنة تسببون
الأحزاب لا يصدون ان يكون واقعة تفتح بها الإجراءات أمام تلك اللجنة -
الإجراءات السابقة على قرار اللجنة بالقبول أو الرفض لا يجوز الطعن فيها -

المحكمة :

نصت المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم
الأحزاب السياسية « وعلى اللجنة ان تصدر قرارها بالبت في تأسيس
الحزب على انشاس ما ورد في اخطار التأسيس الإبتدائي وما تصرف عنه
النقص أو التحقق وذلك خلال الأربعة اشهر التالية على الاكثر لعرض
الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة » ويجب ان يستند قرار اللجنة
بالاعتراض على تأسيس الحزب مؤسسا بعد سماع الايفاعات اللازمة من
ذوى الشأن ، ويعتبر انقضاء مدة الأربعة اشهر المشارة اليها دون امسحار
قرار من اللجنة بالبت في تأسيس الحزب بمثابة قرار بالاعتراض على مسنا

التأسيس ، ويخطر رئيس اللجنة بمثل طلبى التأسيس بقرار الاعتراض
واسبله بكتاب موصى عليه بقلم الوضوح خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ
محدور القرار ، ونشر القرارات التي تصدرها اللجنة بالموافقة على تأسيس
الحزب أو بالاعتراض على تأسيسه في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين
يومييتين واسمى الانتشار خلال ذلك الميعاد المحدد في الفترة السابقة ،
وبجوز لطلبى تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض
في الجريدة الرسمية أن يطمئنا بالانقضاء في هذا القرار

وحيث أنه بين مما تقدم أن القانون أوجب أن تصدر اللجنة قرارها
بالتأسيس في تأسيس الحزب في ضوء ما يمتثل عنه الفحص والدراسة
أو الخطى مع كل من الأربعة أشهر التالية على الأكثر لعرض الاخطار بتأسيس
اللجنة على اللجنة لتصدر قرارها بالاعتراض مسببا إذا انتهت إليه ، فلذا
انقضت هذه الشهور الأربعة محسوبة من تاريخ العرض عليها دون إصدار
قرار بالتأسيس في تأسيس الحزب كان ذلك بمثابة اعتراض على هذا التأسيس ،
إذا انتهت اللجنة إلى الموافقة على تأسيس الحزب فإنه يتمتع بالشخصية
الاعتبارية ويكون له أن يمارس مسئولية الضمان في مجال العمل أو نشاطه
التقاضي في مواجهة أعضائه بالإجتهاد التقديرية التي يراها عليها نظائره
الأساسي . وعلى ذلك فإن التقدم إلى اللجنة باخطار للموافقة على تأسيس
الحزب لا يعدو أن يكون واقعة تفتح بها الإجراءات أمام اللجنة التي تمارس
عملها السابق بيان تفصيلاته وفقا للإجراءات وفي المواعيد المقررة لتنتهي
بصدور قراره بموافقته أو بالرفض من راحة أو ضمنا على ما سبق بينه
من أحكام . وهذا الأخير في حوزته الجزئية والفنية هو الذي يجوز الطعن
فيه أمام هذه المحكمة . أما واقعة التقدم بالاخطار في حد ذاتها فلا يرتب
عليها بكتلتها إثباتا قوتى يكسب أو يسلب بحق ، وإنما هي الخطوة التي
تنتج عنها الإجراءات للمحكمة توصلا لاتخاذ القرار . ولا تعدو الإجراءات التي
وردت إلين على اتباعها المواعيد التي حددها القانون للجنة مباشرة إجراءات
الفحص والتحقيق : أن تكون إجراءات تنظيمية رسمها القانون حتى توصل
اللجنة إلى إصدار القرار بسلاية يترتب على اللجنة أن تسلكه هتذا الطريق

أو ذاك في الفحص والتحقيق في خلال أجل طال أو قصر طالبتا التفتحت
بما أوجبه القانون من نشر وإنهاء الفحص وإصدار القرار خلال أربعة أشهر
من تاريخ العرض عليها . وخلال هذه الفترة فإن الاخطار عن تأسيس الحزب
يجب أن يظل مطروحا على اللجنة مستوفيا لشروطه المطلوبة تلقوا حتى
يصدر القرار فيها بالتبؤل أو الرفض فإنما استتبان للجنة أن الطلب قد قدم
فإن أن يكون مستوفيا لشروطه من حيث العدد أو الصفات أو غير ذلك من
الشروط ، أو أنه قد تم مستوفيا إياها ولكنه لم يصب أو لاخر قد بعضنا منها
عند البت فيه فيتمتع على اللجنة أن تصدر قرارها بالرفض . ذلك أن العبرة
في تبؤل الطلب هي بتوافر شروط تبؤله عند البت فيه وإصدار القرار بشأنه
دون أن يلجأ في هذا الخصوص بأن الاخطار قد أودع مستوفيا لشروطه
أذ يضمن أن يظل مستوفيا إياها حتى صدور القرار . وهكذا أمر يقع عليه
على اصحاب الطلب الذين يتعين عليهم متابعة هذا الطلب والتأكد من توافر
شروطه حتى صدور القرار وهذا أمر يهدف في حقه ما هو مخصوص عليه
من احكام تتعلق بالانتزاع من اسماء المؤسسين وحق كل انسان في الاعتراض
على هذه الاسماء . ومن هذا يقع على عاتق المؤسسين أو من يتبؤلوه
في تقديم الاخطار متابعة استيفاء الشروط المطلوبة تلقوا حتى يصدر قرار
اللجنة .

ومن حيث أن ثبت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٨ تقدم الطاعن
الأول بصفته رئيسا لحزب المستقبل تحت التأسيس وتلقا عن المؤسسين
بطلب إلى رئيس لجنة شؤون الأحزاب برفعا به المستندات المطلوبة ومقتضا
القانون طلبا لاتخاذ الاجراءات اللازمة لإعلان قيام الحزب وفقا لأحكام القانون .
وقد قام رئيس لجنة الأحزاب بإخطار رئيس مجلس الشعب والشورى
والدعوى العام الاستراتيجي لاتخاذ الاجراءات الخاصة بالإعلان والنشر عن
اسماء المؤسسين حتى يتقدم من يريد بما قد يكون لديه من اعتراضات . وقور
النشر في الصحف القومية عن طريق المدعى العام الاستراتيجي أرسل أمين
الحزب الوطني بلجنة دائمة تأسست بقرار من مجلس الشعب إلى الدعوى العام
الاستراتيجي أشار فيه إلى واقعة النشر عن تأسيس الحزب وأشار بأن شعبة

من المواطنين الواردة اسمائهم في كتيب المؤسسين للحزب تقدموا بطلبات تجديد الخاء التوكيل الصادر منهم للطاعن الأول بصفته نائبا عن المؤسسين وانهم يرغبون في الانسحاب منه ، وطلب المذكور من الدعى المسلم الاشتراكى اتخاذ ما يلزم في ضوء ذلك وإخطار الطاعن بالأمر ، كما أرفق بهذا الكتيب اقرارات موقية بالشهر المقررى صادرة من هؤلاء الاعضاء التسعة تفيد بما تقدم . وقام الدعى المسلم الاشتراكى بإرسال كلمة هذه الأوراق الى رئيس لجنة شينون الاحزاب الذى ارسل كتابا الى الطاعن الأول طالب فيه منه الحضور الى مقر اللجنة مساء يوم الأحد ١٩٨٥/٢/٢ لسماع بعض الانبياجات . ويتاريخ ١٩٨٥/٢/١٧ سلم الطاعن الأول كتاب من السيد رئيس اللجنة مرفقا به القرار المطعون فيه الذى انتهى بمد العرض على اللجنة في ١٩٨٥/٢/١٧ الى الاعتراض على قيام الحزب استفادا الى ان المؤسسين للحزب قد أصبحوا ٤٦ عضوا بعد ان انصرفت عن وكيل المؤسسين صفة اللبلة من تسعة من طائفتى التأسيس ويكون الاخطار من تأسيس الحزب فقد أخذ شرائطه لعدم توافق النصاب القانونى في عقد المؤسسين .

ومن حيث انه قد استثنى من وقائع النزاع ان الاخطار من تأسيس الحزب لم يكن مستوفيا لأحد شروطه الجوهرية من حيث نصاب المؤسسين عند اجتماع اللجنة لليت فيه ، وكان من المتعين ان يكون الاخطار مستوفيا لشرائطه عند إصدار القرار وذلك دونما اعتبار لواقعة تقديم الاخطار مستوفيا لهذا النصاب في بداية الأمر ، لأن المبرة هي بتوافق الشروط المطلوبة قانونا عند صدور القرار . فلذا زال أى منها بعد تقديم الاخطار تعين المبل على استيفاء ما فقده الاخطار من شروط قبل اجتماع اللجنة لإصدار القرار . وهذا كما سبق القول التزم به على علق المؤسسين الذين اتصل بهم بهذه الواقعة عند استدعاء الطاعن الأول للجنة رئيس اللجنة بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢ وقبل صدور القرار بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٧ . ومتى كان ذلك فان الطعن على قرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب استفادا الى مخالفة القانون أو الخطأ في تكوينه أو تقسيمه يكون غير قائم على مسند من الواقع

ومصحيح حكم القانون . ولا يغير من ذلك ما نراه المانع من إعلان تشكيل اللجنة التي أصدرت القرار المطعون فيه ، استناداً إلى أن البلدى من تشكيلها أن وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى الذى أوجب القانون حضوره لم يحضر ، وإنما حضر بدلاً منه السيد اللواء أبو بلخا وزير الحكم المحلى ، وذلك أن الثالث من الأوراق أن الأخير كان قد تولى الاختصاصات المقررة للسيد توفيق عبده اسماعيل وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى في ذلك الوقت أثناء فترة وجوده بالخارج خلال النصف الثانى من شهر فبراير سنة ١٩٨٥ بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٨٥ المصوب به من تاريخ صدور ١٩٨٥/٢/١٦ والنشور بالجريدة الرسمية بالمعتمد رقم في ١٩٨٥/٢/٢٨ . وعلى ذلك فإن عضوية السيد اللواء حسن أبو بلخا في لجنة شئون الأحزاب في تاريخ صدور القرار لم تكن بسفطة وزيراً للحكم المحلى وإنما بوصفه ممثلاً بممثل وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى وتكون مشاركته في إصدار القرار المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٧ خلال فترة قبله بصفة مهام وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى بمقتضى حكم المادة الثانية من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المنسار إليه ، ويكون التعميم بالتمكين على تشكيل اللجنة لهذا السبب غير قائم على أساس من الواقع أو القانون .

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد صدر من اللجنة المختصة بإصداره وتكونا وبالإجراءات وفى الوامضات المقررة قائماً على سببه الصحيح ، الأمر الذى يكون معه الطعن المائل قد اقيم على غير سند من الواقع ومصحح حكم القانون ، ويتعين الحكم برفضه ومن حيث أن من حضر الطعن يلزم بحضوره فضلاً بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

ثالثاً : معاد الطعن في قرار الاعتراض على تأسيس الحزب

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

مدون القرار الطعون فيه بالاعتراض على تأسيس حزب لمخالفة
برئيه لأحكام قانون الأحزاب السياسية - قياه على سبب صحيح
وصدوره طبقاً لحكم القانون - لا يمل منه التول بطلانه بطلاناً فردياً
وثنائياً على سند من أنه لم يصرح بأنه صدر عن أصحاب مناصب
الدولة المالية ورئيس مجلس الشورى ووزراء العدل والداخلية والدولة
لشئون مجلس النصب وأنه اقتصر على تدوين الأسماء دون إثبات المناصب
التي يشغلونها واشتركوا في القصة واتخذوا القرار بموجبها - ليس من شأن
ذلك لوبى القرار بطلاناً لأن صيغة الحصول للجنة المذكورة المناصفة
عن المناصب التي يشغلونها مقلية وثلاثة على الوجه الذي يطلبه إعادة ٨٥
من قانون الأحزاب السياسية وقت إصدار القرار الطعون فيه .

المحكمة :

وبين حيث إن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ينظم الأحزاب السياسية
نص في المادة (٢) على أن يتخذ بالحزب السيلي كل جماعة منظمة تؤسس
طبقاً لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل
بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون
السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدولة وذلك عن طريق المشاركة
في مسئوليات الحكم « ونص في المادة (٣) على أن تتألف الأحزاب
السياسية التي تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون في تحقيق التقدم السيلي
والاجتماعي للوطن » ونص المادة (٤) نقياً وثالثاً المحلة بالقانون

رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ على أنه « يشترط لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي ما يلي ثانياً : تميز برنامج الحزب وسياسته أو أساليبه في تحقيق هذا البرنامج تميزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى . (ثالثاً) عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه ... على أساس طبقي أو طائفي أو عرقي أو جغرافي على أسس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .. ونص في المادة (٥) على أنه « يجب أن يشمل النظام الداخلي للحزب القواعد التي تنظم كل شئونه التنظيمية والتنظيمية والمالية والإدارية بما يتفق واحكام هذا القانون ، ويجب أن يتضمن هذا البرنامج بصورة خاصة ما يأتي .. ثانياً : بيان المقرر الرئيسي للحزب ومقاررة الغرضية أن وجدت ... ثالثاً : المبادئ والأهداف التي يقوم عليها الحزب والبرامج أو الوسائل التي يدعو إليها لتحقيق هذه الأهداف .. سلباً : النظام المالي للحزب شاملاً تحديد مختلف موارده . والمصرف الذي تودع فيه أمواله .. » ونص في المادة ٧ على أنه « يجب تقديم أخطار كتابي إلى أمين اللجنة المركزية المنصوص عليها في المادة ٢٠ من تأسيس الحزب موثقاً عليه من خمسين عضواً من أعضائه المؤسسين ومصدقاً رسمياً على توقيعاتهم على أن يكون نصفهم على الأقل من الرجال والنساء وترفق بهذا الأخطار جميع المستندات المتعلقة به وبصفة خاصة النظام الداخلي للحزب وأسماء أعضائه المؤسسين وبيان أموال الحزب ومصارفها والمصرف المودعة فيه وأسماء من ينوب عن الحزب في إجراءات تأسيسه ويعرض الأخطار عن تأسيس الحزب على اللجنة المنصوص عليها في المادة التالية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم هذا الأخطار .. » ونص في المادة ٨ المعدلة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١ على أن تشكل لجنة تتكون الأحزاب السياسية على النحو التالي :

١ - رئيس مجلس الشورى - رئيساً .

٢ - وزير العدل .

٢ — وزير الداخلية .

— وزير الدولة لشئون مجلس الشعب .

٥ — ثلاثة من غير المنتخبين إلى أى حزب سياسى من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم يصدر باقتدارهم قرار من رئيس الجمهورية . . . ويجب أن يعرض قرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب مسبقا بعد سماع الايضاحات اللازمة من ذوى الشأن . . . » والثابت من الأوراق أن برنامج حزب الحضارة الجديدة (تحت التأسيس) باتسار الطامح فى اخطاره التقدم إلى لجنة شئون الأحزاب السياسية قد شيد على النهضة التطبيقية العظمى العسكرية والاقتصادية والعلمية والاصلاحات الدستورية فى القانون والقضاء والنهضة الاجتماعية واخيرا النهضة فى العلاقات الدولية وحسم كارثة فلسطين . وانه اقتصر فى الوقت الحاضر على النهضتين التطبيقيتين الأوليين العسكرية والاقتصادية لما تخطيان به من الخطورة لانهما كليتان تماما حسب التشريع القائم فى تمييز الحزب ولتسوية اجرائه ، وبهذا يكون البرنامج المقدم إلى لجنة شئون الأحزاب السياسية على هذا النحو قد سجل قصوره فى معظم النواحي التى اعتبرها من ركائز بنيانه اما ما قدمه منها متعلقا بالجالين العسكرى والاقتصادى فيدور حول دراسية نظرية وتاريخية انتهى منها إلى مجرد تصورات وأملى ومقترحات دون أن يبين سبيله إلى كيفية تحقيقها. وبوسائله فى ذلك . ومن ثم فقد ضرب صليحا بطروق المحتج المتعلقة بوارده الاقتصادية وبشكائيه الواقعية وبفضلياته القومية وبملاقاته الدولية فبكت عاجزا كلية عن تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن وهو الغرض الاساسى المستهدف بتكلم الأحزاب السياسية ، ومتى كان ذلك هو الشأن فى برنامج حزب الحضارة الجديدة (تحت التأسيس) فلا تريب على القرار المعلن فيه بالاعتراض على تأسيسه لخالفته برنامجه لاحكام قانون الأحزاب السياسية ويكون القرار المشار اليه على هذا النحو قد قام على سبب صحيح وصدر مطلقا لحكم القانون دون أن يسأل منه القول ببطلانه بطلانا جزريا بوسائلها على سند من أنه لم يصرح بمية البقة بأنه صدر من اصحاب

بمناصب الدولة العليا رئيس مجلس الشورى وزراء العدل والداخلية والدولة لشئون مجلس الشعب وأنه لفتقر على تدوين الأسماء دون إثبات المناصب التى يشغلونها واشتركوا فى اللجنة واتخذوا القرار بموجبها فثبتت ان هؤلاء ولئن وردت أسمائهم فى القرار المطعون فيه دون أن تترن بنكر مناصبهم فليس من شأن ذلك تعيب القرار طالما ان صفت أعضاء اللجنة المذكورين الناشئة عن المناصب التى يشغلونها قائمة وثابتة على الوجه الذى تطلبته المادة ٨ من قانون نظام الأحزاب السياسية وقت إصدار القرار المطعون فيه إذ العبرة أن يكون عضو اللجنة هو ذاته شاغل المنصب الذى خوله هذه العضوية ولا حاجة لأن يترن توقيعه بنكر اسمه أو المنصب الذى يشغله مادام توقيعه هو التوقيع المعروف لصلبه الشاغل للمنصب الذى يخوله عضوية اللجنة ، وبذلك يكون تشكيل اللجنة تم على وجه مطابق للقانون برئاسة رئيس مجلس الشورى وباشتراك وزراء العدل والداخلية والدولة لشئون مجلس الشعب كما نص القانون وإن كان هذا السبب كافياً لتبرير اعتراض اللجنة على وجه مطابق للقانون . فلا جدوى بمس ذلك من مناقشة وجه الطعن القائم على أساس جفرافى وفقاً للبند ثالثاً من المادة ٤ من قانون نظام الأحزاب السياسية ، فهما يكن صحيح الرأى فى تطبيق هذا البند فقرار اللجنة سليم متى كان السبب الآخر الذى تلم عليه صحيحاً ويجعله مشروعاً للقصور الذى اعتور برنامج الحزب على الوجه الذى نصحت عنه استنباب القرار المطعون فيه هو عماده وأساس إصداره ولم يكن وجه الرأى فى برنامج الحزب ليتغير لو أن اللجنة قد أخذت بوجهة نظر الطامان فى تطبيق الشروط المتعلق بعدم قيام الحزب على أساس جفرافى المتوصى عليه فى البند ١ ثالثاً من المادة ٤ المشار إليها . وبغضاً على ذلك يكون القرار المطعون فيه قد أصاب فى الاعتراض على تأسيس حزب الحضارة الجديدة بخلافه برنامجاً لاحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية والقوانين المعدلة له فيكون الطعن القائم بشأنه فى غير محله فيتمتع القضاء برفضه وإلزام الطامان بالمسروقات .

الفروع الخامس

يجب أن تتوافر شروط تأسيس الحزب وقت إصدار

قرار اللجنة

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

العبء يتوافر شروط تأسيس الحزب وقت إصدار قرار لجنة شئون

الأحزاب السياسية

الحكمة :

العبء يتوافر شروط تأسيس الحزب بوقت إصدار قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية وليس بوقت تقديم الإخطار إليها لفحص الموضوع ويتمين على ذوي الشأن متاهمة الطالب الذي تقدموا به للتأكد من تحقق الشروط التي حتى تاريخ صدور القرار من اللجنة المختصة .

١٢١٢ لسنة ٢١ ق. في (١٩٨٧/٣/٢١) .

الفصل الثالث

مسائل متنوعة

أولا - يحظر قيام الحزب في مبلغته أو برامجه أو مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو اعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي أو على أساس طائفي أو عرقي أو الفترقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

كل المبادئ الأساسية التي قرر الدستور إنها من أركان النظام العام الدستوري المصري هو أمر قومي وليس متعلقا بحزب أو طائفة معينة . نص المادة (٤) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظم الأحزاب السياسية إلزام جميع الأحزاب ألا تتعارض في مقوماتها ومبادئها أو أهدافها وأساليب نشاطها مع مبادئ التهرمة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع أو مع مبادئ توراتي ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ و ١٥ مايو سنة ١٩٧١ . وتتقزم بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي والكسب الاشتراكي . يحظر قيام الحزب في مبلغته أو برامجه أو مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو اعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي أو على أساس طائفي أو عرقي أو الفترقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن لجنة الأحزاب السياسية قد أصدرت قرارها المطعون فيه بالاعتراض على الطلب المقدم من الطامن بتمسيس حزب سياسي باسم حزب الصحوة الإسلامية وقد اقبلت قرارها بالاعتراض على التمسيل سائلة الذكر مستندة الى قانون الأحزاب السياسية .

ومن حيث أنه من بين الشروط والضوابط التي لوردها القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ لتأسيس الأحزاب السياسية أو استمرارها ما ورد بالبند (ثانيا) من المادة الرابعة التي تشترط لتأسيس الحزب أو استمراره « تمييز برنامج الحزب وسياسته أو أساليبه في تطبيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا من الأحزاب الأخرى » .

ومن حيث أنه لا شك أنه يتعين توافر هذا الشرط في كل حزب سميها للجدية التي تبذل مبدا أساسيا من النظم العام السيلي والدستوري في تطبيق مبدا تعدد الأحزاب السياسية وفقا لاحكام الدستور وقانون تنظيم الأحزاب السياسية سائلة الذكر ، وحتى يكون للحزب قاعدة جماهيرية حقيقية للعمل السياسي ببرنامج وسياسات متميزة عن الأحزاب الأخرى وذلك حتى يكون للتمند الحزبي جدوى سياسية محققة للمصالح القوي بما تحققة من اثرات للعمل الوطني ودعمها للممارسة الديمقراطية تبعاً لاختلاف البرامج والاتجاهات المتعلقة بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتوضيحا لنطاق المفاضلة بين الأحزاب السياسية أمامهم واختيار أصالح الحلول واتسبها لتحقيق المصالح العامة للشعب .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه وقد قاء اعترافه على تأسيس الحزب على أساس أن برنامجه ومبادئه الأساسية وأهدافه وأسلوب عمله وأوجه نشاطه تخرج به عن المبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور ويتعارض مع قانون الأحزاب السياسية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ وتمديلاته .

ومن حيث أنه يبين من التطور الدستوري والتشريعي لنظام الأحزاب السياسية في مصر ودور الأحزاب السياسية في محاكاة العمل السياسي ومحتوياتها الدستورية والتقانونية والفلسفية نحو تعميق المفاهيم الديمقراطية وزعامة مصالح الجماهير لا باعتبارها حقا يكفل الدستور والقانون ممارسته تحتجب بل باعتبارها واجبا وطنيا يتعين عليها القيام به في أكثر الحالات أهمية لأنه مثاله مبدأ السيادة الشعبية لأن الأحزاب السياسية القائمة منها والتي تتطلب التأسيس تلزم جبهتها باحترام الحقوق والمبادئ الأساسية لنظام الدولة والمجتمع المصري المخصوص عليها في الدستور والتي نظمتها في السبيل الأول منه . فالسادة الأولى من الدستور نصت على أن جمهورية مصر العربية دولة غزنها اشتراكي وديمقراطي والشعب المصري جزء من الأمة يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة على أن « الاستقلال بين الدولة والأمة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » .

كما تضمنت المادة الثالثة على أن « السيادة للشعب وحده » وهو مصدر السلطات ويمارس الشعب هذه السيادة ويحبها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين بالدستور .

والمادة الرابعة نصت على الأسس الاقتصادية لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية والعمل بما يحول دون الاستغلال ويؤدي إلى تقريب الثورق بين الدخول ويحمي الكسب المشروع ويكفل إلى توزيع الأعباء والتكليفات العلية . باحترام بما نص عليه في الباب الثاني من الدستور بشأن المستويات الاجتماعية والخطية في الفصل الأول ، والمجموعات الاقتصادية في الفصل الثاني من الباب المذكور وما أورده المشرع الدستوري في الباب الثالث من الحقوق والحريات والواجبات العلية المصريين وما عني بل ينفرده له الباب الرابع بأحكامه لمسيادة القانون لطبيعة تلك الأسس الجوهرية الحاكمة لنظام الدولة وفيما للدستور منه قد نص على أن من واجبات رئيس الدولة السهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية

الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تلبية دورها في العمل الوطني. (م ٧٢) كما اوجب عليه في المادة (٧٢) اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء عملها ومباشرة دورها الدستورى ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر على النحو المحتدد في المادة (٧٤) من الدستور ضمانا لكان الدولة وحماية للشرعية وسيادة القانون ورعاية للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، وتلتزم بنساء على ذلك جميع سلطات الدولة وانفراد المجتمع ومنظمته بما في ذلك الاحزاب السياسية بالتعليم على هذه المبادئ وتلك المقومات التى جعلها الدستور من الامور والمسائل القومية والوطنية الصلة التى تطو على الاحزاب السياسية وعلى اية سلطة في الدولة او ارادة اية مجموعة من الاسراد ، باعتبارها خطب من الشارع الدستورى للجميع ومن بينها التمس على ان الدين الاسلامى هو دين الدولة وان الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع فالدستور يؤكد التنظيم والالتزام بمسائل وطنية وقومية شاملة يلتزم بها جميع ابناء الوطن بجميع طوائفهم ومؤسساتهم واحزابهم ويلتزم لا يجوز في مجال هذه المبادئ والاساس الجوهرية التى تمثل اركان النظام العلم الدستورى الشرعى في مصر ان تنسلخ فئة او حزب او طائفة لتقيم من نفسها وصية على وضع احكام الدستور الاساسية موضع التنفيذ او ان تختط لنفسها منهجا تسير من خلاله على تفهيم احكام الدستور والتعاون بما يتفق او يخفق اهدافها ويتفق مع مذهبها ورؤيتها لنهاية تبايد الشريعة الاسلامية واحكامها او قواعد وضعها موضع التطبيق ذلك لان دين الدولة الرئيسى هو الاسلام بنسب الدستور الصريح وشريعة الاسلام هى المصدر الرئيسى للتشريع والشعب هو صاحب السيادة التى صدر عنها هذا الدستور ملتزم بكافة طوائفه وتجمعاته السياسية والاجتماعية على العمل من اجل تلك والسلطات العليا الثلاث في الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية معا ومهما جميع الاحزاب والهيئات بلا استثناء ملتزمة بالعمل على ان الاسلام هو دين الدولة الرئيسى والشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع فالدستور لا يعطى للقب الا انفراد وحكمهم بل يشل على جميع السلطات في الدولة

ويؤيدها مع جميع أفراد الشَّيْب بآن تُنْزِم السُّلْطَة التَّشْرِيعِيَّة
وَأَنْشَأُوا: الْقَوَاتِينَ وَمَصْدَرُوا: التَّشْرِيعِيَّة بِأَجْزَائِكُمُ الشَّرِيعِيَّة
الْإِسْلَامِيَّة وَبِلَايَتِهَا ، وَيُتَنَجَّعُ عَلَيْهَا أَنْ تُصْدِرَ قَوَاتِينَ أَوْ قَرَارَاتٍ تُخَالِفُهَا
كَمَا يَمِيلُ فِي ذَاتِ الْوَقْتِ خُطْبَا السُّلْطَة الْقَضَائِيَّة مِمَّا لَمْ يَحْسَبِ الدِّسْتُور
الْحَاضِرُ فِي الْمَحْكَمَةِ الدِّسْتُورِيَّة الْعَلِيَا يَجْعَلُهَا تَلْتَزِمُ بِالْقَضَاءِ بِعَدَمِ دِسْتُورِيَّة
إِيَّةِ نَصُوصٍ تَشْرِيعِيَّةٍ تُخَالِفُ أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَوْ تُتَعَارَضُ مَعَهَا
وَبِعَدَمِ تَطْبِيقِ أَى مِنَ الْقَوَاتِينَ الَّتِي تُتَعَارَضُ مَعَ طَعْمَةِ النَّمِصُوصِ الشَّرِيعِيَّةِ
فَالْوَقْعُ الثَّابِتُ الَّذِي لَا جِدَالَ أَوْ مُنَاقَشَةَ فِيهِ أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ هِيَ تَرَانَا
الَّتِي نَعْتَزُّ بِهَا ، وَأَنَّ مِنَ الْعَبَثِ مُحَاوَلَةُ التَّفْكَرِ لَهُ وَالْإِسْتِفْهَاءُ عَنْهَا وَانْهَاءُ
تَعْدُو بِحَقِّ مَنْ أَرْزَى: النِّظَامَ الْقَانُونِيَّ فِي الْعَالَمِ لِمَا تَطْلُوقُ عَلَيْهِ مِنْ مَرُونَةٍ
وَقَلْبِيَّةٍ لِلتَّنَاطُورِ تَتَلَاثَمُ مَعَ كُلِّ الظُّرُوفِ وَتَتَمَثَّلُ مَعَ الْحَدِيثَةِ الْحَاضِرَةِ وَتَسْتَأْجِرُ
حُلُجَاتِ: النَّاسِ وَمَصَالِحِهِمُ الْعَامَّةِ وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ نَصَّ الْمَدَّةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الدِّسْتُورِ
أَنَّمَا يَجْعَلُ مِنْ ضَمِيرِ الْأُمَّةِ كُلِّهَا بِشَأْنِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ السَّامِعَةِ ، وَلَا جِدَالَ
فِي أَنَّ نَصَّ الدِّسْتُورِ فِي الْمَدَّةِ الثَّانِيَةِ بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ هِيَ الْمَصْدَرُ
الرَّئِيسِيُّ لِلتَّشْرِيعِ أَنَّمَا هُوَ خُطْبٌ مُوجَّهٌ إِلَى السُّلْطَةِ التَّشْرِيعِيَّةِ وَعَلَيْهَا دِرَاسَةُ
الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ دِرَاسَةً شَامِلَةً وَمُرَاقَبَةٌ الْإِبْتِغَاءِ عَلَى مَا وَرَدَ بِهَا مِنْ
مَبْدِئٍ عَامَّةٍ شَامِلَةٍ وَأَحْكَامٍ تَشْرِيعِيَّةٍ كُلِّهَا مَعَ بَيَانِهِ الْأَجْرَامَاتِ الْمُنْطَلِقَةِ
بِهَا وَوَسَائِلِ تَطْبِيقِهَا وَمَا إِلَى ذَلِكَ فِي الْفُطْرِ مِنَ الْأَتَسِ الْعَامَّةِ لِلشَّرِيعَةِ
وَتَوَلَّى بِالتَّنْظِيمِ الْأَحْكَامَ التَّفْصِيلِيَّةَ مَدْنِيَّةً أَوْ جَنَائِيَّةً أَوْ اِقْتِصَاصِيَّةً أَوْ مِيسَلِيَّةً
أَوْ دُولِيَّةً أَوْ غَيْرَهَا بِمَا يَلَازِمُ أَحْوَالِ النَّاسِ وَمَصَالِحِهِمُ وَيَقْتَضِيهِ الْحَاجَاتُ
وَالظُّرُوفُ الْمُجْتَمِعَةِ الْحَالِيَةِ وَكَلَّى أَنْ يَنْبَغِقَ هَذَا النِّظَامُ التَّشْرِيعِيَّ الْكَلِيلُ وَتَكْتَمِلُ
أَرْكَانُهُ الْمَلْزَمَةُ فَإِنَّ التَّشْرِيعَاتِ السَّالِفَةَ فِي الْوَقْتِ الْفُطْرِ تَظَلُّ نَافِذَةً بِحَيْثُ
يُتَمَعَّنُ عَلَى الْمَحْكَمِ تَطْبِيقُهَا فِيمَا لَا يَخَالِفُ نَصَّ قَطْعِي الْوُرُودِ وَقَطْعِي الدَّلَالَةِ
فِي مَصَادِرِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْإِسْأَسِيَّةِ وَلَوْلَا الْقُرْآنُ ثُمَّ سُنَّةُ نَبِيِّ
الْإِسْلَامِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَوَسَّلَا إِلَى الْوَفَاءِ بِحُلُجَاتِ الْأَيَّةِ
وَأَرْتَقَاءِ حَيَاتِهَا وَلَوْ قِيلَ بِغَيْرِ ذَلِكَ — أَى بِعَدَمِ الْحُلُجَةِ إِلَى تَبَيُّنِ الشَّرِيعَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى أَسَاسِ أَنَّمَا بِالْزَمَةِ يَقُونَهَا ، كَمَا يَبْجِيهِ لَذَلِكَ الْحَزْبُ تَحْتَ
التَّأْسِيسِ الْمَطْعُونِ فِي قَرَارِ رَفْعِ تَلْسِيسِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ لَهُ وَلَا مُنْطَلَقَ رُؤْيَا

التي لا تنفق بالضرورة فيما هو غير قطعي الوجود والدلالة مع غيره من الأحزاب أو التجمعات السياسية لأنتهى الأمر إلى تضارب الأحكام واضطراب القواعد القانونية الشرعية ولما استقر بوزن الحق والمصلحة وقواعد وأسس حياة الناس ومصالحهم ولأننا الجندل والخنف ونشأت الفتنة واشتعلت نيرانها بين كل حزب وقرة وكل يدمى أنه وحده صاحب الرأي والاجتهاد الصواب والقول الحق المعبر عن دين الإسلام ومن يخالفه بخارج على الدين الإسلامي ذاته وتلبنن مخطئا فقط مع الأحزاب الأخرى في فهمه بما يترتب على ذلك من صراعات وصدام بين الأطراف المختلفة من الأحزاب والفرق التي تنسب لنفسها إلى الإسلام بخسب اجتهادها ورؤيتها وفهمها لأصوله ومصادره الأمر الذي يهدد حرية العقيدة وحرية ممارسة الشرائع الدينية بين المسلمين أنفسهم وبالنسبة كذلك لغيرهم وهو ما تكفل حماية الدولة له وفقا لمصريح المادة (٤٦) من الدستور كما قد يؤدي هذا الصراع إلى الصدام الذي تخلفه العواطف الدينية التي تقوم على الحبس وليس على علم البناء وحكمة الفقهاء الأمر الذي سوف يترتب عليه بحكم الخلاف والجندل والصراع تهديد سيادة القانون أسس الحكم في الدولة وتهديد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وكل تلك أسس وطنية وقومية بحسب على كل سلطات الدولة وكل ممرى الدفاع عنها ومصلحتها وفقا لمصريح أحكام المواد (٤٦ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٤) من الدستور .

لذلك فإنه تحقيقا لوحدة التطبيق القانوني لأحكام الدستور انيط بالعديد من الجهات القيام على أمرها لما تتميز به من تكوين يشتمل على الإسلام المتخصصين الذين يمكنهم بمسيرة هذا النهج بما يقلله من أحكام شرعية سليمة كافية لحاجات المجتمع المستندة من أصولها الشرعية وأسبغت مسؤوليات تقع على عاتق الأزهر الشريف وكلياته ومعاده ومجمع البحوث الإسلامية والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية لإيضاح الجوانب الشرعية في كل فرع من فروع الشريعة الواقعة لتقبلها من القوانين الوضعية هذا فضلا عن أن كل هذه الهيئات الإسلامية العملية تتصدر والمقام هيئات علمية وطنية وقومية تتحمل المسؤولية أمام الله وجميع المواطنين في

الدراسة والاختصاص والعقائد والحكم في أمور العبادة والمعاملات والتشريعات
القائمة والاداء بالاراء وفقا لمناهج البحث العلمى الصحيح والموضوعى فى
مصادر الشريعة الإسلامية اجلى الشعب فى مجلس الشعب لارشاد أن
الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع وذلك على نحو
يوحد بالنسبة للوطن ولجميع المواطنين المسلمين ومن تسرى عليهم احكام
الشريعة من غير المسلمين ويتبنى على ما سلك بيته وعلى أن الأساس
الدينى فى كيان الدولة الذى قرره الدستور أن دينها الرئيسى الإسلام
والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .

وبناء على ما سبق جيمعه فكل المبادئ الأساسية التى قرر الدستور
انها من اركان النظام العلم الدستورى المصرى هو امر قوى وليس متعلقا
بحزب او طائفة معينة يؤكد ذلك ان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ يسلط
الذكر قد نص صراحة فى مادة (٤) منه فى البند (١) على الزام جميع
الاجزاب بالا تعارض فى مقوماتها وبنيتها او اهدافها واتساليب نشاطها مع
مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع او مع مبادئ
نورتنى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢-١٥٤ مايو سنة ١٩٧١ وهو ما يلزمنا
ايضا الالتزام بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام
الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية على النحو المنصوص عليه فى الدستور
واحكام القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ المشار اليها هذا فضلا عن
خطر قيام الحزب فى مبادئ او برامج او مباشرة نشاطه او اختيار قياداته
او اعضاءه على اساس يتعارض مع احكام القانون رقم (٢٢) لسنة
١٩٨٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى او على اساس
طائفى او عرقى او التفرقة بسبب الجنس او الاصل او الدين او العقيدة ومن
حيث أن بمرامة الاسس الدستورية العامة التى يقام عليها نظام الدولة
والجتميع المصرى ساقفة الذكر فى الدستور ينص على أن يقوم المجتمع
على الفضائل الاجتماعية المادة (٧) .

وعلى أن تكفل الدولة تكفل الفرص لجميع المواطنين (م) .

• وإن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق الوطنية (م ٩) .

• وإن المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة (م ٤٠) .

• وأنه تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية (م ٤٦) .

• وأن التنافس من الوطن واجب مقدس والتجنيد إجباري ونفا للقانون (م ٥٨) .

• وإن أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب ونفا للقانون (م ٦١) .

• وأن مدة الرئاسة تمت سنوفاً ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء أو يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة أخرى (م ٧٧) .

• وإن تشييد الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون — ولا يعنى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود القانون (م ١١٩) .

• وسيادة القانون أساس الحكم في الدولة (م ٦٤) .

• وقد أجملت أحكام القانون (٤٠) لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظم الأحزاب السياسية المتعلقة بالقانونين رقمي (٣٦) لسنة ١٩٧٩ ، و (١٤٤) لسنة ١٩٨٠ الشروط التي يلزم توافرها لتأسيس الحزب ابتداءً وكذلك لاستمرار بقائه واستهدف جميعها تحقيق وتأكيد ما ورد بأحكام الدستور من مبادئ أساسية للنظام العلم السلمي والاجتماعي والاقتصادي في مصر .

(طعن ٢٢٢ لسنة ٣٦ في جلسة ١٩٩٢/١/٢١)

لأنها — تضمن برنامج الحزب في بعض مبادئه

ما يتعارض مع بعض نصوص الدستور

ويطلب تمديدا لبعض مواد الدستور لا يخلع

عن برنامج الحزب تحت التأسيس

وصف الشرعية

ملحقة رقم (١٧٣)

المبدأ :

لا تثريب على أى حزب أن يتقدم ببرنامج وسياسات وان اتفقت مع ما حثه قانون الأحزاب السياسية وفقا للدستور عدم الفرج عليه من مبادئ قوية وأصلية لكيان المجتمع المصرى — لا تثريب على أى حزب أن يقترح في برنامجه ما يراه ممكنا للمصلحة الوطنية وله جنوى في الصلة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق التقدم والتطور في البلاد ولو اقتضى ذلك تعديل بعض الأحكام الواردة في الدستور ، وبشرط أن يلتزم بالشرعية وسيادة القانون — المصطور هو أن يتصلح ويتعارض برنامج الحزب مع الموقفات الأساسية للمجتمع المصرى أو مع المبادئ الدستورية العامة الأساسية التى يقوم عليها النظام الدستورى لا يدخل في مجال الحظر أن يتبنى الحزب تحت التأسيس بعض البرامج التى تتعارض مع بعض مواد الدستور دون أن تمس الموقفات الأساسية للمجتمع أو لكيان الاساسى للنظام الدستورى .

المحكمة :

ومن حيث انه على هدى المبادئ المتضمنة له يبين من الاطلاع على برنامج حزبه العدالة الاجتماعية أن يؤسسى الحزب يرون أن السلام والأمن

والأول — استقرار الداخل — وهي الدعاء بالعدل والعدل بالعدل وجوبها لكن يستطيع أي مجتمع أن يعمل وينتج ويبدع ويحقق التقدم في شتى مناص الحياة — لا يمكن تحقيقها إلا من خلال العدالة الاجتماعية بين أبناء المجتمع .

وان تلك العدالة الاجتماعية تتمثل في المبادئ والنظم التي تؤدي إلى أقصى منفعة اجتماعية للمواطنين ، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا تحرر المواطن من الاستغلال في جميع صوره ، وحصل على الفرص المتكافئة في جميع المجالات وتخلص من كل ثقل يؤثر على حاضره أو مستقبله ، ويرى الحزب أن المجتمع الذي يحقق ذلك يتسم :

أولاً — بالحرية السياسية ويعنى حكم الشعب بالشعب وللشعب .

ثانياً — بالحرية الاجتماعية .

ثالثاً — بالمساواة في الحقوق والواجبات ، وفي المسئولية والجزاء أمام القضاء .

رابعاً — تكافؤ الفرص .

خامساً — التكافل الاجتماعي بما يحققه من خدمات الرعاية الاجتماعية على تكوين عدالة اجتماعية في مجتمع تنعكس فيه الثروات الضئيلة في خزائن بعض النخب في حين لا يجد بعضهم الآخر قوت يومه ، ولذلك فإن شعار الحزب هو : الحق في العمل — السلام .

ويرى الحزب أن أهم مظاهر احترام الدستور والدفاع عنه ، العمل على تنقيته من الغموض أو الميؤس التي تشوب بعض مواده ونصوصه ، من خلال تعديلها عملاً بنص المادة (١٨٩) من الدستور بحيث يكون معبراً عن المصالح العام ومبادئ العدالة والديمقراطية وحقوق وكرامة المواطنين ، وفي مجال القضاء يرى الحزب ضرورة أن تحترم الأجهزة الحكومية أحكام

القضاء وتعمل على تنفيذها وبسرعة ، وصورة وضع القضية والقضاء في مكانها الصحيح من أجل تحقيق « العدالة البريعة » وفي هذا المجال يرى الحزب وجود قابض يوتجى للفصل في الميثاكل اليومية على مستوى التسييم أو المركز ، لأن التأخر في حسيم مثل هذه الأمور يؤدي إلى آثار اجتماعية خطيرة ، كما أنه يجب إعادة النظر في نظام الحضرين الحالي ، بحيث لا يعين في هذه الوظيفة إلا حبلئ المؤهلات العليا ، وتغير المسمى « جسر » إلى « منفذ قضائى » وأن يتم إستخدام الكمبيوتر في مجال القضاء وإنشاء « هيئة قومية عليا للتشريع » لكى تتولى حصر القوانين واللوائح والقرارات ليبحث بدي يطلعها لأحكام الدستور وإزالة التعارض بينها وتراجعة مخروعات القوانين واللوائح ، وإنشاء الهيئة المهنية أمام كافة المحاكم ، وكالة الدرجات وإنشاء « الشرطة القضائية » تتبع وزارة العدل ويسود اليها أعمال الضبطية القضائية ، وضرورة أن يكون إمداد « موازنة القضاء » من اختصاص مجلس القضاء الأعلى على أن تدرج رقبا واحدا في الموازنة العامة للدولة ، وقد أورد الحزب في برنامجة - تفصيليا - كيفية تدوير الموارد المالية اللازمة لتحقيق كل ذلك .

وعن دور « مجلس الدولة » يرى الحزب ضرورة عرض جميع القوانين عليه قبل إصدارها بحيث يكون رايه ملزما ، وضرورة عرض جميع الاتفاقات الداخلية والخارجية على المجلس لأقرارها والالتزام بما ينهى اليه رأى المجلس .

كما يرى الحزب أن يقتصر دور المدعى الاشتراكى على حبلية المحتج من الذين يسمونهم اللغرات القانونية بالإنابات من العقاب أو الذين يهربون من تنفيذ الأحكام القضائية .

وفي مجال الشرطة ، يرى الحزب ضرورة الاهتمام بمرجل الشرطة ، وإعادة بنائها أقسسام ومراكز الشرطة وتزويدها بلجهزة الكمبيوتر وزيادة الاهتمام بالشرطة السياحية .

وفي « مجال اليوم » يرى الحزب من أهم المشاكل التي تملأ منها مصر وتؤدي التي خنسياع الوقت والجهد والمال وتعرضل زيادة الانتاج هي مشكلة المرور ، لذلك يرى الحزب ضرورة انشاء هيئة مستقلة تحت مسمى « هيئة الجرافيك » حدد البرنامج اختصاصاتها ، كما يرى الحزب تشجيع استخدام الدرجات كوسيلة للمواصلات ومن ناحية أخرى يتعين صدور تشريع ينص على انه اذا استطعت سيارة بأخرى يتم تقدير الخسارة وسداد كافة التكاليف في ذات الوقت ، والا يتم حجز السيارة او حبس قائدها ، وانه يتعين تحصيل المخالفات المروية في وقتها وما في ذلك من مزايا ، كما اوضح برنامج الحزب ضرورة تحسين السجون والاستفادة منها وفقا للوسائل التي اوردتها ، وفي مجال القوات المسلحة يرى الحزب ان الجيش يستطيع ان يقوم بنور مؤثر في تحقيق التقدم والرخاء لمصر ولا سيما في وقت السلم بحيث يكون مصدرا للانتاج .

وتأكد اوضح برنامج الحزب أهمية وخطورة مشكلة « الفتنة الطائفية » وتورد الوسائل التي يتعين اتباعها للقضاء عليها ، بوضوح دور وسائل الاعلام والصحافة ودور الفن والثقافة ودور المدارس والجامعات ودور رجال الدين ، واباحة بناء المساجد والكنائس دون قيد او شرط ، والغاء بنود « الديانة » من المكافآت الرسمية ، واقترح الحزب انشاء لجنة عليا للوحدة الوطنية مهمتها كسر الحاجز النشئ بين جناحي الاسرة المصرية من مسلمين واتباط ومقاومة كل من يتخذ الدين سترا لهدم الكيان المصري واتخاذ الاجراءات التي تكفل التزام الجميع بهذه الوحدة الوطنية وتعريف المواطن المصري بالقوى الخارجية التي تستهدف تقسيم مصر بهذه الفتنة الطائفية وتخصيص يوم نستوينا من كل عام يطلق عليه « يوم الاخاء المصري » يكون بمثابة عيد قومي .

كما بين الحزب في برنامجه ان « قضية التطرف والارهاب » من القضايا الخطيرة التي تهدد الحريات وان الارهاب والتطرف وجهان لعملة واحدة ، وعدد برنامج الحزب المولبل التي أدت الى نشوء هذه الظاهرة ، كالبطالة ،

والتنمو المردطى للأحياء العشوائية ، وتصور التوزيع والوعى فى التعامل مع الإرهاب وغياب الأسلوب الاجتماعى السليم ، واتساع دائرة ظاهرة أطفال الشوارع وتفشيها فى المجتمع ، وأوضح الحزب كيفية مواجهة هذه العوامل لانتلاع المشكلة من جنورها من خلال اصلاحات تشريعية واجتماعية ، كما افرد الحزب بندا خلاصا للبطالة والعمالة الزائدة موضحا اسباب البطالة وكيفية القضاء على المشكلة ، موضحا أن زيادة الانتاج لا تتحقق فى ظل العمالة الزائدة ، وأورد الحزب تصوره فى كيفية مواجهة العمالة الزائدة .

كما تناول الحزب فى برنامجه دور أجهزة الاعلام فى حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

ويرى الحزب تحت التأسيس ضرورة انشاء هيئة قومية تتبع وزارة التعليم تكون مهمتها مكافحة الأمية على أن يساهم فى هذه الحملات كل من القوات المسلحة والمكلفون بإداء الحقوق العامة والأحزاب والجمعيات وأولى الحزب اهتمامها بالصحة ويأتى ثمة قضايا صحية على قدر كبير من الخطورة يتعين الانتباه اليها وهى المرض الإيدز ، الادمان ، التدخين ، تنظيم الأسرة ، وقد تبنى الحزب مشكلة الإيدز ووضع مقترحات جادة لمواجهة هذه المشكلة ويقتضى القضايا الأخرى .

ويرى الحزب تحت التأسيس أيضا أن يتم إدخال منصب « الشريف » بدائرة كل قسم أو مركز يتم انتخابه من بين المرشحين للمنصب ويكون هدفه تشجيع الجهود الذاتية لأبناء القسم أو المركز .

كما يرى الحزب ضرورة الاستفادة من المحللين الى المعاش فى بعض الأنشطة المختلفة للدولة مثل محو الأمية أو لجان التحكيم ، أو تنشيط السباحة ، ومنحهم بطاقات خاصة تتيح لهم ارتياد كافة الأماكن السياحية والترفيهية بخفض وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية ، كما يرى الحزب عدم احوالة رجال القضاء الى المعاش الا بناء على رغبته .

ويتضمن برنامج الحزب تحت التأسيس أن يكون التعليم مجانيا حتى نهلية المرحلة الاعداية ويستمر مجانيا بعد ذلك للمتفوقين فقط .

وفي مجال الضرائب يرى الحزب أن يكون اعتبار التهريب من سداد الضرائب جريمة مظة بالشرف والامانة عقوبتها الحبس ، ويرى الحزب في مجال الشؤون الاقتصادية ضرورة انشاء الصناعات الزراعية ، وتحديد حد ادنى للملكية الصغيرة ، وفي مجال الصناعة يرى ضرورة نشر خريطة سنوية بتوزيع المصانع في البلاد ونوعية وحجم انتاج كل منها وضرورة القضاء على مشكلة الدعم للفقراء على كل اسباب الانحراف ومظاهر الاستغلال التي تنجم عن هذه المشكلة .

وفي مجال « السياسة الداخلية » يرى الحزب تحت التأسيس ضرورة انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بالانتخاب العام المباشر ، وتعديل قانون مجلس الشورى ليجه سلطات التشريع ، والغاء المجالس القومية المتخصصة نوعيا للنفقات ، وفي مجال السياسة الخارجية يرى الحزب التركيز على قيام اتحاد عربي فاعل واپس شكل وينشئ هذا الاتحاد « سوق عربية مشتركة » و « جيش عربي موحد » .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم ومن برنامج الحزب ذاته — أن حزب العدالة الاجتماعية — تحت التأسيس — قدم كما هو ظاهر — بعض المبادئ والأهداف التي تتشابه في بعضها مع برامج وأهداف الأحزاب الأخرى ، إلا أن ثمة برامج واساليباً مختلفة أشتل عليها برنامج الحزب من شأنها أن توضح ملامح الشخصية الحزبية المتميزة للحزب .

ومن حيث أن الحزب المذكور في تبنيه « للعدالة الاجتماعية » كمسمى له يدرك بوضوح بعض المشاكل العمالة التي تواجه المجتمع المصري وأدائها وأخطرها « مشكلة البطالة » والعمالة الزائدة ، ويربط بين هذه المشكلة وبين الحل والتطوّر بحسبان أن قضية البطالة هي أحد الأسباب الرئيسية

لظاهرة الإرهاب والتطرف ، موضحا انه لا توجد احصاءات وثيقة بمعد
المطالين في مصر ، ويبين أن الحزب قد أجرى دراساته وأبحاثه توصلا لأسباب
البطالة فأورد برنليج أن أهم أسباب البطالة :

- ١ — عدم توافق السياسات التعليمية مع احتياجات سوق العمل .
- ٢ — غياب التخطيط العلمى الوطنى والحقيقى للقوى العاملة .
- ٣ — اختلال السياسات الاقتصادية .
- ٤ بـ قصور برامج التدريب الحرفى والفنى .
- ٥ — عدم ملائمة النظام الضريبى مع متطلبات العصر العلمى .
- ٦ — عدم التشريعات الخاصة بقوانين العمل والمشموعات .

ولذلك فإن الحزب تحت التأسيس يطرح حلولا من شأنها — على
ما يرى — القضاء على المشكلة المذكورة من خلال :

أولا — ضرورة التعديل السريع والهادف للسياسات التعليمية لكي
تتوافق مع احتياجات سوق العمل بحيث يجد كل خريج عقب تخرجه فرصة
عمل مناسبة .

ثانيا — اعداد سجل دائم بالمطالين فى كل محافظة حتى يكون التخطيط
العلمى على مستوى واقعى .

ثالثا — معالجة اختلال السياسات الاقتصادية عن طريق خلق مرس
عمل جديدة ، وفى هذا يرى الحزب تحت التأسيس :

١ — التوسع فى إنشاء مجتمعات صناعية وزراعية مع استخدام
التكنولوجيا فى غزو البحراء .

٢. — زيادة الاهتمام بمجال السباحة وتطويره .

٣ — وضع برنامج هادف لاجو الأمية يشترك فيها كل فئات الشعب .

٤ — إنشاء صندوق لمواجهة البطالة يتم تمويله من خلال تحميل صاحب العمل ١٪ من الأجر بالإضافة الى ٢٪ من الأجر المستقطع ، وجزء من ربح استثمار أموال هيئة التأمينات الاجتماعية على أن يقوم الصندوق المقترح بصرف ٥٪ من قيمة أجر العامل في حالة تعطله .

٥ — إنشاء شركة متخصصة للاستيراد والتصدير يكون لها فروع في المحافظات ، وقد أبرز البرنامج كيفية قيام الشركة بدورها في هذا المجال .

٦ — توفير مواقع جديدة للمشروعات الصغيرة .

٧ — احياء نشاط تربية دودة القز بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحرير الطبيعي .

٨ — بحث البنوك على تغيير وتطوير اساليب منح الائتمان وإنشاء وحدات متخصصة بها لمنح المشروعات الصغيرة قروضاً ذات فوائد محققة .

رابعاً — دعم برامج التدريب الحرفي والفني ، وضرورة التدريب التامهي والتحويلي للشباب لاكتسابهم مهارات جديدة في مجالات جديدة .

خامساً — تعديل قوانين الضرائب والجمارك .

سادساً — تطوير وتعديل التشريعات الخاصة بالعمل والمشروعات الصغيرة ويرى الحزب تحت التأسيس ان يسمح للجمعيات بأن تزاوّل نشاطها انتاجيا وليس خديما فقط .

سابعاً — حيث اننا نحن الحزب تحت التأسيس نرى في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية ان الحزب تحت التأسيس يعرض القضية التطرف والارهاب بحسبها من

التفتت التي تهتد السلام والأمن فلو فتح العوامل المسببة للمتطرف والارهاب ،
وابن عن ان التصدى لهذا يكون من خلال القضاء على النمو الشرطاني للأحياء
العشوائية بإزالة المناطق العشوائية التي لا يجدى فيها الإصلاح ونقل
سكانها إلى مناطق سكنية جديدة ، وإصلاح المناطق العشوائية الثيلة
للتطوير ، كما يضمن ضرورة الإصلاح الاجتماعي برعاية اتباع أسلوب جديد
للتعامل مع الجبايات المتطرفة من طريق فتح قنوات اتصال شرعية بينهم
وبين أجهزة الدولة لمعرفة مشكلتهم وحراسة أحوالهم النفسية ، والاجتماعية ،
وانشاء النوادي والصالات الشعبية بالجهود الذاتية في المحطات والمدن
والقرى وانشاء المكتبات الثقافية مما يشغل أوقات فراغ التسلب ويحجم
من الانحراف ، والحق الطلبة المتميزين بجامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية ،
كما يرى الحزب تحت التأسيس ضرورة وضع خطة للتطوير والتنقيف من
خلال برامج الاذاعة والتلفزيون .

وأخيرا يركز برنامج الحزب في هذا الخصوص على ما أسماه « الطفل
الشوارع » بعد ان احتل الطفل مركزا مؤثرا على الخريطة الاجتماعية ،
موضحا ان الإحصائيات في مصر تؤكد ان في مصر (٢٤) مليون طفل ويتعرض
منهم (٢٢) ألف حدث سنويا للتحارب ويتباين صور الانحراف من منطقة
لاخرى ، وعدد برنامج الحزب لسبب هذه الظاهرة سواء في التفكك الأسري ،
غياب دور المدرسة ، والمؤسسات العلاجية للحدث ، او بعدم وجود
التشريعات الرادعة التي تلزم أولياء الأمور بإحلال أبناءهم المدارس في فترة
التعليم الإلزامي ، وكذا انتشار ظاهرة العنف والافترة الجنسية في دور
السبنا وألقامى ، وأوضح الحزب انه يرى علاج هذه الظاهرة من خلال
كلول أبرزها الأخذ بالتشريع الفرنسي الذي يحظر توقيع العقوبة على الحدث
ابتداء من (١٣) عاما إلى (١٨) عاما مع منع العقوبات الجسمية كالاعدام
أو الأشغال الشاقة ، والالتزام بقوانين العمل الخاصة بتشغيل المسبية ،
وضرورة تطبيقها ، وتعديلها لضمان حصولهم على كافة حقوقهم الصحية
والمعيشية وتأمين مستقبلهم .

• وفي حيث أنه في مجال الصحة فإن أبرز ما يميز برنامج الحزب تحت التأسيس اهتمامه ببعض قضايا صحية على قدر كبير من الخطورة مثل « الإيدز ، والأمان ، والتخخين ، وتنظيم الأسرة » وبالنسبة لمرض الإيدز أورد البرنامج خطورة هذا المرض ومنها انتشاره بين الشباب وهم في سن الإنتاج مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية .

وأوضح برنامج الحزب أن الإحصاءات الحديثة تثبت أن أكثر من (٩٠٪) من المصريين لا يعرفون طرق العدوى بفيروس المسبب للمرض ، وأن أكثر من (٩٥ ٪) من الأطباء المصريين لا يعرفوا حتى الآن أن يشخصوا المرض نفسه ويحذر الحزب من عدم تنبيه مصر الى خطورة هذا الوباء الذي لا توجد دولة في ملأ من منه ، ووضع برنامج الحزب تحت التأسيس اقتراحات لمواجهة المرض من طريق القيام بحملة اعلامية لتوعية المواطنين بطرق العدوى ، المشاركة في المؤتمرات العالمية عن هذا المرض ومعرفة الجديد في تطوره وتدريب جيل جديد من الممرضات تدريبا حديثا على تمييز مرض مرض الإيدز ، وإنشاء مراكز لعلاج مرض الإيدز بكلفة المحافظة .

• وفي مجال « الأمان » فإن الحزب تحت التأسيس يرى ضرورة إنشاء هيئة عليا لمكافحة الأمان تضم أطباء نفسيين وعلماء اجتماع ورجال قانون وشرطة واعلاميين ومفكرين وفنانيين . بحيث تتولى الهيئة التصدي للمشكلة الأمان من خلال اهتمامها بالفرد والأسرة ودور المجتمع في مواجهتها .

• ومن حيث أن الحزب تحت التأسيس يرى أن مجالية التعليم يجب أن تكون مقصورة فقط حتى نهاية المرحلة الامدادية ، ويستمر بعد ذلك التعليم مجانيا للتفوقين فقط ، أما لغيرهم فيكون بمحروفات وأن تفرض رسوم رمزية على العلاج وعلى غيره من الخدمات التي تقدمها الدولة لكل مواطن شاذزا على الكسب ، أما غير المتفوقين فيتم منحهم « شهادة عدم تفرقة » تتيح لهم الحصول على كافة الخدمات مجانا ، وبذلك سوف تتحقق العدالة الاجتماعية ، وفي هذا الصدد يرى الحزب ايضا أن يتم منح المحالين

التي الملابس بطقه خاصة تعطيم الحق في استخدام المواضلات العمالة ،
وفي ارتداء كلفة الاكلن المستحق عنها رسوم بتخفيض قدره (٥٠ ٪) مع توفير
الرعاية الصحية والاجتماعية الكلفة لهم .

ومن حيث أن الحزب تحت التأسيس تميز في برنامجه بالتركيز على
« مشكلة المرور » فلقد أنها تؤدي الى ضياع الوقت والجهد وتعطل زيادة
الانتاج ، وأوضح كيفية التغلب على هذه المشكلة بطول أبرزها انشاء هيئة
تتولى انشاء الجراجات ، والتأكد من التزام جميع المبانى والمنشآت الجديدة
بإقامة جراجات ، وتشجيع استخدام الجراجات كوسيلة للمواصلات ، كما
اقترح برنامج الحزب تحت التأسيس سن قانون يقضى بانه اذا اصطلحت
سيارة باخرى يتم تغيير المسيرة وسداد كلفة التكليف في ذات الوقت ،
اسوة بما يحدث في البلدان المتقدمة ، كما يرى الحزب ضرورة حصول
المخالفات المرورية في وقتها توفيراً لوقت المواطن ووقت النيابة والقضاء ،
كما يرى الحزب ضرورة اعادة النظر في نظام منح رخص القيادة وضرورة
العناية بشرطى المرور ورفع مستواه ، وتعميم الانويسست للنهوية .

فمن حيث أنه من الثمنون السياسية فان أبرز ما يميز برنامج الحزب
تحت التأسيس في مجال السياسة الداخلية - أنه يرى ضرورة اعادة
صياغة تعريف العمل والفلاح لموضح بأن يعتبر « عمالا » جميع العاملين
بالحكومة والقطاع العام والخاص بأجر يومي أو مرتب شهري مهما بلغت
درجاتهم أو مستواهم العلمي ويعتبر « غللا » كل العاملين بأجر أو برتب
في مجال الزراعة أو الانتاج الزراعي والحيواني مستجراً كان أو عمالا
زراعياً أو ملكاً لمصلحة لا تزيد من عشرة ائنة يقوم هو بزيارتها ، وقد
كتب مؤسس الحزب عن الحكمة من هذا التعريف وهي الرقن بالمستوى
العلمي والتقني ان يملأ العمال والفلاحين في المجالس الشعبية والمحلية
فيكون تجاراً على التعبير عن آلامهم وآلامهم ، ومن ناحية أخرى فان الحزب
يرى في المجال المشار اليه - أن يكون اختيار رئيس الجمهورية وتائبه
بالانتخاب العام المباشر ، وقصر مدة تعيين الوزراء على خمس سنوات
فقط .

وفي مجال « السياسة الخارجية » يرى الحزب ان جامعة الدول العربية فشلت مرارا وتكرارا في حل أى نزاع عربى ، ومن ثم فلا بد من التركيز على قيام « اتحاد عربى فعلى » وليس شكلى ، وينشئ هذا الاتحاد « سوقا عربية مشتركة » تدرس احتياجات كل بلد عربى بحيث لا يتم تصدير أو استيراد أية سلعة من دول العالم الخارجى من أو الى البلاد العربية الا من خلال هذا السوق .

ومن حيث انه يبين من العرض المتقدم لبعض برامج الحزب وسياساته ملامح الشخصية المتميزة لحزب « العدالة الاجتماعية » على نحو ظاهر وواضح ذلك التميز الذى يركز على كيفية تحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية من حيث تهيئة فرص العمل للكافة من خلال برامج وسياسات محددة تهدف الى القضاء على البطالة ومعالجة مشكلة العملة الزائدة ، ومن حيث الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار من خلال التصدى لمشكلة الارهاب والتطرف بوسائل عملية وفعالة تقتلج المشكلة من جذورها ، واهتمام الحزب تحت الناسيس بمشكلة الاحداث واطفال الشوارع وما يمثلونه من شريحة اجتماعية لها دورها المؤثر والفعل وكيفية معالجة هذه المشكلة ، فضلا عن تصدى الحزب لبعض القضايا الصحية التى تؤثر ولا شك على طاقات الانتاج في المجتمع مما تتراجع معه العدالة الاجتماعية ، مثل قضايا مرض الايدز والأدباء وإيجاد الحلول الكفيلة بكفاحه انتشار هذه الأمراض والقضاء عليها.

ومن حيث ان الحزب تحت الناسيس قد تميز في برنامجه حينما رأى ضرورة عرض جميع القوانين على « مجلس الدولة » للموافقة عليها قبل انضادها بحيث يكون رايه ملزما وليس استشاريا وهو ما يتفق ودور مجلس الدولة بمقتضىه هيئة قضائية مستقلة نص عليها الدستور ، وفي هذا الصدد فان الحزب تميز بان تبني فكرة انشاء « القلية المدنية » امام كافة المحاكم على اختلاف درجاتها ، وذلك من منطلق تحقيق العدالة السريعة التى ينادى بها الحزب ، الذى أوضح ايضا انه يمكن الاستفادة من نظام النيابة المدنية

في بعض الأزمات البسيطة كدعوى اثبات الخالة ، كما تميز الحزب أيضا في رؤيته بعدم إحالة رجال القضاء الى المعاش الا بناء على رغبةهم ، وان من رجال منهم الى المعاش يمنح بطلقة خاصة تعطيه الحق في الحصول على احتياجه بوسوم رمزية .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق — ومن كل ما تقدم — ان الحزب تحت التأسيس قد ثنى في برنامجه سياسات وبرامج من شأنها ان تجعل شريط التميز ونقا للمعنى الدستوري والقانوني سالف البيان الذي جرى عليه قضاء هيئة المحكمة متوافرا فيه ولا ينال من صحة ذلك اعتراضات لجنة شئون الأحزاب السياسية وما انتهت اليه من ان برنامج الحزب تحت التأسيس يفقد للتمييز الظاهر الذي ينفرد به عن الأحزاب الأخرى ذلك ان اللجنة في استعراضها لبرنامج الحزب لم تتعرض صراحة وبوضوح لانتقشة كل ما تضمنه برنامج الحزب من سياسات وأساليب ، بل هي اجتزأت بعضها من تلك البرامج والأساليب وتبينت فيها حسب وجهة نظرها عدم التميز ، وأعترضت على البعض الآخر بأنه جاء في عموميات مثل سياسات الحزب في حل « مشكلة المرور » بالرغم من ان برنامج الحزب قد وضع تضرورا كليا لكيفية القضاء على هذه المشكلة .

كما ان الظاهر من معالجة الحزب تحت التأسيس في برنامجه لبعض القضايا الصحية كمرض الايدز او لمشكلة المرور او في وضعه تعريف للمساكين والفلاح ونظام التعليم ولجائية التعليم ونظام الاعلام والشرعية ، وعلاج مشكلة البطالة والارهاب والتصدى لظاهرة اطفال الشوارع والاحتمال بالأحداث قدر ظاهر من التميز اللازم توافره لقيام الحزب السياسي .

ومن حيث انه بناء على ما سبق جميعه فان الثابت من الأوراق ومن دراسة وتحليل برنامج الحزب تحت التأسيس ، ان هذا البرنامج قد تضمن سياسات وأساليب تميزه عن غيره على النحو الذي سلف ذكره ، ولم توضع اللجنة في قرارها المظنون فيه اسباب رفضها وحذف التميز لهذه السياسات والأساليب .

ومن ثم فإن قرار اللجنة بالاعتراض على قيام الحزب يكون نقداً لمنه
الواقع والأساس القانوني ويكون قد صدر من ثم بالخالف لأحكام الدستور
والقانون .

ومن حيث أنه لا وجه لما قد يثار من أن بعضاً من برامج الحزب
ومبادئه وأساليبه مخالف لل دستور في نصوصه الخاصة مثل منح مجلس
الشورى سلطة التشريع ومثل انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه بالانتخاب
المباشر والعام ، ذلك أنه وفقاً لما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تثريب على
أى حزب أن يقدم ببرنامجه وسياساته وإن اختلفت مع ما حتمه قانون الأحزاب
السياسية وفقاً للدستور عدم الخروج عليه من مبادئ قومية وأساسية
لكيان المجتمع المصرى مثل الالتزام بالشرعية الإسلامية كمصدر رئيسى
للتشريع والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ... الخ على النحو السابق
بيانه وإيضاحه ، فإنه لا تثريب على أى حزب أن يقترح في برنامجه ما يراه
محقاً للمصلحة الوطنية وله جدى فى الحياة السياسية والاجتماعية
والاقتصادية لتحقيق التقدم والتطور فى البلاد ولو اقتضى ذلك تعديل بعض
الأحكام الواردة فى الدستور ، ويشترط أن يلتزم بالشرعية وسيادة القانون
والأسلوب الديمقراطى فى تحقيق ما يرد ببرنامجه وتعديل أحكام الدستور
بما يتفق معه لو تمكن من الحصول على الأغلبية الشعبية التى تمكنه من
مباشرة الحكم وتحقيق تلك التعديل بالأسلوب الديمقراطى والشرعى فى إطار
من سيادة الدستور والقانون فالمحظور هو أن يتصلب ويتعاضد برنامج
الحزب مع المعتقدات الأساسية للمجتمع المصرى أو مع المبادئ الدستورية
الأساسية التى يقوم عليها النظام الدستورى بحيث يحتاج الأمر إلى
تغيير دستورى جديد لتعارض البرنامج بمسغة عامة وشاملة مع الأسس

السياسية الرئيسية القائمة أو لإبلاحة الحزب استخدام الأساليب غير المشروع والمخالفة للدستور والقانون والمعارضة مع الديمقراطية لإحداث التغيير الذى يستهدفه فى أحكام الدستور والقوانين القائمة ولا يدخل فى مجال هذا الخطر أن تبني الحزب تحت التأسيس بعض البرامج التى تتعارض مع بعض مواد الدستور نون أن تمس القوميات الأساسية للجنوع أو الكيان الأساسى للنظام الدستورى ويلتزم فى تحقيق برنامجه فى هذا الجانب بالشرعية الدستورية والقانونية وبالوسائل الديمقراطية بتعديل بعض مواد الدستور التى تتعارض مع ما ورد من مبادئ وسياسات فى برنامج الحزب تحت التأسيس فالدستور القائم ذاته قد نظم فى أحكامه (المادة ١٨٩) إجراءات واساليب تعديل هذه الأحكام على نحو شرعى ودستورى وديمقراطى .

ومن حيث أنه ينشاء على ما سبق جيمعه يكون برنامج الحزب تحت التأسيس فى جملته وعمومه قد جاء متفقاً مع الأركان والأسس الصلبة والأساسية للنظام الدستورى المصرى وأن ما تضمنه برنامج الحزب فى بعض سياساته مما يتعارض مع بعض نصوص الدستور ويتطلب تعديلاً لبعض مواد الدستور لا يخلع عن برنامج الحزب تحت التأسيس وصف الشرعية حيث لا يتصلام برنامج الحزب مع القوميات الأساسية للجنوع المصرى من جهة ، ولا يخرج هذا البرنامج على النظام العلم الدستورى المصرى من جهة أخرى ، ولم يقبل الحزب فيما تضمنه برنامجه من أوضاع تقتضى تعديل بعض مواد الدستور ما يفيد عدم التزامه بالشرعية والديمقراطية فى إجراء التعديل بالأسلوب الدستورى وفقاً لما نصت عليه المادة (١٨٩) من الدستور والتى نصت على جواز تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور بالشروط والإجراءات التى حددها .

وعنى من البيان أنه لا توضع المسامير كى تجدد وتوقف تطوير الحياة

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعوب والدولة ولكن لكي تنظم علاقة الدولة والسلطات العامة بالافراد وتحمى حقوقهم العامة والخاصة في بواجبها وفي مواجهتهم بعضهم البعض وهذه الشعوب التي تمنح ذاتها تلك الحسابات ان تعملها وتميد صياغة احكامها بالطريق الديمقراطي والديمقراطي بما يحقق لها التطور والتقدم في كل مجال وفقا لمصالحها القومية والطبقة ويمرعاة حقوق الانسان التي يتعين ان تستهدف حمايتها ووعيتها وتحقيقها نصوص الدساتير والقوانين .

(طعن ٦٢٩ لسنة ٢٩ جلسة ١٩٩٢/٦/٦)

حياة

(حيازة)

الفصل الأول — أحكام عامة .

الفرع الأول — الشروط الواجب توافرها في الحيازة .

الفرع الثاني — يجوز اثبات الحيازة بجميع الوسائل ومنها شهادة
الشهود .

الفصل الثاني — حدود اختصاص النيابة العامة في مواد الحيازة .

الفصل الثالث — قاضي الحيازة .

أولا — سلطات قاضي الحيازة .

ثانيا — التكليف القانوني للقرار الصادر من قاضي الحيازة .

الفصل الرابع — اختصاص مجلس الدولة بالفصل في طلب القضاء

قرارات النيابة العامة الصادرة بلاثمين والتمنى

صدرت قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٩

للسنة ١٩٨٢

الفصل الخامس — مسائل متنوعة .

الفصل الأول

الحكم عامة

الفرع الأول

الشروط الواجب توافرها في الحيازة

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

المادة ١٦٨ منى — الأصل في الحيازة ان يدخل المال في ملكه الجائر وسيطرته بحيث يستطيع ان يتمتع به وان يجرى بشأنه التصرفات المادية التى تنفق وطبيعته — اذا كانت الحيازة بقصد الملك وجب ان تقوم بالسيطرة على المال وان تكون الحيازة ظاهرة معلومة غير مخفية وان تكون هادئة ومستقرة بحيث يمكن الحائز ان يفتول المال فى الأوقات التى يتناولها فيها ماله وان تكون الحيازة واضحة — يشترط أيضاً ان تكون نية التملك واضحة قاطعة يشترط ان يستمر ذلك كله من حيازة مادية ظاهرة هادئة مستمرة بنية التملك خمسة عشر عاماً دون انقطاع .

الحكمة :

ومن حيث انه بالنسبة للوجه الأول وقوله ما اثاره المطعونون في تقرير
البلدية في مذكرتي دفاعهم الودعتين بجلستى ١١/١٧/١٩٨٧ ، ١١/١٧/١٩٩١

من أن المساحة موضوع الطعن قد تملكوها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، ومن ثم فإن مقطع النزاع يتنصر في مدى توافق الشروط القانونية لدى الطاعنين لاكتساب ملكية المساحة وموضوع الطعن بمضي المدة الطويلة المكسبة للملكية .

ومن حيث أن المادة ٩٦٨ من القانون المدني تنص على أن من حاز متفولا أو عقارا دون أن يكون ملكا له ... كان له أن يكسب ملكية الشيء .. إذا استمرت حيازته دون انقطاع خمس عشرة سنة .

ومن حيث أن الأصل في الحيازة أن يدخل المال في ملكة الحازر وسيطرته بحيث يستطيع أن ينقطع به وأن يجري بشأنه التصرفات المادية التي تنفق وطبيعته فإذا كانت الحيازة بقصد الملك وجب أن تقتنر بالسيطرة على المال بالإضافة إلى نية كسب الملك ومن هذا وجب أن تكون الحيازة ظاهرة بادية للعيان معلومة غير مخفية وأن تكون هادئة ومستمرة بحيث يمكن للحازر أن يتناول المال في الأوقات التي يتناولها فيها ملكه وأن تكون الحيازة واضحة غير ملغوبة بالشك والغموض كما يشترط كذلك أن تكون نية التملك واضحة تاطمة في هذا الطول لا غموض فيها - وأن يستمر ذلك كله من حيازة مادية ظاهرة هادئة مستمرة بنية الملك خمسة عشر عاما دون انقطاع .

ومن حيث أن الثابت من محاضر أعمال الخبير المنتخب أن المساحة محل الاستيلاء كانت في حيازة مورث الطاعنين ومن بعده ورثته حيث كانوا يقومون بزراعتها منذ ما يقرب من خمسين عاما طبقا للثابت من أقوال الشهود في هذه المحضر من أن حيازة الطاعنين للأرض كانت مستمرة وهادئة ولا ينازعهم فيها أحد وكذلك طبقا لأجباع رجال الإدارة بالحكمة بالناحية الكثر بها الأرض المستولى عليها والجمعية الزراعية. وطبقا للثابت بمحضر الإجماع بتاريخ ١٩٧٧/٥/١١ الذي تم بمعرفة دائرة الاستيلاء بالإصلاح الزراعي في ١٩٧٧/٥/١١

المؤمنين ان الأرض مقل عليها ببلن آخذة صفة الإستقرار وضع يد المعارضين كما تضمن أيضا هذا المحضر عند بحث ملكية الخاضعة (.....) بمعرفة إدارة الاستيلاء بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي أنها تملك ميسطح ٥ أفدنة و ١٢ قيراطا و ١٣ سهما حسب ولرد المكلفة طبقا لأعمال المساحة الحديثة ولحكم مرسى المزارد رقم ٨٦٠٩ لسنة ١٩٣٩ بناحية البشيتى مركز السنبلالوين الا أنه ورد فى مجال بحث الملكية ان ملكيتها مقصورة على ٣ أفدنة و ١٨ قيراطا و ٨ سهما حسب الهيئة بالطبيعة والتي فى وضع يدها حسب الحدود الواردة بحكم مرسى المزارد أى بمجرز قيفره ١ فدان و ١٨ قيراطا وه سسهما وهى ذات المساحة موضوع الطعن المسائل ووضعه يد الطاعنين واذ تمتد ثبت من الاطلاع على ملفا الإقرار الخاص بالخاضعة المذكورة أنها اقترت صراحة فى الإقرار الصادر منها فى خبطة الموضع الخاص بالمساحة محل الاستيلاء وهو -الذهبية السنبلالوين البشيتى الغيوب والسبيل ١٣ ان للتكليف صادر بمساحة ٥ أفدنة و ٧ قيراطا و ٤ سهما ولكن وضع يدها فقط ٣ أفدنة و ١٦ قيراطا احتفظت منها بمساحة قدرها ٦ قيراطا و ٨ سهما طبقا لما لديها من مستندات وهى تطابق أيضا ما تضع يدها عليه فعلا وفى الصفحة الأخيرة من ذات القرار ان مساحة الأطلال التى تملكها فى حوض الغيوب والسبيل رقم ١٣ بناحية البشيتى وهى ٣ أفدنة و ١٦ قيراطا وليست ٥ أفدنة و ٧ قيراطا و ٤ سهما كما جاء بالتكليف طبقا للمستندات المقدمة منها ولا تعرض بين وضع يد الطاعنين وهذه المستندات التى هى عبارة عن الأحكام الصادرة لصالحها ولكنها فى جدول هذه المساحة فقط ولا تتعارض الخاضعة الطاعنين فى هذه الأحكام حيث أنهم غير مختصين فيها ولا تعرض هذه الأحكام من قريب او بعيد لمساحة الأرض وضع يدهم أنها تنصب على باقى ملك الخاضعة فى مواقع أخرى ولا يؤثر صدور هذه الأحكام على استقرار وضع يد الطاعنين لعدم منازعة الخاضعة لهم فى وضع يدهم حتى ينتهى شرط الحيازة الهافنة المسترة . كما ان نية التملك واضحة قاطعة لا غموض فيها حيث يتعامل واضعوا اليد على الأرض حيازتهم كمالك لها وتوارثوها من مورثهم باعتباره مالكا لها بوضع اليد المدة الطويلة أكثر من خمسين عاما من غير انقطاع سابقة على تاريخ العمل

بالتقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ في ٢٣/٥/١٩٦٩ دون منازعة من احد خاصة الخاضعة بحصبتها الملكية لهذه الأرض أصلا الأمر الذي يكون معه الطاعنون قد كسبوا ملكية المسطح المسئول عليه موضوع الاعتراض محل الطعن بالتقادم الطويل طبقا لحكم المادة ٦٦٨ من القانون الجنى وينبى على ذلك ان قرار الاستيلاء على هذه المساحة يكون قد صدر دون سند من الواقع جديرا بالانشاء واذ ذهب القرار المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب بانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتعين لذلك القضاء بالغاء وبالغاء الاستيلاء على المساحة محل الاعتراض البالغ قدرها ١ فدانا و ١٨ تيراما و ٥ سها بناحية البشيتى مركز السنبلولين تقهلية حوض الشيوب والسبيل نمرة / ١٣ والمبينة الحدود والمعالم بتقرير الخبير المودع ملف الاعتراض وما يترتب على ذلك من آثار اخصها استبعاد هذه المساحة من الاستيلاء لدى السيدة (.....) وأحقية الطاعنين فيها .

لا طعن ٣٦٥٠٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

المادة ١٦٨ من القانون المدني — يشترط في الحيازة حتى تحدث الرعا القانوني أن تكون هائلة وظاهرة في غير غموض مستمرة وأن تكون بنية التملك — إذا ما توافرت الحيازة بشروطها القانونية واستمرت مدة خمس عشرة سنة ترتب عليها اكتساب الملكية بالتقادم — المادة ٩٥٥ من القانون المدني — الحيازة تنقل الخلف العام بصفتها — يجوز للخلف الخاص أن يضم إلى حيازته حيازة سابقة في كل ما يرتبها القانون على الحيازة من أثر — لا يؤثر في توافر شروط الحيازة التقونية تغير الحائزين لهذه الأرض .

المحكمة :

ومن حيث أن نص المادة ١٦٨ من القانون المدني ينفي بأن من حاز مثقولا أو عقارا دون أن يكون مالكا له أو حاز حقا عينيا على منقول أو عقار دون أن يكون هذا الحق خلاصا به كان له أن يكتسب ملكية الشيء أو الحق العيني إذا استمرت حيازته دون انقطاع خمس عشرة سنة ، وعلى ذلك فإن اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة بنية التملك هو مركز قانوني يأتي نتيجة لأعمال مالكية خاصة متى بنيت وفصلت أمكن أن يستفاد منها الحصول عليه بمعنى أن يكون له مظاهر خارجية تتم من حيث طبيعتها وصفاتها من التملك وتلكي لمسلم المالك بنية التملك ، ويؤدي هذه الأحكام أنه يشترط في الحيازة حتى تحدث أثرها القانوني أن تكون هائلة وظاهرة في غير غموض مستمرة وأن تكون بنية التملك فإذا ما توافرت الحيازة بشروطها القانونية واستمرت مدة خمس عشرة سنة ترتب عليها اكتساب الملكية بالتقادم ، ويتطبيق هذه المبادئ على واقعة النزاع يتضح أن المساحة مثل النزاع كانت في حيازة المظعون شديم ومن قبلهم في حيازة مورثهم (.....)

منذ أن نفذ العقد العرفي ببيع هذه المساحة المؤرخ في ١١/٨/١٩٥٣ والمبرم بين مورث المطعون ضدهم وبين (.....) ، ومن المقرر طبقاً للمادة ٩٥٥ من القانون المدني أن الحيازة تنتقل للظن العام بصفاتها ، كما يجوز للظن الخاص أن يضم إلى حيازته حيازة سلبه في كل ما يرتبه القانون على الحيازة من أثر ، وعلى ذلك فإنه لا يؤثر في توافر شروط الحيازة القانونية تغير الحائزين لهذه الأرض ، والذين من أوراق الظن ومنها تقرير الخبير أن حيازة المطعون ضدهم للمصلحة المفسرة إليها تابعة لهم ومن قبلي لمبلغهم يشهد به الشهود ولا يتدرج في ذلك ما يملكه الهيئة الطامنة من إن الطامنة من إن اللجنة القضائية استندت في إثبات وضع اليد بشهادة الشهود ذلك أن من المعروف أن الحيازة وضع ملابى يجوز اثباته بكافة طرق الإثبات بما في ذلك البيئة والغرائن وعلى ذلك فلا جناح على اللجنة أن هي خلصت إلى توافر الحيازة القانونية استناداً إلى أقوال الشهود في التحقيق الذي أجراه الخبير ، ومع ذلك فقد قدم المطعون ضدهم عقد البيع العرفي المؤرخ ١١/٨/١٩٥٣ المبرم بين مورثهم وكل من (.....) (الخاضعون منذ) وقد استمرت هذه الحيازة لمدة خمس عشرة سنة كاملة دون انقطاع قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٩ في ٢٣/٧/١٩٦٩ ، وبذلك يكون قرار اللجنة القضائية الصادر في الاقتراض رقم ١٠٣٣ لسنة ١٩٧٩ قد استند إلى أصول ثابتة في الأوراق وإسناد قانونية سليمة بما يضمن بمصيه رفض الظن والزام الهيئة الطامنة المصروفات .

٢٠٨٥ (.) طعن ٣٣٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٨ . وطعن ٢٠٨٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٩ . وطعن ٦٤١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٩ . وطعن ٤٧٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٩ .

المصرع الثاني

يجوز اثبات الحيازة بجميع الوسائل ومنها

شهادة الشهود

المادة رقم (١٧٦)

المبدأ :

تحقيق الحيازة يتم بجميع الوسائل ومنها شهادة الشهود .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة لما تنعاه الهيئة الطاعنة على القرار المطعون فيه مما ورد بتقرير الخبير من أنه لم يتحقق من حيازة المعارضين لهذه المساحة ومن قبلهم مورثهم عن طريق الجمعية التعاونية الزراعية بالفلاحة واكتفى بشهادة الشهود فقط فإن هذا النعى لا أساس له من الواقع أو القانون لأن تحقيق الحيازة يتم بجميع الوسائل ومنها شهادة الشهود وقد حقق وأثبت تقرير الخبير وضع يد مورث المطعون ضدهم ومن بعده ورثته على الأرض موضوع النزاع حسبما ورد في محضر الحصر والاستيلاء المؤرخ ١٤/٤/١٩٦٣. إن الأرض وضع يد مورث المطعون ضدهم (.....) كما أن المعاينة أثبتت أن جزءا من المساحة محل الطعن مقام عليها مساكن للمعارضين ورثة (.....) وهي مساكن مبنية بالطوب الرملى ومكونة من دور واحد كائلا الأبواب الشبلييك ، وقبل ذلك وبالإضافة إليه فإن أساس الاعتداد بالملكية للمطعون ضدهم ليس هو وضع اليد الدة القصيرة أو الطويلة المكسبة للملكية إنما أسس هذا الاعتداد هو انطباق أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ على العقد موضوع الطعن وتوافر الشروط المطلوبة للاعتداد به على النحو السالف بيانه وحيث لم يرد من بين شروطه

ثبوت حيازة المتصرف للأرض موضوع النزاع لمدة معينة مما يضمن معه الالتفات
عن هذا النقص لقيامه على غير سند سليم وإن ذهبت اللجنة القضائية للإصلاح
الزراعي بتفسياتها إلى الاعتداء بالتصرف الصادر من الخاضعين للسيد
(.....) والتصرف الصادر منه إلى مورث المظنون ضدهم
بناء على الامتداد بالتصرف الأول فإن اللجنة بذلك تكون قد طبقت صحيح
حكم القانون ويكون الظن على تضييقها بذلك من جانب الهيئة الطاعنة
على غير أساس صحيح من القانون متمين الرغص مع إلزام الهيئة الطاعنة
المروغلت عملاً بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٤٩٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٣١)

الفصل الثاني

حدود اختصاص النيابة العامة في مواد الحيازة

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

اختصاص النيابة العامة في مواد الحيازة ليس اختصاصا شاملا أو مطلقا فهو لا يمتد الى البت في المنازعة بمد فحص موقف الأطراف المتنازعة واستمرارها اذ كل طرف ثم منح الحيازة ان يستحقها — اساس ذلك :
— ان الفصل في موضوع الحيازة يدخل في اختصاص القضاء المدني بنس القانون — اثر ذلك :

— انحسار دور النيابة العامة في منازعات الحيازة بالقرار ووسع اليد عند بدء النزاع على حله ومنع التعرض للقائم على العنف دون اخلال بحقوق نوى الشان في الاجراء الى القضاء المدني لبيت في اصل النزاع حول الحيازة —
مؤدى لذلك :

تجاوز دور النيابة العامة الى التدخل بالتحقيق في شروط الحيازة والتوفل في بحث اصل النزاع وصولا الى تخيير الامر الواقع الذي كان قلبا مند بدء النزاع — قرارها في هذه الحالة يكون معينا بعيب عدم الاختصاص الجسيم — اساس ذلك :

اعتبارها على اختصاص القضاء المدني في مواد الحيازة .

المحكمة :

تخضع قرارات النجيلة العامة في هذا الشأن لما تخضع له سائر القرارات الادارية من رقابة القضاء الادارى، يسلم لها على عناصر القرار وخاصة من ناحية الاختصاص والسبب الذى يقوم عليه لان اختصاص النجيلة العامة في مواد الحيازة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا بحيث يشمل البت في منازعات الحيازة بمعد فحص موقف الأطراف المتنازعة واستعراض أدلة كل طرف ثم منح الحيازة لمن يستحقها ، مما يتداخل في أعمال القضاء المدنى ، وانما يكون تدخل النجيلة العامة في انزعة الحيازة باقرار وبغير اليد عند بدء النزاع على حاله ومنع التعرض القائم على العنف دون اخلال بحقوق اصحاب الشأن في اللجوء الى القضاء المدنى للبت في افضل النزاع حول الحيازة . — ومن الواضح ان النجيلة العامة اذا جمعت هذا الدور المرسوم لها الى دائرة تحقيق شرائط الحيازة وتوغلت في بحث اصول النزاع حولها وصولا الى تغيير الامر الواقع الذى كان قائما عند بدء النزاع فان قرارها في هذا الشأن يكون مهيئا بمقيا عدم الاختصاص الجسيم لاعتدائه على ما تختص به جهات القضاء المدنى في مواد الحيازة .

(طعن ١٨٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٦)

مقدمة رقم (١٧٨)

المبدأ :

على محكمة القضاء الإداري أن تبحث ظروف الحال بالنسبة لكل قرار يصدر من النيابة العامة في مسائل الحيابة فثنين ما اذا كان القرار قد صدر في حدود ما تختص به النيابة العامة وما اذا كان قائما على سببيه بأن تكون النتيجة التي انتهى إليها مستتلفة استخلاصا سابقا من وقائع صحيحة تنجها ماديا وقانونيا - إنلس ذلك :

انه ليس كل قرار تصدره النيابة العامة في شأن الحيابة يعد اغتصاما لسا يختص به القضاء المدني .

بيد ان ذلك لا يثبت الا بعد ان تقوم المحكمة ببحت ظروف الحال بالنسبة لكل قرار يصدر من النيابة العامة في هذا الشأن فليس كل قرار تصدره النيابة العامة في شأن من شأنون الحيابة يعد اغتصاما لى افتقلا على ما يختص به القضاء المدني ، على ما سبق البيان فلما ما بين ان القرار قد صدر في حدود ما تختص به النيابة العامة في هذا الشأن ، فانه يبقى ان يكون القرار قائما على سبب وذلك بأن تكون النتيجة التي انتهى إليها مستتلفة استخلاصا سابقا من وقائع صحيحة تنجها ماديا وقانونيا .

المحكمة :

ومن حيث أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من الاستناد الى مجرد صدور قرار النيابة العامة بنساء على وتوظيفها الادارية في مادة من مواد الحيابة للقول بأنه قد انطوى على غضب لسلطة القضاء المدني الذى يختص وحده بالفصل في منازعات الحيابة المدنية ، ودون تحصن الأوراق

لاستظهار ما اذا كان قرار النيلة قد تدخل مع منطقة محجوزة للقضاء
الغنى ، لم اقتصم على تثبيت الواقع درما لتدهور الحال بين المتنازعين
على الحيازة الى حد النصف ، مما يخص به النيلة العلية ، وهذا
الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه غير سديد ، وخاصة وانه بالرجوع
الى قرار النيلة العلية المطعون عليه الصادر فى الشكوى رقم ٢٢٢١
لسنة ٧٩ ادارى مركز دمنهور ، يتبين انه تضمن « حماية وضاع يد
..... المقيم بقراقرص فى ارض النزاع ، ومنع تعرض الغير له فيها ،
وعلى المتضرر مباشرة دمواه مدنيا » فالقرار بحسب ظاهره يحى وضاع
اليد القائم ولا يزرع الحيازة من شخص ليضعها فى يد آخر ، وهو بذلك
يكون قد صدر فى حدود الاختصاص المقرر للنيلة العلية فى مواد
الحيازة .

ومن حيث انه وقد ثبت للمحكمة أن القرار المطعون فيه قد صدر
فى حدود اختصاص النيلة العلية ، فانها تضى بعد ذلك فى بحث ركن
السبب فى هذا القرار ، ولا وجه لما يذهب اليه الطعن من اعادة الدموى
الى محكمة القضاء الادارى لتصل فيها ببيئة اخرى ، ذلك ان محكمة القضاء
الادارى سبق لها أن بحثت مجرومية القرار وانتهت الى الفناء على اساس
ميب فى الاختصاص ، اى انها لم تتسلب من اختصاصها فى هذا الشأن
وبالتالى فلم تنووت على المتنازعين درجة من درجات التقاضى وتكون بذلك قد
استفدت اختصاصها مما لا وجه معه لاعادة الدموى اليها .

(طعن ١٨٩ لسنة ١٩٨٩ جلسة ١٩٨٥/١٠/٢٦)

قائمة رقم (١٧٩)

البنية :

لما تمت النية العامة الدور الرسوم لها في بحث منظمات الحيازة المدنية الى تحقيق شروط الحيازة وصولا منها الى تغيير الوضع القائم عند بدء النزاع ، فان قرارها هذا يكن ممينا بعيب عدم الاختصاص الجسيم — لما صدر القرار في حدود ما تخلص به النية العامة في هذا الشأن ، فان رقابة القضاء الإداري عليه تنحصر في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهت اليها مستخلصة استخلاصا سلبيا من وقائع صحيحة تنتجها بغيا وقانونيا من عدمه — زوال اختصاص القضاء الإداري ببسط هذه الرقابة بالمقتون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢

الحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى قبل العمل بلحكام المقتون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على أن القرار الذي تصدره النية العامة في منظمات الحيازة حيث لا يصل الأمر الى حد الجريمة يمد قرارا إداريا بالمنعوم الاصلاحي المتصود في قانون مجلس الدولة لصدوره في حدود وظائفها الادارية لما ينطوي عليه قرارها في هذا المجال من اثر ملزم لغوى الشأن لئلا لهم من مراكز قانونية متعلقة بحياتهم المعين محل النزاع . ويخضع هذا القرار لما تخضع له سائر القرارات الادارية من رقابة القضاء الإداري التي يسلطها على عناصر القرار خلاصة من نلحى الاختصاص والسبب . لان اختصاص النية العامة في مواد الحيازة ليس اختصاصا سلبيا أو مطلقا وانما ينفجر دورها في اقرار وضع اليد الظاهر عند بدء النزاع على حالة وينع التعرض القائم على الحنف

دون اخلال بحقوق اصحاب الشأن في اللجوء الى القضاء المختص للبت في اصل النزاع حول الحيابة ، فكانت النيابة العامة هذا الدور المرسوم لها الى تحقيق شروط الحيابة وتوغلت في بحث اصل النزاع حولها وصحولا الى تغيير الوضع القائم عند بدء النزاع فان قرارها في هذا الشأن يكون ملزم بمبدأ عدم الاختصاص الجسيم اما اذا اقتدر القرار في حدود ما تختص به النيابة العامة في هذا الشأن ، فان رقابة القضاء الإداري عليه تنحصر في التحقيق بما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها مستخلصة استخلاصا سليما من وقائع صحيحة تخرجها بلحا وقانونا من عدمه .

٢٠ طعنات ١٦٢٦ و ١٦٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١/١٩٨٦

... قضاة رقم (١٨٥)

المبدأ :

منازعات الحيابة وإن كان الاختصاص ينظرها ، بقصورا القضاء المدنى
— الا ان قرارات النيابة التى تصدر بشانها متى لم يرق الفعل الى حد
الجريمة الجنائية تعتبر قرارات ادارية تصدر من النيابة العامة فى حدود
وظيفتها الادارية التى لها بالإضافة الى الوظيفة القضائية — اختصاص
النيابة العامة فى هذا المقام ليس اختصاصا شاملا او مطلقا بحيث
يشمل البت فى منازعات الحيابة ومنحها ان يستحقها — اختصاص القضاء
الادارى ، قبل صدور القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، بنظر قرارات الحيابة .

المحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة — قبل العمل باحكام القانون رقم ٢٩ لسنة
١٩٨٢ على انه لما كان الفصل فى منازعات مواد الحيابة معقودا للقضاء
المدنى ، ولا اختصاص للنسبة العامة فى هذا المجال الا حيث ينطوى الامر
على جريمة من جرائم الحيابة المنصوص عليها فى المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ من
قانون العقوبات ، فان القرار الذى تصدره النيابة العامة فى هذه المنازعات
— حيث لا يصل الامر الى حد الجريمة ولا تتوافر فيه شروطها يعد قرارا
اداريا بالمفهوم الاصطلاحي المتصور فى قانون مجلس الدولة لصدوره فى حدود
وظيفتها الادارية ، ولما ينطوى عليه قرارها فى هذا المجال من اثر ملزم
لذوى الشأن فيما لهم من مراكز قانونية متعلقة بحيابتهم للعين محل النزاع ،
فتخضع قرارات النيابة العامة فى هذا الشأن لما تخضع له سائر
القرارات الادارية من رقابة القضاء الادارى التى يسلطها على عناصر

القرار وخامسة من ناحية الاختصاص والسبب الذي يقوم عليه ، لان اختصاص النيابة المسلحة في مواد الحيابة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا بحيث يشمل البت في منازعات الحيابة بعد فحص موقف الأطراف المتنازعة واستعراض أدلة كل طرف ثم منح الحيابة ان يستحقها مما يتدخل في اعمال القضاء المدني ، وانما يكون تدخل النيابة العامة في انزعة الحيابة بقرار واضح اليد عند بدء النزاع على حالة ومنع التعرض القائم على المنف دون لخلال بحقوق اصحاب الشأن في اللجوء الى القضاء المدني للبت في اصل النزاع حول الحيابة .

(طعن ١٣٣٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

ليس كل قرار يصدر من النيابة العامة بناء على وظيفتها الإدارية في مادة من مواد الحيوارة ينطوى على نصب لسلطة القضاء المدني — اذا تبين أن القرار قد صدر في حدود ما تختص به النيابة العامة في هذا الشأن فانه ينبغي أن يكون قابلا على مسيبه وذلك بأن تكون النتيجة التي انتهت اليها مستخلصة استخلاصا سلفا من وقائع صحيحة تنتجها مادية وقانونيا .

الحكمة :

جرى قضاء هذه الحكمة — قبل العمل بالحكم القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ على أنه لما كان الفصل في منازعات مواد الحيارة معقودا للقضاء المدني ، ولا اختصاص للنيابة في هذا المجال الا حيث ينطوى الأمر على جريمة من جرائم الحيارة المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون العقوبات ، فان القرار الذي تصدره النيابة العامة في هذه المنزعات — حيث لا يصل الأمر الى حد الجريمة ولا تتوافر فيه شروطها يجد قرارا اداريا بالمفهوم الاصلاحي المنصوص في قانون مجلس الدولة لمسدوره في حدود وظيفتها الادارية ، ولما ينطوى عليه قرارها في هذا المجال من اثر ملزم لذوى الشأن فيها لهم من مراكز تقونية متعلقة بحياراتهم للعين محل النزاع ، ولا يقدح في ذلك كون هذا القرار قصد به معاونه سلطات الضبط الادارية في مرساة اختصاصاتها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها ، الا ان توافر هذا القصد أو عدم توافره يتماق بركن الغاية في قرار النيابة العامة الذي تتوافر له مقومات القرار الاداري النهائي الذي يختص مجلس الدولة بالفصل في طلب الغائه حيث لا يكون في الأمر جريمة من جرائم الحيارة . فتختص قرارات النيابة العامة في هذا الشأن كما تختص له سائر القرارات الادارية من رقابة المفسدة الاداري التي يستلزمها على متاصر

القرار ، وخاصة من ناحية الاختصاص والسبب الذي يقوم عليه لان اختصاص النيابة العامة في مواد الحيازة ليس اختصاصا شاملا أو مطلقا بحيث يشمل البت في منازعات الحيازة بعد فحص موقف الأطراف المتنازعة واستعراض أدلة كل طرف ثم منح الحيازة لمن يستحقها ، مما يتدخل في أعمال القضاة المدني ، وإنما يكون تدخل النيابة العامة في انزعة الحيازة بالقرار واضح اليد عند بدء النزاع على حالة ومنع التعرض القائم على العنف ، دون إخلال بحقوق اصحاب الشأن في اللجوء الى التقضاء المدني للبت في أصل النزاع حول الحيازة . ومن الطبيعي ان النيابة العامة اذا تعهت بهذا الدور المرسوم لها إلى دائرة تحقيق شرائط الحيازة وتوفيت في بحث أصل النزاع حولها وصولا إلى تغيير الأمر الواقع الذي كان قائما عند بدء النزاع فإن قرارها في هذا الشأن يكون معيا بمعيب عدم الاختصاص الجسيم ، لامتناعه على ما تختص به جهات القضاء المدني في موك الحيازة . بيد أن ذلك لا يثبت الا بعد أن تقوم المحكمة ببحت ظروف الحال بالنسبة لكل قرار يصدر من النيابة العامة في هذا الشأن فليس كل قرار تصدره النيابة العامة في شأن من شأن الحيازة بعد اغتصاب أو اغتاشا على ما يختص به القضاء المدني . فلذا ما تبين أن القرار قد صدر في حدود ما تختص به النيابة العامة في هذا الشأن فإنه ينبغي أن يكون قائما على سببه وذلك بأن تكون النتيجة التي انتهت إليها مستخلصة استخلاصا سائغا من وقائع صحيحة تنتجها أدليا وقانونيا .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم يكون من غير الصحيح قانونا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من الاستناد إلى مجرد صدور قرار النيابة العامة بسلطة على وظيفتها الإدارية في مادة من مواد الحيازة ، لتكون باله هذه لتلوث على غضب لسلطة القضاء المدني التي يختص وحده بالفصل في منازعات القضاة المدنية ، ودون فحص الأوراق لاستظهار ما إذا كان قرار النيابة قد تدخل مع منطقة محجوزة للقضاء المدني ، أم اقتصرت على تثبيت الأمر الواقع دون التدخل في الحال بين المتنازعين على الحيازة التي حد المسك .

ومن حيث ما ثبت من الأوراق أن الملعون قد قبلت بتكاليف ٢٠ من

نومبر سنة ١٩٨٠ بئاء مبلغ ١٨٥٨٥٧ لشراء قطعة الأرض رقم ٢٨ من
التقسيمات السكنية. الفلاحة عن التخطيط العام الجديد لمدينة القنطرة
غرب ، وبادرت بذات التاريخ الى تقديم طلب لشهر ذلك التعاقد ، ثم اتت
الدعوى رقم ٢٣٥ لسنة ٨١ امام محكمة الاسماعيلية الجزئية في مواجهة
رئيس مجلس مدينة القنطرة غرب ومحافظ الاسماعيلية بطلب صحة ونفاذ
ذلك التعاقد وسجلت صحيفة هذه الدعوى برقم ٨١٠ بتاريخ ٥ من اكتوبر
سنة ١٩٨١ . وتنازع جهة الادارة السيدة المطعون عليها بمسكة بأن التعاقد
معا لبيع قطعة الأرض المذكورة كلية غلط في شخص المشتري ، بحيث ان
السيدة المطعون ضدها سبق ان رفض طلبها لشراء قطعة أرض لتعديم قوافر
سابقة وضع يدها على أرض بالمدينة قبل عام ١٩٦٧ . في حين قبل طلب
سيدة اخرى بتسليمه معا في الاسماء الثلاثة الاولى وهي السيدة (.....)
فتمتعت المطعون ضدها فور اعلان كثوف الاسماء للتعاقد بدلا من السيدة
المذكورة ، وحال اكتشاف الغلط عند قرار رئيس مركز ومدينة القنطرة غرب
برقم ٣٦ لسنة ١٩٨١ بالغاء القرارات البيع للمطعون ضدها (.....)
على ان يتم البيع باسم السيدة (.....) ، مخالفة الحق في التفاتد
وفقا لما يذهب اليه مجلس المدينة .

ومن حيث ان الجدل بين طرفي المنازعة السابق بينه يتعلّق بأصل
الحز مما لا تختص الفاية العامة بالتدخل فيه وانها يقتصر الامر على بحث
قرار الفاية العامة بحماية وضع اليد الظاهر ، والبين من المحضر رقم ٨١/٦٤
ادارى مركز القنطرة غرب ان السيدة المطعون ضدها اوردت ان لجنة المساحة
المختصة قامت بتسليمها أرض النزاع وانها قامت بوضع يدها عليها وفشوت
بها مواد البناء ، الا ان الشهود لم يظاهروها في كل ما ذهبت اليه ، حيث
ذهب احد الجيران انه رأى مهندس المساحة يسلم المطعون ضدها أرض
النزاع وان كلن لا يذكر تاريخ ذلك ، في حين نفى الجار الاخر معرفته بها اذا
كانت السيدة المذكورة حائزة تلك الأرض ، ولا توجد معينات تبيّن ان لمة
تشويشات قامت بها المطعون ضدها بأرض النزاع ، ولم يثبت انها حصلت

على رخصة بناء حتى يمكن القول بأنها شرعت فعلا في صرف مواد التكوين — على ما ذهبت اليه السيدة المذكورة — وشيئتها بأرض النزاع . وعلى ذلك فإن المحكمة تستخلص من الأوراق أنه من غير الثابت أن الحيزة كانت للسيدة المطعون ضدها وقت بدء النزاع ، وخاصة وأن شهادة الجار في المحضر المذكور يعوزها التحديد ولا تطمئن إليها المحكمة حيث لم تستعدّها ثواهد أخرى تدعمها ، وخاصة وأن الفترة من تاريخ اتصال المطعون ضدها بأرض النزاع ببيعها إليها في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، إلى حين معارضة جبهة الإدارة للسيدة المطعون ضدها بحقها في شراء تلك الأرض بتاريخ سابق على ٢١ من يناير سنة ١٩٨٢ ، على ما يبين من مذكرة المطعون ضدها المقدمة بجلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٣ ، هذه الفترة تقل عن خمسين يوما ، ومن غير الثابت أن حيزة أرض النزاع قد انتقلت خلال تلك الفترة من مجلس مدينة القنطرة غرب إلى المطعون ضدها . وعلى ذلك يكون قرار النيابة العامة فيما اقتضت إليه من عدم تمكين السيدة المذكورة من أرض النزاع قد قام على سبب صحيح في الواقع سليما في القانون ، إذ تظل الحيزة لمجلس المدينة المذكورة أو من يدلّى إليه بها على وجه مطّير قانونا .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى غير ذلك يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه وتأويله ويكون بالتالي متعينا للإلغاء .

(طعنان ١٣٣١ و ١٣٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٨)

مقابلة رقم (١٨٢)

المبدأ :

اختصاص النبلية العامة في مواد الحيابة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا بحيث يشمل البت في منازعات الحيابة بعد فحص موقف الأطراف المتنازعة واستعراض أدلة كل طرف ثم منح الحيابة لمن يستحقها ، مما يتدخل في أعمال القضاء المدني ، وإنما يكون تدخل النبلية العامة في انزعة الحيابة بقرار واضع اليد عند بدء النزاع على حالة ومنع التعرض التام على العنف ، دون اخلال بحقوق اصحاب الشان في اللجوء الى القضاء المدني البت في اصل النزاع حول الحيابة . اذا تعدت النبلية العامة هذا الدور المرسوم لها الى دائرة تحقيق شرائط الحيابة وتوغلت في بحث اصل للنزاع ووصولا الى تفسير الامر الواقع الذي كان قائما عند بدء النزاع فان قرارها في هذا الشأن يكون معييا بمعيب عدم الاختصاص للجسيم لاعتداله على ما تخصص به جهات القضاء المدني في مواد الحيابة — على النبلية العامة ان تتحدى مظاهر اليد عند بدء النزاع وتنتهي الى اقرار صاحب اليد الظاهرة على عين النزاع على وضعه الى ان يقول القضاء كلمته في النزاع القالب بين الأطراف سواء بالنسبة لاصل الحق او الحيابة بشروطها التقوتية .

المحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة — قبل العمل بالحكم القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ — على أنه لما كان الفصل في منازعات مواد الحيابة مقودا للقضاء المدني ولاختصاص للنبلية في هذا المجال ، الا حيث ينطوى الامر على جريمة من جرائم الحيابة المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون العقوبات ، فان القرار الذي تصدره النبلية العامة في هذه المنازعات — حيث لا يصل الامر الى حد الجريمة ولا تتوافر فيه شروطها — يعد قرارا اداريا بالمفهوم الاصطلاحي المقصود في قانون مجلس الدولة لصدوره في حدود

وتلبيتها الادارية ولما يطوى عليه قرارها في هذا المجال من اثر مازم لذوى الشأن فيها لهم من مراكز قانونية متعلقة بحيازتهم للمعن محل النزاع ، ولا يقدح في ذلك كون هذا القرار قصد به معلونة سلطات الضبط الادارية في ممارسة اختصاصها المتعلق بمنع الجرائم قبل وقوعها ، اذ ان توافر هذا القصد او عدم توافره يتعلق بركن الغاية في قرار النيابة العامة الذى توافره له مقومات القرار الإداري النهائي الذى يختص مجلس الدولة بالتفصيل في طلب الغائه حيث لا يكون في الأمر جريمة من جرائم الحيابة بد بتخضع تراوات النيابة العامة في هذا الشأن لما تخضع له سائر القرارات الادارية من رقابة القضاء الإداري التى يسقطها على عناصر القرار ، وخاصة من ناحية الاختصاص والسبب الذى يقوم عليه . لان اختصاص النيابة العامة في مواد الحيابة ليس اختصاصا شاملا او بطلنا بحيث يشمل البيت في منازعات الحيابة بعد فحص موقف الأطراف المتنازعة واستعراض ادلة كل طرف ثم بمنع الحيابة ان يستخدما ، مما يتداخل في أعمال القضاء الجنى ، وانما يتوحد تدخل النيابة العميلة في انزعة الحيابة بالقرار واضيع اليد عند بدء النزاع على حافة ومنع التمرض القسائم على العنف ، دون لخلال لحقوق اصحاب الشأن في اللجوء الى القضاء المدني للبيت في اصل النزاع . حول الحيابة ومن الطبيعي ان النيابة العامة اذا تمتعت هذا الدور المربسوم لها الى دائرة تحقيق شرائط الحيابة وتوغلت في بحث اصل النزاع وصولا الى تغيير الامر الواقع الذى كان قائما عند بدء النزاع فان قرارها في هذا الشأن يكون معيبا يعيب عدم الاختصاص الجسمي لامتدائه على ما تختص به جهات القضاء المدني في مواد الحيابة . بيد ان ذلك لا يثبت الا بعد ان تقوم المحكمة ببحت ظروف الحال بالنسبة لكل قرار يصدر من النيابة العامة في هذا الشأن . فليس كل قرار تصدره النيابة في شأن من شئون الحيابة يعد اختصاصا او إخلالا على ما يختص به القضاء المدني ، فاذا ما تبين ان القرار قد صدر في حدود ما تخضع به النيابة العامة في هذا الشأن ، فانه ينبغي ان يكون قائما على سببه ، وذلك بان تكون النتيجة التى لتتمى اليها مستخلصة استخلاصا سائما من واقع صحيحة نتائجها ملابا وقانونيا .

ومن حيث انه ترقيا على ما تقدم غايه غير صحيح قالونا بما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من استثناء الى مجرد صدور قرار النيلة العبلية بنسأ على وظيفتها الادارية في مادة من مواد الحيازة ، للقول بأنه قد انطوى على غصب لسلطة القضاء المدني الذى يختص وحده بالفصل فى بنازعات الحيازة المدنية ، ودون فحص الأوراق لاستظهار ما اذا كان قرار النيلة قد تدخل مع منطقة محجوزة للقضاء المدني ، ام تقتصر على تنفيذ الواقع دوما لتدهور الحال بين المتنازعين على الحيازة الى حد العنف ، مما تختص به النيلة العبلية .

ومن حيث ان الثالث من الأوراق ان قرار النيلة العبلية وتدرج ايهى جميع الأطراف المتنازعة عن عين النزاع ، وذلك بعد ان امرت النيلة العبلية بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٨١ بوضع الجيع الاجبر على ذلك المحل ، الامر الذى يستفاد منه ان النيلة العبلية قد نزعت الحيازة من الطرف اذى كان يجوز بالفعل عند بدء النزاع وعطلت استعمال ذلك المحل لأجل قد يطول على غير مسند من القاتون ، وقد كان على النيلة العبلية الصاية ان تتحرى مظاهر اليد عند بدء النزاع وتنتهى الى لقرار صاحب اليد الظاهرة على عين النزاع على وضعه الى ان يقول القضاء كلمته فى النزاع الناشب بين الأطراف سواء بالنسبة لاصل الحق او الحيازة بشرائطها التقونية ، وخاصة وان فى الأوراق ما يعين على تحديد الحائز الظاهر وقت بدء النزاع ، حيث شهد جيران المحل المتنازع عليه بان المطعون ضده كان يحضر للمحل مرتين او ثلاث مرات اسبوعيا لتموينه بالبضائع التى كان يقوم ببيعها أحد العمال . كما ان عقد الايجار الخاص بذلك المحل كان باسم المطعون ضده شخصيا وليس بصفته عملا او مغوضا من قبل شركة ، وذلك قبل تعديل العقد باسم الشركة المذكورة بعد بدء النزاع استنادا الى ان ثمة طلبا مقبحا منه عند سدة الايجار بالتاجر باسم الشركة المذكورة ، بيد ان هذه الصفة لم تظهر فى عقد الايجار الاصلى ذاته ولخيرا فان الواضح من محضر الكسر والحجز التصظى المؤرخ ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٨١ انه على الرغم من وجود أحد الشركاء المتضامين للشركة التى تنازع المطعون ضده الحيازة ، وقت قيام

المحضر يكسر باب المحل ، الا انه لم يقدم مفتاح باب المحل لم يستلمه العامل الذى يتولى البيع — ان كان تبعا للشركة — للتقيام بفتح الباب ، ولا يبين للمحكمة من كشف العاملين والشركة الذى قدمته بالأوراق اسم العامل المذكور مدرج بينهم ، وكل هذه الشواهد تقيد أن المطعون ضده كان الحائز الظاهر عند بدء النزاع . وهى ترجع فى الدلالة غيرها من الدلائل التى تنمى بها الشركة فى مواجهته وخاصة ما يتعلق بكونه مستخدما لديها ، حيث يناقض ذلك — بصفة خاصة — ما جاء بمحضر الصلح المؤرخ ١٤ من يوليه سنة ١٩٨١ — قبل بدء النزاع — بين مدير مسلم شركة وبين المطعون ضده ، حيث ورد بالبند الأول منه أن فرع كفر صقر بمشتملته ملك للمطعون ضده فالتفتت من الأوراق أن يد المطعون ضده على مين النزاع كانت بيد أصيل وليست يدا عارضة لمستخدم بالشركة المذكورة .

ومن حيث أن الحكم المطعون وقد ألغى لقرار المطعون فيه إلغاء كلياً مجردا بمقولة أنه قد صدر على غير اختصاص من النيابة العامة ، فإنه يكون قد خالف القانون من هذه الناحية ، إذ أن القرار صحيح فى شقه الخاص برفع يد شركة عن محل النزاع ، وهو ما يتعين الحكم به .

(مطعون ١٩٦٥ و ٢٠٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٧/٤/١٨)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

يقتصر اختصاص النيابة العامة في منازعات الحيزة على حماية الحيزة
المادية القابلة فعلا وواقعا دون الخوض في تحقيق مدى توافر الحيزة
قانونا أو بحث حقوق الملكية .

الحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة تسد جري قتل العمل بإحكام التساوي
رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢. علم أن القرار الذي تصدره النيابة العامة في منازعات
الحيزة حيث لا يصل الأمن إلى حد الجريمة يمد قرارا إداريا بالمهيم
الاصطلاحي المقصود في قانون مجلس الدولة لمحدوره في حدود وظئتها
الإدارية لما ينطوي عليه قرارها في هذا المجال من أثر ملزم لذوي الشأن
نيسا لهم من مراكز قانونية مطلقة بحيازتهم للمعين محل النزاع . ويخضع
هذا القرار لما تخضع له سائر القرارات الإدارية من رقابة القضاء
الإداري التي يسلطها على مناصر القرار خاصة من ناليتها الاختصاص
والسبب لأن اختصاص النيابة العامة في مواد الحيزة ليس اختصاصا شاملا
أو مطلقا وإنما ينحصر دورها في إقرار وضع اليد الظاهر عند بدء النزاع
على حاله ومنع التعرض القائم على العنف دون إخلال بحقوق أصحاب الشأن
في اللجوء إلى القضاء المختص للبت في أصل النزاع حول الحيزة . فان تحدثت
النيابة العامة هذا الدور المرسوم لها إلى تحقيق شروط الحيزة وتوالت
في بحث أصل النزاع حولها وصلا إلى تغيير الوضع القائم عند بدء النزاع فإن
قرارها في هذا الشأن يكون معينا بمعيب عدم الاختصاص الجسيم لها إذا
صدر القرار في حدود ما تختص به النيابة العامة في هذا الشأن ، فإن رقابة
القضاء الإداري عليه تنحصر في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي أتيحت إليها
مستقلة استخلاصا مستقفا من وقائع صحيحة تنتجها مائيا وقانونيا
من غيبه .

ومن حيث انه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالفاء قرارات التولية العلمية محل المنازعة على أساس انه قد ثابها عيب عدم الاختصاص الجسيم دون ان يتعرض لبحث مضمون القرارات ومدى ثباتها على سبب صحيح ، الا ان تلك المحكة تكون قد استغففت ولايتها بالحكم الذي اصدرته ، ويكون على هذه المحكة وهي بسبيل وزن المنازعة ببيان الثانون وزنا مغلطه التشريعية ان تنزل رقابتها على الحكم المطعون فيه وعلى القرارات المطعون فيها جميعا ، ولا يكون ثمة وجه لها تطلبه هيئة مفوضي الدولة من احواله الدعوى لمحكة القضاء الاداري بالمنصورة لتفصل فيها مجددا بهيئة اخرى .

ومن حيث أن الغائب من الأوراق ، أن السيد (.....) تقدم بشكوى قُيِّمت تحت رقم ٢٥١٨ لسنة ١٩٨١ أدارى مركز ديباط ، بشأن نزاع حول حيازة قطعة أرض مساحتها ٨٢٩ر٥٠ مقرا مربعا ، وقد قرر الشكائي بالحضر أنه اشترى الأرض المشار إليها بموجب عقد ابتدائي مؤرخ ١٩٧٦/٦/٢ وقام بوضع علامات حديدية حولها كما قام بتسويرها بسور من الغاب ، لأنه قد توجب بقيام الشكوى في حق السيد (.....) بهدم السور ورفع العلامات الحديدية ، كما قام بفعل سور حول خمس قطع من المساحة المتبعة له . وطلب الشكائي إجراء معاينة الأرض كما أكد وضع يده عليها اعتبارا من سنة ١٩٧٦ وحتى قيام القصدى في ١٢/٦/١٩٨١ تاريخ تقديمه بالشكوى . وقد أثبت المعاينة التي تمت بحضور شيخ الناحية وجود آثار سور قديم وأوتاد خشبية موجودة حول المساحة التي قدمت الشكوى بشأنها ووجود عتقه للشكائي بالأرض كما أثبت المعاينة قيام الشكوى في حقه بانقضاء سور من الطوب الأحمر على نصف طوية بارتفاع حوالي ١٢٠ سم حيث البناء على جزء من الأرض محل الشكوى . وقد أقر شيخ البلد (.....) بأن الشكائي يضع يده على المساحة المذكورة وأنه أقام حولها سورا من الشدة والخشب من تاريخ شرائه لها سنة ١٩٧٦ . وبسؤال الجار السيد (.....) العائل بمطرس مدينة ديباط أيد ما قرره شيخ البلد ، وضميفا بأن الشكوى في حقه قائم بهم جزء من السور الذي كان قد أنشاه الشكائي حول الأرض

واقام مكانه سورا بالطوب الأحمر من اسبوع سابق على تقديم الشكوى .
كما قرر وكيل الشكلى السيد / (.....) بأن المشكو في حقه انتهز
فرصة غيابه وغياب الشكلى وقام بهدم جزء من السور القائم حول الأرض
واقام بدلا منه سورا من الطوب الأحمر . كما قرر بما يتفق مع ذلك كل من
السيد / (.....) اللذان قررا أنها من الجيران وانضاف
الأخر بأنه كان مكلفا من قبل السيد / (.....) بحراسة الأرض
وأنه أبلغه بواقعة التعمد الحاصل من السيد / (.....) . وقد
قرر المشكو في حقه بأنه محلا باع المساحة المشار إليها للسيد / (.....)
الا أنه لم يتم بسداد باقي الثمن المحرر به شيكلا ، وأنه تقدم بمشروع
تقسيم للأرض الا أن المشروع رفض ، وبالتالي يكون البيع في هذه الحالة
باطلا لعدم حصول قرار بالتقسيم ، كما قرر المشكو في حقه بأنه إذا لم يمنع
الاشتري باقي الثمن المحرر به شيكلا فقد أقام الدعوى رقم ١٦٧٢ لسنة ١٩٨٠
بمبنى كلى دميطل التي حكم فيها بطمس ١٩٨١/٤/٢٠ بنحى خير حيث تحدد
يوم ١٩٨١/٩/٢٨ للنفاضة لملء وانكر المشكو في حقه غيابه بهدم السور
واقر بقيامه ببناء سور من الطوب للحلطة على الأرض وردا على سؤاله
« قرر شيخ الناحية وبعض الجيران بأن الشكلى واضح اليد على هذه المساحة
المباعدة منك له وكان قد أقام حولها سور من الغاب وقمت بهدمه واقمت مكانه
سور بناء « أجاب » محصلش أن كان حولها سور من الغاب وأنا بنيت حولها
سور من الطوب للمحافظة عليها » . ويتاريخ ١٩٨١/٩/٢٠ أشر السيد وكيل
الناحية بسؤال العمدة والجيران الحقيقيين للأرض بموضوع النزاع عن
وضع اليد عليها ومبده وحدثه ويسؤال العمدة بالنسبة السيد / (.....)
أنفاد بأن الأرض موضوع النزاع ملك السيد / (.....) الذي
اشتراها من حوالى ست سنوات ووضع اليد عليها من ذلك التاريخ حتى
أقام حولها سورا من الطوب الأحمر من حوالى شهر ونفى الشاهد وجود
السور الذى أدمى الشكلى بناءه . ويسؤال الجار من الناحية الغربية للسيد /
(.....) لكذا ورد بأقوال العمدة بالنسبة كذا أكد ذلك السيد /
الجار من الناحية الشرقية والسيد / (.....) الجار
من الناحية البحرية . فكان إن صدرت تبليغ مركز دميطل في ١٩٨١/١/٢٠

لتفraz بتكهن الشكلى (.....) من قطعة الأرض موضوع النزاع
ومنع تعرض المشتكى في حقه السيد / (.....) أو الغير له في ذلك
وعلى المتضرر اللجوء الى القضاء . وتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٢ طلب الشاكى
تنفيذ قرار النيابة المشار اليه الذى تأيد بقرار المحلى العام بدمياط ويتراخ
المحلى العام الاول بالمنصوة ، وبالفعل تم تكهن الشكلى من الأرض في التاريخ
المشتر اليه . الا انه في ذات التاريخ أيضا أبلغ الشكلى بانه بعد وضع
يذد على الأرض وقيايه بتسويرها واقالة حجرة للحارس بها قلم نجل المشكو
في حقه السيد / (.....) وآخرون بههم جزء من السور ومن
حجرة الحارس . وتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٣ تقدم الأستاذ (.....)
الخصم وكيل السيد / (.....) بشكوى ضد السيد (.....)
تقيدت تحت رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٢ وأُسد بالخضر بان هو كله السيد /
(.....) كان قد اشترى مساحة ٤٥٩ مترا مربعا بحاطة يسور
بوضحة الحدود بالمعالم بمقد البيع المؤرخ ١٩٨١/٥/٢٦ من (.....)
وقام المشتري برفع الدعوى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٨١ بحضى كلى دمياط ضد
البائع طالبا الحكم بصفة ونفاذ عقد البيع الصادر له وتاريخ ١٩٨١/١٢/١٢ .
قضت بصفة ونفاذ عقد البيع كما تضمن الحكم ان المشتري وبسبب يسده
على قطعة الأرض المجاورة له ، واذ علم المشتري بتعدى السيد / (.....)
على قطعة الأرض المشار اليها بمقولة صدور قرار من المحلى العام
بتكهنه منها ، فقد تقدم بالشكوى تأسيسا على ان الحكم الصادر للمشتري
بصفة ونفاذ عقد البيع يجب قرار المحلى العام الذى هو قرار مؤقت بطبيعته ،
وفضلا من ذلك فانه لم يصدر في مواجهته كما قرر السيد / (.....)
بان تزامنا كان قد نشأ حول ملكية الأرض بين (.....) وآخرين
وتاريخ ١٩٨٢/١/٢١ تسلم الأرض موضوع النزاع بموجب محضر تسليم
على يد محضر محكمة دمياط وشيخ البلدة بناء على حكم محكمة مركز دمياط
في الدعوى رقم ١٧٢٤ لسنة ١٩٨١ بحضى كلى دمياط في ١٩٨١/١٢/٢٢ وقد
تلم السيد / (.....) بتسجيل الحكم ومن تاريخ التسليم
وضخ يده عليها . وتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦ صدر قرار النيابة في الشكوى
رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٢ بتنفيذ قرار المحلى العام الاول والخامس بتكهن

السيد / (.....) من قطعة الأرض موضوع النزاع وأوقف أعمال
التعرض له وأقاله الجبلي .

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم أن اتوال الشهود في الشكوى رقم ٢٥١٨
لسنة ١٩٨١ لم تشر إلى قيام حيازة لأي من السيدين / (.....)
على الأرض محل المنازعة أو على جزء منها ، وإنما تبينت الاتوال بين قلن
بأنها في حيازة الشلكى السيد / (.....) أو في حيازة الشكو
في حقه السيد / (.....) وإذا أصدرت الفيلبة المعلقة بتاريخ
٢٠/١٠/١٩٨١ قرارها في الشكوى المشار إليها بمنع تعرض الشكو في حقه
السيد (.....) والغير لحيازة السيد (.....) وعلى المتضرر
اللجوء إلى القضاء وتأييد هذا القرار بقرار المحلى الملم الأول بالمنصورة
فقد تم تسليم الشلكى السيد / (.....) الأرض موضوع النزاع
بواسطة الشرطة وبحضور شيخ الناحية بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨١ ، وبذلك
واعتبارا من التاريخ المشار إليه ، بالأكل ، يكون السيد / (.....)
واضح اليد على قطعة الأرض المشار إليها ، وتكون منازعة السيدين /
(.....) لهذه الحيازة بقولة شراؤها لجزء
من الأرض وحصولها على احكام بصحة ونفاذ عقود البيع الصادرة لهما
من السيد / (.....) ، وما قد تكون هذه الأحكام قد تضمنته من
تسليمها قطعة الأرض المبيعة لكل منهما أو تحرير محضر تسليم بتاريخ
٢١/١/١٩٨٢ صادر في مواجهة السيد / (.....) غير ثبوتية
على أساس صحيح ، لذا لا يفيد ما تقدم تيسلم حيازتهما المسلية عملا على
المساحة المبيعة لكل منهما والتي تدخل في المساحة الأكبر التي وضع السيد /
(.....) اليد عليها بالفعل بالأكل اعتبارا من ٢٢/١٢/١٩٨١ بموجب محضر
التسليم المشار إليه . وإذا كان اختصام الفيلبة في منازعات الحيازة إنما
يقتصر على حماية الحيازة المسلية عملا وواقعا دون الخوض في تحقيق مدى

توافر شروط الحيازة فانونا او بحث حقوق الملكية ، فان قرارها في الشكوى
رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٢ بمنع التعرض للسيد / (.....) للأرض محل
المنازعة يكون قائما على استخلاص سائق من الواقع . وبالترتيب على ما تقدم
فان قرارات النيابة العامة المطعون فيها تكون قد قامت صحيحة لا محل
للنقض عليها ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالقسائها قد جانب الصواب
ما يتمين معه الحكم بلفظه ويرفض الدعوى

(طعنان ١٦٦٢ ، ١٤٧٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

يختص القضاء المدني بالفصل في منازعات مواد الحياة ولا اختصاص للنيابة العامة — قبل العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية — في هذا المجال طالما أن الأمر لم ينطو على جريمة من جرائم الحياة المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون العقوبات ، والقرار الصادر من النيابة العامة في هذه المتازعة يمد قرارا ابتائيا يخضع لرقابة القضاء الإداري على مشروعية ومن ناحية الاختصاص والسبب — يقتصر اختصاص النيابة العامة على إقرار وضع اليد الظاهر ومنع التعرض المادي له دون إحلال بحقوق أصحاب الشأن في اللجوء إلى القضاء المدني .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن النيابة العامة ، قبل العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ، هي شعبة أصلية من شعب السلطة التنفيذية تجتمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الإدارية ، فتعتمد تصرفاتها بصفتها أمانة على الدعوى العمومية من الأعمال القضائية التي تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التي يباشرها مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري على القرارات الإدارية ، أما التصرفات الأخرى التي تمارسها النيابة العامة خارج نطاق هذه الأعمال القضائية فتخضع لتلك الرقابة ، ولما كان الفصل في منازعات مواد الحياة موقودا للقضاء المدني ، ولا اختصاص للنيابة العامة في هذا المجال طالما أن الأمر لم ينطو على جريمة من

جرائم الحييزة المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ و ٢٧٠ من قانون العقوبات فان القرار الذي تصدره النيابة العامة في هذه المنازعات حيث لا يصلح الامر الى حد الجريمة ، يعد قرارا اداريا بالمعنى الاصطلاحي المقصود فان قانون مجلس الدولة لصدوره يقتضى وتظيفتها كسلطة ادارية ولتأثيره في مراكز قوى الشأن بالنسبة للمعين محل المنازعة ، وبذلك يخضع كسائر القرارات الادارية لرقابة القضاء الادارى على مشروعياته ، وخاصة من ناحية الاختصاص والسبب ، لمختصاص النيابة العامة في مواد الحييزة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا يشمل البت في منازعات الحييزة بعد فحص موقف الأطراف المتنازعة وتحقيق ادلة كل منهم والقطع بالاستحقاق فيهم مما يخص به القضاء المدني ، واقما يقتصر اختصاصها على اقرار وضع اليد الظاهر ونزع التعرض المسمى له دون اخلال بحقوق اصحاب الشأن في اللجوء الى القضاء المدني للبت في اصل النزاع حول الحييزة . وبذلك لا يجوز لها تمدي هذا الدور حتى لا يكون قرارها معيبا بعيب عدم الاختصاص الجسيم لانتقاله على اختصاص القضاء المدني ، وهو عمد يترتب ثبوته بتوافر معوماته في كل حالة على حدة .

ومن حيث انه يبين من الاوراق ان القرار الصادر من المحامي العام الاول بالمقصورة بوضع يد جميع ورثة على المعين محل النزاع ، لم يبت في موضع الحييزة على وجه قطعي يقتصب فيه سلطة القضاء المدني في هذا الشأن وانما وقف عند حد تمكين جميع الورثة دون بعضهم فقط من المعين محل النزاع مفسخا المجال للمتضرر من الانتداب الى القضاء المدني للفصل في اصل الحق ، ومن ثم فلا صحة لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من نعي مطلق على هذا القرار بعيب عدم الاختصاص الجسيم الذي ينحدر به الى درجة الاعتماد بقوله انطوائه على غصب لسلطة القضاء المدني ، دون تحييص لدى تدخل النيابة العامة به في اختصاص هذا القضاء لو اقتصرها على تثبيت الوقائع درما لتتقدم الوضع بين المتنازعين ودون فحص لدى مشروعياته وخاصة من ناحية صحة تقيده على السبب البرر له تلقونا ، ويلتالي من الحكمة تنصدي لموضوع المتنازعة بهذا الظن باعتبار انها مهية للفصل فيها .

الفصل الثالث

قضى الحيابة

اولا — سلطات قاضى الحيابة

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

انشأ المشرع نظام قاضى الحيابة الذى يملك حق الرقابة القضائية على ما تلزم به النيابة العامة فى منازعات الحيابة — تتمثل هذه الرقابة فى سلطات ثلاث هى تنفيذ امر النيابة العامة او تعديله او إلغائه — اذا استظهر قاضى الحيابة توافر شرطى تدخل النيابة العامة وهما :

١ — ان تكون هناك جريمة من جرائم الحيابة .

٢ — ان تكون هناك دلائل كافية على جدية الاتهام مع مراعاة اليقظة القانونى لمرض الأم خلال ثلاثة ايام من تاريخ صيوره ففي هذه الحالة يتدخل القاضى الى تقدير ملاءمة الاجراء التحفظى الصادر من النيابة العامة لحماية الحيابة علما ان يؤيده او يمحله — اذا لم يستظهر القاضى توافر شرطى تدخل النيابة العامة تعين عليه الفاء امر النيابة العامة على اساس انتفاء الجريمة وان النزاع حول الحيابة هو فى حقيقته نزاع مدنى لا يكون جريمة يعاقب عليها القانون .

الحكمة :

ومن حيث ان التثبت من اوراق ان الطامع اقيم دعواه ابتداء ضد المظنون ضدهم امام محكمة المنشأة الجزئية بعريضة اودعها فلم كتابها بتاريخ ١٩٨٢/١١/٩ استشكالا في قرار التولية العامة الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٦ بحماية حيوة المظنون ضده الاول لعقل النزاع ، نقضت تلك المحكمة بطنسة ١٩٨٣/٥/٢٤ بعدم اختصاصها ولائها بنظر الدعوى وباحتلتها الى محكمة القضاء الادارى عملا بحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات وذلك تأديسا على ان القرار المستشكل في تنفيذه لم يصدر من النيابة العامة في نطاق وظائفها القضائية ، ومن ثم فهو ليس قرارا تفاسيا وانما هو قرار اداري ، وتكون المخارعة بشأن تنفيذه خارجة من اختصاص القضاء التقني ، ويتخذ الاختصاص بنظرها للقضاء الادارى .

ومن حيث انه بتاريخ ٢٢ من ابريل سنة ١٩٨٢ اصدر المشرع قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات الصادر رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وتضمن اضافة المادة ٣٧٣ مكررا الى الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الذي يتضمن مرسوم الاعتماد الجنائي على الحيوة التي تجمعها فكرة واحدة هي « انتهاك حرية ملك الغير » والتي جعلها المشرع عنوانا للباب المذكور (السواد من ٣٦٩ - ٣٧٣ مكررا عقوبات) . وتضمن المادة المستحقة رقم ٣٧٣ مكررا على انه : « يجوز للنيابة العامة متى تلبت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم النصوص عليها في المواد السابقة في هذا الباب ، ان تأمر بتفحص اجراء تحفظ لحياة الحيوة ، على ان يمرض هذا الامر خلال ثلاثة ايام على القاضي الجزئي المختص لاسسار قرار مسبب خلال ثلاثة ايام بتليده او بتعديله او بالقبول . ويجب رفع الدعوى القضائية خلال سعين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة عند نظر الدعوى الجنائية ان تعمل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية او التهم بحسب

الأحوال بعد سماع أقوال ذوي الشأن بتأييد القرار أو بلفظه ، وبذلك كله يكون المماس بأصل الحق ويعتبر الأمر أو القرار الصادر كان لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها ، وكذلك إذا صدر أمر بالحفظ أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى « ويبين من صريح عبارة النص وما أورقته المذكرة الإصلاحية أن الإجراء التحفظي أو التحجيري الذي تتخذه النيابة العامة في هذا الصنف إنما هو إجراء أو تدبير مؤقت ، ويجب طيها عرضة خلال أمد وجيز على القاضي الجزئي المختص لاضطرار قرار بتخليته أو تمديده أو بلفظه خلال ثلاثة أيام على الأكثر . وبهذا تتصالح هذه التسلحية إلى مهمة القاضي الجزئي في أمور الفرض للجيرة الكونه للجزاء المنصوص عليها بالمواد ٣٦٩ عقوبك وما بعدها »

ومن حيث أنه يبين بما يتقدم أن المشرع قد أنشأ لأول مرة نظام قاضي الحيابة الذي يملك حق الرقابة القضائية على أمر النيابة العامة ، وتمثل هذه الرقابة في سلطات ثلاث ، فيصدر القاضي قراره إما بتأييد أمر النيابة العامة أو بتعديله أو بلفظه ، وعلى ذلك فإذا استظهر قاضي الحيابة توافر شروط تدخل النيابة العامة وحيا : « أن تكون هناك جريمة من جرائم الحيابة ، وأن تكون الدلائل كافية على جدية الاتهام ، وأن النيابة العامة قد راعت المبدأ القانوني لعرض الأمر خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ، ففي هذه الحالة ينتقل القاضي إلى تقدير ملائمة الإجراء التحفظي الصادر من النيابة أو تعديله » ، فإذا لم يستظهر قاضي الحيابة توافر شروط تدخل النيابة العامة فيتعين عليه حينئذ أن يقرر إلغاء أمر النيابة على أساس انقضاء الجريمة وأن النزاع حول الحيابة هو في حقيقته نزاع منفي لا يكون جريمة يعاقب عليها قانونا .

نقيا : التكيف القانوني للقرار من قاضي الحيابة

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

المبرة في تصيد الطبيعة القانونية للقرار الذي يصدره قاضي الحيابة لا تكون بالوقوف عند ظاهر الافظ الوارد بنص المادة (٢٧٢) عقوبات وإنما بالرجوع الى حقيقة القرار وقبوله - التصرف الذي يصدر من قاضي الحيابة يصدر منه بوصفه القاضي المدني المختص بالمحكمة الجزئية. وهو تصرف يدخل في نطاق وظيفته القضائية في مسألة حكيم هي الرقعة على اثر النتيجة الملبية باقتضاها اجراء تمتثل لحماية الحيابة - هذا التصرف يحسم الخصومة حول الحيابة بصفة مؤقتة ولا يقتضي مركزا قانونيا جديدا ويحسم الحيابة الظاهرة قبل ميلاد النزاع بغرض فسخ الاستئناف بين الطرفين المتنازعين على الحيابة حتى يصدر من المحكمة المختصة حكم قضائي يفضل في اصل الحق ويجوز حجة الشيء المحكوم فيه - يؤدي ذلك : - ان القرار الذي يصدره قاضي الحيابة هو حكم وقبي يجوز حجة مؤقتة تعقد اطرافه. اقتراح على الحيابة حتى تفصل المحكمة في الموضوع .

المحكمة :

ومن حيث انه ولئن كان نفس المادة المنشقعة ٢٧٢ مكررا لفتويات قد تمس على ان يعتبر قاضي الحيابة قرارا في هذا الشأن - الا ان تلك لا يحول دون التصديق لتطبيق الطبيعة القانونية لهذا القرار ، والمبرة في هذا لا تكون

بالموتوف عند ظاهر اللفظ الوارد بالنص ، وانما بالرجوع الى حقيقته ومقوماته . ولما كان التصرف الذى يصدر من تلقى الحييزة ان يصدر منه بوصفه القاضى الدنى المختص بالحكمة الجزئية ، وهو تصرف يصدر منه بمقتضى وظيفته القضائية فى مسئلة مدنية على الرقابة القضائية على امر النيابة بالتخاذ اجراء تحفظي لجمعية الحييزة ، وهذا تصرف يحسم الخصومة القائمة حول الحييزة بصفة مؤقتة بحيث لا ينشئ القرار المسبب الصادر منه مركزا قانونيا جديد ، وانما هو يحى الحييزة الظاهرة قبل ميلاد النزاع بهدف فض الاشتباك بين الطرفين المتنازعين على الحييزة حتى يصدر من المحكمة المختصة حكم قضائي يجوز حجية الشيء المحكوم فيه بفصل فى أصل الحق . وبذلك يتوافر لهذا القرار كل مقومات الحكم الوقتي الذى يصدر مسبيا بناء على ما يطالب من ظاهر الأوراق ان يكون هو وجه الصواب فى النزاع على الحييزة المعروض على تلقى الحييزة ، وهو حكم له حجيته الوقتية التى تعيد الطرفين المتنازعين على الحييزة ما لم يحدث تغيير أو تعديل فى الواقع السابقه او فى المركز القانوني للطرفين او لاحدهما .

ومن حيث ان التثبت من أوراق الطعن ان القرار المطعون فيه قد صدر من النيابة العامة بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٦ وتم عرضه على تلقى الحييزة بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٩ الذى اصدر فيه قرار بتأييد القرار المفكوك لغات الاستئناف التى قام عليها قرار النيابة العامة . ولما كان قرار تلقى الحييزة الصادر فى هذا النزاع هو فى حقيقته على ما سلف القول حكما ونظما له حجيته بين أطرافه فتخرج الطعن عليه أو المراجعة بشأنه من نطاق الاختصاص الأولي لقضاء مجلس القولة . ولا يغير من ذلك ان يكون الطامن عند اودع بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٨ جالطة مستندات انطوت على شهادة من جدول الشكاوى فى تيلة النشأة الجزئية صادرة بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٣ تعيد ان الشكاوى رقم ٢٢٤٥ لسنة ١٩٨٢ ادارى النشأة مقيدة برقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ منازعت حييزة ، وانما قد حفظت اداريا بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٤ . وانه بناء على ذلك لم يقدم لجلسة جنائية ليتأكد ما اذا كان غاصبا للمعين من عنده ، وهو الامر الذى يلعب بعمه اثران النيابة العامة كان لم يكن وكذلك تقرر تلقى الحييزة وذلك عقيل: بفرض المنعقدة ٣/٣٧٤ تكرار عقوبات التى تنص على ان

« يعتبر الأمر أو القرار الصادر كمن لم يكن عند مخالفة القواعد المشار إليها ، وذلك إذا صدر أمر بالحفظ أو بل لا وجه لأقامة الدعوى » ، ذلك لأن التحقيق من مراعاة أو اقامة الدعوى الجنائية خلال الستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار وتجهيز الأمر على الإخلال بهذه المواعيد المثل في اعتبار أمر النيابة أو قرار تاضي الحيوة كان لم يكن وبالتالي انعدام الاجراءات التي تكون قد صدرت بعدها هي أمور يقع على صاحب الشأن أن يلجأ فيها الى النيابة المختصة أو المحكمة المدنية لتجرى شقها في خصوص قيام الأمر أو زواله ، وذلك كله وفقا للقواعد المقررة في شأن التنظيم من قرارات النيابة العامة أو الطعن في قرار تاضي الحيوة لاستصدار حكم بالبقائه أو التقرير القضائي باعتباره كان لم يكن ، وفي كلا الحالتين يفرج الأمر عن الاختصاص الولائي .
القرار لحكم مجلس الدولة .

ومن حيث أن الهيئة المشكلة وفقا لحكم المادة (٥٤) مخبرا من قانون مجلس الدولة قد قضت بعدم التزام محكم مجلس الدولة بالفصل في الدعاوى المتعلقة بها من جهة قضائية أخرى طبقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات لما كانت هيئة الدعاوى تخرج عن الاختصاص الولائي لإحبيد قانونا لحكم مجلس الدولة ، ولما كان الثابت أن الطاعن كان قد اقام دعواه ابتداءا لمأ المحكمة الجزئية بتاريخ ١٩٨٢/١١/٩ مستشكلا في قرار النيابة العامة الطعون فيه وطالبا وقف تنفيذه وأن هذه المحكمة قضت .
بجلسة ١٩٨٢/٥/٢٤ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وإحالتها الى محكمة القضاء الإداري التي حكمت بجلسة ١٩٨٤/٥/١٠ باختصاصها بنظر الدعوى ويرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . وإذا كان الثابت مما تقدم أن الاختصاص بنظر هذه المرافعة يخرج عن نطاق الاختصاص الولائي المحدد قانونا لمجلس الدولة فإن الحكم المطعون فيه يتكون من جاذبه الصواب إذ تصدى للفصل في موضوع الدعوى ويتعين بناء على ذلك الحكم بالقبول وبعدم اختصاص محكم مجلس الدولة بنظر الدعوى وبإلزام الطاعن بالاصروفات .

(طعن ٢٣٧ لسنة ٣٠ في جلسة ١٩٨٦/٦/١٤)

الفصل الرابع

اختصاص مجلس الدولة بالنصّل في طلب إلغاء قرارات
الهيئة العامة للصّارة بالتّكّين والتي صدرت قبل العمل
بالحكم القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

قرارات الهيئة العامة بالتّكّين في منازعات الحيّزة الخنية والتي
لا تبلغ حد الجريمة الجنائية والتي صدرت قبل العمل بالحكم القانون رقم ٢٩
لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات والإجراءات الجنائية تعد
من القرارات الإدارية لصدورها بمقتضى سلطتها الإدارية وتخضع هذه
القرارات لرقابة القضاء الإداري لاستظهار مدى مطابقتها لحكم القانون .

المحكمة :

يسرى قضاء هذه المحكمة قبل العمل بالحكم القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢
بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية ، على أن
قرارات الهيئة العامة بالتّكّين في منازعات الحيّزة الخنية التي لا تبلغ حد
الجريمة الجنائية تعد من القرارات الإدارية لصدورها بمقتضى سلطتها
الإدارية ولما يترتب عليها من أثر قانوني ملزم يتعلق بمراكز قوى الشّأن
في النزاع إذ تستهدف سيادة النظام العام وتحقيق استقراره فيبقى على الحالة
الظاهرة إلى أن يقضى القضاء المختص في أصل الحق المتنازع عليه وفي هذا
النطاق تخضع هذه القرارات لرقابة القضاء الإداري لاستظهار مدى مطابقتها

لحكم القاتلون ، وفي واقعة هذه الدعوى ثار النزاع بين المطعون ضدها الأولى والمطعون ضده الثاني حول خيارة المحل الكائن بشرع اده بيور سعيد اثر وفاة مستلجره الأصلي وتحرز عن الواقعة المضر رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٨٠ ادارى العرب بورسعيد واصترت النيابة العامة قرازاها المطعون فيه بتعيين المطعون ضده الثاني من العين موضوع النزاع وعلى المتضرر الالتجاء الى القضاء ، وقد ثبت من تحقيقات المضر ان المذكور كان يزاول مهنته (جرحي) في المحل المتنازع عليه ، منذ فترة طويلة بالاشتراك مع مستلجره الأصلي وحتى نشب النزاع فقد ساعد ذلك عقد اتفاق كان قد ابرمه مع المستلجر في عام ١٩٦٧ يفيد بشاركته له في العمل بالحل وتفيد هذا الوضع باتوال الشهود بما فيهم منسوب الشفاعة في المنطقة فتوافرت على انه كان يعمل مع المستلجر منذ عشرين عاما بصفته شريكا ومستلجرا من الباطن يعلم صاحبه العقار ويسكن المنطقة وبذلك يكون قرار النيابة المسببة المطعون فيه بتمكينه قد صدر في حدود وظيفتها الادارية ابقاء على الوضع الظاهر الجدير بحماية القاتلون الى ان يحسم القضاء المختص هذا النزاع . وبهذه المثلة لا يكون هذا القرار قد اغتصب سلطة القضاء المختص كما يستوى قرارا مشروعا بتعليقه على اسباب صحيحة تبرره في الواقع والقانون بما يجمل طلب الشفاعة خزيا بالرفض ، ولذا ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك وقضى بالانفساء لماه يكون قد خالف القانون بما يقتضيه الحكم بالعلاق

(طعن ٢٣٥٠ لسنة ٣٠ في جلسة ١٧/١/١٩٨٧)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

قرارات النيابة العامة بالتمكين في منازعات الحيازة المدنية التي لا يبلغ الأمر فيها إلى حد الجريمة الجنائية تعد قرارات ادارية تصدرها من النيابة العامة بوصفها سلطة ادارية ولما يقرب عليها من اثر ملزم يتعلق بمراكز ذوي الشأن بالنسبة الى عين النزاع - تستهدف صيانة النظام العام وتحقيق استقراره - فتبقى على الحالة القائمة الى أن يقضى القضاء المختص في اصل الحق المتنازع عليه - تخضع هذه القرارات لرقابة المشروعية التي للقضاء الإداري على القرارات الادارية - لاستظهار مدى مطابقتها لحكم القانون .

الحكمة :

ومن حيث أن الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٣٠ القضائية يقضي على الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأييده ، فلذلك من مريضة الدموي التي صدر فيها أن الدمى لم يختص سوى المحلى العلم الاول لنيلية استئناف المنصورة ورئيس نيابة ديلاط الكلية مع ان كليهما لا يهمل الجهة الادارية الواجب اختصاصها وهي وزارة العدل ويطلبها وزيرها وبذلك تكون الدموي مرفوعة على غير ذى صفة وكان يتعين الحكم بعدم قبولها على خلاف ما قضى به الحكم المطعون فيه ، كما أن هذا الحكم خالف القانون واحكام المحكمة الادارية العليا في تضامه بالالغاء ، فهو بعد أن اكد أن القرار المطعون فيه صدر من النيابة العامة في نطاق وظائفها الادارية وأنه يمد قرارا اداريا ما يختص بمبحث مشروعية مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري فكان يتعين أن يجري رتبته عليه شأنه في ذلك شأن القرارات الادارية الاخرى وذلك

للتعرف على مدى مشروعيته ومطابقته للقانون في ضوء أسسليه ونظروف وملايمسات إصداره ، أما وقد خُصص مباشرة إلى قضائه المَطعون فيه دون بحث أو تمحيص هذه العناصر فيكون معينا لتناقض أسسليه ولما انطوى عليه من مخالفة لأحكام القانون . وفي هذه المنازعة عندما عرضت الشرطة على النيابة العامة أوراق الشكوى تلكد لها أن الاشتباك بين الطرفين المتنازعين حول حيازة العين وشيك الوقوع فأصدرت قرارها المَطعون فيه في حدود اختصاصها توقيما للجريمة دون مساس بأصل الحق في حيازة العين المتنازع عليها ولا باختصاص القضاء المدني في مواد الحيازة المدنية .

ومن حيث أن مبنى الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٣٠ القضائية أن الحكم المَطعون فيه خالف القانون وخرج في التطبيق على ما استقر عليه القضاء الإداري فيبعد أن أقر المبدأ المستقر بأن قرارات النيابة العامة في هذا المجال تعد قرارات إدارية بالمعنى القانوني ومن ثم تخضع لرتبة المشروعية التي للقضاء الإداري على القرارات الإدارية ، خلص إلى أن قرار النيابة العامة المَطعون فيه — وهو من هذا القبيل — قد انطوى على غصب لسلطة القضاء المدني الذي يختص بالفصل في هذه المنازعات مخالفا بذلك المبدأ الذي قام عليه ومقتضا عن أن القرار لم يفصل في المنازعة المدنية .

ومن حيث أنه من الذبح بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة المؤسس في طعن الحكومة على عدم اختصاص وزير العدل بصفته بمثل الجهة الإدارية الواجب توجيه المنازعة إليها فإنه ولئن ثبت من عرضة الدعوى عدم اختصاص وزير العدل إلا أنه تم اختصاص المحامي العام الأول لنيابة استئناف المنيورة الذي أصدر قراره — برفض تظلم المدعى من قرار نيابة مديلا الكية في الشكوى رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٨١ إداري مديلا ، والدعوى على هذا الوجه تكون قد رفعت على صاحب الصفة الذي يكفي اختصاصه قانونا فهو بمثل النيابة العامة في دائرة اختصاصه وهي بعد في هذا النطاق الجهة الإدارية المختصة بالمنازعة موضوعا . يضاف إلى ذلك أن قرار النيابة العامة المَطعون فيه صدر في حدود ملائمة قانونية بين طرفي الخصومة من علاقات القانون الخامس

ومن ثم فالطعن عليه سواء بالنسبة للنسبة العلية أو لوزارة العدل طعنا هينيا.
فلا يغير أيها بنا سينتهي اليه من غير القرار طبقا لحكم القضاء وبذلك يكون
الذبح بعدم قبول الدعوى في غير محله تبتغيين اطراحه

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى قيسل العمل بالقانون رقم ٢٩
لسنة ١٩٨٢، بتعديل بعض احكام قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية.
على ان قرارات النيابة العلية والتعيين في مقارعت الجيزة العلية التي لا يبلغ
الامر بها الى حد الجريمة الجنائية تعد قرارات اداة لصدورها من النيابة
العله بوصفها سلطة ادارية ، ولما يترتب عليها من اثر يلزم يتعلق بمراكز قوى
المشأن بالنسبة الى مين النزاع، ولانها تستهدف صيانة النظام وتحقيق استقراره
تبقى على الحالة الظاهرة التي ان يقضى للقضاء الخاص في اصل الحق المتنازع
عليه ، وفي هذا النطاق تقض هذه القرارات لرقبة المشروعية التي للقضاء
الاداري على القرارات الادارية ، لا يستلزم مدى مطابقتها لنصم القانون .
والثابت من وثائق المحضر رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٨١ اذرى مركز دباط ان
المواطن (.....) (المدعى عليه الرابع) ابلغ نوبة مركز دباط
ان والده (.....) كان يضع يسده على مشيخة عدلان - ارض
زراعية - بشاحية مزبة اللحم وعقب وفاته انتقلت خيالة الارض اليه وشقيقه
ووالده ورثة الخوف وان والدته منذ ذلك الحين تقوم على زراعتها وتوريد
المحاصيل منها للجمعية التعاونية الزراعية الا انه فوجيء بان عمه (.....)
(المدعى) يحتل على حطمة الارض المذكورة ويقوم بجن ما بها من محصول
ويبيعه لخصمه ، ونشرت النيابة العلية التحقيق البلاغ بان مسيخت اتوال
المشكو في حقته والشهود المرافقين جيران الارض موضوع النزاع مايدى
المشكو انه يملك هذه الارض وان رفته شقيقه (.....) يملكونه
في ذلك بينما تواترت اتوال الشهود على انه ولئن كان المشكو يملك الارض
الا ان حيازتها كانت لشقيقه (.....) منذ اكثر من خمسين
سنة ، علما انه التفتل الحيازة عقب وفاته الى زوجته وأولاده فيقومون بزراعتها
ويؤتيها الحاصلات الزراعية منها للجمعية التعاونية الزراعية وشهد بذلك
ايضا عليخ العالقية لغير الجمعية التعاونية الزراعية وفاته عليه مسند ترار

النيابة الصلبة المطعون فيه يتمكن ورثة (.....) من الأرض
موضوع النزاع ومنع تعرض المشكو في حقه (.....) (الدمى)
والشراء لهم في ذلك وعلى المتضرر اللجوء للقضاء المدني . وإذا كان ذلك ،
والثابت من الأوراق فإن هذا القرار يكون قد صدر في نطاق وظيفة النيابة
العامة الإدارية في الإبقاء على وضع اليد الظاهر الجدير بحماية القانون
التي أن يقضى القضاء المختص - عند اللجوء إليه - في أصل الحق المتنازع
عليه . ولا تريب على ذلك لأن القرار في هذه الحالة لا يكون قد فصل
في المنازعة المدنية سواء المتعلقة بالحيازة أو الملكية وبالتالي فلا يعتبر غيب
فصحب سلطة القضاء المدني فيستوى قراراً سليماً مطابقاً للقانون ، وهو
ما يقتضى رفض الدموى . وإذا قضي الجكز المطعون فيه بغير فلك يكون قد
خالف القانون بمسؤولية الإلغاء والقضاء برفض الدموى وإلزام الدمى
بالمروقات .

(طعنين ١٢٥٧/١٢٥٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٧/٥/٨)

مراجعة رقم (١٨٩)

المبدأ :

القرارات الصادرة من النيابة العمومية في منازعات الحيازة قبل العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ كانت تعتبر قرارات ادارية يجوز الطعن فيها امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى — مثل هذه القرارات اصبحت بعد صدور القانون المذكور قرارات قضائية تتعلق بالدعوى العمومية ودون مساس بأصل الحق وتخرج بذلك من الاختصاص الولاى لمحكم مجلس الدولة نظتم القانون المذكور كيفية مراقبة مشروعية هذه القرارات وجعلها القاضى الجزلى .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على ان النيابة العلية وهى شعبة اصيلة من شعب السلطة التنفيذية تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة الادارية فتعد تصرفاتها بصفاتها امانة على الدعوى العمومية من الاعمال القضائية التى تخرج عن دائرة رقابة المشروعية التى يباشرها مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى على القرارات الادارية ، اما التصرفات الاخرى التى تباشرها النيابة العلية خارج نطاق هذه الاعمال القضائية فتخضع لتلك الرقابة وانه لما كان الفصل فى منازعات مواد الحيازة معقودا للقضاء الدنى ولا يختص بالنيابة العلية فى هذا المجال طالما ان الامر لم يخطو على جريمة من جرائم الحيازة المنصوص عليها فى المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ من قانون العقوبات فان القرار الذى تصدره النيابة العلية فى هذه المنازعات قبل العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام

قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية حيث لا يصل الأمر إلى حد الجريمة
يعد قرارا إداريا بالمعنى المقصود في قانون مجلس الدولة ..

ومن حيث أن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ نشر في ٢٩ من إبريل
سنة ١٩٨٢ وعلى أحكام الباب الرابع عشر من قانون العقوبات (المواد من
٢٦٩ — ٣٧٢ مكررا) الإلصاقية بمقتضى جريمة ملك الغير سواء يقصد منع
الحياسة أو ارتكاب جريمة أو بعدم الخروج من المقار واجاز للنهية العابة
مضى تأييد دلائل جدية كافية على جنية الاتهام أن تأمر باختلاف اجراء تحفظي
لحماية الحياسة على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضي الجزئي
المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتفيذه أو بتعديله
أو بإلغائه ، ومن ثم فإن قرارات النهية العابة الصادرة في الشكاوى المقدمة
اليها من الأفراد ضد آخرين بشأن حمية الحياسة أصبحت بمقتضى هذا
القانون امعالا قضائية وقد نظم القانون كيفية مراقبة بشرعية هذا القرار
وجعلها للقاضي الجزئي واعتبر القرار كأن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار
اليها في المادة ٣٧٢ مكررا وكذلك اذا صدر أمر بالحفظ أو بكن وجه لكتابة
الدعوى كما أوجب هذا القانون رفع الدعوى الجنائية خلال تسعين يوما من
تاريخ صدور هذا القرار وعلى المحكمة عند نظر الدعوى الجنائية أن تتسبب
في النزاع بتأييد القرار أو بإلغائه وذلك كله دون مسيل لمسيل الحق ،
وترتبا على ذلك فإن قرارات النهية العابة الصادرة في ظل العمل بالقانون
رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ في منازعات الحياسة بين الأفراد أصبحت قرارات قضائية
تتعلق بالدعوى المدنية — ودون مسيل لمسيل الحق ، وتخرج من الاختصاص
الولاى لحكم مجلس الدولة عملا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

(طعن ٢٨١٠ لسنة ٣١ ق بجلسة ١٩٨٩/٤/٢٢)

مقدمة رقم (١٩٠)

المسجد :

التفويض رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون المقبولات - القرار الذي تصدره النيابة العامة في منازعات الحيابة قبل العمل بأحكام هذا القانون - كان يعد قرارا إداريا بالمفهوم الاصطلاحي المقصود في قانون مجلس الدولة لمصوره في حدود الوظيفة الإدارية للنيابة العامة لما ينطوي قرارها في هذا المجال من التزام لنزوى الشئان فيما لهم من مراكز قانونية متعلقة بحياتهم المعين محل النزاع - يخضع هذا القرار لما تخضع له سائر القرارات الإدارية من رقابة القضاء الإداري التي يستطاع على عناصر القرار خلاصة من تلميح الاختصاص والسبب .. اختصاص النيابة العامة في مواد الحيابة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا وانما ينحصر دورها في اقرار وضع اليد الظاهر عند بدء النزاع على حقة ومنع التعرض التزم على المنق دون اخلال بحقوق اصحاب الشئان في اللجوء الى القضاء المختص ثبت في اصل النزاع حول الحيابة - رقابة القضاء الإداري على قرار النيابة العامة في شأن الحيابة تنحصر في التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهت اليها مستخلصة استخلاصا سابقا من واقع صحيفة نتجها ماليا وقانونا من عدمه .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى ، قبل العمل بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون المقبولات ، على ان القرار الذي تصدره النيابة العامة في منازعات الحيابة حيث لا يمل الأمر الى حد الجريمة يعد قرارا إداريا بالمفهوم الاصطلاحي المقصود في قانون مجلس الدولة

أ. نصنوره في حدود وظيفتها الإدارية لما ينطوي عليه قرارها في هذا المجال من أثر ملزم لقوى الثقل فيما لهم من مراكز قانونية متعلّقة بمخازنهم للبعين مثل النزاع، ويخضع هذا القرار لنا تخضع له تسلسل القرارات الإدارية من رقابة القضاء الإداري التي يسلفها على عناصر القرار خلاصة من نحتجى الاختصاص والسبب، لأن اختصاص القبلية العينية في مواد الحيازة ليس اختصاصا شاملا أو ملتا وإنما يقتصر دورها في إقرار وضع اليد الطاهر عند بدء النزاع على حاله ومنع التعرض العام على العنف دون إخلال بصرف أصحاب الشأن في اللجوء إلى القضاء المختص للمبتدئ في أصل النزاع كمنول الضمارة. فإن تفتت القبلية العينية هذا الدور المرسوم لها إلى تحقيق شروط القبلية وتوغلنا في بحث أصل النزاع حولها وصولا إلى التغير الوضع العام عند بدء النزاع فإن قرارها يكون نهائيا بعبء عدم الاختصاص التقييم، أما إذا صدر القرار في حدود ما تختص به القبلية العينية في حالة الثقل، فإن رقابة القضاء الإداري عليه تنحصر في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهت إليها مستخلصة استخلاصا حقيقيا من واقع مستفيضة نتائجها ماديا وتوغلنا من حينه : (من هذا القضاء الحكم الشافع بطلته ٥ من يونيو سنة ١٩٨٨ في العنصرين رقمين ٢٧٤٩ و ٢٧٥٨ جلسة ٣٠ القضائية) .

ومن حيث أن الخيف من الإبراقية ابن السيد / (.....)
 كان قد تقاعده الشكوى إلى السيد / مأمور قيسو شرطة بنتر بمنهول أبردا بها أن
 السيد / (.....) قام بتاريخ ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٨٠ باقتحام
 شقة كاتبة بالمحور الأرضي بالزل الملوك لها بتسيير التفتيش المتفرع من
 ضاروع سيد زغول بمنهول ، بدون وجه حق أو سند من القانون مما يشكل
 واقعة غصب جازتها للشقة المأوا إليها بقها يطلبان إصدار الأمر
 بالتحقيق في الواقعة مع اثبات حالة الشقة ، وقد قيدت الشكوى تحت رقم
 ٢٣٤٨ لسنة ١٩٨٠ إداري - وتاريخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ قسرو
 السيد / رئيس النيابة تمكن الشاكين / (.....)
 من حيازة العين موضوع النزاع ومنع تعرض الشكين / (.....)
 لها في ذلك وتقوم الضرر يلجؤ الى القضاء الجنائي لتزريب ، وتاريخ
 ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ تقام السيد / (.....) إلى السيد

المستشار / المحامي العام بنظم من قرار رئيس النيابة المشار اليه ، أوضح فيه أن يقيم في شقة بالدور الأرضي من العقار المملوك لشقيقه (.....) بموجب عقد إيجار حالت صلة القرى دون تحريره أو الحصول على إيجال يفيد بسداد الأجرة . وبمناسبة خلافت عائلية طرأت ، فقد لجأ المذكوران إلى التقدم بالشكوى المشار إليها بزعم اغتصابه الشقة ، إلا أن تحقيق الشكوى أثبت عدم صحة هذه الإدعاء فكان أن استندت النيابة بمنهور قراراً بحماية وضع يده إلا أن المذكورين نظماً من القرار إلى السيد / رئيس النيابة فكان أن أصدر قراره المشار اليه . واستطرد السيد / في شكواه ببيان أن القرار المشار اليه لا يستند إلى التحقيقات التي تمت والتي تفيد حيالته لعين النزاع حيالة قانونية هائلة ومستقرة مقترنة بوضع اليد القانوني ، وعلى ذلك يكون نكاح المذكورين من الشقة امتداداً صارخاً على حقه ، واقتضى النظام إلى طلبه القضاء قراراً رئيس النيابة بمنهور وتفيد قرار وكيل نيابة يندل بمنهور الصناديق بحماية وضع يده على الشقة محل النزاع ويكتب المؤرخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٨٩٠. أماد السيد / وكيل نيابة تميم بمنهور السيد مأمور القسم بأن السيد المستشار / المحامي العام الأول واقم على تمكين السيدين / من حيالة عين النزاع ومنع تعرض المشكو / لها في تلك - ويفيد محضر الشرطة المؤرخ ١٠/٧/ ١٩٨٠ أن ضابط القسم توجه لعين النزاع لتفقيده قرار السيد / المحامي العام إلا أن زوجة السيد / منقته من الدخول ، وتأثر على المحضر تنفيذ القرار بالقوة الجبرية ، وتم التنفيذ بذات التاريخ ، ويفيد المحضر الذي أمد في هذا الشأن ، وجود متفولات كثيرة بالشقة تم إخراجها وتسليمها إلى السيد / وتم تسليم الشقة إلى السيدين /

ومن حيث أنه ولئن كانت محكمة القضاء الإداري بالاستكدرية انتهت في حكمها المظنون فيه بالطعنين المائلين إلى الغناء القرار المطعون فيه (تأسيساً على أخذ صيغة من النيابة العامة يمثل في ذاته اغتصاباً لسلطة والقياساء للمنفذ الذي يتخلل وتخلله بالتمسك في دخول الميمنة المدنية عرفت على رايون مشهوراً بمسبب عدم الاختصاص بالجنس . وكان هذا

النظر لا يتفق وصحيح تفسيرها لأحكام القانون على نحو ما كشف عنه واستقر عليه قضاء هذه المحكمة على نحو ما سلف البيان ، وبمع ذلك لا يكون ثمة ما يحول بين هذه المحكمة وبين التصدى لموضوع المنازعة ، متى كانت مهياة للفصل فيها . فقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن الطعن أمامها يثير المنازعة برمتها ويكون لها أن تنزل على الحكم المطعون فيه وعلى القرار المطعون فيه جميعا صحيح حكم القانون فطلبتنا كلت الدعوى مهياة للفصل فيها ، فليس من تقييد أن تصدى لها هذه المحكمة الأمر الذى يتعين معه رفض ما تطلبه هيئة مفوضى الدولة ، في تقرير الطعن ، من إحالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية لاتفضل فيها مجددا بهيئة اخرى .

ومن حيث أنه بالاطلاع على أوراق الشكوى رقم ٢٢٤٨ لسنة ١٩٨٠ ادارى قسم دمنهور يبين أنه ولئن كفت المنازعة التى ثبت بتاريخ ١٢ من اغسطس سنة ١٩٨٠ بواسطة الشرطة قد ثبت بها أن بالشفقة محل المنازعة اطارات وقطع غيار سيارات الا أنه ثبت منها وجود منقولات للسيد / ، وقد أقر كل من السيدين / الذى يعمل لديه السيد / كسائق سيارة نقل ، وأنه زاره أكثر من مرة بالشفقة محل النزاع التى نقل بمنقولاته قبل حوالى خمسة وأربعين يوما سابقة على تاريخ تقديم الشكوى . كما أعاد السيد / بأنه زار السيد / بالشفقة محل النزاع أكثر من مرة وقرر بأن المذكور أقام بالشفقة المذكورة في تاريخ يتفق والتاريخ الذى قرره السيد / فإذا كان ذلك ، وكانت المعلنة قد خلت مما يفيد وجود آثار كسر أو استعمال عنف بلب الشفقة ، فإن استخلاص واقعة تولد السيد / بالشفقة محل النزاع وقت تقديم الشكوى يكون استخلاصا مسبقا ، مما يتعين معه حملية هذا الوضع كلية ، ليا ما يكون من صحة استفاد هذا التواجد المادى الى سندات تفونى صحيح سواء كان أساسه علانية ايجارية او تم على التسامح نظرا لعلاقة الأخوة التى تربط بين المتنازعين على الشفقة . ولا يغير من هذا النظر ما إبداه بعض الجيران من أن المنزل (م - ٣٩)

ملك السيدين / وانهما كذا يستميلان الشقة كمخزن
لتقطع غيار السيارات ، فذلك ليس من شأنه ان ينفي واقعة توليد
السيد / بالشقة وقت نشأة المازعة
حول الحيازة . وبالترتيب على ذلك يكون القرار المطعون فيه قد قضى بتكبن
السيد / من عين النزاع قد قام على سند غير صحيح
من الواقع ما يتعين معه الغاؤه . وإذا كان ذلك كذلك وكان الحكم المطعون
فيه قد انتهى الى الغاء القرار المتسلر اليه ، وان استند في قضائه
الى اسباب لا تتفق وصحيح حكم القساقون ، فلا يكون لمة وجه للحكم بالفقه
، وتكتفى هذه المحكمة بان تحل اسبابها محل الاسباب التي استند عليها
الحكم المطعون فيه .

(طعن ٦٠٣ و ٦٠٨ لسنة ٢٨ قى جلسة ١٩٨٠/٢/١٠)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

قبل العمل بالحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات كانت النيابة العامة تجمع بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة التنفيذية - ذلك اذا خصتها القوانين بأعمال من صميم الأعمال القضائية - هي المتعلقة بإجراءات التحقيق والادعاء - هذه الأعمال ذات الطبيعة القضائية تخرج لهذا السبب عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء ادلى - فلا يخضع برقبة مثيروعيتها - تنحصر رقبة القضاء الادارى فى القرارات الادارية - التصرفات التى تبلاهم النيابة العامة خارج نطاق الأعمال القضائية تصدر منها بصفتها جهة ادلى - اذا تواضعت فى القرارات الادارية موقمت للقرار الادارى (وهو كل انصاح لجهة الادارة من ارادتها المقرمة بماتها من اختصاص بمقتضى القوانين واللوائح فى الشكل الذى يغره القانون لاهداث اثر قانونى متى كان ذلك ممكنا وجازا قانونا ابتغاء تحقيق المصلحة العامة) فتختص محكم بمجلس الدولة برقبة بشرعية هذه القرارات - الفصل فى منازعات الحيابة معقودا للقضاء العادى - لا تختص فيه النيابة العامة الا حيث يكون فى الامر جريمة من جرائم الحيابة المنصوص عليها فى المادتين ٢٩٦ و ٢٧٠ من قانون العقوبات - القرار الذى تصدره النيابة العامة فى هذه المنازعة بعد قرارا ادلىا - ذلك لصدوره من النيابة العامة فى حدود وظيفتها الادارية ولما ينطوى عليه قرارها من اثر ملزم لدوى الشان .

اختصاص النيابة العامة فى منازعات الحيابة فى غير حالات الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٢٩٦ و ٢٧٠ من قانون العقوبات ليس لخصوصا

شاملا ومطلقا - اذا ان الفصل في موضوع الحيابة هو من اختصاص القضاء العادى بنص القانون - يقتصر دور النيابة العامة في منازعات الحيابة قبل العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه على اقرار وضع الاد على حالة مند بعد النزاع ومنع التعرض للقائم على الصنف دون اخلال بحقوق نوى الشان في اللجوء الى القضاء العادى للبت فى اصل النزاع على الحيابة - اذا جاوزت النيابة العمالة ذلك انطوى قرارها على عيب عدم الاختصاص الجسيم - منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه كف المشرع يد النيابة العامة عن التدخل من منازعات الحيابة - الا اذا كان فى الامر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع عشر من قانون العقوبات وهى الجرائم المتعلقة بانتهاك حرمة ملك الغير بالضوابط والاجراءات والواعيد المنصوص عليها فى المادة ٣٧٣ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه - فيما عدا ذلك فانه لم يكن للنزابة العامة ثمة اختصاص باصدار لية قرارات فى منازعات الحيابة - اذا اصبح الامر يرمته بتروكا للمحكمة المختصة تفصل فيه بحكم يجوز حجية الشئ المحكوم فيه سواء فى المجال الجنائى او المدنى .

ومن حيث انه قد جرى قضاء هذه المحكمة قبل العمل باحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات على ان النيابة العامة تجبى بين طرف من السلطة القضائية وآخر من السلطة التنفيذية ، ان ضمنها القوانين باعمال من صميم الاعمال القضائية ، هى المتعلقة باجراءات التحقيق والاثام ، كالقبض على المتهمين وحبسهم احتياطيا وتفتيشهم ، وتفتيش منازلهم والتصرف فى التحقيق سواء برقم الدعوى العمومية ام بتقرير الأوجه لاعتبتها لم يحفظ التحقيق مؤقتا الى غير ذلك من الاجراءات المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية وغيره من القوانين وان هذه الاعمال ذات الطبيعة القضائية تخرج لهذا السبب عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء

إدارى فلا يختص برقابة مشروعاتها ، حيث تقتصر ولايته في رقابة المشروعات طبقاً لقانونه ، في القرارات الإدارية وعلى هذا فإن التصرفات الأخرى — عدا ما سبق ذكره — التي تبثرها النيابة العميلة خاضعة لنطاق الأعمال القضائية تصجر منها بصفتها جهة إدارية ومن ثم لم تندرج في مفهوم الاختصاص المنوط بيجلحكم مجلس الدولة برقابة مشروعات سائر القرارات الإدارية متى توافرت لها مقومات القرار الإدارى بمعناه الاصطلاحي المتميز تشوينا ، إلا وهو كل انفصاح لجهة إدارية عن إرادتها الملزمة ، بما نهان من اختصاص بقتضى القوانين واللوائح في الشكل الذى يقرره القانون لحدوث أثر قانونى متى كان ذلك ممكناً وجازاً قانوناً ، لبتقاء تحقيق الصلحة العامة . فإنه إما كان الفصل في منازعات الحيابة مقبوعاً للقضاء العلى ولا اختصاص فيه للنيابة العامة الا حيث يكون في الأمر جريمة من جرائم الحيابة المخصوص عليها ، في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ من قانون العقوبات ، فان القرار الذى تصدره النيابة العامة في هذه المنازعات حيث لا يرى الأمر فيه الى حسد التجريم ، يعد قراراً إدارياً بالمفهوم الاصطلاحي المنوع عنه ، لصدوره من النيابة العامة في حدود وظيفتها الادارية ولما ينطوى عليه قرارها من اثر ملزم لنوى للشان فيها لهم من مراكز قانونية مطلقة بحيازتهم للمعين محل النزاع ، ولا يغير من ذلك ان هذا القرار قصد به معلونة جهلت الخسيط الادارى في ممارسة اختصاصها ببيع الجرائم قبل وقوعها اذ ان توافر هذا القصد او عدم توافره انما يتعلق بركن الغاية في قرار النيابة العامة الذى نتوأم له على هذا النحو ، مقومات القرار الإدارى بمعناه الاصطلاحي المشار اليه ، مما يختص بمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى برقابة مشروعاته ، سواء بحريق إلغاء ام التحويل ، طبقاً لمد قانون مجلس الدولة ، طالما لم يكن في الأمر جريمة من جرائم الحيابة المخصوص عليها في المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ من قانون العقوبات خسيها سبق بيانه وان اختصاص النيابة العميلة في منازعات الحيابة — في غير حالات الجرائم المخصوص عليها في المادتين ٣٦٩ و ٣٧٠ عقوبات — ليس اختصاصاً تسليلاً او مطلقاً ، فهو لا يمتد الى البت في المنازعة بعد فحص موقف الأطراف المتنازعة واستعراض ادلة كل طرف ثم منح الحيابة ان يستحقها اذ ان الفصل في موضوع الحيابة هو من

اختصاص القضاء العبادي ينص القانون ، انما يقتصر دور النيابة العامة في منازعة الحيابة - قبل العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢. المسائل انذكر - على اقرار وضع اليد على حالة عند بدء النزاع ومنع التعرض النكر - على اقرار وضع اليد على حالة عند بدء النزاع ومنع التعرض للبت في اصل النزاع على الحيابة بحيث اذا جاوزت النيابة العامة ذلك الى التدخل بالتحقيق في شروط الحيابة والتوغل في بحث اصل النزاع وصولا الى تمييز الامر الواقع الذي كان قائما عند بدء النزاع ، انطوى قرارها على ميب عدم الاختصاص للجسيم لما يمثل من اعتداء على اختصاص القضاء المدني بمواد الحيابة ، ومتنفي ذلك ولازمه انه يتعين بحث ظروف الحال بالنسبة الى كل قرار تصدره النيابة العامة في مسائل الحيابة - قبل العمل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه - لاستيفاء ما اذا كان هذا القرار - شأنه شأن أى قرار ادارى - قد صدر في حدود ما تختص به النيابة العامة وان النتيجة التى انتهى اليها مستخلصة استخلاصا سلفا من وقائع صحيحة تنتجها مائيا وقانونيا ، فيكون القرار قائما على صحيح سببه ، اذ انه ليس كل قرار تصدره النيابة العامة في منازعة الحيابة يعد خصبا لاختصاص القضاء المدني بهذه المنازعات ، حسبما سبق بيانه .

ومن حيث ان القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ قد نص في مادته الرابعة على ان تضاف الى قانون العقوبات مواد جديدة منها المادة ٣٧٣ مكررا تنص على انه :

• يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جحية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب ان تقرر باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحيابة ، على ان يعرض هذا الامر خلال ثلاثة ايام على القاضي الجزئى المختص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة ايام على الأكثر بتأييده او تعديله او بلفظه ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة عند نظر الدعوى الجنائية - ان تحصل في للنزاع بناء على طلب النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية

أو إنهم يحسب الأحوال ويمد سماع أقوال ذوي الشأن بتنفيذ القرار أو بإلغائه ، وذلك كله دون مساس بأصل الحق ويمتد للأجر أو النذر للصادر كان لم يكن عند مخالفة المواعيد بالشمار إليها ، وكذلك إذا صدر أمر يحتفظ أو يبان لا وجه لأقلمة الدعوى « . ويبين من هذه المادة أن المشرع وضع تنظيمًا قانونيًا خاصًا للإجراءات التي تتبعها النيابة العامة لحماية وضع اليد الناعمة عنفا يرتبط الأمر بجريمة من الجرائم التي تشكل انتهاكًا لحرمة ملك الغير ، وجعل ما عساه يصدر من إجراء تحفظي تتخذه النيابة العامة في هذا الشأن خاضعًا لرقابة القاضي الجزئي المختص ثم للمحكمة الجنائية التي تفصل في الدعوى الجنائية ، وذلك مع مراعاة المواعيد التي تورتها هذه المادة ، ومؤدى حكم هذه المادة أن المشرع - منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ (المشار إليه - كف يد النيابة العامة عن التخطيل في منازعات الحيازة ، إلا إذا كان في الأمر جريمة من الجرائم المنصوص عليها بملاب الرابع عشر من قانون العقوبات ، وهي الجرائم المتعلقة بتهتك حرمة ملك الغير ، وذلك بالضوابط وبالإجراءات وفي المواعيد المنصوص عليها في تلك المادة ، وبمما عدا ذلك فإنه لم يعد للنيابة العامة ثمة اختصاص بصصدار أية قرارات في منازعات الحيازة وأصبح الأمر بمرته متروكًا للمحكمة المختصة ، تفصل فيه بحكم يجوز حجية الشيء المحكوم فيه ، سواء في المجال الجنائي أم المدني .

ومن حيث أن الثالث بمذكرة نيابة استئناف المنصورة في القضية رقم ١٦٧٥١ لسنة ١٩٨٥ . جنح بلفاس المودعة بحافظة مستندات الحكومة المتقدمة ببطسة ١٩٨٦/٨/٢٨ لأم محكمة القضاء الإداري ، أن الواقعة تطس فيها أبلغ به وقرره (.....) في محضر الضبط المؤرخ ١٩٨٥/٨/١١ . من أنه ، وآخرين يشمون يدهم على قطعة أرض زراعية مساحتها ٢٥٠ عدنانا منذ عام ١٩٥٥ ويقوم بسداد أيجارها لمصلحة الأملاك ويستصلهاها وزراعتها ، إلا أن المهندس (.....) التابع لشركة الدلتا يتعرض لهم في حيازتهم لأرض الفزاع ، ويعد سماع من رات نيابة بلفاس الجزئية لسماع أقواله ، على النحو المبين بمذكرة نيابة استئناف المنصورة المشار إليها ، أصدرت نيابة بلفاس الجزئية سمرارا بتاريخ ١٩٨٥/١١/١١ بتمكن

(.....) من أرض النزاع ومنع (.....) والغير من التعرض لهم في حياتهم وقد أيد السيد / قاضي الجيزة هذا القرار في ١٢/١١/١٩٨٥ ويتاريخ ١٠/١١/١٩٨٥. تم قيد الأوراق جنحة بالمادة ١/٣٦٩ عقوبات ضد (.....) لدخوله عقارا في حيازة كخرين بقصد منع جاراتهم بالقوة وأرسلت الأوراق إلى النيابة الكلية بمذكرة للاذن برفع الدعوى العمومية ضد المتهم وتطلب شركة وسط الدلائل القرار المذكور فقرر السيد المستشار المحامي العام لنيابة المنصورة الكلية استيفاء الأوراق على النحو المبين بمذكرة نيابة استئناف المنصورة المصورة المشر إليها ، وقامت نيابة بقبض الجزئية باستيفاء التحقيق حسبها هو مبين يترك المذكرة ، وينسأ عليه قرر السيد المستشار المحامي العام لنيابة المنصورة الكلية إلغاء رقم الجنحة وقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها إداريا فقط لم تعظم الشكاوى من هذا القرار فقررت نيابة استئناف المنصورة إعادة الأوراق بعد انتهاء اللازم استنادا إلى أقوال الشهود بتحقيقات النيابة العامة وأقوال رئيسي نقطة شرطة الحرية وما قرره رئيس مباحث مركز بقبض بقبض بقبضات النيابة واستنادا إلى نص المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات ، ويتاريخ ٢١/٨/١٩٨٦ أشر السيد المستشار المحامي العام الأول على هذه المذكرة بالنظر .

ومن حيث أن النائب مما تقدم أن النيابة العامة حال مباحثتها لاختصاصها القضائي بالتحقيق والنظر في اتهام بأحدى جرائم الجيزة ارتكبت استيفاء التحقيق الذي أجرته النيابة الجزئية وأسفر عن قيد الواقعة بتوقيع جنحة وبعد استيفائه على نحو ما أمرت به النيابة الكلية انتهى تصرف هذه الأخيرة إلى إلغاء رقم الجنحة وقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها إداريا ، فقط لم تعظم المدعى من هذا القرار فقررت نيابة استئناف المنصورة تأييده وتأثر عليه بالنظر بتاريخ ٢١/٨/١٩٨٦ من السيد المحامي العام الأول .

ومن حيث أن المقرر أن إجراءات التحقيق والنظر التي تتخذها النيابة العامة ، طبقا للاختصاص المنوط بها بمقتضى مواد قانون الإجراءات الجنائية ، وذلك فيما يتصل بأحدى الجرائم المصنوع عليهما في قانون

المعقوبات والقوانين الأخرى ، ومنها جرائم الحيازة ، لا تعد لإجراء تحفظها
بتمكن طرف من الحيازة في مواجهة طرف آخر ، إنما هي من الإجراءات التي
تستلزمها إجراءات التحقيق والتصرف في الاتهام الجنائي والتي تتخذها
النيابة العامة بمقتضى وظائفها القضائية بوصفها سلطة تحقيق واتهام
وبهذه المنابة تعقر هذه القرارات قرارات قضائية تنأى بطبيعتها عن ولاية
محكم مجلس الدولة ولخوئ الشأن التظلم منها والطعن فيها طبقاً لأحكام
قانون الإجراءات الجنائية ومتى كان ذلك فإنه ينتفى في القرار المطعون فيه
وصف القرار الإداري بالمعنى الاصطلاحي السالف الذكر .

ومن حيث أن محل دعوى الإلغاء والقرار الإداري الذي ينصب عليه
طلب المدعى بالإلغاء وأنه نتيجة لعدم وجود القرار الإداري محل الدعوى
لورودها على غير محل مما يعدم الخصومة أحد أركانها الأساسية حيث
لا تقوم خصومة بغیر خصوم ومحل وسبب الأمر الذي يترتب عليه إغياپ
القرار الإداري محل النزاع عدم ورود الدعوى على محل مما يخل في ولاية
محكم مجلس الدولة ون ثم وجوب الحكم بعدم قبول هذه الدعوى ، واذا خالف
تضاء الحكم الطعن هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون والخطأ في تطبيقه
وتأويله مما يضمن معه القضاء بالحق .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملاً بأحكام المادة
(١٨٤) مرافعات .

(طعن ١٤٩٨ لسنة ٣٣ في جلسة ١٩٩١/١/١٩)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل في طلب الغاء قرار النيابة العامة الصادر في منازعات الحيابة — بشرط الا ينطوى الامر على جريمة من جرائم الحيابة — اختصاص النيابة العامة في منازعات الحيابة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا فهو لا يمتد الى البت في المنازعة بعدد محض موقف الأطراف المتنازعة واستعراض ادلة كل طرف ثم منع الحيابة لمن يستحقها — اذ ان الفصل في موضوع الحيابة يدخل في اختصاص القضاء الجنى بنص القانون — دور النيابة العامة في هذه المنازعات يقتصر على ابقاء وضع اليد على حالة عند بدء النزاع ومنع التعرض للقائم على العنف — ذلك دون اخلال بحقوق نوى الثبأن في اللجوء الى القضاء المدنى للمبت في اصل النزاع حول الحيابة — اذا جاوزت النيابة العامة ذلك انطوى قرارها على عيب عدم الاختصاص الجسيم لما يمثله من اعتداء على اختصاص القضاء المدنى في مواد الحيابة — مقتضى ذلك ولازمه انه يتعين على محكمة القضاء الادارى ان تبحث ظروف الحال بالنسبة الى كل قرار يصدر من النيابة العامة في مسائل الحيابة — لتبين ما اذا كان القرار قد صدر في حدود ما تخصص به النيابة العامة وان النتيجة التى انتهى اليها مستخلصة استخلاصا سائغا من وقائع صحيحة تنتجها ماديا وقانونيا فيكون القرار قائما على صحيح سببه .

الحكمة :

ومن حيث انه يقطع لفصل النزاع في هذا الطعن هو تحديد مدى سلطة النيابة العامة في منازعات الحيابة فان قضاء المحكمة جرى على انه قبل

المعمل بالحكم القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض احكام قانون العقوبات والاجراءات الجنائية فان الفصل في منازعات مولد الحيضة معقودا للقضاء المدني ولاختصاص للنيابة العامة في هذا المجال الا اذا لتطوى الامر على جريمة من جرائم الحيضة المنصوص عليها في المادتين ٣٦٩ ، ٣٧٠ من قانون العقوبات وان القرار الذي تصدره النيابة العامة في هذه المنازعات عنما لا يصل الامر الى حد الجريمة بعد قرارا اداريا بالمفهوم الاصطلاحي في قانون مجلس الدولة واسلس ذلك ان القرار في هذه الحالة يصدر من النيابة العامة في حدود وظيفتها الادارية منطويا على اثر ملزم لذوى الشأن فيما لهم من مراكز قانونية متعلقة بحياتهم للمقار محل النزاع وانه لا يتدرج في ذلك كون القرار قصد به معلونة سلطات الضبط الادارى في ممارسة اختصاصها المطلق بمنع الجرائم قبل وقوعها . اذ ان توافر هذا القصد او عدم توافره ينطق بركن الفعلية في قرار النيابة العامة الذى يتوالت له مقومات القزار الادارى . ومؤدى ذلك هو اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل في طلب القضاء قرار النيابة العامة الصادر في منازعات الحيضة بشرط الا يطوى الامر على جريمة من جرائم الحيضة . وان اختصاص النيابة العامة في منازعات الحيضة ليس اختصاصا شاملا او مطلقا ، فهو لا يمتد الى البت في المنازعة بعد فحص موقفك الاطراف المنازعة واستعراض امله كل طرف ثم منح الحيضة ان يستحقها ، اذ ان الفصل في موضوع الحيضة يدخل في اختصاص القضاء المدني بنص القانون وان دور النيابة العامة في منازعات يقتصر على ابقاء وضع اليد على حالة عند بدء النزاع ومنع التعرض للقائم على العنف ، دون اخلال بحقوق ذوى الشأن في اللجوء الى القضاء المدني للبت في اصل النزاع حول الحيضة . بحيث اذا جاوزت النيابة العامة ذلك الى التدخل بالتحقيق في شروط الحيضة والتوغل في بحث اصل النزاع وصولا الى تغيير الامر الواقع الذى كان قائما عند بدء النزاع . انطوى قرارها على عيب عدم الاختصاص الجسيم لما يمثله من اعتداء على اختصاص القضاء المدني في مواد الحيضة . وان مقتضى ذلك ولازمه انه يتعين على محكمة القضاء الادارى ان تبحث ظروف الحال بالنسبة الى كل قرار يصدر من النيابة العامة في مسائل الحيضة لتبين ما اذا كان القرار قد

مصدري في حدود ما تخصص به النيابة العامة ، وإن النتيجة التي انتهى إليها
مستخلصة استخلاصا سلفا من وقائع صحيحة تنتجها ماديا وقانونيا .
فيكون القرار قائما على صحيح سببه ، إذ أنه ليس كل قرار تصدره النيابة
العامة في شأن منازعات الحييزة يعد غمضا لاختصاص القضاء المدني
بها حسبما سبق بيانه .

ومن حيث أنه حتى كان ذلك وقامت واقعة النزاع بيننا برئيس نيابية
سيناء الكلية قد أصدر قرارا في الشكوى رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٩ إداري
العرشي - والوحد من السيد المحامي العام يتمكن (.....)
من الانتفاع بالأرض موضوع النزاع في مساحات مختلفة حييزة لكل منهم ،
والتي كانت موضوع منازعة بينهم ، ويمنع تعرض للغير لهم في هذه الحييزة
وعلى المتضررين الانجساء إلى القضاء إذا شأوا وقد تعرض المدعى -
(.....) للمطعون ضده الرابع - (.....) في حييزاته للأرض
السابق صدور قرار المحامي العام رقم ١٤٥ لسنة ١٩٧٩ بشأنها ، يدموى
حييزته لها من وقت شرائه لها من المدعى (.....) . واذ عرض
الأمر على المحامي العام بالحضر رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٨٢ والمكلفة بالحقة به
بتاريخ ١٩٨٢/١/١٣ . ثبت منها حيزاة للشكوى - المدعى - للعين
موضوع المنازعة وحيزاة الشكوى فيه (.....) لها ومن ثم أصدر
قراره المطعون فيه بتأكيد قراره السابق بحماية الحييزة الظاهرة لوأضع اليد
الفعلية دون أن ينال من ذلك ما ادعاه الشكوى من حصوله على الحكم رقم ٩٢
لسنة ١٩٨١ من محكمة شمال سيناء بصحة ونفاذ عقد البيع المحرر بين
الشكوى - المدعى - والباع له ، (.....) . إذ أنه لا يثبت الحييزة
للغير وأضع اليد الظاهر - وهو ما تلزم النيابة العامة بقراره باعتبار
الحال الواقعة عند نشوء المنازعة حول الحييزة وبقرار وضع يد الحائز ومنع
تعرض الشكوى له .

ومن حيث أن الثابت بما تقدم أن حقيقة الأمر لا تعدوا أن تكون تعرضا
من المدعى في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون للمطعون ضدهم من

الرابع الى السلاس في حيازتهم للارض موضوع النزاع وهو اعتداء بالنتالى على الحيازة الظاهرة لواضى اليد الفعليين بما يتعين معه دفعه ومنعه وإزالة اثره . ولا ريب في اختصاص النيلية العامة بمنع تعرض التكرور لهدم عليهم بما يعوضهم عن استمرار الانتفاع بحيازتهم الظاهرة . وهو وشأنه في اللجوء الى القضاء المدنى للفصل فيما أحق بالحيازة وفق مسندها من القاتون والأوراق وإذا صدر القرار المطعون فيه بذلك فانه يكون قرارا صحيحا صدر من مختص بإصداره وقام على صحيح سببه في الواقع والقانون ويضحي الطعن فيه خليقا بالرفض .

وإذ ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف ذلك فانه يكون قد صدر بالمخالفة لأحكام القانون . وبناء عليه خطأ في تطبيقه وتأويله بما يتعين معه القضاء بالقله ويرفض الدعوى .

ومن حيث أن الدعوى مهية للفصل فيها ومن ثم فان من مقتضيات حسن سير العدالة تصدى المحكمة لها والفصل فيها بما يتفق مع أحكام القانون دون حاجة لاعانتها الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها مجددا بهيئة اخرى كما جاء بصحيفة طعن هيئة مفوض الدولة .

وحيث أن من بضر الدعوى يلزم بمصروفاتها طبقا لأحكام المادة (١٨٤) من القانون .

(طعن ١٤٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩٢/٧/١٩)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

الأثر المترتب على الحكم الصادر بعدم اختصاص النيابة بالصدار قرار
في صدد الحيـزة .

قلمـدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

مقتضى الحكم الصادر بعدم اختصاص النيابة العامة بالصدار قرار في
صدد الحيـزة هو العودة بأطراف النزاع الى ذات الوضع السابق على صدور
قرار النيابة العامة الذى دون ان تكون النيابة العامة مطالبة بالصدار قرار
آخر بالتـمكين من عين النزاع ، ولا تعتبر النيابة العامة مخطئة اذا لم تصدر
قراراً بذلك ولا تلزم بتعويض المـضـرر من عدم التـمكين من الحيـزة احرمانه
من الانتفاع بالعين موضوع النزاع لانه لا تـلـزم على النيابة العامة بالصدار قرار
بتـمكين المـضـرر من العين موضوع النزاع لو اخلت العين من اى حائـز لها
لان ذلك يـخـرج عن اختصاصها .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من وثائق الدعوى رقم ٢٩٩ لسنة ٢ ق مسـالـفة
الذكر - وجود نزاع على الشقة محل النزاع بين المطعون ضده وبين السيدة/
(.....) التى كانت تحوز هذه الشقة بموجب عقد ايجار مغرـوش
من المستأجر الاملى (.....) الموجود خارج البلاد . وتسـدـمت

السيدة المذكورة بالشكوى رقم ٣١٦٤ لسنة ١٩٨٠ الى النيابة العامة التي قررت تمكينها من الشقة . وقد صدر الحكم في الدعوى رقم ٢٩٩ لسنة ٢ ق بالغاء هذا القرار لعدم اختصاص النيابة العامة باصداره ، ومقتضى هذا الحكم هو العودة بطراف النزاع الى ذات الوضع السابق على صدور القرار الملغى دون أن تكون النيابة العامة مطالبة باصدار قرار بتككين المطعون ضده من الشقة ، ومن ثم اذا هي لم تصدر قرارا بذلك فلا تعتبر مخطئة ولا تلزم بتعويض المطعون ضده عما أصابه من ضرر بسبب عدم تمكينه من الحيضة وحرمانه من الانتفاع بالشقة موضوع النزاع ، فضلا عن انه لم يكن يجوز الشقة اذا كانت في حيضة مستأجرها الأصلي الذي أجراها بدوره لأخرى حال تراجده خارج البلاد . وليس امام المطعون ضده لاستعلاء حيضته للشقة مستوى اللجوء الى القضاء المدني المختص بدعوى الحيضة أو بدعوى منسحب الاعلان الاجبارية ، فان تقاضى عن ذلك فلا سبيل الى الزلم الادارة بتعويض ما عسى أن يكون لحقه من اضرار بسبب تقصيره ، ولا يغير ما تقدم ما جاء بدفع المطعون ضده من انه لم يطلب تمكينه من حيضة الشقة المتنازع عليها وأن الحكم بالغاء قرار النيابة العامة بتككين السيدة/ يقتضى عودة الحالة الى ما كانت عليه قبل قرار النيابة بالتككين وأن الشقة قبل هذا القرار كانت خالية بشهادة الجيران من سكان العمارة حسبما جاء بحضور معينة الشرطة - ذلك لأن النيابة العامة لا اختصاص لها في هذا الصدد على النحو السالف بيانه . ومتى تبين انه لم يكن على النيابة العامة التزام قانوني حتى باصدار قرار بالغاء قرارها المحكوم بالغائه الغاء مجردا وأنه لا الزام عليها ايضا باصدار قرار بتككين المطعون ضده من الشقة موضوع النزاع أو اخلاء الشقة من أى حائز لها لأن ذلك يخرج عن اختصاصها . فلا يسوغ القول بتسليم خطأ في جانبها يوجب مسئوليتها عن تعويض المطعون ضده ، وهو ما ذهبت اليه هذه المحكمة في الطعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٢٩ ق عليا ضد الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦ لسنة ٤ ق . من محكمة القضاء الإداري بالمصورة بطبعة ١٩٨٢/٣/١٠ بالغاء القرار السلبى بامتناع الطاعنين عن تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٩ لسنة ٢ ق وبإلزامها بتعويض المطعون ضده

بمبلغ خمسمائة جنيهه والمصروفات — حيث قضت هذه المحكمة بجلسة ١٩٨٦/٢/٨ في الطعن المشار اليه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى وإلزام المطعون ضده بالمصروفات استنادا الى أن هذا الحكم قد خالف صحيح حكم القانون ، وهو الحكم الذي يستند المطعون ضده الى أن عدم تنفيذ الحق به الأضرار التي حكم له الحكم المطعون فيه بالطعن المائل بالتعويض عنها واذا استند الحكم المطعون فيه بالطعن المائل في تعويض المطعون ضده الى قيام ركن الخطأ في جانب الإدارة بإمتناعها عن تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ٦ لسنة ٤ ق . المشار اليها ، فإنه فضلا عن أن هذا الحكم قضى بإلغائه بالحكم الصادر في الطعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٩ ق عليا على النحو المسالف بيانه — فإن خطأ جهة الإدارة في هذه الحالة لم يترتب عليه أى ضرر للمطعون ضده على عكس ما ذهب اليه الحكم محل الطعن المائل مما يعتبر معه هذا الحكم مخالفا لصحيح حكم القانون .
بتمين الحكم بإلغائه .

(طعن ٣١٨٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٩)

خاتم شعار الجمهورية

(٤٠٠)

خاتم شعار الجمهورية

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

عدم جواز وضع خاتم شعار الجمهورية الخاص بوزارة الإسكان
لاعتقاد توقيع رئيس الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي على الشهادات
والأوراق الخاصة بالاتحاد التي تتطلب الجهة المرسلة إليها اعتمادها
بخاتم شعار الجمهورية .

الفتوى :

نار التساؤل بشأن مدى جواز ختم الأوراق والشهادات الخاصة
بالاتحاد التعاوني الإسكاني بخاتم شعار الدولة الخاص بوزارة الإسكان .

وتخلص وقائع الموضوع — حسبما يبين من الأوراق — « أن السيد
المستشار رئيس الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي كان قد طلب العرض
على السيد وزير الإسكان والمرافق لاعتماد توقيع السيد رئيس الاتحاد على
الشهادات — والأوراق التي يقتضى الأمر اعتمادها وختمها بخاتم شعار
الجمهورية وأوضح أن المقصود هو اعتماد توقيعهم على الشهادات والأوراق
التي تتطلب الجهة المرسلة إليها اعتمادها بخاتم شعار الجمهورية ، وبمثال
لها استمارة بيان مرتب أحد العاملين بالاتحاد تطلب وزارة التعليم العالي
اعتمادها بخاتم شعار الجمهورية ويعرض الموضوع على إدارة الفتوى
لوزارتي الإسكان والتعمير لتهتم بغتهاها رقم ١٤٣٧ المؤرخة ١٠/١٠/١٩٨٦
على أن علاقة السيد وزير الإسكان والتعمير والمرافق بالاتحاد التعاوني
الإسكاني المركزي هي ولاية إدارية لا تخول له اعتماد الأوراق والشهادات

المنافرة من الاتحاد المذكور وختمها بخاتم شعار العولة - إلا أن السيد المستشار رئيس الاتحاد طلب بكتبه رقم ٢٦٣ المؤرخ ١٩٨٦/١٢/١٧ إلى وزارة التعمير والإسكان إعادة مرض الموضوع على إدارة الفتوى المذكورة بدعوى أن المادة ٨٣ من قانون التعاون الإسكاني رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ لم تكن تحت نظرهما عند إفتائها السابق ، فضلاً عن أن العمل قد جرى في الاتحاد التعاوني الإسكاني ذاته والاتحادات التعاونية المقتلة للتصديق على توزيع رئيس بالاتحاد ووضع خاتم الوزارة عليها .

ولدى إعادة بحث الموضوع على إدارة الفتوى فقد ارتأت مرضه على اللجنة الثانية لنسب الفتوى التي قررت بجلستها المتقدمة ١٩٨٧/١/١٠ إحالته إلى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع ولائحته وعموميته .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع بجلستها المتقدمة بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٨٧ ، فاستقرت القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكاني حيث ينص في المادة السادسة منه على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

١ - بالوزير المختص : الوزير المختص بالإسكان .

٢ - بالجهة الإدارية المختصة : الهيئة المعنية بالتعاونيات البناء والإسكان .

٣ - بالاتحاد : الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي . وتنص المادة ٦٦ من قانون التعاون الإسكاني على أن تعنى وحدات التعاون الإسكاني من :

١ -

٥ - الرسوم المستحقة على العقود والبحررات المتعلقة بتأسيسها أو تعديل نطائها الداخلي وشهرها ورسوم التصديق على التوقيعات

بالنسبة للمعقود والمحيرات المذكورة ورسوم التأثير على الدخل وتوزيعها وجنتها .

وتنص المادة ٧٦ من هذا القانون على أن « يعد الاتحاد نظامه الداخلي ويصدر به قرار من الوزير المختص بناء على عرضه بالجهة الإدارية المختصة بتفويضها بإقرارها » .

وتنص المادة ٨٢ على أن « يتولى الوزير المختص بالنسبة للاتحاد جميع الاختصاصات المقررة للجهة الإدارية المختصة في هذا القانون » .

وتنص المادة ٨٦ على أنه « للجهة المختصة حتى التفتيش والتوجيه ومراجعة القرارات الصادرة من وحدات التعاون الإسكاني » . ولهذه الجهة يترار مسبب أن توقف ما يكون منها مخالفا لأحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذا له » .

وتنص المادة ٨٧ على أنه « للجهة الإدارية المختصة بعد موافقة الاتحاد استأظها العنصرية ممن عضو مجلس الإدارة في وحدات التعاون الإسكاني في الحالات الآتية :

(١)

كما استغرضت الجمعية الخيرية قانون رقم لسنة بشأن شعار جمهورية مصر العربية وخلقها والذي ينص في المادة (٢) منه على أن « يستعمل شعار الجمهورية في المحيرات والحفلات الرسمية » . كما تنص المادة (٣) من هذا القانون على أنه لا يجوز استعمال شعار الجمهورية للأغراض التجارية والصناعية أو في اللوحات والإعلانات ونحوها من الأوراق العربية إلا بإذن خاص يصدر من رئيس الجمهورية .

وتنص المادة (٥) من هذا القانون على أنه « نقض خاتم الجمهورية على ألقاب الوزارات والمصالح العامة المختلفة » مع ذكر اسم الوزارة لوجهة الصلة ذات الشأن بين حقتي الإطار الدائري .

وحيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع في قانون التعاون الاستهلالي المشار إليه قد ناط بالوزير المختص بالإسكان - بالنسبة للاتحاد التعاوني المركزي - مباشرة جمع الاختصاصات المقررة للجهة الإدارية المختصة في هذا القانون والهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان ، وكانت هذه الاختصاصات تتركز في مباشرة الرقابة على الاتحاد وأعماله وذلك من خلال إبلاغه بمحاضر جلساته واجتماعات جميعاته العمومية والقرارات التي تصدر في أي منها ومتابعة جليلته والقيام بالتنشيط والتوجيه ومراجعة القرارات الصادرة منه ووفقها متى قدر ذلك ، واستقاط عضوية أعضاء مجلس إدارته في الحالات المنصوص عليها في القانون - سلف الذكر - الأمر الذي يبين منه أن علاقة الوزير المختص بالإسكان بالاتحاد المشار إليه تدخل بهذه المثابة في نطاق الوصاية الإدارية ولا تندرج في مضمار السلطة الرئاسية ، ومن ثم تتحدد هذه السلطة الوصائية التي يمارسها الوزير على الاتحاد بالاطار المرسوم لها في القانون والتي لا تنفذ إلى اعتماد الأوراق والشهادات الخاصة بالاتحاد أو الصادرة منه .

ومما يؤكد هذا النظر أن شعار الجمهورية الذي يتضمن خاتم الوزارة لا يوضع تطبيقاً للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه إلا على المحررات الرسمية وعلى المحررات التي يقوم بتحضيرها موظف علم مختص وفقاً لأوضاع مقررّة وهو ما يتخلف في شأن أوراق الاتحاد سلف الذكر والشهادات الصادرة منه حيث لا يقوم بتحضيرها موظف علم مختص ولا تحرر وفقاً لأوضاع مقررّة .

ولا يغير مما تقدم القول بأن العمل جرى في الاتحاد سلف الذكر في الاتحادات التعاونية المبجلة على ختم الأوراق والشهادات الخاصة بالاتحاد بخاتم الوزارة المختصة ذلك لأن الواقع العملي لا يتقوى على الخروج على أحكام القانون ولا يجوز مخالفتها .

ذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسنى الفتوى والتشريع الى عدم جواز
وفسخ خاتم شعار الجمهورية الخالص بوزارة الاسكان لاعتماد توقيع رئيس
الاتحاد الاتعاونى الاسكانى المركزى على الشهادات والأوراق الخاصة بالاتحاد
التي تتطلب الجهة المرسله اليها امتلاكها بخاتم شعار الجمهورية .

(ملف ١١٧/٢/٧ — جلسة ١٩٨٧/٥/٦)

— ٦٢ —

خير

أولا — مدى جواز تطبيق أحكام قوانين تصحيح لوضائع الماهولين
الذين بالدولة والقطاع العام على الخبراء بالمحكم .

ثانيا — خير من اصحاب العلاقات

ثالثا — خير من

أولا — مدى جواز تطبيق أحكام قوانين تصحيح أوضاع العاملين
المدنيين بالدولة والقطاع العام على الخبراء بالحكم .

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

المواد ١٩ و ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم
الخبراء أمام جهات القضاء استهدف المشرع من تدرج وظائف الخبراء أن يكون شغل
الوظيفة الأعلى رهنا باكتساب العامل خبرة في الوظيفة السابقة عليها وأن
ذلك أن يتمين أن يكون العامل قد شغل الوظيفة الأدنى بصفة فعلية —
أساس ذلك ر — أن المشرع عندما لجأ لتعيين راسا من الخارج غير
في مدد الخبرة اللازمة للتعيين في الوظائف المختلفة واشترط أن تكون هذه
المدد قد قضت في العمل الفنى وبشر انقطاع بالفرع الذى يتم الترشيح
للتعيين فيه .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم
الخبرة أمام جهات القضاء تنص على أنه « يكون ترتيب وظائف خبراء وزارة
المعدل على الوجه الآتى :

١ — وظيفة المدير العام .

٢ — وظيفة وكيل المدير العام .

٣ — وظيفة رئيس مكتب من الدرجة الأولى وما يعادلها .

٤ - وظيفة رئيس مكتب من الدرجة الثانية أو ما يعادلها .

٥ - وظيفة خبير أول وما يعادلها .

٦ - وظيفة خبير وما يعادلها .

٧ - وظيفة مساعد خبير .

٨ - وظيفة معاون خبير .

ويكون تقسيم المكتب إلى درجات ومعالجة الوظائف المشار إليها بقرار من وزير العدل .

وتنص المادة ٢٢ من القانون على أن يكون شغل وظائف الخبرة بالترقية من الدرجة السابقة مباشرة وعلى ذلك يجوز أن يعين راسا من الخارج في وظيفة خبير أول أو ما يعادلها من يكون قد أمضى في عمله الفني وبغير انقطاع بالفرع الذي يرشح للتعين فيه ست سنوات للتعين في وظيفة خبير أول أو ما يعادلها والتنتى عشرة سنة للتعين في وظيفة خبير أول أو ما يعادلها .

وتنص المادة ٢٣ من القانون المشار إليه على أن تكون الترقية في وظائف الخبرة على أساس الأهلية مع مراعاة الاختصية .

ومن حيث أنه يستفاد من النصوص السابقة أن الفرع عندما يحدد وظائف الخبراء يتدرج بهذه الوظائف من وظيفة معاون خبير إلى وظيفة المدير العام مستهنا أن يكون شغل الوظيفة الأعلى بعد أن يكتسب العامل خبرة في الوظيفة السابقة عليها وبطبيعة الحال ينبغي أن يكون شغل الوظيفة الأدنى بصفة فعلية دلالة على ذلك أنه عندما أجاز التعيين راسا

من الخارج غاير في حدد الخبرة اللازمة للتميين في الوظائف المختلفة بل وقضى ان تكون هذه الحد قد قضيت في العمل الفنى ويغير انقطاع بالفرع الذى يتم الترشيح للتميين فيه ، مما يؤكد ان الخبرة الفعلية في الوظيفة الأدنى شرط من شروط التعيين في الوظيفة الأعلى سواء لكن التعيين بطريق الترقية من الوظيفة الأدنى أو بطريق التعيين فيها من الخارج ، ووجه الخلاف خاصر على الحد اللازمة لشغل الوظيفة فهى سنوات معينة بالنسبة للمعينين راسا من الخارج ، وأما من يتم ترقيتهم من بين العاملين غاير متروك للسلطة التقديرية للإدارة .

ومن حيث انه يبين من استقراء احكام قوانين تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العلم انها تمثل خروجا على الجدا العلم القاضى بمراعاة الوظيفة وشروط شغلها وليس ظروف الموظف المؤهل الحاصر عليه ومن ثم قضت بلخصا بترقيات افتراضية على اساس المؤهل الحاصل عليه الموظف ومدد الخدمة سواء الكلية منها أو البينية ، ومن ثم لا يجوز ان يقترب على تطبيق هذه القوانين الاخلال بنظم التوظيف التى تقوم على اساس الوظيفة وضرورة توافر شروط معينة لشغلها وتحديد مسئوليتها وتنظيم امور شغالها من حيث تعيينهم وترقياتهم وتادبتهم وكيفية ممارستهم لاصالهم مما يقترب بين هذه النظم والكادرات الخاصة التى لا تنطبق عليها هذه القوانين ، وعلى هذا الوجه اذا ما كانت هذه القوانين قد طبقت على الخبراء العاملين لوزارة العدل ، فلا يجوز ترتيبا على تلك الاخلال بالاحكام الاساسية التى تنظمهم والنصوص عليها في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه ومن ثم لا يقترب على ترقياتهم الامتراضية التى ثبت طبقا لقوانين تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة اسناد الوظائف المنصوص عليها في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه بحكم اللزوم وانما يتعين مراعاة احكام القانون الأخير ومنها ضرورة ان يشغل العامل الوظيفة الأدنى بصفة عطية للمدة التى تقرها جهة الإدارة قبل ترقيته الى الوظيفة الأعلى .

ومن حيث أن الطامن يطلب اسناد وظيفه خير اول ثم وظيفة رئيس مكتب استنادا الى انه وقد سويت حالته طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ واستحق الدرجة الخامسة ثم الرابعة ، فانه يتمتع بحكم اللزوم اسناد هذه الوظائف اليه من تاريخ ترقيقه الى الفئة المالية ، واذ كان هذا الطلب لا يستند الى اساس سليم من القانون لان مقتضاه ان تستند اليه وظيفة رئيس مكتب من الدرجة الثانية دون ان يقتضى في وظيفة خير اول من تاريخ ترقيقه الى الدرجة الخامسة افتراضيا بما يخل وكما سلف القول بنظام ترتيب الوظائف الصادر به القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه ، ويصادر حق الجهة الادارية في اسناد الوظيفة اليه في الوقت الذي تراه ملائما.

ومن حيث انه لما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلبات الطامن لماته يكون قد اصاب الحق في قضائه وصدر متفقا مع احكام القانون ، ومن ثم يكون الطعن على غير اساس سليم من القانون ومن ثم يتمتع الحكم بقبوله شكلا ورفعه موضوعا والزام الطامن بالمصروفات .

(جلن ١١٦٠ لسنة ٢٨ في جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)

ثانياً - خبر من اصحاب المعاشات

قاعدة رقم (١٩٦).

المبدأ :

لا يجوز استناد اختصامات تنفيذية للخبر الذي يتم التمسك به بعد

سن الستين .

التنوي :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية الصوبية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٨ واستعرضت المادة ١٤ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصاخر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تنص على ان « يوضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والاجانب ولن ينتمون بأعمال مؤقتة عارضة او موسمية وللعاملين المتدرجين وذلك بقرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية يصدر بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية » واستعرضت المادة ٩٥ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ التي تنص على ان « تنتهي خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بمراجعة احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتهامي والقوانين المعدلة له .

ولا يجوز خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة » .

كما استعرضت الجمعية لحكم قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين المعدل بالقرارين رقمي ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٢ و ٤٦ لسنة ١٩٨٨ الذي نصت مادته رقم ١ على ان

« يعمل في شأن توظيف الخبراء الوطنيين بالأحكام الواردة في هذا القرار بتسري أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه فيما لم يرد به نص خاص في هذا القرار » وتنص مادته رقم ٢ على أن « يكون توظيف الخبير بطريق التعاقد من بين ذوي الخبرات والتخصصات النادرة التي لا تتوفر في أي من العاملين بالجهة وذلك في حدود الاعتمادات المالية المدرجة بوزائفة الوحدة. وبشرط ألا تجاوز سنة ستين عاماً ».

ومع ذلك يجوز تعيين الخبراء بعد سن الستين لأداء مهمة محدودة لا تجاوز مدتها سنة .

ولا يجوز أن يستند إلى الخبير أية اختصاصات بإصدار قرارات أو ممارسة سلطات تنفيذية .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حظر بدخلة المسائل بعد بلوغه السن المقررة لانتهاء الخدمة ، ونال في ذات الوقت — بالوزير المختص بالتنمية الإدارية بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية وشيخ نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب وإن يقومون بأعمال مؤقتة ، وتنفيذا لهذا التفويض التشريعي أصدر الوزير المختص بالتنمية الإدارية قراره سالف البيان الذي حظر فيه ضمن صريح قطعي أن يستند إلى الخبير الذي يعين بطريق التعاقد — باعتباره من ذوي الخبرات النادرة أو لأداء مهمة محددة — أي اختصاصات بإصدار قرارات أو ممارسة سلطات تنفيذية ، وهذا الحظر فضلا عن صدوره في حدود التفويض التشريعي المشار إليه فانه يستند في حقيقته على ما قضى به المشرع في المادة ٩٥ سالفه البيان من حظر بدخلة الخدمة بعد السن المقررة لانتهاء ، إذ أن تعيين الخبير بعد هذه السن مع اسناد اختصاصات تنفيذية له يغطى بلا شك على الالتفاف حول الحظر الصريح الذي فرضه المشرع في المادة ٥ ومن ثم استمرار اسناد الوظيفة بجميع اختصاصاتها التنفيذية إلى العامل رغم بلوغه السن المقررة لترك الخدمة وهو أمر يتعارض مع مبدأ حظر مد الخدمة الذي اعتنقه المشرع كما سبق .

ولما كان نظام توظيف الخبراء الوطنية سالف البيان يخاطب جميع الجهات التي يسرى عليها نظام العاملين المدنيين بالدولة ومن ثم يطمئن على هذه الجهات التقيد بأحكام هذا النظام باعتباره صادرا عن السلطة التي توضحها المشرع في وضعه وفي حدود هذا التفويض ، فلا يجوز الخروج عن هذا النظام ولو من سلطة أعلى من السلطة مضمرة النظام ليس فقط لأنه من المستقر عليه أنه إذا ما فوض المشرع سلطة ما في اتخاذ اجراء أو تنظيم معين فلا يجوز لسلطة أخرى أعلى في سلم التدرج الرئاسي أن تتولى تعديل ما تضمنه السلطة الأدنى من تنظيم لتعارض ذلك مع قواعد الاختصاص التشريعي بل لأن طبيعة النظام القانوني القائم لتوظيف العاملين ثابتي — بعد جظر من الختمه بعد من الستين أن يستند للخبر المعلن بعد هذه السن اختصاصات تنفيذية .

بذلك :

أنتمى رأى الجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع الى عدم جواز اشتداد اختصاصات تنفيذية للخبر الذى يتم التعاقد معه بعد من الستين .

(ملف رقم ٧٥٣/٣/٨٦ فى ١٦/١١/١٩٨٨ ع)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبحث :

تعتبر العلاقة التي تربط الخبراء من أصحاب المهنات الذين تقل سنهم عن الستين والمتقاعدين مع وزارة التعمير والمخططات الجديدة والسكان والمرافق الجميل في مجالات التعمير علاقة عمل فيضخ ما يتقاضونه من تمليك لاشتراكات التامين الاجتماعى .

الفصل :

ثار البحث في ثنائ طلب الرأى في مسمى اعتبار العلاقة التي تربط الخبراء المتقاعدين مع الجهاز المركزى للتعمير علاقة عمل من عدمه

وحاصل : الواقع — وفقا للاستناد من الأوراق — ان الجهاز المركزى للتعمير التابع لوزارة التعمير والمخططات الجديدة واستصلاح الاراضى يعمد الى بعض المكاتب الاستشارية وبعض الخبراء الوطنيين من ذوى الخبرة النادرة والكفائية لباجراء البحوث والدراسات المتعلقة بنشاط التعمير وذلك بنوعيه مقود تفرم بين وزارة التعمير وبين هؤلاء الخبراء تحدد فيها المهمة المطلوب إنجازها والاتصاف المتفق عليها مع تحديد أسلوب نفاذها . وبالفطر الى ان بعض هؤلاء الخبراء من اصحاب المهنات الذين تقل سنهم عن الستين ، فقد ثار التساؤل حول مدى اعتبار العلاقة التي تربطهم بالجهاز علاقة عمل وخضوع ما يتقاضونه لاشتراكات التامين الاجتماعى ، وتصدرت وزارة التامينات ان هذه العلاقة تتحقق معها تبعية الخبير لجهاز التعمير . ومن ثم ، فانها تعتبر علاقة عمل وبالتالي يخضع ما يستحق للخير من مبالغ طبقا للتعاقد المبرم معه لاشتراكات التامين الاجتماعى بنا يترتب على ذلك

من آثار . وقد طلبت عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٩٠ فقبيل لها ان القانون المني نص في المادة ٦٧٤ منه على ان « عقد العمل هو الذي يتعهد فيه احد المتعاقدين بان يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت ادارته واشرافه مقابل اجر يتعهد به المتعاقد الآخر . وان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالتعمير ينص في المادة الثامنة منه على انه « يجوز لوزير الاسكان والتعمير عند الضرورة التعاقد بصفة مؤقتة مع الاجانب ... كما يجوز التعاقد بصفة مؤقتة مع المصريين ذوي المؤهلات والخبرة العلمية الخاصة للعمل في مجال التعمير دون التقيد بنظم العاملين المقيمين بالدولة او القطاع العام وتسرى عليهم الاحكام والشروط الواردة في عقودهم » وان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالصدار قانون التلحين الاجتماعى ينص في المادة ٢ منه على ان « تسرى احكام هذه القانون على العاملين من الفئات الآتية :

١ - العاملون المقيمين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لاي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام » وفي المادة ٤٠ من ذات القانون على انه « اذا اعيد صاحب المعاش الى عمل يخضعه لاحكام هذا القانون يؤقت صرف معاشه اعتبارا من اول الشهر التالى لتاريخ اعادته للعمل ، وذلك طوال مدة خضومه لاحكامه » .

كما استعرضت الجمعية العمومية احكام العقود التى ابرمتها وزارة التعمير على عقد من الخبراء في هذا الشأن وهى العقود المبرمة بينه الفكتور / على التلحى والمهندس / ابراهيم نجيب والمهندس / حسن محمد خليل ، وقبيل لها ان هذه العقود تم ابرامها استنادا الى احكام القانون

رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه وعهدت الى الخبرة بهم، استشارية محددة ولادة سنة لكل منهم لقاء اتعاب مبنوية تصرف على انقضاء شهورية وإخذ في الاعتبار عند تحديدها ان التعهد لا يقتضى تفرغ الخبير وأنه يظل يحتفظ بمعايشه - إذا كان قد سبق تقرير معاش له - وتضمنت هذه العقود أيضا النص على حق أى طرف فيها في انتهاء العقد . وبالإضافة الى ذلك فقد تضمن العقد المبرم مع الدكتور / على السلى النص على مسئوليته الشخصية من تنفيذ العقد وعدم جواز تنازله عنه أو انبالة غيره في التنفيذ مع تحميله جميع الأخطاء الفنية والمخالفات القانونية عند التنفيذ ، الى جانب تعهده ، بعدم الإخلال بسر المهنة وإذاعة أو استخدام البيانات التى يحصل عليها أثناء العمل .

واستخلصت الجمعية العمومية من ذلك جميعه ان المشرع فى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه عهد الى وزير التعمير بسلطة التعاقد بصفة مؤقتة مع الخبراء المصريين من ذوى المؤهلات والخبرة العلمية الخاصة بفرض الاستفادة من خبراتهم فى مجالات التعمير على ان تحكم العلاقات بينهم الأحكام التى ترد فى عقودهم دون تقييد بأحكام قوانين العاملين المدنيين فى الدولة وفى الأطلاع العالم . وأنه بموجب هذه السلطة عقدت تعاقدت الوزارة مع الخبيرة الجبراء المذكورين

ومن حيث انه فى مجال تحديد الطبيعة القانونية وتكييف العقود المشار اليها للوقوف مع مدى لها بها عقود عمل من عبه . فان المشرع اذ نص فى القانون المدنى (مادة ٦٧٤) على ان عقد العمل هو عقد يتعهد بمقتضاه العامل بان يعمل فى خدمة رب العمل وتحت ادارته وإشرافه مقابل أجر يدفعه الأخير ، فإنه يكون قد تطلب توافر عنصر ثلاثة فى العقد لاعتباره من عقود العمل وهى عنصر العمل ، وعنصر الأجر وعنصر التبعية .

(م - ١)

ومن حيث أنه بمراجعة أحكام العقود المشار إليها يبين أن عنصر العمل واضح فيها من خلال تحديدها لمهام استشارية محددة تكلف بها الوزارة الخبير وتتنق مع خبرته ومكانته . وكذلك فإن عنصر الأجر الثابت إذ تصدد ببلغ سنوى يدفعه على اقتساط شهرية أى بصفة دورية منتظمة دون ارتباط بانجاز أعمال معينة مما يكلف عن توفير علاقة العمل إذ تفترض هذه العلاقة أن العامل يضع نفسه تحت تصرف رب العمل ويستحق الأجر اعتباراً من تاريخ استلامه العمل ولو لم يوكل إليه عمل يقوم به فعلاً .

ومن حيث أنه من عنصر التبعية ، فمن المقرر أنه العنصر الأساسي في عقد العمل وهو الميز له عن غيره من العقود . والمقصود بالتبعية هنا : التبعية القانونية أى التبعية التى فرضها القانون والتى تتمثل في قيام العامل بتأدية العمل لحساب رب العمل وتحت إدارته وإشرافه ويكون لرب العمل توجيه العامل فيما يؤديه إليه من أعمال وفى طريقة أدائه فيصدر إليه التوجيهات ويلتزم العامل بتنفيذها والا اعتبر مقصراً في عمله . ومن ثم تقتضى هذه التبعية وجود نوع من الإشراف لأحد المتعلقين على المتعاقد الآخر يتجسد في حق رب العمل في توجيه العامل وملاحظته أو رقابته في الأداء العمل مع التزام العامل بهذه التوجيهات .

ولما كان الثابت أنه ولئن كانت التبعية في العقود المبرمة مع الخبراء المذكورين ليست تبعية فنية تضع العامل مباشرة تحت تصرف رب العمل ، إذا أن الخبير في هذه العقود يظل محتفظاً بحقه في أداء مهمته الفنية وفقاً لتقديره وتفكيره العلمى الخاص إلا أن التبعية القانونية تعد متوافرة في صورتها الإدارية والوظيفية والتى تسمح للوزارة بالتدخل في تحديد نوعية العمل المطلوب وظروف ووسائل أدائه وفقاً لما تقتدر مناسبه .

وتجماً لذلك جميعه تكون عناصر عقد العمل قد توافرت في العقود المبرمة مع الخبراء المذكورين ، فتمد العلاقة التي تربطهم بالوزارة علاقة عمل ، ومن ثم تمرى عليهم أحكام قانون التأمين الاجتماعى .

لذلك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار العلاقة التي تربط الخبراء من اصحاب المهنات الذين تقل سنهم عن الستين والمتقدين مع وزارة التعمير والمجمعات الجديدة والاسكن والرفاق للعزل في مجالات التعمير علاقة عمل فيخضع ما يتقاضونه من اتعاب لاستفراكت انقلين الاجتماعى .

(فتوى رقم ٢٨٢/٦/٨٦ جلسة ١٩٩٠/١/٢)

قاعدة رقم (١٩٨).

المبدأ :

١ - التزام محافظة الشرقية في تعاملها مع بعض الأفراد للميل بمشروعات المحافظة المنشأة ضمن أنشطة الخدمات بها بالحكم قانون نظام العاملين المنضمين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقرارات الفنية له تبين قرار وزير التنمية الإدارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين .

٢ - عدم جواز التعاقد وفقا لاحكام قرار وزير التنمية الادارية رقم (١) لسنة ١٩٧٩ مع من سبق احالته الى المعاش طبقا للمادة (٩٥) مكررا من نظام العاملين المنضمين بالدولة .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٥ من مارس سنة ١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة (٣٧) من قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أنه « ينشأ المجلس الشعبى المحلى للمحافظة حسابا للخدمات والتنمية المحلية تتكون موارده من :

١ - الرسوم التى يفرضها المجلس الشعبى المحلى للمحافظة لصالح

هذا الحساب .

٢ - ارباح المشروعات الانتاجية التي يمولها الحساب المذكور .

كما تنص المادة (٢٨) من القانون ذاته على ان « يستفيد موارد بحسب الخدمات والتنمية بالحفظة وفقا لما يقرره المجلس الشيعي للبحايطية في الأغراض الآتية :

١ - تمويل المشروعات الانتاجية والخدمات الطبية وفقا لخطه بخطة يتم توزيعها وامتلادها في اطار الخطة العامة للدولة :

٢ - استكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة التي لا تكفي الاعتمادات المالية المدرجة لها في موازنة الحفظة لامتيازها وانشاء المشروعات التي تقام بالجهود الذاتية .

٣ - رفع مستوى اداء الخدمات العامة المحلية

٤ - الصرف على الخدمات العامة الحيوية العامة .

ويستجدر بتظيم حسبها الخدمات والتنمية قزار من الحافط المختص وتعامل اموال هذا التضمين معاملة الاقوال العامة ومصلحة جاسنق فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وقيد يختص بالتصنيف والعرف في الرقابة ولا يؤول قاتن اعتدا الحساب التي الغرائف العامة »

والايجز نمال تقسيم ان الاشراع اقليم انشاء حسبها بالحفظة بتمويل المشروعات الانتاجية والخدمات الخفيفة التي تقام وفقا للخطة بخطة ويتم اعتمادها في اطار الخطة العامة للدولة ويؤول من خصلل موازنة اقوال اللاوئة استكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة التي لا تكفي الاعتمادات المالية المدرجة لها في موازنة الحفظة لامتيازها وقد بقى اعتدا الحساب والمشروعات التي يمولها منمحين في كيان الحفظة وشخصيتها فلم يميزها

القانون باعتبارها مجموعة من الأموال لا تأخذ شكل الشركة أو المؤسسة أو الجمعية بنص خاص يقضى عليها شخصية اعتبارية مستقلة وفق ما استلزمته المادة ٥٢ من القانون المعدنى التى يجرى نصابها على أن
* الأشخاص الاعتبارية هي :

١ — الدولة وكذلك المديرية والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون والأدلة والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية .

٢ — كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص فى القانون .

وبعد ذلك أن الشروعات التى يولها حساب الخدمات تظل جزءا من كيان المحافظة لا تنفصم عنها بشخصية مستقلة فتسرى بهذه المثابة على علاقة التوظيف بها — والتى لم تفرد بنظم وظايف متميز — ما يسرى على سائر وحدات الإدارة المحلية منظم بمعقدها مع بعض العاملين الذين بلغوا لمن المقررة لانتهاء الخدمة أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وللقرارات المنفذة له شأن قرار وزير النضية الإدارية رقم (١) لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين . أما العاملون المدنيون الذين انتهت خدمتهم بالإحالة الى المعاش المبكر وفقا للمادة ٩٥ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ انشأ اليه فلا يتأتى لهم التعاقد على العمل بهذه الشروعات التى تعد فى حقيقتها وعلى ما تقدمنا جزءا من الوحدة المحلية أى من الجهات الحكومية التى يحظر عليها وفق ما انتهت اليه الجمعية العمومية فى بنوها المستلدة بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٩١ التعاقد مع من سبق له التمتع بزيالى الإحالة الى المعاش المبكر وحرم بذلك من المهدة الى الخدمة فى الجهات الحكومية على أى وجه .

ذلك :

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى :

١ - التزام محافظة الشرقية في تعاملها مع بعض الأفراد للعمل بمشروعات المحافظة المنشأة ضمن أنشطة الخدمات بها ، بأحكام قانون تنظيم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والقرارات المنفذة له شأن قرار وزير التنمية الإدارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين .

٢ - عدم جواز التعمد ونفا لأحكام قرار وزير التنمية الإدارية رقم (١) لسنة ١٩٧٩ المشار اليه مع من سبق لحاقه الى الخلق طبقاً للمادة (٩٥) مكرراً من نظام العاملين المدنيين بالدولة عملاً بفتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسته ٦ من فبراير سنة ١٩٩١

(فتوى ٢٧٢/١/٥٤ جلسة ١٥/٢/١٩٩٢)

ثالثا — خبر مؤن

قاعدة رقم (١٩٩)

المادة :

المادة (٢١) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية — خول المشرع سلطة بحث طلب إعادة القيد في سجل الخبراء الممنين الى اللجنة المتخصص عليها بالمادة (١١) من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ — تختص اللجنة ببحث الطلب المقدم من صغير قرار تلخيص بحو اسمه — البحث يكون شاملا لحالة الطلب وقت مزاولة المهنة او بعد محو اسمه من السجل في ضوء البيانات والمعلومات التي تظهن اليها اللجنة بناء على السلطة التقديرية المخولة لها في هذا الشأن — متى وجدت اللجنة ان عودة الطلب لمزاولة المهنة يسوء اليها ويزعزع الثقة في المشتغلين بها فلا تترتب عليها ان رفضت الطلب — رد الاعتبار في الاحكام الجنائية الصادرة في جرائم السرقة والنصب والتزوير والشروع في ارتكابها او خيانة الامة لا يكفي لتحقيق شرط حسن السمعة الواجب توافره للتقيد في سجل الخبراء الممنين .

الحكمة :

ومن حيث ان الطعن ينمى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والتمسور في التسبب والاخلال بحق الدفاع والخطا في تحصيل الوقائع على

الوجه السابق اثرته في الدعوى الأصلية ، فيقوم على ان الحكم لم يفرق بين القيد في السجل لأول مرة وفقا للمادة ١٠ من القانون رقم ١٩٥٧/١٠٠ وبين اعادة القيد وفقا لما نص عليه في المادة ٢١ ومن ثم اشترط حصول الطاعن على المؤهل الجامعي على الرغم من انه كان قد اعفى منه عند تبديه لأول مرة بمقتضى المادة ٤٦

ومن ناحية اخرى فلم يقع وزنا للحكم الصادر من محكمة الجنايات ببراءته من المخالفات التي تمس الامة وكلفت محلا لانتهاه امام مجلس التلقيب وبذلك سافر اللجنة في وصف الطاعن بذات المخالفة وقضى منها استعادة استعمال السلطة في حين انه كان يتمتع ازاء الحكم الجنائي الصادر ببراءته وهو عنوان الحقيقة استعاط هذه المخالفة عند نظر طلب اعادة قيده والبحث في مسلكه في الفترة التي تلت صدور قرار محو اسمه وحتى تقدمه بطلب اعادة قيده وهي تزيد على اثني عشر عاما قدم عنها ما يثبت خلو صحيفته مما ينسب سبيلته فنتحقق دوام رد اعتباره باعادة قيده اخذا بقصد الشارع من ليراد نص المادة ٢١ . يضاف الى ما يقدم ان محضر لجنة اعادة القيد المؤرخ ١٩٨٢/٥/٢ والمتضمن من الحكومة تضمن ان مجلس التلقيب حكم غيلابيا بمحو اسم الطاعن في ١٩٧١/١/٤ وانه قد عارض فيه ورغم اعلانه بالجلسة لم يحضر ولم يرسل مندوبا عنه فقرر رئيس مجلس التلقيب اتفرد دون المجلس مجتمعا بصصدار هذا القرار مخالفا بذلك احكام القانون رقم ١٩٦٧/١٠٠ الذي نص في المادة ١٨ على كيفية تشكيل مجلس التلقيب والشرط لصحة انعقاد حضور جميع اعضاء ولتحة قراره صدوره باغلبية الراء واجاز في المادة ١٩ المحكوم عليه غيلابيا للمعارضة في قرار مجلس التلقيب وهو ما كان يقتضى اعادة نظر الدعوى امام المجلس اما وقد صدر القرار في مجلسه من لا ولاية له في اصداره فيكون قرارا بطلانلا ويستتبع ذلك بطلان جميع الآثار التي ترتبت عليه بما في ذلك القرار المطعون فيه والحكم المطعون فيه .

ومن حيث أن تقطع النزاع في الطعن هو بيان حدود سلطة اللجنة المنوط بها إعادة القيد في سجل الخبراء المتهمين وفقا لنص المادة ٢١ من القانون رقم ١٩٥٧/١٠٠ في شأن بعض البيوع التجارية وتنص على أنه : يجوز أن صدر قرار تأديبي بمحو اسمه أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في المادة (١١) إعادة قيد اسمه بعد مضي خمس سنوات من تاريخ صدور القرار ، وتصدر اللجنة قرارا نهائيا في هذا الشأن خلال شهر على الأكثر من تاريخ تقديمه . ويستفاد من ذلك أن القانون قد خول هذه اللجنة كامل السلطة في بحث طلب إعادة القيد في السجل الذي يقدم من مصدر قرار تأديبي بمحو اسمه وذلك في ضوء ما يكشف لها من بيانات ومعلومات تستقيها من مصادرها وتكون محلا لتقنتها واطمئنانها لتقدر بعد هذا بحث مدى ملامته إعادة قيد الطالب في السجل بناء على سلطتها التقديرية في هذا الشأن موثقة الى مزاوله المهنة ما يسمي اليها ويزرع الثقة في المشتغلين بها فلا تثريب عليها أن قررت رفض الطلب ولا يعد قيدا على سلطتها هذه مضي المدة التي اشترطتها المادة ٢١ المشار اليها ، فشرط المدة على ما هو يتعلق بالطلب وليس متعلقا بسلطة اللجنة في بحثه . والثابت من الأوراق أن قرار اللجنة المطعون فيه استند أساسا الى مسلك الطاعن انشاء مزاولته المهنة حتى صدر قرار مجلس التأديب بمحو اسمه في ١٩٧١/١/٤ ويحول الى الواقع الثابتة المستعدة من مصادرها الرسمية دون غيرها مما ورد بمستندات انطاعن مطلقا بمزاولته المهنة في لبنان بعد محو اسمه حيث لم يعد خاضعا في هذا الشأن لمعايير وضوابط القانون المصري في مزاوله مهنة الخبراء المتهمين ويبين أن الأمور التي نسبت الى الطاعن تخل بشرط أساسي لمزاوله المهنة ورد النص عليه استيعابا في البند (٣) من المادة ١٠ من القانون المشار اليه وهو أن يكون محمود المسيرة ، فلا يخفى عن تلك الشرط رد الاعتبار في الاحكام الجنائية الصادرة في جرائم السرقة والنصب والتزوير والشروع في ارتكابها وخيانة الأمانة على ما نصت الفقرة (٤) من المادة المذكورة . ونحن هم نقد أخذ على الطاعن مسلكه الذي أدى الى ادالته في جريمة اصدار شيك بدون رصيد تحكم عليه غيابيا بالحبس ثلاثة أشهر مع التعويض المؤتم

والكفيلة في عام ١٩٧٠ وانتهاه في جنسية لختلاس رسوم مسلمة اليه بصيفته في جنسية النيلية العامة رقم ١٩٦٧/١٣٥٨ — الجزة وعدم التزليه بالتواحد والاجراءات المتعلقة بالنشر عن الزاد واخطار مهنة الرقابة المختصة به وعدم سداده للرسوم المستحقة للخرانة العامة في المواعيد القانونية وذلك كله على لتفصيل الذي اوردته القرار المطعون فيه . ولا ريب ان ذلك ليس في الصميم مصالح المهنة فتوابعها التعامل في مجالات التجارة والائتمان والنقود الامر الذي يقتضى أن يتوافر فيمن يزاولها الأمانة والثقة والانضباط في أداء العمل والا اساء لسمعة المهنة واضرت المصلحة العامة ، فلما كان القرار المطعون فيه قد بنى على هذا الأساس فانه يكون مردا صحيحا في القانون ويتمين من ثم رفض الدعوى المطالبة بطلب الفسخ ، واذا قضى الحكم المطعون فيه بذلك فلا يكون محلا للطعن سواء من الوجه المتعلق بشرطه حصول الطعن على المؤهل او القائم على أساس الحكم الجنائي الصادر ببراءته من تهمة اختلاس الرسوم او المبنى على القرار الصادر في معارضته ، في القرار التذييلي بمحو اسمه فاما كان وجهة الراى في شرط المؤهل بالنسبة الى حالة الطاعن فقد قابلت به أسباب أخرى على الوجه المسالك بيلته وكانت هي عباد اقرار المطعون فيه والحكم المطعون فيه وبها يصح كلاهما ويفض النظر من شرط المؤهل ، كما ان الحكم الجنائي الصادر ببراءته يخص واقعة واحدة من بين الوقائع المتعددة والمتنوعة التي نسبت اليه وببناء الشك في توافر نية الاختلاس وهو بهذه المثابة لا يكون مؤثرا فلا يؤخذ منه ن الطاعن كان غوى الشبهات بل ان الذى يستند منه انه كان موضع الشبهة . ولا جدوى من اثارته بطلان القرار الصادر في معارضته في القرار التذييلي بمحو اسمه للقول ببطلان القرار المطعون فيه ومن ثم الحكم المطعون فيه ونفسا عن انه لم ينزع في انه لم يحضر بنفسه او بوكيل عنه امام مجلس التلايب رغم اخطاره بالموعد المحدد لمناقشته في معارضته وان القاعدة العامة تقضى في هذه الحالة باعتبار المعارضة كن لم تكن وهو ما تقرر عملا — فلان القرار التذييلي ذاته محل المعارضة لا يتاثر باى ميب يكون قد لحق القرار الصادر في

— ٦٥٢ —

الممارسة باعتبارها كان لم تكن خطايا لم يبلغ يظل قائما ومنتجا لجميع آثاره ، وبالنسبة الى الطاعن فقد سلم به منذ عام ١٩٧١ وكان مسند في طلب اعادة قيده في السجل طبقا للمادة ٢١ من القانون المشار اليه وهو الطالب موضوع هذه المنازعة وبناء عليه يكون الطعن غير قائم على مسند من القانون جدير بالرفض والزام الطاعن بالمصروفات .

(طعن ٢١٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/١٧)

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفكهاني - محام)

خلال ما يقرب من نصف قرن

المؤلفات :

١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية « الجزء الأول والثاني والثالث » .

٢ - المدونة العمالية في قوانين إصابات العمل والتأمينات الاجتماعية .

٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهود العقاري .

٤ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .

٥ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .

٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .
نقيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات - (١٦ مجدا - ١٥ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والامانة : (٢٢ مجدا - ٢٥ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والامانة .

٣ - الموسوعة التشريعية الجديدة : (٥٢ مجدا - ٦٥ ألف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء - ١٢ آلاف صفحة) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تقوم عليها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضا حديثا للتواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة . (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث مطبوعاتها خلال عام ١٩٩٥) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين - ألفين صفحة) وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) (نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٢ أجزاء - ألفين صفحة) وتتضمن كافة المطومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد... (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٣٠ جزء) . وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليقات عليها بقلماء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السبعاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليقات على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ — موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (أربعة أجزاء — ٣ آلاف صفحة) وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتفاصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة الدبر المثلى وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ — الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلدا — ٢٠ ألف صفحة) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات محلية ومبادئ وإجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربية : (٣ أجزاء) ويتضمن شرحا وافيًا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣ م) .

١٤ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربية : (أربعة أجزاء) ويتضمن شرحا وافيًا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الثانية ١٩٩٣ م) .

١٥ — التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربي : (ستة أجزاء) ويتضمن شرحا وافيًا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣ م) .

١٦ — التعليق على القانون الجنائي المغربي : (ثلاثة أجزاء) ويتضمن شرحا وافيًا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة إلى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٩٣ م) .

١٧ — الموسوعة الأبجدية الحديثة : وتنضم مبادئ المحكمة الإدارية العليا. ومتساوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + فهرس. موضوعى أبجدي) .

١٨ — الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التي أقرتها محكمة النقض المصرية منذ إنشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيباً أبجدياً وزمنياً (٤١ جزء مع الفهارس) .

(الأصدار الجنائي ٢٨ جزء + الفهرس)

(الأصدار المدني ٢٣ جزء + الفهرس)

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهان - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

